جامعة الجزائـــر 2

أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية أثناء الثورة التحريرية 1956-1959

رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب: محمد خيشان

إشراف الأستاذ: أ. د/ شاوش حباسي

أعضاء لجنة المناقشة

- أ.د مولود عويمر — جامعة الجزائر 2 — رئيسا
- أ.د شاوش حباسي — جامعة الجزائر 2 — مقررا
- أ.د لزهر بديدة — جامعة الجزائر 2 — عضوا
- د. أبو بكر الصديق حميدي — جامعة المسيلة — عضوا
- د. محمد قدور — جامعة الجزائر 2 — عضوا
- د. حليلي بن شرقي — جامعة الشلف — عضوا

السنة الجامعية: 2016-2017

الإهـــــــداء

إلى روح والدي الذي اختاره الله إلى جواره في يوم 29 أفريل 2008، وإلى الأم الكريمة التي تحملت معي عبء الغياب عنها لفترات طويلة، في الخارج، وفي المكتبات الوطنية طيلة فترة الإعداد لهذه الرسالة التي قاربت التسع سنوات.

إلى روح كل المناضلين الذين ناضلوا في صمت، تحت دافع الضمير الوطني رافعين لواء قضيتهم لنصرتها في بلاد المهجر، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا.

الإهـــــداء

تحية تقدير وعرفان إلى الأستاذ الدكتور شاوش حباسي، الذي ظل إلى جانبي مخصصا لي جزءًا من وقته الثمين، مشرفًا، ناصحًا، متابعًا، ومصوبًا طيلة الفترة التي استهلكها هذا العمل الذي أعاننا الله في إتمامه.

قائمة المختصرات:

ل.ت.ت: لجنة التنسيق والتنفيذ

و.خ: الوفد الخارجي

د.أ.غ: دول أوروبا الغربية

هـ.أ.م: هيئة الأمم المتحدة

ج.ت.و: جبهة التحرير الوطني

م.و.ث.ج: المجلس الوطني للثورة الجزائرية

ح.م.ج.ج: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

و.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية

إ.د.ب.ج: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

ح.إ.ح.د: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

ح.و.ج: الحركة الوطنية الجزائرية

هـ.أ.ج: الهلال الأحمر الجزائري

م.ص.أ.د: منظمة الصليب الأحمر الدولي

د.م.ح.ش.أ: دول منظمة حلف الشمال الأطلسي

إ.ع.ط.م.ج: اتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين

ح.ش.ف: الحزب الشيوعي الفرنسي

م.ي.ح: منظمة اليد الحمراء

ح.ش.ج: حزب الشعب الجزائري

م.ج.ت.و: مكتب (مكاتب) جبهة التحرير الوطني

ف.ف.ل.ج.ت.و: فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

Liste des Ligides :

S.H.D.C : Service Historique Diplomatiques de la Courneuve
S.H.A.T : Service Historique de l'Armée de la Terre
C.A.D.N : Centre d'Archives Diplomatiques de Nantes
C.A.N.A : Centre d'Archives Nationals d'Algérie
R.F.A : République Fédérale d'Allemagne
M.A.L.G : Ministère de l'Armement et des Liaisons Générales
C.N.R.A : Conseil National de la Révolution Algérienne
S.D.E.C.E : Service de Documentation Extérieur et de Contre Espionnage
S.S.M : Service de Sécurité Militaire
M.N.A : Mouvement National Algérien
U.D.M.A : Union Démocratique du Manifeste Algériens
M.T.L.D : Mouvement du Triomphe pour Liberté Démocratique
U.G.E.M.A : Union Général des Etudiants Musulmans Algériens
S.C.I.N.A : Service de Coordination des Informations Nord Africaine
S.A.M.A.S : Service des Affaires Musulmanes et de l'Action Sociale
C.O.M : Commandements Opérationnels Militaires
C.C.F.F.A : Commandement en Chef des Forces Françaises en Allemagne
G.F : Gouvernement Français
N.U : Nations Unies
G.A : Gouvernement Algérien
S.E.A.A : Secrétariat d'Etat Aux Affaires Algériennes
M.L.A : Mission de Liaison avec l'Algérie
I.S.H.M.N.T : Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National Tunisien

المقـــدمـــة

يندرج موضوع رسالتنا الموسوم بـــ "جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية. أثناء الثورة التحريرية 1956–1959" في إطار اهتماماتنا بتاريخ الجزائر الدبلوماسي في الحقبة المعاصرة، لإبراز حقيقته من خلال دور وأداء صناعه، الذين أدركوا أهميته كجبهة حرب قائمة إلى جانب الجبهة المسلحة، في التعريف والدفاع عن أهداف مشروع الجبهة التحرري لدى دول أوروبا الغربية في أعقد فترة من تاريخها الثوري (1956-1959).

وقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع، – ونحن على يقين بصعوبة الخوض فيه – لعدة عوامل، تلمسناها في العراقيل، التي واجهناها عند ترددنا على المركز الوطني للأرشيف ببئر خادم حرمتنا من الإطلاع على تقارير قادة الجبهة ومكاتبها بدول أوروبا الغربية؛ والتي وبدون شك، لوحدث العكس لأفادتنا في إنهاء تلك الصعوبات، التي قادتنا في البداية إلى الاعتقاد بصعوبة مهمة قيادات جبهة التحرير الوطني في هذه الدول "د.أ.غ"، من أول خطوة أقدمنا عليها في سبيل جمع المادة الأرشيفية لهذه الرسالة، على خلفية سبق الدعاية الفرنسية إلى تشويه صورتهم في كل وسائل الإعلام الأوروبية والغربية على حد سواء، تحت مسميات مغرضة كالخارجين عن القانون التي ساقتها لهم بعناية مركزة.

فكانت لذلك السلوك الدعائي العدائي، آثاره السيئة على أولى الجهود التي بدأتها قيادة جبهة التحرير الوطني، لزرع خلايا لها في إقليم د.أ.غ. بحيث تحول إلى ظرف استثنائي معقد قائم بذاته أمامها، من السهولة بمكان تجاوزه بالنظر إلى الإجراءات الأمنية المشددة، التي اتخذتها الدول الأوروبية على حدودها، بالتنسيق مع الحكومة الفرنسية صاحبة المقترح للحد من تحركات قيادات جبهة التحرير الوطني من وإلى فرنسا، ومن وإلى بعض من تلك الدول التي تشترك مع فرنسا في الحدود.

ارتسم هذا الواقع كما أرادته الحكومة الفرنسية، من غير أن تتمكن قيادة ج.ت.و. من حلحلة الظرف، لكن مع مطلع 1957 بدأ يتجه نحو الانفراج التدريجي، بعد هيكلة فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و. وكذا الوفد الخارجي، جراء القرارات التي جاءت بها أرضية الصومام في الجانب السياسي والدبلوماسي، ما أوحى ان ذلك الواقع المغلق الذي ضربته الحكومة الفرنسية وحلفاؤها وقد نجحت في اختراقه قيادة ج.ت.و.، هو محور موضوع هذه الدراسة والتي نسعى من خلالها إلى إبراز جوانب الانتصار على

هذا الواقع الذي تم اختراقه من قبل قيادات ج.ت.و.، والذي اختصر الطريق لحكومات د.أ.غ. للتعاطي مع نشاطها كأمر واقع، بعد توصلها إلى التستر تحت غطاء هيئات دبلوماسية على أراضي هذه الحكومات، وكذا استفادتهم من وثائق هوية رسمية، سلمتها لهم سفارات كل من مصر وتونس والمغرب، ففوتت الفرصة بها على شرطة حدود هذه الدول.

أنهت قيادة ج.ت.و. بذلك الانتصار، ما كان يعيق مهمات موفديها في د.أ.غ.، فانتقلت إلى طرق أبواب الولايات المتحدة الأمريكية، وفي قرارات نفسها أن د.أ.غ. لا تخضع إلا للضغوطات الأمريكية، ولذلك اقترن تحرك قيادتها في كل من ألمانيا، وسويسرا في البداية، مع نفس التحرك لوفدها بنيويورك، أواخر عام 1956، متشجعة بالأخبار التي كانت تتناقلها وسائل الإعلام عن تردد قيادات ج.ت.و. على سفارتيها بتونس، وبالرباط.

بدأ هذا الاختراق يعرف طريقه إلى التجسيد مع بداية منتصف عام 1957، عبر المكاتب التي كانت تتنصب في المدن الأوروبية الكبرى، بدعم وإشراف هيئات جديدة لفيدرالية ج.ت.و. بفرنسا، والتي تهيكلت وفق روح وثيقة الصومام، لترفع تحديا فرضه نظام ج.ت.و. في كل د.أ.غ.، بالتنسيق مع مكتب الجبهة بالقاهرة، الذي آلت رئاسته إلى لمين دباغين الذي يعود إليه الفضل في تحريك العمل الدبلوماسي، والذي نبه إلى أهميته أوعمران، ومحمد خيضر في مطلع عام 1956.

أسهم هذا الجهد الذي نقلته وسائل الإعلام الأوروبية، عبر الحوارات التي كانت تجريها جرائد اليسار مع قادة الجبهة، إلى تليين مواقف حكومات د.أ.غ من القضية الجزائرية، حيث ظهر في التسهيلات التي منحتها لقادة الجبهة، مثل استفادتهم من إقامات قانونية على أراضيها قصد السماح لهم بالاستقرار للقيام بنشاط سياسي لفائدة قضيتهم.

وقد أخذ هذا الجهد في الإتساع والانتشار، بشكل لامع بعد مؤتمر طنجة أفريل 1958 وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، الذي زاد في تحرر المواقف الأوروبية من الضغوطات الفرنسية، متشجعة بالموقف الأمريكي الذي أخذ في التصعيد من مواقفه المضادة للرؤية الفرنسية لحل القضية الجزائرية،

فحذت حذوه دول أوروبا الغربية في مواقف متباينة، أملتها المصالح ورؤية كل دولة لفائدتها من نهاية الصراع.

وقد تشخص هذا التباين في مواقف دول أوروبا الغربية من القضية الجزائرية الذي دفع إليها خطاب جبهة التحرير الوطني (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)، الواقعي غير التعجيزي الذي زاد في تضييق الخناق على الرؤية الفرنسية، وقوف دول الكتلة الأفروأسيوية، والدول العربية، وكبرى دول المعسكر الشيوعي، إلى جانب طرحها على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وقد اتسم التغير الإيجابي من الرؤية الفرنسية بالطابع الرسمي، كألمانيا التي فوضت الحزب الاجتماعي المسيحي، الذي فتح أبوابه لانشغالات قيادة جبهة التحرير الوطني، أما إيطاليا، وإسبانيا فكانا موقفهما عبارة عن تصريحات لوزيري خارجيتهما، الرافض لإملاءات الخارجية الفرنسية، أما الدول الإسكندنافية فكانت السباقة إلى إعلان تعاطفها رسميا مع القضية الجزائرية، كشف عنها عبد الرحمن كيوان في جولته الدعائية لهذه الدول مطلع عام 1957.

في حين فضلت سويسرا ودول البينيلوكس، الإبقاء على حد من التحفظ، من مسألة السماح لقيادات جبهة التحرير الوطني القيام بالنشاط السياسي على أراضيها، لكنها لم تمنع مجتمعها المدني من أحزاب، وجرائد، وجمعيات من التعاطي مع دعاية قادة جبهة التحرير الوطني، وهو الموقف الذي ظهرت به بريطانيا، حيث ظلت رافضة لأي نشاط رسمي لمكتب جبهة التحرير الوطني على أراضيها. وأما اليونان عثرنا لها على إشارات في وثائق الخارجية الفرنسية، كانت من خلالها مؤيدة لطرح الحكومة الفرنسية، أما البرتغال فلم نتطرق إلى موقفها من القضية الجزائرية في هذه الرسالة، لتعذر العثور على الوثائق اللازمة.

وقد أدى هذا التباين في المواقف الأوروبية إلى تعثر الرؤية الفرنسية وقربها من حافة الإفلاس النهائي، وهو الأمر الذي ستستغله دبلوماسية جبهة التحرير الوطني في تعميق نفوذها، في وسط المجتمعات المدنية الأوروبية كألمانيا، وسويسرا، وإيطاليا، وإسبانيا، والدول الإسكنديناڤية، قصد الدفع بها إلى ممارسة أي شكل من أشكال التحرك، يفضي – ولو جزئيا – إلى إقلاع حكوماتها عن تحفظها غير المعلن من القضية الجزائرية، اقتداءً بما كانت تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكومة الفرنسية في هذا المجال. وعلى ذلك، بدأت دول أوروبا الغربية في التخفيف من قيود

مراقبتها الأمنية لقيادات جبهة التحرير الوطني، الذي انعكس في تزايد عدد مكاتب ج.ت.و. في تلك الدول، منها ألمانيا الغربية وسويسرا ابتداء من أواخر 1958.

فعلى أساس هذا التداخل، أقحمنا و.م.أ. في هذه الدراسة، باعتبارها زعيمة العالم الحر، ومركز ثقله، قياسا على مكانتها في منظمة حلف الشمال الأطلسي، وهيمنتها المطلقة على هيئة الأمم المتحدة، انطلاقا من تواجد مقرها بنيويورك، ثاني أكبر وأهم ولاياتها المعروفة بتنوع وتأثير نسيجها الإعلامي والسياسي في الرأي العام الأمريكي، فقررت قصد استغلال هذا النسيج، بتنصيب مكتب لها بذات الولاية، تحت غطاء الوفد السوري بـــ هيئة الأمم المتحدة، ثم قيام الرئيس فرحات عباس بزيارتها رسميا في أواخر عام 1956. هي أولى المساعي التي قامت بها قيادة جبهة التحرير الوطني، لجرّ الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف ثقلها لحل القضية الجزائرية وقد كان لهذا الجهد نتائج طيبة استفاد منها وفدها الرسمي، حيث سمحت لأعضائه الثلاثة عبد القادر شندرلي، وأمحمد يزيد، وآيت أحمد، بالتحرك في أرجاء و.م.أ.، استجابة لدعوات وجهت لهم من قبل وسائل الإعلام، والمنظمات النقابية، كجمعية طلبة شيكاغو، لمحاورتهم والاستماع لخطابهم، حول الحرب الدائرة على أرضهم وأملهم في أن يتفطن الإعلام الأمريكي، إلى الحقائق المزيفة التي يستقيها عن الدعاية الفرنسية عن تلك الحرب.

توافق هذا التحرك الناجح الذي وطدت به قيادة جبهة التحرير الوطني، موطئ قدم بالولايات المتحدة مع تحرك آخر بدأته من على أرض الكونفدرالية السويسرية، التي يحكمها نظام سياسي خاص، متساهل مع طالبي حق اللجوء السياسي، فَتَحْتَ هذا الغطاء باشرت قيادات جبهة التحرير الوطني التسلل إلى هذا القطر، ثم دول أوروبا الغربية الأخرى لاحقا، ويعود الفضل في التأسيس لهذا الاهتمام بالناحية الأوروبية، إلى دور مناضلي الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كأحمد بيوض الذي ظل طيلة سنتي 1955-1956، باحثا عن اقتناء الأسلحة، مما أقنع قيادة جبهة التحرير الوطني في تكثيف التردد على القطر السويسري، والأقطار الأوروبية الأخرى كألمانيا الغربية، والدول الإسكندنافية، أملا في استغلال تناقض الرؤى التي كانت تدفع في كثير من الأحيان إلى تجدد الاختلاف بين هذه الدول والحكومة الفرنسية، داخل هيئتي المجموعة الأوروبية ومنظمة حلف الشمال الأطلسي.

توصل أحمد بيوض، والذين جاءوا من بعده كفرحات عباس، وأحمد فرنسيس وبوجملين، وراء الانتقال إلى سويسرا إلى نسج علاقات مميزة، مع العديد من الصحفيين المحسوبين على تيار اليسار، إلى جانب عدد من الناشطين في مجال صناعة، وتهريب وتسويق الأسلحة، اعتبارا من أن النجاح في توفير الذخيرة وإيصالها إلى ثوار الداخل، هي أم المعارك التي كانت تعول عليها قيادة جبهة التحرير الوطني، لكسر الطوق الأمني الذي أحكمته الحكومة الفرنسية مع حلفائها، لمنع عناصرها من التسلل إلى أوربا، وثانيا دفع الكتلة الغربية التي محورها دول أوروبا الغربية إلى اعتبار القضية الجزائرية، ضمن أهم بؤر التوتر المسلحة في حوض المتوسط، داخل سياق صراع الحرب الباردة.

لاقت هذه الزيارات عناية خاصة لدى قيادة جبهة التحرير الوطني، باعتبارها اختبار معاينة في نظرها، يسمح لها التكهن بالصعوبات الممكن أن تنتج عن بقية أنظمة دول أوروبا الغربية. الأخرى في حال قررت إيفاد ممثلين عنها إلى ألمانيا، إيطاليا، أو بريطانيا، أو غيرها من د.أ.غ. في مهمات مماثلة لتلك التي قام بها أحمد بيوض في سويسرا، في خطوة غير مسبوقة أرادت منها قيادة ج.ت.و. إعداد الأرضية، إلى حين البدء في زرع هيئات لها فوق أراضي مدنها وعواصمها.

أكسب هذا الجهد الذي نجحت في تجسيده دبلوماسية ج.ت.و.، الثقة في نفسها، وفي قاداتها، مما جعلهم يشعرون بالفخر والاعتزاز بالانتساب إليها، خاصة بعد أن أسعفهم الحظ على التغلب على مسألة الأسلحة، وتنصيب تمثيليات رسمية في أهم وأغلب مدن د.أ.غ.، التي كانت وراء تضييق الخناق على نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، عبر احتكاكها مع أطياف المجتمع المدني الأوروبي، من خلال إقدام مختلف الجرائد، في كل من ألمانيا، وسويسرا، وبلجيكا، والدول الإسكندينافية، وحتى بريطانيا، للاندماج فيما كانت تدعو إليه القضية الجزائرية تحت تأثير قادة جبهة التحرير الوطني (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية).

هذا باختصار، عن المحاور الكبرى لموضوع دراستنا هذه، التي حاولنا فيها فهم، وتحديد الأساليب الدبلوماسية التي عمدت إليها قيادة جبهة التحرير الوطني للدفاع عن قضيتها أمام وفي د.أ.غ.، من زاوية تخصصنا، واقفين على منطلقاتها ومرتكزاتها، والطرائق التي أوصلت قاداتها إلى التواجد في هذه الدول، والانتقال من دولة إلى

أخرى من غير الوقوع في قبضة عناصر الأمن الفرنسية والأوروبية، وكذا نجاحهم في إقناع جمهور عريض من المتطوعين الأوروبيين، بمشروع قضيتهم التحررية، حتى أصبحوا عناصر كاملي العضوية في نضال الجبهة على مستوى بلدانهم، يمارسون ضغوطات نوعية على حكوماتهم عبر وسائل الإعلام.

وعلى خلفية ما عرفته من تنام على الصعيد الخارجي "الدبلوماسي"، جاءت هذه الدراسة المعمقة لتقف على الجهود التي قامت بها دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، وما تحقق منها من مكاسب رفعت بها التحدي بفرض نفسها في شكل خلايا، ومكاتب، وطروحات سياسية وعسكرية، في فترة وصفت بأحرج الفترات التي مرت بها الثورة الجزائرية 1956–1959. بالنظر إلى القدرات العسكرية التي يتوفر عليها خصمها، وعلاقاتها الجيدة التي تربطها بحلفائها الغربيين. فلولا هذا التخصص العلمي الذي نعمل على أن نتعمق في قضاياه مستقبلا، مواصلة لموضوع دراستنا هذه التي خصصناها لتطورات الدبلوماسية، التي عرفتها ج.ت.و. في الفترة الممتدة من 1956 إلى 1959، وهذا بالمقارنة مع الدراسات السابقة التي تناولت الدبلوماسية الجزائرية.

ولعل من بين هذه الدراسات التي تطرقت إل تاريخ الدبلوماسية الجزائرية أثناء ثورة التحرير، ودراسة محمد بجاوي، في كتابه "الثورة الجزائرية والقانون"، مثل وقتذاك ورقة قانونية بكل المعايير، أسهمت في فضح الدبلوماسية الفرنسية أمام أقوى حلفائها، هي دراسة تمحور محتواها حول علاقة معاهدة جنيف 1948 بالثورة الجزائرية.

وهناك دراسة أخرى لا تختلف عن سابقاتها من حيث محتواها، وهي لعبد المجيد بلخروبي تحت عنوان "ميلاد الاعتراف بالجمهورية الجزائرية 1954–1962" أطروحة في القانون الدولي، نوقشت بجامعة لوزان عام 1971، دراسة عالج فيها المعركة القانونية التي اندلعت بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية، حول شرعية تأسيسها من عدمها، وفق رؤية القانون الدولي المعاصر.

وقد لمحنا عند تصفحنا لمحتوى الدراستين، هيمنة السجل القانوني على حساب الحقائق التاريخية، المؤسسة لعوامل تأسيس الدبلوماسية الجزائرية، وكذا النجاحات التي حققتها، هو ما عملنا على توضيحه في رسالتنا على أساس نجاحات ذاتية، دفعت إليها انتصارات جبهة الداخل، وزمرة المناضلين التي أوكلت لها مهمة تمثيل الجبهة في

الخارج، كمحمد خيضر، وآيت أحمد، وامحمد يزيد، ولمين دباغين، وفرحات عباس، وعبد الرحمن كيوان، وعبد القادر شندرلي، وغيرهم تحت هيئتي لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

فعلى كاهل هؤلاء وآخرين، نجحت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني في تأدية مشوار عمل متواضع في بدايته، ليتحول فيما بعد ليملأ فضاءات د.أ.غ.، بفضل مخطط العمل الدبلوماسي الذي جاء به لمين دباغين عام 1958، انخرطت فيه جماعة فرحات عباس التي لعبت دورا رئيسيا في نقل القضية الجزائرية إلى تلك الفضاءات، سمحت للرأي العام الأوروبي والدولي بالتعاطي مع انشغالاتها، فكانت ضغطا مباشرا على حكومات د.أ.غ. ثم نتج عنها تحوّل نوعي أعمق وأثمر في رؤاها مما كان في السابق، تجاه رؤية الحل الفرنسي للقضية الجزائرية في ظرف وجيز جدا 1956-1959.

انتصار تأسس بتفطن دبلوماسية جبهة التحرير الوطني لمبدأي الحوار والمفاوضات، مستمدة إياهما من النصوص والمواثيق المحلية، والدولية والإقليمية، فلاقت هذه الأفكار تجاوبا من قبل منظمات، وأحزاب سياسية في الدول المعنية. وقد رأينا كيف أدت هذه الأفكار إلى تشجع الكثير من الأوروبيين، إلى تأسيس منظمات سياسية، ونقابية لدعم كفاح الشعب الجزائري، كجمعية السلم الجزائرية البلجيكية، التي دعت الحكومة البلجيكية إلى المساهمة في تكييف ميثاق الأمم المتحدة مع تطورات القضية الجزائرية.

على هذا النحو، أصبح لــ ج.ت.و. دبلوماسية ثورية مؤسسة على ثوابت تفاوضية، غير قابلة للمساومة، مكنتها من الاستماتة في المعارك الدبلوماسية التي فرضت عليها من قبل الدبلوماسية الفرنسية، من غير أن تقع في مكروه سياسي، شجعت الكثير من دول الجنوب إلى دعمها في المحافل الدولية والإقليمية، ومهدت الطريق للقوى الغربية الكبرى - على وجه التحديد - باستدراجها إلى الحراك الدولي - الذي غالبيته من دول الجنوب - كالصين، التي اقتنعت بأطروحة المفاوضات كأفضل مخرج لــلقضية الجزائرية، تأسست لأجله الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، والتي عكفت على إعطاء انطلاقة جديدة للعمل الدبلوماسي في الخارج، بدأتها مع عام 1959 في أول امتحان لها أمام سياسة الجنرال دوغول الجزائرية.

في الحقيقة، توصلنا إلى هذه الخلاصات بفضل الكم الأرشيفي الهائل، الذي وفرته لنا المراكز الأرشيفية المتخصصة، المعروفة بتنوع أرصدتها الوثائقية في المجال الدبلوماسي، والتي أغلبها كما هو معروف موجودة بفرنسا وهي ثلاثة: مصلحة تاريخ جيش البر المعروف بـــ S.H.A.T، ومصلحة التاريخ الدبلوماسي بـــ لاكورنوف المعروفة بـــ S.H.D.C، ومركز الأرشيف الدبلوماسي بنانت المعروف بـــ C.A.D.N، فقمنا بالتردد عليها لمرات عديدة، سمحت لنا بالإطلاع على المئات منها، خصوصا تلك الموجودة ضمن العلب الموسومة بـــ "غير مسموح الإطلاع عليها" "Non-communicable"، والتي أفرجت عنها الهيئات الأرشيفية الثلاث، فكانت ذُخرًا لنا، حيث وفرت لنا مادة علمية هامة، غطت لنا معظم العناصر التي جاءت في هذه الأطروحة.

وقد منحنا هذا التردد المتكرر فرصة الإطلاع على تقارير السفارات، والقنصليات الفرنسية، في كل من ألمانيا، سويسرا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، بريطانيا، والدول الإسكندنافية والمراسلات التي تبادلتها الخارجية الفرنسية مع خارجيات حكومات هذه الدول، وكذا الوثائق العسكرية ذات الصبغة الاستخباراتية الغنية بما يعرف بالأسرار ومعلومات التجسس، عن نشاط المناضلين الجزائريين في د.أ.غ.، وفي بعض الدول العربية كمصر، والمغرب، وتونس.

وفر هذا التنوع في المصادر زخما معرفيا أصيلا، أعاننا على تحليل القضايا التي وردت في رسالتنا من جميع الجوانب، كالتي أفضت إليها التفاصيل الجديدة التي وجدناها حول قضيتي أتوس 1956، وحادث التفجير الذي تعرض له الفندق الذي كان يقيم فيه رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني بألمانيا المناضل أيت أحسن في عام 1958، بحيث كشفت لنا حجم المخاطر التي كانت تحوم على نشاط قيادات ج.ت.و. بالخارج.

هي الخطوة التي رمت عليها قيادة ج.ت.و.، كل ثقلها بعد مؤتمر الصومام أوت 1956، ووظفت لها خيرة المناضلين، من أمثال فرحات عباس، علي بومنجل، عبد الرحمن كيوان، مسعود بوقادوم، الطيب بولحروف، مولود قاسم، أيت أحسن والقائمة طويلة، بالإضافة إلى حيل الدهاء كالتستر تحت غطاء حق اللجوء السياسي، وكذا التنقل بوثائق هوية مزيفة، منحتها لهم السفارات التونسية، والمغربية، والمصرية، وتارة

الدخول بمبرر تلقيهم دعوة حضور ندوة من ندوات حزب سياسي ما، من اليسار، أو جمعية من الجمعيات الناشطة في المجال الحقوقي، وتارة لجوؤها إلى تكليف رموز تنظيمي الطلبة (اتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين) والعمال (اتحاد العام للعمل الجزائريين)، للقيام بخرجات دبلوماسية باسم الجبهة في الأقطار ذاتها. هي مجمل الجهود التي بذلتها الجبهة في د.أ.غ.، للضغط على حكوماتها للاستماع إلى انشغالاتها إذا أرادت أن تكون شريكة في التسوية التي أطلقتها لحل صراعها مع فرنسا.

وعلى العموم، هذا باختصار عن محتوى متن هذه الرسالة، التي توزعت على أربعة فصول الأول تحت عنوان: "جهود لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة الدبلوماسية في دول أوروبا الغربية 1956-1959" جاء موزعا على عنوانين أساسيين، الأول خصصناه لجهود لجنة التنسيق والتنفيذ 1956-1958 متضمنا أربعة عناوين فرعية وهي: رؤية هيئة لجنة التنسيق والتنفيذ لضبط وتحريك العمل الخارجي بدول أوروبا الغربية، ثم نشاط فرحات عباس، وجهود وفد القاهرة في خدمة دبلوماسية الثورة، وفي الأخير تطرقنا إلى تأسيس مكاتب جبهة التحرير الوطني في دول أوروبا الغربية 1957-1958، والعنوان الرئيسي الثاني خصصناه لجهود الحكومة المؤقتة في دول أوروبا الغربية 1958-1959، ركزنا فيه على نشاط وأداء مكاتب جبهة التحرير الوطني في دول أوروبا الغربية، وقد اخترنا لهذا العنصر ثلاثة مكاتب هي: مكتب سويسرا، وألمانيا، وإيطاليا، ويعود سبب التركيز على هذه المكاتب دون سواها من مكاتب ج.ت.و. في د.أ.غ. إلى وفرة الوثائق الأرشيفية حول نشاطها، التي ساعدتنا في بلورة وصياغة العنوان الثاني الذي عرجنا فيه على تطور هذه المكاتب في دول أوروبا الغربية 1958-1959.

أما الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان "فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني في مواجهة الحركة الوطنية الجزائرية بفرنسا، وفي بعض دول أوروبا الغربية 1956-1959" متضمنا سبعة عناوين فرعية، الأول عالجنا فيه ظروف اندلاع الصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية، والثاني تعرضنا فيه إلى تجاوب قيادة جبهة التحرير الوطني مع موقف الحركة الوطنية الجزائرية، والثالث حول خيار تصعيد قيادة جبهة التحرير الوطني لنشاطها المسلح ضد الحركة الوطنية الجزائرية تحت إدارة الفيدرالية، والعنصر الرابع خصصناه لتوسيع وتجدد الصراع مع

المصاليين، ثم انتقلنا إلى العنصر الخامس والذي تمحور حول انتقال الصراع من فرنسا إلى كل من بلجيكا، وسويسرا، ثم انتقلنا إلى العنصر السادس الذي خصصناه للنجاح الذي حققته الفيدرالية في احتوائها للوضع بفرنسا، وفي العنوان الأخير تناولنا فيه الصراع الجبهوي-المصالي خارج فرنسا.

وفي الفصل الثالث الذي أفردناه لـــ "مساعي قيادة جبهة التحرير الوطني في دول أوروبا الغربية من أجل تزويد الداخل بالأسلحة" متضمنا ستة عناوين فرعية جاءت متسلسلة على الشكل التالي: إسهام قياديين من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في استكشاف مصادر الأسلحة في دول أوروبا الغربية، ثم تطرقنا إلى توظيف جماعة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حق اللجوء السياسي كغطاء للتحرك من أجل البحث عن الأسلحة، ثم اكتشاف سفينة أتوس أكتوبر 1956 واتخاذه من فرنسا مبررا لضرب الحكومة المصرية، إحدى أهم قواعد الدعم اللوجيستيكي لـــ ج.ت.و. بالخارج؛ ثم انهيار جسور التنسيق الأمني الأورو فرنسي أمام تنامي نشاط قيادات ج.ت.و. في د.أ.غ.، وأخيرا انتهينا إلى عنصر عجز الدبلوماسية الفرنسية أمام تطور نشاط قيادات ج.ت.و.

وفي الفصل الرابع والأخير الذي خصصناه "لتطور عمل ج.ت.و تحت قيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في دول أوروبا الغربية من سبتمبر 1958 إلى ديسمبر 1959" استهلناه بعنصر تردد مناضلي ج.ت.و. على د.أ.غ. قبل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1956-1958، ثم تطرقنا إلى مظاهر المواقف الأولية لدول أوروبا الغربية من حدث تأسيس ذات الحكومة "ح.م.ج.ج."، وبعدها تناولنا انطلاق فتطور نشاطها في د.أ.غ.

الفصـــل الأول

جهود لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة الدبلوماسية في دول أوروبا الغربية 1956-1959

1- جهود لجنة التنسيق والتنفيذ 1956 إلى أوت 1958

1-1 رؤية هيئة لجنة التنسيق والتنفيذ لضبط وتحريك العمل الخارجي بـدول أوروبا الغربية

1-2 نشاط فرحات عباس في دول أوروبا الغربية 1956-1958

1-3 جهود وفد القاهرة في خدمة دبلوماسية الثورة 1956-1958

1-4 تأسيس مكاتب جبهة التحرير في دول أوروبا الغربية عام 1957

2-جهود الحكومة المؤقتة في دول أوروبا الغربية 1958-1959

2-1 أداء مكاتب جبهة التحرير الوطني في دول أوروبا الغربية

2-1-1 مكتب جبهة التحرير الوطني بسويسرا

2-1-2 مكاتب جبهة التحرير الوطني بألمانيا الغربية

2-1-3 مكتب جبهة التحرير الوطني بإيطاليا

خلاصة

جاء هذا الفصل تحت عنوان "جهود لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة الدبلوماسية في دول أوروبا الغربية (1956 – 1959)"، تعرضنا في مضمونه إلى المساعي التي قامت بها الهيئتين تحت تنظيم ج.ت.و.، في سبعة عناصر فرعية كاملة تتبعنا فيها، مسار هذه الجهود وانعكاساتهاالإيجابية على القضية الجزائرية، التي كانت وراء الانقلاب التدريجي الذي طرأ على مواقف الحكومات الأوروبية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة أوخر عام 1958.

1- جهود لجنة التنسيق والتنفيذ 1956 إلى أوت 1958

1-1 رؤية هيئة لجنة التنسيق والتنفيذ لضبط وتحريك العمل الخارجي بدول أوروبا الغربية

بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ (ل.ت.ت.)[1] مهامها، كأعلى هيئة قيادية لـــ ج.ت.و. أفرزها مؤتمر الصومام، في الربع الثاني من عام 1956، بوجه تنظيمي جديد مس في المقام الأول، هيئة الوفد الخارجي (و.خ.) لـــ ج.ت.و. بالقاهرة، التي عين على رأسها لمين دباغين.[2] لبعث نشاطها الدبلوماسي، وفي الجانب العسكري آلت هيئة التسليح في

---

[1] أعلى هيئة سياسية خلص إليها مؤتمر الصومام، لضبط وتوجيه عمل ج.ت.و في الداخل والخارج، ضمت خمسة أعضاء، ثلاثة سياسيين وهم: عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، وسعد دحلب، وعسكريين اثنين هما: كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة، والعربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة، ويهدف استحداثها إلى تجسيد مبدأ أولوية السياسي عن العسكري، الذي فرضه عبان كتوجه عملي جديد لعمل ج.ت.و، على جبهة السياسة الخارجية لحل مسألة الأسلحة ولفت انتباه الرأي العام الدولي، الأمر الذي جعل الكثير من الوثائق تعتبر ظهورها، بمثابة حكومة المنفى مصغرة لـــ ج.ت.و. للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.D.C. Carton 17 S.E.A.A 1956-1967, **Comité de Coordination et d'Exécution du F.L.N**, 5 Avr. 1958, p.1.

[2] محمد لمين دباغين من مواليد 24 جانفي 1917 بحسين داي، درس بكلية الطب جامعة الجزائر، انضم إلى ح.ش.ج في 5 أكتوبر 1940 حيث أصبح من أبرز قياداته تحمسا لفكرة العمل المسلح، كلفته الفصل من الحزب بأمر من ل.م.، كان ذلك في 10 أوت 1949 ولم يعد للعمل في نظام الحزب إلا في خريف 1951، وفي صيف 1954 ذهب إلى القاهرة ملتزما الحياد تجاه جناحي لحول حسين ومصالي الحاج، وبعد ذلك عاد إلى الجزائر للانضمام إلى قيادة الداخل لـــ ج.ت.و، ليجد نفسه بين أيدي الشرطة الفرنسية في 24 جانفي 1956 لمدة شهرين ونصف، ليطلق سراحه في 24 أكتوبر 1955، فشد الرحال مباشرة إلى سويسرا وفي نوفمبر التحق بالقاهرة في مهمة دعائية، مما شجع عبان على تعيينه على رأس وفد القاهرة بعد مؤتمر الصومام، ثم عُين عضوا في ل.ت.ت، في سبتمبر 1957، ثم وزيرا للخارجية أول حكومة مؤقتة. للمزيد من التفاصيل:

S.H.D.C. Carton 17 S.E.A.A 1956-1967, Rapport sous titre "**Composition du G.P.R.A 1956-1958**", Notice de Renseignements, Lamine Debaghine, 9 Oct. 1956, pp.1-4.

ذات الهيئة نفسها، إلى العقيد عمر أوعمران.[3] يساعده في إدارة شؤونها خارج القاهرة كل من مزهودي، وبن عودة، ومحساس، هو السبيل الوحيد لإخراجها من الركود الذي وصفت به آنذاك من قبل قيادة الداخل.

وقد أكد عبان[4] في رسالة له، وجهها لمزهودي وعمار بن عودة، اللذين كانا، في مهمة إعادة تنظيم هيئة الشؤون اللوجستيكية بتونس، عن سمو مهمتهما التي يراد منها تحقيق هدفين أساسيين هما:

1-يأتي تنصيب الكولونيل أوعمران على رأس الهيئة اللوجستيكية بالخارج، حسب التعليمات التي أعطتها له لجنة التنسيق والتنفيذ والتي فوضته، بتكليف مزهودي وبن عودة التعاون معه، لتنفيذ تلك التعليمات التي على رأسها تسوية قضية محساس، التي بارك مسعاه لمين دباغين، جعلته يدعم تعيين "أوعمران" على رأس هيئة الشؤون العسكرية بالخارج.

---

[3] ولد أوعمران في 19 جانفي 1919 بذراع الميزان بالقبائل الكبرى، انضم إلى ح.ش.ج. بعد نهاية ح.ع.II. وعند تأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عام 1946 نصب على رأس قسمة الحركة – ح.إ.ح.د – بمسقط رأسه، وعند اندلاع أزمة ح.إ.ح.د 1953 اتخذ فيها موقفا مؤيدا لمصالي الحاج ضد المركزيين في فيفري 1954، وبعد انطلاق الثورة انتقل لمنطقة القبائل لقيادة المنطقة الرابعة خلفا لرابح بيطاط الذي وقع في الأسر في عام 1955، ثم بعد ذلك قام بالاتصال مع بيير شولي والبروفيسور مندوز، وكذا تنظيمه للقاء مع جيرمان تيلون بعد قيادته الثانية لمنطقة القبائل، ثم قيادته للمنطقة المستقلة (م.4)، وبموجب قرارات الصومام عين مساعدا عسكريا للمين دباغين مكلفا بالمصلحة اللوجيستيكية بالخارج ثم عضوا في م.و.ث.ج ومسؤول التسليح والتموين إلى غاية مارس 1958 ثم ممثلا لـــ ج.ت.و في تركيا إلى غاية 1960. للمزيد من التفاصيل أنظر:
S.H.D.C. Carton 19, S.E.A.A, 1959-1967, Fiches des Responsables du F.L.N – Amar Ouamarane 8oct 1956 pp 1-2 voir aussi Stora, Op. Cit, p.183.

[4] عبان رمضان من مواليد 10 جوان 1920 بمدينة عزوزة بالأربعا نثراتن (تيزي وزو)، ختم دراسته الثانوية بالبليدة بنجاحه في امتحان الباكالوريا 1941، انضم إلى ح.ش.ج في عام 1943 ليعين مسؤولا عن خلية الحزب بسطيف، وبعدها تعرض إلى التوقيف من قبل مصالح الأمن الفرنسية عام 1950 وهو في طريقه إلى عنابة ليخلف الطبيب بولحروف الذي اتهم آنذاك في قضية م.خ التي اكتشف أمرها في مارس 1950. اتخذت على إثرها السلطات الفرنسية قرار تحويله إلى محكمة الجزائر، التي أصدرت في حقه حكما بست سنوات سجنا نافذة مع غرامة مالية قدرها 500.000 ألف فرنك مع حرمانه من كل حقوقه المدنية، ولم يطلق سراحه من سجن الحراش إلا في 19 جانفي 1955، فقام مباشرة بربط اتصال مع أوعمران الذي كلفه بموافقة كريم بلقاسم، بمهمة إيجاد قنوات اتصال بين جيش التحرير الوطني ومتعاطفي اليسار الفرنسي، وفي عام 1956 أشرف على انعقاد مؤتمر الصومام الذي كان له الدور البالغ فيما نتج عنه من قرارات، حضر مؤتمر ل.ت.ت في أوت 1957 بالقاهرة، لينتهي باغتياله في 02 ديسمبر من عام 1957 من طرف الباءات الثلاثة: بن طوبال، بوصوف، كريم. للمزيد من التفاصيل أنظر:
S.H.D.C. Carton 19, S.E.A.A, 1959-1967, Fiches des Responsables du F.L.N Abane Ramdane, 08 Oct. 1956, pp.1-2. Voir aussi : Stora, Op.cit, pp.163-164.

2-طلبنا من لمين دباغين اقتراح سي إبراهيم، لتنصيبه على رأس الوفد المكلف بالأمن اللوجيستيكي بتونس.[5]

أدركنا من هذه الرسائل، التي وجهها عبان رمضان لـــلوفد الخارجي، في ترجمة قرارات أرضية الصومام على أرض الواقع، أملا في نقل الحراك السياسي والعسكري للتعريف به في الأروقة الدولية، عبر خطة عمل دبلوماسية مفعمة بالحيوية، تهدف إلى حل مسألة الأسلحة على الفور، عن طريق تنظيم قاعدتي تونس والمغرب، بتقسيم وزارة المالغ M.A.L.G [6] على جبهتي تونس والمغرب، وعليه تم إيفاد بوصوف إلى المغرب، لتحريك المهمة هناك بتوظيف علاقاته الطيبة التي كانت تربطه بالشخصيات المغربية، بالإضافة إلى الإشراف على توزيع مهام وزارة القوات المسلحة، التي كانت تحت إشراف كريم بلقاسم، على وزارتي الخارجية ومخازن السلاح والذخيرة المتواجدة بمرسى مطروح. [7]

وبذلك اختفت مصلحة الشؤون العسكرية، لتعوض باللجنة الوزارية للحرب التي فيما بعد وضعت تحت إدارة الثلاثي بوصوف، كريم، بن طوبال.[8] كخلية تفكير وبحث مهمتها تسوية مسألة التسليح نهائيا، بإيجاد مصادر جديدة لتمويل القواعد الخلفية للثورة،

---

[5] Mabrouk Belhocine, **le Courrier Alger-Le Caire, 1954-1956 et le Congrès de la Soummam dans la Révolution**, Ed. Casbah Alger, 2000, p.213.

[6] المالغ أو ما يعرف بوزارة التسليح والعلاقات العامة، Ministère de l'Armement et des Liaisons Générales M.A.L.G يدخل في إطار اهتمام قيادة الثورة بتحديث هيئة جيش التحرير حتى تستطيع التحكم وتسيير معركتها بسقف من الاحترافية، يحافظ على انتصاراتها ويسمح بمضاعفة نشاطها المسلح، هو ما دفع عبد الحفيظ بوصوف للانتباه مبكرا إلى سلاح الإشارة كبداية لإرساء هيئات عسكرية خلفية داعمة لجيش التحرير، على هذا الأساس انبثقت مصلحة الاستعلامات والمواصلات Service et Renseignement et de Liaison (S.R.L)، ثم قررت قيادة الولاية الخامسة تشكيل ثلاثة أفواج في هذا التخصص، الأول تحت قيادة صدار سنوسي المدعو سي موسى والثاني تحت قيادة عبد الكريم حساني المدعو الغوتي، والثالث تحت قيادة عبد المؤمن ديب وقد ظل جهد بوصوف في هذا الاتجاه إلى غاية 1958 تاريخ تأسيس الحكومة المؤقتة تم تعيينه في طاقمها كوزير للعلاقات والاتصالات RGL ليتحول هذا الجهاز فيما بعد إلى وزارة التسليح والعلاقات العامة M.A.L.G في جانفي 1960. للمزيد من التفاصيل أنظر: شهادة عبد الكريم حساني، **سلاح الإشارة وتطوره**، وشهادة سهلي الطاهر المدعو إدريس، **معلومات عن وزارة التسليح والاتصالات العامة MALG**. شهادتين تم عرضهما في ملتقى نظمته وزارة المجاهدين تحت عنوان التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962، منشورات م.ود.ب.ح.و. وثورة أول نوفمبر 1954، 2001، ص ص38-88/39-89 وأنظر كذلك:

Abderrahmane Berrouane, **Aux Origines du M.A.L.G**, Ed. Barzakh, Alger, 2015, pp.26-168.

[7] Mabrouk Belhocine, Op.cit, p.213.

[8] SHAT.Carton 1H 1740. Rapport sous titre "**Situation de F.L.N"**, 4 Mai 1960 P.4.

حتى تأخذ الثورة نفسا جديدا يكون مرتكزا دافعا، لتوسيع العمل الدبلوماسي الذي استجد بصورة جدية في مفكرة لجنة التنسيق والتنفيذ بعد 20 أوت 1956، في المناطق السابقة كآسيا وأمريكا اللاتينية، وكذا التفكير في الدخول إلى مناطق جديدة بـــ د.أ.غ.

هي الدول التي عاينها لمين دباغين، في رسالة له تعود إلى أواخر عام 1956 عرض فيها، رؤيته العملية حسب التقاليد التي تتطلبها الأعراف الدبلوماسية.(9) وعلى إثرها تقدم إلى السفارة الإسبانية بالقاهرة، بطلب رسمي للحصول على تأشيرة الدخول إلى إسبانيا، فلم تمانع إدارة هذه الأخيرة فمنحته ما أراد، حيث تحصل على التأشيرة بفضل تدخل أحد مسؤولي السفارة التونسية لدى مصالح السفارة الإسبانية بالقاهرة.

فعلى إثرها توجه لحجز تذكرة سفر، على أساس أن موعد سفره إلى إسبانيا يوم الأحد المقبل آنذاك، بدل يوم الجمعة على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الإسبانية، خط رحلتها "روما مدريد" وتتوقف اضطراريا، في كل من تونس والجزائر ثم في نيس Nice يوم السبت، احتراسا من الطوارئ الأمنية بطبيعة الحال، وفي يوم الخميس بعد الظهر تلقت السفارة الإسبانية، رسالة من فرحات عباس أكد فيها: "أن كيوان متواجد حاليا في مدريد، لقضاء خمسة عشر يوما، وقد جاء لقضاء يوم واحد ببارن Berne التي أتواجد بها، وفي حدود علمي أن كيوان سيغادر مدريد، لأن عائلته وخاصة أولاده يريدون رؤيته، وحسب علمي أيضا أن كيوان، لم يأت لمهمة خاصة إلى هناك ولذلك طلبت منه، القدوم إلى بارن لنتبادل معه أطراف الحديث والمعلومات حول القضية الجزائرية"، هذا ما صرح به فرحات عباس، أما لمين دباغين عاد ليقر بصعوبة الجولة، التي قادته إلى إسبانيا في هذه الأسطر قائلا: "لا أستطيع مغادرة روما باتجاه مدريد، قبل هذا الأحد والأفضل لي أن أذهب إلى بارن يوم الجمعة للقاء فرحات عباس،(...) وعند لقائي بعباس ببارن طلبت منه تفويضا للإفراج عن الأموال الموجودة بالقاهرة".(10)

بدأ تحرك مناضلي جبهة التحرير الوطني، كفرادى بوثائق تونسية أو مغربية، دون إثارة مسؤولي هذه الدول من شرطة ومخابرات، مكتفين بالصمت من غير تصريحات ولا لقاءات مع الأوروبيين، ولا تنشيط ندوات صحفية ماعدا الاجتماعات

(9) Mabrouk Belhocine, op.cit, p.215.
(10) Ibid. p.115.

واللقاءات فيما بينهم، بعد اتصالات شاقة. وقد سبق إلى هذه الفكرة فرحات عباس، الذي سنخصص له عنوانا فرعيا خاص به في هذا الفصل، أما لمين فقد هدف من وراء رغبته لقاء فرحات عباس لغرض تحقيق مهمتين أساسيتين باسم ل.ت.ت:

– الأولى نقل أوامر قيادة الداخل، إلى فرحات عباس، وعبد الرحمن كيوان، وأيت حسن، في شأن رفض أحمد محساس قرارات مؤتمر الصومام.

– والثانية التأكيد لفرحات عباس، قبول يزيد قرارات الصومام، وكذا التحقق من وجود تنسيق كامل هناك بين كيوان وعباس.(11)

مجهود معتبر بالنظر إلى الفترة الممتدة من تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، إلى شهر ديسمبر من نفس السنة، التي تخللتها قيام لمين دباغين بمحاولة جادة للقضاء نهائيا، على كل الأزمات التي نتجت عن رفض بعض المناضلين لقرارات المؤتمر في إطار مجهود وطني استعجالي، يهدف إلى تسريع وتيرة العمل المسلح في الداخل وتحريك العمل الدبلوماسي في الخارج، كما أعطت نفس الجهود انطباعا عاما يوحي أن هناك تفكيرا جديا لدى القيادة المستحدثة، في شكل خطة عمل جديدة ستمكن جبهة التحرير الوطني من التمركز تدريجيا في دول أوروبا الغربية واحدة تلو الأخرى شريطة إخضاع التحرك السياسي للتقييم والإثراء، كما حدث عند انعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي دعت إليه لجنة التنسيق والتنفيذ الذي خصص لدراسة ومناقشة مختلف القضايا المختلف حولها بين قيادات الثورة، هي تلك التي تضمنتها رسائل عبان وخيضر قبل انعقاد المؤتمر، التي فرضت نفسها في أشغاله لتطرح بجدية مسؤولة، والتي على أساسها أنشئت ل.ت.ت. خصيصا لها على حد قول بن يوسف بن خدة.(12)

---

(11) Ibid. p.216.

(12) بن يوسف بن خدة من مواليد 20 فبراير 1923 بالبرواقية درس المرحلة الابتدائية بمسقط رأسه ثم انتقل إلى ثانوية ابن رشد بالبليدة، ثم كلية الطب فرع الصيدلة بجامعة الجزائر، انضم مبكرا لحزب الشعب ليصبح عضوا في لجنته المركزية، ثم أمينا عاما لها خلفا لحسين لحول، التحق بالثورة عام 1955 ليصبح من مساعدي عبان المقربين، وقد عين في مؤتمر الصومام عضوا في ل.ت.ت، ساهم في الإعداد لإضراب 8 أيام بالعاصمة كما لعب دورا في انضمام المهاجرين الجزائريين إلى الثورة ثم يترأس ثالث حكومة مؤقتة التي فاوضت الحكومة الفرنسية. للمزيد من التفاصيل أنظر: محمد عباس **رواد الوطنية** دار هومة، الجزائر، 2004، ص ص 98–107. وانظر كذلك:
S.H.A.T. Carton 1H 1740. Rapport du S.D.E.C.E sous titre "**Ministère des Affaires Extérieures du G.P.R.A"**. 13 Mai 1960 p.2.

وهذا للوصول إلى توفير كل الظروف والإستعدادات، كما ضبطها مؤتمر الصومام بشكل دقيق، لتظهر كهيئة إقتراح أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) مكلفة بالإشراف على التنسيق بين الداخل والخارج وتوجيه العمل الدبلوماسي.[13] وقد اعتبر تقرير الحكومة الفرنسية الموسوم بـــ – سري للغاية – هذه الهيئة وغيرها، من المؤسسات القيادية الأخرى كنتاج طبيعي، فرضه العمل الثوري في الداخل والخارج، قصد الوصول إلى بعث الدولة الجزائرية التي اختفت عند الغزو الفرنسي عام 1830.

انطلاقا من هذا الاعتراف، أضحت الثورة الجزائرية محصنة ومنظمة بالهياكل والقرارات، التي جاءت بها أرضية مؤتمر الصومام أوت 1956 فاتحة بذلك عهدا جديدا للعمل الثوري في الداخل كما في الخارج، والذي يتوقف آنذاك على قيادة تحمل تصورا مستتسخا من جملة ما اتخذه المؤتمر، لتبين فيه حقيقة الانطلاقة الجديدة كأول اختبار لها، الهدف منه تحقيق قفزة نوعية على المستوى الخارجي آخذة في الحسبان استغلال دورات هيئة الأمم المتحدة (هـــ.أ.م.) العادية، التي تعقد في شهر سبتمبر من كل عام، ما يعني أن الرهان كان مبنيا على التدويل الذي لا بديل عنه في هذا الوقت، لإعطاء نفس قوي للعمل الدبلوماسي، وهو الذي اضطلعت به قيادة ج.ت.و. من نهاية عام 1956 إلى مطلع عام 1957، الذي دعمته بتنظيم حدثين كبيرين لتقوية نشاطها الدبلوماسي في الخارج، وهما إضراب الثمانية أيام ومعركة العاصمة. [14]

---

[13] ذكر تقرير S.E.D.E.C إذ أنه حصل على وثيقة تحت عنوان Institutions provisoires de l'Etat Algérienne بتاريخ 1959/03/27 لدى العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة التاريخية، هذه الوثائق تحمل ختم جيش التحرير الوطني نجمة يديرها هلال للإشارة إلى الولاية الخامسة. أنظر الملف كاملا في:

S.H.A.T. carton 1H 1740, 1959.

[14] أدلى بن يوسف بن خدة شهادة مستفيضة حول حث الإضراب، بين فيه توفق ل.ت.ت في الوقت الذي اختارته لدعوة العمال والتجار، الاستجابة له كأداة ضغط سلمية قبيل فتح ملف ق.ج في نيويورك، الغرض منه دعم مساعي وجهود المجموعة العربية والأسيوية أثناء المناقشة لتدمير خرافة الجزائر الفرنسية، أمام الرأي العام الدولي ومن ثمة سيطرت ج.ت.و على شؤون العمل المسلح في الداخل والخارج، لفرض ظهورها أمام العدو والرأي العام الدولي كممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري، يمهد لقطع الطريق أمام فكرة الطاولة المستديرة. للمزيد من التفاصيل أنظر: محمد عباس، **ثوار ... عظماء**، دار هومة للنشر ، الجزائر، 2013، ص ص.272-273.

أدت نتائج هذين الحدثين[15] إلى وقوع لجنة التنسيق والتنفيذ، تحت حصار قوات الجيش الفرنسي في العاصمة (المنطقة المستقلة)، مما أدى إلى إضعاف الدور الذي تأسست من أجله، فشعرت بصعوبة تنفيذ مهمتها، خاصة بعد سقوط واحد من أعضائها البارزين الذي هو محمد بن مهيدي في قبضة شرطة الجيش الفرنسي في 24 فيفري 1957، ليغتال بعد أسبوع من طرف الضباط الفرنسيين في 3 مارس 1957، فقرر الأعضاء الأربعة الباقون في لجنة التنسيق والتنفيذ الانتقال نحو الخارج باتجاه تونس مطلع 1957.[16] لتعزيز تنظيم جبهة التحرير الوطني، وترتيب علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة كتونس والمغرب.[17]

---

(15) تشير المراجع إلى أن سبب اختيار قيادة ج.ت.و. مطلع عام 1957، البدء في سياسة حرب المدن من خلال تنفيذ سلسلة من العمليات الفدائية في قلب العاصمة (م.م.)، تفجير مقهى ميلك بار في 30 ديسمبر 1956، والتي انتهت بوقوع بن مهيدي في يد مضليي بيجار في 23 فيفري 1957، وخروج أعضاء ل.ت.ت. الأربعة من العاصمة، ثم استشهاد علي لابوانت وسجن ياسف سعدي. قررت قيادة الجبهة الدخول في إضراب ثمانية أيام، ابتداء من 28 جانفي إلى 4 فيفري تماشيا مع تاريخ انعقاد دورة هــ.أ.م، التي كانت مقررة في 4 فيفري، وكذا استغلال حالة العجز التي كانت تمرّ بها الحكومة الفرنسية عام 1956، دلت عليها تصريحات مسؤوليها في مقدمتهم، اعتراف المدير العام للخزينة بفشله في إقناع ص.ن.د الموافقة على المسح المؤقت لجزء من ديونها المقدرة بـــ 252,5 مليون دولار، وفي أقل من شهر أي في نوفمبر دق وزير المالية الفرنسي ناقوس الخطر، وهو أخطر من ذاك الذي فشل فيه مدير الخزينة، والذي تمثل في إقراره بعجز الميزان التجاري وتوقعه تعرض الاقتصاد الفرنسي إلى نكسات خطيرة. للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.N.A. Carton 04, Document intitulé **"Rapport d'Activité du Bureau du FLN à New York de la période de Fév. A Aout 1957"**, p.1. Et voir aussi : Patrick Evenu, et Jean Planchais, **La guerre d'Algérie**, Dossier et témoignage, Ed. Laphone Alger, 1990, p.115. et voir aussi : Mathew Connelly, **L'armée secrète du F.L.N,** Comment De Gaulle a perdu la guerre d'Algérie, Ed. Payot, Paris, 2011, pp.205-211. Et voir aussi : Khalfa Mameri, **Abbane Ramdane document et vérités**, Ed. Mehdi, Alger, 2012, p.40.

(16) أدى الخناق الذي تعرضت له ل.ت.ت بعد اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956، ثم معركة العاصمة ثم إضراب ثمانية أيام مطلع عام 1957، التي نتج عنها وقوع بن مهيدي في يد عناصر بيجار يوم 23 فيفري 1957، ثم إعدامه في 4 مارس من نفس السنة، إلى شعور الأربعة الآخرين باستحالة مزاولة نشاطهم باسم ل.ت.ت في م.م، فتقرر الخروج من الجزائر فاتجه كل من سعد دحلب وعبان رمضان نحو المغرب، أما كريم بلقاسم وبن خدة فاتجها إلى الولاية الثانية عبر الثالثة، ليصطحبهما بن طوبال نحو اجتياز الحدود الجزائرية التونسية في نهاية جوان 1957، وفي مرجع آخر يشير إلى أن الخمسة كريم، عبان، بن طوبال، بن خدة، دحلب، وصلوا إلى تونس بداية جويلية 1957، وقبل دخولهم إلى التراب التونسي عقدوا اجتماعا في ناحية قانزات بالولاية الثانية، بحضور بن طوبال والذي استغرق عدة أيام قدم فيه عبان نقدا قاسيا للقادة العسكريين للولاية الخامسة، ومسؤولي ج.ت.و بالحدود الجزائرية المغربية، ثم ذكر فيه بأولوية السياسي عن العسكري منها بدأت قضيته، التي انتهت بحادثة اغتياله في 22 ديسمبر 1957 بالمغرب، والتي لم يعلن عنها إلا في 29 ماي 1958. للمزيد من التفاصيل أنظر:

وعند نهاية جوان من عام 1957، دعا المجلس الوطني للثورة الجزائرية لجنة التنسيق والتنفيذ إلى عقد اجتماع وطني، والذي تقرر عقده بالقاهرة ما بين نهاية 20-27 أوت 1957،[18] ترأسه فرحات عباس وتقدم عبان بقراءة عرض حصيلة نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث قدم تحليلا موثقا بالأدلة اعتبره المؤتمرون تشريحا وافيا ومعمقا للوضع في الداخل والخارج، بدت على طرحه النبرة الموضوعية الخالصة، أدت إلى تعمق الخلاف الذي نشب بعد 20 أوت 1956 رغم دفاع عبان عن تصوره، لفرض أهمية ودور لجنة التنسيق والتنفيذ في الحراك الثوري، من غير أن تقع في تضارب في المهام والأدوار بينها وبين هيئة المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وحتى لا تقع في هذا التضارب المفترض، أصدر م.و.ث.ج. في حقها أمر تكليف، دعاها فيه إلى تطبيق ما أعده لها في جانب العمل الخارجي، مقترحا عليها كومة من التعديلات والتعزيزات البشرية تركزت على اختيار طاقم بشري مؤهل، بإقحامه في تركيبة مكتب الوفد بالقاهرة، وقد أوضح عبان في هذا الصدد جديد مقترحاته، التي عاد فيها إلى وجهة نظره حول صيغة تنظيم مكتب الوفد الخارجي بالقاهرة، فألحق له منصبا إضافيا يعمل تحت تصرف رئيسه، يتولى الإشراف على الشؤون اللوجستيكية مع ترك إمكانية اختيار معاون له يسهر على إيجاد نظام عمل فعال وكذا مراقبة كل نفقات عناصر الوفد.[19]

- S.H.A.T, Carton 2 H 345, Au sujet des documents FLN récupérés sur primauté de l'interieur sur l'exterieur, PC de Ben Tobal Lakhdar, Tunis 31 Jan 1957, p 1. Et voir aussi dans la meme carton, Fiche de renseignement intitulé **"Activité des Chefs Rebelles Algériens en Tunisie"**, Tunis, 28 Jan 1957, p 1.
- JacquesDuchemin, **Histoire du F.L.N**, Ed. Mimini, Alger, 2006, pp.264-265. Et voir aussi : Amar Hamdani, **Krim Belkacem le lion des Djebeles**, Ed. Bouchene, Paris, 1993, pp.194-195.

[17] Mabrouk Belhocine, Op.cit, p.63.

[18] أول مؤتمر عقدته الجبهة بالخارج بعد مؤتمر الصومام، دعا إليه م.و.ث.ج لتقييم نشاط ل.ت.ن. وقد احتضنته القاهرة، حضره كل من عبان رمضان، وفرحات عباس، وعمار بن عودة، ويوسف بن خدة، والصديق بن يحي، وهواري بومدين، وعبد الحفيظ بوصوف، وسعد دحلب، وصادق دهيليس، ولخظر بن طوبال، وأحمد فرنسيس، وكريم بلقاسم، وإبراهيم مزهودي، واعمر أوعمران، وتوفيق المدني، وامحمد يزيد، وعبد الحميد مهري، ومحمود شريف، وعلال الثعالبي. وعند بداية الأشغال اتفق المؤتمرون على تعيين فرحات عباس رئيسا للجلسة، وبن يحي سكريتيرها، وبعدها أعطيت الكلمة لعبان لقراءة تقريره باسم ل.ت.ت. للمزيد من التفاصيل:

- S.H.A.T, Carton 1H1749, Rapport intutilé **"Proces-Verbal de la Réunion du C.N.R.A au Caire"**, 20-28 Aout 1957, p 1.

[19] تقرير عبان رمضان الذي نقله إلى اجتماع م.و.ت.ج المنعقد بالقاهرة ما بين 27/20 أوت 1957 باسم لجنة التنسيق والتنفيذ جاء في شكل عرض حال مفصل حول الوضع العام للثورة، قبل وبعد مؤتمر الصومام في واحد

وقبل أن ينتهي صاحب التقرير – عبان – من عرضه، دق ناقوس ضعف جهاز الدعاية الذي نتج بعد انسحاب ل.ت.ت. من الجزائر، ملفتا انتباه الحاضرين إلى بقاء جهاز واحد في الاشتغال، ذاك الذي يشرف عليه فوج من جيش جبهة التحرير، والذي هو عبارة عن أجهزة استقبال فقط، يكمن دورها في إذاعة نشراتها في مساء كل يوم، على أهالي الدواوير الذين لم يعودوايستمعون إليها، مفضلين الاستماع لما تذيعه "إذاعة صوت العرب" الناطقة من تونس ومن تطوان ومن الرباط، على خلفية تعرض إذاعة "صوت الجزائر" إلى التشويش من قبل أجهزة التجسس الفرنسية.[20]

وقد حرص عبان رمضان في تقريره على تقييم حصيلة عمل ل.ت.ت.، خلال الفترة الممتدة من بعد 20 أوت 1956 إلى شهر أوت 1957، فترة وجيزة جدا وقف عندها عبان متطرقا إلى جملة النقائص، التي عرفتها هيئة و.خ. لـــ ج.ت.و. المستقرة بالقاهرة، لإعادة بعثها وفق رؤية أرضية الصومام في الجانب الذي يعني العمل الدبلوماسي في الخارج، لتجاوز الفجوات التي أعاقتها في السابق، أملا في أن تثمر إمكانية التوصل، إلى إقامة مكاتب رسمية ناطقة باسمها، في المناطق التي لم يتواجد بها مناضلو ج.ت.و. قبل إنعقاد مؤتمر الصومام عام 1956.

فمن هذا المنحى، بدأت قيادة ج.ت.و. في البحث عن كل المؤديات، التي تساعدها على إيجاد مواطئ قدم لها في د.أ.غ.، لأنه الإقليم الوحيد الذي بقي غالقا الفرص أمام مناضليها وتوجه عبان بنصائح لقادة الجبهة للبدء في تنصيب تمثيليات في هذا الإقليم تتولاها عناصر معروفة ومسموع صوتها، لتتصل بالحكومات والشخصيات التي نتوسم فيها مساعدتنا.[21]

وعشرين صفحة، بين فيه أحكامه وقضايا الثورة حسب درجة أولويتها بالنسبة للعمل الثوري، موجها اللوم فيها بشكل مباشر للقائمين على التسليح كما انتقد فيها أيضا وضع الدعاية والعمل الخارجي، ومنوها بنشأة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ومن جملة النقاط التي احتواها التقرير الوضع –قبل مؤتمر الصومام –الوضع الداخلي– الوضع الخارجي، وكذا نتائج سياسة اضطهاد الفرنسي والتسليح في الثورة الجزائرية في إطاره الدولي –الحرب الباردة–، ومبادئ الاستقلال. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Rapport de Aban Ramdane rédigé au nom du Comité et de Coordination et d'Exécution (C.C.E) à l'intention du Conseil National de la Révolution Algérienne (C.N.R.A) réuni au Caire en 20/27 Août 1957, Revue Naqed, N°12 printemps – été 1999, p.200. Et voir aussi HARBI, op.cit, p.176.

[20] Op.cit, p.203.

[21] S.H.D.C., Carton 19 S.E.A.A, 1959-1967, Fiches des Personnalités F.L.N., Amar Ouamrane, Oct. 1956, p.2.

ودائما عبر نفس التقرير يضيف عبان، ما ينبغي اعتماده من توجيهات لاختراق عالم أ.غ.، في شكل رؤية استشرافية داعيا من سيقع اختيارهم لتولي تمثيل ج.ت.و. في هذا الإقليم، أن يكونوا من ذوي الضمائر المسؤولة، تسمح للعمل الثوري بلوغ أهدافه، وفي الأخير يعود ليشدد على ما يجب تفاديه لإنجاح رؤيته قائلا: "نعمل الآن ليتجه جهدنا نحو التخلص من سلوكات الماضي المشينة ويجب أن نثق في أننا لسنا سفراء ولا ممثلين للجزائر، بل نحن مناضلون نحمل مهمة كلفنا بها شعبنا المكافح، لنتوسل له لدى الدول التي نلتمس فيها إمكانية مساعدتنا معنويا وماديا وماليا.[22]

وفي الأخير اختتم اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد استماعه لتقرير عبان، وبعض المتدخلين من المناضلين إلى اقتناع الجميع، بضرورة توسيع تركيبة ل.ت.ت. لتصبح مشكلة من تسعة أعضاء وهم: عباس فرحات، مكلف بالصحافة والإعلام، بن طوبال مكلف بالجبهة الداخلية والتنظيم، عبد الحفيظ بوصوف مكلف بالإعلام والاتصالات، كريم بلقاسم مكلف بشؤون الحرب، ولمين دباغين مكلف بالشؤون الخارجية، ومحمود الشريف مكلف بالمالية، وعبد الحميد مهري مكلف بالشؤون الاجتماعية والصحة وأوعمران مكلف بالتسليح والتموين وعبان رمضان بدون مهمة.[23]

---

[22] Rapport de Abbane Ramdane, Op.cit, p203.

[23] إن من بين ما اتخذه الاجتماع هو توسيع تركيبة ل.ت.ت التي أصبحت تظم تسعة عناصر حسب ما جاء في الوثيقة التي نشرها محمد حربي في كتابه أرشيف الثورة الجزائرية والتي تحمل رقم 37، ص175، عثرنا على وثيقة بقصر فانسان تعود لتاريخ 26 جويلية 1958 تحمل تفاصيل دقيقة من حيث مهام كل العناصر الذين ذكرناهم إلا عبان رمضان غير مدرج في القائمة التي جاءت بها الوثيقة دون أن تقدم توضيحات أخرى، منها أن التركيبة الجديدة التي اتخذت من القاهرة مقرا لها، وعن العنصرين السابقين المتمثلان في بن يوسف بن خدة وسعد دحلب اللذين كانا ضمن طاقم ل.ت.ت. التي انبثقت عن مؤتمر 1956 تم تحويلهما لمهام أخرى، وعن أحمد توفيق المدني أصبح بحكم تواجده بالقاهرة كمساعد للمين دباغين. أما مصلحة التسليح والتموين العام التي يرأسها أوعمران بمساعدة مبروك بلحسين وناصر سكرتيرا، ومنصور مكلفا بالذخيرة، أما شؤون الإعلام، والاتصالات التي يترأسها بوصوف يساعده كل من الرائد عمار قائد مصلحة الإشارة ويساعده في ذلك عزوز، وعن خلية الشؤون الداخلية والتنظيم التي أوكلت مهمتها لبن طوبال يساعده في ذلك رشيد أحمد، تعمل هذه الهيئات كلها بالتنسيق مع الجنرال فتحي الذيب والرائد سليمان عزت عن مصالح الاستخبارات المصرية. للمزيد من التفاصيل أنظر تقرير مفصل عن هيئات جبهة التحرير الوطني:

S.H.A.T. Carton 1H 1740 Rapport sous titre “**Les Institutions Provisoires de la Révolution Algérienne**”, 28 juil. 1958, p.1 . Et voir aussi dans le même carton coupant du journal le monde du 07sept 1957, p10.

هكذا تكون الهيئة الجديدة للجنة التنسيق والتنفيذ، بدأت تتجه نحو تبلور مجالين اثنين هما عصب العمل الثوري، فيما إذا نجحت القيادة الجديدة في معالجة النقائص، بتحديد آليات العمل والأشخاص داخل الفرعين المتمثلين في: التسليح والتموين لتزويد الثورة بالسلاح، والعمل الدبلوماسي في الخارج، يجعل منهما على رأس اهتمامات قيادة ج.ت.و. بالتنسيق مع الحكومة المصرية، للوصول إلى سقف من الاستعدادات والضغوطات تجبر ح.ف. الاعتراف بالمؤسسات التي أنتجها مؤتمر الصومام، والتي أصبحت تتجذر شرعيتها بالاجتماعات الموسعة في الخارج تحت غطاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

في الإطار نفسه، أظهر تقرير آخر صدر عن المخابرات الفرنسية، أعده جهاز سداك S.D.E.C.[24] اعتبر فيه التركيبة الجديدة للجنة التنسيق والتنفيذ التي انبثقت عن اجتماع القاهرة، تحمل في هيئاتها المهمتية حكومة أولية مصغرة، ستتشكل على أنقاضها عما قريب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (ح.م.ج.ج.) في 19 سبتمبر 1958، وإذا أخذنا على سبيل المثال، "التسليح والخارجية اللذين كان حولهما الخلاف والتصادم، بسبب ثقلهما من ناحية أخرى منفذين أساسيين مهمين فعلى أساسهما، يتحرر

[24] بدأت الأوساط الحكومية الفرنسية في الاهتمام بالعمل الاستخباراتي الفعال بعد جانفي 1946، التاريخ الذي استقال فيه الجنرال دوغول من على رأس حكومة فرنسا الحرة، تاركا سدة الحكم للرئيس فيليكس قوفان Felix Gouvin الذي عين من جهته الجنرال لاتر دو تاسيغني Lattre de Tassigny كقائد للجيش البري يشرف على ثلاث هيئات أمنية أولها مصلحة الأمن العسكري Service de Sécurité Militaire (S.S.M) تحت قيادة الرائد بونيفوس Bonnefous، ثانيها مصلحة الأمن البحري تحت قيادة النقيب دو فيرقات لابرار De Fregate Labarere والثانية مصلحة الأمن الجوي التي عاد أمرها إلى سلطة اللعقيد سيرو Serrot الذي كلف وهو على رأس هذه الهيئة على تنظيم المكتب الثاني المكلف بالاستعلامات العسكرية التابع لهيئة الأركان العامة، فمن هذه الفروع الثلاثة انبثق جهاز سداك Service de Documentation Extérieure et de Contre-Espionnage (S.D.E.C.E) في 26 فيفري 1946 تحت رئاسة الاشتراكي هنري أليكسس ربيار Henri Alexis Ribiere الذي حدد دوره العقيد بيار فوركو Pierre Fourcaud في النص التالي "يتدرج تسير الجهاز وفق السلم الحكومي في البحث وجمع واستغلال الاستعلامات لمقاومة الجوسسة في الداخل والخارج، الذي يعني المناطق الفرنسية في ألمانيا وكذا حماية معنويات الجيوش الفرنسية العاملة في مجال الأمن العسكري في فرنسا وشمال إفريقيا. وقد اضطلع هذا الجهاز خلال الثورة الجزائرية بالعديد من المهام الاستخباراتية، لملاحقة مناضلي ج.ت.و. والمتعاطفين الأوروبيين مع القضية الجزائرية في العالم وبخاصة في د.أ.غ، للمزيد من التفاصيل أنظر:

Claud Faure, **Bref Historique des Services de Renseignements et de Sécurité Français Contemporains,** Revue Historique des Armées N°247, 2007, pp.72-76. Et voir aussi sur ce sujet : Patrice Chairoff, **Dossier B… Comme Barbouzes**, ed. a.m Paris, 1975, p.69.

العمل المسلح من النقائص والإنزلاقات ليرسم مساره، نحو التنامي والاتساع الشمولي ليمس باقي مناحي وشؤون الثورة في الداخل والخارج.

هي القضايا التي شدت زعامات الثورة، طيلة أسبوعين من السجال والخلاف في مؤتمر الصومام، للخروج بأرضية مبادئ مشتركة وموحدة لكن لسوء الحظ، بدأت الانشقاقات قبل أن ينتهي المؤتمر وبقيت تنزف إلى ما بعد صدور الأرضية النهائية للمؤتمر. [25] ولم تعالج إلا بالقرار الذي تبناه اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (م.و.ث.ج.) في أوت 1957، الذي حدد المجالات الضرورية للعمل المسلح، فارضا إياها على القاهرة، حفزت دولا أخرى كالصين، ويوغسلافيا، وبولونيا، والعراق، لإعلان موافقتها لدعم جبهة التحرير الوطني (ج.ت.و.) في الخارج.[26]

هذا مؤشر تحول حققته ج.ت.و. مطلع عام 1957، جعلها قريبة من هدف الوصول إلى فتح فضاءات جديدة لنشاطها الخارجي، لتخفيف العبء عن القاهرة الذي سينهي الضغوطات والابتزازات، التي كانت تمارسها الحكومة المصرية من حين إلى آخر على قيادتها، الذي ردت عليه الحكومة الفرنسية بنهج دعاية شرسة غرضها، استصغار الهياكل والمهمات المستحدثة، أملا في إضعافها والحد من الاندفاع والحماس، اللذين أصبحا يحثان قيادة الثورة على مضاعفة النجاحات، التي حققتها فاتجهت من جديد – الحكومة الفرنسية – إلى نسب تلك النجاحات إلى دور بورقيبة، الذي سمح لـــ

---

[25] من المفارقات أن ينعقد مؤتمر، بحجم مؤتمر الصومام لتسوية الخلافات والقضايا العالقة، فإذا به يزيد في تعميقها عاكسا بذلك الصراع الذي كان قائما بين عبان وأحمد بن بلة، أدى إلى غياب قيادة الخارج بأكملها إلى جانب غياب ممثل المنطقة الأولى، التي وضعها القيادي في حالة لا استقرار بعد استشهاد بن بولعيد مارس 1956، فعلى العموم غياب القيادتين عن المؤتمر ظل مهيمنا على أشغال المؤتمر التي دامت أسبوعين كاملين، وفي كل الأحوال ستدفع القيادتين ثمن تصرفهما، وهو ما حدث بالضبط من خلال خروج محساس معارضا بأرضية المؤتمر متحالفا مع بعض قادة الأوراس في مواجهة إبراهيم مزهودي وعمار بن عودة، اللذين كلفتهما ل.ت.ت لتمثيل الثورة لدى الحكومة التونسية، فأوفد من جديد العقيد أوعمران ولمين دباغين لدعم مزهودي وبن عودة، لإنهاء قضية محساس، وكذا إرسال لجنة تحقيق إلى الأوراس يقودها كل من محمد السعيد وعميروش، حيث تم إلقاء القبض على القادة الميدانيين للأوراس كعباس الغرور ولزهر شريط، فتم إعدامهما بتهمة العصيان والتمرد أما و.خ، فتمت هيكلته جذريا حيث وضع على رأسه لمين دباغين، لقيادة العمل الدبلوماسي وأوعمران مساعدا له في المجال اللوجستيكي. للمزيد من التفاصيل أنظر: عبد النور خيثر، رسالة دكتوراه تحت عنوان "**تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962**"، تحت إشراف أ.د شاوش حباسي، السنة الجامعية 2005–2006، ص ص.165–166.

[26] S.H.A.T Carton 1H, 1740, Rapport Sous Titre "**Situation du F.L.N**", 04 Mai 1960, P.5.

ج.ت.و. استغلال الأراضي التونسية كقاعدة لوجستيكية، لمد الداخل بالذخيرة والأسلحة خلال عام 1957.[27]

مثلث سنة 1957 السنة الأكثر نشاطا للجنة التنسيق والتنفيذ (ل.ت.ت.) على عدة أصعدة، في مقدمتها معالجة مسألة نقص الأسلحة والرافضين لقرارات مؤتمر الصومام، والصراع الذي اشتد داخل مكتب الوفد الخارجي، بعد تعيين لمين على رأس تركيبة الوفد، وبقاء العمل الدبلوماسي بدون خطة جاهزة، ماعدا تحركات فرحات عباس بين سويسرا وإسبانيا لكن بالنسبة للقضايا التي استهلكت كل وقت ل.ت.ت. لم تتحرر من قبضة هذه المسائل إلا في الجلسة التي جمعت فيها كل أعضائها بالقاهرة في 4 أفريل من عام 1958 حيث، أفضت إلى مراجعة توزيع المهمات، وتفريعها، ثم تثبيتها مرة أخرى تحت إشراف عناصرها – ل.ت.ت –.

وأولى هذه المهمات، التي خصتها الجلسة بالاهتمام هي مصلحة الحرب، التي تم تقسيمها إلى فرعين يشرف عليهما كريم بلقاسم، أولها مصلحة التسليح والتموين أصبحت منقسمة إلى أربعة فروع، يشرف عليها العقيد أوعمران ومصلحة الإعلام والاتصالات العامة أصبحت لها ثلاث فروع، تحت إشراف عبد الحفيظ بوصوف، أما مصلحة الشؤون الخارجية فقد تم تكليفها بالإشراف على ثلاثة أقاليم هي: إقليم إفريقيا الشمالية والعرب، إقليم إفريقيا وآسيا، والأخير إقليم أوروبا وأمريكا، وضعت تحت تصرف وإدارة لمين دباغين، أما مصلحة الصحافة والإعلام وضعت تحت إشراف فرحات عباس.[28]

في هذا الوقت، الذي خرجت فيه ل.ت.ت. بهذا التقييم الجديد لأقسامها، اقترح أحمد بن بلة في رسالة له بعثها من السجن، لكريم بلقاسم وبن طوبال عضوي ل.ت.ت. دعاهما فيها إلى التوجه نحو ممارسة نسق من الضغوطات، بالتعاون مع الدول العربية الممولة لأوروبا بالبترول، لاستغلالها كوسيلة تؤدي إلى تشجيع هذه الدول، والالتفاف إلى ما يمنع وصول الوقود إلى فرنسا.[29] هي وسيلة معقولة يمكنها

---

[27] S.H.A.T Carton 1H, 1740, Rapport de Commandement en Chef des Forces en Algérie – Etat-Majore Sous Titre "**Origine et Evolution de la Révolution Algérienne**", sans date, pp.2-3.Et voir aussi dans le méme carton Rapport du Bureau d'Etude auprés la Dèlegation Général du Gouvernement et Commandement en Chefs des Forces en Algérie, 26 Juil 1958, pp 1-2-3.

[28] Mohamed Harbi, **Les Archives de la Révolution Algérienne**, Ed. Jeune Afrique, Paris, 1981, pp.182-183.

[29] Ibib. p.187.

أن تجلب انتباه د.أ.غ. إذا شعرت حقيقة أن الدول العربية جادة ومستعدة لممارسة الضغط بورقة البترول، تحت عباءة المد القومي الذي كان يتزعمه جمال عبد الناصر، والذي اعتنقه أحمد بن بلة بحكم العلاقة التي كانت تربطه بالنظام المصري، منذ ما قبل 1954.

جاءت هذه التوسعة التي أدخلها المجلس الوطني للثورة الجزائرية على لجنة التنسيق والتنفيذ، من باب القيام بمسؤولياته التاريخية الهادفة، إلى تقوية نفوذ الثورة في الداخل والخارج، بتطويق كل المسائل التي كانت تقف حائلا أمام نجاحاتها، كالتي بقيت من دون معالجة بعد مؤتمر الصومام 1956، والتي دلت عليها بعض التقارير التي صورت هيئة ل.ت.ت – الجديدة –، على أنها هيئة عاجزة ليس باستطاعتها تحريك أي مجال من المجالات، بما فيه المجال الدبلوماسي هو ما تضمنه تقرير العقيد أوعمران، مسؤول التسليح والتموين العام كاشفا فيه عمّا كان يعانيه مجاله، الممثل في هيئة التسليح واصفا الوضع قائلا: "خارج تجليات دعم الدول الأفرو أسيوية لكفاحنا، في شكل تصريحات مألوفة عن حقوق الشعب الجزائري (...)، فليس هناك أي تدخل خارجي، يلوح في الأفق لمساعدة بلدنا البطل.[30]

يأتي موقف أوعمران هذا تزكية لما ذهب إليه عبان، قبل وبعد مؤتمر الصومام في اتهامه المباشر لمكتب القاهرة، على أن دار لقمان على حالها في المجال الدبلوماسي، والذي زاد في تنامي حدة الشنآن وتباطؤ عمل هيئة الشؤون الخارجية التي كانت تحت إشراف لمين دباغين، بالرغم من أنه قام بمحاولات عديدة، إبطال تهمة الركود الذي اتهم به عبان الوفد الخارجي، وهذا ما سنراه في العناصر الموالية لهذا الفصل، وقد بدأت تظهر ملامحه في مخطط الانتشار الذي رسمته الهيئة الجديدة للوصول إلى دول أوروبا الغربية، والذي تحقق جزء منه عندما بدأت تتأسس خلايا لوفد جبهة التحرير الوطني في هذه الدول، في شكل مكاتب مصغرة بمساعدات السفارات العربية منها التونسية والمغربية تحديدا بداية من النصف الثانيمن عام 1957.[31]

---

[30] Mohamed Harbi Op.cit, p.190.

[31] انكشف دعم السفارات العربية للقضية الجزائرية، من خلال تحملها مسؤولية منحها غطائها السياسي لقيادات مكاتب ج.ت.و. في د.أ.غ.، أسعف هؤلاء القيام بالتحرك والتنقل بين تلك الدول من غير أن تستطيع فرق الاستخبارات الفرنسية فعل شيء لأنهم يتوفرون على جوازات سفر رسمية. للمزيد من التفاصيل أنظر:

هذه هي بعض الانتقادات التي كانت توحي إلى أن هيئة مصغرة، مهما كان جهدها ونشاطها فيما كلفت القيام به فإن تأثيرها سيكون محدودا في أغلب الأحيان، ولا تستطيع مهما كانت مبرراتها حتى ولو كانت رؤيتها في الصميم، لذلك لم يخطئ أصحاب فكرة تأسيس حكومة في المنفى، التي طرحها و.خ. قبل مؤتمر الصومام وفي مفكرته، غلق الباب أمام الحكومة الفرنسية التي كانت تقول، أنها لم تجد هيكلا سياسيا دبلوماسيا للتفاوض معه، فهو السبب الذي أدى في تقديرنا إلى إنجرار الكثير من الدول وراءه، دفعها إلى رفض الإعتراف بالقضية الجزائرية رغم ما حققته من انتصارات خلال فترة 1954-1957.

تضمن تقرير أوعمران دعوة مناضلي لجنة التنسيق والتنفيذ، التفكير في الآليات المثلى للخروج من حالة الجمود، التي أعاقت كليا نشاط هيئات لجنتها، والسبب في ذلك يرجع إلى غياب حكومة المنفى التي فتحت المجال، لاتساع دائرة الصراع بين المناضلين هو ما أدى حسب ما حاول أوعمران تبليغه لزملائه في ل.ت.ت. قائلا: "لا يمكن للجنة مصغرة كـــ ل.ت.ت. أن تحل محل حكومة قائمة كاملة الصلاحيات مستقلة عن الصراعات والتجاذبات الإيديولوجية، ثم وضحه في التساؤل التالي "ما العمل؟" حيث رافع فيه على خطة عمل عاجلة لتحقيق تدويل فعال للقضية الجزائرية، بالامتثال للمقترحات التالية:

1- على المستوى السياسي، من الضروري العودة للأسلوب المطلبي.

2-فيما يخص عرض تكوين حكومة المنفى، سأعيد التفكير في الفكرة ودراسة مقترحات الأخ آيت أحمد.[32]

SH.D.C. Carton 225, Rapport de Raymond Bousquet Amb. De France en Belgique confidentiel intitulé **“Exécution à Bruxelles des directives du gouvernement relatives”**, Bruxelles, 30 Août 1960. Voir aussi : C.A.D.N. Carton 156, Rapport de l’Amb. De France auprès de la R.F.A. sous titre **“Collusion entre les milieux Néo-Nazie et les nationalistes arabes”**, Bad Godesberg, 11 Déc. 1959, p.1.

[32] فبقدر ما كانت فكرة تأسيس "ح.م" مهمة، أبدى حيالها المناظل آيت أحمد معارضته لها من أساسها، مقدما وجهة نظره في ما ينبغي توفره من متطلبات سياسية وقانونية وتنظيمية لحكومة المنفى، في تقرير أفرده خصيصا لهذه المتطلبات في شكل دراسة مستفيضة، حث فيها ل.ت.ت التريث ريثما تعرض ق.ج في دورة الحادية عشر لـــ هـــأ.م، ومزيدا من الجهد على الجبهة الدبيلوماسية، مع استغلال الوضع الدولي المحكوم بصراع الحرب الباردة. للمزيد من التفاصيل انظر محتوى الرسالة التي أرسلها آيت أحمد من زنزانته بسجن الصحة بباريس، إلى ل.ت.ت في أفريل 1957.

-Hocine Ait Ahmed, **la Guerre et l’Après la Guerre**, Ed Scolie, Alger, 2013, pp 29-30.

3-ضرورة استدراك التأخر الطويل، الذي سجلته قضيتنا هذه المرة على مستوى هيئة الأمم المتحدة (هـــ.أ.م.)، قبل توطد نظام دوغول الذي إذا ما توطد، فإنه سيمنعنا من تأسيس حكومة المنفى قبل شهر سبتمبر.

4-وعلى المستوى الدبلوماسي، يجب تغيير أسلوب المبادرات والكف عن التباكي باعتماد سياسة حسب نمط القرن العشرين، تأخذ في الحسبان العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية، (...) للوصول إلى سياسة تعتمد على التوازن والتهديد، لتوظيفها على المستوى الدولي.[33]

وإلى غاية النصف الثاني من عام 1958، مازالت ل.ت.ت. عاجزة عن صدّ الضغوطات والانتقادات المتهاطلة عليها من الداخل والخارج، دون أن تتمكن من تجاوز ضعفها أمام الانسداد الذي كانت ضحية له، من جراء استمرار الصراع بين القادة بعد مؤتمر القاهرة 1957، بالرغم من التغير الذي تم على مستوى مكتب القاهرة، الذي آلت رئاسته إلى لمين دباغين لبعث نشاطه من جديد، في إسقاط تهمة التقصير عنه، والتي وصف بها قبل مؤتمر 1956.

في ظل هذه التداخلات، ها هو فرحات عباس يقر في تقرير له رفعه إلى ل.ت.ت.، بعدم أهلية الوفد الخارجي – ج.ت.و. – المتواجد بالقاهرة، لمعالجة مسائل من شاكلة الخلاف مع المغرب حول مسألة الحدود، وكذا الخلاف مع الحكومة التونسية الذي شب عل خلفية خط أنبوب إيجلي[34] الذي إقترحه وزير الخارجية الفرنسي كوف دي مورفيل Couve De Murville،[35] على الحكومة التونسية.

---

[33] Mohamed Harbi, Op.cit, pp.192-193.

[34] أدركت قيادة ج.ت.و من البداية، أن مشروع ح.ف هذا كانت تستهدف من ورائه، الوحدة الترابية للجزائر بزرع خلاف حدودي بينها وبين تونس طويل الأمد، للضغط على قادتها لقبول شروط التسوية في إطار الكونفيدرالية الفرنسية لشمال إفريقيا، وحتى تؤكد قيادة الجبهة استماتتها في رفض مثل هذه المشاريع، جملة وتفصيلا قررت تنفيذ اعتداءات تخريبية لنسف الأنبوب وشركتي الاستغلال، ترابسا Trapsa وبشال كوربوريشن Bechell Corporation السبيل الوحيد لإفشال المشروع والحد من طموحات بورقيبة التوسعية. للمزيد من التفاصيل أنظر:
I.S.H.M.N.T. (S.H.A.T), Frontière Tunisio Algérienne et Tunisio Algéro-Tripolitaine, Série 2H Dossier N°09, Note de sécurité du Pipe Edjelé, Tunisie 30 juillet 1958, p.1

[35] ولد كوف دي ميرفيل Couve de Murville برمس Reims بمنطقة المارن Marne في 24 جانفي 1907 من أب قاضي الذي هو إدوارد كوف Edouard Couve (1863–1939) من أتباع المذهب الكالفاني Calvinistes Cevinol التجاري المعروف بمدينة مرسيليا، وعندما بلغ الثالثة من عمره نقله والده رفقة العائلة إلى باريس لتوفير حظوظ التعليم الراقي له في أرقى المدارس الفرنسية، كثانوية كانرو Carnot التي تخرج منها متفوقا ضمن المراتب

اقتراح رأت فيه لجنة التنسيق والتنفيذ من الضروري التجند له، لإفشاله لأن فيه مشروعا أبعد من أنبوب استغلال البترول، فقامت في بداية الأمر بتوجيه مذكرة استنكار إلى الرئيس بورقيبة (...) ثم قررت التحرك في كل مكان ما دام أن أعضاءها، ساء ظنهم من نظام القاهرة الذي تراجع موقفه من قيادة ج.ت.و – ل.ت.ت. –، فمن الأحرى بالنسبة لها أن تبحث عن مكان آخر كالرباط، أو تونس، أو مدريد، أو بلغراد، أو الرياض، أو نيويورك، أو لندن، لتذكير مسؤولي هذه الدول بمصلحة الجزائر في هذه الحرب.[36]

ففي أقل من شهر تلقت ل.ت.ت. رسالتين: الأولى من أوعمران مسؤول الشؤون اللوجستكية، والثانية من فرحات عباس صاحب التجربة الطويلة في النضال السياسي الذي، عكس في رسالته دلالات اقتناع الرجل، بحاجة القضية الجزائرية إلى نقل معركتها إلى نيويورك.[37] لعل رواق هيئة الأمم المتحدة قد يتحول إلى ضغط يدفع بمواقف القوى الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية لتتراجع عن دعم الرؤية الفرنسية لحل أزمة الجزائر.

يظهر أن فرحات عباس أراد أن يعود، إلى فكرة فشل ل.ت.ت. في استغلال منبر هـــأ.م وإلا أين نضع التساؤل، الذي طرحه على ذات الهيئة عند تحديده، للدول التي كانت إلى جانب فرنسا بدون تحفظ؟ التي أشار إليها واحدة تلو الأخرى في هذا التسلسل:"إن كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، وإنجلترا، والبرتغال، وكندا، وأستراليا، وزيلندا الجديدة، وجنوب إفريقيا، داعيا من خلالها ل.ت.ت. الدخول إلى هـــأ.م. بملف ثقيل، قوامه لملمة الحجج غير القابلة للدحض لمعاكسة الحجج، التي ستسوقها الحكومة الفرنسية في الدورة القادمة لـــ هـــأ.م.، التي

الأولى التي سمحت له بالتسجيل في الدراسات الجامعية في قسم الآداب والجغرافيا، ثم دخل إلى كلية الحقوق والآداب، بعدها سجل في مدرسة خاصة في العلوم السياسية في باريس، وفي عام 1930 تحصل على المرتبة الأولى في مسابقة مفتشي المالية، على إثرها تم تكليفه فيما بعد في حدود سنة 1936 بمهمة تسيير الإدارة العامة للمالية، وبعدها ظل يتدرج في المسؤوليات بداخل دوالب النظام الفرنسي إلى أن تعيّن كمدير عام مكلف بالشؤون السياسية لدى وزارة الشؤون الخارجية، ومن 1945 إلى 1947. وظل في سلك الدبلوماسية إلى تاريخ منحه حقيبة الخارجية في حكومة دوغول في 1 جوان 1958، تحت رئاسة الوزير الأول ميشال دوبري Michel Debré إلى غاية عام 1968. للمزيد من التفاصيل:

Michel Wattel, **Qui était qui XX^{e} siècle**, Ed. Jaques Lafette, Paris, 2004, p.533.

[36] Mohamed Harbi, Op.cit, p.428.

[37] Mathiew Connelly, Op.cit, 2011, p.266.

من المتوقع بناءً على هذا الملف، أن تعرف القضية الجزائرية تطورات جديدة إذا ما تفهمت الدول السابقة الذكر محتوى الملف الجزائري الذي سيوضع أمام هذه الدول داخل الجمعية العامة.[38]

تعد دعوة فرحات عباس من جملة أهم ما كان ينبغي أن تلتفت إليه ل.ت.ت.، في هذا الوقت ونحن نعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية مهم موقفها خاصة، وأنه بدأ يتغير من الرؤية الفرنسية مع بداية عام 1957،[39] لمحت إليه إحدى نشريات سداك التي كشفت، عن وجود اتصالات سرية بين عناصر ج.ت.و. ومسؤولي السفارة الأمريكية في كل من تونس والمغرب وكذا مسؤوليها بنيويورك، في جمل النص التالي: "فحسب بعض الأوساط الجزائرية المقيمة بالخارج، فإن و.م.أ. لديها نية قوية لحل القضية الجزائرية، في أقرب وقت ممكن قصد التعجيل بإنشاء المغرب العربي الكبير، الذي بإمكانه الوقوف أمام مشروع عبد الناصر التوسعي، (...) وإننا واثقون – الأوساط الجزائرية – من أن واشنطن ستدعم استقلال الجزائر وإقامة اتحاد شمال إفريقيا، وهي الآن عازمة – و.م.أ. – لتتدخل لدى الأمين العام للحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي، ولدى كاتب دولة الفاتيكان للضغط على الصحافة الديمقراطية المسيحية، لتأخذ على عاتقها موقفا، يدعم استقلال الجزائر وتشكيل المغرب الكبير.[40]

ومع ذلك بقيت السياسة الخارجية الأمريكية تتعامل مع طرفي الصراع، في إطار سياستها الشرق أوسطية لمنع تمدد الشيوعية السوفيتية إلى دول شمال البحر الأبيض المتوسط، عن طريق تدخلها المباشر في المنطقة عبر بوابات سفارتها في كل من تونس والمغرب، التي تستقبل وتستمع لانشغالات ممثلي جبهة التحرير الوطني، وقد رصدت الاستخبارات الفرنسية العديد من اللقاءات، صنفتها في شكل نشريات موسومة بطابع سري للغاية استقينا واحدة منها تعود إلى مارس من عام 1957، تطرقت في مضمونها إلى لقاء خاص جمع نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نكسون، بكل من بورقيبة ومحمد الحلو عن الجانب التونسي، ولمين دباغين عن جانب ج.ت.و. الذي تلقى من هذا الأخير "محمد الحلو" نصيحة أخوية دعاه إلى تجاوب مع مقترح تنظيم

---

[38] Mohamed Harbi, Op.cit, p.198.
[39] Mathieu connelley, **La Bataille d'Algérie s'est jouée autant à Alger qu'à New York**, magazine le monde hors série-Fev-Mars 2012 p7
[40] S.H.A.T. Carton 1H1597. Document, sous titre **"Position Vue par le FLN"**, Paris, 29 Avr. 1958, p.1.

استفتاء الذي جاء به غي موللي، زاعما على أنه سيمهد إلى تأسيس نظام سياسي في الجزائر مستقل عن فرنسا[41].

فبعد شهر من ذلك الاقتراح، أي في ماي من نفس السنة عاودت الخارجية الأمريكية طرح ملف الجزائر، حمله المبعوث الخاص لإيزنهاور جيمس ريتشارد الذي كان في جولة إلى دول الشرق الأوسط، حيث أدلى عند توقفه في إحدى دول هذا الإقليم قائلا: "إن مشكل الجزائر هو واحد من العوامل الأساسية، التي وراء عدم استقرار الشرق الأوسط، ثم أضاف ليعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية بصدد إطلاقها، لمشروع تسوية تحت عنوان "المساعي الحميدة" "Bons Offices". [42] لتسوية الصراع في إطار منطق مبدأ إيزنهاور، لمساعدة الحركات الاستقلالية بمعزل عن الناصرية المصرية والشيوعية السوفيتية.[43]

في ظرف أقل من ثلاثة أشهر، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الجزائري كالتفاتة منها، لمؤتمر طنجة الذي انعقد بالمغرب الأقصى ما بين 27-30 أفريل 1958.[44] الذي انتهى إلى قرارات شجاعة ومصيرية لصالح رغبة ممثلي جبهة

---

[41] S.H.A.T. Carton 1H 1101, Bulletin d'information sur l'évolution de la sitation en Afrique du Nord, (période 31 Aout au 13 Sept. 1958), pp.1-2.

[42] عبارة عن مشروع تسوية تقدمت به بريطانيا للمجموعة الدولية في نوفمبر من عام 1957، منحت فيه الدور لكل من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والملك المغربي محمد الخامس لإقناع قيادة جبهة التحرير، بحل ذاتي ينهي الحرب، في إطار فيدرالية شمال إفريقيا الفرنسية مستغلين في ذلك التفاف نظام و.م.أ لشمال إفريقيا مع بداية النصف الثاني من سنة 1957 أملا منهما في التوصل إلى افتكاك مساعدات مادية وعسكرية من الحكومة الفرنسية، هو ما عكسه الاتفاق الذي أمضته الحكومة الفرنسية مع حكومة الرئيس الحبيب بورقيبة، حيث استفاد بموجبها بملياري فرنك فرنسي في شكل مساعدات سنوية. للمزيد من التفاصيل: أنظر
Georgette Elgez, Histoire de la IVe République – **La Fin La République des Tourmentes 1954-1959**, T.3, Ed. Fayard, Paris, 2008, pp.692-694-695.

[43] في الحقيقة الموقف الأمريكي تجاه ق.ج يحتاج لوحده إلى دراسة معمقة، بالنظر إلى ما بدأت تظهره الوثائق الأرشيفية الفرنسية من أسرار عن علاقة فرنسا بحلفائها الغربيين خلال فترة حربها بالجزائر، فقد وجدنا في العلبة التي تحمل رقم 1H1597 التي نزع عنها صفة غير قابلة للإطلاع Non communicable في الآونة الأخيرة، اكتشفنا بعد إطلاعنا على التسريبات التي كانت تصل إلى أجهزة الاستخبارات الفرنسية أن و.م.أ على خلاف الدول الغربية الأخرى حيث بدأت علاقتها مع الثورة الجزائرية عام 1956 في شكل مساعدات وتسهيلات قدمتها لــ ج.ت.و بتونس والمغرب، ثم بدأت هذه المساعدات تتسع تدريجيا مع سنوات 1957، 1958، 1959 متكيفة مع التطورات التي كانت تعرفها القضية الجزائرية في الداخل والخارج. أنظر:
S.H.A.T 1H1597 Bulletin et fiche de Renseignement du S.D.E.C.E 1956-1959, p.1.

[44] S.H.A.T. Carton 1H1749, Notice d'information après la conférence de Tanger, intitulé **"Opinions Etrangères sur les Résultats de la Conférence de Tanger au sujet du G.P.R.A"**, 7 mai 1958, p.02

التحرير الوطني، الذين قدموا أوراقا عكسوا في مطالبهم استقلالية قضيتهم عن امتدادها الخارجي حسب الزعم الفرنسي، وهو الذي أخرج و.م.أ. عن تحفظها، من فكرة نهل الثورة الجزائرية من توجهات الشيوعية السوفيتية والناصرية المصرية، كبداية جدية للسياسة الأمريكية نحو تغيير موقفها لممارسة نوع من الضغوطات على فرنسا في إطار ميثاق الأطلسي.

هو ما سعى إليه فرحات عباس في تقريره السالف الذكر، الذي حث فيه مكتب الوفد الخارجي الذي يرأسه لمين دباغين، إلى التفكير في مخطط ينبغي تغييره يؤدي بعمل ج.ت.و.، إلى إيجاد موطئ قدم في د.أ.غ. هو ما ذهب إليه فيما بعد كريم بلقاسم، في تقرير له بعثه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ جاء فيه: "من الأفضل على فرنسا التنسيق مع ممثلي فيدرالية فرنسا لـــ جبهة التحرير الوطني في دول أوروبا الغربية، كالطيب بولحروف، وعبد الحفيظ كيرمان، ومحمد الشريف ساحلي، وحسان عزيز، باعتبارهم ممثلين لـــ ج.ت.و. في د.أ.غ.[45]

فمن خلال هذه التقارير التي أوضحت فعلا قيام قيادات ج.ت.و. بجهود جبارة من أجل قضيتهم، في د.أ.غ. مستغلين الضغوط الأمريكية التي بدأت تتزايد على الحكومة الفرنسية ومع ذلك، رأى فيها كريم بلقاسم أنها مازالت بعيدة عن رغباتنا، أوجزها في الفقرة التالية: "مازالت أمريكا مخلصة لفرنسا، في مجال المساعدات اللوجيستيكية تحت مظلة الرابطة الأطلسية، والتي استنفذت منها نسبة 80% في شكل عتاد عسكري، وقروض مالية ساهمت فيها ألمانيا الغربية بشكل كبير وبلجيكا بشكل أقل.[46]

---

[45] Mohamed Harbi, Op.cit, pp.202-209.

[46] تتفق الكثير من الدراسات الأكاديمية، ذات البناء الأرشيفي في أن سياسة الضغط، التي كانت تمارسها و.م.أ على فرنسا لإيجاد تسوية للصراع، ما هي إلا سياسة الكيل بمكيالين في قاموس السياسة الدولية، بمعنى حرصت كل الحرص على أن لا تخسر فرنسا، وأن لا تحسس قيادة ج.ت.و أنها متجاهلة لمطالبها، بحيث ظلت طيلة 1956 والنصف الأول من عام 1957 متحفظة في مواقفها من الصراع، ولم يتغير إلا بعد قيام الحكومة الفرنسية بقصف ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958، على الحدود الجزائرية التونسية دفعت الحبيب بورقيبة إلى تقديم شكوى إلى المجلس الأمني، داعيا أعضاءه إلى التدخل لإيجاد تسوية لقضايا شمال إفريقيا، حيث وجدت و.م.أ وبريطانيا مبررا إلى دعوة الحكومة الفرنسية لتطبيق مشروع المساعي الحميدة Les Bons Offices الانجلو ساكسوني وبخصوص و.م.أ. اقترحت على الحكومة الفرنسية في إطار ذات المشروع منح الجزائر "استقلال ذاتي"، هو آخر موقف اعتمدته دبلوماسيتها بقيت تدعو الحكومة الفرنسية إلى التوصل إليه مع خصمها ج.ت.و حتى بعد تأسيس ح.م.ج.ج، على ذلك كان إدراك كريم بلقاسم في محله في ذلك الوقت. للمزيد من التفاصيل أنظر:

هذه هي القراءة الأولية التي قدمها كريم بلقاسم، للموقف الأمريكي وكأن في قرارات نفسه لا نتيجة مرجوة منه، ومن ثمة لا يمكن الرهان عليه فلابد من استغلال تفهم بعض الدول الغربية كإيطاليا، التي هي "الآن بصدد تعديل جاد في موقفها وكذا موقف بعض دول الشمال كالدنمرك، والنرويج، والسويد الذي سيأتي متناقضا مع التجليات الفرنسية الحالية، أما حركات الرأي العام البريطاني، ظلت ترى في الحكومة الفرنسية معزولة على مستوى الكتلة الغربية، وخلاصة لكل هذا إن الغرب في اتجاه، التخلي عن فرنسا فيما يخص القضية الجزائرية، فيجب دعم هذا الاتجاه بإشعال النار، في كل مكان في شمال إفريقيا، البترول هو مفتاح المسألة وهو بين أيدينا لنكن شاعرين بقوتنا".[47]

أشعر كريم في تقريره هذا الذي وجهه للجنة التنسيق والتنفيذ، ملموسة تخفي وراءها بداية تشكل تباينات في مواقف د.أ.غ. من القضية الجزائرية، هي فرصة ملائمة لإعلان تحرك يثمن التعاطي الإيجابي المحتشم، لمواقف كل من إيطاليا وبعض دول الإسكندنافية، باعتماد دعاية الإغراء والتهديد تركز على الثروات الثمينة، في إشارة إلى مادة البترول كورقة مهمة لمساومة د.أ.غ.، لتوقف مساعداتها المادية والمعنوية التي كانت تغدق بها على الحكومة الفرنسية لمواصلة حربها في الجزائر.

وحتى لا يحدث لها مثل ما حدث للولايات المتحدة، التي تكبدت خسائر فادحة في مساعداتها لفرنسا التي بلغت 80%، دفعت بالنظام السياسي الأمريكي إلى التوقف عن دعم فرنسا ماديا وهو ما ذهب إليه رضا مالك في محاضرة تحت عنوان "بورقيبة كانت له أطماع ترابية في الصحراء الجزائرية".[48]

إن تسارع الأحداث التي عرفتها فترة أواخر عام 1957، والنصف الأولى من عام 1958 خاصة بعد مؤتمر طنجة وبداية تصدع الموفق الغربي، الذي فصله كريم بلقاسم شجع قيادة الثورة على البدء في التفكير الجدي لتشكيل حكومة في المنفى تحل محل هيئة ل.ت.ت.، تتفرغ كلية لإعادة تنظيم العمل الدبلوماسي وترتيب أولوياته بدراسة

Harmut Elsen Haus, **La Guerre d'Algérie 1954-1962,** La transition d'une France à une autre le passage de la IV à la V République, Ed. Publisud, Paris, 1999, pp.111-112.

[47]Mohamed Harbi, Op.cit, p.206.

[48] رضا مالك "**بورقية كانت له أطماع ترابية في الصحراء الجزائرية**"، جريدة اليوم، عدد 1862، 21 مارس 2005، ص24.

كل الآليات، لإقناع الدول الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي، ككبرى د.أ.غ. منها ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا لمراجعة مواقفها تجاه القضية الجزائرية، انطلاقا من حقائق أثبتت فشل السياسة الفرنسية على أرض الواقع داخليا وخارجيا، وهذا الذي سارت على تحقيقه وتجسيده الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ميدانيا بعد تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة.

2-1 نشاط فرحات عباس في دول أوروبا الغربية 1956-1958:

أضاف التحاق فرحات عباس[49] إلى هيئة وفد جبهة التحرير الوطني، مكسبا نوعيا للثورة التحريرية، أنهى به عهد سياسة المواقف السلبية التي طبعت تياره - إ.د.ب.ج.-، من تاريخ اندلاع الثورة إلى عام 1956، السنة التي استجاب فيها لدعوة قيادة الداخل بالانضمام إلى تركيبة الوفد الخارجي، إلى جانب زميليه أحمد فرانسيس وأحمد بيوض اللذين أدرك عبان رمضان أهميتهما، بعد خروجه من السجن في 19 جانفي 1955م،[50] بغية الاستعانة بخصوصية تكوينهما الفكري - الفرنكوفوني - الذي استقوه من الثقافة والمدرسة الفرنسيتين.

من هذا الحافز الذي لا يتوفر عند غيرهم، من المناضلين في التيارات الوطنية الأخرى، التفت عبان رمضان إليهم وإلى مناضلي تيارهم، قصد ضخ تجربتهم في الجهد الوطني، الذي بدأ التحضير له من يوم خروجه من السجن، هو ما تضمنته

---

[49] ولد فرحات عباس عام 1889 بمدينة الطهير جيجل أشرف على تأسيس جمعية الطلبة لمسلمي شمال إفريقيا 1924، ترأسها لمدة أربع سنوات 1927-1931 بشهادة عليا في الصيدلة. انخرط طواعية في الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا. حرر بيان فبراير 1943 وأسس بعد ذلك حركة أحباب البيان والحرية 1944. ثم إ.د.ب.ج 1946، انضم إلى الثورة في 22 أفريل 1956، عين عضوا في م.و.ث.ج الذي أقره مؤتمر الصومام، ثم عضوا في ل.ت.ت. بعد اجتماع أوت 1957 ثم رئيسا لأول حكومة مؤقتة التي عرفت بـــ ح.م.ج.ج في 19 سبتمبر 1958 - أوت 1961، وبعد الاستقلال ترأس المجلس التأسيسي، ثم استقال منه في أوت 1963 معترضا على الدور الزائد المتغطرس لجبهة التحرير الوطني في إعداد الدستور، حيث وضع على خلفية ذلك تحت الإقامة الجبرية إلى أن أطلق سراحه في 1965. أنظر:

Benjamin Stora, **Dictionnaire Biographique des Militants Nationaux Algériens**, E.N.A, P.P.A, M.T.L.D, 1926-1954, éd. Harmattan, Paris, 1982, p.337.

[50] وجد عبان نفسه بعد خروجه من السجن في 19 جانفي 1955 كقائد لـــ: ج.ت.و بلا منافس، على خلفية نظاله السياسي في ح.إ.ح.د. ومستواه الثقافي هب إلى دعوة مناظلي إ.د.ب.ج و ج.ع.م.ج. و ح.ش.ج.، والمقصيين من ح.إ.ح.د. كلامين دباغين وابن خدة وكيوان وسعد دحلب وصالح الونشي والشرشالي وعيسات إيدير ولحول ويازيد من ل.م لانظمام إلى ج.ت.و ضمن طاقم وفدها بالقاهرة.

- Benjamin Stora, **la Violence comme moyen politique**, N° Spécial, J. El Watan, 3 Nov 2004, p 7.

الرسالة التي وجهها إلى عناصر الوفد الخارجي، معلما فيها إياهم بمحاولة قام بها في هذا الإطار، تمثلت في إجراء اتصالات فورية مع العلماء وقيادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، الممثلة في كل من "فرحات عباس وأحمد فرنسيس اللذين تناقش معهما في المسألة".[51] وفي رسالة ثانية لنفس الشخص دائما، أخبر فيها الوفد قائلا "أن هناك عناصر أساسية ستصل إلى القاهرة، وهي جماعة فرحات عباس، لتعزيز تركيبة الوفد الخارجي بمناضلين قادرين على جلب اهتمام دولي لكفاحنا، بغية إسقاط أسطورة الجزائر مقاطعة فرنسية.[52]

رد فرحات عباس على الثقة التي وضعها فيه عبان وفي زملائه، بإعلان جماعي لمناضلي حركته – إ.د.ب.ج. –، الانضمام إلى ج.ت.و.، لخصته شهادة فرحات عباس في الجمل التالية: "الدكتور أحمد فرنسيس والمتحدث – فرحات عباس – منحنا موافقتنا لمنتخبينا، للإعلان عن استقالتهم الجماعية من المجلس الجزائري (...) "ثم يواصل عباس في عرض شهادته قائلا: "رأيت عبان دائما رفقة فرنسيس[53] يترددان على شقة صغيرة، تتواجد بالقرب من عيادة صولال، أدركت فيما بعد أنها شقة لامين خان".[54]

عكست شهادة فرحات عباس منحى، اقتناع قيادة الداخل بأهلية مناضلي إ.د.ب.ج.، إذا ما وضعوا على رأس هيئات ومهمات، تتناسب وتراث نضالهم السياسي كالعمل الدبلوماسي والتسلح، اللذين حسب عبان قصر فيهما الوفد الخارجي، فعرضهما عبان على جماعة إ.د.ب.ج. على لسان عباس قائلا: "طلب منا عبان إذا نحن مهيأون للالتحاق للعمل إلى جانب بومنجل وساطور (...)، فإن الوفد الخارجي بالقاهرة غير راض عن تصرفات بن بلة، تجاه لمين دباغين فمن الأفضل تعزيز الوفد، من أجل مردود أكثر فعالية.[55]

يظهر أن فرحات عباس ومقربيه، قرروا الذهاب في أول خرجة لهم، بعد خروجهم من المجلس الجزائري إلى أوروبا الغربية، مختارين دولة سويسرا

---

(51) Mabrouk Belhocine, Op.cit, p.169.
(52) Ferhat Abbas, **Autopsie d'une guerre**, éd. Garner, Paris, 1980, p.141.
(53) Abdella Righi, **Ahmed Francis 1910-1968, le docteur en politique**, Ed ANEP, Alger, 2007, pp 85-86.
(54) Ibid, p.151.
(55) Ibid, p.152.

لخصوصيتها السياسية بعيدا عن أنظار عيون الحكومة الفرنسية، حاملين تصورا دعائيا يعرف بالحقوق المشروعة، التي يكافح من أجلها الجزائريون في الداخل والخارج، لعلهم يحضون بمساندة من مختلف مكونات مجتمعها المدني السويسري، من منظمات حقوقية نشطة في مجال حقوق الإنسان، والدفاع عن الشعوب والقضايا العادلة في العالم.

وما إن استجاب هؤلاء لدعوة عبان، قرر هذا الأخير ضمهم إلى و.خ.، للمساهمة في بعث وتنظيم العمل الدبلوماسي، وهو ما تحقق مباشرة عندما انتقلت جماعة عباس إلى سويسرا، ثم التحق بهم أحمد توفيق المدني رفقة الشيخ العباس بن الشيخ الحسين في رحلة بحث، لمعرفة عن قرب أولى مواقف الحكومة السويسرية التي حكى وقائعها المدني في مذكراته بهذا التدقيق قائلا: "بعد أن سرنا إلى بارن اتصلنا بسفارة الجمهورية المصرية، وإذا بها رجل من فضلاء الأكرمين، أسرع في إمدادنا برخصتي سفر وأشر عليها بعد استشارة حكومة مصر، رجعنا إلى جنيف وإلى نفس فندقنا المتواضع وأسرعنا بحجز المقعدين على الطائرة، ودفعت الثمن وكان قيام موعد الطائرة يوم الخميس 12 أفريل الذي هو أول أيام رمضان المبارك، لكننا وقد نهضنا صباحا وجدنا خلف باب الغرفة بطاقة دعوة رسمية، من محافظة شرطة جنيف تحمل اسمي، كما وجد الأخ العباس بطاقة شبيهة لها تحمل اسمه، وكان علينا أن نكون بمكتب الشرطة على الساعة العاشرة، ماذا؟ تسلك معنا شرطة جنيف، نفس مسلك شرطة فرنسا بالجزائر؟

ذهبنا قبل الوصول إلى دار الشرطة، نستقي أخبارا عن الإخوة عباس فرحات وأحمد فرنسيس وقدور ساطور، وقد وصلوا منذ يومين إلى جنيف، واجتمعنا بهم اجتماعا طويلا أخويا في ساحة مقهى عمومي، فإذا بهم اتصلوا بمثل ما اتصلنا به وكان عليهم كما كان علينا، أن يتقدموا لمركز الشرطة على الساعة العاشرة.[56]

والسبب في ذلك يعود إلى تلقي الشرطة السويسرية، شكوى من السفارة الفرنسية بجنيف حول الاجتماع الذي ذكره أحمد توفيق المدني، والذي أكد دعوة الشرطة عند استنطاقه لهم، واحدا واحدا بقوله "لماذا قررتم عقد اجتماع عام في جنيف، وأنتم تعلمون

---

[56] أحمد توفيق المدني، **مذكرات حياة كفاح، مع ركب الثورة الجزائرية**، ج 3، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1988، ص ص 110-111.

خطورة الوضع، وأننا لا نريد أن نقع في مشاكسة مع جارتنا فرنسا، فليس ذلك من صالحنا ولا من صالحها، وأن سفارة فرنسا قد احتجت عن الاجتماع الذي عقدتموه بمقهى الرون واعتبرته خروجا منا عن سياسة الحياد.[57] يظهر أن السفارة الفرنسية ضخمت اللقاء لدى جمعهم، عندما وصفته بالإجتماع، لكن خلاصة تقرير محافظة شرطة جنيف، اعتبرته مجرد لقاء أصحاب بطريقة عابرة.[58]

عموما مر التحقيق بسلام، نتيجة توصل الشرطة السويسرية بعد الاستجواب الذي أجرته معهما، والذي انتهى إلى عكس ما أثارته السفارة الفرنسية، لأن أصل اللقاء هو مجرد جلسة حميمية بين مناضلين، يجمعهم هم وطني أرادوا تبادل الحديث حوله بعيدا عن الأنظار والأضواء فاختاروا له سويسرا، لأنها الدولة الأوروبية الوحيدة التي تزخر بالهيئات والمنظمات الحقوقية النشطة، في ميدان الحقوق، والحريات الفردية والجماعية، الأمر الذي تتبهت له حنكة عضوي إ.د.ب.ج. في هذا الوقت، انطلاقا من خبرة نضالهم الطويلة التي استفادوها تحت ثوب تيارهم السياسي.

لأن من غير المعقول أن يبرر هذا التحرك بالصدفة، لأن الصدفة لا تتحكم في مثل هذه اللقاءات، ولأن الثابت فيما حدث خارج عن سبيل المجازفة، فهناك تم تنسيق أول اتصال مسبق حدث بين عضوين من القاهرة وعناصر انضمت حديثا إلى الجبهة، على أن يكون ملقاهم جنيف، وقد تحدث قدور ساطور في شهادة له نشرها محمد عباس كاملة في كتابه ثوار عظماء، والتي أكد فيها أن فور إتفاق زملائه مع عبان، قرر السفر إلى باريس ليتجه إلى القاهرة، حيث اتصل به صديقه الدكتور لمين دباغين، ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ التي آلت إليه أمور الثورة بعد حادث اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956.[59]

---

[57] نفسه، ص111.

[58] نفسه، ص112.

[59] مثلت الحادثة في ذلك الوقت مأساة حقيقية، تعرضت لها قيادة ج.ت.و. دفع ثمنها العناصر الخمسة بعد اقتيادهم إلى سجن الصحة بباريس، وقد كشف حولها الكاتب الإسرائيلي آبال توماس، الذي يبدو على أنه من كبار موظفي السفارة الإسرائيلية في باريس الذي كان في اتصالات دائمة مع مسؤولي خ.ف، قام باستدراج بريبون Briant مدير ديوان غي موولي، في الاستفسار عن الحادثة عبر مكالمة هاتفية، فرد عليه هذا الأخير قائلا: "إن هناك شخصية مغربية رفيعة المستوى في حكومة المخزن، أبلغتنا عن نية بن بلة ومرافقيه من وراء توجههم إلى تونس، عابرين المجال الجوي للجزائر، فنصحنا محدثنا بعدم إفشاء العملية" رد كشف تورط الحكومة المغربية في الحادثة وإفشال مؤتمر تونس. للمزيد من التفاصيل أنظر:

هكذا كانت بداية اندماج الجماعة في تركيبة الهيئة الخارجية، التي تحولت قيادتها إلى لمين دباغين، الذي تربطه علاقات نضال خاصة جمعته معهم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، زيادة على أن لمين دباغين معروف لدى جماعة فرحات عباس، بصرامته وإخلاصه للنضال الوطني، واشتراكهم معه في التكوين الثقافي، هي عوامل رتبت لوجود تفاهم مسبق بينه وبينهم، لذا وجدناهم في حالة ارتياح عند مباشرة عملهم من القاهرة إلى دول أوروبا الغربية، الذي استهلوه بزيارات أخفوا فيها مرادهم السياسي، بالتحفظ المطلق من أي تصريح قد يستدرجون إليه.

مفضلين البقاء كملاحظين ومتتبعين لكل ما تأتي به الجرائد السويسرية، من أخبار وتحاليل حول تطور الوضع في الجزائر، وهم يدركون مسبقا انحيازها في الموقف لصالح الحكومة الفرنسية من هنا يأتي دورهم كممثلين لـــ ج.ت.و. في سويسرا، لإحداث شكل من التوازن في تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات من مصادر رسمية، تجبر مسؤولي هذه الجرائد على مراعاة المصدرين بصفة دائمة، في أي لون صحفي يتناولون تحته صورة من صور الصراع الجزائري الفرنسي.

هو ما وقفت ضده الحكومة الفرنسية في البداية، لمنع أي تغير في الموقف الأوربي عامة حيث أقدمت هيئاتها الدبلوماسية، على التدخل لدى السلطات الأمنية السويسرية، بأمرها اتخاذ التدابير اللازمة وفق ما تمليه الاتفاقات المبرمة بين الحكومتين، واضعة أمام الجهات الأمنية السويسرية تقارير مفصلة عن تنقلات وتحركات أعضاء الجماعة، ففي واحد من هذه التقارير ينقل معلومات يعتقد معدوه، أن الأجهزة الأمنية السويسرية تجهلها وهو خطر عليها، جاء فيه: "الجزائريون الثلاثة فرحات عباس وأحمد فرنسيس وأحمد بيوض، غادروا جنيف نحو زوريخ في يوم 14 أفريل 1956، ليس من أجل الإقامة في هذه المدينة، وإنما لحضور اجتماع حول الوضع في شمال إفريقيا".(60)

Abel Thomas, **Comment Israël fut sauvée, les secrets de l'expédition de Suez**, Ed. Albin Michel, Paris, 1978, pp.181-182. Voir aussi : M. Harbi, Gilbert Meynier, **la dernière frappe du révisionnisme médiatique**, J. El Watan, 31 Octobre 2004, p.12.

وأنظر كذلك: محمد عباس، المصدر السابق، ص275.

(60) C.A.D.N. Carton 438, L'ambassade de France à Berne, Rapport de Mr Etienne Dennery adressée à M. Christian Pineau M.A.E. de France à Paris, Berne, 17 Avril 1956, p.1.

وفي رسالة أخرى ألحق فيها السفير شروحات مستفيضة، ليثبت ما أورده في تقريره السابق بتأكيدات دامغة، مستندا فيها إلى تقارير S.D.E.C.E، التي جمعت الكثير عن المناضلين الجزائريين في أوربا، منها ما جاء في الفقرة التالية: "إن فرحات عباس وبعضا من الجزائريين من تيار إ.د.ب.ج. U.D.M.A يتواجدون حاليا ببارن، وقد وصل فرحات عباس قادما من مصر عبر بروكسل إلى زوريخ، يمكنه الإقامة فيها.

ومن بين القياديين الوطنيين، الذين توافدوا على العاصمة الفيدرالية السويسرية قادمين إليها من القاهرة عن طريق الجو، على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية السويسرية، وهما محمد بوجملين وأحمد فرانسيس، وثلاثة آخرون جاؤوا من باريس عن طريق القطار وهم: بن عبد المؤمن علي، وأحمد بومنجل، ومحمد الهادي جمان، وسيدة زوجة فرانسيس التي جاءت من باريس، رفقة طفل ابن فرحات عباس كلهم التقوا في مساء البارحة، في مطعم فيدهورن Weidhorn في مأدبة عشاء، أقامها على شرفهم ممثل السفارة المصرية بسويسرا.(61)

انحصر هدف جماعة إ.د.ب.ج. بزعامة فرحات عباس، في ثوبهم السياسي الجديد – ج.ت.و. – في د.أ.غ.، التقرب من الفضاءات السياسية، والثقافية، والإعلامية بحكم قدرة تأثيرها في الأنظمة السياسية الأوروبية، إذا ما اقتنعت بجدوى أفكار ورؤى الداعين إلى مراجعة تداعيات الصراع إقليميا ودوليا من خلال طروحات، تمررها هذه الفضاءات إلى النخب السياسية الأوربية الحاكمة، لكشف زيف الدعاية الفرنسية المغرضة التي كانت السبب الرئيسي وراء إعلام أوربا الأعمى بمساندتها للرؤية الفرنسية لحل القضية الجزائرية.

إنها مهمة ثقيلة وشاقة على زمرة فرحات عباس تأديتها لوحدهم رغم أنهم الأليق لها في هذه الظروف، بحكم احتكاكهم بثقافات ولغات المجتمع الأوروبي، منذ ثلاثينات القرن الماضي، فلذلك جاء تكليفهم هذا في وقت صادف وقوف الأنظمة الأوروبية صفا واحدا إلى جانب فرنسا، في صبغة تحالف أجبرته الظروف، محاط بعدد من الاتفاقيات الأمنية المشتركة، المحددة للكيفيات الواجب العمل بها لمراقبة نشاط الجزائريين في د.أ.غ. كلها.

(61) C.A.D.N : Carton 438, l'Ambassade de France à Berne, Télégramme « très secret » de M. Et. Dennery l'ambassadeur de France à Berne adressée à M. CH. Pineau M.A.E. de France, Berne, 22 Mai 1956, p.1.

فجماعة من عدد محدود، لا يمكنها كسر جدار التحالف بهذا الشكل، فاكتفوا في هذه الفترة التي انضموا فيها إلى ج.ت.و.، بتنظيم عدد من التنقلات من دولة أوربية إلى أخرى، من أجل التنسيق، وتحديد المواعيد، وتبادل المقترحات، المزمع إدراجها في هذه اللقاءات، هو ما بينته برقية موسومة بـــ "سري للغاية"، التي عاد فيها السفيرالفرنسي مرة أخرى إلى الحديث عن خطورة نشاط فرحات عباس وجماعته في سويسرا وأوروبا ككل، قائلا: "أن فرحات عباس وزعماء إ.د.ب.ج.، U.D.M.A الذين ببارن 17 أفريل 1956 السابق منهم المعني – فرحات عباس – الذي كان في مهمة ببارن، والذي سيعود إليها في مساء 28 من شهر ماي 1956.[62]

وحسب نفس المصادر – الأمنية – فإن الجماعة التي يتزعمها فرحات عباس كانت، بصدد جمع مناضلي ج.ت.و. في لقاء موسع، عبرت عنه برقية السفير الفرنسي ببارن في النص التالي: "إن المعلومات التي جاءت بها برقية 17 أفريل، تفيد أن هناك إجتماعا سيعقده زعماء جزائريون سيحضره أحمد بيوض ممثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لدى جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، والذي كان قد اقترب من فرحات عباس في شقته ببارن، لإطلاعه على رأيه في موضوع التفاوض مع فرنسا، أما بايو المتزوج من امرأة سويسرية الجنسية، فإنه توصل بتاريخ 15 ماي إلى استئجار شقة، بالقرب من مكتب الملحق العسكري المصري ببارن.[63]

وقد أجمعت الكثير من التقارير الأمنية، دون أن تتسرب أية معلومات عنها حول مهمة عباس وزملائه بسويسرا، في اتضاح دلائل قاطعة أن الجماعة وبخاصة زعيمها كانت مدركة، أن مهمتها ستكون مراقبة ومتابعة من طرف أجهزة التنصت، التي تمتلكها أجهزة الاستخبارات الفرنسية، العامل الذي جعلها على ما يبدو إلى غاية هذا الوقت مستقرة، على مسعى واحد هو الالتقاء في أماكن عامة حتى تعطي انطباعا خاليا من أي شكوك، يوحي أنه مجرد لقاء حميمي وفقط لكنه في حقيقة الأمر، هو اجتماع مصغر للتباحث حول ما تم رصده من أصداء، عن تطور موقف الرأي العام الأوروبي من القضية الجزائرية، عبر ما كانت تنشره وسائل الإعلام الأوروبية المختلفة.

---

[62] Ibid. p.02.

[63] C.A.D.N : Carton 438, l’Ambassade de France à Berne, Télégramme « très secret » de M. Et. Dennery l’ambassadeur de France à Berne adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 29 Mai 1956, p.1.

في خضم هذا المسعى، أشارت الاستخبارات الفرنسية في تقرير لها بصيغة التأكيد، أن هناك رعيتين فرنسيتين، في علاقة مع الأوساط السياسية والأهالي بشمال إفريقيا، جاءا إلى جنيف، أحدهما يدعى بابانا Babana كان يشغل سابقا منصب نائب عن موريطانيا في المجلس الوطني الفرنسي، وصل إلى جنيف في 15 جوان قادما إليها من باريس، لغرض لقاء فرحات عباس قبل توجهه إلى القاهرة، شهر جويلية القادم.(64) فهذا الأخير من غير المستبعد أن يكون مبعوثا رسميا خصيصا لفرحات عباس، لإقناعه بمقترحات غي موللي التي أطلقها مطلع عام 1956، التي كانت تدافع عن حل سياسي على مقاسها.

فزيادة على هذه التقارير الاستخباراتية، هناك عدد معتبر من الوثائق، عبارة عن برقيات ورسائل تبادلتها السفارات الفرنسية، فيما بينها في د.أ.غ. مع مصالح الخارجية الفرنسية، انتقينا منها تلك التي أشارت إلى فرحات عباس، حتى نقف عند الأسباب التي دفعته ودفعت جماعته، إلى التواجد بسويسرا من دون غيرها من دول القارة الأوربية في أول خرجة لهم باتجاه د.أ.غ.، فوجدنا على رأسهم فرحات عباس لمعرفتهم الخاصة بنمط الحياة، وتقاليد الدولة التي أعجبوا بها، فاندمجوا في خصوصيتها جراء ترددهم المتكرر، على مدنها الراقية إلى جانب مناضلين آخرين من تياره تقاسموا كلهم، نفس الاختيار الذي هو سويسرا فإتخذوا من تلقاء أنفسهم التحرك على وتر الحوافز، التي يتوفر عليها النظام السياسي السويسري، المبني والمهيكل على أساس حريات عدة والذي رأوا فيه، من الأفضل التظلل تحت غطائه كإستراتيجية تموقع، متخذين من دولة النظام بداية لهم كمنطلق يؤسس تدريجيا، لمشروع دبلوماسي موسع يصل بهم إلى بقية د.أ.غ.

وقد دل هذا الخيار في وقته، على سعة أفق تفكير زعيم جماعة إ.د.ب.ج. فرحات عباس، الذي كان يصبو إلى الحصول على مدة إقامة أطول، من دون عراقيل ومن دون مضايقات طارئة، قد تصدرها سلطات الكونفيدرالية السويسرية في حقه، أمر كانت يتوقعه فرحات عباس تحت ضغط تدخل الحكومة الفرنسية، بحجة أن ممثلي ج.ت.و. رعايا وأعداء لها، فقرر هو وصديقه أحمد فرنسيس الخروج من سويسرا،

---

(64) C.A.D.N. : Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne, Berne, 16 juin 1956, p.1.

نهاية شهر جوان باتجاه لندن قصد المكوث فيها ثلاثة أو أربعة أيام، ليشدوا الرحال بعد ذلك إلى نيويورك، وهذا تفهما منهما حتى لا يحرجا الحكومة السويسرية، وحتى لا يثقلاها بعبئهما وعبء لاجئي القضية الجزائرية إليها.[65]

هذه بعض الأسباب التي ذهبت إليها الوثائق التي عدنا إلى محتواها، والتي بينت اكتفاء الجماعة بالتردد على قاعات الشاي تارة، والمطاعم العامة تارة أخرى، كأفضل الفضاءات لديهم لتبادل أطراف الحديث، حول هموم قضيتهم بدل المشاركة في المنتديات الرسمية، التي تكثر الشكوك حولها بسبب تتبع عيون الاستخبارات الفرنسية لها ما زاد في تيقظ الجماعة لهذه المسألة، جعلها تحرص على عدم الظهور الرسمي كرسميين لـــ جبهة التحرير الوطني، حتى لا تختلط عليها الأمور أولا، وثانيا حتى لا تتحرك الجهات الأمنية السويسرية ضدها تحت ضغط الجهات الأمنية الفرنسية.

برر هذا الاحتراس، الذي أظهرته الجماعة دعما لوعيها السياسي، وأفشلت من خلاله تجسس الدوائر الأمنية الفرنسية، على عناصرها بحيث لم تتمكن من كشف محتوى اللقاءات، التي نظموها في الأماكن الآهلة بالحضور كالمقاهي والمطاعم السالفة الذكر، والتي اتخذوا منها منطلقا لعملهم التنسيقي، الذي عرجت عليه البرقية التي تعرضت إلى التنقلات، التي قام بها الزعماء الثلاثة (فرحات عباس، وأحمد بيوض، وأحمد فرنسيس)، بين المدن السويسرية كمدينة زيوريخ، التي سيقيمون فيها مدة ثلاثة أيام. ودائما في نفس الإطار تحصلت السفارة الفرنسية، على معلومات "من مصدر موثوق جدا"، عن السيد إدريس الابن البكر لعبد الكريم، الذي من المنتظر أن يلتقي عما قريب بثلاثة وطنيين جزائريين بزيوريخ السويسرية.[66]

هكذا هي إذن طبيعة الوثائق الفرنسية، فكلها تحمل صيغا توصيفية دقيقة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمراقبة اللصيقة، التي كانت تحبكها الأجهزة الأمنية الفرنسية، ضد المجموعة في سويسرا من أجل التضييق التام، على كل تحركات أعضائها، بهدف إقناع الأجهزة الأمنية السويسرية، لاتخاذ مزيد من التنسيق، والحذر من الوضعية غير القانونية لهؤلاء، الذين يعدون نشاطا عدوانيا ضد مصالح البلدين، هو ما جر الشرطة

---

[65] C.A.D.N : Carton 438, L'ambassade de France à Berne (Suisse), Le télégramme de M. Et. Dennery l'amb. De France à Berne adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 25 juin 1956, p.1.

[66] C.A.D.N. Carton 438, L'ambassade de France à Berne, télég. de M. Et. Dennery L'Amb. de France à Berne adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 29 juin 56, p.1.

السويسرية إلى قبولها، بمبدأ التعاون الاستخباراتي مع الشرطة الفرنسية، في إطار مواصلة تبادل التنسيق الأمني السالف الذكر بينهما.

وضع صنع أمام عناصر الجماعة، مأزقا خطيرا قد يثني من عزيمتهم، فقرروا مغادرة سويسرا باتجاه إسبانيا، للإقامة فيها لمدة ما، ليعيدوا فيها ترتيب أمورهم، ومراجعة تصورهم العملي المقرر تنفيذه في كل أرجاء د.أ.غ. من دون إثارة حفيظة الحكومة الفرنسية مرة أخرى التي كشفت عن حقيقة ذلك، على لسان موظف بسفاراتها بمدريد الذي قال بصريح العبارة: "ليس هناك أية مصلحة للحكومة الفرنسية.، في مجيء فرحات إلى مدريد ليتحدث مع كاستيلا"، ما يقلقنا هي تلك الزيارات المتكررة التي قام بها بعض زعماء المتمردين إلى إسبانيا في الأشهر الأخيرة.(67)

إن هدف فرحات عباس من وراء انتقاله إلى إسبانيا، هو تخفيف الضغط على الحكومة السويسرية أولا، وثانيا للإطلاع على وضع خط الإمداد إسبانيا – المغرب، الذي تتمول منه القاعدة الغربية لجيش التحرير، وقد تبين لنا أن فرنسا كانت مطمئنة من جهة إسبانيا في هذا الجانب، على خلفية التزامها بكل الإتفاقيات الأمنية التي أبرمت بينهما، حول التنسيق الأمني وتبادل وثائق التفاهم حول مصالحهما في شمال إفريقيا وما كان في مخيلة فرحات عباس ومخيلة زملائه، هو استغلال ظن الحكومة الفرنسية المطلق في بقاء الموقف الإسباني، وفي التزاماته فلجأوا إليها كمتنفس ثان، في انتظار العودة مجددا إلى سويسرا لبعث نشاطهم من جديد، في رؤية أكثر حذر من سابقاتها.

وهذا انطلاقا، مما تتوفر عليه من حوافز (سويسرا) ذكرناها سابقا، إضافة إلى موقعها الجغرافي الذي يتوسط أوروبا، يسمح لهم بالعبور عبر حدودها نحو غربها إلى ألمانيا، ونحو شرقها إلى فرنسا، وجهة الشمال الأوروبي وجنوبا، نحو دول حوض البحر الأبيض المتوسط كإيطاليا وإسبانيا، لهذه الأسباب عادت الجماعة إلى سويسرا في أقل من أسبوع، وصفها تقرير السفير الفرنسي هناك قائلا: "إن جماعة إ.د.ب.ج. تجمعت ببارن، تحت قيادة فرحات عباس في وقفة استراحة، ليتم الإنتقال فيما بعد إلى

---

(67) S.H.D.C. : Carton 247, télégramme de M. J. DARIDAN fonctionnaire diplomatique au niveau de l'Amb. De France à Madrid adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Paris 5 juillet 1956, p.1.

داخل حدود الفيدرالية، بدءا بالعاصمة جنيف ثم إلى زيوريخ، ثم نحو خارج الفيدرالية وتحديدا باريس، وألمانيا الغربية ثم القاهرة عن طريق ألمانيا.[68]

بدأت الجماعة تحت قيادة فرحات عباس، في تنفيذ جملة من التحركات داخل وخارج سويسرا، قصد التمهيد للخروج من المشرق (مصر تحديدا) في مسعى أرادت منه أولا التأكيد لقيادتها – ج.ت.و. –، مساهمتها في بوادر التحول الذي يشهده نشاط ج.ت.و. الدبلوماسي في الخارج، والذي سيتبلور في بداية تشكل أفق دبلوماسي ناجح من شأنه قلب الرؤية الفرنسية رأسا على عقب، يضع حكومات د.أ.غ. أمام واقع يجبرهم التعامل مع نشاطهم.

وتحت دافع الشعور بمسؤولياتها السياسية والأخلاقية، تجاه ما يحدث من تجاوزات في الجزائر، مسألة إذن ليست كما يتصورها أي كان خارج هذه الظروف، التي دعتهم وفق ما أشار إليه السفير، وضع موطئ قدم لنشاطهم في د.أ.غ.، لضمان القيام بالعديد من الاتصالات مع أشقائهم، من شمال إفريقيا التي تعمل في الميتروبول أو في الدول الأوروبية الأخرى، وفيما يخص بومنجل وبن قيتة فيبدو أنهما مكلفان بمهمات محدودة جدا، فحسب علمي فهما بصدد القيام بسفريات منتظمة إلى فرنسا فهناك من ينوب عنهما ذهابا وإيابا دون خفاء، أما فرحات عباس بقي محافظا على الأرجح، على بعض الإتصالات مع عمال شمال إفريقيا بفرنسا.[69]

من خلال هذه التلميحات التي يمكن أن نعتبرها، بداية للانتقال إلى المرحلة العملية، التي هي مرحلة الإنتشار بسويسرا، كبداية صادفت قيام نهرو بزيارة إلى فرنسا حاملا إلى حكومة باريس مشروع مخطط سلمي لحل القضية الجزائرية،[70]

---

[68] C.A.D.N. : Carton 438, Rapport de M. Dennery l'Amb. De France à Berne, sous titre "**activités des chefs de l'U.D.M.A réfugiés en Suisse**", adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 10 Juillet 1956, p.1.

[69] Ibid, p.3.

[70] عرض نهرو في ندوة دول الكومنوالث التي انعقدت في ماي 1956 بلندن، مخططه من ثلاث نقاط لحل القضية الجزائرية، تمثل في أولا: توقيف القتال، وثانيا: فتح محادثات مع كل ممثلي الشعب الجزائري، وثالثا: إعداد قانون يفضي إلى إدخال الجزائر ودول المغرب وإفريقيا الفرنكوفونية في كومنوالث فرنسي، مخطط أيده مصالي الحاج أما قيادة ج.ت.و. بالقاهرة، أعلنت رفضها المطلب له، وقد واصل نهرو في الدفاع عن مخططه هذا في الندوات التي احتضنتها، كل من بلغراد، والقاهرة، وبريوني رافضا حضور ممثلي ج.ت.و. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Jacques Simon, **Messali Hadj 1898-1974, La passion de l'Algérie libre**, Ed. Tiresias, Paris, 1998, p203. Voir aussi : S.H.D.C. Carton 264, Action Extérieure Italie, Rapport de l'Amb. De France à Rome, sous titre **"La Presse n'accorde Que Peu d'Attention Aux Derniers Evènements d'Afrique du Nord"**, Rome 17 Juil. 1956, pp.1-2.

فحثت هذه الأخيرة الرجل الأول في الهند، التدخل لدى عبد الناصر ليكف وليتوقف عن كل التدخلات في شؤون القضية الجزائرية.

ودائما في نفس القضية، سربت جريدة ميساجرو Messagero الإيطالية، موقف الحكومة الفرنسية من الوساطة الهندية قائلة: "إن الكيدورسي Quai d'Orsay ليس له أي شيء مهيئ، لقبول عرض وساطة في الموضوع"، وهو ما كشفت عنه الخارجية الفرنسية في برقية رسمية لها، ردت فيها على زيارة نيهرو طالبة منه استفسارات رسمية عن سبب وجود فرحات عباس في بريوني Brioni.[71]

فالشيء الذي يمكن أن نستنتجه، إلى حد هذا العرض من وراء التغير الطفيف في الموقف الأمريكي، واضطلاع الحكومة الهندية في إنجاح وساطتها، لدى الحكومة الفرنسية إنما دافعه يعود إلى نشاط فرحات عباس وطريقة تقديمه للقضية الجزائرية، عبر الحوارات والبيانات التي كان يزود بها الصحف الأوربية، أضافت له إخفاقات الجيش الفرنسي في الجزائر، التي أوحت للهند ولغيرها من دول العالم، نجاح القياديين الجزائريين العاملين في الحقل الدبلوماسي، في جعل قضيتهم تدخل عهدا جديدا في مسارها النضالي، حيث أصبحت محل اهتمام الكثير من الدول الكبرى في العالم، بدأت الشكوك تتناقص من حقيقة فكرة القبضة الحديدية، التي كانت تحكم بها الحكومة الفرنسية القضية الجزائرية، في تقديرنا هذا ما أفضت إليه تحركات فرحات عباس، طيلة النصف الأول من عام 1956 الذي كان أحد أهم العناصر الذي تجمعت حوله الجماعة في المقاهي، والفنادق الصغيرة في ضواحي المدن السويسرية.

إن هذا العمل في الواقع، يعد جزءا من التطور الذي سجلته القضية الجزائرية، ونتاجا موضوعيا لنشاط الجماعة وزعيمها فرحات عباس بالخارج، فلابد إذن من الإشادة بدور الحكومة المصرية وسفاراتها في أوروبا، التي احتضنت قيادة جبهة التحرير الوطني من البداية أي من 1954 وعند انفجار الأزمة بين أحمد بن بلة وعبان رمضان، رأت حكومة جمال عبد الناصر من باب اعتقادها أنها أهم الدول، مساهمة في انتصارات ج.ت.و. قبل وبعد تزعم فرحات عباس النشاط الدبلوماسي في سويسرا، فتدخلت دفاعا عن أحمد بن بلة بحكم معرفتها له، والتي تعود إلى أواخر 1952، التاريخ

---

[71] S.H.D.C. Carton 264. **Action Extérieur - Italie** -, télégramme de M. L'Amb. De France à Rome adressé à M. CH. Pineau M.A.E. de France, 17 Juil. 1956, p.1.

الذي نزل فيه بالقاهرة لم تكن فيه إمكانية تقمصه أفكار القومية الناصرية، فكلفت عناصر من إستخباراتها البقاء في حالة تأهب قصوى، حتى لا تتوقف الاتصالات بين الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وحكومة القاهرة.[72]

الذي كان في نيتها "الحكومة المصرية" الضغط على قادة الثورة، للإبقاء على أحمد بن بلة كممثل لجبهة التحرير الوطني في القاهرة، كضمان لبقاء الدعم المصري للقضية الجزائرية قائما ومستمرا بدون انقطاع، أو توقف تعبيرا منها عن عدم رضاها بفرحات عباس، الذي أقحمته قيادة الداخل في الجبهة الخارجية، على خلفية تكوينه الإيديولوجي المتعارض مع توجهها القومي الناصري، ووجه من أوجه دعمها لبقائه على رأس البعثة الخارجية ممثلا للثورة الجزائرية لديها.

يوضح التقرير التدخل السافر، للقيادة المصرية في الاختيارات والتوجهات التي جاءت بها أرضية الصومام الهدف منها، عرقلة مسعى عبان الرامي إلى جعل جبهة التحرير الوطني وعاء يتسع لكل الوطنيين الجزائريين، من مختلف التيارات الوطنية، مسعى كانت ترى فيه الحكومة المصرية من الضرورة إبعاد حدوثه، حتى تحافظ على تبعية الهيئة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، لتوجهاتها الإيديولوجية عقابا لعبان، الذي تحدى أكثر من مرة الوفد الخارجي في العديد من رسائله إلى خيضر، والذي حثه على نقل مقر الوفد من القاهرة إلى جهات أخرى، وهذا لا تفوته له القيادة المصرية وكيف بالأمر، إلا إذا شكلت قيادة ج.ت.و. فوجا باسمها في عاصمتها مغايرا لسابقه يقوده فرحات عباس.

إن ما صدر من مواقف، عن النظام المصري حول تحركات فرحات عباس وصل كاملا إلى مخيلة عباس وجماعته، جعلت هذا الأخير يغير الوجهة، بالتقرب من القيادات المغاربية، أشارت إليه برقية للسفير الفرنسي ببارن إشارة عابرة في الجملة التالية: "حدث أن التقى مؤخرا بورقيبة ورئيس المجلس التونسي بفرحات عباس في ضواحي جنيف".[73]

---

[72] C.A.D.N : Carton 438, l'Ambassade de France à Berne, Rapport du consul général de France à Lausanne, sous titre **"attitude du colonel Nacer à l'égard de Ferhat Abbas et les Autres Algériens"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Lausanne 14 Août 1956, p.1.

[73] C.A.D.N, Carton 438, l'Ambassade de France à Berne, télégramme de Et. Dennery l'Amb. De France à Berne, envoyé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne le 6 Septembre 1956, p.1.

فلم يكن أمام الجماعة (إ.د.ب.ج.) المدعومة من عبان، والمرفوضة من القيادة المصرية، سوى إظهار التحدي لإثبات استقلالية قرار الثورة، وذلك بالعمل على الحد من التدخلات والضغوطات التي كان يمارسها نظام جمال عبد الناصر على الثورة الجزائرية، لفائدة مصالح بلاده فهذه السلوكات المصرية، إذن تشكل أحد الأسباب التي دفعت بقيادة الثورة في مؤتمر الصومام، إلى إتخاذ قرار هيكلة تركيبة الوفد الخارجي جذريا، الذي تجلى ضمن رسائل عبان إثر مؤتمر الصومام والتي حث فيها بإصرار، على إدراج عناصر إ.د.ب.ج. ضمن مكتب الوفد، كضرورة فرضتها متطلبات الثورة حينذاك.

وهي الفكرة التي رأت فيها الجماعة فرصة لتأكيد نيتها في الاندماج كلية في مسار الثورة، لمحو آثار الموقف الذي اتخذته من عمليات ليلة أول نوفمبر.[74] سارعت قيادتها إلى الذوبان في المسعى العام الذي أقرته قيادة الجبهة، بعد مؤتمر الصومام فأقدمت على خطوة فيها الكثير من الجرأة، تمثلت في حل وعائها الإيديولوجي "إ.د.ب.ج." كعربون منها، على اقتناعها بحاجة الثورة إلى خبرة مناضليها، في مجال العمل الدبلوماسي الذي كانت تعول عليه ج.ت.و.، لنقل قضيتها إلى الأروقة الأوروبية والأمريكية.

فلهذا الغرض نظم فرحات عباس زيارة رسمية إلى و.م.أ.[75] بتاريخ 30 نوفمبر 1956، حيث التقى فيها M. Mervey كاتب الدولة الأمريكي، المكلف بإفريقيا والشرق الأوسط، رفقة لورن M. Looran رئيس مصلحة فرنسا في دائرة أوروبا لدى وزارة الخارجية، اللذين أطلعهما بعرض مفصل عن نتائج المحادثات، التي جمعت ممثلي ج.ت.و. بممثلي الحكومة الفرنسية في القاهرة، وفي بعض العواصم الأوربية، وفي الأخير قبل أن ينفض اللقاء، سلم فرحات عباس رسالة رسمية باسم جبهة التحرير

---

[74] Malika Rahal, **Des Partisans de Farhat Abbas face au 1er Novembre**, J. El Watan, 31 Oct. 2004, p.08.

[75] في الوقت الذي زار فيه فرحات عباس و.م.أ، في إطار مهمة رسمية باسم ج.ت.و، لإطلاعها بحقائق عن الوضع العام القائم في الجزائر، من مصدر الضحية دعا مالك بن نبي المفكر، قيادة الجبهة التقرب من قوى الغرب الكبرى، في مقدمتها و.م.أ وألمانيا الغربية وبريطانيا العضو الهام في م.ح.ش.أ، في إشارة منه إلى استغلال تجاذبات صراع الحرب الباردة، التي بإمكانها دفع هذه القوى، أو غيرها التخلي ولو جزئيا، عن الرؤية الفرنسية. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Malek Bennabi, **Trois Textes sur la Lutte Idéologique pour Mieux Comprendre la Guerre Invisible**, Préface Sadek Sellem, Ed. Alem El Afkar, Alger, 2010, p.29

الوطني لميرفي، دعاه فيها إلى حث الإدارة الأمريكية على التدخل لدى الحكومة الفرنسية، لإطلاق سراح القادة الخمسة المختطفين، الذين يتواجدون بسجن الصحة بباريس.[76]

هي إذن إحدى فنون دبلوماسية الضغط، التي أراد اعتمادها فرحات عباس، لإجبار فرنسا على مراجعة وجهة نظرها، للخروج من الإنسداد نهائيا كأساس للعودة إلى المحادثات إذا رغبت الحكومة الفرنسية في الوصول إلى حل يرضي الطرفين، للخروج من الإنسداد الذي وقعت فيه تلك المحادثات. والذي طبع صراع الطرفين كأساس أولي في نظر فرحات عباس، للعودة إلى طاولة المحادثات، أملا في أن تفهم الولايات المتحدة الأمريكية أن الحكومة الفرنسية هي وراء فشل مسعى اللقاءات السرية، التي جمعت ممثلين من الطرفين في كل من القاهرة وروما وبلغراد[77]، من غير أن تفتح بصيص أمل لجولات أخرى، يعاد فيها النظر من حيث المقترحات والنوايا من الجانب الفرنسي، التي من زاوية فرحات عباس لا ينتظر منها شيء إن لم تتدخل و.م.أ. كطرف أساسي في القضية الجزائرية، تحت مبرر تمدد اهتمامها من بعد العدوان الثلاثي نحو غرب المتوسط.

---

[76] S.H.D.C, Carton 172, M.L.A, télégramme d'Alphand fonctionnaire Diplomate de l'Amb. de France à Berne, adressé à M. M.A.E de France, 04 Déc. 1956, p.1.

[77] تدخل اللقاءات السرية التي دعت إليها الحكومة الفرنسية نهاية النصف الأول من عام 1956، عبر الوساطة المصرية في إطار بحثها عن مواطن الضعف – إن كانت موجودة – في هرم قيادة ج.ت.و.، إدراجها ضمن مساعي الحل الذي رتبته مع المغرب، والذي بموجب اتفاق إكس لبان 1955، وتونس في منتصف 1956 أي حل قضايا دول شمال إفريقيا عبر الاستقلال الذاتي وفق أطروحة الكونفيدرالية الفرنسية لشمال إفريقيا، لهذا الغرض حدث أن التقى مبعوثو خمس مرات مع ممثلي ج.ت.و.، الأول بالقاهرة في 10 أفريل 1956 حضره عن الجانب الجزائري محمد خيضر، وعن الجانب الفرنسي جورج قورس George Gorce، وجوزيف بيقارة Joseph Bigarra، والثاني ببلغراد في 26 جويلية 1956 حضره عن الجانب الجزائري أحمد فرنسيس، ومحمد يزيد، وعن الجانب الفرنسي بيير كومان Pierre Commin الصديق الخاص لغي موللي، والثالث بروما في 17 أوت 1956 حضرته نفس العناصر التي حضرت مؤتمر بلغراد من الجانبين، والرابع في بلغراد كذلك ما بين 2–5 سبتمبر حضره عن الجانب الجزائري محمد خيضر، ومحمد يزيد، وعبد الرحمن كيواني، وعن الجانب الفرنسي كومان ومساعدا كازال Cazelle وهيربولت Herbault، والمؤتمر الخامس والأخير في بلغراد دائما حضره عن الوفد الجزائري خيضر، ولمين دباغين، وعن الوفد الفرنسي هيربولت. فخمسة لقاءات استغرقت ثلث عام 1956 لم تفض إلى أية نتيجة، بسبب عدم جدية الوفود الفرنسية بأمر من حكومتهم. للمزيد من التفاصيل أنظر:
Redha Malek, **L'Algérie à Evian, Histoire des Négociations Secrètes 1956-1962**, Ed. ANEP, Alger, 2001, pp.22-23 ; Et voir aussi : Moulay Abdelhadi, Alaoui, **Les accords d'Antsirabe**, Dossier de l'histoire du Maghreb, N°01, Juin 1996, p.8.

ساعد هذا الطموح الذي نقله فرحات عباس إلى المسؤولين الأمريكان على اعتباره خطابا سياسيا معتدلا، في مهمة بحث عن التماس تفهم الإدارة الأمريكية إلى رفضه.[78] خصصت لنشاطه هذا كجريدة نيويورك تايمز "New York Times " أقوى جريدة تأثيرا على النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية، مقالا افتتاحيا عنونته بـــ "الوضعية السياسية لفرنسا في شمال إفريقيا"، في عددها الصادر يوم 22 ديسمبر اعتبرت فيه القضية الجزائرية أكبر مشكل لفرنسا في الوقت الراهن، ودائما تحت اعترافها بالصعوبة التي تمر بها الحكومة الفرنسية في الجزائر، زادت الجريدة أكثر توصيفا للوضع في الجملة التالية: "إن الجزائر الآن أكبر مشكلة لفرنسا، لأنها لم تحقق من قضية السويس ما كان مطلوبا منها تحقيقه ولم تستطع، تجسيد برنامج سياسة التهدئة التي أقرها، وزيرها الأول غي موللي لتهدئة الوضع في الجزائر.[79]

مكنت الزيارة التي قام بها فرحات عباس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الجرائد الأمريكية الراقية من الإطلاع على حقائق جديدة عن القضية الجزائرية، تخالف تلك التي كانت تسوقها فرنسا لصناع القرار في واشنطن، جعل الحكومة الفرنسية تتوقع حدوث انقلاب في الموقف الأمريكي، من سياستها في الجزائر، فأسرعت الحكومة الفرنسية إلى إيفاد مديرها العام للشؤون السياسية إلى واشنطن، لتنفي صحة ما أدلى به فرحات عباس لمسؤولي البيت الأبيض، فرد عليه مرفي قائلا "نعرف أن الحكومة الفرنسية، تعهدت باعتماد مسعى عسكري لردع المتمردين الجزائريين، وهي واثقة من النجاح في ذلك، لكن في حال استمرار الوضع الحالي في التدهور، فإن فرنسا كما هو واضح الآن هي أمام "هند صينية جديدة لا محالة".[80]

عكس رد ميرفي إنتقادا لاذعا للسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، باعثا من خلالها تشكيكا رسميا في نجاعة سياسة التهدئة، التي باشرتها حكومة غي موللي أواخر

---

[78] Op.cit, p.1.

[79] S.H.D.C Carton 172, M.L.A, Télégramme de Lucet Amb. de France à Washington, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Washington 23 Déc. 1956, p.1.

[80] S.H.D.C, Carton 172, Rapport de M. le Directeur général politique auprès M.A.E de France, sous titre **"Entretien avec M. Robert Murphy au sujet de l'Algérie"**, Paris, 27 Décembre 1956, p.2.

النصف الأول من عام 1956.[81] والذي تترجم في فشل جيشها، في مهمته بالجزائر من 1954 إلى نهاية 1956،[82] في المقابل استطاعت قيادة جبهة التحرير الوطني الانتصار في معركة التدويل، مطلع عام 1957 على مستوى هيئة الأمم المتحدة.

وزيادة على هذا عاد ميرفي من جديد مذكرا الحكومة الفرنسية، بإمكانية وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها في حالة واحدة شرحها في الجملة التالية: (...) "فإذا حققتم أهدافكم فلستم في حاجة إلى حضن خارجي قوي، لكن إذا فشلتم في إعادة الهدوء إلى الجزائر، فعليكم الإيفاء عندئذ بكل إلتزاماتكم الضرورية، فإننا نعتبر وضعكم على أنه عبارة عن "فساد سياسي" مثل ما حصل في الهند الصينية، مازلنا لحد الآن لم نبد حوله "الإضطراب في شمال إفريقيا" أي موقف لكن في حال حدث العكس، فإننا مجبرون على إتخاذ مواقف مثلما تركناكم تجربون علاجكم.[83]

منحنا هذا النص الدليل الأرشيفي الكافي، حول بداية التدخل الأمريكي في الشأن الجزائري، للضغط على فرنسا دون إغضابها ودون التخلي عنها، تطور يضاف إلى المكاسب التي حققتها القضية الجزائرية على المسرح الدولي، والذي سمح للقادة الجزائريين المكلفين بتحريك النشاط الدبلوماسي، لطرق أبواب دول أوروبا الغربية على خلفية قبول الولايات المتحدة الأمريكية الاستماع إلى إنشغالات قيادات جبهة التحرير الوطني، الأمر الذي ترك آثارا جانبية على دول أوروبا الغربية دفعها إلى التلين في التعامل مع المناضلين الجزائريين، الذين يتواجدون على أراضيها لأغراض التعريف بوجهة نظر ج.ت.و.، المضادة لأطروحة الحكومة الفرنسية.

وقد تبين إذا أن خطة الجماعة بقيادة فرحات عباس، خلال فترة ترددهم وإقامتهم بالأراضي السويسرية، كانت مدروسة لإنجاز مهمتين أساسيتين: الأولى هي إستغراق الوقت الكافي في أوروبا، للتنقل بين دولها المهمة بالنسبة للقضية الجزائرية، دون استفزاز حكومتها أو جعلها عرضة لضغوطات الحكومة الفرنسية، لمعرفة مواقفها عن

---

(81) في إشارة إلى الإجراءات والقوانين التي جاء بها غي موللي، منها المصالح الخاصة والرفع من تعداد الجيش الفرنسي الذي بلغ نصف مليون جندي تقريبا في الجزائر، وفرض حالة الطوارئ من غير أن تؤدي إلى كما وعد القضاء على الثورة. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Martin Evans, **LE F.L.N face à De Gaulle,** Colloque De Gaulle et l'Algérie 1943-1969, sous la direction de Maurice Vaïsse, tenu à l'Amphithéâtre Austerlitz aux Invalides 09/10 Mars 2012, p.55.

(82) Andre dulac, **Nos guerres pedues**, éd. LAF Paris 1969, p125.

(83) Ibid., p.2.

قرب والتي ستحدد من خلال رد فعلها عن أي حوار صحفي، يقوم عضو من أعضاء الجماعة والثانية هي تقييم الجماعة لمهمتهم وتحركاتهم، لإعداد مشروع تحرك يبدأ تنفيذه مطلع عام 1957، وهو ما ذهب إليه تقرير السفير الفرنسي ببارن، الذي حوصل حوارا أجرته جريدة "تات Tat" السويسرية، مع فرحات عباس التي استغلت فرصة قرب مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وقد رد فرحات عباس على أسئلتها متحديا فيها الحكومة الفرنسية.(84)

قدم فرحات عباس تصورا سياسيا متواضعا، أرهق به الحكومة الفرنسية حيث جعل من أطروحاتها أكذوبة زائفة، شهى المجتمع الدولي المقبل على مناقشة القضية الجزائرية على مستوى رواق هيئة الأمم المتحدة، البدء في التعاطي معها إيجابيا كضرورة حتمية، فرضتها الظروف الداخلية والخارجية للثورة، اختصرها في تأكيده "أن الثوار ليسوا في نهاية قواهم، بل هم على استعداد لمواصلة الكفاح، لمدة عشر سنوات إذا أمكن، وحول سؤال عن حقيقة ج.ت.و. رد قائلا: إنها تمثل جبهة موحدة جامعة لكل الأحزاب، هي المفوض الوحيد للتفاوض مع فرنسا،(85) وهي على أتم الاستعداد للإشراف على تنظيم انتخابات عامة، سوف تؤدي إلى تشكيل حكومة جديدة، وعن الصحراء رد جازما أنها جزائرية تشغل أكبر مساحة للقطر الجزائري، والبترول الذي تتوفر عليه هو بترول ملك للجزائر، وحول سؤال عن اللغة العربية حسم موقفه في اعتبارها اللغة الرسمية الأولى ثم تأتي بعدها الفرنسية كلغة ثانية". وفي الأخير فصل قائلا "أننا شعب مجيد لدينا ثقة كبيرة في المستقبل".(86)

واستغلالا لقرب موعد مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، عززت ج.ت.و. ما قاله فرحات عباس، للجريدة السويسرية لإثبات الخروقات الفرنسية في الجزائر، وللتأكيد تاريخيا أثارت الجريدة في ذلك الحوار، ملف اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، الذي دافع عنه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، داعيا كلا من هيئة الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي، توضيح الأرقام المخالفة للحقيقة، فهناك ما

(84) C.A.D.N. Carton 438, Rapport d'Et Dennery, L'Amb. De France à Berne, sous titré **"Interview de Ferhat Abbas publié par le journal la TAT Suisse"**, Berne, 8 janvier 1957, p.1.
(85) Paul-Marie de la gorce, **De gaulle**, ed libraire académique Perrin, Paris, 1999, p921
(86) Ibid. pp.1-3-4-5.

يقارب ما بين 100 ألف إلى 200 ألف لاجئ جزائري بتونس. أما في المغرب فقد قدرت ج.ت.و. عدد يقارب 100 ألف لاجئ.(87)

اهتدت قيادة ج.ت.و. إلى ورقة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، فقط لتقوية أطروحاتها السياسية وكسب مؤيدين جدد لها، ولوجهة نظرها لحل مشكلتها العالقة، والحد من إفرازاتها الإقليمية، تظاهرت بتزايد عدد النازحين وراء الحدود للضغط على العدو، واستدراج مواقف المجتمع الدولي، من خلال إثارة الصحافة السويسرية، وغير السويسرية لمسألة اللاجئين بانتقادات إعلامية واقعية هادفة ومسؤولة، ساهمت في كشف القناع عن الدواعي التي أدت بالحكومة الفرنسية إلى التهجم على القضية الجزائرية قبل مناقشتها في هيئة الأمم المتحدة.(88)

ونظرا لتعدد انشغالات الجماعة، التي بدأت تتكاثر بدخول سنة 1957، العام الثالث من الثورة الجزائرية، عرضت سويسرا حسب مصالح السفارة الفرنسية، ببارن تردد ثلاثة جزائريين وهم: زدهي شرقي Zidhy Chergui الذي يحمل جواز سفر تونسي، والذي تم إيقافه واستنطاقه من طرف مصالح الأمن الفيدرالية، في نهاية شهر جانفي الماضي، والآخر يدعى صالح بوزنيني Salah Bouzinini، الذي تلقت عنه المصالح السويسرية إنذارا، من مصالح الأمن الفرنسية بسبب علاقته المحدودة مع الملحق الصحفي لدى السفارة المصرية ببارن، وأحمد بيوض هذا الأخير – الذي يعتبر من الأوائل – فضل البقاء في فرانكفورت بدل العودة إلى سويسرا، تحت ضغط الظروف. وبالإضافة إلى تسريب تقارير استخباراتية أخرى، تشير إلى انتقال عدة بن قيتة من بارن نحو شتوتغارت ثم لاكولون، علاوة على أن هناك عناصر جديدة توافدت على القطر نفسه، كابن إسماعيل مصطفى، وبن حامد Ben Hamed بن عبد الله، وأحمد فرانسيس، ولمين دباغين، وعبد الرحمن كيوان.(89)

---

(87) C.A.D.N. Carton 436, L'ambassade de France à Berne, Rapport de la Direction Générale des Affaires Politiques, Service de liaison avec l'Algérie au niveau du M.A.E de France sous titre "**Prétendus Réfugiés Algériens en Tunis et au Maroc**", adressé à M. l'Amb. de France à Bernem Paris 13 Janv. 57, p.2.

(88) C.A.D.N. Carton 436, L'ambassade de France à Berne, Rapport de Et. Dennery, l'Amb. de France, sous titre "**déclaration du président Guy Mollet sur l'Algérie**", adressé à M. ministre des affaires extérieures de France Berne, 11 Fév. 1957, p.1.

(89) C.A.D.N. Carton 436, L'Ambassade de France à Berne, rapport de Et. Dennery, L'Amb. de France à Berne, sous titre **"Activité des Nationaliste Algérien en Suisse"**, adressé à M.CH. Pineau M.A.E de France Berne 18 Fév. 1957, pp.1-2.

ما يعني أن ظروف العمل في سويسرا أصبحت مشجعة على النشاط، وعلى العبور نحو د.أ.غ. الأخرى، كما يبدو أن الجماعة "إ.د.ب.ج." أصابت في اختيارها عندما تعمدت اختيار سويسرا كمنطلق للقيام بتحركات في مدنها الحدودية، ثم الانتقال إلى الدول المجاورة كألمانيا، هو ما عبرت عنه البرقية العاجلة، التي بعثها السفير المغربي بباريس، لوزير خارجيته يخبره فيها بوصول كل من فرحات عباس وأحمد فرانسيس وأحمد بومنجل، هذا الأحد إلى جنيف. فالأول قادم إليها من نيويورك والثاني من القاهرة، والثالث من باريس، وأن فرحات عباس ذهب ليقيم بالسفارة التونسية بروما، وفي نيته الذهاب من هناك نحو الشرق الأوسط ليقيم في مصر بضعة أيام.[90]

برقية بهذا التدقيق والتحديد، في أن هناك اجتماعا تم الاتفاق على تنظيمه هناك، لتدبير خطط الدخول إلى دول أخرى، وقد أشارت البرقية إلى إيطاليا وهي مهمة بالنسبة للقضية الجزائرية من زاويتين: الأولى جغرافية، والثانية علاقتها بتونس الرئة التي تتنفس بها الثورة الجزائرية عسكريا ودبلوماسيا، إضافة إلى ثقلها في الكتلة الأطلسية، ما يوضح أنها دخلت ضمن اهتمامات الجماعة، في الوقت الذي أعطت فيه هذه الأخيرة، نفسا حيويا للعمل الدبلوماسي، جعل من القضية الجزائرية محل تجاذب بين الدول الكبرى.

في إشارة توحي إلى بداية تشكل ضغوطات فعلية على الحكومة الفرنسية، قد تجبر حلفاءها الممولين لها بالمساعدات المالية واللوجيستيكية لتدخل لديها، لإيجاد حل للحالة التراجيدية التي استهلكت جزءا كبيرا من إمكانات الحلف الأطلسي، من غير أن تحقق أي تقدم يذكر، ولم يعد باستطاعتها التحكم في الوضع كما ينبغي في الجزائر، كشفت عنه مجزرة ملوزة، التي اتهمت فيها الحكومة الفرنسية، كتائب جيش التحرير بالتورّط في ارتكابها بناحية بني يلمان في ماي 1957.[91] وحتى تجد فيما تبرر به

[90] C.A.D.N. Carton 438, L'Ambassade de France à Berne, télégramme de Et. Dennery, L'Amb. de France à Berne adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne 28 février 1957, p.1.

[91] مأساة نفت قيادة ج.ت.و عن تورطها في أحداثها، شرحت تفاصيل ذلك في تقرير رسمي أعدته الولاية الثالثة، بينت فيه الأسباب التي دفعت النقيب أعراب والملازم عبد القادر البريكي تنفيذ عملية الإعدام الجماعي لسكان قرية بني يلمان ليلة 29 ماي 1957، ومن بين تلك الأسباب أورد التقرير تعرض الضابطين إلى هجوم نفذته ضدهما عناصر مصالية أثناء تلك الليلة في حدود الساعة الثانية صباحا، فردا على ذلك فورا باتخاذ قرار تجميع سكان القرية، قصد انتشال العناصر المصالية المندسة في وسطهم، حسب مل جاء في نص التقرير، فتعرضا مرة أخرى إلى هجوم من عناصر القومية التي تعمل لصالح الجيش الفرنسي، فوقع اشتباك بينهما وبين هؤلاء العناصر

سبب تعفن الوضع في الجزائر، والذي مرده في هذه القضية جيش التحرير الوطني، رد عليها فرحات عباس في بيان، نشرته جريدة جنيف موجها إياه لحكومات د.أ.غ. قائلا: "إن لــ ل.ت.ت. لجبهة التحرير الشجاعة الكاملة لتتحمل كل مسؤولياتها، فيما وقع في قضية ملوزة.[92]

وجد فرحات عباس في هذه الجرائد، فرصة لإظهار قدراته السياسية وتأكيد حنكته في مجابهة الدبلوماسية الفرنسية من خلال نجاحه في إقناع الكثير من الصحفيين الكبار بأفكاره، وطروحات قضيته، وضحها السفير الفرنسي ببارن في هذا الصدد قائلا: "إن أعضاء ج.ت.و. المقيمين في هذا البلد، توصلوا إلى إقناع ريني بايوت René Payot الصحفي السويسري الكبير المعروف، بأن الجهود التي بذلتها الحكومة الفرنسية، لضمان عدالة كاملة للفرنسيين المسلمين الجزائريين كأنهم مواطنون من أصل أوروبي، دعاية لا أساس لها من الصحة، الهدف منها إيهامهم باهتمامها لهم، على أنهم رعاياها قصد دفعهم إلى الاقتراب من المسلمين الذين يحملون الحقد لفرنسا، وإرادة الاستقلال عنها، في إشارة إلى أعضاء ج.ت.و. – الذين على رأسهم فرحات عباس – فكل ما في الأمر دعاية تضليل لا غير".[93]

حمل التقرير قلق الخارجية الفرنسية، من كتابات الصحفي ريني بايوت، التي كان يدعو فيها الحكومة الفرنسية إلى تقديم تنازلات لصالح الجزائريين إذا أرادت أن تحذو حذو قضيتي المغرب وتونس، أي منحها الاستقلال الذاتي كتمهيد للوصول إلى تسوية

مدعومين بالطيران الفرنسي الذي ظل يقصف في القرية طيلة خمس ساعات، فكانت الحصيلة أن سقط أكثر من ثلاثمائة قتيل من سكان القرية، وإسقاط طائرة حربية فرنسية من نوع "موران" (Mauran). هذا باختصار عن الأسباب التي دافعت بها ج.ت.و أمام الرأي العام الدولي دفاعا عن نفسها وعن انتصاراتها في وجه الدعايتين الفرنسية والمصالية. وحسب التقرير أن هذه الحقائق أدلى بها كل من الملازمين مسعود سي النعيمي وسي بوجمعة ومساعدين (adjudant) من دوار ملوزة وهما تلاح مسعود وأحمد بوضياف أمام لجنة التحقيق التي أعدت هذا التقرير. للمزيد أنظر:

- S.H.A.T, Carton, 1 H 1699, Rapport général présenté par la commission d’enquete au sujet des evenement de Melouza et de Beni Ilmane 24 Sept 1957, pp 1-2, voir aussi de S.H.D.C, carton 24 Afrique-levant- Algérie 1953- 1959, etude sous titre " opinion mondial juge les sanglants lébirateurs de Melouza et de wagram", 28 Mars 1957, p6, voir aussi dans le méme carton Rapport de M. R.Bousqué Amb de France à Bruxelle sous titre **“Masacre de Melouza”**, Bruxelle , 05 juin 1957, p01.

[92] S.H.D.C. Carton 295, **Action Extérieure – La Suisse** – Télégramme de Et. Dennery, adressé à M. le ministre des A.E.F, Berne 8 Juin 1957, p.1.

[93] S.H.D.C, Carton 295, Rapport de M. CH. Pineau M.A.E de France, sous titre **“Conversation entre M. René Payot journaliste Suisse et les membres du F.L.N résidant en Suisse”**, Paris, 16 Juin 1957, p.1.

نهائية للمشكل، في وقت مازالت الحكومة الفرنسية رافضة أي عرض وساطة، أو تفاوض حول مسألة الجزائر، عبر عنها تقرير الخارجية الفرنسية في الجمل التالية: "الاستقلال لا يبدو إلا خيالا، لأن الجزائر حاليا مازالت تحتاج إلى فترة طويلة تحت الهيمنة الفرنسية".(94)

وقد عكست كتابات بايوت ملمح نجاح فرحات عباس، في المهمة التي بدأها من سويسرا، والتي عمقت في وجدانه السياسي أهمية الظهور على صفحات الجرائد الغربية كأرقى وسيلة، لفضح الدعاية الفرنسية المزيفة لواقع مجريات الحرب في الداخل لحلفائها الغربيين – د.أ.غ. بخاصة –.

فعلى أية حال، إن تشخص هذا الوضع بهذا الشكل القائم المعيق لتدويل المسألة الجزائرية، جعلت فرحات عباس يضع نفسه في خدمة أي جريدة في دولة من د.أ.غ.، تطلب منه الإدلاء بتصريح أو تشخيص موقف باسم ج.ت.و.، فكان للجرائد السويسرية السبق لاحتضان عرض عباس، ثم تبعتها بعض الجرائد الإسبانية، التي على رأسها جريدة Hojadel lunes التي قامت بنشر حوار له أجراه معه ليون أزرات Léon Azerrat، المراسل السابق لجريدة El Allamer المغربية معتبرا محاوره على أنه شخصية وطنية ذات نفوذ هام، يعود إليها الفضل في التعريف بالقضية الجزائرية في عدد من الدول(...).

وتحت عنوان "فرحات عباس، ممثلا لــ ج.ت.و." قدم له الصحفي الإسباني المغربي الأصل، عدة أسئلة من بينها ما هو موقفك من الحكومة الفرنسية الجديدة؟ فأجاب: "من الصعب فهم أي حكومة، يمكنها أن تكون مثل سابقتها، فليس لدينا أي إرتياح حولها لأنها أبقت على لاكوست، وأنشأت وزارتين لإفريقيا الشمالية والصحراء ما يعني أنها تريد أن تقول أن الحرب غير متوقفة، والدم سيتواصل سيله في إفريقيا الشمالية، دون أن تلمح إلى مفاوضات جدية بين الطرفين.(95)

مرر فرحات عباس من وراء هذا التصريح، رسالة متعددة المضامين إلى الحكومة الإسبانية، وباقي الدول الأوروبية الأخرى على أن ما تدعيه الخارجية

(94) Ibid, p.3.
(95) S.H.D.C, Carton 247, **Action Extérieure – Italie** – Rapport de M. la Tournelle Amb. de France en Espagne sous titre "**Les Déclarations de Ferhat Abbas, - La Hoja Del Lunes -**", adressé à M. M. CH. Pineau M.A.E de France, 26 juin 1957, p.2.

الفرنسية من توفرها عل تصور حل للقضية الجزائرية، هو مجرد وحي من الخيال، خاصة بعد تعيين غي موللي كوزير أول بالإليزي الذي يعني بشكل جلي أنها مازالت متمسكة بالطرح الأمني الخالص، الذي يتعارض كلية مع الطرح السياسي والدبلوماسي، الذي عرضته ج.ت.و. على المجموعة الدولية.

وقد أكد ذلك فرحات عباس من جنيف، وهو في طريقه إلى القاهرة لحضور اجتماع دعا إليه الوفد الخارجي، وقبل أن يشد الرحال نحو هذه الأخيرة – القاهرة – أعلن للصحافة السويسرية بمطار جنيف، أن اجتماع القاهرة هدفه تقييم ودراسة الوضعية الحالية في الجزائر، وأن نهاية الأعمال العدوانية مرتبطة أصلا بالحكومة الفرنسية وانتهى في الأخير بالقول، إلى أن الحل السلمي للمشكل الجزائري، لا يتم إلا عن طريق المفاوضات التي مازالت فرنسا ترفضها.[96]

وهنا لابد من الإقرار بالدور الرائد، الذي لعبته جرائد اليسار في سويسرا في مساعدة فرحات عباس عبر نشرها له لبياناته السياسية، وتغطية ندواته الصحفية التي كانت ينظمها من حين إلى آخر، تقوم هذه الجرائد بتكليف مراسليها للانتقال إلى مكان الندوة لالتقاط صورة عامة، عن الحضور أو الجو العام، ثم إعداد تقارير تحليلية عن تصريحاته، هو ما اضطلع به شارل هنري فافرو صحفي جريدة Gazette de Lansane، عن اختصاره للندوة في مقال له مطول في ذات الجريدة، تحت عنوان "آجلا أم عاجلا" "Tôt ou tard"، جاء في ثلاثة عناوين فرعية كل عنوان عبارة عن مقال مصغر، دافع فيه عن رؤية ج.ت.و.، المدافعة عن حل سلمي تفاوضي لإنهاء الصراع الفرنسي الجزائري.[97]

أرسى هذا التحرك الذي أداره فرحات عباس، إلى تأسيس تقليد لدى هذه الجرائد، تمثل في تصدر صفحاتها الأولى عناوين عريضة عن القضية الجزائرية على مدار أيام الأسبوع، دفعت بالرأي العام الأوروبي، إلى إدارة ظهره تدريجيا، لدعاية الخارجية الفرنسية التي لم تصبح في نظر مسؤوليه قادرة على الحد من النجاحات التي حققتها تحركات فرحات عباس في سويسرا.

---

[96] S.H.D.C, Carton 295, **Action Extérieure – La Suisse** – Rapport de M. Et. Dennery Amb. de France en Suisse, sous titre **"déclaration de Ferhat Abbas"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E à Paris, Berne 27 juin 1957, p.1.

[97] C.A.D.N, Carton 438, lettre de M. Et. Dennery Amb. de France à Berne, sous titré "**Entretien avec Ferhat Abbas"**, adressée à M. CH. Pineau M.A.E à Paris, Berne, 27 Juil. 1957, p.1.

لجأت من جديد الحكومة الفرنسية إلى توظيف الصراع الذي اندلع بين قادة ج.ت.و.، بعد مؤتمر الصومام خاصة لتشويه سمعة فرحات عباس، المعروف بموالاته لعبان رمضان ولمبدئه القائم على أولوية الخارج على الداخل، بغرض كسر شوكته، حتى تقلل من هول هذا الانتصار الدعائي، الذي حققته مهمته باسم ج.ت.و. في سويسرا، فكلفت أمر التشويه إلى عناصر استخباراتية سيئة، (حوله) للتشهير بها في الأوساط الإعلامية الدولية في باريس، كخبر عزله "فرحات عباس" من ل.ت.ت. لـــ ج.ت.و. في مؤتمر القاهرة الأخير في أوت 1957، ليجد نفسه أمام البحث عن طلب الحصول عن حق اللجوء السياسي بسويسرا.[98]

فالمؤتمر في الحقيقة انعقد تحت علم وأعين النظام المصري بالقاهرة، فلا نستبعد أن يكون النظام المصري قد مارس تدخلا لدى منظمي المؤتمر، للانتقام من عبان وجماعته والتي كانت وراء تغيير تركيبة الوفد، بعناصر لا تليق فكريا مع توجه النظام المصري، وفرحات عباس واحد من هؤلاء المحسوبين على عبان رمضان، كما أشرنا آنفا، والذي نجح في نقل القضية الجزائرية إلى الأروقة الإعلامية الأوروبية، فالذي حدث في هذا الاجتماع هو الصعود المفاجئ للقيادات العسكرية في هرم مؤسسات الثورة، حيث أصبحوا يمثلون الأغلبية في اللجنة، مما أدى إلى تقليص دور السياسيين كفرحات عباس، ولمين دباغين، وعبان رمضان، ولم يسقط اسمه من القائمة التي أشارت إليها وثيقة الخارجية الفرنسية.

وحتى لا تأخذ المسألة بعدا آخر، قد توظفه الخارجية الفرنسية في مزيد من تشويه سمعة فرحات عباس، رد أحد المناضلين الوطنيين – لم يفصح عن اسمه حسب التقرير – قائلا: "إن هذا الجديد الذي جاء به الاجتماع، لا يستحق التنويه به، ثم انتقل ليعرج على حالته الصحية التي أكد أنها في تحسن، وفي اعتقادي على حد قوله إنه سيعود إلى تنقلاته في نهاية هذا الشهر، أما بالنسبة لحق اللجوء فليس هناك إشارة إلى وجوده، لأن فرحات عباس حاصل على إقامة قانونية بمدينة مونترو Montreux،

[98] S.H.D.C, Carton 295, Rapport de M. Michel Blot, Consul Général de France à Lausanne, sous titre **"Déclaration de Ferhat Abbas"**, adressé à M. Et. Dennery Amb. de France à Berne, 27 juin 1957, p.1.

يجددها كل ثلاثة أشهر فهو بهذه الرخصة، ليس لاجئا سياسيا لدى الحكومة السويسرية.[99]

رد جليل، ضد ما حركته الخارجية الفرنسية ضد فرحات عباس، دحض كل ما حاولت إلحاقه به من أذى وتشويه له، ولأن إسقاط اسمه من ل.ت.ت. وكما زعمت الأوساط نفسها بمنحه رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي تأسست في 19 سبتمبر 1958، فكل ما في الأمر أن هناك حساسية، لدى معظم التركيبة الجديدة لــ ل.ت.ت. من شخصية فرحات عباس، الذين بقوا ينظرون له على أساس سوابق مواقفه من اندلاع الثورة الجزائرية وتخوفهم منه إذا تزعم تشكيلة الحكومة المؤقتة، في أن تتحول إلى قطبين متصارعين، على خلفية فكرة أولوية السياسي على العسكري.

في الوقت الذي حركت الخارجية الفرنسية مشروعا دعائيا للنيل من قيمته كرمز للنضال الوطني، تحصل القنصل الفرنسي بلوزان، على معلومات استخباراتية جمعها في تقرير بعثه إلى سفير الحكومة الفرنسية بسويسرا، مقترحاته بزيف المعلومة السابقة في هذا النص قائلا بعظمة لسانه: "لي الشرف أن أعلم فخامتكم عن مضمون مكالمة هاتفية، تمت مساء البارحة بين مواطن فرنسي مسؤول وفرحات عباس، الذي جاء إلى سويسرا قادما إليها من المغرب، الذي بمجرد أن وصل إلى سويسرا، ذهب إلى مسكنه وبقي فيه لأخذ قسط من الراحة، بعد الحادث الذي وقع له إثر اصطدام سيارة بالسيارة التي كانت تقله، وفي هذه الحال استقبل مكالمة هاتفية من نيويورك، أكد له صاحبها ناقلا ما جاء في برقية وفد ج.ت.و. بالقاهرة التي دعا فيها إلى فتح مفاوضات مع فرنسا على قاعدة قرار هــ.أ.م.، بوساطة الملك المغربي ورئيس الجمهورية التونسية، وحسب البرقية دائما أكد فرحات عباس رفضه فكرة الالتقاء على الأراضي الفرنسية، إذا كان في شكل اجتماع يشبه إكس لبان حول المسألة المغربية.[100]

حاول فرحات عباس الدخول في معركة دبلوماسية، ليثبت من خلالها قدرته على إدارة الصراعات، موظفا جانبا من فصول الخطة الفرنسية، للخروج بحل يضمن بقاء مصالحها محفوظة في الجزائر، في حال تم التوصل إلى تسوية نهائية وفق مشروع "فيدرالية إفريقيا الشمالية"، وهو ما أراد الإندماج فيه إذا ما تغيرت الظروف، التي

---

[99] Rapport 17 janvier 1958, p.1.

[100] C.A.D.N. Carton 436, Lettre de M. Michel Blot Consul général de France à Lausanne, sous titre **"A.S Ferhat Abbas"**, adressée à M. Et. Dennery Amb. de France à Berne, 12 Déc. 1957, p.1.

كانت تحيط بمؤتمر تونس الذي كان مقررا عقده في أكتوبر 1956،[101] الذي أدى إلى وقوع القادة الجزائريين الخمسة رهن القرصنة الجوية الذي نفذتها الاستخبارات الفرنسية في 22 أكتوبر 1956،[102] والتي حالت دون حضور الوفد في المؤتمر، بعد أن أجبرت الطائرة المقلة للوفد القادمة من المغرب إلى تونس لحضور ذلك المؤتمر.[103]

أثبتت لنا الوثائق التي استعرضناها حول نشاط فرحات عباس، رفقة العناصر التي كانت من حين إلى آخر، ترافقه في زياراته إلى د.أ.غ. طيلة فترة 1956–1957، إلى أن الرجل كان يحمل في مخياله تفكيرا دبلوماسيا رائدا وممنهجا، مستقلا كلية عن

---

[101] مؤتمر 22 أكتوبر 1956 دعا إلى انعقاده الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وفي نفسه ثقة كبيرة لإنجاحه على خلفية موقف الوفد الخارجي من مؤتمر الصومام، فكان في اعتقاده المؤتمر فرصة لإقناع الوفد بمقترحاته نصف الحلولية على الطريقة التي تحصل بها على استقلال تونس في 20 مارس 1956، لكن على ما يبدو مشروعه هذا لم يرح الحكومة الفرنسية، فقامت بإفشاله عن طريق عملية الاختطاف التي نفذتها في حق القادة الخمسة الذين كانوا قادمين من المغرب إلى تونس لحضور القمة المغاربية. وفي الوقت نفسه عدم رضاها بالتقارب البورقيبي الأمريكي الذي بدأ يتقوى مع نهاية عام 1956، الذي شعرته به الحكومة الفرنسية تدخلا في شأنها الداخلي في شمال إفريقيا. للمزيد من التفاصيل انظر: شهادة المجاهد الحقوقي حسين زهوان، **اختطاف القادة الخمسة**، ج. الشروق 31 جانفي 2014، عدد 4263، ص 17. وانظر أيضا.

S.H.A.T, Carton 1 H 1101, Rapport du deuxieme bureau intutilé **“La Mise en Œuvre du Bourgubisme”**, juillet 1957, pp 1-2.

[102] ارتبطت قضية الاختطاف، التي وقع ضحيتها القادة الجزائريون الخمسة في 22 أكتوبر 1956، بموعد المؤتمر المغاربي الذي تقرر عقده في تونس، وبين الحادثة والموعد دبرت الحكومة الفرنسية مؤامرتها العدوانية، بالتنسيق مع السلطات الأمنية المغربية، وقد تجلت خيوط هذه المؤامرة في إقدام محمد الخامس، في وضع طائرة رسمية خاصة تحت تصرف القادة الجزائريون الخمسة: أحمد بن بلة، وحسين أيت أحمد، ومحمد خيضر، ومحمد بوضياف ومصطفى الأشرف، من غير أن يرافقهم كما كان مقررا جلالة محمد الخامس، وهذا كله بأمر من قائد القوات الجوية الفرنسية الجنرال فراند Frandon، الذي أخبر السلطات المغربية بتلك الترتيبات التي أعدتها أجهزة الأمن الفرنسية، لإجبار الطائرة المغربية التي تحمل رقم DC3 والمقلة للقادة الخمسة من الرباط إلى العاصمة التونسية، على الهبوط الاضطراري بمطار الدار البيضاء. وقد تكفل تنفيذ تلك الترتيبات كل من الجنرال لوريللو Lorillot والجنرال ماكس لوجون Max Lejeune، وهذا ما تم فعلا بفعل الدور الذي قام به قائد الطائرة الطيار غريليي Grelier، والمضيف نيكول لومبير Nicol Lambert، فرنسيي الجنسية اللذين كانت لهما علاقات مع أجهزة الاستخبارات الفرنسية العاملة في جهاز القوات الجوية الفرنسية، سهلا إنجاح عملية الاختطاف هذه التي وقعت عشية 22 أكتوبر 1956. مزيد من التفاصيل أنظر:

Bernard Droz, Histoire de la guerre d’Algérie 1954-1962, Ed. Seuil, Paris, 1991, pp.100-101. Voir aussi Mustapha Lachraf, **Récit- d'une Arrestation sur le Détournement de l'Avion des Dirigeants du FLN en 1956,** J Elwatan – 11 dec 2008, p 6 - 7

[103] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص 214–215.

أدبيات الإندماج والإرتباط القصري بمصالح الحكومة الفرنسية، الذي كشف عنه القناع هو بنفسه في الحوار المطول، الذي أجرته معه الجريدة السويسرية "زيوتنغ Zeitung"، قبل ذهابه إلى القاهرة ردّ مجيبا على سؤال أحد صحفيها قائلا: "إن ج.ت.و. على استعداد للمشاركة إلى جانب المغرب وتونس وفرنسا في "ندوة الأربعة"، للتفاوض حول مستقبل الجزائر شريطة أن لا تتجاهل الحكومة الفرنسية مبدأ "الاعتراف المسبق، بحقوق الجزائر في الاستقلال".(104)

هكذا أسس فرحات عباس، لبداية فعلية لتدويل الصراع الجزائري الفرنسي، ستجبر الحكومة الفرنسية إلى مراجعة سياستها، مع بداية حلول عام 1958 والذي من المتوقع أن تجد فيه القوى الكبرى، داعيا للدخول في خط الدول الداعمة للحل الدبلوماسي كشرط أساسي للاندماج في أي مسعى تفاوضي، تقره المجموعة الدولية إذا توافقت الرؤى بين الأطراف السياسية، حول مشروع الفيدرالية المغاربية، وكذا أرضية المقترحات التي عرضها بورقيبة ومحمد الخامس، على وفد ج.ت.و. بالقاهرة لدراستها، وقد رد عليها على الفور قائلا: "يمكن العودة إليها كخيار ثالث لحل المشكلة الجزائرية إلا إذا سارت المفاوضات بينها وبين الحكومة الفرنسية.(105)

يبدو أن فرحات عباس، في هذه الظروف اتجه نحو الاشتغال على كيفية التوصل إلى فبركة مكيدة قبل موافقته على مبدأ الانضمام إلى فيدرالية شمال إفريقيا، إلى جانب تونس والمغرب يجمعها استقلال مشترك، لغرض إيقاع الحكومة الفرنسية في هفوة سياسية، تكبلها أمام المجتمع الدولي، لأن فيها إنتقاصا من قيمتها، كقوة عالمية مؤثرة في الساحة الدولية، هو السبيل الأخير في نظر فرحات عباس، الذي يسمح له كممثل لـــ ج.ت.و. أن ينتزع اعتراف الحكومة الفرنسية استقلال الجزائر.

وهو الذي عبر عنه تقرير السفير الفرنسي، في شكل تنبه أراد به لفت أنظار مسؤولي وزارة خارجيته قائلا: "المتمردون الجزائريون في هذه الظروف مهيأون للعدول عن مطلب الاستقلال الوطني، مراعاة لفكرة الاستقلال في إطار فيدرالية شمال

(104) S.H.D.C Carton 295, lettre de M. Et. Dennery sous titre **"Interview de Ferhat Abbas dans un journal Suisse"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France Berne 13 Mars 1958, p.1.

(105) S.H.A.T, Carton 1H1744, Rapport de S.D.E.C.E. intitulé **"Notice d'Information – Rapport d'un Département de l'O.N.U. sur les Passages d'Hommes et d'Armes à Travers les Frontières Algériennes Mai 1958 – Supplément au Bulletin n°35 Sous Titre "Durcissement du F.L.N."**, Paris, 22 Juil. 1958, pp.1-2.

إفريقيا"، فحسب زعماء المتمردين، "فإن ج.ت.و. لحد الآن لم تتوهم سلطة محمولة على ظهر انتصار عسكري في الجزائر، بيد أنها مدركة لما أصاب الجيش الفرنسي، من إخفاق خلال عشر سنوات أو أكثر، لكنها جد منشغلة لتفادي إراقة الدماء، المتواصلة في الجزائر لكن ومع ذلك، فإن المتمردين على استعداد لجعل العالم، يعرف أن ج.ت.و. تؤيد مسعى تسوية القضية الجزائرية في إطار شمال إفريقيا موحد ومستقل، تشكل جزأه الأكبر ج.ت.و.، من غير أن تتخلى عن إلحاحها الدائم على فرنسا الاعتراف بمبدأ استقلال الجزائر، قبل أي مفاوضات رسمية معها".[106]

على هذا النحو ظهر فرحات عباس، صاحب حنكة وخبرة في قيادة العمل الدبلوماسي، المليء بالتناقضات الاصطلاحية جعلت منه، الخبير العارف بخبايا وأهداف تصرفات الإدارة الفرنسية من أساسها، لذلك وجدناه حاملا لتصور ركزه على توجهين: الأول منطلقه ثابت، هو تحديده لسقف المطالب، التي على مرجعيتها تسمح بالدخول في مفاوضات تجمع الطرفين، والثاني تفننه في مغازلة مسؤولي الحكومة الفرنسية، فيما ستصبح عليه العلاقات الجزائرية الفرنسية، بعد اعتراف هذه الأخيرة بالحقوق المشروعة الكاملة للشعب الجزائري، المختصرة في "الاستقلال الكامل" بعد تجاوز محطتي المفاوضات والإستفتاء.

ومن بين ما لجأ إليه فرحات عباس كذلك في هذا الوقت هو لجوؤه إلى تحريك عواطف الخارجية والدفاع الفرنسيين، بإعلانه لإمكانية تأسيس صداقة بين الفرنسيين والجزائريين، شريطة إنهاء الوجود الاستعماري الحالي عن طريق الاعتراف بالاستقلال الجزائري، فإن التعايش بين العنصرين لا يطرح أي عقدة في ظل اعتبار ج.ت.و. فرنسيي الجزائر استثناءً استعماريا، فهم جزائريون لهم كل الحرية في أخذ الجنسية الفرنسية أو الجنسية الجزائرية، أما عن المفاوضات التي مازالت بعيدة المنال،

---

[106] هو المبدأ الذي حاولت حكومة غايلار Gaillard تمييعه وإفشاله عند اقتراحها لميثاق متوسطي تحظى فيه الجزائر باستقلال ذاتي واسع تجد فيه مكانتها الطبيعية كأفضل مخرج لإنهاء الحرب.

- Ibid. p.2. et voir aussi :- S.H.A.T, Carton 1H1101, **Note d'Information sur la Situation en Afrique du Nord à la Date du 25 Aout 1956**, pp.1-2.

بإمكانها الوصول إليها إذا أتت الحكومة الفرنسية، ببدائل جادة في إطار مقترح المساعي الحميدة "Bon offices"، الذي تبناه قرار الدورة الأخيرة لـــ هـــ.أ.م.[107]

هكذا استطاع فرحات عباس بمقترحاته هذه، وضع الحكومة الفرنسية تحت ضغط ما كانت تعتبره سابقا، عائقا أمام أي مسعى يؤدي إلى تنظيم مفاوضات رسمية جادة بين الطرفين، في إشارة إلى نظرة وموقف ج.ت.و. لقضية الأقلية الأوروبية في الجزائر والذي زاد في إثقال جبين الدبلوماسية الفرنسية هو دعوته إلى الاحتكام إلى قرارات الهيئة الأممية. فكلا الموقفين وقعا كالصاعقة على رأس الخارجية الفرنسية لأنها لم تتلق ما كانت تريد أن تجده عند فرحات عباس، من المقترحات التي أرادتها أن تكون مستنسخة من محتوى رؤيتها المعروفة، التي تدافع عنها في الأروقة الأممية، دفعتها مرة أخرى إلى القيام بشن حملة تشكيك في الحوار الذي نشرته جريدة جنيف على أنه منسوب لفرحات عباس، بينما في الأصل بالنسبة لها أنه الحوار يعود للسيد سيد قارة Sid Cara[108]، أو لبراقروق Barakrok[109] الذي سعى من خلاله واحد منهما التعبير عن وجهة نظر المسلمين المخلصين لفرنسا.[110]

---

[107] S.H.D.C. Carton 295, Rapport de Et. Dennery Amb. de France à Berne sous titre **"Une interview de M. Ferhat Abbas au journal de Genève"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 1 Avril 1958, p.2.

[108] من أصول جزائرية عينته ح.ف ككاتب دولة في طاقم حكومتها العامة بالجزائر، كممثل عن الأهالي ومن وراء ذلك تكليفه بمهمات في الخارج للدفاع عن سياساتها في الجزائر، كالزيارة التي قام بها إلى الو.م.أ مطلع شهر فيفري 1958. للمزيد انظر:

- S.H.A.T, carton 1 H 3128, Lettre de Me Jacques Soustelle adressée à M. Couve de Murville, M.A.E de France, Paris, 20 Aout 1958, 1.

[109] عبد القادر براقروق من مواليد 1915 بخنشلة، أنهى مساره التعليمي بتحصيله على شهادة دكتوراه في الطب من جامعة الجزائر عام 1930، كلفته بموجبها الحكومة الفرنسية بمهمة تقديم المساعدة الطبية لأهالي الأوراس، وبحلول عام 1948 قرر في انتخابات البلدية حيث اختاروه الأهالي ممثلا عنهم في مجلس المنتخبين المسلمين. وفي عام 1956، قام وفدا عن هذا المجلس رفقة الدكتور بن سالم وبن باحمد للقاء غي موللي. وفي ماي 1957 عينته مرة أخرى الحكومة الفرنسية ككاتب دولة في الجزائر لدى مدير ديوان أحمد حمياني، الذي كان في اتصالات مع قيادة ج.ت.و. كعبان رمضان. وفي نهاية أكتوبر من نفس السنة التقى سريا بالجنرال دوغول بفندق لابيروز Lapérouze، وبعد انقلاب 13 ماي عينه دوغول إلى جانب إيدموند ميشلي لترتيب الأمور بمباشرة اللقاءات السرية بوساطة عبد الرحمن فارس وجون عمروش، وهذا في 23 أكتوبر 1958. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Sadek Sellam, **Abdelkader Barakrouk (1915-2006) ancien secrétaire d'Etat à l'Algérie**, Revue Guerres mondiales et conflits contemporains N225, 2007 pp.134-136.

[110] S.H.D.C. Carton 295, Note de H. l'anglais fonctionnaire diplomate auprès M.A.E à Paris, adressée à M. le ministre d'Algérie, Paris, 4 Avril 58, p.1.

حاولت الحكومة الفرنسية طمس عمل فرحات عباس، والتنكر لدوره الذي لعبه في تدويل القضية الجزائرية، في إشارة إلى انزعاجها من تحركات الجزائريين في أوروبا ككل، وقلقها من جهة أخرى للتساهل الذي وجده عناصر ج.ت.و.، لدى بعض الحكومات الأوروبية، والذي سمح لهم بالتردد على أهم العواصم الأوروبية بدءا من جنيف ثم روما ثم بون وبرلين الألمانيتين، مسببا قلقا كبيرا لسلطات خارجيتها، دفعها إلى توجيه رسالة عبر سفارتها ببون إلى وزير الداخلية الألمانية حول التعليمات التي اتخذتها حكومة ألمانيا ضد قناصينا الذين هم في الواقع، في مهمة أمنية للوقوف على وضعية الجزائريين المقيمين في ألمانيا، لتحديد طبيعة تهديداتهم قصد الإبلاغ بها للسلطات الأمنية الألمانية.[111]

بينت هذه الخطوة التي قامت بها الخارجية الفرنسية، المخاطر التي بدأت تتبعث من نشاط المناضلين الجزائريين، في د.أ.غ. التي مثل واجهتهم فرحات عباس، قصد منعه ومنع الآخرين من الانتقال إلى ألمانيا، حتى لا ينتشر صدى النجاح الذي حققوه في سويسرا، فعكفت هذه الخطوة لمواصلة تشويه شخصيته من جديد "فرحات عباس"، حيث أدرجت اسمه في قصة طرد تعرض لها الصحفي البلجيكي بيار جولي Pierre Joly من سويسرا، الذي قدم إليها لتغطية نشاط زعيم ج.ت.و."فرحات عباس"، الذي يقيم بمونترو Montreux السويسرية، والذي خصصت له جريدة الديمقراطي Le Démocrate السويسرية مقالا في شكل مقارنة بين حالتي جولي وفرحات عباس، حيث بررت الطرد الذي صدر في حق الصحفي البلجيكي جولي من غير أن يمس فرحات عباس، إلى حيازة هذا الأخير على رخصة قانونية، استفاد على إثرها بإقامة قانونية أيضا، هي وراء عدم مضايقة الأمن السويسري، لنشاطه السياسي على أرض الفيدرالية، على عكس وضعية جولي غير القانونية.[112]

الغريب في الأمر أن عنوان التقرير يتناقض مع محتواه، في دلالة واضحة على ارتباك مسؤوليها، من نشاط فرحات عباس ومن زملائه، وحتى من المتعاطفين مع

---

(111) S.H.D.C. Carton 295, lettre du M.A.E sous titré **"Situation Administrative des Algériens Résidants en Allemagne"**, adressée à M. Et. Dennery Amb. de France à Bonn, Paris, 22 Avril 58, p.1.

(112) S.H.D.C. Carton 295, lettre de Et. Dennery Amb. de France en Suisse sous titre **"Critique Helvétique contre l'Activité Politique de F. Abbas"**, adressée à M. René Plaven M.A.E de France, Berne 27 Mai 1958, p.2.

القضية الجزائرية هو ما كشف عن ضعف الخارجية الفرنسية في تقدير ما آلت إليه الأمور، في الوقت الذي استطاع فرحات عباس، بذكائه السياسي عبر الحوارات الصحفية، التي أجراها مع الصحف السويسرية إلى الانتقال، نحو توجيه طلبات رسمية للقاء وزراء خارجية د.أ.غ.، وهو ما قام به من خلال الزيارة التي قام بها، إلى السفارة الإسبانية بالقاهرة طالبا منها، الحصول على تأشيرة الدخول إلى إسبانيا، للقاء كاستيلا وزير الخارجية الإسباني.(113)

قاد فرحات عباس هذه المهمة مستهدفا الحكومة الإسبانية، وفي نيته الإيحاء لها لها عن وجود اهتمام لدى قيادة ج.ت.و.، أن يكون لها دخل في القضية الجزائرية مع ترك لها تحديد علاقتها مع الحكومة الفرنسية أولا، وفي المقام الثاني – وهو المهم – قد يغريها الإهتمام الذي أولته لها قيادة ج.ت.و.، فتسمح لعناصرها التواجد على أراضيها، ومن أجل كل هذا أقدم فرحات عباس رفقة عبد الحميد مهري الانتقال إلى الرباط ليتوجها بعد ذلك إلى مدريد للقاء كاستيلا.(114)

وفي هذه المرة لم تسلم الخارجية الفرنسية من فوضى تقديرها للوضع، وأكدت مرة أخرى فقدانها لصوابها، جراء التطورات التي عرفتهاالقضية الجزائرية، من وراء تحركات فرحات عباس، تضمنها رد سفيرها بإسبانيا الذي جاء بحقائق مخالفة لكل ما ذهبت إليه في تقديراتها، اختصرنا منه موقف وزير الخارجية الإسباني، من الدعوة التي وجهها له فرحات عباس في الجمل التالية: "أعلمني وزير الشؤون الخارجية الإسباني، بأنه رفض طلب فرحات عباس لتنظيم لقاء بينهما خلال الأسابيع القليلة الماضية".(115)

إن خلاصة تحركات فرحات عباس، التي تناولناها في هذا العنصر حققت خلال سنتين وزيادة، من أفريل 1956 إلى أوت 1958، ساهمت في إرساء دعائم عمل قوية في المجال الدبلوماسي، أهلت القضية الجزائرية الانتقال إلى مرحلة جديدة من النضال والعمل الوطنيين، حيث مكنها من الانتشار في أكثر من دولة أوروبية منها سويسرا،

---

(113) S.H.D.C, Carton 247, Télégramme de M. La Tournelle, Amb. de France en Espagne adressé à M. M.A.E à Paris, 2 juillet 58, p.1.

(114) S.H.D.C, Carton 247, **Action Extérieure – Espagne -** Télégramme de Laloy Diplomate auprès M.A.E de Paris adressé à M. La tournelle Amb. de France à Madrid, Paris 22 Août 1958, p.1.

(115) S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de M. LaTournelle Amb. de France en Espagne, adressé à M. Couve de Murville M.A.E de France, Sain Sébastien, 24 Août 1958, p.1.

وبلجيكا، إسبانيا، إيطاليا، مهد إلى بداية تبلور تفاعل تراوح بين التأييد والتأييد النسبي، لمبدأ إعلان حكومة المنفى لتولي قيادة جانب المفاوضات بمساهمة وساطة أوروبية، إذا توصلت الحكومة الفرنسية إلى طحن حل ينهي المعضلة الجزائرية، الذي استغرق كما هو معروف أربع سنوات كاملة، من المد والجزر بين الطرفين بدأت رحاها فعليا من تاريخ تأسيس حكومة مؤقتة في 19 سبتمبر 1958 إلى 05 جويلية 1962.

3-1 جهود وفد القاهرة في خدمة دبلوماسية الثورة 1956-1958:

أشعرنا موضوع المكاتب، من أول تصفح لوثائقه الأرشيفية في مراكز الأرشيف الفرنسية، بوجود صعوبة ستواجهنا عند بداية البحث، في العوامل التي دعت إلى إيجادها كخلايا في الخارج، وقد رأينا جزءا هاما منها – الصعوبة – في معظم الوثائق، التي جاءت في شكل جداول وأسماء مناضلين، خالية تماما من أية إشارة إلى الأسباب والظروف التي أدت إلى تشكيل هذه المكاتب، فاضطرينا إلى العودة إلى علب "الأرشيف الوطني الجزائري" C.A.N.A التي لم نجد فيها أي تفاصيل حولها، ماعدا بعض الإشارات والإيحاءات، في هيئة تصريحات ومواقف لبعض القياديين خلال عام 1956.

وهي عبارة عن تصرفات فردية محضة، قام بها هؤلاء المناضلون (ج.ت.و.) هنا وهناك، أخذت طابع مراسلات تبادلوها مع بعض المهتمين، والمراسلين الصحفيين الأوروبيين، مقترحين من تلقاء أنفسهم تحت دافع الفضول الإنساني النابع من قناعتهم الشخصية تمثيل القضية الجزائرية تحت راية ج.ت.و. في د.أ.غ.، دون أن يكترثوا لوسائل الإعلام الأوروبية، التي كانت تكتب عن ذات القضية من المصادر الفرنسية، فمحاولتهم من هذه الخطوة هو أن يكونوا سببا في تولد تفهم لدى الرأي العام الأوروبي في صيغة اهتمام أولى بما حققته القضية الجزائرية من تطور على الصعيد الدبلوماسي، والذي بدأ في الظهور في هيأة مواقف غير راضية، بأداء الحكومة الفرنسية في الجزائر، كمحاولة منها للضغط عليها "الحكومة الفرنسية" بدأت ترتسم معالمه مع نهاية النصف الثاني من عام 1956.

وقد بدأ هذا المسار على يد محمد خيضر المسؤول الثاني في الوفد،[116] في محاولات للتقرب من السفارة الإسبانية بالقاهرة، جاسا عبرها نبضها كهيئة دبلوماسية، لمعرفة موقف حكومتها الرسمي من الصراع مع حليفتها فرنسا في الجزائر، كأساس يمكنه أن يقرر الاستمرار في مسعاه، الرامي إلى لقاء رئيس حكومتها، لتوضيح طبيعة النشاط المسلح الذي تقوده حركات تحرير دول شمال إفريقيا، على خلفية اتضاح أهدافها، قدم محمد خيضر طلبا للسفارة الإسبانية بالقاهرة، طالبا منها تسهيل الاتصال بالحكومة الإسبانية للتشاور معها، حول ما يحدث من نشاط في الدول المغاربية.[117]

يعود سر الإقدام على هذه الخطوة، إلى خصوصية إسبانيا التاريخية والجغرافية، فهي الوحيدة في أوربا التي لها علاقة مباشرة مع شمال إفريقيا، انطلاقا من خط مسلك تمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة، الذي يقطع ثلاث محطات هي إسبانيا، المغرب والمنطقة الخامسة، فمن هذه الخصوصية بعث خيضر برسالة أخرى في نفس الشهر إلى السفير الإسباني بالقاهرة، متمنيا فيها أن يلعب دوره كوسيط لدى حكومته، لإقناعها بمنح فرصة لوفد ج.ت.و. للقيام بزيارة مجاملة إلى مدريد للقاء مسؤوليها، قصد إطلاعهم على تطورات الوضع في الجزائر.[118]

وقد تعددت محاولات من هذا النوع، قام بها مناضلو ج.ت.و. خلال السنة نفسها، بدعوة الصحفيين ورجال القانون الأوروبيين، إلى الاهتمام بالقضية الجزائرية من خلال تسخير أقلامهم لنشر كتابات صحفية دعائية وتقديم قراءات قانونية هادفة، على صفحات مختلف وسائل الإعلام المكتوبة في بلدانهم، تمهد لفتح جبهات جديدة تعرف

---

[116] بدأ الأعضاء الثلاثة: محمد خيضر، وحسين آيت أحمد، وأحمد بن بلة الذين شكلوا ما عرف بالوفد الخارجي أو البعثة الخارجية، التوافد على القاهرة مباشرة بعد اكتشاف م.خ في مارس 1950. فالأول دخل القاهرة بتاريخ 26 أفريل 1951، والثاني والثالث في أفريل 1954، في الوقت الذي دخل الحزب في أزمة أعنف من أزمة اكتشاف م.خ، تعرضوا لضغوطات مارسها عليهم محمد بوضياف المحرك الرئيسي لـــ ل.ث.و.ع. فقد استطاع اقناع بن بلة بمشروع الجبهة ثم كلفه بممارسة تأثيره على العضوين الآخرين، وهو ما حدث فقبل أسابيع من اندلاع الثورة كانوا قد حسموا أمر تمثيلهم لبعثة رسمية لـــ ل.ث.و.ع التي ستتحول فيما بعد إلى ج.ت.و. للمزيد انظر:

- S.H.D.C, Carton 16, S.E.A.A 1957-1967, Notice de Renseignement de Ben Bella, et Mohamed Boudiaf, et Mohamed Kheider, etHocine Ait Ahmed, 23 Oct. 1956, pp 1-3.

[117] C.A.N.A. Carton 01. Lettre de Mohamed Kheider destinée à M. l'Amb. d'Espagne au Caire, l'informe sur le désir des Représentants du F.L.N et la Résistance Marocaine d'avoir une entrevue avec les autorités compétentes du Gouvernement Espagnole. Le Caire 30 Janv. 1956, p.01.

[118] C.A.N.A Carton 01. Lettre de Mohamed Kheider (Algérie) et docteur Ben Aboud (Maroc) destinée à l'ambassadeur de l'Espagne au Caire sur Les Relations du F.L.N et le mouvement de la résistance Marocaine avec le gouvernement Espagnol, le Caire 01 Fév. 1956, p.01.

بأطروحات ج.ت.و.، للرأي العام الأوربي ومثقفيه الإنسانيين النشطين، في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان قد تدفع البعض منهم تحت حس الإعجاب، إلى وضع أنفسهم كمتعاطفين تحت توجهات قيادة ج.ت.و. في الخارج.

وقد كان لهذه الدعوات، أن استجاب لها واحد من أكبر الشخصيات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والعلاقات الدولية، المدعو جون سيمون (Jean Simon) الحاصل على شهادة دكتوراه في القانون، وناشط حقوقي في بروكسل حيث أقدم على توجيه رسالة رسمية، إلى محمد خيضر أقر له فيها عن استعداده للقيام بأي مهمة باسم ج.ت.و. في الجمل التالية: "إسمح لي أن أحدثك، فإني مفعم ومعجب بكامل نضالكم، لذلك أعلن لكل أعضاء ج.ت.و.، إنني تحت تصرفكم في حدود ما أستطيع عمله من أجل قضيتكم، أعلمكم أنني أحمل شهادة دكتوراه في الحقوق، متخصص في الدراسات السياسة الدولية المعمقة، أرغب في التعاون معكم لإيصال مساعيكم إلى أبعد ما تريدون، إذا ما وظفت علاقتي التي تربطني بالعديد من الأوساط النافذة في أوروبا، والتي تحتاجونها في الوقت الحالي، وإني سأكون سعيدا بلقائكم واستقبال ممثل عنكم ببروكسل، لترتيب ما تريدونه مني من مساعدات.[119]

سيمون أوروبي بلجيكي الموطن، يشترك مع فرنسا في الحدود والتاريخ، كان يدرك أن طلبه سيشكل مخاوف لدى محمد خيضر، وهو ما كان يحسب له من البداية حتى لا يشك فيه هذا الأخير، على أنه – سيمون – رجل عميل موظف لدى المخابرات الفرنسية، فأقدم سيمون على خطوة جريئة هدفها محو آثار هذا الشك القائم وإزالته نهائيا، حيث عاود سيمون مرة أخرى مراسلة خيضر، مطمئنا إياه وعارضا عليه توظيف علاقاته الشخصية، كخبير قانوني ومعارفه القانونية مع البنوك الصناعية والأوساط السياسية، بالوقوف إلى جانب مناضلي ج.ت.و. بمساعداتهم في قضيتهم العادلة (...)

ثم أرفق هذا العرض، بعرضه القيام بجهود أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها، كنشر المقالات الدعائية في أهم الجرائد البلجيكية الصادرة في بروكسل، حول وضعية مسلمي الجزائر، ونقل برنامج ج.ت.و. في شكل كتيبات مختصرة، حسب طبيعة الوثائق والمستندات المتوفرة لديه، وكذا فتح عيون العديد من الأوروبيين المتحفظين من

(119) C.A.N.A. Carton 02. Lettre de Jean Simon Docteur en droit, Bruxelles, 22 Mars 1956.

القضية الجزائرية، قائلا: "فمن جهتي فإني، حررت لجريدتكم "المجاهد" مقالات عديدة حول وضعية ج.ت.و. في بلجيكا وأوروبا الغربية ككل".[120]

فانطلاقا من هذه التطمينات، وطبيعة الخدمة التي عرضها الدكتور سيمون، رد خيضر عليها وفق ما تستوجبه اللباقة الدبلوماسية، شاكرا مساعيه وقناعاته الإنسانية على وضع كل خبراته وعلاقته تحت تصرف ج.ت.و.، ثم كلفه بشكل غير مباشر استثمار مساهمته في الأيام القادمة، التي ستشهد إعادة التسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لــ هــ.أ.م.، للبدء في إعداد وإيجاد المعارف القانونية الداعمة لذلك.[121] مع وعده بتزويده ما يحتاجه من وثائق قاعدية عن الموضوع "القضية الجزائرية"، في شكل مطويات في أظرفة متتالية تلبية لطلبه كخبير قانوني، والتي وصفها خيضر بقوله "نشر مقالات حول الجزائر، ج.ت.و. في الصحافة البلجيكية هو عمل ممتاز".[122]

بالفعل إنه عمل ممتاز، عبر به خيضر عن شعوره بصدق نوايا سيمون، فيما أبداه من تحمس، تقمص شرف الدفاع عن القضية الجزائرية والتعريف بها، من خلال الكتابة في أرقى الصحف الليبرالية في العاصمة البلجيكية بروكسل، العاصمة السياسية لأوروبا المعروفة باحتضانها لمقرات أهم الهيئات الأوروبية المؤثرة في السلم الدولي، كـــ م.ح.ش.أ. التي ظلت تشكل عقبة حادة أمام انتقال القضية الجزائرية إلى أروقة كبرى الدول الأوروبية الكبرى، وإمكانات قيادة ج.ت.و. لا تسمح بكسر تلك العقبة، بالنظر إلى التحالف الوثيق بين دول المنظمة، الذي تحتل فرنسا مركز ثقل في تركيبتها.

ولتجاوز هذه الصعوبة، أنهت أولا قيادة ج.ت.و. ترددها من مسألة دعم المتعاطفين الأوروبيين من أمثال سيمون، بالوثائق والحقائق ليكملوا هم الباقي من خلال كتاباتهم الصحفية، وكذا إيداع شكاوى لدى مكاتب الهيئات الدولية، لمكتب المجموعة الأسيوية، التي تقدم إليها ممثل وفد ج.ت.و. بنيويورك بطلب دعاها فيه إلى تدخلها لدى

---

(120) C.A.N.A, Carton 02, Lettre de Jean Simon adressée à Mohamed Kheider Bruxelles, 3 Mai 1956, p.1

(121) C.A.N.A. Carton 01. Lettre de Remerciement de Kheider adressée à M. Jean Simon, Caire, 6 Mai 1956, p.1.

(122) C.A.N.A. Carton 01. Lettre de Mr Kheider adressée à Mr. Jean Simon, Caire, 08 Juin 1956, p.1.

مجلس الأمن لإطلاع أعضائه، بحجم المساعدات التي تقدمها د.م.ح.ش.أ. للحكومة الفرنسية. في حربها العدوانية في الجزائر.[123] لعله يلجأ إلى توظيف صلاحياته، التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق لــ هــ.أ.م.

من هذا الباب دشنت قيادة ج.ت.و. معركتها الدبلوماسية بــ هــ.أ.م.، لفتح حوار مع الدول الأوروبية، التي أيدت الرؤية الفرنسية في هــ.أ.م. كــ: إسلندا، وإيرلندا إسبانيا، والنمسا، التي وصف آيت أحمد موقفها قائلا: "لدي معرفة شبه مؤكدة، أن الدول الأخرى ستؤيد مشروع معارضة طرح القضية الجزائرية، في الدورة القادمة لــ هــ.أ.م. باستثناء سفير ايرلندا الذي أبدى ارتياحه لي عند التقائه بي كجزائري مظهرا اهتمامه بالقضايا المماثلة لقضيتنا، ثم رفع لي جملة من التوصيات حثني على الأخذ بها في المستقبل، في أي مسعى ينشده مكتبنا بــ و.م.أ.، تجاه الجالية الايرلندية التي يصل تعدادها إلى 25 مليون نسمة، أما السفير الإسباني الذي التقيته في ديسمبر الماضي أبدى لي هو الآخر، من غير أن يخفي أي تردد إلى تحمسه على طول الخط لدعم الرؤية الفرنسية.[124]

مثل هذا التحرك الذي، قام به وفد ج.ت.و. بنيويورك خطوة في اتجاه اختزال الطريق، للوصول إلى ممثلي الدول الأوروبية الكبرى كألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا، وإسبانيا، المقررة والمحركة للسياسة الأوروبية وللسياسة الأطلسية، لجلب انتباهها على مستوى هــ.أ.م.، على أن الرؤية الأمنية الفرنسية بدت في طريقها إلى الاهتزاز فالسقوط الحتمي بعد الصدى الذي عرفته القضية الجزائرية، بعد مؤتمر باندونغ 1955 وبعد هجمات 20 أوت 1955، التي أدت كلها إلى تسجيلها في دورة هــ.أ.م. في سبتمبر 1955.

لهذه الأسباب تحرك وفد ج.ت.و. بنيويورك، في خطوة ثانية لاستقطاب وفدي كل من بلجيكا وبريطانيا، على مستوى هــ.أ.م. من أجل إقناعهما بالتوقف عن دعم الأطروحة الفرنسية انطلاقا من المادة الثانية، الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة.[125] كمقدمة للانتقال إلى مناقشة الموقف الأمريكي، الذي بدا غير واضح أمام

---

(123) C.A.N.A. Carton 01, Rapport d'Ait Ahmed, New York, 26 Mars 1956, p.1.
(124) C.A.N.A. Carton 1, Rapport de Ait Ahmed sur leurs démarches aux niveaux d'U.S.A New York, 25 Mai 1956, p.1.
(125) C.A.N.A. Carton 1, Rapport de Ait Ahmed N.Y 26 juin 56, p.1.

الأوساط الأممية التابعة لـــ هـــأ.م.، وكذا الصحافة الأمريكية شخصه أيت أحمد قائلا: "عندما طلبت من ممثل و.م.أ. بـــ هـــأ.م. توضيحا دقيقا، عن موقف حكومته من القضية الجزائرية رد بصريح العبارة: "إن مرجعية قضيتكم معقدة".(126)

تحت وقع نفس الاهتمام، تحرك المناضل عبد القادر شندرلي من باريس، مستهلا نشاطه بلقاء جمعه بفرحات عباس وأحمد فرنسيس، في إحدى الضواحي الباريسية وبعده اتجه نحو إيطاليا أين توجد إقامته المؤقتة داخل وكالة تجارية صغيرة بروما.(127) لإتمام إجراءات تأسيس خلية عمل، تضمنها تقريره الذي أعده بنفسه، والذي اعترف فيه بنجاح مهمته قائلا: "قمنا بتشكيل مكتب دعاية ضيق النشاط، وضعناه بعناية محكمة في انتظار معرفة رد فعل الحكومة الإيطالية، وبعد انتهائنا من هذه المهمة، قررنا التوجه إلى سويسرا، للقاء زملائنا هناك الذين أظهروا رغبة تمثيل، قضيتنا التي هي قضيتهم على أراضيها وفي جهات أوروبية أخرى.(128) وفي أقل من أسبوع أي بتاريخ 11 جوان 1956، دعا عبد القادر شندرلي مكتب ج.ت.و. بإيطاليا، التقرب من الأوساط السياسية المكونة للرأي العام الإيطالي (...)، لكسب عطفها وودها بتقديم توضيحات لها، حول ما يجري في الجزائر، لأن في هذه اللحظة الأوساط نفسها ومعظم رموز الطبقة الحاكمة، وكذا مسؤولي الجرائد الإيطالية، مازالت تتجنى علينا بأحكام مسبقة لا أساس لها من الصحة.(129)

وليس ببعيد عن تاريخ تحرك شاندرلي في روما، نظم فرحات عباس ندوة صحفية ببروكسل، عرض فيها الشروط التي حددتها ج.ت.و. لإيقاف الحرب، منها إلزام فرنسا الاعتراف بحقوق الجزائريين المشروعة، تحت إدارة سلطة سيدة توفر المساواة بين كل المواطنين، بدون تمييز في العرق تمهد لمرحلة إنهاء النظام الاستعماري في الجزائر كلية. أما عن موضوع موافقة ج.ت.و. على تأسيس حكومة مؤقتة في الخارج، الذي يندرج في إطار طموح ج.ت.و.، للوصول إلى تأسيس نظام ديمقراطي في الجزائر، ترجمة لما جاء في بيان أول نوفمبر، الذي رافع عن طموح

---

(126) Ibid, R. 26 juin 56, p.1.
(127) C.A.N.A. Carton 02. Lettre d'AEK Chandarli sur leur activité à Milano 05 Juin1956, p.1.
(128) Op.cit, p.1.
(129) C.A.N.A. Carton 02. Rapport d'AEK Chanderli sur leur activité en Italie, Milano, 11 juin 1956, p.1.

دولة "جمهورية ديمقراطية واجتماعية عصرية" تجمع الحضاريين الإسلامية والمسيحية.(130)

وبعد أن انتهى فرحات عباس من عرضه للشروط التي كلف بنقلها للبلجيكيين والأوروبيين، انتقل إلى الدفاع عن الحقوق والحريات المشروعة، التي يطمح إليها أي شعب، باعتبارها الحاجز المنيع أمام كل أشكال الهيمنة الاستعمارية. هي الزاوية التي لجأ إليها فرحات عباس لضرب الدعاية الفرنسية، التي روجت لكثير من الإشاعات المغرضة التي قتمت صورة المناضلين الجزائريين إلى حد، أن جعلت منهم إرهابيين وخارجين عن القانون حتى لا تسمح لهم الحكومات الأوروبية بتشكيل خلايا ومكاتب تحت غطاء، تنظيمهم "ج.ت.و." هو ما دفع بفرحات عباس، إلى الظهور أمام الرأي العام البلجيكي كمفتاح حل للقضية الجزائرية، إذا أرادت فرنسا ذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى ظهوره هذا إرتاح له الوفد الجزائري بالقاهرة إعجابا بالطريقة التي تسلل بها إلى د.أ.غ. قرر استدعاءه إلى مصر للتباحث معه حول الطرائق الممكنة التي قد تفتح مستقبلا مجالا أكثر فعالية للعمل الخارجي. وبعد الانتهاء من النقاش، قرر إيفاده في سفرية خاصة إلى الولايات المتحدة.(131)

على هذا النحو ظل فرحات عباس رفقة زملائه المناضلين ينتقلون من دولة إلى أخرى، يعرفون بقضيتهم وبالرؤية التي تدافع عنها ج.ت.و. في الساحة الدولية، لإنهاء الصراع عبر منبر الندوات الصحفية التي كانت دائما الملاذ المفضل لإيصال انشغالات قيادتهم، إلى مختلف الأوساط الإعلامية والحقوقية المؤثرة في الساحة السياسية الأوروبية، أملا في أن تجد تفهما تتعاطف به مع مطلب المفاوضات الذي أعطته قيادة الثورة أهمية بالغة، بموجب أرضية الصومام على أنه السبيل الوحيد للوصول إلى حل القضية الجزائرية نهائيا.

---

(130) C.A.N.A. Carton 03. Conférence de Presse donnée à Bruxelles par Ferhat Abbas au nom du F.L.N le 29 Juin 1956, p.1.

(131) لقد جلبت الندوة الصحفية التي عقدها فرحات عباس في بروكسل إحراجا للحكومة البلجيكية مما أدى إلى إصدار مذكرة طرد في حقه من على أراضيها، فاختار وجهة سويسرا ليقوم بالتحرك بين أطياف المجتمع السويسري المتنوع سياسيا وإيديولوجيا، كأول محاولة لاستغلال المجموعة الجرمانية هناك. أنظر:

C.A.N.A. Carton 3, Correspondance entre Salah et Abd. Kiouan portant sur les activités à l'extérieur ainsi que la déclaration de la fédération de Frande, Paris, 12 Mai 1956, p.1. Voir aussi : Carton 01. Lettre de Abd. Kiouan adressée à M. Ferhat Abbas, Caire, 11 Juillet 56, p.1. Voir aussi C.A.N.A. Carton 2, Lettre de M. Jean Simon adressée au Bureau de Délégation extérieur du F.L.N au Caire, 07 juillet 56, p.1.

هي إذن الرسالة التي أراد فرحات عباس توجيهها لمسؤولي الحكومات الأوروبية، مشيرا فيها من غير أن يلمح إلى عدم جدوى تزايد عدد القوات الفرنسية في الجزائر، وهو ما يجب أن تفهمه هذه الحكومات، لتجد ما تبرر به مراجعة مواقفها إذا رغبت في ذلك، وأمامها العديد من الأدلة بين أيدي سفرائها المعتمدين في هـــأ.م.، فيما يخص التدويل الذي حققته القضية الجزائرية في رواق الأمم المتحدة، بالرغم من الملاحظات التي سجلها آيت أحمد قبل انعقاد المؤتمر بثلاثة أيام من نيويورك حول نقاط التحفظ التي ثار ضدها ممثلو كل من إيطاليا، وإسبانيا، والنمسا، وايرلندا، والدول الاسكندينافية، بالرغم من أنني تحدثت مع أغلبهم.(132)

وحسب تقرير آيت أحمد دائما، حول تحفظ تلك الدول، يعود إلى حداثة إنضمامها إلى هـــأ.م.، ولكن في ظل بقاء هذا التحفظ سيد الموقف ليس أمامه سوى، استغلال فرصة انعقاد مؤتمر جمعية الطلبة العرب بمدينة ستيل ووتر Still Water، بمقاطعة أوكلاهوما بالـــ و.م.أ. متقدما إلى منظميه بطلب السماح له بإلقاء محاضرة أمام ممثلي الجمعيات الطلابية المدعوة من كل أنحاء العالم، حول مختلف جوانب الثورة الجزائرية التي استطاع من خلالها لفت انتباه واهتمام صحافة وتلفزة مقاطعة أوكلاهما، التي خصصت هذه الأخيرة تغطية واسعة دامت نصف ساعة كاملة، ثم تقدمت أمانة جمعية طلبة شيغاغو، بدعوة أوجيما U.G.E.M.A إلى إيفاد ممثلين عنها لحضور مؤتمر الطلبة الأمريكيين الذي سيعقد في شيكاغو العام القادم.(133)

4-1 تأسيس مكاتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية بدول أوربا الغربية 1957-1958:

هذه هي بعض النشاطات التي قام بها مناضلو ج.ت.و. بالخارج، والتي ساهمت مبكرا في اتضاح رؤية مشروع القضية الجزائرية، الذي على أساسه تعاملت معه كل د.أ.غ. فيما بعد، حسب نوعية علاقتها مع فرنسا بالتحفظ تارة، وتغاضي النظر تارة أخرى مع أواخر عام 1957 ومطلع 1958، السنة التي بدأت تنتشرفي غضونها مكاتب ج.ت.و. في د.أ.غ.، بشكل محتشم بعيدا عن عيون وسائل الإعلام، يشرف عليها

(132) C.A.N.A. Carton 01. Rapport d'Ait Ahmed adressé à la Délégation Extérieure du F.L.N au Caire, New York, 17 Août 1956, p.6.
(133) C.A.N.A. Carton 01. Rapport d'Ait Ahmed Sur Leur Activité au Etats-Unis, New York, Septembre 1956, p.10.

مناضلون سبق لهم أن تواجدوا في العديد من د.أ.غ.، كشخصيات سياسية وجمعوية منهم المناضل محمد كيلو الذي تكلف بمكتب الجبهة بلندن، والطيب بولحروف على رأس مكتب الجبهة بمونترو السويسرية، ثم انتقلا إلى روما الإيطالية لأداء نفس المهمة، ومحمد أمزيان أيت حسن وعبد الحفيظ كيرمان تداولا على رئاسة المكتب ببون، أما محمد شريف ساحلي عين للإشراف على مكتب الجبهة بالمنطقة الاسكندينافية (...)، وعن باقي د.أ.غ. الأخرى، تكلفت فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و. بالإشراف المباشر على مكاتب ج.ت.و. في بلجيكا ولوكسنبورغ ومدينتي لاند والسار.[134]

وعلى أية حال، لقيت هذه المكاتب رفضا رسميا علنيا من أغلب الدول الأوروبية، التي تأسست على أراضيها بحجة أنهم رعايا فرنسيون متمردون، خارجون عن القانون الفرنسي، تأتي بريطانيا على رأس أولى هذه الدول، التي منعت محمد بن مسعود كيلو تنصيب مكتب ج.ت.و. مطلع شهر أوت 1957، فلجأ إلى الانضواء تحت غطاء جمعية الطلبة العرب.[135] أما شأن المكاتب الأخرى في بادقودسبورغ ودوسيلدورف الألمانيتين، وإيطاليا لجأ مسؤولوها إلى السفارات والقنصليات التونسية والمغربية، أما في سويسرا فقد حدث أن تستر مكتب ج.ت.و. تحت غطاء هـــ.أ.ج. الذي كان يرأسه الجيلالي بن تامي.[136]

إحتمى تحت مظلة لجنة ألمانية تدافع عن اللاجئين الجزائريين، أما في روما الإيطالية إحتمى مكتب ج.ت.و. على التوالي تحت غطاء السفارة التونسية، أما عن مكتب ج.ت.و. في سويسرا إنضوى تحت غطاء هيئة الهلال الأحمر الجزائري، الذي

---

(134) Gilbert Meynier, **Histoire Intérieure du F.L.N 1954-1962**, Ed. Casbah, Alger 2003, p.596-597.

(135) يعود تاريخ التحضير لتأسيس، رابطة الطلبة العرب إلى أواخر 1953، حيث تشكلت لجنة تحضيرية من عدد من الطلبة العرب في بريطانيا وإيرلندا، كان الرأي يتجه إلى اعتبار من يحمل جواز سفر عربي، مؤهلا للعضوية على هذا الأساس انعقد الاجتماع التحضيري، من غير أن يحقق مراده على خلفية صراع نشب بين اللجنة التحضيرية وبين ممثلي حركة القوميين العرب، في أدانبرا بإيرلندا. وفي خلال عامين من الجهود المتواصلة أعطت ثمارها، بانضمام كل من الطلبة العرب في بريطانيا وأدانبرا إلى هذه الجهود، حيث سمحت بتأسيس رابطة الطلبة العرب في عام 1955، التي تحولت فيما بعد مع بداية عام 1956، ملجأ للعديد من الطلبة العرب وعلى رأسهم الطلبة الجزائريون، منهم الطالب مسعود كيلو متخذا من مكتبها الصغير بلندن مركزا لاتصالاته وعنوانه الدائم ممثلا رسميا لـــ ج.ت.و. للمزيد من التفاصيل أنظر: جمال الشاعر، **سياسي يتذكر**، تجربة في العمل السياسي، دار النشر رياض الريس، لندن، 1987، ص ص.121-122.

(136) Farouk Benatia, **Les actions humanitaires pendant la lutte de la libération nationale 1954-1962**, Ed. Dahlab, Alger, 1997, p.83.

كان يرأسه الجيلالي بن تامي. وفي إسبانيا ظل مكتب ج.ت.و. في عمل نصف سري وفي نشاط متدبدب لفترة طويلة نوعا ما.[137]

هذا كل ما ذكره جيلبر مينيي، حول البدايات الأولى لتأسيس مكاتب ج.ت.و. في د.أ.غ.، من غير أن يفصل في الظروف التي أوجدتها، فيما إذا كانت قيادة ج.ت.و. وراء ذلك، فالذي فهمناه من طريقة عرضه لها، إنما يعود إلى اندفاع هؤلاء القياديين الذين ترأسوا هذه المكاتب تحت ضغط الحس الوطني، وهم بأرض البلاد الأوروبية يطلعون يوميا عبر الجرائد الأوروبية، عن حقائق تقدم معركة التحرير، التي اندمجت فيها كل الحساسيات الوطنية من تجار وطلبة وأحزاب، فيبدو هو السياق العام الذي رأى فيه المؤرخ مينيي، صورة تأسيس هذه المكاتب في هذا الوقت الذي كان يعرف احتدام النقاش بين قيادتي الداخل والخارج حول حكومة المنفى التي فرضت نفسها بعد اختطاف القادة الخمسة في 22 أكتوبر 1956(...).

وفي حال تغلب الطرف الداعي إلى تأسيسها، فإنهم سيجدون أمامهم الظروف مهيأة لإعلان ميلادها، لذلك رأينا هذه المكاتب السالفة الذكر من غير نشاط يذكر، من تاريخ تنصيبها في الدول الأوروبية المعنية، حتى لا تلجأ الحكومة الفرنسية إلى الضغط على هذه الدول التي هي من أقوى حلفائها داخل منظمة الحلف الأطلسي، لغلق أو تشميع مكاتبهم تحت حجة الحفاظ على الأمن الفرنسي والأوروبي على حد سواء.

هكذا كانت البدايات الأولى، التي ظهرت فيها ج.ت.و. بمكاتب لها في د.أ.غ.،[138] تحت ثوب بعض الهيئات والمنظمات، التي قبلت جعل غطائها تحت تصرف مكاتبها، لمواجهة اشتداد القبضة الأمنية التي ضربتها فرنسا مع الدول الأوروبية السالفة الذكر، لمنع أي تحرك يقوم به مكتب من المكاتب، في أي مجال من المجالات يزيد في رفع اللبس عن القضية الجزائرية، وحجتهم في ذلك انسياقهم الأعمى وراء الفكرة الفرنسية القائلة بعدم وجود، هيكل سياسي رسمي للثورة يمكن التفاوض معه.

تحت هذه الفكرة اتخذت كل د.أ.غ.، التي ذكرناها في هذا الصدد إجراءات أمنية ردعية، لجعل مكاتب ج.ت.و. مجرد مكاتب مشمولة النشاط، فنجد على سبيل المثال

---

(137) Gilbert Meynier, Op.cit, p.597.

(138) M. Harbi et G.Meynier, **le FLN documents et histoire 1954 – 1961,** ED CASBA, Alger 2004, p752.

حكومة لندن، أمرت شرطتها تشديد الرقابة على نشاط مكتب ج.ت.و.، وكذا منع ممثليه من إصدار وتوزيع نشريات إعلامية في لندن، فما كان من هؤلاء سوى الاجتهاد في إيجاد غطاء آخر للتستر تحته، فراحوا يتذرعون بحجة مواصلة الدراسة في الجامعات البريطانية.

أما عن بقية د.أ.غ. الأخرى، كإيطاليا وألمانيا وإسبانيا فلم تختلف مواقفها عن ذاك الذي اتخذته بريطانيا، فإسبانيا مثلا أعلنت رفضها من البداية، لاستقبال ممثلي ج.ت.و. على أراضيها تحت أي غطاء، سواء تمثيل تنظيمهم المسمى ج.ت.و.، أو القيام بالدعاية لقضيتهم، فقامت في هذا الشأن بصد كل المنافذ، أمام كل المناضلين الجزائريين، الذين يحملون جوازات سفر مزورة، أما سويسرا هي الأخرى حذت حذو سابقاتها من د.أ.غ.، حيث رفضت من البداية أي نشاط سياسي يقوم به الجزائريون على أراضيها، قد يجعلون منها منطقة عبور لجهة أوروبية أخرى، وحجتها في ذلك حتى لا تنتشر شبكات تهريب الأسلحة داخل حدودها الجغرافية، لكن شيئا فشيئا مع تطور الأحداث وجدت حكومة سويسرا الفيدرالية نفسها مرغمة على غض نظرها عنهم وتقديم النصح لجرائدها، بعدم تناول تنقلات الجزائريين في شكل تغطيات إعلامية على صفحاتها.[139]

وكحوصلة لهذه المهمة التي هي الأولى من نوعها لتنصيب مكاتب رسمية لـــ ج.ت.و. في د.أ.غ.، التي لم تستطع الخروج من مكاتبها، بسبب المراقبة اللصيقة التي فرضتها أجهزة أمن هذه الدول ضد تحركات مناضليها هي التي حالت دون أن نجد لهم أي نشاط يذكر، ماعدا مولود قاسم الذي انفرد في هذه الظروف عن كل مناضلي

---

[139] يعود الكاتب الصحفي شارل هنري فافرو، إلى تبرير سياسة التشدد التي اتخذتها الحكومة الفيدرالية السويسرية ضد الجزائريين، إنما دافعه الضغوطات الفرنسية التي لم تتوقف عن السلطات السويسرية، منذ الأشهر الأولى من عام 1954، على تلقي المخابرات الفرنسية تردد العديد من القياديين الجزائريين على مدينتي بارن ولوزان السويسرية، منهم بن بلة، بوضياف، بن بولعيد، ديدوش، ثم لحول ويزيد وبولحروف، الذي عينته ف.ف لـــ ج.ت.و على رأس مكتبها بلوزان، زادت نتائج العدوان الثلاثي في تزايد ملاحقة الجزائريين في الخارج، وبسويسرا على وجه التحديد، حيث نصبت عقيد سداك مرسيي بسفاراتها ببارن، للتجسس على الجزائريين وقد أدت نشاطاته إلى دفع وزارتي الداخلية والعدل السويسريتين للاستجابة لضغوطات ح.ف لمنع الجزائريين من التحرك على الأراضي السويسرية. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Charles Henri Favrod, **Quelques Remarques en Marge de la Négociation Franco-Algérienne et les Bons offices Suisses**, Colloque International sous titre **“Le Retentissement de la Révolution Algérienne”**, C.N.E.H, Alger, Nov. 1984, pp.74-82.

ج.ت.و. في د.أ.غ.، حيث وفق في إلقاء الكثير من المحاضرات في بعض الجامعات الألمانية، في بداية النصف الثاني من عام 1957.[140]

هذه الصورة التي ظهرت بها مكاتب ج.ت.و. مطلع عام 1957، والتي ستتغير مع مطلع 1958، أرجعها الكاتب دوشمان إلى دور، الإشراف المباشر لقيادة ج.ت.و. الممثلة في رئيس و.خ. لمين دباغين الذي قرر مع بداية النصف الثاني من عام 1958، الدخول في مرحلة تنظيم العمل الدبلوماسي وفق حدود الصلاحيات التي منحتها له ل.ت.ت.، فقام بإعادة هيكلة المكاتب بتعيين رؤساء جدد لها في د.أ.غ.، كعدة بن قيطة الذي أوكلت له رئاسة مكتب سويسرا، ومحمد الغربي رئيسا لمكتب هانبورغ بألمانيا، والطالب عبد الرحمن هلاي.[141] رفقة زوجته إيلينا روسرانكا Ilina Roosranka للإشراف على مكتب الدول الإسكندينافية، وكال مارتان Cale Martiné، ومتطوع إسباني آخر من لوس هيروس Loshéros، كلاهما من جنسية إسبانية تكفل الأول بمكتب ج.ت.و. بمدريد، والثاني بحجز غرف الفنادق وتذاكر السفر لمسؤولي ج.ت.و.[142]

وفي العاصمة البلجيكية بروكسل وضع مكتب ج.ت.و. تحت إدارة الثلاثي مبارك دكار، وبنديس علياس رضا شكيب، مناضلين نقابيين ينشطان تحت غطاء إ.ع.ع.ج.، وفي إيطاليا أسست الجبهة بعاصمتها روما مكتبا تحت إدارة سي صالح محبوبي بمقر السفارة التونسية، والعاصمة الإسبانية مدريد عرفت كباقي المدن الأوروبية تشكيل

---

[140] Jean Paul Cahn, **La République Fédéral d'Allemagne et la Guerre d'Algérie 1954-1962**, Ed. El Maarifa, Alger 2010, pp.242-243.

[141] أحاط الباحث الفنلندي في ورقة بحثية، ألقاها ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية، وصداها في العالم حيث أرخ لبداية تواجد الجالية الجزائرية في السويد والدنمرك، التي تعود إلى 1950 والتي تعززت بعد اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954، بسبب تزايد عدد اللاجئين على هاتين الدولتين، والتي على إثرها برز العشرات من النشطاء، منهم عبد الرحمن هلاي الذي كان متواجدا بهلسينكي 1950 يشتغل كعامل في قارب تجاري فنلندي، ثم عينته قيادة ج.ت.و على رأس مكتبها هناك، وبعدها رتب الأمور لعبد الرحمن كيوان في زيارته إلى هلسينكي في أواخر 1957، ثم 1959 وبفضل عبد الرحمن هلاي استطاعت الجالية الجزائرية من اللاجئين إصدار نشرية تحت عنوان الجريدة الحرة Det Frio Algerieto عام 1958، واصلت تصدر بانتظام مرة واحدة في كل شهرمن 1958 إلى صيف 1962، وصل أعدادها خلال هذه الفترة 48 عددا. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Tuomo Mulasuo, **Les Pays Nordiques et la Guerre de Libération en Algérie**, Colloque Internation sous titré **"Le Rententissement de la Révolution Algérienne"**, C.N.E.H, Alger, Nov. 1984, pp.74-82.

[142] Duchemin, Op.cit, p.163.

مكتب تحت إدارة كل من مسعود بوقادوم، ومصطفى الإسباني، وبوليش بايزة، م. مولاي، وفي العاصمة الفنلندية هلسنكي نال حظ الإشراف على مكتب الجبهة المناضل عبد الرحمن هلاي، وفي السويد قام علي بن سالم مناضل تونسي منخرط في ج.ت.و.، على التطوع لتمثيل مكتب ج.ت.و. بعاصمتها ستوكهولم، وبسويسرا مثل الجبهة كل من عدة بن قيته وصالح بوزنيته.(143)

بين التقرير الاستخباراتي، أن هؤلاء الذين تقمصوا دور تمثيل ج.ت.و. بمحض إرادتهم عام 1957، كانت لديهم استعدادات لتحمل عبء أية مهمة، من غير أن تسبقها اتصالات مع قيادة الداخل أو مع الوفد الخارجي، كما حدث مع فيدرالية فرنسا لــ ج.ت.و. لأن من غير المعقول حسب ما ألفناه من هذه التقارير، الصادرة عن هيئة أمنية استخباراتية كهيئة سداك، دون أن تقدم حولهم أي معلومات حول نشاطهم والغرض من تواجدهم في د.أ.غ.، ما يجعلنا نعتقد أن قناعتهم الوطنية الخالصة هي التي دعتهم ودفعتهم إلى الاندماج في هيئات الثورة الجزائرية، تحت قيادة جبهة التحرير لتمثيلها في الخارج بعد أن شعروا بوجود اهتمام خاص بهم، تمثل في وضع لمين دباغين هيئة دبلوماسية مصغرة تحت تصرفهم، يديرها كل من بن خدة، والصديق بن يحيى، وكيلو حسان، تصغى لانشغالاتهم ابتداء من 14 جويلية 1958.(144)

على هذا النحو بدأ و.خ.، يعمل على تكثيف اتصالاته مع مكاتبه بــ د.أ.غ. واضعا تحت تصرفها كل ما تحتاجه من إمكانيات مادية ومعنوية وأرشيفية، لتمكينها من تقوية موقعها في مختلف قنوات وسائل الإعلام الأوروبية، عبر بيانات دعائية هادفة عن قضيتهم، في أن تدفع الحكومة الفرنسية إلى المساهمة في تغليب الحل

---

(143) S.H.A.T. carton 1H, 1741, Rapport établie par les Services S.D.E.C.E, sous titre **"Les Institutions du F.L.N"**, 26 juillet 1958, p.p 10-12. Voir aussi, C.A.N.A Carton 8, Rapport d'Activité de la Section Europe, l'Amérique Latine (Allemagne, Italie, Espagne, La Suisse, Scandinavie, La Suède, Finlande, Norvège, Danemark, S.D.

(144) أكدت الوثائق الجزائرية، أن وراء عدم تحديد مصالح سداك مهمات مناضلي جبهة التحرير الوطني في أوروبا الغربية يعود إلى تخوف هذه الأخيرة من رسائل وقعت في يد هذا الجهاز لم تحمل توضيحات توقعات دقيقة توقعا منها وقوعها في يد المخابرات الفرنسية، إلى جانب تلقي ممثلين تعليمات بالتحرك سريا بدون إحداث قلق للسلطات الرسمية، إضافة إلى ذلك بينت الوثائق أيضا، أن تأسيس مكتب الجبهة بلندن لم يكن بإيعاز من مكتب الوفد بالقاهرة، حيث كلف بن خدة بتنصيب مكتب دائم للجبهة بلندن البريطانية في جويلية 58 قبل أن يعود إلى القاهرة، ليشرف عليه الصديق بن يحي فيما بعد. للمزيد من التفاصيل، أنظر:

C.A.N.A, Carton 08, Rapport sous titre **"Activités du Département des Affaires Extérieures"**, juillet – Août 1958, p.1.

السلمي على الحل العسكري، الذي تعاطت معه الدول الإسكندينافية،[145]على إثر الجولة التي قام بها كل من أحمد فرنسيس، وعبد الرحمن كيوان مطلع عام 1957، والتي دامت أكثر من شهر وهما في لقاءات يومية، مع طبقات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في هذه الدول (فنلندا، والسويد، والنرويج، والدانمرك، وألمانيا الغربية، والنمسا).[146]

إنه اهتمام جدي بالعمل الدبلوماسي، أرادت من خلاله قيادة ج.ت.و. فرض عقلانية رؤيتها في الدورة الثانية عشر لـــ هـــ.أ.م.، كمقدمة للوصول إلى السبل التي ترفع من شأن قضيتها، إلى المستوى الذي تحبذه القوى الفاعلة في الساحة الدولية، للضغط على ح.ف. في الاتجاه الذي بدأ يرتسم من على منصة هـــ.أ.م.

ولكي يتوفر هذا الاتجاه حرصت قيادة ج.ت.و.، على منح هذه المكاتب كل ما تحتاجه من مال وأرشيف، بما يكفيها لتمثيل الجبهة تمثيلا حقيقيا، وهو الطريق نحو جعل د.أ.غ. تنخرط تدريجيا في عرض الجبهة السلمي، الذي باركته الكثير من الدول والمنظمات الجهوية والدولية في تلك الفترة، عزز مسار تصاعد عملها المتجه نحو كسب رهان الجبهة الأوروبية قريبا.

وعليه أقدمت قيادة ج.ت.و. آنذاك، على خطوة استعجالية تمثلت في إعادة هيكلة مكاتبها الخارجية باختيار مناضلين لها من ذوي الخبرة والحنكة السياسية، والدراية الواسعة بشؤون وخصوصيات د.أ.غ.، حتى يسهل عليهم تحقيق نتائج سريعة تشعر العالم وفرنسا بالأخص، على أن هناك ثمة تغيراحدث في المواقف الأوروبية الذي

---

[145] حفز انعقاد الدورة الثانية عشر لـــ هـــ.أ.م، قيادة ج.ت.و.، على تكثيف نشاطها في الداخل والخارج لدحض كل الحجج التي بررها ممثل الحكومة الفرنسية لدى هـــ.أ.م. الأسباب التي جعلت بلاده، تعتبر مسألة الجزائر مقاطعة فرنسية من اختصاص القانون الفرنسي، وذلك لمنع تدخل الجمعية العامة في الشأن الجزائري، فتحركت له المجموعة الأسيوية والإفريقية بمذكرة جماعية دعت ج.ع.، التدخل لحل القضية الجزائرية وفق المادة الثانية من الفقرة السابعة من ميثاقها. للمزيد من التفاصيل، أنظر: الدكتور محمد علوان، السكريتير الأول في سفارة الجمهورية العراقية بواشنطن عام 1959، **القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة 1957-1958**، منشورات م.و.د.ب.ح وف.ن، 2004، ص ص.40-69. وأنظر كذلك:

C.A.N.A. Carton 04, Rapport intitulé : "**Mémoradium adressée aux membres des Nations Unies par la délégation du F.L.N. au sujet de déclaration du G.F. sur un « Cessez le Feu en Algérie»**", New York, 22 Avril 1957, p.01.

[146] C.A.N.A 04, Rapport sur L'Activité du Département des Affaires Extérieures, Période Avril - mi Octobre 1957, p.1.

مرده الدور الذي أدته مكاتبها في د.أ.غ.، تلك التي أشرف على تعيينها لمين دباغين لتسيير شؤون هيئاته الدبلوماسية هناك.

وهو ما اتضح في تقرير له والذي كشف فيه، عن تعيينه لآيت حسن أمزيان بن أكلي كرئيس لمكتب بون عاصمة ألمانيا الفيدرالية، يساعده كل من عبد المالك دخلاوي ونايت بلقاسم مولود قاسم، وفي إسبانيا تم تشكيل مكتب للجبهة بمدريد ترشح له الدكتور بن سماعين بومدين،[147] لكنه لسوء حظه لم يحض بثقته، فتم انتداب صالح محبوبي على رأس قيادة ج.ت.و. الكائن بمقر السفارة المغربية بمدريد، خلفا لسي عمار عميرة الذي استدعي لأسباب خاصة.[148]

وأما مكتب الجبهة في العاصمة الفنلندية هلسنكي، فوضع تحت رئاسة عبد الرحمن هلاي، ومصطفى سعدود مساعدا له، ومكتب ج.ت.و. بإيطاليا وضع تحت رئاسة عدة بن قيته، يساعده كل من بلحاج صلاح الدين الوصلاتي وأيت واعمر مصطفى، وعن مكتب الجبهة ببريطانيا وضع تحت رئاسة صديق بن يحي ومسعود بن محمد كيلو نائبا له، وعن مكتب الجبهة بالعاصمة السويدية ستوكهولم وضع تحت رئاسة الصادق بن حبيلس، يساعده في إدارته عيسى السوفي وجلول دلايها، وأما بسويسرا أوكلت مهام تسييره للمناضل الجيلالي بن تامي الذي كان ممثلا للهلال الأحمر الجزائري وعضو الوفد اليمني في هـ.أ.م.[149]

عادت قيادة ج.ت.و. من وراء هذا الاكتساح الذي سجلته مكاتبها في معظم د.أ.غ.، إلى منطق فرض أحقيتها في تمثيل ق.ج لوحدها، الذي حبذته أن يكون دلالة رمزية لفعل تأسيس هيئة ح.م.ج.ج.، التي سترفع من شأن العمل الدبلوماسي لحجب عمل مكتب نيويورك وروما اللذين أنشأتهما ح.و.ج.، الأول الذي يرأسه عابد بوحافة[150] والثاني يديره كل من الهاشمي بريريش وعلياس بقريش.[151]

---

[147] S.H.D.C. Carton 40, Afrique – Levant – Algérie 1953-1959, Rapport de S.D.E.C.E sous titre **"F.L.N à l'Etranger, période 2 Fév.- 2 Oct. 1958"**, Bureau du F.L.N. à Madrid, Juil. 1958, p.20

[148] C.A.N.A. Carton 07. Lettre de Lamine Debaghine, ministre des Affaires Etrangères du G.P.R.A adressée à M. Bennouna Amb. de Maroc à Madrid, le Caire 18 Oct. 1958, p.1.

[149] S.H.A.T, Carton 1H 1741, Rapport de S.D.E.C.E sous titre **"Les Animateurs de la Rébellion Algérienne"**, 16 Oct. 1958, p.p 10-11.Voir aussi.

- S.H.D.C, Carton 16, SEAA 1957-1967, Fiche de S.D.E.C.E du 16 Octobre 1958, intitulée **"Les Representations du F.L.N à l'étranger"**, Paris le 16 Oct. 1958, pp.11-12.

[150] عابد بوحافة من مواليد 15 أوت 1913 بجرجيس، درس بسوسة ثم سافر إلى فرنسا حيث تحصل على شهادة البكالوريا، ثم انتقل إلى بريطانيا لمواصلة دراسته هناك، انتسب مبكرا إلى الحزب الحر الدستوري القديم، ثم انتقل

وبعد ذلك أمر وزير الخارجية في ح.م.ج.ج.، مكاتب ج.ت.و. العاملة تحت وصايته، التقرب من الشخصيات السياسية الأوروبية المعروفة بدفاعها عن حق الشعوب المضطهدة لاطلاعها على الإنجازات التي حققها مشروع التحرير الذي انطلق في أول نوفمبر 1954، وقد استغل لمين دباغين في هذه الأثناء فرصة تواجد ناشطين ألمانيين يتعلق الأمر بالسيد سي فايسر هيلموت هوف Sei Wasser Helmut Haufe، وهورست بريلاوسكي هانس سادينكير Horst Brillowski Hans Saduniker، اللذين قدما إلى القاهرة في مهمة استطلاعية هدفها أخذ صورة عن الوضع في شمال إفريقيا، وهو ما توصلا إليه بعد لقائهما بلمين دباغين واعدين إياه بالسعي من جهتهما، بالتدخل لدى ح.أ.ف.، لإقناعها بتقديم مساعدات لـــ ج.ت.و.، تتمثل في أغطية وألبسة ومواد صيدلانية، وتنصيب مكتب ح.م.ج.ج. في برلين بمثابة سفارة كاملة لـــ ج.ت.و. في قطر جمهورية ألمانيا الديمقراطية.(...)

وفي الأخير انتهى اللقاء إلى موافقة لمين دباغين بتشجيع الناشطين التوجه نحو إقامة تبادل دبلوماسي مع ألمانيا الشرقية، وهو ما سيقلق موقف حكومة جمهورية ألمانيا الفيدرالية. قد يدفعها إلى تغيير موقفها، أو اتخاذ بديل عنه تعكس فيه ولو بطريقة غير مباشرة عدم معارضتها لأي مساع أو وساطات دولية، تسعى لحل القضية الجزائرية وفي خاتمة هذا اللقاء التمس لمين دباغين من كاتب الدولة لدى جمهورية ألمانيا الشرقية تخصيص منح دراسية لفوج من الطلبة الجزائريين، لمواصلة دراستهم في الجامعات

إلى الدستوري الجديد، اشتغل في الصحافة والتمثيل ويعرف لدى أجهزة الأمن الفرنسية بـــ شكري باي. وقد لقب بذلك إثر تقلده دور تمثيلي لـــ شكري باي ضابط جزائري كان يعمل في الجيش الفرنسي، سافر إلى و.م.أ. وأسس بها عام 1946 بنيويورك لجنة تحرير إفريقيا الشمالية، وفي عام 1948 حضر اجتماع هـــ.أ.م بباريس أين تعرف على الزعيم مصالي الحاج، ومنها بدأت دعايته لـــ ق.ج بعد اندلاع الثورة، إلى جانب مصالي الحاج كممثل لحركته ح.و.ج، بهيئة الأمم المتحدة. لمزيد من التفاصيل أنظر: حبيب حسن لولب، **التونسيون والثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه تحت إشراف محمد القورصو، نوقشت بقسم التاريخ خلال السنة الجامعية 2006-2007، ص ص.95-96. وانظر كذلك:

S.H.D.C carton 45 **Afrique-levant – Algérie 1953 – 1959,** Rapport intitulé **"Le Probléme Algérien devant les Nation-Unies avant propos de Moulay Merbah S.G du MNA"**, Mai 1957, p.8

(151) Ibid, p.13.

والمعاهد التقنية الألمانية، سيتكفل الأخ توفيق المدني بتقديم أسمائهم، في قائمة لجيبتنار Gyptner رئيس وفدكم المتواجد بالقاهرة.[152]

فعلى نحو هذه اللقاءات، تحررت المكاتب من قيود الخوف، متطلعة إلى لعب دور يتجاوز حجمها التمثيلي، حقيقة جسدها مكتب ج.ت.و. بالعاصمة البريطانية لندن، عندما أقدم على نسج اتصالات مع شخصيات صحفية رفيعة المستوى كالصحفي، ميشال كيتل Michael Kettel الذي وجهت له الدعوة للكتابة عن القضية الجزائرية في أرقى الصحف البريطانية.

وجاء رد ميشال كيتل بالموافقة، واضعا نفسه تحت تصرف مكتب الجبهة بلندن، معلنا لعناصرها استعداده في أي وقت، لدعم القضية الجزائرية حيث ترجم قناعته هذه بنشره لحوار مطول لفرحات عباس في جريدتي دايلي مايل Daily Mail، وجريدة نيوز كرونيكل News Chronicle، وقناة ب.ب.سي B.B.C ثم أقدم على خطوة ثانية تمثلت في السماح لأعضاء المكتب للمشاركة في كل الندوات التي ينظمها المجلس الوطني للسلم National Peace Concil، بل ذهب إلى أكثر من ذلك مستغلا سمعته الصحفية، وما كان لديه من حقائق حول ذات القضية إلى موافقة اللجنة على طلب تقدم به إلى أمانتها العامة، تلخص في تنظيم ندوة خاصة حول القضية الجزائرية.

يحضرها كبار الشخصيات البريطانية المختصة في شؤون السياسية، يتقدمهم السيد نيفل باربوير Nevill Barbouir، ورئيس تحرير جريدة الأوبسرفاتور L'observateur، وكذا بعض الطلبة العرب المقيمين بلندن، المنضوين تحت جمعية الطلبة العرب التي أقدمت على الفور بتوجيه رسالة تضامن إلى ح.م.ج.ج.، وقد انتهت هذه التحركات بقيام مكتب ج.ت.و. بتقديم عرض مفصل، عن خطة عمله المزمع تنفيذها مع كل من هيئة لجنة أوكسفورد لمساعدة المرأة The oxford committes for Fimine Relief، ومجلس الصداقة البريطاني للخدمات The Friends Service Concil، التي اقترحت كلها مساعدة المهاجرين واللاجئين الجزائريين بفرنسا (...).

وقد نتج عن هذا التحرك الذي قام به مكتب الجبهة بلندن، اتخاذ لجنة أوكسفورد قرار رفع مساعدتها المالية للمهاجرين الجزائريين، والتي بلغت شهر أكتوبر 1957

---

[152] C.A.N.A, Carton 08, Rapport sous titre **"Mission en Allemagne"**, le Caire 09 Novembre 1958, p.1. Voir aussi dans le même carton 2, Rapport sur l'Activité des Bureaux Extérieurs du mois de Nov. 1958, Division Europe, 1958, p.1.

سبعة آلاف ومائتين وثلاثة وخمسين جنيه إسترليني و8506 طن من البضائع، وفي النهاية أعطي أحمد كمال رئيس جمعية الإسلام بلندن قيمة مالية، عبر وساطة السفير المصري بمدريد، والتي بلغت 2500 دولار كمساعدة للاجئين الجزائريين بالمغرب.[153]

بينت وتيرة تحرك مكاتب ج.ت.و. بهذا الشكل نجاعة دور الغطاء السياسي الذي منحته هيئة ح.م.ج.ج. لها، والذي بفضله حققت هذه المكاتب تلك النتائج المهمة، رغم قصر المدة الزمنية التي لم تتجاوز الثلاثة أشهر، وتحديدا من تاريخ تأسيس ح.م.ج.ج. 19 سبتمبر 1958 إلى نوفمبر 1958، ردت عليه ح.ف. بمنح حرية التصرف لأجهزتها الأمنية المنتشرة في د.أ.غ.، لابتداع آليات ردع عملية، هدفها تخويف مسؤولي مكاتب ج.ت.و في د.أ.غ.، وقد سجلنا في هذا المسعى حدث الاعتداء الذي تعرض له آيت حسن رئيس مكتب ج.ت.و. بألمانيا، بواسطة سيارة مفخخة تم تفجيرها أمام الفندق الذي كان يقيم فيه هناك.

أما بالنسبة لمكتب الجبهة بإيطاليا، فقد أشاد بالدعم القوي للسفارات العربية، خاصة السفارة التونسية التي رفضت الانصياع مرارا لأوامر مسؤولي قصر شيقي Chighi، فبواسطتها تمكن مكتب ج.ت.و من إحرازه على مساعدة قدمها اشتراكيو ميلان لرئيسه بن تامي، وهي عبارة عن مخزون من الدواء لفائدة اللاجئين الجزائريين بتونس، كما قام المكتب بتنظيم لقاءات مع الحزب الشيوعي والأوساط الديمقراطية المسيحية بما فيه اليسار، حيث أقروا بخزي السياسة الفرنسية في الجزائر. وعن مكتب ج.ت.و. بسويسرا الذي تدعم بمساعدة مالية قدمتها له فيدرالية ج.ت.و. بفرنسا بفضل تبرعات المهاجرين الجزائريين، كما تكفلت السفارة التونسية بروما تسديد نفقات، ومصاريف المناضلين الجزائريين المقيمين على التراب السويسري.[154]

أما عن نشاط مكتب الجبهة في الدول الاسكندنافية (كالدنمرك، والنرويج، والسويد)[155]، ظلت عناصره مكتفية بالتوسل لدى حكومات هذه الدول لطلب يد المساعدة للجزائريين الذين اختاروا التواجد في هذه البقاع كلاجئين إليها فرارا من

---

[153] C.A.N.A. Carton 8, Rapport sous titre **"Mission en Allemagne"**, Le Caire, 09 Novembre 58, p.1. Carton 2

[154] Op.cit, p.2.

[155] S.H.A.T, Carton 1H 1753 Exposé de Colonel Levain Chef d'Etat major 2ème Bureau de l'Algérie, à la réunion des généraux commandants des régions du 29 dec 1958, p01.

البطش الاستعماري، فشكلوا بذلك وضعا قائما لديها، أوجد مبررا للسماح للهيئات الإغاثية كاللجنة النرويجية لدعم الجزائر، التي جمعت لهم عبر اجتماعاتها الدولية، مبلغا ماليا معتبرا، وصلت قيمته إلى 15000 كورون، بعثت منه 10000 كورون إلى مكتب ج.ت.و. هناك.

وفي السويد قام مكتب إ.ع.ع.ج.، تحت غطاء مكتب ج.ت.و.، بحملة جمع الأموال داخل الجامعات السويدية، حيث بلغت قيمتها حوالي 10000 كورون، وبعدها قدمت الجامعات السويدية التي زارها وفد ج.ت.و. منحا للطلبة الجزائريين، ثم وعدت على أن تكون أشغال مؤتمر الشباب الشيوعي القادم، والمقرر عقده في 28 من هذا الشهر حول القضية الجزائرية لوحدها، هو ما جعل رئيس الوفد الجزائري بالقاهرة، يرسل حفيظة من الوثائق الأساسية، حول الثورة الجزائرية، إلى الأخ شريف ساحلي ليوظفها في مداخلاته المزمع إلقاؤها في هذا المؤتمر.[156]

هي إذن البدايات الأولى لنشاط المكاتب قبل وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة، التي حاولت اتقاء شر الأنظمة الحاكمة في د.أ.غ.، التزاما منها بتعليمات مسؤول الشؤون الخارجية السيد لمين دباغين، الذي كان يحرص هو الآخر على تجنب أي اصطدام أو ردود فعل أوروبية، قد تؤدي إلى اندلاع أزمة بينها وبين الحكومة الفرنسية، وهي المخاوف التي كانت تتوقعها المكاتب في حال قيامها باتصالات مع الجهات الرسمية الأوروبية، التي كان قد حذر منها التقرير السالف الذكر بناء عن ما صدر من النظام الدنمركي، الذي تعمد تجاهل القضية الجزائرية في كل مواقفه الرسمية فعلى العموم، هو الواقع الذي ولدت على بساطه مكاتب ج.ت.و. لتتكيف معه، من أجل انتشار تدريجي لقضيتها مراهنة على دور مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب، وجمعيات، ومنظمات، وجامعات، وهيئات مختلفة باعتبارها مؤسسات فاعلة ومؤثرة في هذه الدول.

يأتي اختيار مكاتب ج.ت.و. لهذه المؤسسات المدنية في د.أ.غ.، لما لها من تأثير بالغ على النظام الرسمي الأوروبي، حتى تكون وسيطة بينه وبين حكومات أوروبا، تنقل لها دقائق الأمور عن تطور القضية الجزائرية، والتي تلتقي في شرعية أهدافها مع المبادئ الديمقراطية الأوروبية، هو المنفذ الوحيد الذي سيترك حكومات أوروبا تعيد

---

[156] Rapport, Novembre 1958, p.2.

النظر في مواقفها التي اتخذتها سابقا في حق القضية الجزائرية، وهذا ما سنعالجه في العنصر الموالي وهو نشاط هذه المكاتب في هذا الاتجاه بعد 1959.

2- جهود الحكومة المؤقتة 1958-1959:

1-2 أداء مكاتب جبهه التحرير الوطني في دول أوروبا الغربية تحت غطاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958–1959:

1-1-2 مكتب جبهة التحرير الوطني بسويسرا:

فبعد أن استعرضنا نشاط هذه المكاتب في د.أ.غ.، في المرحلة التي سبقت تأسيس ح.م.ج.ج.، نواصل في هذا العنصر عرض مجهوداتها تحت قيادة ح.م.ج.ج.، لتبيان بعض جوانبها المضيئة عن حق وعن جدارة باعتراف سلطات العدو، التي ما انفكت دائما تشكك في أي مسعى يرجع سبب تغير أو تحول أي انقلاب في الموقف الأوروبي إلى دور هذه المكاتب، حتى جعلت السلطات السويسرية المتحفظة من القضية الجزائرية، إلى حد ما تشكك هي الأخرى في ذلك الدور، فراحت تبحث في سبب وقوف بعض الشيوعيين الفرنسيين إلى جانب القضية الجزائرية.(157)

جاء تشكيك الحكومة السويسرية، في دعم اليسار الفرنسي للقضية الجزائرية، على خلفية دعم صحف اليسار السويسرية للقضية الجزائرية، الذي دفع بواحدة من أهم صحف هذا التيار في سويسرا تناولا لأشد القضايا حساسية لسياسة فرنسا الخارجية، إنها جريدة دي تات "Die Tat" السويسرية، التي أعدت مقالا مطولا ومفصلا تحت عنوان "صدى المسألة الجزائرية في زوريخ"، شخصت فيه أسباب تزايد عدد اللاجئين من شمال إفريقيا في زوريخ، والتي حملت فيه المسؤولية الكاملة للحكومة الفرنسية، ثم تساءلت عن سر ازدراء وضعيتهم الإنسانية في دولة تتوفر على هيئات وجدت خصيصا لرعاية وحماية الأفراد، من الاضطهاد المشابه لحالة الجزائريين، الذين حرمتهم الحكومة الفرنسية من كل حقوقهم ورفضت السماح للصحفيين، والمحققين الدوليين الدخول إلى الجزائر، والتحقيق في الوضع والتعرف على الأسباب التي دفعت بالجزائريين إلى التدفق على الخارج كلاجئي حرب.(158)

---

(157) S.H.D.C. Carton 295, **Action Extérieure – La Suisse -** Télégramme de M. Et. Dennery Amb. De France en Suisse, adressé à M. René Pleven M.A.E de France, Berne, 28 Mai 58. P.01.

(158) S.H.D.C. Carton 295, Rapport de M. Et. Dennery, Amb. De France en Suisse sous titre **"Les Nord Africains à Zurich"**, adressé à M. René Pleven M.A.E, Berne, 30 mai 58, p.2-3.

يأتي تناول المقال لمثل هذه القضايا دلالة على نجاح مكتب ج.ت.و.، في كسب ود تياري اليسار الذي يتخذ من دفاعه عن حقوق، ومعاناة الشعوب المضطهدة معبرا يفضي إلى وضع موطئ قدم لعقيدته اليسارية، في موطن هذه الشعوب بعد استقلالها هو ما سعت إليه الصحيفة السابقة الذكر –جريدة دي تات "Die Tat"– اليسارية(159)، التي اتخذت من جهتها كناطقة باسم اليسار تخصيص أعمدة في كل عدد من أعدادها لمجمل تطورات القضية الجزائرية، إلى جانب الإشادة والتضخيم الدعائي للزيارات التي كان يتبادلها عناصر الوفد الجزائري بالقاهرة، ومكتب الجبهة ببارن، بالإضافة إلى فضح سلوكات الحكومة الفرنسية القمعية ضد المناضلين الجزائريين بالخارج، بنقد وتحري إعلاميين موجه خصيصا لمسؤولي الحكومة السويسرية، لتعيد مراجعة دعمها للحكومة الفرنسية.

أسفر هذا التقارب الذي جمع دبلوماسية ج.ت.و. بتيارات اليسار السويسري، إلى تبلور اهتمام لدى هذا الأخير في جعل قنواته الإعلامية، ترفع من حجم مساعدتها للقضية الجزائرية في مجال الدعاية الإعلامية، لنفي المعلومات التي تتلقاها وكالة الأنباء الدولية عن المصادر الاستخباراتية الفرنسية، ومواقف قادة ج.ت.و. كما هي غير محرفة وهو ما اتضح في رد فرحات عباس على تصريح وكالة رويترز، الذي نقلت فيه خبر دخول أحمد توفيق المدني إلى سويسرا ليحضر ندوة إلى جانب زعماء جزائريين كفرحات عباس ولمين دباغين، خبر أصدر حوله عباس بيانا كذب فيه ما ذهبت إليه الوكالة جملة وتفصيلا،مقرا في ذات الوقت بجهله لحيثياتها.(160)

حضي بيان فرحات عباس باهتمام خاص من الصحف اليسارية السويسرية(161)، حيث ترجمت ذلك في دفاعها عن موقف صاحبه "فرحات عباس" معتبرة إياه الزعيم الذي يعود إليه أمر تنظيم الندوات، واللقاءات باسم ج.ت.و. في الخارج، قصد إبعاد شكوك مصالح الأمن السويسرية عن الحقيقة التي أثارتها الوكالة الإعلامية –رويترز–،

(159) S.H.D.C. Carton 295, Action Extérieure Suisse 1956, Rapport de Et. Dennery l'Amb. De France à Berne, sous titre **"La Presse Helvétique et le Problème Algérien"**, à son Excellence M. CH. Pineau M.A.E., 20 Sept. 1957, pp.1-2.
(160) S.H.D.C. Carton 295, télégramme de M. Et. Dennery Amb. de France en Suisse, adressé à M. C. De Murville M.A.E de France, Berne, 30 juin 58. P.01.
(161) S.H.D.C. Carton 295, Action Extérieure Suisse 1956, Rapport de Et. Dennery l'Amb. De France à Berne, sous titre **"La Presse Helvétique et le Problème Algérien"**, à son Excellence M. CH. Pineau M.A.E., 20 Sept. 1957, pp.1-2.

لأن هذه الأخيرة لا تنشر إلا إذا استقت المعلومة من مصادر موثوقة، حتى تسمح لقادة ج.ت.و. في الخارج بهيكلة أنفسهم، لبحث سبل إضافة دعامة لما تحقق في مجال التدويل، لتزيد من انشغال الجرائد السويسرية بشؤون وتطلعات القضية الجزائرية المراد بلوغها، والذي فهمت منه الحكومة الفرنسية يأس حلفائها من أكاذيب دعايتها التي تجاوزها الزمن، نتيجة الإحراج الذي سببته رؤية التفاوض التي اقترحتها قيادة ج.ت.و.، كأفضل خيار لحل القضية الجزائرية بتحكيم المواثيق الدولية المنظمة للسلم الدولي.

هي الأرضية التي قد تجلب اهتمام الدول الغربية عموما، و د.أ.غ. بشكل خاص للتضييق على رؤية الحكومة الفرنسية، فعادت الخارجية الفرنسية كعادتها إلى إشهار دعاية مضادة، اعتمدت فيها على معلومات استقتها، من أجهزتها الاستخباراتية، مفادها أن "عناصر م.ج.ت.و.، بصدد التحضير لتنفيذ أعمال تخريبية، في شكل اعتداءات وتفجيرات ضد السفارات، والقنصليات الفرنسية بجنيف، الأمر الذي جعل مصالح الأمن السويسرية تقرر وضع هذه المباني تحت حراسة عناصر الشرطة، والقوات المسلحة السويسريتين إلى غاية 7 سبتمبر.[162]

لنتوقف عند هذا الأمر، ونفترض أن ما ذهبت إليه السفارة الفرنسية بسويسرا فيه شيء من الصحة مادام الخبر صنيع أجهزتها السرية، مع العلم أن عناصر مكتب ج.ت.و. يعرفون جيدا طبيعة النظام الذي يحكم سويسرا، والأعراف التي تحكمه وهم مدينون له ولأطياف مجتمعه، التي قدمت مساعدات وتسهيلات رائعة، استفادوا منها في كل من جنيف، وبارن، وزوريخ، وحتى على الحدود مع ألمانيا، فهل يعقل أمام كل هذه المزايا أن يتجرأ هؤلاء على نسفها نحو دوائر المجهول وقد يحرمون منها نهائيا، بتصرف إذا صدر منهم إجراء كهذا الذي جاءت به السفارة الفرنسية.

إنه ضرب من الخيال، عبر في حيثياته عما لا يحتاج إلى دليل، عن فشل كل الجهود الفرنسية في إقناع د.أ.غ.، على البقاء إلى جانبها لتطويق تمددات حركة التدويل التي عرفتها القضية الجزائرية ما بين 1956–1958، ودلالة أخرى أكدت عن ظهور الخارجية الفرنسية عاجزة كل العجز في إيجاد آلية توقيف، أو عرقلة ذلك التدويل

---

[162] S.H.D.C. Carton 295 Rapport de M. Et Dennery, Amb. de France en Suisse, sous titre **"Menace d'Attentat F.L.N contre Les Locaux Diplomatiques Aux Consulaires Françaises en Suisse"**, adressé à M. C. De Murville M.A.E de France, Berne, 5 septembre 58. P.01.

المتصاعد الذي تحقق بفضل جهود وحنكة فرحات عباس، وبقية المناضلين الذين استطاعوا بجدارة التعريف بمطالب، قضيتهم الشرعية التي حوصلوها في مشروع "الاستقلال".

حاولت الحكومة الفرنسية من وراء مسألتي التشكيك في النجاحات التي حققتها دبلوماسيتها، والتسريبات التي روجت لها لتشويه قيادتها، لم تأت بثمارها السياسية والسبب في ذلك يعود إلى حرص تلك القيادات، في عدم التورط في قضايا تمس أمن الدول المتواجدين فيها. فالشيء الذي أبلغوه إلى حكومات هذه الدول أنهم ضيوف لديها، وأن مشكلتهم مع الحكومة الفرنسية هو ما تضمنه تقرير پ.ج جيكانين P.J Jkannin، الذي جاء تحت عنوان "تنبيه في نيو شاتل" ناقلا فيه تصريح عدة بن قيتة، الذي رجح فيه خيار القوة ضد الحكومة الفرنسية قائلا "نحن في حرب مع فرنسا، وواجبنا الأول هو تدمير القدرات العسكرية لعدونا.[163] تصريح رأى فيه صاحب التقرير، أنه من الصعب فصله عن الاعتداءات التي نفذتها عناصر فيدرالية ج.ت.و. ضد جاك سوستل بباريس، متوعدين من خلالها الحكومة الفرنسية بملاحقة مصالحها وهيئاتها بسويسرا.[164]

أوحى ما ذهب إليه پ.ج. جيكانين بنجاح مكتب ج.ت.و. الذي يرأسه بن قيتة، في توسيع علاقته في الإطار الذي حدده لمهمته، نيابة عن رؤساء المكاتب الأخرى المتمثلة في تدمير قدرات العدو بمختلف الوسائل، بما فيها الممنوعة دوليا، وهي التي ركز عليها مرة أخرى پ.ج. جيكانين، في تقريره المطول تحت عنوان "قضيتان ذات مغزى"، تناول فيه قيام باستور ماريوت Pasteur Mariot بشحن كمية معتبرة من الأسلحة على متن سيارته لفائدة مكتب ج.ت.و. ببارن، بالإضافة إلى قبوله تهريب وتبييض الأرصدة المالية التي جمعها بناحيتي بلفورتان Belfortaine، وأعالي الصون Hautes Saône لشراء متفجرات مفككة، قام بتفكيكها عناصر من شمال إفريقيا لفائدة ج.ت.و.، المنظمة التي مازلت تمارس النصب والاحتيال في المدن السويسرية.[165]

---

(163) S.H.D.C. Carton 295, Document sous titre "**Feuille d'Avis de New Venchatel de Adda Benguita**", 17 Sept. 1958, p.01.

(164) S.H.D.C. Carton 295, Rapport de M. P.J JKANNIN Fonctionnaire à l'ambassade de France à Berne sous titre **"Express de Neuchatel"**, Mercredi 17 Sep. 1958, p.01.

(165) Ibid, sous titre **"Deux affaires Significatives"**, pp.01-02.

هذه الدلائل في رأيه كانت كافية، لكي تندفع الحكومة السويسرية على عجل، لاتخاذ إجراءات قمعية وردعية ضد مناضلي ج.ت.و.، أو على الأقل الإمتثال إلى الدعوات التي أطلقتها الخارجية الفرنسية، من غير أن تؤكد أنها تسريبات أمنية موثوق بها توصلت إليها أجهزتها، العاملة في المناطق التي يتواجد بها عناصر ج.ت.و. كبارن، وجنيف، وزوريخ، وبال، وغيرها من المدن السويسرية الأخرى لكن من حسن حظ هؤلاء المناضلين منذ أن وطئت أقدامهم عام 1956، لم يحدث أن سببوا إزعاجا أو توترا للسلطات السويسرية، لحسن تقديرهم للإطار الرسمي والقانوني الذي يحكم النظام السويسري.

مآلٌ وصلت إليه السياسة الخارجية الفرنسية عكس حالة اليأس، التي أصبحت ملازمة لكل خرجاتها الدبلوماسية، مثلت في أعين العارفين بشؤون السياسة والدبلوماسية إنحطاطا وتراجعا في أدائها الخارجي، لم تجد لإخفاء هذا الفشل سوى الإستمرار في ملء تقاريرها الأمنية بالأكاذيب الضالة عن مناضلي ج.ت.و. كهذا التقرير الذي جاء تحت عنوان "سويسرا ستعرف اعتداءات قريبة"، زاعما فيه صاحبه أن فرحات عباس أطلق من القاهرة بيانات نشرتها الصحف المصرية، حيث دعا فيها عناصر ج.ت.و.، إلى توسيع عملياتها واعتداءاتها على "السوستيليين واللاكوستيين Les Soustelles et les Lacoste" الفرنسيين، وهو ما أقنع بعض الجرائد السويسرية للالتفات إلى فرحات عباس بنظرة خاصة، حيث شعرت بنوع من الانحياز أبدته الحكومة السويسرية لقضيته.[166]

إن المتمعن في محتوى هذا التقرير في هذا الوقت بالذات، يدرك أن الحكومة الفرنسية دخلت مرحلة ضعف وتراجع في مصداقية دبلوماسيتها، بحيث لم تعد مؤثرة، ولا مقنعة في نظر بعض حلفائها كسويسرا التي لم تجد لها ردا إيجابيا واحدا، على مثل هذه التقارير يوحي بتوقع مواصلة حرص قيادة ج.ت.و.، – الممثلة في مكاتبها – على تفادي أي نشاط، أو سلوك يزعج حكومات د.أ.غ.، أو يدخلها في أزمة مع الحكومة الفرنسية، وهو ما سيتضح أكثر عند تفصيلنا لنشاط بقية مكاتب ج.ت.و. في بقية د.أ.غ.

---

[166] Op.cit, pp.3-4.

2-1-2 مكاتب جبهة التحرير الوطني بألمانيا الغربية:

بعد أن تناولنا مكتب ج.ت.و. بسويسرا، ننتقل إلى تناول فروع مكتب ج.ت.و. في جمهورية ألمانيا الغربية، الدولة الأهم في أوروبا تلتقي مع القضية الجزائرية في عدائها التقليدي لفرنسا، عامل سمح للزعامات الوطنية باختيار مدنها مبكرا للاستقرار فيها، بداية من النصف الأول من عام 1957، السنة التي بدأ فيها نشاط ممثلي ج.ت.و. رسميا بألمانيا، عبرت عنه فقرة من تقرير السفير الفرنسي ببون فيما يلي: "هناك معلومات من مصادر موثقة حول نشاط ج.ت.و. الجزائرية بهامبورغ، التي أسست نادي شمال إفريقيا في مدينة هانيوتيك Haneeotique، لغرض الإشراف على مهمة دعائية يقودها شخص ألماني كان ضمن فرقة اللفيف الأجنبي في الجيش الفرنسي".[167]

فمن هذه الخصوصية وجدت عناصر الجبهة نفسها مجبرة، على التحلي باليقظة والاحتراس من كل ما قد يصدر عن ح.ف من استفزازات، مع الحذر من الوقوع في مغبة المساس بأمن جمهورية ألمانيا الفيدرالية، وعدم التورط من قريب أو من بعيد في حماقات ضد المصالح الفرنسية على أرض الفيدرالية، حتى لا تجد الحكومة الفرنسية مبررا لتحريك تدخلات أو زرع فرق استخباراتها في هذا القطر الأوروبي، أو غيره من الأقطار الأوروبية الأخرى.

إنها ضوابط تقيدت بها فروع مكتب الجبهة في ألمانيا، لأنها في الأصل تعليمات كانت قد قدمتها قيادة الجبهة لكل هيئاتها الدبلوماسية المنتشرة في الخارج، قصد العمل في هدوء بعيدا عن الملاحقات الأمنية، ثم كلفت مكتب مدينة بون التقرب من فئة الطلبة

---

[167] مجند لم يذكر اسمه –مجند مجهول–، كان ضمن قوات اللفيف الأجنبي، أبدى حيوية لكشف الإبادة الوحشية التي ارتكبها الموظفون الفرنسيون في حق الجزائريين، فعمل مع صحفي شاب في 23 من العمر يدعى: بيتر رولّاما رولمان Puter Rollama Rolluman، وهو من ألمانيا الشرقية سمحت له محافظة الشرطة الجنائية لهانسبورغ بالعمل في النادي الذي منح له ذكاؤه القوي الخارق، يحسن نطق اللغة الإنجليزية والفرنسية والهولندية والإسبانية والعربية، درس الاقتصاد السياسي في الاتحاد السوفيتي. ثم تم إيقافه باتهامه بتشكيل الطابور الخامس لحساب TITO ضد الأمريكيين المتواجدين في الناحية الشرقية، ثم سجن Berlin Luchain ثم Butaas Dreibergen ثم أطلق سراحه بعد ذلك ليفر إلى شمال إفريقيا، أين يلتقي رولمان Rollmane المصور لينضم إلى جيش التحرير الوطني، وقد ظل هذا المصور في اتصال مع السفارة المصرية في بون من أجل المجموعات الطلابية لتسهيل إقامتها بألمانيا. للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.D.N. Carton 156, L'ambassade de France à Bonn, Rapport de L'Amb. de France en Allemagne, sous titre **"Activité du F.L.N en Allemagne"**, à M. CH Pineau. M.A.E de France, Bonn 27 Mai 1957, pp.1-2.

المعروفة بوعيها، وبروح المسؤولية من الجانب الأخلاقي، الملفوف باللون الإيديولوجي بطبيعة الحال، الذي قد يجد فيه مسؤولو ج.ت.و. نقاط تقاطع مع أطروحات قضيتهم الوطنية، بحثا عن متعاطفين ألمان من ذوي القناعة الإنسانية، للمساهمة إلى جانبهم في التعريف بالقضية الجزائرية كألمان، بكتابات سياسية ودعائية معمقة تعطي المصداقية لأسباب تشكل مكاتب ج.ت.و. بألمانيا.

هو ما تجلى في تصريح ألقى به السفير الفرنسي لصحافة بون قائلا: "هناك شخص يدعى رولمان Rullmann، يعمل على نشر وثائق عن النشاطات الفرنسية في الجزائر، ويوزع منشورات معادية لعملنا في الأوساط الجامعية بألمانيا، بمساعدة السيد عمر حليم Omar Halim الممثل الرسمي للمقاومة الجزائرية داخل هذه الأوساط، مكلفا من ج.ت.و. بإلقاء سلسلة من المحاضرات في الجامعات الألمانية قبل لقائه برئيس لجنة الشباب الديمقراطي بفرانكفورت.[168]

بهذه الخطوة، بدأ عمل مكتب ج.ت.و. يوسع علاقاته مع أطياف المجتمع الألماني، من غير أن يغيب في حسبانه دور ألمانيا داخل هيئتي المجموعة الأوروبية، ومنظمة الحلف الأطلسي، في إشارة إلى وجود رغبة قائمة لديه لاستغلال ذلك الخلاف الذي كان يطبع علاقتها مع الحكومة الفرنسية من زوايا التاريخ والسياسة، والصراع حول زعامة أوروبا، هي حسابات فرضت نفسها على مخطط عمل المكتب دعت مناضليه عند بداية نشاطهم، للاكتفاء بإلقاء المحاضرات أمام جموع الطلبة في المنابر الجامعية، وتوزيع المنشورات الدعائية هنا وهناك لإقناع أكبر عدد منها ومن غيرها، المكونة للمجتمع المدني الألماني من أحزاب سياسية، وحركات نقابية بحقيقة كل ما يلف مضمون القضية الجزائرية حول مطالبها المشروعة، وآمالهم معلقة على إرادة هذه الشرائح في إقناع الحكومة الألمانية بدعم رغبات الاستقلال، التي يناضل من أجلها الجزائريون شعبا وثورة.

أخرجت مثل هذه التقارير العسكرية الصادرة عن قيادة القوات الفرنسية العاملة في ألمانيا، خلال عام 1957 الكثير من المناشير، التي كانت تلقي بها عناصر ج.ت.و. إلى وسائل الإعلام الألمانية.[169] لعلها تجد طريقها إلى المنتديات السياسية والنقابية،

---

[168] Rapport du 27 Mai 1957, p.3.

[169] C.A.D.N : Carton 156, **l'Ambassade de France à Bonn**, Rapport de C.C.F.F.A, sous titre **"Les Activités du F.L.N en Allemagne"**, 16 juin 1957, p.1.

باعتبارها فضاءات مؤثرة في الرأي العام والنظام الألمانيين، استخلص منها مسؤول القوات الفرنسية العامل بألمانيا سر إلتفات قيادة ج.ت.و. إلى أقوى دولة في د.أ.غ. في هذا الظرف بالذات، والتي أرجعها في تقديره إلى التحاليل التي وصلته من مخبريه قائلا: "إن نجاح قيادة ج.ت.و. في جلب اهتمام عينة مهمة من الفاعلين في المجتمع المدني الألماني، التي ستحل محل وسيط بينها وبين حكومة جمهورية ألمانيا الفيدرالية، لإيجاد تسوية تضمن استرجاع سيادة الجزائر الكاملة، خارج مخطط مقترح الكنفدرالية الفرنسية لدول شمال إفريقيا".(170)

ركزت المناشير التي لجأت إليها مكاتب ج.ت.و.، على حاجة القضية الجزائرية إلى الحل السلمي الذي أساسه الديمقراطية، والتي هي القاسم المشترك الذي يجمع دول الغرب، والذي تتوسط مركزيته ألمانيا الجرمانية، الدولة الأكثر تقديرا، واحتراما لأفكار التحرر التي تلتقي مع روح وثيقة بيان أول نوفمبر، ومبادئ أرضية الصومام، وميثاق هـ.أ.م.، في وجود إرادة قوية لدى مناضلي ج.ت.و.، لتجسيد أفكار التحرر على أرض الواقع، بمساعدة النخب الفكرية والإعلامية في د.أ.غ.، إذا كانت فعلا قائمة على تلك الأفكار التي يعتبرها الغرب من مقدسات ثورة 1789، لأن الحل الأمني الذي راهنت عليه الحكومة الفرنسية من البداية تبخرت أحلامه، ومواصلته غير ممكنة، حتى ولو ضخت د.أ.غ. كل إمكاناتها، ما استطاعت إرجاع عجلة التاريخ إلى الوراء، هذا ما أرادت عناصر مكتب ج.ت.و. أن تندمج فيه ألمانيا كقوة كبرى مؤثرة لها كل المؤهلات، لتوجيه الصراع نحو نهايته الطبيعية.

هكذا كانت مكاتب ج.ت.و. تدير معركتها مع الحكومة الفرنسية من على أراضي د.أ.غ.، بلجوئها إلى تطوير أساليب كفاحها، متطلعة لتلعب دورا أكبر من حجمها، في حين لم تجد حكومة الخصم غير التشهير والتحذير مما كانت تدعيه بالاعتداءات

---

(170) هي من بين ما أقدم عليه مكتب ج.ت.و. بألمانيا في بداية عمله كتابة المناشير كإحدى الآليات التي اهتدى إليها للتعريف بالقضية الجزائرية في بداية عمله بألمانيا، منها ما أخذت طابع تحاقيق عن سياسة فرنسا في الجزائر، منها المنشور الذي جاء تحت عنوان "النشاطات الفرنسية في الجزائر"، وأخرى أخذت بعد دعوة استغاثة لإنقاذ الوضع في الجزائر كالمنشور التالي الذي جاء تحت عنوان "ثورة الشعب الجزائري"، للمزيد من التفاصيل انظر:

C.A.D.N Carton 256, L'Ambassade de France à Bonn, Rapport de Commandement en Chef des Forces Françaises en Allemagne (C.C.F.F.A), sur note d'intention de M. PUAUX Premier Conseiller d'Amb. sous titre **"Distribution des tracts émanant du F.L.N Algérien et des militaires Nord Africain"**, Bad –Godesberg, 29 Mai 1957, p.1. Voir aussi Rapport du C.C.F.F.A du 05 juin 1957 pp.1-2.

الإجرامية، ومن خطورة انتقالها إلى د.أ.غ. الأخرى، حيث ساقت في إطاره الاعتداء الذي تعرض له مقر السفارة المغربية بمدينة ستراسبورغ Strasbourg، والذي نفذه فوج من فرق الصد التابع لفيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و. بتاريخ 4 جوان 1957.[171] ومع ذلك فإن المتأمل في هذه الاعتداءات بروح علمية، انطلاقا من ظروف وتاريخ تنفيذه قد يذهب به خياله إلى اعتباره حدثا أحكمت صنعه المخابرات الفرنسية، لتقول في رسالة موجزة أن الاعتداءات القادمة ستكون في ألمانيا، فإن على السلطات الرسمية في هذا البلد إبعاد هذه الاعتداءات مسبقا، بطرد عناصر ج.ت.و. من كل المدن الألمانية.

هذه إحدى حالات الإخفاق التي تكبدها الساسة الفرنسيون، في حجب تطورات القضية الجزائرية، دفع بوسائل الإعلام الأوروبية الاعتراف بدور نضال بعض القيادات الجزائرية، التي وفقت إلى حد بعيد في التعريف بقضيتها، كالعمل الذي قام به المناضل عبد الله حمايدية، الذي أقنع الصحفي الألماني المدعو فولمبزغ Wollembesg، المعروف بكتاباته النقدية حول نضال الجزائريين في ألمانيا. [172]

---

[171] لم نجد حول هذه الاعتداءات، سوى تقرير أعدته ل.ت.ت. والذي حاولت فيه هي الأخرى الإشادة بدور المدعو الحاج منفذ ومدبر الاعتداء الذي اتخذت ضده الشرطة الألمانية تعزيزات أمنية مشددة، لتتقفى آثاره في ربوع ج.أ.ف. خوفا من تكرارها ضد الهيئة نفسها، بعد أن ضبطت عناصر من الشرطة بحوزته معلومات تفيد أن السفارة المغربية ببون تلقت دعوة تدخل من مولاي مرباح، لتجمع طرفي الصراع لبحث إمكانية تسوية صراع الإخوة الأعداء، بعد أن أظهر صاحب الاقتراح كامل استعداده، للقاء الدكتور لمين دباغين عن طريق وساطة شخصية قادمة إلى بون في 13 من هذا الشهر، فاضطلع عيسى العبد للي القيادي الميصالي البارز في ح.و.ج. الذي يتحرك بجواز سفر تونسي، بالتوجه إلى تونس لنقل الانشغال إلى عضوي "ج.ت.و."، وهما: شنتوف ومحساس العاملين في لجنة الإعلام لـــ ت.ت بتونس تحضيرا للقاء مرتقب سيجمعهما بمرباح للاستماع إليه فيما اقترحه لإيجاد حل نهائي للتطاحن الدموي الذي طال أمده بين ج.ت.و. و ح.و.ج. للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.N.A. Carton 4, Rapport sous titre **"Les Activités du F.L.N à Bonn"**, 8 juin 1957, p.1.

[172] عبد الله حمايدية من مواليد 19 سبتمبر 1922 بعنابة، ناضل في صفوف الثورة بعد اندلاعها في منطقة بوحجر بتلمسان، بعدها عينته ج.ت.و. كممثل لها بألمانيا، بحكم إتقانه الجيد للغة الألمانية والتي بفضلها ألقى العديد من التصريحات منتقدا فيها سياسة الحكومة الفرنسية، أوفدته ج.ت.و. من جديد إلى فرنسا ليعمل تحت إدارة صلاح الونشي 1955، فقام هذا الأخير بإعادته إلى ألمانيا، ليعمل تحت مسؤولية حسين مهداوي وفي تلك الأثناء أبلغ بوجود ثلاث مناضلين من ج.ت.و. كانوا في أحد سجون الحكومة الألمانية، وهم: بن ديف محمد 27 سنة من وهران، عضو المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا، لـــ ج.ت.و بمدخل الرون Bouchée de Rhône، شارك في أحداث مارسيليا التي وقعت في فيفري 1957، ثم انتقل إلى هامبورغ في 14 ماي 1957 لمواصلة نفس النشاط، والثاني يدعى حمون صالح 24 سنة، من قسنطينة كان مكلفا بجمع التبرعات في منطقة هانسلفيي Hansalvier في

اختار مناضلو مكتب بون لـــ ج.ت.و. العمل مع وسائل الإعلام المكتوبة، كأفضل وسيلة لطمأنة السلطات الألمانية بسلمية وشرعية نضالهم، متوسلين عبره من الحكومة الألمانية التدخل لدى الحكومة الفرنسية لإقناعها بالحل السياسي التفاوضي، للوصول إلى مخرج يرضي الطرفين ما دام أن كل المعطيات والمؤشرات تؤيد مسعى الحل الذي عكسته مخاوف القنصل الفرنسي بهانوفر، عندما اشتكى إلى حكومة جمهورية ألمانيا الفيدرالية من تطور نشاط المناضلين الجزائريين الذي خصصت له النشرية الأسقفية "باس ساكس Bass Saxe" ببون ملفا خاصا، أبرزت فيه تعاطي المجتمع الألماني مع القضية الجزائرية.(173)

إن تعدد وتهاطل مثل هذه التقارير يجعل الباحث يتساءل عن سر لجوء الهيئات الدبلوماسية الفرنسية العاملة في الخارج، إلى الاهتمام بتواجد الجزائريين في: بون، وهامبورغ، وهانوفر المعروفة بثقلها السكاني، وبانتشار نشاط المؤسسات المدنية من أحزاب، وجمعيات سياسية وثقافية، وطلابية حوافز فريدة من نوعها، في نظر المناضلين الجزائريين وهم في حاجة ماسة إليها.

هو ما تحركت له وزارة الخارجية الفرنسية معتبرة تواجد هؤلاء في ألمانيا، بمثابة خطورة على أمن البلدين خاصة إذا بقي هؤلاء – الجزائريون – في استمرار تدفقهم على جمهورية ألمانيا الفيدرالية بحجم الوصف الذي أبلغ به القنصل مسؤولي خارجيته في العبارات التالية: "شهدت العاصمة الألمانية "بون" في الأيام الأخيرة، وصول عدد من الجزائريين وصل تعدادهم حسب تقديرات النشرية السابقة الذكر، إلى ستة آلاف عنصر مشكلين وحدة عسكرية عملياتية داخل ألمانيا، تضطلع بدور إيجاد

منطقة الألزاس Alsases ثم انتقل، إلى هامبورغ يوم 18 جوان 1957 في إطار مواصلة مهامه، والثالث يدعى الفرقي 35 سنة من الميلية، ينشط بين غلونوبل وشومبيري تحت نظام علي مروش، انتقل هو الآخر إلى هامبورغ في 9 جويلية 1957، فرارا من عقوبة السجن التي أصدرتها في حقه محكمة غرفة الجنح السابعة عشر والتي مدتها 15 شهرا غيابيا، بتاريخ 17 ديسمبر 1956 لتؤيدها محكمة الغرفة العاشرة في 12 فيفري 1957، وعموما فإن حمايدية والعديد من المناضلين، الذين انتقلوا إلى ألمانيا للنضال باسم ج.ت.و.، اعترضت سبيلهم الكثير من العراقيل التي في مقدمتها الأمنية، فقرر مكتب الجبهة وضعهم في مخبأ، حولوه إلى مكتبا رسمي يسيرون منه شؤون قضيتهم. للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.N.A. Carton 03, Rapport de Boumalit Slimane adressé au Chef de bureau du F.L.N à Rome, Hambourg, 17 Juil. 1957, p.1

(173) C.A.D.N. Carton 156, **L'Ambassade de France à Bonn**, Rapport de M. Ardiet Consul de France à Hanovre sous titre **"Activité Algérienne à Bonn"**, adressé à l'Amb. de France à Bonn Hanovre, 21 juin 1957, p.1.

تسهيلات من شأنها تحفيز فرق اللفيف الأجنبي للانسحاب من الجيش الفرنسي، ومن شمال إفريقيا إلى بلدانهم الأصلية.(174)

وإلى جانب هذا، كشف تقرير أعده سليمان بومالي، ضمنه محطات من نشاطه السياسي وكذا عن سر تنامي عدد الجزائريين في صفوف الجبهة بألمانيا، الذي أرجعه إلى الخدمات التي كانت تقوم بها وكالة ديميتاغ الإعلامية Dimitag.(175) التي يرأسها هانس كلاين Hans Klein المعروف بإتقانه الإنجليزية، والألمانية نطقا وكتابة، كان قد وعد هذا الأخير "بومالي" بالترخيص لكل الجرائد والكراسات التي تتعامل مع وكالته، التي يفوق عددها عن مائة وتسع وخمسين بالاندماج في الحراك الدولي الذي تعرفه القضية الجزائرية، ولم يتوقف كلاين عند هذا الحد من التعاون، بل تعدى إلى الأخذ على عاتقه توظيف وسائله الإعلامية لإقحام القضية الجزائرية في الانتخابات التي ستشهدها ألمانيا الفيدرالية في الأيام القليلة القادمة، ودائما في إطار دعمه رأى من الأنسب لتجسيد انشغاله الرامي إلى التأثير الواسع على الرأي العام الألماني أن يدفع نحو الضغط على حكومته، لتلبية جزء من احتياجات المناضلين الجزائريين المقيمين على أراضيها، فقرر منح كل الإمكانات للشاب رولف أفاناسياف Rolf Afanassiefe، لإعداد فيلم طويل حول العمل المسلح في الجزائر، لعرضه في قاعة السينما بألمانيا.(176).

إنها جملة الوعود التي أداها كلاين على أكمل وجه في جعبة مسعى مكتب ج.ت.و. بألمانيا، الذي كان يسعى من خلالها إلى الرفع من تعداد اللاجئين الجزائريين في المدن الألمانية، كمطب لاستدراج المنظمات الإغاثية والحقوقية لمنح مساعداتها له، لإدارة شؤون مكتبه تحت غطائهم، وهو ما ذهب إليه صالح محبوبي في تقرير له، رابطا فيه تعاظم الجالية الجزائرية في ألمانيا، مع المهمة السرية التي أوفدت فيها الحكومة الفرنسية الكولونيل مرسيي Mercier(177)، الرئيس السابق لمصالح

---

(174) Op.cit, p.1.

(175) C.A.N.A : Carton 03, Rapport de M.Boumalit Slimane adressé au Président de Rome, Bonn, 20 juillet 1957, p.1.

(176) Op.cit, p.2.

(177) العقيد مرسي ضابط سامي في سلك مصالح الأمن الفرنسية، المعروف بسداك SEDEC، انشغل تحت هذا الجهاز بمهمة جمع المعلومات حول نشاط قيادات ج.ت.و في مجالي التسليح والنشاط الديبلوماسي، وقد لجأ إلى تجنيد عدد كبير من المخبرين –الجواسيس– يعلمون تحت أعين البحرية الفرنسية، في صورة شبكة تجار ومهربين

الاستعلامات الفرنسية، والذي كان وراء اغتيال النائب العام السويسري دبيوا هيلتريج Dubois Hultrick، الذي كان في طريقه إلى ألمانيا، لبحث مسألة تزايد نفوذ قيادات ج.ت.و. مع مسؤولي القنصلية الفرنسية العامة بفرانكفورت.(178)

يأتي تكليف مرسيي Mercier بهذه المهمة، لما له من خبرة في مجال الاستخبارات، وكذا تردده المتكرر والمبكر على كل من سويسرا وألمانيا، في إطار نفس المهام التي كان يقوم بها في مطلع 1956، لأجل ذلك اختارته الحكومة الفرنسية في تلك المهمة للقاء مسؤولي فرانكفورت، ليلفت انتباهها إلى خطورة هذه العناصر على أمن ومصالح البلدين، مقترحا كإجراء أولي للحد من تهديداتهم تنظيم لقاءات دورية تخصص لتوسيع النقاش، والتشاور حولهم بإشراك مسؤولي الدولة السويسرية، قصد التوصل إلى ضبط مخطط عمل أمني، يشدد الرقابة على جهتي الحدود السويسرية الألمانية، والحدود الألمانية الفرنسية السبيل الوحيد الهام الذي يمنع حسب مرسيي حدوث أي تشتت في العلاقات الفرنسية الأوروبية، ردا على مقترح مولود قاسم.(179) الذي حث فيه قيادة ج.ت.و. في تلك الأثناء، علىالتوجه نحو زرع خلايا

للاسلحة في الموانئ الأوروبية. وقد أسدى هذا الجهد إلى اكتشاف أتوس في أكتوبر 1956 والباخرة البلغارية"سلوفانجية 1958" من أول تحرك قامت به عناصر جبهة التحرير في إسبانيا وألمانيا فيما يخص هاتين العمليتين. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Mohamemd Boudaoud dit Si Mansour, **les Armes De la liberté,** ED RAFAR, Alger 2015, pp.79-81.

(178) أورد صالح محبوبي هذه الحقائق، في إطار عرضه لنشاط عناصر ج.ت.و، في مجال التسليح والذي أشار إلى المناضل المدعو حفيظ الذي دخل مدينة سويسرا، رفقة Gersenhafer المتزوج من امرأة من ميونيخ، =كان يعمل ضمن الخلايا اللوجستيكية التابعة لــ ج.ت.و. في أوروبا، وقد تعرفت به في ألمانيا أين كنت في انتظار، وصول فرحات عباس لرؤيتي وتبادل الحديث معه عن قضية شلوتر Schluter، وقد أكد لي أن رجل الأعمال المدعو كمال حيمد Humed Kamel، يتواجد حاليا بمدريد وبيل رود Bail Roud يتواجد بطرابلس لتحضير التجهيزات اللوجيستيكية لإرسالها إلى قاعدة ج.ت.و. بالمغرب. أما المدعو قماتي GUEMATI فرض قسرا على بلغول Belghoule، لتسليمه 2 مليون فرنك فرنسي لتقديمها للجبهة. للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.N.A. Carton 03, dossier 01, Rapport sous titre **"Activités du Bureau de F.L.N à Bonn"**, Juin 1957, p.1.

(179) ولد في 06 جانفي 1927 بأقبو (بجاية) مناضل بــ ح.ش.ج، ثم ممثل لــ ج.ت.و. بألمانيا، والدول الإسكندنافية خلال حرب التحرير، ثم عين مديرا للشؤون السياسية لوزارة الخارجية الجزائرية عام 1963، ثم مستشارا سياسيا ودبلوماسيا لرئاسة الجمهورية عام 1967، ثم شغل منصب وزير الشؤون الدينية والتعليم الأصلي خلال 1970-1979، وبعدها ظل يتقلد في المسؤوليات داخل هياكل الدولة إلى غاية وفاته 27 أوت 1992. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Achour Chorfi, **Dictionnaire Encyclopédique de l'Algérie**, Ed. ANEP, Alger, 2004, pp/878-879.

لها خارج الدول الأوروبية التقليدية، كعمل أكثر فائدة لإرهاق مساعي السياسة الخارجية الفرنسية.[180]

مثل اقتراح مولود قاسم في هذا الوقت حس اليقظة، الذي كان يملأ نفوس عناصر ج.ت.و. في وجه الدبلوماسية الفرنسية، واهتدى إليه لكسر حظر د.أ.غ.، والتي صنعت مع فرنسا طوقا أمنيا على تحركات قيادات ج.ت.و. في دول هذا المحور – فرنسا، سويسرا، ألمانيا – مقترحا استمالة الطلبة الجزائريين المنضوين تحت جناح إ.ع.ط.م.ج.، في توسيع نشاط الجبهة الدبلوماسي، بتعيين عناصر منهم كممثلين عنها في المؤتمرات الجهوية والدولية، خاصة تلك التي تنظم في الدول الأوروبية.

هو الإطار الذي عرض فيه مولود قاسم مقترحه، لتجسيد جزء منه في ثلاث رسائل وجهها إلى رئيس إ.ع.ط.م.ج. محمد خميستي، من غير أن يلتفت إليها هذا الأخير، ولو برد سلبي على رسائله، فلم يجد حينها ما يبرر ذلك سوى اقتناعه بتعمد مكتب إ.ع.ط.م.ج. بباريس رفضه الاستجابة لما دعا إليه في تلك الرسائل الثلاث في الأسطر التالية:"كتبت إليهم ثلاث مرات، وأرسلت إليهم شخصا ألمانيا بسيارته، كان في طريقه إلى باريس، وطلبت منه الاتصال بهم ليأتيني بأكبر عدد ممكن من المطبوعات على متن سيارته، لكن الطلبة لم يعطوه أي شيء، وفي جميع رسائلي هذه إليهم كنت ألح على نقاط عدة منها:

إرسال وفد منهم أو ممثل عنهم للاتصال هناك بالناس، وبالطلبة لتبادل الحديث في أشياء مهمة، ولكن الطلبة لم يجيبوا مفضلين تضييع الوقت في الاجتماعات البيزنطية مع الطلبة الفرنسيين، من اشتراكيين، وكاثوليكيين، وشيوعيين عوض الإتصال بالطلبة الأجانب الإسكندينافيين، والأمريكيين الجنوبيين، كما نبهتهم إلى ذلك مرارا في باريس، وكنت أفعله في نطاقي الشخصي المحدود، وقد حاولت مرة أخيرة الاتصال بهم وطلبت منهم المرور ببون وهم في طريقهم إلى موسكو بإشراكي معهم في الوفد، وأذهب

---

(180) عند قرب انعقاد مؤتمر الطلبة العالمي بموسكو، قام مولود قاسم بحكم كونه عضو فاعل في مكتب ج.ت.و. ببون بتوجيه رسائل إلى مكتب إ.ع.ط.م.ج.، الأولى بتاريخ 20 أفريل، والثانية 12 جوان، والثالثة بتاريخ 07 جويلية من عام 1957 حاثا فيها محمد خميستي اختيار وفد طلابي رفيع المستوى، مسلحا بتقارير ومطبوعات عن النشاط الثوري في الداخل والخارج لعرضه في المؤتمر الذي ستحتضنه العاصمة السوفيتية مطلع سبتمبر القادم. للمزيد من التفاصيل أنظر: م.أ.و.ج. علبة رقم 03، ملف رقم 01، تقريرمولود قاسم نايت بلقاسم أرسله إلى عبد الحميد قماطي ممثل الجبهة بألمانيا ، بون، 28 أوت 1957، ص1.

للقياهم في سويسرا أو غيرها، لنتفاهم هناك على أشياء كثيرة، ولكنهم لم يجيبوا وفي اللحظة الأخيرة سافرت إلى برلين، ومن هناك أرسلت برقية إلى وفدنا ببون، ليطلب منهم إرسال دعوة لا يكلفهم فرنكا واحدا (...)، بقيت هناك أنتظر ولم أتلق إجابة ولو سلبية من وفدنا الموقر، وقد أعددت تقريرين بالألماني لإلقائهما هناك ولكن إخواننا كانوا منشغلين هناك بالرقص، وتركوني في برلين أصرف ما كان لدي من النقود القليلة، وأنتظر الجواب عبثا، ثم رجعت إلى بون بدون أن أتصل بهم، وبدون إلقاء التقريرين المعدين بغاية المجهود.[181]

شهادة حية اختصرفيها مولود قاسم، صورة من صور غياب الاتصالات والتنسيق بين مكاتب ج.ت.و. في د.أ.غ.، والتنظيم الطلابي المسمى إ.ع.ط.م.ج.، الذي من المفترض على عناصره حسب إيحاءات التقرير، أن يتصدر واجهة مشهد النضال الدبلوماسي إلى جانب ممثلي هيئات ج.ت.و. في الخارج، بالرغم من أن الكثير منهم كان بإمكانه التحرك من دون مضايقات، تحت غطاء المنح الدراسية التي وفرتها لهم قيادتهم الرسمية (ج.ت.و.) والنقابية (إ.ع.ط.م.ج.).

لكن ثمة اعتبار لم ينتبه إليه مولود قاسم في الوقت الذي راسل فيه مكتب الطلبة بباريس، لدعمه بالمستندات الدعائية، وإشراكه ضمن طاقم وفده الذي تقررت مشاركته في مؤتمر الطلبة العالمي، المزمع تنظيمه في موسكو. فالطلبة في هذا الظرف مازال جلهم تحت وقع صدمة الاعتقالات، التي نفذتها الشرطة الفرنسية في حقهم بعد إضراب

---

[181] علاوة على هذا، قام مولود قاسم بترجمة العدد التاسع، من النشرة الأسبوعية، التي يصدرها مكتب الجامعة العربية باللغة الألمانية، والتي خصصته لقضية "اللفيف الأجنبي" تحت عنوان "نداء إلى ألمانيا"، خصصت له الصحف الألمانية أعمدة خاصة على صفحاتها، ثم تطرق إلى قضية عدم وصول مجموعة الكتب التي أرسلها عبد الحميد مهري من دمشق، والتي بقيت في كولن لدى مكتب سفارة الجامعة، لكونها جاءت ضمن بريدها الدبلوماسي، وكذا تطرقه إلى الزيارة التي قام بها مولاي مرباح إلى ألمانيا، ورفض السلطات الخارجية الألمانية الترخيص له لعقد ندوة صحفية فأحالته إلى مندوب للجامعة العربية الذي اشترط عليه، أن يتكلم كجزائري غير منخرط سياسيا، فقبل بذلك الشرط. وفي الندوة التي نظمها تحدث فيها عن الجزائر وألمانيا وميثاق الأطلسي. ثم دعا مسؤولي ج.ت.و. إلى الاهتمام بالشعوب الإسكندنافية، وبخاصة الشعب الفنلندي، فهو شعب مهم جدا لنا. وهناك جزائري له مصنع صغير في هلسنكي للنسيج، كان قد تكلم مرة في الإذاعة سنة 1955، وأبدى استعداده لمساعدة القضية الجزائرية، مستغلا في ذلك حيادية حزبها الاشتراكي الذي طلب من فينا الحكومة الفرنسية الخروج من الجزائر، فالشعب الفنلندي أطيب من بقية الاسكندينافيين، لا تهملوه. وفي برلين الشرقية هناك شخص إسمه عبد الرزاق الجزائري، وهو الابن الأكبر للأمير سعيد الجزائري، قابلته في برلين الشرقية، وهو لا يتكلم باسم الثورة الجزائرية. للمزيد من التفاصيل أنظر: مولود قاسم، **المصدر السابق**، ص ص.3-4.

19 ماي 1956. فهذا الاعتبار في تقديرنا هو الذي دفع بهم إلى تجاهلهم لرسائله حتى يبعدوا شبهة ارتباطهم بهيئات قيادتهم "ج.ت.و".

في الحقيقة لم يخف مولود قاسم في مضمون تقريره عن رسائله الثلاثة، الاستمرار في نضاله على رأس مكتب ج.ت.و. في بون، متجاوزا ما تلقاه عن فئة الطلبة نحو جمع الدلائل، والقرائن المادية والمعنوية حول الخروقات الفرنسية الفظيعة المدانة من كل المواثيق والأعراف الدولية والإنسانية بغرض تلطيخ وتشويه صورة فرنسا، وهيبتها كدولة غربية عظمى، ورأت قيادة ج.ت.و. اختيار المنطقة الاسكندينافية، كأفضل منطقة في نظر مولود قاسم،لوجود استعدادات لدى هيئات هذه الدول للاندماج بسهولة "في أتون الحملات الدعائية، التي سبق لمبعوث ج.ت.و. تحريكها في هذه الدول – الاسكندينافية –، وفي دول أمريكا اللاتينية وهم مدججون بالبراهين القاطعة، والتي تثبت فعليا رفض فرنسا تسوية القضية الجزائرية.[182]

لقد وجدت هذه الأدلة والبراهين اهتماما واسعا في صحف ووسائل الإعلام الاسكندينافية، والسبب في ذلك يعود إلى متابعته الدائمة ومطالعته الواسعة لما تروج له الصحف اليسارية في ألمانيا، وسويسرا، والتي كانت تدعو في تحليلاتها إلى حل القضية الجزائرية وفق مبادئ التحرر النابعة من قيمها الإنسانية المعادية للمظالم الاستعمارية. هي المادة الإعلامية التي كان يعود إليها مولود قاسم، عضو مكتب ج.ت.و. بألمانيا اقتداءً بالطريقة التي كان ينتهجها مكتب سويسرا في استغلال قيم، وخصوصيات النظام السويسري، وعلى خلفية ذلك يمكن أن تقدم د.أ.غ. الأخرى نحو الضغط على الحكومة الفرنسية لمراجعة شروط رؤيتها لحل القضية الجزائرية، والتي تتعارض مع النقاط التالية التي تضمنتها أطروحة ج.ت.و.

– قبول الحكومة الفرنسية الدخول في محادثات مع قيادي المتمردين (الثوار) بدون شروط مسبقة.

– تنظيم انتخابات في ثلاثة أشهر، تحت مراقبة وفود من الدول الديمقراطية (د.أ.غ.).

---

(182) C.A.D.N, Carton 156, L'Ambassade de France à Bonn, Lettre sous titre **"Réfutation des Arguments Utilisés par les Propagandistes du F.L.N à Bonn"**, Bonn, 20 Septembre 1957, p.1.

– استشارة ممثلي ومنتخبي الشعب الجزائري في المفاوضات حول مستقبل الدستور الذي ينظم الجزائر.

– اعتراف الحكومة الفرنسية مسبقا بـــ ج.ت.و. وبالاستقلال، كشرط أساسي للدخول في مفاوضات شاملة معها.[183]

هي النقاط التي ظلت محل رفض دائمة من طرف الحكومة الفرنسية، لاعتبارها الواهي أن قيادة ج.ت.و. لازالت بعيدة عن النضج الذي يؤهلها لطرح مثل هذه المقترحات، ومن ثم فهي غير قادرة على تسيير شؤون دولة مستقلة خارج الدائرة الفرنسية. وهو كل ما أرادت أن تقنع به الأحزاب الأوروبية، وبعض المنابر الصحفية، كجريدة تات "Tat" السويسرية الناطقة بالألمانية، التي دافعت كثيرا عن هذه النقاط، واعتبرتها خ.ف. بمثابة إنفلات القضية الجزائرية من تحت أقدامها، فستجد نفسها عاجلا أم أجلا مضطرة للتعاطي إكراها مع ما ستعرفه مستقبلا من توسع وانتشار في د.أ.غ.

3-1-2 نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بإيطاليا:

أما الحديث عن مكتب ج.ت.و. بإيطاليا، فإن وضعيته تختلف عن بقية المكاتب الأخرى، بالنظر إلى الصعوبات المالية التي كانت مطروحة، شرح وضعيتها المناضل الطيب بولحروف.[184] وهو في ألمانيا عندما تلقى أمرا من قيادته بالانتقال إلى إيطاليا، في مهمة رسمية يفتقد لمصاريفها، التي تقدر بـــ 125.000 ليرة.[185] فتقدم إلى

---

[183] Lettre du 20 sept.57, p.2.

[184] ولد في 19 أفريل 1923 بواد الزناتي قسنطينة، في وسط عائلة ميسورة الحال، بدأ نشاطه السياسي في سن الخامسة عشر من عمره، اتخذ من جريدة الأمة لـــ ح.ش.ج. مصدر رزق له، فكانت وراء طرده من المدرسة. وعند انفجار ح.ع.II، عين إلى جانب مسؤول خلية الحزب بعنابة وقالمة، فوضع يده على الجمعيات كجمعية الشباب العنابي، وكتابة المناشير خلال ح.ع.II، ساهم في تكوين أحباب البيان والحرية 1944، وشارك في مظاهرات 8 ماي 1945. بعدها التقى الشاذلي المكي الذي أخبره بأمر العصيان الذي تم توقيفه لبعض الوقت، فتم إدخاله سجن عنابة، ثم حول إلى سجن قسنطينة أين كانت الشرطة في اتجاه تفكيك ح.ش.ج. وبعد ثلاثة أشهر أطلق سراحه بموجب صدور قانون العفو العام 1946. سجل بولحروف مباشرة (1946) إلى غاية 1954 حضورا قويا في كل المواعيد السياسية للحزب، ففي 30 أكتوبر 1954 عاد إلى فرنسا، ليدخل سرا في إطار نشاط خلايا الجبهة هناك، وفي بداية 1957 كلف بإعادة تنظيم فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و، ثم انتقل إلى مكتب ج.ت.و. بروما في نهاية 1957، ليصبح مسؤولا عن المكتب تحت راية ح.م.ج.ج.، وعند انطلاق مفاوضات إيفيان 1962، مثل أحد أعمدتها عن الجانب الجزائري في الطاقم ح.م.ج.ج. المفاوض. للمزيد من التفاصيل أنظر: Stora, Op. Cit, pp.277-278.

[185] C.A.N.A. Carton 03, Rapport du Bureau de F.L.N à Rome, 21 Août 1957, p.1.

استعطاف سفارات كل من المغرب، ومصر، وليبيا، وتونس لمنحه ما يحتاجه من المال، لإنجاز مهمته هذه بروما، وردت عليه السفارة المغربية على لسان سفيرها بلفريج قائلا: "إن جلالة الملك محمد الخامس، حل محل مهمته من خلال اتصال رسمي أجراه مع الجنرال دوغول طالبا منه إيجاد حل للشأن الجزائري، لا يخرج عن مضمون ما طرحته الحكومة الإيطالية، بعد رحيل وزير الخارجية السابق مارتينو Martino، في إطار سياسة الحكومة الإيطالية المتوسطية، التي وعد بها السيد غرونشي Groncchi رئيس الجمهورية الإيطالية، والتي ستكون القضية الجزائرية أولى اهتمامات هذه السياسة. [186]

وقد اختار السفير الرد على انشغالات بولحروف، لطمأنته على نجاح وساطة جلالة الملك لدى الحكومة الإيطالية، كأفضل مساعدة له في هذا الظرف. هي فرصة لقيادة ج.ت.و. للتدخل من جهتها لدى مكاتبها لتحديد الرسميين الذين يتعاملون مع السلك الدبلوماسي العربي، وقد انتبهت السفارة المغربية لهذا الأمر، بعد أن طرح بولحروف قضية علي الألماني.[187] الذي دخل إيطاليا وأصدرت في حقه مذكرة طرد، فلجأ إلى السفارة التونسية، فقامت هي الأخرى بإيفاده رفقة عبد القادر نواصري.[188]

فعلى أية حال، فإن بولحروف الذي وجدناه يشتكي من ضائقة مالية في تقرير سابق له، منعته من تسديد مصاريف رحلته من ألمانيا إلى إيطاليا، نفسه وجدناه في تقارير لاحقة يعرض مجرى اتصالاته مع خمسة أعضاء، من منظمة الصليب الأحمر الدولي في مدريد، في طريقهم إلى تونس للقاء سي الصادق وسي ناصر العقيدين في

---

[186] C.A.N.A. Carton 03, Rapport de Boulahrouf sur leur Mission en Italie, Rome 02 septembre 57, p.1.

[187] أشار إلى هذا الشخص مولود قاسم نايت بلقاسم، في تقرير له أعده بألمانيا يعود إلى عام 1957 جاء فيه أن الرجل جندي في صفوف جيش التحرير، جاء إلى روما رفقة الدكتور لمين دباغين بغرض العلاج، وبعد ذلك شق طريقه إلى بون، بتكليف من أوعمران ومزهود ولمين، لشراء الألبسة العسكرية لأفراد جيش التحرير، وكذا للقاء الحاج يعلى في هامبورغ، فمهمته كانت كبيرة جدا وقيل أن الحاج يعلى خاف منه ولم يرد مقابلته، وهذا الشخص يحمل جواز سفر تونسي رقم 17680، ويسمى أحمد سعيد ويقول أنه اسمه الحقيقي البحيري علي، ومعروف في الجيش باسم علي الألماني، ويقول أنه من لافاييت يعرف اللغة الألمانية المكسرة، له مقهى في ألمانيا اشتراها بعد الحرب ع.II، وأخذ يدور على السفارات العربية هنا، يطلب مالا ويقول لها أنه مندوب الجبهة في أوربا، وفي آخر مرة جاء إلى مكتب الجامعة العربية في غيابي، ولم يرد الخروج منه طالبا المال ولم يخرجوه إلا بالتهديد. للمزيد من التفاصيل أنظر: م.أ.و.ج، مولود قاسم، **المصدر السابق**، ص ص.2-3.

[188] Rapport de Boulahrouf, p.2.

جيش التحرير، وبعدها تطرق إلى الموعد الذي ضربه للقاء موفد مصالح التموين بالذخيرة، ليسلمه رصيدا ماليا لتزويده بالمعلومات السرية الضرورية لإتمام مهمة شراء الأسلحة من إيطاليا، وألمانيا وهي مهمة اقترح لها بولحروف تأسيس خلية تتكون من ثلاثة عناصر تعمل على ردع تصاعد عمل الحركة المصالية في أوروبا.[189]

مهمة كانت قد كلفته بها ل.ت.ت.، لينتقل بعدها إلى ألمانيا بتاريخ 15 نوفمبر الجاري، للإشراف على تأسيس نواة لـــ ج.ت.و. في دوسلدوف Duseldof، المدينة التي يصل عدد الجزائريين بها إلى أربعين ألف، معظمهم متواطؤون مع مقاومة ح.و.ج. إنه جهد إضافي على حساب المطلوب، أنجزه بولحروف تحت راية ج.ت.و. لإحباط مخططات الدبلوماسية الفرنسية لو حدث أن ذابت الحركتان ج.ت.و. وح.و.ج.، في توجه موحد ضد الحكومة الفرنسية، التي استعانت بمهارات أمنية إسرائيلية كانت تعمل لحساب جهاز الموساد بباريس. فقامت بإقحامهم في هيئاتها بروما حتى تزيد من تضييقها على نشاط مناضلي ج.ت.و. هناك[190].

وقد بدأت تظهر نتائج هذا التحالف بين الاستخبارات الفرنسية، والإسرائيلية، في رفض سلطات الحكومة الإيطالية قبول دخول لمين دباغين إلى روما للاجتماع بأعضاء مكتب ج.ت.و.، رد عليها فرحات عباس قائلا: "ألفت انتباه سعادتكم أن لمين دباغين والشخص المتحدث موظفان ساميان في هرم المقاومة الجزائرية، دخلا بلدكم بجوازات سفر رسمية من غير أن نخفي أصولنا الجزائرية لسلطات أمن بلدكم، فدخولنا إلى إيطاليا كان بصفة قانونية، بحكم أننا تحصلنا على تأشيرة الدخول إلى بلدكم، منحتها لنا سفارتكم ببارن.[191]

موقف الحكومة الايطالية، هذا وجد فيه فرحات عباس إهانة لموقف ج.ت.و.، الذي اتخذته لصالح عناصر فرق اللفيف الأجنبي من ذوي الأصول الإيطالية العاملة في الجيش الفرنسي، معتقدا فيما بادرت به ج.ت.و. في حق أفرادها المجندين في الفرق السابقة الذكر كافيا ليدفع بسياستها إلى التخلي عن أسلوب التعسف الذي كانت تمارسه

---

[189] C.A.N.A. Carton 03, Document sous titre **“Rapport politique du mois de Septembre 1957”**, p.1.

[190] C.A.N.A. Rapport de Boulahrouf du mois d’octobre 1957, p.1.

[191] C.A.N.A Carton 05, Lettre de Ferhat Abbas Membre de C.C.E et Délégué pour les Relations Européennes sous titre **“L’interpelant sur l’Expulsion de Lamine Débaghine Président de la Délégation Extérieures des F.L.N”**, adressée à M. M.A.E en Italie, Montreux 25 Nov. 1957, p.1

ضد قيادات ج.ت.و.، الأمر الذي استغربه فرحات عباس، والذي لم يجد غير ابتلاع مر ما تعرض له من إحراج الخارجية الايطالية له، محتكما في ذلك إلى خبرته ومهارته الدبلوماسية التي تعود اللجوء إليها، لاستلهام ما يليق للتكيف مع مثل هذا الموقف، حيث أفهم الحكومة الإيطالية: "على أنه يقدر عقد الصداقة الذي يربط فرنسا بايطاليا، لكنه يرفض منطق الإضرار بحق الشعب الجزائري في الحصول على استقلاله.[192]

هو الإطار الذي دارت حوله الندوات الثلاث، التي نظمها السفير المغربي بمقر سفارته بروما، دافع فيها عن حق الشعب الجزائري في الاستقلال، دعت مديري تحرير جريدة أفانتي "Avanti" وجريد الشباب الشيوعي، إلى دعوة فرحات عباس لتردد على هيئتي تحرير الجريدتين، مرفقا بملفات ووثائق عن النشاط النقابي لمناضلي شمال إفريقيا وعن نشاط ج.ت.و.[193] لتمكين صحفي الجريدتين من تأدية واجبهم الإعلامي، ليدفع بعملية التدويل إلى المزيد من الضغط على الحكومة الفرنسية.

وبانقضاء عام 1957، تركنا مكتب ج.ت.و. بإيطاليا يتخبط في مأساة رفض سلطات إيطاليا التعامل مع أعضائه كممثلين رسميين لقضيته، فقررت قيادة ج.ت.و. صرف اهتمامها عن إيطاليا، بتكليف فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و. إيفاد كل من الطالب المناضل حفيظ كيرامان، الذي كان وقتذاك يزاول دراسته في الحقوق بباريس، رفقة محمد الشريف ساحلي.[194] في مهمة للقاء بولحروف بلوزان، ليشرف على مراسيم تنصيب الأول على رأس مكتب ألمانيا، والثاني إيفاده إلى الدول الاسكندينافية.[195]

فمن هذا التطور، بدأت قيادات ج.ت.و. التكثيف من بعثاتها الرسمية، إلى كبرى د.أ.غ. شعورا منها ببداية تشكل حوافز مشجعة على التحرك على أراضيها، فمنها جمهورةي ألمانيا الفيدرالية التي خصها لمين دباغين بوفد مشكل من أحمد فرنسيس، وعبد الرحمن كيوان في مهمة رسمية إلى عاصمتها بون، للقاء أعضاء مكتب ج.ت.و. أملا في الخروج بتصور عمل يزيد في التأثير على الأوساط الألمانية المؤثرة في

---

[192] Rapport de Boulahrouf, p.2.
[193] C.A.N.A Carton 03, Document sous titre **“Rapport du mois de décembre 1957”**, p.1.
[194] Réda Malek, **Mohamed Cherif Sahli est le précurseur de la critique historique**, journal Liberté N°6615, 18 Mai 2014, p.11.
[195] C.A.N.A. Carton 003. Document sous titre **“Rapport du Bureau de F.L.N à Rome”**, 30 janvier 1958, p.2.

النظام الفيدرالي الألماني، وهو مسعى تدخل لأجله سفير المملكة المغربية بفتح أبواب سفارته لإيواء أعضاء بعثة ج.ت.و.، ومنح غطائها الدبلوماسي لنشاطهم ببون.(196)

دعا فرحات عباس إلى منح الضوء الأخضر لعلي بومنجل.(197) التكيف مع الموقف الذي ستعتمده الحكومة الفرنسية تجاه القضية الجزائرية في دورة هــ.أ.م. القادمة، بالتوجيه التالي: "إذا أبدت فرنسا صمتها فلا مانع من العودة إلى قبول وساطتي

---

(196) فحسب تقرير السفارة الفرنسية ببون، التي ذهبت إلى القول أن المناضلين، كانا محل متابعة ومراقبة من طرف المخابرات الفرنسية، حيث جمعت حولهما معلومات مهمة قدمتها للخارجية الفرنسية حول عبد الرحمن كيوان الذي ولد في 1925، انظم إلى ح.إ.ح.د. مكتب الجزائر عام 1947، وفي عام 1953 استدعاه مكتب أمن الدولة للتحقيق معه حول خلفية مساهمته في تأسيسه للنقابات الجزائرية، فتم ايقافه من طرف الشرطة الفرنسية في 24 سبتمبر 1954، ليقابل مرة ثانية أمن الدولة ليقتاد إلى الحبس، الى غاية 5 أفريل 1955 ليطلق سراحه مؤقتا، بسبب صحي وبعدها واصل نشطاته في السرية، لينتقل الى القاهرة في أفريل 1956 للانضمام الى ج.ت.و. بعد أن اعتبر أن المجاهدين لهم كل الحظوظ لكسب الحرب، فجند للدعاية الخارجية لــ: ج.ت.و.، ثم ذهب الى روما حاملا لجوازي سفر، واحد مصري والآخر سوري فتم طرده بحجة أنه غير مرغوب فيه من طرف السلطات الايطالية، وذلك في 12 سبتمبر 1957 لينتقل بعد ذلك لأداء نفس المهمة في أمريكا الجنوبية، وفي سويسرا، والدول الاسكندنافية. أما أحمد فرنسيس اعتبره التقرير على أنه مناضل في صفوف حركة أحباب البيان والحرية، وضع تحت الاقامة الجبرية من جوان الى أكتوبر 1945، عضو مؤسس لــ: إ.د.ب.ج. انتخب كنائب عنها عام 1946، ثم انتخب كممثل للمجلس الجزائري عام 1948، وفي أفريل عام 1956 انظم الى ج.ت.و.، لينشط في جهازها الخارجي، إضافة الى ذلك أشار التقرير الى حاجة مكتب ج.ت.و. بألمانيا الى مساهمة أحمد فرنسيس، فطلب منه تزويده بأعداد من جريدة المجاهد، فوعد أعضاءه على أن تصلهم ابتداء من نوفمبر 1957، موضحا موقفه من ذلك قائلا: " سأبدأ في ممارسة نشاط جديد في هذه الدول، الذي هو محدود جدا بالتعاون مع الأخ عبد المجيد، في هيئة الأمانة والمراسلات مع مدريد، وتطوان، وتونس في مجال الدعاية لتوزيع المجلات والكراسات الدعائية، وسحب أشرطة أفلام، وتنظيم الندوات الصحفية للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.D.N. Carton 156. L'ambassade de France à Bonn, Télégramme de M. C. de Murville Ambassade de France à Bonn, à M. M.A.E de France, Bonn 26 septembre 57, p.1.

(197) من مواليد 24 ماي 1919 بغليزان، من أب معلم بالكولاج دو فرنس، المخصص لتعليم الأهالي بمدينة الأربعاء، كما انتقل إلى البليدة لمواصلة دراسته الثانوية، 1936–1939 السنة التي تحصل فيها على البكالوريا، انتقل على إثرها إلى جامعة الجزائر لمواصلة دراسته الجامعية فرع حقوق، ليتخرج منها عام 1944 بشهادة الليسانس في ذات التخصص، وبعد ذلك في عام 1944 انظم إلى ح.أ.ب.ح كمحرر في جريدة المساواة، وفي مطلع الخمسينات انظم إلى الحركة العالمية للسلم، حيث سمحت له بالمشاركة في الندوة التي نظمها مجلسها بستوكهولم ديسمبر 1954، قدم شكوى ضد فرانسوا ميتران وزير الداخلية الفرنسية آنذاك الذي رفض المفاوضات مع ج.ت.و، وفي جوان 1955 مثل رسميا وفد ج.ت.و في مؤتمر الحركة العالمي الذي احتضنته العاصمة الفنلندية هلسنكي، باعتباره عضوا في هيئة دفاع ج.ت.و أمام المحاكم الفرنسية 1954–1957. وفي 26 مارس من السنة نفسها يقع بين أيدي المظليين بالجزائر، فقاموا برميه من النافذة بأعالي الأبيار. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Malika Rahal, **Ali Boumendjel 1919-1957 Une affaire française, Une histoire algérienne**, Ed. Barzakh, Alger, 2011, pp.71-171.

تونس والمغرب، كمطية لتشجيع مسعى المباحثات. لكن في حال تمسكت تونس، والمغرب بخرافتهما، المتمثلة في الكونفيدرالية الفرنسية فعليكم التوجه نحو قبول دعوة تدخل هـــ.أ.م. لحل قضيتنا.(198)

في المقابل زاد اهتمام مكتب رئيس البعثة الخارجية بالقاهرة السيد لمين دباغين بمكتب بون لـــ ج.ت.و. حيث دعا رئيسه آيت حسن "إلى الخروج من بون نحو إقليم السار Sarre، أين يمكن الاختباء من العدو (...) ثم التوجه إلى سيربريسك Surbrusque لبحث إمكانية ربط إتصال بشخص يدعى عبد المجيد تضافي Tidafi،(199) قدم من المغرب إلى هناك، يبحث عن مساعدة من مكتبنا لعرض فيلم عن كفاحنا تحت عنوان: "البداية" الذي عرضه في إسبانيا خلال شهر جويلية الماضي، ونفس المحاولة قام بها في ألمانيا الغربية لكنها باءت بالفشل بسبب رفض سلطاتها عرضه في قاعات السينما.(200)

إقرار واضح على صعوبة مهمة التحرك في ألمانيا، رغم السلاسة التي شعر بها المناضلون لدى شرطة الحدود الألمانية السويسرية، وكأن بالحكومة الفيدرالية أرادت أن تتفهم الطرفين المتصارعين بإرضائهما حسب وضعية كل طرف، وعلاقتهما بمصالحها آنيا ومستقبلا ولذلك وجدناها مشددة الخناق نوعا ما على المناضلين الجزائريين في بون، على خلاف أقاليمها الأخرى التي أظهرت فيها نوعا من التساهل الأمني، كالحادث الذي تعرض له مكتب أيت حسن بدسلدورف Duss Eldorf.

والذي تمثل في قيام مجهولين بتفجير سيارة مفخخة قرب مكتبه بدسلدورف Duss Eldorf، حكى تفاصيله في بيان وجهه الضحية للصحافة الألمانية جاء فيه: جاءني في27 نوفمبر 1957 عنصر من لياج Liège البلجيكية، اتصل بي تاركا لي بطاقة هويته، على أنه عضو في هيئة إ.ع.ع.ج. (U.G.T.A)، وتقريرا مفصلا حول الحصيلة الداخلية لفيدرالية فرنسا لـــ .ج.ت.و. لشهر أكتوبر المنصرم، وبالموازاة كنت قد تلقيت أمرا من لمين دباغين، طلب مني فيه بالعمل معه في انتظار تأسيس وفد موسع باسم

(198) C.A.N.A. Carton 3, Lettre de Ferhat Abbas adressée à M. Boumendjel relative aux débats prévus à l'O.N.U sur la question algérienne, Montreux, Suisse, 21 Novembre 1957, p.1.

(199) من مواليد 08 جويلية 1923 بتطوان. للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.D.C carton 225, Rapport intitulé "**Propagandistes du F.L.N à l'Etranger",** 1959, p 11

(200) C.A.N.A. Carton 03, Rapport sous titre "**Activité du Bureau de F.L.N en Allemagne"**, Bonn, 12 Déc. 1957, p.1.

ج.ت.و. في ألمانيا، في حين أن هذا الشخص يدعى حمزة ينشط بين فرانكفورت وشتوتقارت وميونيخ، مع عناصر من ح.و.ج. M.N.A وعددهم ثلاثة وهم: خليفة بن عمار، ونايت مزري، وعبد المجيد قماتي، هذا الأخير الذي انظم إلى ج.ت.و.، في فترة متأخرة ويتردد على مقهى إيطالي ببون (...)

الذي من صفاته أنه قليل النشاط، معظم وقته يقضيه في السهرات، لا يصحو من النوم إلا بعد منتصف النهار، له علاقات مع عناصر من ح.و.ج. بمنطقة السار وبلجيكا، واعتياده كثيرا على مكاتب السفارات العربية التي رفضت منحه المساعدات بسبب قضية ملوزة، ودائما في دسلدورف هدده عمر بلقايد بالموت، في رسالة رسمية ممضاة بختم مسؤول عن ج.ت.و. في ألمانيا، فقمت بدوري كمسؤول مكتب الجبهة ببون بنقل هذه الرسالة إلى رئيس الطلبة المسلمين الجزائريين بألمانيا، واتصلت بطلبة آخرين أكدوا لي كلهم أن عمر بلقايد نصاب محتال، ليس طالبا ولا علاقة له بـــ إ.ع.ط.م.ج.، وأما علي الألماني، أطلق العنان لاحتيالاته في كل ألمانيا.[201]

تقارب مضامين الرسائل والتقارير التي تبادلها، مكتب بون مع قيادته بالقاهرة أوحى بوجود صعوبات ومشاكل عدة، طفت إلى السطح بسبب الموقف الذي اتخذته حكومة جمهورية ألمانيا الفيدرالية ضد خلايا ج.ت.و.، والتي تحدت بنشاطها ضغوطات الحكومة الفرنسية، والتشويش الذي كانت تمارسه عناصر M.N.A في ألمانيا، ضدها لتخلط الأوراق أمامها حتى تمنع من أن تقوم أية قائمة لمكتب ج.ت.و. بألمانيا.

ولتجاوز هذا المأزق، لجأ مكتب ج.ت.و. في ألمانيا إلى تغيير الوجهة، نحو اليسار الأوروبي كمتنفس احتياطي جاهز لضمان بقاء نشاطه ساري المفعول، ناقلا إياه إلى تيارات اليسار الشيوعي الناشطة في مدينة براغ الألمانية، حيث توصل إلى الاتفاق مع زعاماتها، على تنظيم يومي 21–22 مارس 1958 ندوة دولية حول القضية الجزائرية يحضرها ممثلو عن ج.ت.و.، وممثلو عن العديد من الدول الشيوعية.[202]

---

[201] C.A.N.A.Carton 03, Rapport d'Activité Générale établi par Klouche Omar destiné au chef de la délégation extérieur du F.L.N au Caire de Nov. 1956 au Sept 1957 P.1. Voir aussi C.A.D.N. Carton 156. **L'Ambassade de France à Bonn**, Télégramme à M. C. Murville Ambassade de France à Bonn, au M.A.E de France, Bonn 02 Oct. 1957, pp.1-2.

[202] C.A.DN. Carton 156, L'Ambassade de France à Bonn, Rapport de Chelvron sous titre "**Conférence de Prague sur l'Algérie",** adressé à M. CH. Pineau M.A.E. de France, Bonn 31 Mars 1958. P.1.

فقد سجلت الندوة حضورا مكثفا، لشخصيات سياسية غير حكومية من كافة د.أ.غ.، والشرقية على السواء، قدموا فيها آراءهم وانتقاداتهم جعل سبب بقاء خمسمائة ألف عسكري فرنسي في الجزائر، والحكومة الفرنسية تستغيث من حين إلى آخر بحثا عن المساعدة المالية والعسكرية من الدول الأوروبية كألمانيا وبريطانيا القوتين المحوريتين في الحلف الأطلسي. وبعدها انتهى المؤتمرون إلى صياغة خطة عمل بالإجماع، تهدف إلى مزيد من التشويه وإضعاف فرنسا، إلى غاية اعترافها بصعوبة مهمتها في الجزائر، وفق المقترحات التي خلصت إليها الندوة والتي تتمثل في ما يلي:

– شن حملة واسعة في العالم، لإقناع الرأي العالمي بأحقية الجزائريين في حكم أنفسهم بأنفسهم.

– الدعوة إلى ندوة دولية للسلم من أجل وضع حد للقتل اليومي للشيوخ والنساء والأطفال في الجزائر.

– فضح الافتراءات الملفقة للجزائريين في وخارج فرنسا.

– تنظيم رالي – سباق –، وتجمعات ومهرجانات من أجل السلم في الجزائر.

– القيام بإضراب عام عن العمل في فرنسا، لشل كل الأقاليم الصناعية الفرنسية.

– تأييد إضراب عمال السفن، والسكك الحديدية عن العمل في فرنسا، وبعض د.أ.غ. تضامنا مع القضية الجزائرية لمنع نقل الجنود، والأسلحة إلى شمال إفريقيا.[203]

وقد تم اتخاذ هذه المساعي بحضور الأحزاب اليسارية الفرنسية، كدليل واضح على تطور القضية الجزائرية، والذي يعود إلى نوعية التغطية الإعلامية التي قامت بها بعض وسائل الإعلام الفرنسية، في إطار مجريات صراع الحرب الباردة، وقد بدأت نتائج هذه المساعي تظهر قبل أن تختتم الندوة أشغالها، حيث وافق مكتبها على طلب تقدم به الممثلون الجزائريون إلى المؤتمرين، وإلى سلطات براغ للموافقة على تأسيس مكتب ج.ت.و. بألمانيا الشرقية. وبمجرد انتهاء أشغال المؤتمر أعلنت حكومة براغ استجابتها للطلب، بتنصيب مكتب لــ ج.ت.و.، والذي آلت رئاسته لعبد الرزاق عبد

[203] Op.cit, p.2.

القادر، فأصبح إذن لـــ ج.ت.و. أربعة مكاتب رسمية تنشط في الألمانيتين (بون، هامبورغ، دوسندوف، براغ).[204]

وعلى إثر هذه الوقفة التضامنية التي نظمتها أحزاب اليسار في ألمانيا الشرقية مع القضية الجزائرية، وجه آيت حسن رئيس مكتب ج.ت. وببون رسالتين: الأولى إلى السيد أودونوي Adenauer مستشار رئيس جمهورية ألمانيا الفيدرالية، والثانية إلى السيد أولومبوي Ollembauer رئيس الحزب الاجتماعي الديمقراطي المعارض بألمانيا، حاثا فيها النظام الألماني على تجميد المساعدة المالية التي قدمتها ألمانيا للحكومة الفرنسية، والتي بلغت ستمائة وخمسين مليون دولار. وفي الأخير اضطر الحزب الاجتماعي للخروج عن صمته، على غرار بعض الأحزاب النرويجية والسويدية والبريطانية التي أدانت سياسة فرنسا القمعية بالجزائر، والتي راح ضحيتها أكثر من خمسمائة وخمسين ألف شخص.[205]

وحول هذا الموضوع الخاص بالقمع الفرنسي في الجزائر، نشرت جريدة "فلت Welt" الألمانية معلومات، استقتها من حوار أجراه مراسلها بالقاهرة مع لمين دباغين الذي ذهب إلى أبعد من ذلك الرقم، حيث أكد أن عدد ضحايا ذلك القمع الوحشي وصل إلى ستمائة ألف قتيل، معظمهم من المدنيين، وبلغت الخسائر البشرية التي لحقت بهيئة جيش التحرير إلى سقوط مائة وعشرين ألف جندي. وفي آخر ما ختم به لمين حواره أكد استعداد ج.ت.و.، في أي وقت وفي أي مكان للدخول في مفاوضات مع فرنسا إذااعترفت باريس باستقلال الجزائر(...).[206] هي رسالة دعم لمكتبه ببون الذي ظل منذ تأسيسه يحاول إقناع الحكومة الفرنسية، وغيرها من د.أ.غ. بعدم الانسياق وراء سياسة دوغول، التي كانت تلتقي مع الأطروحات التونسية والمغربية في مشروع الفيدرالية المغاربية لشمال إفريقيا الفرنسية.

وفي التاريخ نفسه، وفي الموضع نفسه أنجز الصحفي الألماني هيربرت ك. Herbert K. نشرة دعائية وزعها على مختلف الصحف الألمانية، والمنظمات الحقوقية

---

[204] S.H.A.T. Carton 1H 1740, Rapport Intitulé **“Les Institutions du F.L.N”**, 26 Juillet 1958, p.11.

[205] C.A.D.N Carton 156, l’Ambassade de France à Bonn, Lettre de M. Chelvron l’Amb. de France à Rome sous titre **“Deux Lettres du F.L.N au Gouvernement Allemand et au Parti Social Démocrate”**, adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, Bonn, 10 Avril 1958, pp.1-2.

[206] C.A.D.N. Carton 156, L’Ambassade de France à Bonn, Télégramme de M. Leduc sous titre **“Interview qui a été accordé par Le Correspondant du J. Welt au Caire par Lamine Debaghine”**, adressé à M. CH. Pineau, M.A.E de France, Bonn, 19 juin 58, p.1.

والسياسية، حيث سحب منها تسعة آلاف نسخة.[207] خصصها لفضح التجاوزات الفرنسية السابق ذكرها، أعد لها رئيس مكتب ج.ت.و. بألمانيا مقترحا أقر فيه ضرورة اعتماد منطق التداول الدوري على رئاسة مكتب الجبهة ببون، الكائن مقره بمبنى السفارة التونسية. وبناء على ذلك عادت رئاسة المكتب في أواخر 1958، لمالك دخلاوي خلافا لمولود قاسم الذي أقحم عشرات من المناضلين قبل بدء الحملة الدعائية على أراضي جمهورية ألمانيا الفيدرالية، والذي سيصبح – مكتب بون – غرفة عمليات تتلقى منه كل مكاتب ج.ت.و. في أوروبا، الأوامر التي تخص النشاط الدعائي والدبلوماسي.[208]

وفي نفس السياق دائما، ظل رهان مكتب ج.ت.و. بألمانيا يعمل جاهدا لإقناع الأحزاب السياسية الراديكالية، من شاكلة الحزب الاجتماعي الديمقراطي المعارض على السماح لأعضائه الحضور كملاحظين في الندوة الصحفية، والمزمع عقدها بهامبورغ في 2 سبتمبر 1958، وهو ما كان له، حيث قدمت رئاسة الحزب دعوة لرئيس مكتب ج.ت.و. للمشاركة في أشغالها، ليقدم أمام الحاضرين جديد القضية الجزائرية وقد كان أيت أحسن في مستوى المسؤولية، حيث أفاض وأحاط بجديده، وبرؤية وقراءة دبلوماسيتين بالغتين، حيث شد انتباه جمهور الحاضرين من الصحفيين الممثلين لمختلف القنوات الإعلامية المرئية، والمكتوبة المنتشرة في د.أ.غ.

وقد أوضح أمامهم في شأن حكومة المنفى، والتي طرحت حولها الكثير من التساؤلات في الندوة، رد عليها قائلا: "فمن الناحية العملية، هي مشكلة تنتظر الوقت المناسب للإعلان عنها، وعند معرض حديثه عن موضوع تسليح جيش التحرير الوطني، فقد ضرب في الصميم عندما تحدث بنوع من الارتياح، عن حالة التسليح التي تعرفها الثورة، مشيدا بصريح العبارة: "إن الجيش الجزائري الذي يصل تعداده إلى 120 ألف جندي، لا يزال غير مهيأ لجلب الأسلحة من دول الشرق الاشتراكي، فهي

---

(207) C.A.D.N. Carton 156, L’Ambassade de France à Bonn, Rapport des Services de France près à la R.F d’Allemagne, adressé à M. Couve Murville M.A.E de France à Bonn. Bonn, 21 juin 1958, p.1.

(208) C.A.D.N. Carton 156, L’Ambassade de France à Bonn, Rapport du S.D.E.C.E sous titre “**Bureaux du F.L.N. à Bonn**”, 2 septembre 1958, p.1.

وضعية قد تتغير إذا الدول الغربية وبخاصة، الجمهورية الفيدرالية الألمانية بقيت تدعم، وتساعد فرنسا عسكريا وماليا".[209]

في حدود أسبوعين من تاريخ الندوة الصحفية، تم الإعلان من القاهرة عن تأسيس الحكومة المؤقتة، الفكرة نفسها التي دافع عنها آيت أحسن آنفا، فهبت جريدة تاغ "Tag" إلى نشر حوار مطول لفرحات عباس رئيس ح.م.ج.ح.، الذي جاء معبأ بالصيغ القطعية الجازمة، في رد غير مباشر على خطاب الدعاية الفرنسية، الذي استطاع إلى حد بعيد من إقناع العديد من المنابر السياسية، والإعلامية الغربية، بما فيها منابر من و.م.أ. من وهم فكرة وقوف الإيديولوجية الاشتراكية، هذا الرد كان وراء نجاح ج.ت.و. ودبلوماسيتها عسكريا.

فمن بين ردوده على هذه الأطروحة، تأكيده بصريح العبارات التالية: "ليست هناك أية نية لتوجيه دعايتنا (...) "فالاعتبارات الإنسانية هي الوحيدة التي حددت توجهاتنا، فلم نفرض شروطا معينة ولم نلح على رأي معين، فنحن سنواصل العمل على تحرير السجناء الفرنسيين مهما كان رد فعل فرنسا. ثم أضاف موضحا أكثر قائلا مرة أخرى: "إن قياديي ج.ت.و. يعملون لتسليم السجناء الفرنسيين إلى منظمة الصليب الأحمر الدولي بتونس، أو في المغرب، بغرض التمهيد لتحرير أكبر عدد ممكن منهم.[210]

فبمثل هذا النمط من العمل، استطاع مكتب بون لــ ج.ت.و. تجاوز العراقيل الفرنسية، التي وضعتها أمامه، وأمام المكاتب الأخرى في د.أ.غ.، رغم تضلعها في صناعة المبررات، كالتي أوردها رئيس المصلحة العامة للشؤون السياسية بالخارجية الفرنسية، حول نشاط مكتب ج.ت.و. بمدريد، والذي في نظره أصبح يقلق مصالح الأمن الإسبانية لأن تحركاته تتم تحت ستار الشبكات الدعائية التي تعمل لفائدة السوفيات.[211]

احتلت هذه المبررات الصدارة لوحدها، كنقاط اتفاق موحدة لموقف الخارجيتين، في التعاطي مع تحركات م.ج.ت.و. في إسبانيا، تحت تأثير خصوصية طبيعة

---

[209] C.A.D.N. Carton 156, L'Ambassade de France à Bonn, Télégramme de Skidoui Haut Commissariat de la République Française en Allemagne, adressé à M. C. Murville M.A.E. De France, Bonn, 4 Sept. 1958, p.1.

[210] C.A.D.N : Carton 156, L'ambassade de France à Bonn, Rapport de haut Commissariat en R.F.A adressé à M. Couve Murville, M.A.E de France à Bonn, Bonn 14 Octobre 1958, p.1.

[211] S.H.D.C. Carton 247, Lettre de M. H Langlais Directeur Général des Affaires Politiques près du M.A.E de France, adressée à M. le Ministre de l'Algérie, Paris 5 Nov. 1957, p.1.

العلاقات، والمصالح الرابطة والضاغطة على توجهاتهما، على مستوى ضفتي المتوسط، وبالتحديد الضفة الشمالية، التي فيها منفعتان هما المادية والأمنية، بما يضمن ويوفر ضبطا نوعيا لسياسة التعايش بينهما.

إن في ذلك التطور لمنحى عكس أكثر من معنى، أولها انتقال إستراتيجية ج.ت.و. إلى توظيف صراع الحرب الباردة، للضغط على الدول الغربية حتى لا تسحب تسهيلاتها من أمام عناصر مكاتب ج.ت.و.، والثاني دعوة فرنسية غير معلنة لكل د.أ.غ. لتأييد منطقها العسكري في الجزائر بالإمدادات المادية والدبلوماسية، لإفشال نية السوفيات الباحث عن موطئ قدم في المتوسط، وهو المبرر الذي وضعته الحكومة الفرنسية أمام الحكومة الإسبانية لدفعها نحو تسليط مزيد من العقوبات والمطاردات فيحق المناضلين الجزائريين المتواجدين بمختلف مدنها، بمن فيهم الذين يطرقون أبوابها لغرض تنفيذ مهمات معينة كشفت عنها مصالحها الخاصة، المرتبطة بالأمن الخارجي كمصالح الاستخبارات التابعة لوزارتي الحرب والبحرية، وكذا الخطوط الجوية. فكل هذه المصالح أعلنت الدخول في حركة تنسيق، وتبادل واسعتين في مجال المعلومات، فيما بينهما مع إقرار حالة الاستنفار القصوى، لمنع دخول أي كان من الجزائريين خاصة إذا لم تكن لديه رخصة كافية تمكنه من التقرب لدى وزارة الداخلية الإسبانية.[212]

انتهى الصراع الذي أجبر مناضلي ج.ت.و. على الإصطدام الحتمي مع السلطات الرسمية الإسبانية، فلم تجد هذه الأخيرة سوى اللجوء إلى حظر نشاط وفد الجبهة بمدريد، وغلق مكتبها نهائيا.[213] ومما لاشك فيه فإن الجبهة ستجد نفسها في مفترق الطرق، أي الطريق الذي تسلكه سيكون محفوفا بالمخاطر، وسيزيد في ضيق آفاق عملها، ويصعب من مهمة تفكيكها لمجمل مكونات هذا الوضع، الذي تشكل فجأة ضد كل تحرك تقوم به على الأراضي الإسبانية.

فجاءت المحاولة من فرحات عباس لاختراق الجدار الإسباني، فأقدم على مراسلة علال الفاسي داعيا إياه إلى مساعدة ج.ت.و. على خلفية العلاقات المغربية الإسبانية

---

[212] S.H.A.T. Carton 1H 1741, Rapport de M. La Tournelle, Amb. de France en Espagne, Madrid 11 Février 1958, p.1.

[213] S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de M. Couve Murville adressé à l'Amb. de France à Madrid, Paris, 3 juil. 1958, p.1.

الجيدة.[214] في إطار الاستعدادات التي أقرتها السفارات العربية لمناصرة كفاح ج.ت.و. في الخارج، وقد اتخذت منه قيادات هذه الأخيرة أداة للتخفي وراءها، والإفلات من قبضة شرطة الحدود عند النزول في المطارات الأوروبية.

حيث شكل هذا الغطاء لقيادات الثورة منفذا إستراتيجيا، أسعفهم في المرور إلى د.أ.غ.، ولعل نزول أحمد فرنسيس بمدريد كان سببه توفره على وثائق هوية رسمية، التي بفضلها استفاد من تأشيرة إسبانية، وبمجرد أن منحت له شرطة الحدود الإسبانية ختم موافقتها على صحة تأشيرته حركت السفارة الفرنسية ضده شكوى للخارجية الإسبانية، حاثه إياها على إصدار مذكرة طرد في حقه أو اعتقاله على الفور، فرد كاستيلا Castella وزير الخارجية الإسباني على الشكوى بما يلي: " أحمد فرنسيس كان قد تقدم رسميا إلى السفارة الإسبانية بالقاهرة، حاملا لجواز سفر مصري قانوني، فرخصت له إقامة لمدة يومين بمدريد الإسبانية.[215]

رد كهذا في تقديرنا، يمثل تشخيص حالة يأس متقدمة أصابت مسؤولي الخارجية الفرنسية، وكأنهم أمام المثل الغربي الذي يقول: "بقيت لنا الخرطوشة الأخيرة"، لجأوا إلى إصطناع أحداث تسمح للحكومة الإسبانية بتوجيه إتهاماتها لـــ ج.ت.و.، ومن بين ما تم إحكامه في هذا السياق إبلاغ السلطات الإسبانية بوضع قنبلة صغيرة بلاستيكية، أمام مكتب القنصلية الفرنسية العامة ببرشلونة يوم 20 سبتمبر، فقامت مصالح الشرطة الإسبانية بمضاعفة يقظتها حول عناصر شمال إفريقيا الذين إنتقلوا من العاصمة الكتالونية إلى برشلونة.[216]

بينت تفاصيل هذا التقرير، أن قضية تفجير مقر القنصلية الفرنسية متشابكة، فمن بين ما ذهبت إليه قراءات هذه التقارير، أن المصادر الخلفية الداعمة لمكتب.ج.ت.و. بإسبانيا، هي وراء الحادث بلا منازع بعدما وجدت الدعم، والغطاء من السفارة المغربية.[217] والتي وجه لها القنصل الفرنسي أصابع الاتهام، محملا إياها مسؤولية

---

[214] C.D.N.A. Carton 04. Rapport sous titre **"Compte Rendu de Mission de F. Abbas en Europe",** destiné au Président Allal El Fassi, Montreux, 23 Août 1958, p.1.

[215] S.H.D.C. Carton 247, Lettre de La Tournelle Amb. de France en Espagne sous titre **"A.S. du Docteur Ahmed Francis"**, adressée à M. Couve Murville M.A.E de France à Paris, Madrid 10 Oct. 1958, pp.1-2.

[216] S.H.D.C. Carton 247, Rapport de Jacques Juillet Ministre Plénipotentiaire, Chargé du Consulat Général de France à Barcelone à M. Couve Murville M.A.E de France, 03 Nov. 1958, p.1.

[217] Op.cit, p.p.2-3.

نتائج اعتداء 20 سبتمبر الماضي، الذي تعرضت فيه القنصلية الفرنسية ببرشلونة إلى ذلك الاعتداء الإجرامي، على حد تعبير السفارة الفرنسية بمدريد.

ردت عليها السفارة المغربية باعتبارها، طرفا رئيسيا ضالعا في الاعتداء، إلى فتح لقاء تشاوري من جديد مع مناضلين، من شمال إفريقيا (عناصر ج.ت.و.) المتواجدين ببرشلونة، لنسج تصرف موحد يمكنها من مواجهة التهم الجاهزة التي ستوجهها لها الشرطة، والعدالة الاسبانيتان، ومع ذلك وفي الأخير وجد القنصل الفرنسي نفسه محرجا أمام سفارة الحكومة المغربية، لأنه أحس أنه تجاوز حدود إطار التعامل الدبلوماسي مع دولة وضعها ليس كوضع الجزائر، فهي دولة مستقلة بحكم وثيقة إكس لبان 1956، التي اعترفت بموجبها ح.ف. باستقلال المغرب، فما ذهبت إليه من إتهامات هو تدخل سافر في شؤونها الداخلية، يتعارض مع العرف الدبلوماسي الدولي.

فعاد ليستدرك ويصوب موقفه في آخر فقرة من البرقية، ليشيد بعين الرضا بالإجراء الذي اتخذته السفارة المغربية لصالح الحكومة الفرنسية، والذي تمثل في اضطلاعها بمراقبة بعض الفنادق التي كان يتردد عليها الجزائريون في إسبانيا، منها فندق سيروكو فلورات دو مار Sirocco Floret de Mar (...)، لمنع تأزم العلاقات المغربية الفرنسية وكذا حتى لا تزيد الحكومة المغربية، في تكثيف دعمها لعناصر ج.ت.و. في إسبانيا ودول أوربا ككل، بينما بقي محملا كل المسؤولية في الاعتداء إلى مناضلي ج.ت.و. مستشهدا في ذلك بمعلومات استخباراتية أوردها في النص التالي:

"هناك إثباتات لدى مصالح الأمن الفرنسية، تفيد أن جزائريين دخلا إسبانيا بجوازات سفر مغربية بتاريخ 11 أكتوبر الماضي، اليوم الذي وصل فيه إلى مدريد القنصل العام الجديد للجمهورية العربية المتحدة، السيد عبد الريس حليم، الذي شغل في السابق وظيفة السكرتير الأول للسفارة المصرية بروما، فتقاطع وصوله مع تعيين السفير الجديد للجمهورية العربية المتحدة بمدريد.[218]

---

[218] في برقية عاجلة مختومة – بسري للغاية – أكد فيها السفير الفرنسي لاتورنال أن تنظيم جبهة التحرير الوطني في إسبانيا سيعاد تشكيله من جديد ليقوده جلاح محمدي عضو الحزب الشيوعي الجزائري، الذي يقيم بالسفارة المغربية، هذا الأخير ليست له أية علاقة مع السفارة التونسية، للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de M. La tournelle Amb. de France en Espagne adressé à M. Couve Murville M.A.E de France, Madrid, 19 Nov. 1958, p.1.

ما أراد القنصل إيصاله إلى سلطات مدريد، هو أن هذه التعيينات في السلك الدبلوماسي ليست عفوية، ولم تتحكم فيها الصدفة، وإنما تحركت لإنقاذ وضع م.ج.ت.و.، من أجل الوقوف إلى جانبه، أو تعويضه بطريقة غير مباشرة. ففي كلتا الحالتين – بالنسبة للسفارة الفرنسية –، لا يخدمها إذا لم تتحرك الحكومة الإسبانية مرة أخرى، في عمل أمني منسق مع فرنسا، لتطويق دعم السفارات العربية لـــ م.ج.ت.و. بمدريد، الذي ما فتئ أن يتسع، ويتنوع شاملا مجالات عدة، في انتظار دعمه بهيئة رسمية من طرف ج.ت.و.، والتي ستظهر في تأسيس الحكومة المؤقتة.

وعن مكتب ج.ت.و. ببروكسل، لم نجد حول نشاطه سوى إشارة تضمنتها رسالة وزير الخارجية الفرنسية كريستيان بينو، وجهها لسفير حكومته ببروكسل، طالبا فيها منه التحقق من صحة المعلومات، التي تناقلتها الصحافة البلجيكية عن تصريح نسبته للسيد هلاي Haleye ممثل ج.ت.و. في الدول الاسكندينافية، بوجود لجان لمساعدة الجزائر (ج.ت.و.) هناك، تم تأسيسها في كل من بلجيكا والسويد والنرويج، وقد علمنا من طرف سفيرنا في أوسلو، أن هناك لجنة مماثلة في ثوب إنساني لمساعدة اللاجئين الجزائريين وضحايا الحرب، والتي خدعت إعتقاد الصليب الأحمر النرويجي. فلأول مرة ندرك أن هناك كلاما عن لجنة مساعدة الجزائر في بلجيكا، نحن مهتمون لمعرفة إن كان عناصر ج.ت.و. فعلا أسسوا تنظيما، من هذا النوع في الدولة التي تقيمون فيها – بلجيكا – أملا.[219]

وعن إيطاليا تركت شأنها لبولحروف[220]، عثرنا لها عن موقف تبناه السيناتور الإيطالي، سبانو Spano عن الحزب الشيوعي الإيطالي، الذي انتقل بنفسه إلى السفارة التونسية بروما، ليسأل عن كمية الدواء التي أهداها الهلال الأحمر الدولي لهيئة اللاجئين الجزائريين بتونس، ثم انتقل ليفصح لمسؤولي السفارة أن الحزب الشيوعي الإيطالي على أتم الاستعداد للإنضمام إلى الهلال الأحمر الجزائري، من أجل مساعدة المقاومين الجزائريين،[221] بناء على طلب تقدم به ممثلو هـــ.أ.م، الذين التقيت بهم

---

[219] S.H.D.C. Carton 247, Lettre de M. CH. Pineau M.A.E de France adressée à M. Raymond Bousquet, Amb. de France en Belgique, Paris, 26 Mars 58, p.p.1-2.

[220] Stephane Mourlane, **La Guerre d'Algérie dans les relations Franco-Italiennes**, Revue d'Histoire N°217, Janv. 2005, pp.82-83.

[221] خرجت أحزاب اليسار بإيطاليا مبكرا في الدعوة إلى اعتماد لوائح مؤتمرات المجلس العالمي للسلم 1949–1958 لحل القضية الجزائرية، وقد تخلل هذه الفترة بالتحديد خلال عام 1956، قيام عضو بارز في الحزب

بمقر الصليب الأحمر الإيطالي في إطار التشاور فيما بيننا لبحث سبل دعمهم بالمساعدات الطبية، لإيصالها إلى مراكز اللاجئين الجزائريين بتونس. ليخلص في النهاية قائلا: "أعتقد أنه من الضروري العمل على إرسالها بوسائلنا الخاصة، وأعلمكم أني سأغادر إيطاليا باتجاه سويسرا في 4 فيفري لإنجاح مهمة أوعمران".[222]

وقد كشف المكتب مؤشرا آخر دائما في كل غياب للموقف الرسمي الإيطالي، هو اهتمام جرائد اليسار في هذا البلد بالقضية الجزائرية، حيث خصصت مساحات واسعة عبر صفحاتها، في شكل كتابات نقدية أدانت فيها أساليب القمع الفرنسية في الجزائر، وكذا تطرقها إلى تصاعد تيار المصاليين في المدن الإيطالية، بعد دخول عمار بن شنوف إلى روما في 22 سبتمبر1957، للعمل إلى جانب بغريش Baghriche ولمين بلهادي المتواجدين منذ مدة هناك، وقد حظي بغريش بلقاء جمعه ببيلا Pilla، تحادث فيه عن كيفية حماية مصالح السفارة الفرنسية بروما.[223]

وعن طريق تقرير من مكتب روما لــ ج.ت.و.، أدركنا ساعتها سبب قبوله بالأمر الواقع من غير التفكير في تجاوزه، لأن اهتمامه كان منصبا على مساعدة بعض المناضلين الفارين من تنظيم ح.و.ج.، للانضمام إلى ج.ت.و.، كالعملية الناجحة التي تمت مع المدعو خليفة بن عمار المقيم بألمانيا، الذي طلب بمحض إرادته تحضير لقاء له لضمه إلى صفوف الجبهة، وقد استجيب لطلبه حيث كلف عمار بن شنوف المناضل سي محمد بالتوجه إلى سويسرا مصطحبا معه عيسى العبدللي، إلى جانب مناضل آخر يقيم بألمانيا يدعى أرزو Arzou، الذي زود المكتب بمعلومات هامة حول وضعية العمال الجزائريين بألمانيا. وفي سياق هذا العمل تلقى المكتب طلبا من صحفي هولندي

الشيوعي الإيطالي "موريزيو فالورزي" (Maurizio Valorzi) تونسي المولد يهودي الأصل إيطالي الجنسية، رفقة زميله الطبيب المناضل في الحزب الدستوري التونسي الجديد سليمان بن سليمان، شيوعي هو الآخر بمحاولة تمثلت في اختراقهما لأوساط ج.ت.و بتونس، سمحت لهما بلقاء أحمد فرنسيس والمحامي علي بومنجل لإبلاغهما بضرورة تمثيلهما لوفد ج.ت.و في مؤتمر المجلس العالمي للسلم الذي ستحتضنه باريس في عام 1958. للمزيد انظر:

-ANNA Bozzo, **Le Rôle des Communistes Italiens pendant la guerre de la libération nationale**, Colloque international sous tittre le retentissement de la revoulution algerienne, Alger 24-28 Novembre 1984, pp 190-191.

[222] C.A.N.A. Carton 3, rapport de Boulahrouf, sans date.

[223] Rapport de Rome, janvier 1958, p.1.

مقيم بفرنسا، كمراسل لإحدى جرائد بلده، تزويده برخصة من قيادة ج.ت.و.، قصد الدخول بها إلى الجزائر، للإطلاع على وضع المقاومين في ساحة القتال.[224]

وبمرور الوقت تعددت مهام مكتب الجبهة بروما، إستغلالا للانفتاح التدريجي الذي بادرت به وسائل الإعلام وقيادات الأحزاب اليسارية والهيئات الدينية، التي تعدت رسميات النظام السياسي الإيطالي، نازلة الإستجابة لدعوات المناضلين الجزائريين تحت غطاء الرابط الإنساني، وهو الستار الذي تسترت به مؤسسة هيئة الفاتيكان بموجب الرسالة التي وجهها لها فرحات عباس، والتي رد عليها البابا Pie XII متعهدا بعرض قضيته على رئيس الجمهورية الفرنسية خلال زيارته المرتقبة إلى روما في الأيام القليلة القادمة.[225]

لجأ فرحات عباس في رسالته إلى الفاتيكان، إلى توظيف قضية عناصر اللفيف الأجنبي من ذوي الأصول الإيطالية والذين وقعوا في قبضة جنود ج.ت.و.، فاتخذت قيادة الثورة في حقهم تدابير إنسانية، وقانونية بالتنسيق مع م.ص.أ.د. بتونس، لإعادتهم إلى ذويهم في أحسن الظروف، لكن السلطات الإيطالية رفضت التجاوب مع مسعى هذه المبادرة، متخذة من تشديد الرقابة على حدودها كأفضل أسلوب يمنع قيادة ج.ت.و.من التفكير في الدخول إلى المدن الإيطالية، قصد تبديد نوايا لمين دباغين رئيس و.خ، الذي كان بصدد الإعداد لتعيين بعثة دائمة لـــ ج.ت.و. بروما.[226]

هي خطوة لم تكترث لها الحكومة الإيطالية رغم اتضاح فشل السياسة الفرنسية أمامها، وأمام أعين العالم وعلى كافة الأصعدة، في احتواء المسألة الجزائرية، وهذا دليل آخر على صحة رؤية ج.ت.و.، والتي هي على مقرُبة من تحقيق كامل أهدافها. وفي حال لم تنتبه إيطاليا إلى ذلك التطور فإنها ستكون الأولى من الدول، التي ستخسر مصالحها في الجزائر، وهو المنطق الذي رسمته قيادة ج.ت.و. لدفع حكومة ايطاليا، لتقديم تسهيلات لمكتبها بروما، لاستقبال مناضلين لها، منتظر قدومهم من فرنسا متوجهين نحو سويسرا، عبر الأراضي الإيطالية تلبية لدعوة وجهها لهم بولحروف من

---

[224] Rapport du bureau de Rome, Février 1958, p.1.
[225] Rapport du bureau de Rome, 12 Mars 1958, p.1.
[226] Rapport du bureau de Rome, 18 mars 1958, p.1.

لوزان، ودعوة أخرى وجهها بوقادوم للقاء لمين دباغين بزيوريخ، للسفر معا نحو ألمانيا لتنصيب وفد جديد لمكتب الجبهة ببون.(227)

ظل مكتب ج.ت.و. طيلة عام 1957 بدون نشاط رسمي يذكر، باستثناء اللقاءات المتفرقة التي جاءت إلى حد مقره، جمعته بممثلين، ومناضلين محسوبين على تيار اليسار الإيطالي، وقد ظل الحال على هذا الوضع، إلى غاية تأسيس ح.م.ج.ج. في 19 سبتمبر 1958.

أما عن وضع م.ج.ت.و. في بريطانيا العظمى، يبقى بالنسبة لنا من المواضيع الصعب تناولها في الوقت الحالي، بسبب عدم إفراج مركز أرشيف الخارجية الفرنسية بلاكورنوف La Courneuve، المعروف بالكيدورسي Quid'Orsy عن الوثائق والمراسلات التي تبادلتها الخارجيتان البريطانية والفرنسية فيما بينهما. وإلى غاية يومنا هذا، مازالت هذه الوثائق في طي السرية مؤشر عليها بـــ (Non Communicable) وهو السبب، الذي منعنا من معرفة نشاط مسار مكتب الجبهة هناك، فكل ما وجدناها في المركز السابق ذكره عبارة عن مراسلات تبادلها السفير الفرنسي بلندن مع سفارات بلده، الكائنة بالدول الإسكندنافية صادفنا تقريرا أرسلته الخارجية الفرنسية، إلى كل بعثاتها الدبلوماسية في الدول التي سيذكرها هذا التقرير، والذي يعود إلى أواخر عام 1957 جاء فيه: من مصادر جد موثوقة جدا، تأكد لنا تنصيب تمثيليات نشيطة جدا في بعض الدول الصديقة لنا، نهاية الشهر الجاري في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، وألمانيا، وإيطاليا.(228)

وبالنسبة لمكتب ج.ت.و. بلندن ذكر التقرير أنه نشط تحت غطاء جمعية الطلبة العرب، حتى يسمح لعناصره المشاركة في التجمعات الرسمية، والتي تنظم هنا وهناك في ربوع المملكة البريطانية. وفي هذا الإطار يذكر أن عضوا من ج.ت.و.– لم يعرف اسمه – تسلل إلى المؤتمر الذي عقده حزب العمال البريطاني، في قاعة المؤتمرات

(227) Rapport du bureau de Rome, 08 Mars 1958, p.1.

(228) S.H.D.C. Carton 225, Rapport de M.A.E adressé à leurs Missions Diplomatiques de France à l'Etranger, Paris, Oct.1957, p.1.

بلندن، وقد تمكن من توزيع نسخ من نشرية إعلامية على المؤتمرين، كان قد وزعها سابقا وفد ج.ت.و. في لندن.[229]

في الحقيقة لم نعثر على أي تقرير، لا عن بريطانيا ولا عند فرنسا يقر ويعترف بتحركات وفد جبهة التحرير الوطني في لندن، على غرار المكاتب الأخرى في د.أ.غ. فكل ما وجدناه من خلال إشارة بعض الوثائق إلى حسم بريطانيا موقفها، في إحباط أي عمل يقوم به مجتمعها المدني لصالح القضية الجزائرية إرضاء لرغبات الحكومة الفرنسية، تجسيدا لتقارب وجهة نظرها مع وجهة نظر كل من و.م.أ.، وح.ف. حول القضية الجزائرية، على مستوى هـــأ.م. قصد حجب أي ظهور لمكتب الجبهة بنيويورك.

وفي كل هذا هو حرص الحكومة البريطانية على مصالحها في المتوسط، من غير التصادم مع المصالح الفرنسية، وهو ما ذهبت إليه جريدة مانشستر قارديان Manchester Guardien، والدايلي تيليغراف Daily télégraphe، تقاسمتا فيه الدفاع عن المصالح البريطانية في الجملة التالية: "لا نريد من القضية الجزائرية التي تمر بتعقيدات حادة، أن تمس بالمصالح الغربية، وأن مصلحة بريطانيا في الوقت الحالي تكمن في عدم تعرض مناجم الونزة إلى الاضطرابات.[230]

انطلاقا من هذا التفاهم المتبادل، تحددت سياستهما تجاه عمل مكتب ج.ت.و.، في العاصمة لندن، والتي حرمته من الظهور باسم تنظيمها الثوري "ج.ت.و."، فظل متسترا تحت غطاء جمعية الطلبة العرب، وهو ما عكس استعداد السلطات البريطانية

---

[229] رفع وزير الخارجية الفرنسية في رسالة له إلى وزير الخارجية البريطاني، عن طريق سفيره بلندن استياءه من الخطوة التي أقدم عليها وزير المالية العراقي الذي خصص في غضون 30 من هذا الشهر قيمة مالية قدرها 250.000 دينار عراقي موجه لدعم القضية الجزائرية، فلم نر رد فعل من جهتكم للتصدي للتصرفات التي اتخذتها الحكومة العراقية، وبعض الدول العربية الأخرى التي أظهرت مساعداتها ومساهمتها في شكل قيم مالية لممثلي خصمنا على التراب الفرنسي. نطلب منكم أن تلفتوا انتباه الحكومة البريطانية لتنفيذ الإجراءات اللازمة ضد تلك الدول،للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.D.N. Carton 915, **L'Ambassade de France en Grande Bretagne**, Lettre de M. CH. Pineau M.A.E de France, sous titre **"Soutien Financier de la Rébellion Algériennes"**, Paris, 16 Janv. 1958, pp.1-2.

[230] C.A.D.N. Carton 915. **L'Ambassade de France en grande Bretagne**, Lettre de M. L'Amb. de France à Londres, sous titre **"Question Algérienne"**, adressée à M. CH. Pineau, M.A.E. de France 25 Mars 58, p.p.2-3. Voir aussi dans le même carton, un autre rapport sous titre **"Problème Juridique des Autorités Britanniques à l'Egard de la Question Algérienne"**, Londres ; 25 juin 1958, pp.1-2.

للتعاون مع السفارة الفرنسية بلندن لحبس أنفاسه، وفي عواصم أوروبية أخرى، يسمح لها بالإشراف على التنسيق مع سفاراتها المتواجدة في كل من النرويج، وأيسلندا، والسويد، لجعل حكومات هذه الدول تحذو حذو بريطانيا في التعامل مع مناضلي ج.ت.و.

فعلى العموم، بعد الفترة التي بدأت تتأسس فيها مكاتب ج.ت.و.، والتي تعود إلى أواخر عام 1957، وبداية النصف الأول من 1958، هي من أعقد المراحل التي عرفتها الثورة الجزائرية، تخللها انعقاد مؤتمر طنجة في 27 أفريل 1958[231] الذي أسقط زيف الدعاية الفرنسية، والتي كانت تردد فكرة امتداد نشاط ج.ت.و. للشيوعية السوفيتية، وقد قبرت الفكرة نهائيا بعد موافقة المؤتمر على عرض الوفد الجزائري، القاضي بضرورة تشكيل حكومة المنفى في الخارج، لتحل محل هيئة ل.ت.ت.، لتتفرغ كلية لإعادة تنظيم العمل الدبلوماسي، وترتيب أولوياته بدراسة كل الآليات الممكنة، لإقناع الدول الفاعلة في النظام الدولي بمراجعة موقفها من القضية الجزائرية، وهو الاتجاه الذي عملت قيادة ج.ت.و. على تحقيقه، وتجسيده ميدانيا إلى غاية لحظة تأسيس رسميا ح.م.ج.ج. في 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة[232].

حدث بدأت معه تنتشر تمثيليات ج.ت.و. في العالم ككل، وبشكل خاص في د.أ.غ. أطلعنا على حيثيات هذا الانتشار، تقرير أعدته الخارجية الفرسية مطلع عام 1959 كشفت فيه بالتفصيل، عن كل القياديين والمساعدين الذين عينتهم الجبهة لقيادة مكاتبها في د.أ.غ. في الفقرة التالية: " شهدت مكاتب ج.ت.و. في نهاية عام 1958 ومطلع عام 1959 انتشار واسعا لها في معظم د.أغ.، تجاوبا مع التطور الذي طرأ على بعض مواقف القوى الغربية، بعد حدث تأسيس حكومة المنفى، كـــ: جمهورية ألمانيا الفيدرالية، وإيطاليا و و.م.أ من القضية الجزائرية، بعد تأسيس حكومة المنفى، حفزت قيادة ج.ت.و ذلك الانتشار بالرفع من تعداد مكاتبها في د.أ.غ كألمانيا الغربية التي تنصبت في مدنها أربعة عشر مكتبا يتزعمهم مكتب بون الذي كان يترأسه عبد الحفظي كرمان، ومولود قاسم نائبا له مكلفا بالدعاية بالإضافة إلى مكتب فيديرالية

---

[231] S.H.A.T 1H1101, Rapport sous titre **"Les Résolutions de la Conférence de Tanger 28-29-30 Avril 1958"**, p.1.

[232] S.H.A.T Carton 1101, Note d'information sur la situation en Afrique du Nord (Période 6 Sept.- 31 Oct. 1958), pp.4-5.

فرنسا لـــ ج.ت.و. والذي كان يرأسه عمر حريق ونائبين له هما كل من بلقاسم حاما اسماعين وعلي بوراوي ومكتب آخرا مكلفا بالأسلحة يديره كل من عبد القادر نواصري، وبشير حمزة وحماش ومصطفى علاني وبلقاسم أوقاسي وهاشمي زرقيني ذي الأصول المغربية.

إنه أكبر انشار سجلته مكاتب ج.ت.و في د.أ.غ. سجلته ح.أ.ف.، ثم تأتي سويسرا التي تأسست ثلاث مكاتب في كل من زريخ ولوزان، جنيف التي احتضنت المكتب ج.ت.و. الرئيسي الذي كان تحت رئاسة محمد عبد الوهاب ومحمد بجاوي نائبا له، وجيلالي بن تامي رئيس م.ح.أ.ح.، ومسعود آيت شعلال نائبا له ممثلا لـــ: إ.ع.ط.م.ج. أما في بلجيكا تأسس ثلاث مكاتب، الأول ببروكسل يرأسه علي باسطا والثاني بالياج يرأسه لمين بن دايخة، والثالث ببوريناج يرأسه أحمد بن أوسان.

وفي إيطاليا تأسس مكتبا واحدا بعاصمتها روما وضعت تحت رئاسة كل من طيب بولحروف ومصطفى آيت واعمر.

أما في باقي د.أ.غ. الأخرى اكتفت قيادة ج.ت.و. بوضع مكتب واحد لها لتأكيد انتشارها وضعته في عواصمها كمكتب ستوكهولم الذي آلت رئاسته إلى محمد الشريف ساحلي، ثم التحق به الصادق بن حبيلس كنائب له[233]. وبريطانيا تأسس كذلك في عاصمتها لندن مكتبا لها وضعت تحت رئاسة محمد مسعود كيلو ونور الدين جودي، وفي فنلندا ظل مكتب الجبهة تحت رئاسة الطالب عبد الرحمان هلاي[234] ونائبين له هما مصطفى سعدود وبوعلام شبان، وإسبانيا آلت رئاسة المكتب لصالح محبوبي وعمار بن عدودة والنمسا، تأسس بها مكتبا لأول مرة مطلع 59 تحت رئاسة العيد قنوش.[235]

خلاصة:

رغم مرور قرابة السنتين على اندلاع الثورة، لم تستطع قيادة الثورة تسجيل حضور رسمي لها في د.أ.غ.، حتى في عز الهيئات الجديدة التي انبثقت عن مؤتمر الصومام 1956، الذي أعطى انطباعا لقيادة ج.ت.و. الممثلة في ل.ت.ت.، أن الطريق

---

[233] S.H.D.C. Carton 40, **Afrique – Levant – Algérie 1953-1959**, Rapport de S.D.E.C.E, sous titre **“F.L.N. à l’Etranger période 2 Fév. – 2 Oct. 1958”**, Juil. 1958, p.35.
[234] Ibid. p.26.
[235] S.H.D.C, Carton 19, S.E.A.A, Rapport de S.D.E.C.E intitulé **“Les Animateurs de la Rebellion Algérienne”**, 13 Oct. 1959, pp 21-28.

مازال موصدا أمامها، وسيبقى كذلك إن لم تجدد في سبل نضالها لتتمكن من اختراق الجدار الأمني، الذي صنعته فرنسا مع حلفائها أمام مناضليها، بدافع نجاح دعايتها في إقناع الدعايات الأوروبية بارتباط نشاط جنود جيش التحرير بالإرهاب الدولي، وارتباط تنظيم السياسي – ج.ت.و.– بالناصرية المصرية والشيوعية السوفياتية.

وقد نتجت عن هذا الواقع جبهة قائمة بذاتها، صادف تشكلها استلام ل.ت.ت. مهامها كأعلى هيئة قيادية للثورة، فأقدمت على هيكلة مكتب الوفد الخارجي بتدعيمه بعناصر جديدة من تياري البيان والعلماء، ممن تتوفر فيهم القدرة والحنكة السياسيتان لحقن نمط عمل الوفد بنفس جديد يدفع إلى تحديث، وتوسيع آليات العمل الدبلوماسي يمهد في البداية إلى هيكلة جذرية لتركيبته، وهو ما تحقق في أول مؤتمر لها بالقاهرة في جانفي 1957، عند استحداث هيئة الشؤون الخارجية تحت قيادة لمين دباغين والذي في عهده، بدأ العمل الدبلوماسي لـــ ج.ت.و. يتجه نحو فك شفرة الحصار الأمني الذي ضربته الدول الأوروبية على مناضلي ج.ت.و. منذ 1954.

اهتدت هيئة لمين دباغين في بداية عملها، لفك شفرة الحصار وتوسيع هيئة الدبلوماسية بإضافة فروع جغرافية جديدة لمجالات عملها الدبلوماسي، منها على وجه التحديد فرع "أوروبا وأمريكا"، حاثا مناضلي الجبهة الفاعلين المكلفين بالحقل الدبلوماسي، طرق هذا الإقليم بشتى أنواع الدعاية، كالتقرب من الجرائد الأوروبية الواسعة المقروئية كجريدة "تات Tat"، و"فيت Weith"، و"ناسيونال زيوتينغ National Zeitung"، منابر هي أولى من أدت ما عليها في التعريف بالقضية الجزائرية من خلال حوارات صحفيها ومراسليها مع فرحات عباس، في أغلب الأحيان، وتارة مع زملاء آخرين من ج.ت.و.، كـــ لمين دباغين وكريم بلقاسم، ومولود قاسم. فتشكل بهذا الجهد تحول مسارح بعض الدول الأوروبية إلى معارك صراع بين دعائيين متناقضين، بدأت مع مطلع عام 1957 تؤشر لمعالم انقلاب تدريجي لمواقف مكونات الرأي العام الأوروبي، منها وسائل الإعلام وأحزاب اليسار تحديدا.

فعلى هذا الحال، بدأ التحضير لتأسيس مكاتب في صيغة هيئات تمثيل رسمية لـــ ج.ت.و. في د.أ.غ. بعد اكتشاف شخصيات وطنية أبدت استعداداتها لتقمص تمثيل نظام الجبهة تحت عدة مظلات دبلوماسية ونقابية حتى تبعد عن نفسها شبهة افتقادها للترخيص القانوني الذي يعاقب عليه القانون، ويعرض المنتسبين في التأسيس إلى

السجن، أو الطرد بأمر قضائي، هي جملة الاحترازات التي كان لمين دباغين يوصي بها مبعوثيه، للأخذ بها عند التمهيد لتأسيس مكتب من المكاتب، في ناحية من نواحي د.أ.غ.

فقد أمر بتأسيس مكاتب تمثيل تعرف برؤية قيادة ج.ت.و.، التي تعتبر بالغة الأهمية في مخطط العمل الذي أعدته هيئة لمين دباغين للخروج من مصر، ومن قبضة قياداتها التي كانت تتاجر بالقضية الجزائرية في كثير من الأحيان، للظفر بامتيازات ضيقة لفائدة نشر أفكارها القومية، والحفاظ على مصالحها الحيوية في محيط الدائرة العربية، فمن هذا الضاغط المبرر في آن واحد تقوى عزم ل.ت.ت، على كسب معركة الانتقال العملي إلى د.أ.غ. بتنصيب مكاتب شكلية، ليوضع كل واحد منها تحت إدارة عضوين، أو ثلاثة على أكثر تقدير، الهدف منها من الزاوية الدبلوماسية هو التأسيس للتواجد التدريجي لمكاتب رسمية، تعمل تحت توجيهات قيادة ج.ت.و، من غير التستر تحت أي غطاء كان.

ظلت ل.ت.ت مركزة جهدها في البحث عن التسهيلات، والمساعدات المادية والمعنوية من الدول العربية الشقيقة، كمصر، وتونس، والمغرب، وسوريا، وجمعيات وأحزاب المجتمع المدني الأوروبي، لدفع المسعى إلى التجسيد، لأنه في اعتقادها الإفراج عن المكاتب التي ستتشرف بتقمص تمثيل ج.ت.و. وهو إشارة انطلاق لتهيئة الرأي العام الأوروبي، لموعد تأسيس حكومة المنفى كإشارة إيحاء على تطور وسائل كفاح ج.ت.و. هو مبرر تبطل به دعاية ثورة، أصحابها قطاع الطرق خارجون عن القانون، تحد للأسف لم تستطع مكاتب ج.ت.و.، رفعه نهائيا حتى بعد ظهور ح.م.ج.ج.، بحيث أبقت معظم حكومات الدول الأوروبية على سياسة رفض الاعتراف بها على أراضيها، مع تخصيص فرق خاصة للتجسس والتنصت عليها، حتى تمنع من تشكيل قنوات إتصال بينها، وبين الرأي العام الأوروبي، وهو الأمر الذي عجزت عنه دعاية ح.م.ج.ج. مطلع عام 1959.

الفصـــل الثاني

فيديرالية فرنسا لـــ: جبهة التحرير الوطني في مواجهة الحركة الوطنية الجزائرية بفرنسا وفي بعض دول أوروبا الغربية 1956-1959

1. الصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية 1956
2. تجاوب قيادة جبهة التحرير الوطني مع موقف الحركة الوطنية الجزائرية 1956-1957
3. تصعيد قيادة جبهة التحرير الوطني لنشاطها المسلح ضد الحركة الوطنية الجزائرية 1957
4. توسيع وتجديد الصراع مع المصاليين 1957
5. انتقال الصراع من فرنسا إلى بلجيكا وسويسرا من أواخر 1956 إلى مطلع 1957
6. نجاح فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني في احتواء الوضع بفرنسا من أواخر 1957 إلى مطلع 1959
7. إتساع الصراع الجبهوي المصالي خارج فرنسا 1959

خلاصة

تعرضنا في هذا الفصل "الثاني" الذي خصصناه "للمواجهة التي اشتعلت بين فيدرالية فرنسا لــ ج.ت.و والحركة الوطنية الجزائرية (ح.و.ج.) بفرنسا وفي بعض د.أغ. 1956–1959"، إلى خلفيات الصراع والنهاية التي انتهى إليها، بتفوق ج.ت.و. العسكري والدبلوماسي على ح.و.ج.، في العناوين الفرعية السبعة التي تضمنها الفصل.

1- اندلاع الصراع بين جبهة التحرير الوطني. والحركة الوطنية الجزائرية 1956:

إن المتتبع لتطور مسار ح.إ.ح.د.، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تأسيسها عام 1946، إلى تاريخ الأزمة العاصفة التي وقعت بها عام 1953، سبقت أنها أدخلت الحزب في صراع داخلي مرير، أفضى إلى الانشطار داخليا، مفرزا اتجاهين سياسيين الأول الموسوم بـــ ج.ت.و. والثاني قيادة الحزب الممثلة في أحمد مصالي الحاج.[236] الذي سيعلن كرد فعل على خصومه، من عناصر الجبهة عن تأسيس ح.و.ج. (M.N.A).[237]

---

[236] من مواليد 16 ماي 1898 بتلمسان في وسط عائلة فلاحية، قضى طفولته في التعليم الصوفي على يد مشائخ الطريقة الدرقاوية، التحق بالخدمة العسكرية عام 1918 ببوردو، سمحت له بتعلم اللغة الفرنسية، وبعدها انتقل إلى المشرق العربي، ثم عاد إلى باريس ليستقر بها بعد ظفره بمنصب شغل، في مصنع الأقمشة القطنية، والتي منها بدأ نضاله النقابي مع بداية عام 1925، أسعفته على تأسيس أول منظمة وطنية جزائرية "ن.ش.إ" رسميا في 26 جوان 1926 وعمره 28 سنة، وفي عام 1927 دعا إلى استقلال الجزائر. وفي 25 جانفي 1937، عاد على إثرها إلى فرنسا رفقة فيلالي ليعلن في أقل من ثلاثة أشهر أي في 11 مارس 1937، بنونتير ميلاد ح.ش.ج انتخب رئيسا له لفترة قصيرة، لتصدر في حقه ح.ف، قرار في 26 سبتمبر 1939 ولم يعد إلى الساحة إلا بعد ح.ع.2، بموجب قانون العفو العام الذي أصدرته فرنسا في عام 1946 ليؤسس من جديد ح.إح.د في نوفمبر من نفس السنة. وبعد أقل من سنة أسس م.س في فيفري 1947 التي أوكل لها مهمة الإعداد للعمل المسلح ومنها دخل الحزب في صراعات داخلية، كانت السبب في اندلاع الثورة التحريرية بدون أن يتقمص شرف تفجيرها.

للمزيد من التفاصيل أنظر:

- S.H.D.C. Carton 42, Afrique Levant Algérie, 1959-1967, Fiche de S.D.E.C.E intutilé personnalité algerienne, Mars 1957- Juin 1960, pp 1-5.Voir aussi: Renaud de Rochebrune, **les Mémoires de Messali Hadj 1898-1938**, Ed Jean Claude Lattes, Paris, 1982, pp 19-20.

[237] أسس أحمد مصالي الحاج ح.و.ج، في 2 ديسمبر 1954 ردا منه على ج.ت.و التي فجرت الثورة في أول نوفمبر 1954، وأيضا على قرار الحل الذي أصدرته ح.ف التي كان يرأسها منديس فرانس في حق حركته الأم "ح.إ.ح.د". للمزيد من التفاصيل أنظر:

Laure Pitti, **Les Ouvriers Algériens et les Usines de France Métropolitaine**, J. El-Watan, 31 Oct. 2004, p.09.

وعلى أية حال، فإن تشكل الحركتين، تفصل بين تأسيسهما مدة لا تتجاوز اثنين وثلاثين يوما، يعد مؤشرا خطيرا على ميلاد منحى يوحي ببروز معالم أزمة حقيقية أعمق من سابقاتها، ستؤدي حتما إلى دخولهما في حرب طاحنة، المستفيد الأول منها هو الاستعمار الفرنسي، وبدل اهتداء الطرفين إلى إبداء التنازل لبعضهما، حفاظا على تيار الاستقلالي الذي رأى النور عام 1926، على يد أحمد مصالي الحاج. باعتباره المؤسس الأول لهذا التيار الذي يحمل بصمات نضاله من خلال تحمله معاناة الاعتقال والنفي في سجون الإدارة الفرنسية.

وفي هذه الظروف كان مصالي الحاج، يرى في نفسه الشخصية الأحق من الناحية النضالية والتاريخية، دفعته إلى تأسيسه لـــ "ح.و.ج." لردع قيادة الجبهة، حتى تعود إلى بيت الطاعة، مستغلا في ذلك بقاء جموع المهاجرين الجزائريين بفرنسا إلى جانبه، على خلفية سمعة نضاله التي حفظها هؤلاء عنه، منذ عشرينيات القرن الماضي والتي مافتئت أن ازدادت تموقعا في وجدانهم، لإعجابهم باللهجة المطلبية الحادة التي كان يتحدث بها، دفاعا عن قضيتهم وقضية الجزائر على حد سواء.

انطلاقا من هذا الواقع وجد المهاجرون الجزائريون أنفسهم تلقائيا، إلى جانب مصالي الحاج كقاعدة نضالية تحت تأثير خبرته، ومكانته اللتين تدعمان بالدور الذي أنيط بمنبره الإعلامي، المتمثل في "صوت الشعب"[238] لسان حال ح.و.ج. والذي كان يصدر ويوزع على جمهور الجزائريين بفرنسا، وفي بعض د.أ.غ. بلغات عديدة كالإيطالية، والفرنسية، والإنجليزية، والألمانية، وآماله معلقة في أن تصل النشرية بطريقتها الدعائية إلى استدراج المجتمع السياسي والمدني الأوروبيين، إلى التعاطي معوجهة نظره ومقترحاته حول القضية الجزائرية، هو السلاح الذي ظلت تعتمده

---

[238] نشرية سياسية ودعائية لسان حال الحركة الوطنية الجزائرية "ح.و.ج". شعارها: "كفاح، نظام، تضحية". رئيس تحريرها مولاي مرباح. اختلف الباحثون في تحديد تاريخ أول صدور لها. أشار محمد بن صالح إلى أن أول عدد منها صدر بالعاصمة الجزائر في 21 أوت 1954، أما الباحث المناضل رابح بلعيد أشار إلى أن العدد الأول منها صدر في 01 ديسمبر 1954، ويبدو الأقرب إلى الحقيقة بالنظر إلى تاريخ تأسيس ح.و.ج المصالية الذي جاء في 02 ديسمبر من نفس السنة. للمزيد راجع: محمد بن صالح ناصر، **الصحف العربية الجزائرية 1847-1954**، ط2، ألفا ديزاين، الجزائر، 2006، ص 267. وأنظر كذلك رابح بلعيد، **موقف مصالي من الثورة الجزائرية**، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، 2003، ص82.

قاعدته النضالية في فرنسا وبلجيكا لغرض حجب الجالية من أي تأثير خارجي قد تصل إلى ممارسته ج.ت.و.

ولضمان نجاح هذا الحجب، استبق مصالي الحاج إيفاد ممثلين عنه إلى بعض د.أ.غ.[239] لتفقد واقع الجالية الجزائرية في المهجر، والاقتراب منها لمعرفة موقفها مما يحدث في داخل الجزائر بالضبط، حتى يتسنى له تحريك دعاية خاصة تستجيب لذلك الواقع كما هو مشكل، والذي على أساسه تتحدد طريقة الهيكلة التي سيتم بها هيكلة هذه الجاليات، في المنظور العام المرغوب تجسيده، ليفضي إلى سيطرة مطلقة لحركته على هذه الجاليات المنتشرة في أوروبا.

هذا في الوقت الذي كان إعلام ج.ت.و. لا يزال من غير تبلور ولا قاعدة بعد كجبهة إعلامية، قائمة بذاتها إلى جانب المعركة المسلحة، ما يوضح أن الجالية ليس أمامها خيار غير التنفس من رئة ما يصلها من إعلام ح.و.ج. لذلك قررت قيادة هذه الأخيرة إيفاد السيدين مولاي مرباح وعابد بوحافة إلى سويسرا للحضور في اجتماع تنسيقي، مع مندوب عن الحزب الدستوري التونسي الجديد، وتوجه الصالح بن يوسف لتبادل الحديث ووجهات النظر، حول الوضع العام في الجزائر وشمال إفريقيا.[240]

في وقت كانت الغلبة المطلقة من المهاجرين في المهجر منضوية تحت لواء ح.و.ج. في حين أن ج.ت.و. ما يزال وجودها لم يتأسس بعد في المهجر، لكن هذا لم يمنع قيادتها من توجيه أنظارها، إلى جعل الجالية الجزائرية تنخرط في معركة التحرير، مع مطلع 1955 واضعة إياها في صلب اهتماماتها الخارجية، منها اتجهت

---

[239] شرع مصالي الحاج بعد تأسيس ح.و.ج في 2 ديسمبر 1954 في تنظيم هياكلها بتعيين مكتب سياسي وضع رئاسته تحت قيادة عبد الرحمن بن سعيد، يساعده كل من عيسى العبدلي كأمين عام للخزينة، ولمين بلهادي مكلفا بالعلاقات مع الصحافة والأحزاب السياسية المتروبوليتانية، ومولاي مرباح رئيسا للعلاقات الخارجية والدبلوماسية، يساعده مساعد أول هاشمي بغريش من أصول قسنطينية، ثم إيفاده كممثل للحركة بروما، والثاني محمد سعدون تم إيفاده إلى لندن. أما هيئة فرق الصد منحت قيادتها لمحمد ماروك والمراقب العام للمالية وضع تحت إدارة بابا أحمد المدعو سي رشيد. هذا في الجاني السياسي، أما عن الجانب الإداري فتم توزيع نشاط الحركة على أربع ولايات وهي: الأولى الشمال البلجيكي تحت قيادة خليفة خليفة المدعو سي طاهر، والثانية ولاية شرق السار تحت قيادة داتيس علي، والثالثة ولاية الوسط الجنوبي تحت قيادة فوضيلي إبراهيم، والرابعة باريس النورمندية تحت قيادة بطاهر محمد. للمزيد انظر:

[239] S.H.D.C. Carton 45, **Afrique- levant –Algérie 1953- 1959**, Rapport sous titre implantation du MNA en métropole, mise à jour de la précédente etude du juin 1959, Nov 1959, pp.81-121.

[240] C.A.D.N. Carton 438, **Ambassade de France à Berne,** Rapport de Mr Dennery Etienne, Amb. de France à Bern, 14 Mai 1956, p.1.

فجوة التباعد بينها وبين ح.و.ج.، تزداد إلى حد أن تولدت قناعة مشتركة لدى الحركتين، والتي تمثلت في رفض منطق التقارب بينهما، لتشبث كل حركة بمبدأ هي الأولى بشرعية قيادة الثورة.

فبالنسبة لــ ح.و.ج. كانت ترى في نفسها، هي الأقدم من حيث التأسيس والنضال، فهي الأحق أن تقود العمل التحرري.(241) و ج.ت.و. ترى هي الأخرى في منظورها، أنها صاحبة الفضل في الاهتداء إلى الحل العسكري، الذي طالما انتظره الجزائريون عكست حقيقته الهجمات المسلحة التي قام بها جيش التحرير الوطني في المناطق العسكرية، وكذا تشكل وفد دبلوماسي في الخارج مقره مصر. ومن هذا احتفظت ج.ت.و. لنفسها بالشرعية الثورية، فشعرت بتحولها إلى وعاء سياسي وعسكري كامل النضج، يتسع لكل الحركات الوطنية بما فيها حركة مصالي الحاج.

فعلى إثر هذا الواقع، ظهرت الحركتان متمسكتين بتصلبهما، بسبب عدم قدرة القيادتين على التخلي عن زعامة شرف قيادة المعركة المسلحة، بالإضافة إلى رفضهما تقديم تبادل التنازلات، لفائدة الجهد الثوري تجنبا لتكرار سيناريو أزمة 1953. فجاءت ردة الفعل من جانب مصالي الحاج رفضا منه لمنطق ج.ت.و.، معلنا الدخول في صراع مع الحكومة الفرنسية لسد الطريق أمام دعاية ج.ت.و. على مستوى جبهة الجالية في المهجر، فدعا في شهر ديسمبر 1954، إلى تنظيم يوم احتجاجي ضد سياسة الاضطهاد، التي تمارسها فرنسا في الجزائر، حيث دعا فيه التجار والعمال الجزائريين، للقيام بإضراب عام في الأماكن التي اعتاد عليها المهاجرون الجزائريون والمصاليون، داعيا مؤطري الاحتجاج إلى توظيف واستغلال عامل الدين – الإسلام – لدفعهم للانضمام والتخندق في حركته.(242)

---

(241) بدأ مصالي الحاج التفكير في التحضير للعمل المسلح جديا عام 1951، حسب شهادة مولاي مرباح التي استذكر فيها الجملة التي أسداها له إياها أحمد مصالي الحاج في هذا الشأن، "إنني كبرت ولم يبق أمامي من الوقت سوى عشر سنوات، فلا بد لي في غضون السنوات القادمة... فلذلك أنوي أداء فريضة الحج، وفي نفس الوقت الاتصال بالبلدان العربية، والتي كانت السعودية أول تلك البلدان التي استشارها وطلب مساعدتها، وبعدها عرج على القاهرة حيث التقى الوفد الخارجي للحزب ثم اتصل بالجامعة العربية وأمينها العام". للمزيد انظر: شهادة مولاي مرباح في كتاب محمد عباس، المصدر السابق، ص ص 223-224. وانظر كذلك:
Jaques Simon, Op.cit, 1998, pp.173–175, et voir aussi Mohammed Harbi, **le Passé ne doit pas faire Ecran au Présent,** J liberté du 13 oct 2008, p 04

(242) Linda Amiri, **La Guerre dans la Guerre : la lutte entre le F.L.N et le M.N.A en Métropole 1954 -1962**, Revue, les Cahiers d'Histoire Sociale, N23, printemps 2004, p. 83

ففي هذا الإطار أدركت ح.و.ج. قيمة تواجدها العريق، قبل أن تطأ أقدام ج.ت.و. بفرنسا، فانبثق عنه واقعان مختلفان، الأحسن منهما كان في صالح ح.و.ج. من الوجهة الدبلوماسية، أما ج.ت.و. كانت قد حسمت أمرها منذ الانطلاقة في منح كل ثقلها للعمل المسلح، لإنهاك خصمها (ح.و.ج.) المضاد الذي كان يفوقها خبرة من حيث التمثيل، وقدرة التموقع في الساحة الدولية، لابد من مواجهته بجيش يؤدي ضربات سريعة وناجحة، هو الرهان الذي كانت تراهن عليه لتثبت للرأي العام الدولي أنها المشرفة الفعلية على المشروع التحرري، الذي تتقاسمه مع جيشها التحريري في الداخل.

الأمر الذي جعلها تظهر مناقضة لتوجه ح.و.ج.، حتى أوقع هذه الأخيرة في مخاوف رهيبة، شعرت بضيق أفق مستقبلها النضالي، الذي رهن عملها الدبلوماسي بغض النظر عن سبقها له، من حيث الانتشار في وسط المهاجرين الجزائريين بفرنسا، والذي بفضله استعادت فيدرالية فرنسا لــ ح.إ.ح.د. تحت لوائها، بدل تركها عرضة لدعاية ج.ت.و.

ويعود سر هذا النجاح إلى دقة اختيارها، إلى المنتجات الواسعة الاستهلاك في المجتمع الفرنسي، التي تشغل أعدادا كبيرة من الجزائريين، تضمنها منشور وزعته الحركة (ح.و.ج.) في أكتوبر 1955، حيث حرضت فيه علنية تجار شمال إفريقيا، على التوقف عن تقديم المواد الكحولية للأوروبيين، ردت عليه قيادة ج.ت.و. ببيان مماثل دعت فيه أيضا المهاجرين الجزائريين المتعاطفين معها للامتناع عن التدخين.[243] بغية إلحاق الضرر بشركات التدخين الفرنسية، والمروجين له بفرنسا وأوروبا، إنه سلوك لا يختلف في مضمونه وأدبياته، عن ذاك الذي تبنته ح.و.ج. فيما يخص المواد الكحولية.

فعلى كل حال، هي أولى تجاوب قيادة ج.ت.و.، للتواجد في بلاد المهجر التي بدأتها بتوجيه تعليمات لمؤيديها من المهاجرين في المهجر، بالتحرك الجدي لدراسة السبل التي تسهل مهمة الانتقال إلى أرض العدو "الميتروبول" تحت غطاء هيكل تنظيمي كامل، لمقارعة ح.و.ج. وجها لوجه، دون تركها تهيمن على الجالية هناك وحسب المناضل علي هارون، الذي أورد في مذكراته حقائق مهمة، حول المساعي الأولى لنقل المعركة إلى فرنسا، والتي بدأت تتضح معالمها مع نهاية النصف الأول من عام 1954.

---

(243) Idem.

لكن لسوء الحظ، لم تجد هذه المساعي طريقها إلى التجسيد الفعلي، بل ظلت مجرد تفكير نظري ينتظر تذليل الصعاب التي كانت تعترضه لوضع الأسس الأولى لهيكلة نظام الجبهة "ج.ت.و." بفرنسا، على أنقاض فيدرالية ح.إ.ح.د. وهنا يؤكد علي هارون في هذا الصدد قائلا: "في اليوم الذي تأسست فيه اللجنة الثورية للوحدة والعمل، في 23 مارس 1954 للتحضير للثورة التي اندلعت في أول نوفمبر، كانت فيدرالية ح.إ.ح.د. حاضرة في حضن ل.ث.و.ع.، من أمثال محمد بوضياف.[244] ونائبه ديدوش مراد، اللذين لعبا آنذاك دورا بارزا يستحق الذكر، بعد دورة ح.إ.ح.د. التي استرجع فيها أحمد مصالي الحاج عمليا كافة أعضاء فيدرالية الحركة بفرنسا ماعدا بعض القدماء الدائمين كالسعيد عمرون، وبلا علا، وبن فرحات، وبن سالم، وحشول، والعدلاني، والسعيد موزارين الملقب بصالح محبوبي، ومراد طربوش، وصالح ينات، وبشير زرور (...).

وكذا بعض المسؤولين المحليين الذين كانوا في سوشو كمحمد ميرار، وأحمد الدوم، وعلي خلاف، وبعض قيادي باريس كمحمد آكلي بومدين، وحمر العين، وسي السعيد مجاهد، والسعيد سليمي، وعمر بلوشراني، الذين رفضوا الإنصياع لنفوذ هؤلاء الأعضاء، الذين أضيفوا إلى لجنة فيدرالية ح.إ.ح.د. بفرنسا،ومن بين هؤلاء الذين رفضوا، الخضوع لمقتضيات المصاليين، نجد من بينهم كل من توفيق بن مهل، محمد بوضياف، الطيب بولحروف، موسى بولكروة، مراد ديدوش، أمحمد يزيد وآخرون.[245]

---

[244] محمد بوضياف من مواليد 25 جوان 1919 بمدينة المسيلة، عين في بداية 1948 مسؤولا لـــ م.خ بمنطقة قسنطينة، وفي أكتوبر من نفس السنة كلف بناحيتي وسط وشمال قسنطينة، في نهاية 1949 تسلم مهام قيادة م.خ بمنطقة الجزائر، وبعد اكتشاف م.خ في مارس 1950 وبعدها انقسام الحزب 1953، اضطلع بدور التنسيق بين قيادات الحزب والدفع بمشروع تفجير العمل المسلح تحت غطاء ل.ث.و.ع، وفي عام 1954 عيّن منسقا بين الداخل والوفد الخارجي إلى غاية اندلاع الثورة، حيث واصل هذه المهمة متنقلا بين القاهرة، المغرب وبعض الدول الأوروبية كإسبانيا، إلى أن ألقت عليه القبض قوات الأمن الفرنسية رفقة زملائه بموجب اختطاف الطائرة التي كانت تقلهم من المغرب إلى تونس في 22 أكتوبر 1956، للمزيد من التفاصيل أنظر:
S.H.D.C Carton 19, S.E.A.A, 1959-1967, Fiches des Personnalités F.L.N, Mohamed Boudiaf, 08 Oct. 1956, pp.1-2-3.

[245] Ali Haroune, **La7^{eme} Wilaya la Guerre du F.L.N en France 1954–1962**, Ed. Rahma, Alger, 1992, p.16.

كشفت شهادة علي هارون، صاحب كتاب الولاية السابعة، أن الصراع الذي انفجر داخل الحزب عام 1953، لم يبق حبيس الشأن الداخلي، بل تجاوز ليعني هيئات الحزب الخارجية كفيدرالية فرنسا لـــ ح.إ.ح.د.، التي بقيت تضم بقايا م.خ منهم محمد بوضياف وبن بولعيد، اللذان تحركا بأمر من ل.ث.و.ع. في مسعى لجمع الفرقاء، يمهد إلى ترميم الكسر الذي عطل عمل الحركة، الذي كان من المفترض أن يفضي إلى اندماج كل تيارات الحزب في العمل المسلح (...)

فعلى وقع ذلك، كان الصراع محتدما بين أطياف الحزب في الداخل، فكان على أشده في الخارج على مستوى فيدرالية فرنسا لـــ ح.إ.ح.د.، كانت تحركه العناصر المدافعة عن أطروحة العمل المسلح، في محاولة منهم إلى تحفيز الفيدرالية بما حملت، لتكون جاهزة يوم اندلاع الثورة، ولذلك أثنى على الفوج الأخير الذي سيكون له الفضل في تأسيس النواة الأولى لـــ ج.ت.و. بفرنسا، من العناصر التي قررت الميل نحو تبني صيغة عمل جديدة لمواجهة القيادات القديمة، ويضيف في معرض حديثه قائلا: "(...) إن المسؤول الجهوي السابق لـــ ح.إ.ح.د. شرق فرنسا فُضيل بن سالم، كان قد تحدث مع أحمد الدوم، وأخبره عن وجود منظمة في طريقها إلى التأسيس مستقلة عن التيارين السابقين ومتجهة نحو العمل المسلح.[246]

وقد أضافت لنا هذه الحقائق، صورة عما كان يدور داخل الحزب، من صراعات وتناقضات وميولات إيديولوجية تكاثرت كلها، على وقع هاجس العمل المسلح الذي أصبح يتصدر جل مشاغل واهتمامات مناضلي الحزب، في ملمح ملفت للانتباه ينم عن أكثر من دلالة، عكس ذلك المخاض الذي عرفته هيكلة الحزب، مفرزا تصاعد تيار مناوئ لديه كل القناعات، لدعم أي منحى يضيف لبنة أساسية من شأنها دفع مشروع العمل المسلح نحو تجسيده على أرض الواقع.

وقد أورد علي هارون – دائما – معلومات تفيد بأن هناك اتصالات سرية تمت آنذاك، قادها محمد بوضياف بنفسه، بعد الأيام الأولى التي أعقبت عيد القديسين من تشرين الثاني – نوفمبر – ثم راح بن سالم ليستعطف أحمد الدوم للانخراط في الهيئة الجديدة، فوافق هذا الأخير على ذلك، فطلب منه بن سالم البدء في العمل، فبادر أحمد الدوم بتكوين الفوج الأول لـــ ج.ت.و. بمنطقة شرق فرنسا، أما مراد طربوش الذي

---

[246] Ibid. p. 17

كان متواجدا بنانسي Nancy بفرنسا، تلقى أمرا من بوضياف لتكوين الخلايا الأولى لـــ ج.ت.و. بفرنسا.[247]

فعلى ذلك كفت جبهة التحرير من تدخلاتها على مستوى هياكل وخلايا فيدرالية ح.إ.ح.د. بفرنسا، لغرض التقاسم معها – على الأقل – النفوذ والتأثير على المهاجرين هناك عن طريق إقناع بعض من رموزها المناضلين بالمساهمة في تأسيس فيدرالية مضادة تؤسس من جديد لعمل نضالي، ملؤه التحدي والوطنية الصادقة إلى جانب مناضلي ج.ت.و. تسمح بتحويل جزء من تركة فيدرالية ح.إ.ح.د.، إلى المجهود الحربي في الداخل الذي ما فتئ يحتاج إلى دعائم دبلوماسية ومالية تخرجه من دائرة التخوف من فشله، مقارنة بإمكانات الجيش الفرنسي التي كانت موظفة خصيصا لإحباط كل محاولات جيش التحرير الرامية إلى الثبات، فالتنامي، فالاتساع، وهذا ليس من السهولة بإمكان لإنجازه في تلك الظروف، في حال غابت الحوافز الداعمة لاستمرار ذلك المجهود.

ولأجل ذلك انعقد اجتماع في أواخر ديسمبر 1954، ومطلع جانفي 1955م بلكسمبورغ، حضره بوضياف كممثل للبعثة الخارجية في القاهرة، شرح لمناضلي فيدرالية ح.إ.ح.د. الذين قدموا من الشرق الفرنسي، أن الظروف التي بدأت فيها جبهة التحرير المقاومة المسلحة، ثم تطرق إلى طينة المؤسسين الذين أسسوا ج.ت.و.، ناقلا عنهم شهادة طيبة سردها أمام الحاضرين، والتي بفضلها كانت سببا دفعت بهؤلاء

---

[247] أورد أحمد الدوم تفاصيل أوسع عن مهمة الوانشي التي كلفه بها عبان رمضان بفرنسا على رأس الفيدرالية، لإعادة هيكلتها وتنظيمها تحت توجيهات ج.ت.و. التي كان بوضياف يعمل على تجسيدها رفقة مسؤولي هيئات الثورة الخارجية في كل من تونس والقاهرة، وقد بذل هذا الأخير جهودا جبارة لأجل ذلك تمثلت في لقاءات عدة احتضنتها إكس لاشابيل وروما، اللقاء الذي التقى فيه بأحمد الدوم ومحمد يوسفي حيث اقترح عليهما هيكلة النواحي وتوسيع اللجنة الفدرالية بإضافة لها الطيب بولحروف والمنجي سليم من قدماء ح.إ.ح.د.، وبإنظمام هاتين الشخصيتين تم الاتفاق على هيكلة جديدة للفدرالية تمثلت في إنشاء هيئتين الأولى سياسية يرأسها غراس ويساعده في تسييرها مشاطي وبن سالم، والثانية عسكرية يرأسها أحمد الدوم، والاتفاق على تأسيس ثلاثة مكاتب في أوربا وأربع هيئات فرعية تابعة مباشرة للهيأة السياسية، الأولى لجنة الطباعة والمالية يديرها المنجي سليم، والثانية لجنة العلاقات مع الخارج يرأسها أحمد طالب الإبراهيمي، والثاثة لجنة العلاقات مع الداخل تحت إشراف الونشي، والرابعة لجنة المثقفين الجزائريين تحت إشراف بولحروف، هذا ما تم الاتفاق عليه بعد تعرض أعضاء الفيدرالية إلى الاعتقال أواخر عام 1956. للمزيد انظر:

-Ahmed Doum, **De la Gasbah d'Alger à la prison de Fresnes 1945-1962**, Ed. Casbah, Alger, 2013, pp 90-103.

الاقتناع بمهمة الجبهة التي رفعت لواء العمل المسلح، فقرروا الإفراج عن الأموال المجمدة التي كانت بحوزة فيدرالية ح.إ.ح.د.، وتقديمها لقيادة ج.ت.و. فمن ذلك القرار بدأت جسور، الثقة تقوى بين مناضلي الجبهة الوافدين الجدد من المناضلين، الذين رفضوا البقاء تحت مظلة ح.و.ج. ثم فتح لهم المجال لإطلاق حركة إتصالات واسعة مع المناضلين الآخرين، من ح.و.ج. قادها مراد طربوش الذي نصبه محمد بوضياف كوسيط هناك على رأس خلية عمل بباريس.

وقد سمحت هذه اللقاءات، بتحديد اتفاق لعقد اجتماع آخر بسويسرا، لتأسيس النواة الأولى لفيدرالية فرنسا لــ ج.ت.و.، والتي تعتبر بمثابة هيئة أركان ج.ت.و. في أوروبا، أما طربوش الذي التقى علي محساس، والمهندس محمد زروقي، والطالب العربي ملحي، وعبد الرحمن غراس، أوفدتهم الجبهة لتكملة هذه اللجنة، وعن أحمد الدوم فقد انظم إلى جماعة باريس، التي كانت تعمل تحت تصرف وتوجيهات طربوش[248]

على هذا النحو لجأت ج.ت.و. إلى منطق زرع خلايا تابعة لها في المدن الفرنسية الكبرى، التي تتوفر على عدد كبير من المهاجرين أين تتواجد مكاتب قسمات فيدرالية ح.إ.ح.د.[249] في ملمح تأكيد منطق نجاح جبهة التحرير، في إيجاد جبهة منافسة أخلطت بها كل أوراق حركة (ح.و.ج./ M.N.A)، بعدما كانت لها الهيمنة

---

[248] Ibid. p.18.

[249] أكد علي هارون في شهادة له، أن بداية تهيكل نشاط ج.ت.و بفرنسا و د.أ.غ لم يبدأ فعليا إلا بعد جويلية 1958، التاريخ الذي قامت فيه ف.ف لــ ج.ت.و. بعقد اجتماع طارئ في إحدى ضواحي مدينة لاكولون الألمانية الواقعة على الضفة اليمنى لنهر الراين، والذي دامت أشغاله أكثر من أسبوع، حضرته اللجنة الفديرالية المشكلة من سعيد بوعزيز وعلي هارون وقدور العدلاني وعبد الكريم سويسي وقادة الولايات الأربع. ومن بين ما اتخذه المجتمعون في هذا الاجتماع هو إعادة هيكلة الولايات الأربع في الشكل التالي:

– تعيين موسى القبايلي قائدا للولاية الأولى (باريس وسط) وحمادة حداد قائدا للولاية الثانية (باريس وضواحيها) وعمور غوزالي قائدا للولاية الثالثة (وسط ليون، غرونوبل، وسانت إيتيان) وإسماعيل مانعة قائدا للولاية الرابعة (الشمال الشرقي لفرنسا). بالإضافة إلى جعل منطقة النورماندي قاعدة خلفية لنشاط الفدرالية المسلح، يدير شؤونها عمار تازبينت المدعو عبدو رفقة أعراب عينور كمساعد له وعبد الرحمن سكالي مكلف بمهمة حرق المنشآت القاعدية الفرنسية بباريس. للمزيد من التفاصيل أنظر:

- Ali Haroun, **La Révolution Algérienne au Cœur de la Puissance Coloniale**, Journal el Watan, 3 Nov 2004, pp 20-21.

المطلقة على الهيكل التنظيمي للفيدرالية، في إشارة إلى انضمام بعض رموز هذه الأخيرة إلى جبهة التحرير على الأراضي الفرنسية.

إنه واقع ارتسم بشكل جلي، ترجمته القيادة الجديدة التي تأسست في شهر ماي من عام 1955، والتي توزعت على أربع أقاليم في فرنسا، هي كالتالي: محمد مشاطي على رأس منطقة الشرق، وفضيل بن سالم على رأس منطقة الشمال، وعبد الرحمن غراس على رأس الوسط الجنوبي (ليون ومرسيليا)، وأحمد الدوم على رأس منطقة باريس وما جاورها، فبشكل عام احتفظت الجماعة بالتقسيم القديم لهياكل ح.إ.ح.د.[250]

يظهر أن كل ما توصلت إليه ج.ت.و.، خلال هذه الفترة من إنجازات بفرنسا يعبر عن اهتدائها لتكتيك سياسي تدريجي، هو الذي مكنها في وقت ليس بالقصير، من تأسيسها لعمل سياسي ودعائي منافس لخصمها اللدود – ح.و.ج. –، وتزايد عدد المتعاطفين معها إعجابا بضربات جيش التحرير الناجحة في الداخل، وارتفاع صوت القضية الجزائرية في المحافل الإقليمية والجهوية، دون أن ننسى الدور الذي قام به مؤتمر باندونغ أفريل 1955م في ذلك الاتجاه.[251]

كل هذا انعكس إيجابا على تحركاتها في أوروبا، من منطلق توافقها مع النهج الذي اختارته كحل لأزمة الاستعمار، على خلاف حركة مصالي التي بقيت إلى غاية هذا الوقت غير مقتنعة بجدية العمل المسلح، كعلاج للمعضلة الاستعمارية، حيث ظلت مكتفية بالطرح السياسي السلمي المبني على المفاوضات، والمرفق بتصعيد التظاهرات والاحتجاجات داخل حدود الأراضي الفرنسية، حتى يثير حفيظة الرأي العام الفرنسي ووسائل الإعلام المختلفة، الفرنسية وغير الفرنسية معتقدة في ذلك الوسيلة المثلى الموصلة للضغط على النظام السياسي الفرنسي لإجباره على التعامل معها، لضرب جبهة التحرير التي كانت تتقوى بالداخل، دون أن تنتبه إلى أن مشكلة الدولة الفرنسية هي الحركة المسلحة المتنامية بالجزائر، المفرزة لنتائج عكسية ليست فقط بالجزائر، وإنما على شمال إفريقيا ككل، والمتوسط على نطاق أوسع.

---

[250] Ibid. p.19.

[251] S.H.D.C. Carton 295, **Action Extérieure – Suisse 1956 -**, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne sous titre **"La Conférence de Tanger 27-29 Avril 1958"**, adressé à M. CH. Pinneau M.A.E. de France, 6 Mai 1958, pp.1-2. Voir aussi : Jean Lacouture, **Bandung ou la fin de l'ère coloniale**, J. Le Monde Diplomatique, N°613, Avril 2005, p.p.22-23.

أخذت نجاحات ج.ت.و.، أبعادا بالغة الخطورة على الأمن الفرنسي، لأن القراءة التي توصلت إليها مختلف الأجهزة المهتمة بمراقبة نشاط الحركتين، كلها انتهت إلى استنتاج واحد نذرت فيه الحكومة الفرنسية، بالاستعداد لرفع حالة التأهب القصوى في صفوف قوتها الأمنية لإنقاذ المدن الفرنسية من حالة اللااستقرار الحتمية التي سيفرضها تدافع صراع الحركتين، فأعلنت اعتماد سياسة الضربات الحديدية لكل أشكال المقاومة الجزائرية، بهدف زرع التخويف والترهيب في نفوس المحركين لكل أنواع ردود الفعل المختلفة سياسية كانت أم عسكرية.

هو ما قامت به شرطة باريس في 07 أكتوبر 1955، عندما أوقعت بكل من أحمد مصباح الملقب بنصباح، وشارف أحمد، وبوكحلة ساسي، وبوعمامة بن عودة، فالأربعة مسؤولون مصاليون، وعدد كبير من المناضلين اعتقلتهم الشرطة الفرنسية في الضاحية الباريسية، التي شهدت الاحتجاجات، وأخذت صبغة الخطورة على الأمن الفرنسي عاينها تقرير الشرطة، المؤرخ في 10 أكتوبر 1955م، والذي خلص إلى أن مناضلي ح.و.ج. والمتعاطفين معها، تعرضوا بالأمس بعد منتصف النهار إلى اضطرابات عنيفة بسبب انفجار أزمة ثقة داخل قياداتها.[252]

نعتقد في الحقائق التي توصلت إليها الشرطة الفرنسية، جراء تحقيقاتها حول أزمة الثقة التي انفجرت داخل قيادة ح.و.ج.، دفعت ببعض من مناضليها إلى الاستياء من موقف قيادتهم تجاه ما يجري على أرض المعركة في الداخل والخارج، فوجدوا أنفسهم أمام مأزق قد يوصد أمامهم كل منافذ التحرك، قد يخسروا بسببها مواقعهم في هرم الحركة – ح.و.ج. –، هو ما تجندت له قيادة ج.ت.و. فسارت في منحى، مؤداه تعقيد الوضع، وتضييق الخناق على تحركاتهم بفرنسا.

وهذا لضمان بقاء مسار عملها، في شكل تصاعدي على أرض العدو، لمنافسة غريمتها قيادة "ح.و.ج." في جانب مهمة جمع التبرعات، وتجنيد المناضلين في صفوفها باستغلال الأعياد الدينية، لجمع الهبات المالية حيث دعت "ج.ت.و." في أول ديسمبر 1955 العمال والتجار الجزائريين إلى التطوع بعائدات يوم واحد من كل شهر لخزينة الجبهة، حتى تستطيع تغطية مشترياتها، من أسلحة وأدوية التي تحتاجها الثورة.[253]

---

[252] Linda Amiri, Op. Cit, p.86.

[253] Ibid. p. 86 et voir aussi Paul-Atger, **Mouvement National Algérienne à Lyon**, Revue d'histiore N104, oct-dec 2009, p 111-112

أوحى تواجد صراع الحركتين في فرنسا، إلى إمكانية تصاعده إلى مستويات غير متوقعة، ستكون وراء بروز مخاوف لدى الحكومة الفرنسية، قد تزيد من تهديد أمنها الداخلي الذي كما هو معروف، يتصدر أولى اهتمامها كبلد تحتل مكانة محورية في أوروبا، والكتلة الغربية ككل من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية، باعتباره الأساس الذي تتوقف عليه رفاهيتها، ومكانتها في العلاقات الدولية، فعلى ذلك قررت على وجه السرعة استنفار كل أجهزتها الأمنية والإستخباراتية، والتحرك لضبط مخطط أمني يضع الجزائريين تحت المراقبة الدائمة.

وقد تدخلت ثلاث هيئات أمنية متخصصة لتنفيذ هذا المخطط وهي: مصلحة التنسيق والمعلومات حول شمال إفريقيا (S.C.I.N.A) Service de Coordination des Informations Nord Africaine والثانية، هي مصلحة التوثيق الخارجي المضاد للجوسسة (S.D.E.C.E) Service de Documentation Extérieur et de Contre Espionnage، هيئة تشتغل تحت تعليمات هيئة الأركان العامة التابعة لوزارة الدفاع، والهيئة الثالثة هي مصلحة شؤون المسلمين والعمل الاجتماعي (Service des Affaires Musulmanes et de l'Action Sociale (S.A.M.A.S)، هيئة تعمل تحت توجيهات وزارة الداخلية، يضاف إلى كل هذا هيئات أخرى تابعة لوزارة العدل تعمل بالتنسيق مع كل هذه المصالح المسؤولة عن الأمن على مستوى التراب الفرنسي، التي هدفها مراقبة نشاط مناضلي الحركتين، في مجال تهريب الأسلحة والأموال بفرنسا.[254]

اتضح من وراء هذه التعبئة التي استدعت لها الحكومة الفرنسية كل هذه الأجهزة الأمنية المتخصصة، في التصدي ومكافحة الشغب والجريمة، دلالة على تشكل تخوف لديها بدت فيه كل المؤشرات تنذر باحتمال وقوع صدامات دموية بين الحركتين، خاصة إذا تفوقت مهمة صالح الوانشي في تأسيس فيدرالية فرنسا لــ ج.ت.و. بفرنسا.[255]وقبول أعضاء اللجنة المركزية الانضمام إلى ج.ت.و.، استجابة لحركة لمّ الشمل التي أطلقها عبان رمضان وبن يوسف بن خدة في ديسمبر 1955م، والتي لم تنته إلا في نهاية عام 1956م.[256]

---

[254] Ibid. p.88.

[255] Anna Marie Louanchi, **Parcour d'un Militant Algérien,** ed. Dahlab, Alger 1999, p75

[256] سرد ممثل ودادية الجزائريين بأوروبا، في شهادة له أدلى بها في أشغال الملتقى الوطني لتاريخ الثورة أيام 10/09/08 ماي 1984، تفاصيل مسار اهتمام ج.ت.و باتحادية فرنسا لانتشالها من تحت نفوذ مصالي الحاج،

2- تجاوب قيادة جبهة التحرير الوطني مع موقف الحركة الوطنية الجزائرية 1956-1957:

بدأت قيادة ج.ت.و. في حزم نفسها للدخول في جولة حرب حقيقية مع تنظيم ح.و.ج. بعد خروج عبان من السجن، واستلامه لشؤون إدارة العمل المسلح بالداخل. باشر في مراسلة و.خ. متبادلا معه رسائل عديدة، عرض في أغلبها رؤيته باسم هيئتي ج.ت.و. في الداخل والخارج، لاحتوائها في جمل الفقرة التالية: "قيامها مسألة تشغل بالنا في الوقت الحاضر، (...) للدور الخجول الذي يقوم به مصالي وجماعته، حتى أصبح العدو الرئيسي رقم واحد للجزائر، بمعية أتباعه العاملين في إدارة أمن الإقليم (D.S.T.)، لغرض الإيقاع بعناصرنا في أيدي الأمن الفرنسي.[257]

هو حكم بالغ الخطورة لفقه عبان لقيادة ح.و.ج.، فيه نية تشويه صورة زعيمها، راغبا من وراء ذلك اختبار الوفد الخارجي، فيما إذا كان يبادله نفس الإنشغال الذي يعتبر ح.و.ج. حركة مناوئة ومعادية لمشروع التحرير، الذي تقوده ج.ت.و.، هي الحجة التي حاول عبان إقناع الـــ و.خ. بها، للانخراط في مجابهة واحدة، ما دامت أنها حركة تشترك مع المحتل الفرنسي الغاشم في عدائها للشعب الجزائري الذي قرر نهج الحرب كخيار نهائي لا بديل عنه.

هي القناعة التي حاول عبان إيصالها إلى الحكومة المصرية، عبر إذاعة صوت العرب، حرصا منه على بقاء موقف جمال عبد الناصر كما التزم به عند بداية الثورة

معرجا على أول اجتماع لهذا الغرض بلوكسمبورغ الذي التقى فيه بوضياف، بمجموعة من مسؤولي الودادية شرح لهم باسم البعثة الخارجية في مطلع جانفي 1955 ظروف اندلاع الثورة، مقنعا إياهم بضرورة المساهمة في توسيع هذه الجبهة، فتم مباشرة ربط الاتصال مع مراد طربوش الذي أوفده بوضياف شخصيا إلى باريس في مهمة خاصة، حيث توصل من خلالها إلى عقد اجتماع بسويسرا خلص فيه الحاضرون، إلى تشكيل هيئة أركان اتحادية فرنسا لـــ ج.ت.و مشكلة من علي محساس، محمد زروقي وعبد الرحمن غراس والطالب محمدي، ثم انضم لهم أحمد الدوم في أفريل 1955، غير أن هذه القيادة لم يكتب لها النجاح جراء وقوع معظم أعضائها، في قبضة الشرطة الفرنسية ماعدا عبد الرحمن غراس وأحمد الدوم، وفي شهر ماي 1955 عاد بن سالم إلى ربط اتصال من جديد مع من بقوا خارج رهن الاعتقال، فتم برفقتهم تشكيل قيادة جديدة للاتحادية من أربعة أعضاء: محمد مشاطي بمنطقة الشرق الفرنسي، فضيل بن سالم بمنطقة الشمال الفرنسي، وأحمد الدوم بمدينة باريس وما جاورها، وعبد الرحمن غراس في منطقة الوسط الجنوبي (ليون، مارسيليا)، وكل هذه الفروع تنشط تحت قيادة صالح الوانشي، للمزيد من التفاصيل أنظر: "**تقرير رئيس ودادية المهاجرين الجزائريين بأوروبا 1954-1956**"، عبارة عن شهادة أدلى بها في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم أيام 08-09-10 ماي 1984، ص204 وص247.

(257) Ibid. p.92.

في أول نوفمبر 1954، من غير أن يطرأ عليه أي تغير، قد تؤدي إلى إحداثه الدعاية المصالية عاود عبان مراسلة الوفد في رسالة ثانية، لينقل انشغاله إلى عبد الناصر الذي يريد منه، نهج أسلوب عمل صريح ضد مولاي مرباح، الذي يعتبر الذراع الأيمن لمصالي الحاج، والذي كشف عن نشاطه في وضح النهار في الجزائر، وباريس.[258]

وقد رد محمد خيضر في رسالة مطولة أشعر فيها عبان بوقوعه تحت حس فيه شيء من اليقين، مفاده أنه ينتظر رسالة من أصدقائه العاملين في جبهة باريس، وعلى ذلك يفهم أن خيضر دعته حنكته إلى التريث قبل إصدار حكم نهائي على الحركة ومناضليها، أما في شأن مصالي الحاج الذي نعته بالملتحي، أدخل مستقبله في خبر كان، عندما حكم على تأثيره بالتلاشي التدريجي، على خلاف الجبهة التي نجحت في تجسيد أدبياتها النضالية على كل الجبهات. [259]

إشارة لمحت إلى طلب إذن عبان بإلحاق هيئة ج.ت.و. بفرنسا، لتعمل تحت إدارة وتوجيهات و.خ.، للتنسيق بين هيئتي الجبهة (باريس – القاهرة)، لصياغة ما يلائم من خطط لمواجهة الحركة المصالية كاقتراح منه، واعتماد نهج تقسيم الأدوار بين قيادتي الداخل والخارج، لتفادي الوقوع في تضارب المهام بينهما، حتى تتفرغ هذه الأخيرة للعمل الجاد، لتحسين أدائها الدبلوماسي المتعدد الأوجه، وترك قيادة الداخل لتتفرغ كلية هي الأخرى لتسيير شؤون الثورة في الداخل، من دون السقوط في مأزق التداخل في المهمات والانشغالات بينهما.

لكن، ومن خلال مجمل الوثائق التي نشرها مبروك بلحوسين في هذا الشأن، فإنها تشير كلها إلى رفض قيادة الداخل أي تدخل في سلطة قرارها، أو إشراك أي هيئة ثورية أخرى في اتخاذ قرار ما، حتى تبقى دائما تتحكم في زمام شؤون الثورة لوحدها غالقة الباب أمام حدوث أي نوع من التضارب، في المواقف والقرارات بين هيئات الثورة، وهو التخمين الذي كان يتحرك وفقه عبان من البداية الذي تضمنته المراسلات التي تبادلها مع و.خ. والتي كان حازما في في غالبيتها، على أحقية قيادة الداخل في إصدار القرارات، والأوامر، واختيار المناضلين لتنفيذ ج.ت.و. بالخارج، وهو ما حدث

---

[258] Mabrouk Belhoucine, Op.cit, p. 97.
[259] Ibid, p.102.

عند إيفاده لصالح الوانشي إلى فرنسا على رأس مهمة مستعجلة.[260] أين تتواجد قوة الحركة المصالية التي بدأت نضالها هناك، في ظرف أبدت عناصر اللجنة المركزية استعدادها للإنضمام إلى ج.ت.و.، في إطار سياق حركة لم الشمل، التي أطلقها عبان رمضان وبن خدة في شهر ديسمبر 1955، ولم تنته إلا في نهاية 1956م.[261]

ويأتي تعيين صالح الونشي على رأس ف.ف. لــ ج.ت.و.، على أساس معرفته الواسعة واحتكاكه بالفرنسيين التي كان في اتصال دائم معها ومع الطلبة، والتنظيمات النقابية القريبة من المصاليين، حيث اغتنم قيام أحزاب اليسار بتنظيم مهرجان في قاعة واغرام Wagram، الذي صادف صدور كتاب تحت عنوان: "الجزائر الخارجة عن القانون"، l'Algerie Hors-la-lois لكاتبه فرنسيس جونسون Francis Jonhson، الذي زعزع به الأوساط الباريسية انطلاقا من الحقائق والاعترافات التي أوردها عن نظام ج.ت.و.، دفعت بجونسون لإعلان انضمامه إلى الوطنيين الجزائريين أمام الحاضرين الذين هم من أهم طبقة الديمقراطيين الباريسيين.[262]

---

[260] صالح الونشي من مواليد 21 جوان 1923م بتيزي وزو، بدأ حياته النضالية في صفوف الكشافة الإسلامية، منذ 1939م، السنة التي إلتقى فيها محمد بوراس الذي كلفه بشغل وظيفة محافظ بالكشافة ككشاف مبتدئ بمنطقة القبائل، ثم ليترقى ضمن نفس الهيئة كمحافظ وطني، أهلته لينخرط مبكرا في حزب ح.إ.ح.د في عام 1946م، مثلت بالنسبة إليه نقطة إنطلاق في حياته، قبل أن يعرف في سن الثانية والعشرين مرارة السجن العسكري بالجزائر، وبعدها قرر مغادرة وسطه العائلي بتيزي وزو إلى الجزائر، ليدير "جريدة صوت الشباب" إلى جانب أندري موندوز، وفرانس فانون، ثم مجلة "الوعي المغاربي" مطلع الخمسينات، ثم انظم إلى اللجنة المركزية لــ ح.إ.ح.د في أوج أزمة 1953م، بعدها انظم إلى ج.ت.و عام 1955م رفقة عبد الحميد مهري وتمام بعدها، التقى عبان رمضان الذي كلفه بإدارة فديرالية فرنسا لــ ج.ت.و، إلى جانب العمل في حقل الإعلام مشرفا على جريدة "المقاومة الجزائرية"، وبعد ذلك إضطلع بدور الوسيط بين الجبهة وفرانسيس جونسون، ليعين بعد ذلك كعضو بـــ م.و.ث.ج بعد مؤتمر الصومام، كعضو إضافي مؤقت بدعم من كريم بلقاسم وعبان رمضان، وفي 27 فيفري 1957م يتعرض إلى عملية توقيف من طرف الشرطة الفرنسية بباريس، رفقة محمد لبجاوي، فوجد نفسه مبعدا من م.و.ث.ج.، بعد اجتماع العقداء العشرة في ديسمبر 1959م. أنظر للمزيد:

Achour Cheurfi : Op.cit, p.221.

[261] وقوع اختيار صالح الونشي، كموفد لقيادة الداخل إلى باريس بعد اللقاء الذي جمعه بعبان وبن خدة، مع موافقة البعثة الخارجية بالقاهرة لتمثيله ج.ت.و بفرنسا، التي صادفت سقوط حكومة مانديس فرانس ومجيء حكومة غي موللي ووصول سوستال كوالي عام على الجزائر، إضافة إلى الاتصالات واللقاءات التي جمعت عبان بن خدة في جانفي 1956، لمعرفة ما إذا كانت السياسة الفرنسية الجديدة التي أطلقها غي موللي، صادقة تجاه القضية الجزائرية أم لا ، خاصة فيما أطلقه فيما بعد حول موضوع اللقاءات السرية للمزيد من التفاصيل أنظر:

Anne-Marie Louanchi, Op.cit, pp.73-75.

[262] Ibid. p 77.

أول نجاح يحسب لصالح الوانشي بفرنسا حيث مهّد به الدخول في سلسلة من الإستشارات، والاتصالات الأولية مع التنظيمات النقابية الأخرى كتنظيم الطلبة، الذي كان يؤطره عدد كبير من الطلبة الجزائريين المتواجدين والدارسين بالجامعات الفرنسية، وكذا الطلبة المناضلين.[(263)] لاختصار إطار عمل يفضي إلى إندماج أكبر عدد منهم في طاقم هيكل الفيدرالية "ج.ت.و." بفرنسا في سرية تامة، جنبته مغبة التصادم مع مناضلي ح.و.ج. طيلة الفترة التي استغرقها بالعاصمة الفرنسية باريس.

هي الفترة الأعنف والأحرج في تاريخ ج.ت.و.، التي كانت في موقع دفاع حيث بقيت متشددة، في احتكامها إلى رفض الاعتراف بالطرف الآخر، الذي هو ح.و.ج. والذي يعود إلى شعورها بحس تحقيقها، لنوع من التفوق على خصمها لذلك ازدادت انجذابا إلى ذات المنطق دون سواه من غير أن نعثر لها على مسعى آخر يحمل مقترحات يدفع إلى فتح قنوات الحوار مع منافسها الوحيد"ح.و.ج."، مع أن الواقع كان يبحث عن فرص حل سلمية، تحت ضغط استجلاءات المرحلة التي، كانت تؤيد أن يتحرك مسعى لوقف الصراع.

هو منطق عبان رمضان، أداه على هواه كيفما شاء، لأن في نيته رغبة جامحة لتطويق زمرة التناقضات والاختلافات، التي تولدت عن قرار اندلاع العمل المسلح في 1 نوفمبر 1954، وذلك بالتوجه إلى إعلان الجبهة كوعاء إيديولوجي يتسع لكل التيارات الوطنية، يعيد للمشروع الثوري مصداقيته، ويسمح للجبهة بتربعها عليه في المجالين، العسكري والدبلوماسي تحت قيادتها.

في هذا الوقت الذي اشتد فيه العراك بين قيادتي ج.ت.و. و ح.و.ج.، بادرت هذه الأخيرة بقيادة مؤسسها أحمد مصالي الحاج، إلى توجيه رسالة إلى قيادة ج.ت.و. عرض في مضمونها، شروطه لتكوين إتحاد مع حركتها "ج.ت.و.".[(264)] استجابة

[(263)] في شهادة لمحمد حربي، اعترف فيها لجوء قيادة الفيديرالية، إلى الاستنجاد بالطلبة لسد الفراغ الذي خلفه التوقيف، الذي تعرض له محمد البجاوي رئيس ف.ف لـــ ج.ت.و، فإذا بي أجد نفسي في الرابع والعشرين من العمر مكلفا بأمر من قيادة ج.ت.و، للإشراف على جهاز الصحافة والإعلام لدى الفيدرالية. وبعد في حدود ماي 1959 استدعيت من قبل ذات القيادة إلى تونس، لأتولى مهمة مدير الديوان لدى وزارة القوات المسلحة في ح.م.ج.ج. التي كان يشرف عليها كريم بلقاسم. للمزيد انظر:

- Mohamed Harbi, **Par moments, j'ai eu peur**, Le Monde Hors Série, Fev-Mar 2012, pp.72-74.

[(264)] نشر محمد حربي أربعة رسائل لـــ ح.و.ج. طرحت كلها أفكار ومقترحات في شكل وجهة نظر من جانب واحد لتدارسها مع قيادة ج.ت.و للمزيد من التفاصيل انظر:

لوساطة اقترحها عبد الناصر على خلفية الصراع الذي نشب بين الشاذلي المكي وأحمد مزغنة من جهة، والوفد الخارجي بالقاهرة،[265] المحسوب على ج.ت.و. المشكل من أحمد بن بلة، ومحمد خيضر، وحسين آيت أحمد، الذي كانت له اليد الطولى في إقدام الحكومة المصرية، على اعتقال وسجن عضوي ح.و.ج. – الشاذلي المكي وأحمد مزغنة –.

وفي ظل هذا التجاذب وردت رسالة من مصالي الحاج، مفتتحا إياها بهذه الديباجة قائلا: "في الإجابة المكتوبة التي أعددناها لموعد 24 أوت 1956، التي تتضمن إتخاذ الإجراءات التالية، قبل الإجابة النهائية عن مقترحات ج.ت.و. والتي تتمثل فيما يلي:

1. الإطلاق الفورا لصراح كل من أحمد مزغنة والشاذلي المكي، والعربي أولبصير، وكل المعتقلين سواء كانوا، في القاهرة أو في معتقلات ج.ت.و. بالداخل.

2. هذه إجابتنا، لا يمكن أن نسلمها إلا لبن بلة فقط، لأن الحزب لا يمكن في أي ظرف من الظروف، التحاور مع ج.ت.و. إلا عن طريق الوساطة، وفي حال غياب بن بلة في هذا الموعد، ينبغي على ج.ت.و. أن تقدم قراءة أولية لهذه الإجراءات، ثم تسليمها لمن سيكون حاضرا في الموعد.

3. يجب على بن بلة أو ممثل عنه، تحديد مقترحات شفوية، باسم ج.ت.و. على التي حددناها في رسالتنا.[266]

حملت الشروط المسبقة التي حددها مصالي الحاج أكثر من استفهام، أولا في تحديده لشخصية بن بلة دون غيرها من شخصيات الخارج والداخل، ففي تقديرنا أي

Mohamed Harbi, Op.cit, à partir de la page 125 et après.

[265] بشهادة توفيق الشاوي كان مصالي الحاج دائما على استعداد تام لإنجاح أي وساطة تصب في توحيد صفوف الحزب تحت توجه واحد، كالذي قام به خلال عام 1955 التي أدت إلى اعتقال أحمد مزغنة والشاذلي المكي من قبل السلطات المصرية، الأمر الذي كان يحذر منه صاحب الوساطة من البداية في هذا الموقف "أنا على أتم الاستعداد لذلك بشرط ألا تفرض علينا قيادة أو توجيهات من الخارج"، في إشارة واضحة إلى أن مصالي كان مدركا لرفض سلطات عبد الناصر أن تتوحد صفوف المقاومة تحت رايته، على خلفية الموقف الذي تبناه من ثورة يوليو عام 1952، والذي وقف إلى جانب الجنرال نجيب على حسابه، وهو ما انتهى إليه الشاوي في شهادته قائلا: "تبين لي أني كنت مخطئا عندما قلت لمصالي أن القاهرة ستكون مكانا آمنا لمندوبيك، وظهر لي أن الجهات المسؤولة من الأمن كانت غير راغبة في إتمام هذه المصالحة". للمزيد انظر:

– توفيق الشاوي، **مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي 1945–1995**، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص.190–191.

[266] M. Harbi, Op.cit, p125.

اتفاق ائتلاف بين الحركتين، لا يمكن أن يتم إلا خارج الجزائر، ومصر هي المؤهلة لرعاية مثل هذا التوجه، والتأكيد على حضور بن بلة في إشارة للثقل الذي كان يمثله في تركيبة الوفد الخارجي، وعلاقته الجيدة بالنظام المصري، وكذا قدرة تأثيره على إنجاح مسعى من هذا النوع، إذا توفرت النية الصادقة لدى الطرفين. ويضيف في نفس الرسالة قائلا: "ولكي نتجنب أي خطأ أوأي مواربة، طلبنا من ج.ت.و. إرسال مقترحاتها كتابيا، وأن تعين واحدا منهم باسم الجبهة ليحضر إلى باريس، لإجراء هذه الاتصالات وهناك مبعوث خاص إقترحه أخ كبير لنا، ليحضر في الاجتماع الذي سينعقد في 12 أوت 1956، بين بن بلة عن ج.ت.و. و ح.و.ج. لبحث المقترحات التالية:

أ.تكوين مجلس وطني للمقاومة الجزائرية.

ب. إنشاء مجلس وطني للمقاومة الجزائرية، يضم كل الحركات السياسية، لقيادة ومواصلة الكفاح المسلح يضم كل الحركات السياسية.

ج. تحتفظ كل حركة سياسية باستقلالها السياسي.

د. وفيما إذا توصلت ج.ت.و. و.ح.و.ج. إلى اتفاق، سيتم إعلام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بذلك.[267]

والآن بعد قراءتنا هذه المقترحات، صرفتنا إلى التوقف عند مضمون أفكارها التي ظهرت مهمة للمرحلة الدقيقة التي كانت تعرفها الثورة على أساس خلوها من الشروط التعجيزية، وتوفرها على قابلية التجسيد، وانطلاقها من إطار تنظيمي موحد، مصدره التوجه الاستقلالي الخالص،الذي حرمته حوافز لم يبخل بطرحها مصالي الحاج، رغم أنه مازال لم يستيقظ من الصدمة التي حرمته من إشرافه على تفجير العمل المسلح الذي قضى من أجله معظم سنوات عمره في النضال والإعداد له، والغريب في الأمر الذي لم نجد له تفسيرا، أنّ كل الفرص والعروض التي وضعت أمام الحركتين، كان بوسعها أن تجرهما إلى طاولة الحوار، والاحتكام إلى الحجة والعقل لتجاوز كل الخلافات، التي كانت تشعل العراك المنهك لجهود الخيرين من الجهتين.

فالذي يمكن إستنتاجه من وراء هذه الوثيقة، هو رغبة مصالي إلى لمّ شمل مناضلي التيار الاستقلالي، وإعادة تنظيم صفوفه وتوحيد خطه، ليبقى وفيا ومحافظا

---

(267) Ibid, p. 126

على سبقه في حمل هموم الوطن لكن فجأة، الرجل الذي كان أمره يطاع ولا يرد، وجد نفسه يغرد خارج السرب، لأن ج.ت.و. تصدرت واجهة الأحداث، أحس الرجل بأن الثورة سلبت منه لم يستطع تجرع مرارة التهميش، بدل أن يكون هو قاطرة المشروع الثوري، كما فعل التوانسة مع بورقيبة، والمغاربة مع علال الفاسي، مع العلم أن مصالي أقدم منهما نضالا وخبرة.

باختصار الرجل شعر أن ج.ت.و. حرمته من شرف قيادة الثورة، فانتقم منها بطعنه في شرعيتها قائلا: "جبهة التحرير هي حركة، مليئة بالتناقضات والغموض جمعت في وعائها كل المقصيين من الحزب، والعديد من الحركات الإصلاحية، التي اختفت وذابت في هذا التجمع، ففي الحقيقة ليست جبهة أصلا أو بالأحرى، ليست حركة سياسية، إن كل المنتمين إليها من الحركات الأخرى، ليس لهم أهمية ولا تأثير على الشعب الجزائري، فهي إذن تجمع طموحات وادعاءات متباينة غامضة ومضطربة.[268]

فالنظر إلى ج.ت.و.، بهذا الحكم في مخيال مصالي الحاج، مجرد حركة فاقدة للمصداقية التاريخية، لسبب حسب زعمه أنها لم تنطلق في تأسيسها، بتوافق واجتماع كافة المناضلين على خطها الإيديولوجي، لأنها ولدت من رحم أزمة حادة، وانقسام المناضلين بين مؤيد ومعارض للعمل المسلح عوض أن تقوم على قاعدة اعتصار أفكار المناضلين باختلاف توجهاتهم وميولاتهم الإيديولوجية، هو الإرث الملغم الذي يحفظه مصالي الحاج في ذاكرته جعلته ينظر إليها كحركة حديثة العهد في السياسة، مرشحة لتقع في مزالق وانحرافات عديدة، لعدم احتوائها على كل مرتكزات النضال، التي جذرها بنفسه في التيار الاستقلالي طيلة مساره النضالي، فحسب وجهة نظره يعني أنها انطلقت بدون رصيد نضالي، لا يؤهلها لأن تكون قادرة على إقناع فئات المجتمع بصدق رسالتها المسلحة لتحرير الجزائر من الاستعمار، لأن أي حركة في التاريخ من هذا النوع، قلّ ما تهتدي في حل أزماتها الداخلية، عرضية كانت أو طولية بأداة الحوار والمحادثات الأخوية البناءة والهادفة.

إنه تقييم يعبر عن رؤية صاحبها – مصالي الحاج –، والذي أراد توضيحه لعامة المناضلين في ج.ت.و.، على أنها حركة – ح.و.ج – تبدو من البداية تحمل تصورا

---

[268] Ibid. p. 127.

عقيما، ستسقط في كل ما يعترض سبيلها من أزمات وخلافات، وهو الذي ظهر في الأسلوب الذي اختارته، لمواجهة ح.و.ج. القائم على التصفية الجسدية لكل مناضليها، بما فيهم أولياؤهم وقد ذكر مصالي أمثلة كثيرة منها: محمد الماحي وبوجريدة عمار اللذين كرسا حياتهما في خدمة ح.و.ج. فقامت ج.ت.و. بتصفيتهما، كما فرضت على سكان القبائل مراسلة ذويهم من المناضلين المنخرطين في تنظيم ح.و.ج.، بتقديم غرامة مالية مرتفعة لنظام الجبهة، والتخلي عن ح.و.ج. تحت طائلة التهديد، باغتيال أوليائهم وهناك الكثير من الإعدامات، نفذتها ضد أبناء مناضلينا العمال بفرنسا.[269]

الملاحظ في أول دعوة وجهتها قيادة ح.و.ج.، لإيجاد حل للصراع المتفاقم آنذاك، بينها وبين ج.ت.و. لم تخرج عن رمي اللوم على قيادة هذه الأخيرة، في سوء تصرفها مع الموقف، باختيارها منطق التصفية الجسدية التي مست المناضلين، وطالت لتمس ذويهم في الداخل والخارج، دون الركون إلى دعوى مماثلة من قياداتها، تفتح باب امتصاص موقفهم المعادي، ماعدا المقابلة التي تمت في سبتمبر1955م بين بارا عن ح.و.ج. والعقيد أوعمران، بإلحاح من عبان رمضان والتي بدت من أجل كسب الوقت فقط، لأن قيادة ج.ت.و. أدارت ظهرها منذ البداية لأي دعوة حوار، تأتي من ح.و.ج. لعدم وجود أي إرادة لديها لحل جوهر خلافها الذي سرعان ما تصاعدت حدته، ومع ذلك ظلت متمسكة بمنطق الممانعة في تواطؤ مقصود مع الحكومة المصرية لحجب دعاية ح.و.ج.[270]

تجلى هذا التواطؤ، في الأزمة التي افتعلتها الحكومة المصرية، بسجنها لعضوي ح.و.ج. الشاذلي المكي وأحمد مزغنة، بأمر من الوفد الخارجي لـــ ج.ت.و. شجع قيادة ح.و.ج. التوجه نحو الحكومة السورية، حاثا إياها على التدخل في هيئة وسيط بين قيادتي الحركتين للإفراج عن المسجونين، بالضغط على قيادة ج.ت.و. لأخذها بعين الاعتبار المقترحات التي تضمنتها الرسالة التي وجهها مصالي الحاج لقيادة ج.ت.و. في أوت 1956م في الوقت الذي تمكن فيه زعيمها من جعل حركته تعرف انتشارا دبلوماسيا، بزرعه لمكاتب تمثيل لحركته في العديد من د.أ.غ.[271] انتصار مهم بنت

---

[269] Ibid. p.129.
[270] Ibid. p132.
[271] في دراسة أعدها المكتب الثاني، التابع لقيادة هيئة أركان الجيش الفرنسي في جوان 1959 على طرئ تحول في رؤية ح.و.ج لجأت إليه قيادتها، بغية توسيع نشاطها الدبلوماسي محولة مكتبها السياسي ولواحقه القيادة بالكامل،

عليه من جديد ترجمة مقترحاتها التي تضمنتها الرسالة التي وجهتها إلى رئيس المجلس السوري – البرلمان – بتاريخ 10 مارس 1957م.

حيث ذكرت فيها السوريين بدور رمزها مصالي الحاج، في ترسيخ قيم النضال الهادفة إلى فك الارتباط الجذري مع الاستعمار، وكذا موقفها من مسألة الاستماتة في الدفاع عن الشعب الجزائري، والتضامن المغاربي والوحدة المغاربية، دون أن تخرج عما أرادت تحقيقه، وهو إقناع النظام السوري بوجود عزم لدى زعيم ح.و.ج. بإمكانه أن يثمر إلى حركة إقلاع تفوق نشاط تنظيم ج.ت.و. أو أكثر، على مستوى العمل الدبلوماسي في إشارة إلى وجود الشاذلي المكي، ومزغنة بالقاهرة، والعربي أولبصير بتيطوان، ومحمد بلبقرة بالرباط، وكذالك عدد كبير من المناضلين بتونس.[(272)]

أبرق لنا محتوى الرسالة التفات مصالي الحاج إلى أهمية القيادة السورية، التي تقاسم معها هموم النضال القومي خلال أيام احتكاكه بالمفكر والمصلح السوري شكيب أرسلان، في ثلاثينيات القرن العشرين، والذي أعجب مصالي الحاج في هذا الوقت بالقيادة السورية، بقائها في دعم ونصرة قضايا التحرر العربية بشكل عام، بدون أن تخص أو تتدخل في حركة أو منظمة على حساب الأخرى، في قطر من الأقطار العربية، دعت مصالي الحاج من جديد ليطلب عونها وخبرتها رسميا، لحل خلافه مع ج.ت.و.

والخلاف نفسه الذي عجزت عن حله الحكومة المصرية، هي إذن إستراتيجية عمل أرادها زعيم الحركة للدفاع عن مواقفه حتى لا تتحمل حركته لوحدها مسؤولية فشل مساعي التقارب بينها وبين ج.ت.و. التي تسببت في مأساة الحركة، من خلال أحداث الاختطاف والاغتيال التي مست مناضليها.[(273)] هذه الإستراتيجية كان الغرض

إلى حكومة مصغرة يتولى تسييرها مولاي مرباح، مع منح صلاحيات أوسع لأربع مكاتب لها كي تتحول إلى سفارات قائمة بذاتها، تعرف برؤية الحركة لحلحلة الصراع الجزائري الفرنسي، وتمثل هذه المكاتب في مكتب نيويورك الذي كان يدير شؤونه عابد بو حافة، ومكتب روما الذي كان يشرف عليه بقريش بن عامر ، ومكتب لندن الذي تحت رئاسة سعدون محمد بن عمار، ومكتب بروكسل تحت إدارة محمد مهدي. لمزيد من التفاصيل أنظر:
S.H.A.T. carton 1H 1718, Rapport de Chef d'Etat Majore de l'Armée Francaises intitulé "**Implantation du M.N.A en Métropol**", 06 juin 1959 pp 55– 58.

[(272)] Harbi, Document N°26, Lettre de la Direction du M.N.A au Président du Conseil de Syrie, 10 Mars 1957, pp.133-134.

[(273)] عرضت ح.و.ج. M.N.A، في هذه الرسالة ملامح طرحها السلمي، ومساعيها للوصول إلى ذلك مع تفصيلها في أحداث دامية، راح ضحيتها خيرة مناضليها تسببت فيها قيادة ج.ت.و.، وأملا في الوصول إلى مطبة تعترف بها

منها كما جاء في الرسالة السالفة الذكر، رغبته في استدراج الدول الشقيقة والصديقة إلى تصوره، كمخرج لحل القضية الجزائرية إذا ما وافقت هذه الدول أو بعضها على رعاية اللقاءات والمحادثات بين الحركتين على أراضيها، يعكس نجاحه في فرض تحول على الأزمة الجزائرية، يجبر قيادة ج.ت.و.على التعاطي معه بالضرورة، لأن وفق هذا التحول، فهي أمام حلول مفروضة عليها، لأنها ستجد نفسها مكبلة بضغوطات المجتمع الدولي.

3- تصعيد قيادة جبهة التحرير الوطني لنشاطها المسلح ضد الحركة الوطنية الجزائرية 1957:

اتسم الصراع الذي اندلع بين ح.و.ج. و ج.ت.و. أواخر 1954 من البداية بظاهرة تصلب المواقف بينهما، مع تمسك كل طرف بمبدأ من ينفرد بتمثيل الجالية، تحت غطائه السياسي واقع فرض نفسه، جعل الحركتين على وشك الدخول في مواجهة بينية تعود بالفائدة على الحكومة الفرنسية نتيجته تشبث قيادة ج.ت.و. وبرغبة إنهاء هيمنة ح.و.ج. على إرث فيدرالية فرنسا لـــ ح.إ.ح.د. في إطار مسعى تحويل ممتلكات وأموال الفيديرالية لخزينتها، حتى تتمكن من فتح جبهة ثانية بالمهجر، تتفرغ كلية إلى مطاوعة عناد الزعيم مصالي الحاج، الذي رفض التنازل عن قيادة الحزب، والانضمام إلى العمل المسلح.

أشعل اهتمام ج.ت.و. بفيدرالية ح.إ.ح.د. الذي هو في الحقيقة مجرد حجة تسترت تحتها ذات الهيئة، للرفع من مداخيل خزينتها عن طريق تحويل إشتراكات الجزائريين المقيمين بالميتروبول لتعود إليها، والذي يبدأ بإضعاف هيكل ح.و.ج. بدفع مناضليها للإندماج في شرعية الوضع الجديد، الذي فرضته ج.ت.و. في الداخل والخارج، والذي أبقى مصالي الحاج رافضا الاعتراف به، معلنا بقاؤه زعيما للحركة

الدول الأوروبية الغربية، مفادها أن ح.و.ج. ضحية لتجاوزات ج.ت.و. حقائق اتخذت منها الحركة أرضية لإقناع الغرب، برفض ج.ت.و. الحل السلمي، فهي عندما تذكر بدور أحمد مزغنة في تمثيل ح.و.ج. بالقاهرة سنة 1955، ورسالة مصالي الحاج إلى الحكومة المصرية، والدول العربية والإسلامية من أجل التدخل لتحرير الأخوين مزغنة والشاذلي اللذين كانا تحت الحراسة القضائية بالقاهرة، وكذا مراسلة الوفود العربية والإسلامية العاملة بباريس، وبروكسل، وبارن، وواشنطن، لتتدخل أيضا بالضغط على الوفد الخارجي لإطلاق سراح الأخوين، في الوقت الذي كان هناك مسعى لتعيين مصالي الحاج، كرئيس رسمي لجبهة تحرير الجزائر، بموجب ندوة كان مقررا عقدها في سويسرا، بين ممثلي ح.و.ج. والمنشقين الجزائريين بالقاهرة، للمزيد من التفاصيل أنظر: .Harbi, Op.cit, p.36

كحق غير قابل للتنازع عنه، يسير شؤونها بأوامر فوقية تحت غطاء فيدرالية فرنسا لــ ح.و.ج.

وهذا بدعم ممن تبقى من المناضلين في صفه، كمحمد بن أحمد الملقب بمبروك ومولاي مرباح، الذي انصرف إلى سويسرا في مهمة رسمية، رفقة أمين مال حركته حسن بن سعيد، والعبدلي عيسى الملقب بالعربي، اللذين كلفهما مصالي الحاج بالقيام بسفريات بين فرنسا وبلجيكا، أين تتواجد خلايا حركتهم، وفي يدهما تعليمات تهدف إلى شل بداية اكتساح عناصر ج.ت.و. لهياكل وقسمات فيدرالية ح.إ.ح.د. التي أصبحت تسمى فيما بعد بــ ح.و.ج.[274]

كلف مصالي الحاج هذين المناضلين، بالتنقل في مهمات رسمية باسم ح.و.ج. إلى بعض د.أ.غ. ليعرضا ويعرفا برؤيته لآفاق الصراع في الجزائر، وسبل الخروج منه وفي جعبتهما أدلة، وحقائق لإقناع هذه الدول وغيرها من د.ك.غ. باستعداد قيادة ح.و.ج. التي تمثل مقاومة الشعب الجزائري، لوضع حد لمسلسل العنف الذي أخذ يطبع مسار المعضلة الجزائرية، والذي زاد من تعقيداتها الإقليمية، أملا في أن تجد هي كذلك، استعدادات وتسهيلات من حكومات هذه الدول، تسمح لها بزرع خلايا لها لاحتواء فلول المهاجرين الجزائريين لديها، تمهيدا لعزل ج.ت.و. خارجيا وقطع الطريق أمامها من الناحية الدبلوماسية.

إنها إستراتيجية أرادها زعيم ح.و.ج. لتأكيد حقيقة العجز الذي بدت فيه دبلوماسية ج.ت.و.والتي لم تخرج في بداية عملها عن منطقة المشرق العربي، نتيجة الحصار الذي ضربته الدعاية الفرنسية على دعاياتها، التي كانت مركزة كلها في دول المشرق، ضف إلى ذلك أنها كانت حديثة العهد من حيث النشاط في فرنسا، على عكس مصالي الحاج. فكل هذه العوامل، حاول هذا الأخير استغلالها، والاستثمار فيها بعد أن سجلت فيدرالية فرنسا لــ ج.ت.و. ضعفا في الأداء والظهور في الفترة التي كان يرأسها صالح الوانشي، (...) الذي استطاع إلى حد ما لفت انتباه أوساط المهاجرين، غير أن عمله السياسي هذا لم يسجل أي فعالية على مستوى الرأي العام الفرنسي.[275]

---

(274) Linda Amiri, Op.cit, p.88.

(275) Mohamed Lebdjaoui, **Vérités sur la Révolution Algérienne**, Ed. ANEP, Algérie, 2005, p75.

من هنا تكون قيادة ج.ت.و. قد أدركت فعلا، صعوبة المرحلة بكل تجلياتها. فليس أمامها سوى التفكير في إيجاد الصيغ المثلى لتذليل ما يجب تذليله من عراقيل لفرض تحديها أمام دعاية ح.و.ج. التي كانت في حسبان، واعتبارات السياسة الفرنسية، التي بدورها كانت تريد أن تجعل منها خطابا منافسا لدعاية ج.ت.و. الثورية. فقيادة هذه الأخيرة في نظر الحكومة الفرنسية هي مجبرة على التكيف مع رؤيتها، وتطارد رؤية غريمتها ج.ت.و. لأنها في نظرها تحمل طرحا راديكاليا بعيدا كل البعد عن جملة التصورات التي دعت إليها دبلوماسيتها لحل القضية الجزائرية، على عكس خطاب ح.و.ج. الذي يلتقي مع طرحها في مسعى المفاوضات.

إذن فالموقف الفرنسي بناء على طبيعة الخطابين، سيدخر كل ما يستطيع توظيفه لمنع تواجد ج.ت.و. على الأراضي الفرنسية، وهو الإجراء الذي تصرفت به الحكومة الفرنسية فور الإعلان عن تشكيل خلية فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و. وقد ذكر البجاوي في هذا المقام أن كل أعضاء اللجنة الفيدرالية، تم إيقافهم ماعدا صالح الوانشي الذي بقي لوحده، في صيغة ممثل بالنيابة، للجنة في انتظار جديد قيادة ج.ت.و. التي أقرها مؤتمر الصومام، لاتخاذ القرارات اللازمة ويضيف نفس المتحدث في هذا السياق قائلا: "في نوفمبر من 1956، ل.ت.ت. حددت الدور الذي يجب أن تلعبه الجالية الجزائرية بفرنسا، فقررت اختيار عضو من م.و.ث.ج. ليترأس فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و. فوقع الاختيار على شخصي ".[276]

حمل الصراع من زاويتي ج.ت.و.–ح.و.ج. دلالات تنبئ بأن العمل الدبلوماسي وتوابعه سيعرف انطلاقة تعكس كومة القرارات التي انبثقت عن مؤتمر الصومام، والتي منحت أهمية قصوى للجانب الدبلوماسي، استجابة لمتطلبات المرحلة التي أصبحت تضغط بإلحاح، على تفعيل الجانب السياسي في كل الاتجاهات، لتجسيد مبدأ شمولية العمل المسلح في الداخل والخارج، وتبلور أهمية جانب على حساب جانب آخر، كالسياسي على العسكري أو الاثنين معا.

بناء على قدر ما تبديه المرحلة من ظروف، وإملاءات داخلية كانت أم خارجية غذى في مذكرة قيادة ج.ت.و. البدء في بحث الآليات التي تؤدي إلى زرع خلايا ومكاتب لها بفرنسا أولا ثم د.أ.غ. ثانيا، تحت غطاء فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و.

---

[276] Ibid. p.75.

تحضيرا لنقل المعركة المسلحة، إلى عقر دار العدو قصد لفت أنظار مسؤولي حكومته، في محاولة منها رسم الصورة التي ينبغي أن يفضي إليها الصراع لإجبارها الاعتراف بـــ ج.ت.و.، كطرف وحيد وهو الأقوى في حلقة الصراع، الجزائري الفرنسي بمعزل عن ح.و.ج.

وطريق هذا المبتغى يتوقف بالمطلق على نوعية الأساليب التي ستعتمد عليها ج.ت.و.، في تفكيك مكامن القوة التي تتوفر عليها ح.و.ج. في فرنسا وخلاياها المنتشرة في د.أ.غ، لأن القناعة التي اختمرت لدى قيادة الجبهة من لحظة اصطدامها بتيار المصاليين، مشترطة إزالة تنظيم المصاليين في البلد الأم، ردت عليه قيادة ح.و.ج. بالإبقاء على منطق الحضور الخارجي، وبالانتشار الذكي في الدول التي هي ضمن اهتمامات ج.ت.و. لممارسة نوع من الضغط، وتضييق الخناق على نظامها كالذي قام به ممثلها بنيويورك عابد بوحافة الذي انتقل من الولايات المتحدة يوم 21 جوان 1956 إلى زيوريخ، لحضور أشغال ندوة دولية كملاحظ باسم حركته، وقد منحته السلطات السويسرية تأشيرة إقامة لمدة ثلاثة أسابيع.[277]

في الإطار نفسه، أشار السفير الفرنسي إلى زيارة قام بها الأمين العام لـــ ح.و.ج. مولاي مرباح إلى بروكسل، للالتقاء بمحاميين جزائريين قدما إليه من الجزائر وهما: محمد بلبقرة، وعبد القادر وجوج، حيث أقاموا كلهم في الفندق الذي اعتاد الإقامة فيه مولاي مرباح، الذي كان في مهمة بجنيف خلال الفترة ما بين 15 – 19 جوان 1956، وفي أثنائها التقى بعبد الرحمن بن سعيد الجزائري، الذي يسكن بليل الفرنسية والذي ذهب هو الآخر إلى جنيف، يوم 17 جوان 1956 رفقة محمد قنافذة من منطقة الشيقر بتلمسان.[278]

وبعد عديد السفريات واللقاءات، التي قام بها مناضلو ح.و.ج. بين د.أ.غ. توجت بتكليف المناضل عبد الله حاميدية.[279] للإشراف الرسمي، على تنصيب ثلاثة مكاتب

---

[277] S.H.D.C, Carton 438, Télégramme de Dennery Etienne Amb. De France à Berne (Suisse) adressé à M. M.A.E de France, Berne 22 juin 1956, p1.

[278] S.H.D.C, Carton 438, Télégramme de Dennery Etienne Amb. de France à Berne, sous-titre "**Situation de Moulay Merbah**", à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne 25 juin 1956, p1.

[279] عبد الله حاميدية جزائري الأصل، فرنسي الجنسية مقيد في سجل رسمي، لدى القنصلية الفرنسية بزوريخ بتاريخ 06 فيفري 1956، يتكلم الفرنسية والألمانية بصعوبة، ويتقن الإسبانية والإنجليزية والإيطالية، لديه جواز سفر رسمي رقم 40386 صادر، عن مقاطعة شرطة باريس بتاريخ 02 ماي 1955 صالح إلى غاية 01

لها، توزعت على ثلاث مدن أوروبية هي: زوريخ وبارن السويسريتين، نالت الأولى شرف احتضان أول مكتب للحركة تحت إشراف مولاي مرباح، والثانية تكفل بمكتبها عبد الرزاق بوضياف، أما المكتب الثالث إحتضنته مدينة السار الألمانية، الذي وضع تحت إدارة لاينا بالا Layena bala، لتنفيذ مهمة تمرير المدنيين الجزائريين من فرنسا إلى ألمانيا.(280)

لقد انتقينا هذه المكاتب فقط، دون الإشارة إلى المكاتب الأخرى، نظرا لتعذر قراءة باقي صفحات الوثيقة التي تحلل حبرها، فلم تعد واضحة للعين المجردة لذلك تعمدنا، عدم ذكر المكاتب الأخرى في بقية د.أ.غ. في إنتظار ما سيفرجه مركز الأرشيف الدبلوماسي بلاكورنوف، من وثائق جديدة حول الموضوع، الذي بلا شك سنكتشف فيه الكثير عن نشاط ح.و.ج.، في المجال الدبلوماسي الذي كانت تريد كسبه على الجبهة السويسرية، والتموقع الواسع في وسط الجالية الجزائرية هناك، لعرقلة أي تحرك لصالح ج.ت.و.

ففي رحى هذا الصراع، قامت بتوزيع منشور تحت عنوان ح.و.ج. من 1936 إلى1956، عشرين سنة بعد "في كل الجزائر وفرنسا وبلجيكا، ردت عليه قيادة ج.ت.و. ببيان وزعته على الجالية هناك بتاريخ 29 أفريل، و01 ماي 1956، جاء فيه "بعد اجتماع خلايا ج.ت.و. ببوريناج Borinage، قررت تنظيم إضراب عام يوم 04 ماي 1956 على التراب الفرنسي، وفي بيان آخر لنفس التنظيم، أوحت ألفاظه بلجوء قيادة الجبهة إلى خيار تخريب شمال إفريقيا.(281)

في هذا الوقت الذي انتهت فيه ح.و.ج. بصفة رسمية من زرع مكاتبها في بعض د.أ.غ. ج.ت.و. مازلت لم تجد المنافذ لطرق أبواب "د.أ.غ." فسنحت المجال لشخصيات كبيرة محسوبة، على حزب البيان U.D.M.A كفرحات عباس، واحمد

ماي1958م، قدم إلى مدينة ليون الفرنسية عام 1950، أين اشتغل في شركة للنسيج لمدة عامين إلى غاية 1952، ثم بعد ذلك التحق بسويسرا للمشاركة، في التحضير لإعلام ميلاد ح.م.ج. كجبهة موحدة، اختصرت في ح.و.ج. في ديسمبر 1954، بعدها أسندت إليه مهمة التقرب، من أطياف الجالية الجزائرية المنتشرة، في كل من ألمانيا، وسويسرا، وإيطاليا، لاحتوائها تحت غطاء الحركة الجديد، للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.D.N Carton 157, Ambassade de France à Bonn, Document sous-titre **“Compte–Rendu sur Abdellah Hamidia”**, Bonn 26 juin 1956, pp.1-2.

(280) Document du 26 juin 1956, p.2,

(281) S.H.D.C. Carton 225, **Action Extérieure – Belgique -**, lettre de Jean Rivière Amb. de France à Bruxelles sous-titre **“tracts Algérienne”**, Bruxelles, 11 juil. 1956, p.1.

فرانسيس القيام بزيارات سريعة إلى هذه الدول للفت انتباه الرأي العام الأوروبي والمنابر الإعلامية الحرة.[282] الغرض منها تقديم شروحات دقيقة وكافية، يجعلها في منأى عن الوضع المتناقض، الذي ارتسم أمام الحكومات الأوروبية، والذي تشخصت فصوله فيما يلي:

أولا: أن كل ما كانت تسوقه دبلوماسية ودعاية قيادة الثورة في الخارج، لم تستطع تفنيذ معطيات الواقع التي كانت تجزم بأن المعركة المسلحة الدائرة في الجزائر، تحت نفوذ هيئتين أساسيتين هما – ج.ت.و./ح.و.ج.– بدل هيئة واحدة هي هذه الأخيرة.

ثانيا: إلى غاية هذه الفترة، دبلوماسية ودعاية الثورة لا زالت لم تخرج من مصر، وتصورها للتواجد في أوروبا يكاد ينعدم اللهم باستثناء الزيارات السالفة الذكر، التي قام بها مناضلون من تيار البيان، تحمل بعد الفردية غير مرفلة بغطاء سياسي واضح، مع ذلك لا نستطيع عزلها عن الحراك السياسي العام، الذي كان يطبع مسار الثورة الذي تقوده ج.ت.و.

ثالثا: تحرك آلية ج.ت.و. الذي كان غرضه البدء في كسر هذا التناقض، الذي تدشن في شهر جوان من عام 1956، عندما انتقل دافيد دو تراز David de Traz رئيس منظمة الصليب الأحمر الدولي إلى القاهرة ليتحدث مع عنصري و.خ.، محمد خيضر وأحمد بن بلة حول الوضع العام في الجزائر.[283]

أشعر الوفد ضيفه في هذا الوقت، بحاجة ج.ت.و. إلى منظمة سياسية، بحجم منظمة الصليب الأحمر الدولي، لاستغلال دورها، وخدماتها، وتدخلاتها الإنسانية في مثل هذه الصراعات، وقد أعرب عضوا الوفد لرئيس المنظمة، بالصعوبة القصوى التي تقف حائلا أمامها في الوقت الراهن والمتمثلة في صعوبة الاتصال مع الداخل.[284]

---

[282] S.H.D.C. Carton 295, **Action Extérieure – Suisse -**Télégramme de M. Et. Dennery Amb. de France à Berne Adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 16 juil 1956, p.1.

[283] جاءت زيارة رئيس الصليب الأحمر الدولي إلى القاهرة، لملاقاة أعضاء الوفد الخارجي في ظروف كانت قد أطلقت فرنسا مسعى للقاءات السرية لإيجاد نهاية سلمية للقضية الجزائرية، وقد أبدى أعضاء الوفد الخارجي تمسكهم بنصوص اتفاقيات الصليب الأحمر الجزائري التي ترفض قتل المساجين وأسرى الحرب مقابل منحهم لتراز وعودا منهم، بتسهيل مهمة الصليب الأحمر الدولي مع المساجين، وكذا اللاجئين الجزائريين بتيسير ونقل عائلاتهم نحو أماكن لجوء آمنة، للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.D.C, Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery, Amb. de France à Berne sous titre **"Activité de David de Traz dans le Proche-Orient"**, Berne 21 juin, 1956, p.1.

[284] Rapport du 21 juin 1956, p.2.

فرصة وجد فيها الوفد ضالته، جاءت إلى حد مقره بالقاهرة، المحاذي لمقر البعثة السويسرية بالقاهرة، مؤشرا يوحي أنه سيكون لسويسرا دور مهم عبر هذه المنظمة، في بعض المجالات التي تخص القضية الجزائرية كاعترافها بشرعية قيادة ج.ت.و.، القاطرة الرسمية للثورة المسلحة في الداخل والخارج.

بعد لقاء قيادة الخارج برئيس م.ص.أ.د.، والتي سلمته عرضا مفصلا عن القضية الجزائرية وعد رئيس هذه المنظمة بتنفيذ خطوة ثانية، كمساعدة منه لها تمثلت في إقراره بنقل عدد معتبر من جريدة المقاومة الجزائرية.[285] إلى أوروبا، لتوزيعها على أفراد الجالية والإعلام الأوروبي، لمعاكسة دعايتي فرنسا و ح.و.ج.، اللتين ظلتا تنقلان حقائق مشوهة عن العمل المسلح في الجزائر، لكن هذه الخطوة لم يكتب لها النجاح حيث سقطت كل الأعداد في يد سلطات الجمارك الفرنسية بمركز فالار Vallard، قرب جنيف حيث قامت بحجز خمسة آلاف نسخة، من إصدارات نشرية "المقاومة الجزائرية" حملها عضو من فيدرالية فرنسا لــ ج.ت.و. على متن سيارة تحمل ترقيما فرنسيا.[286]

فعبر هذه الآليات وغيرها، عملت قيادة ج.ت.و.، على تشجيع فيدرالية فرنسا لــ ج.ت.و. على تحريك مثل هذه المهمات التي تقوم على توزيع نشريات، وبيانات المقاومة الجزائرية، لإبراز دور ج.ت.و. النضالي على أرض المعركة، في الداخل والخارج وإقناع الجالية الجزائرية المتواجدة هناك، بدون زيف ولا تلفيق هي بداية دعاية عمل مضادة لدعاية ح.و.ج. بفرنسا.

---

[285] صدر من هذه الجريدة طبعتان، الأولى كانت بباريس باللغة الفرنسية موجهة لاستهداف الجالية الجزائرية بالمهجر، أما الثانية صدرت بالمغرب بمدينة تطوان أشرف على إخراجها محمد بوضياف وعلي هارون، والثالثة صدرت بتونس باللغة العربية نصف شهرية ثابتة صدر العدد الأول منها بتاريخ الفاتح نوفمبر 1956، كان أول مشرف على هذه الطبعة عبد الرواق شنتوف، وهيئة تحرير مصغرة تتكون من عبد الرحمن شيبان، ومحمد الميلي، ومحمد الصالح الصديق، ولمين بشيشي سكرتيرها العام. للمزيد من التفاصيل أنظر: لمين بشيشي، **دور الإعلام في معركة التحرير**، مجلة الثقافة الجزائرية، السنة التاسعة عشر، عدد 104، سبتمبر-أكتوبر 1994، ص ص.75-76.

[286] كشفت تحقيقات أن سائق السيارة الذي دخل متسترا إلى فرنسا، نجح في تخفيه ليذهب كلاجئ إلى سويسرا تاركا جواز سفره في سيارته، التي كان يحمل فيها هذه الأعداد جاء فيها على لسان السفير "فمن خلاله تعرفنا على المسمى توهامي الواحلة المولود في 24 أكتوبر 1925 بسيدي بلعباس وهو أستاذ التعليم التقني، مسجل لدى القنصلية العامة بجنيف منذ 11 جوان الأخير، للمزيد من التفاصيل انظر:

S.H.D.C, Carton 295, Lettre de M. Et. Dennery, Amb. de France à Berne, destinée à M. CH. Pineau M.A.E. de France, Berne, 16 Nov. 1956, p.1.

اعتبرت خطوة توزيع نشرية المقاومة الجزائرية كإحدى أهم الأسلحة التي أشهرتها ج.ت.و. لتشويه صورة ح.و.ج. في أوروبا، باختراق جماعات الجالية المتمسكة بأطروحة مصالي الحاج حول القضية الجزائرية هو ما نجحت فيه ج.ت.و.، في بداية عملها في أوروبا، أكد ذلك تقرير السفير الفرنسي، مستندا على معلومات من مصادر موثوقة جدا، جاء فيها: "بالرغم من الأعداد الكبيرة من مطبوعات المقاومة الجزائرية التي احتجزتها الجمارك الفرنسية حديثا، فإن هناك أعدادا أخرى من نفس النسخة تم إدخالها إلى ألمانيا، وسويسرا عن طريق جزائري كان في اتصال دائم مع توهامي الواحلة Tehami Louahla ومع السفير المصري ببارن.[287]

تفاديا للوقوع في مثل هذه الأزمات، اجتهدت قيادة ج.ت.و. في إيجاد طريقة تحيدهم عن العبور، عبر الحدود ونقلها متلبسين فتم التوصل عن طريق علاقات مع متعاطفين ألمان إلى طبع هذه النشرية الدعائية، التي هي "المقاومة الجزائرية" في ألمانيا، حقيقة أبلغ بها وزير الخارجية الفرنسي سفيره ببون، بناء على بلاغ رسمي تلقاه من وزير الداخلية الألماني، عن نشاط أوساط تابعة لــ ج.ت.و. بهامبورغ، وقد دعا وزير الداخلية ملحقيه للقيام بكل التحريات، للوصول إلى مصادرة أو حجز المطبعة، التي بحوزة صحفي ج.ت.و. لإيقاف نشاطها.[288]

كان لمسألة نقل وطبع جريدة "م.ج." في د.أ.غ.، إسهام كبير في دفع وسائل الإعلام الأوروبية للاهتمام بالقضية الجزائرية وجعلها من حين إلى آخر، تصوب انتقاداتها للدعاية الفرنسية، التي كانت تتحاشى بتحليلاتها الخوض في مسائل انتهاكات الجيش الفرنسي في الجزائر، وتصاعد دبلوماسية ج.ت.و. في الخارج. هما عاملين كانت تخشاهما الحكومة الفرنسية وتخشى أن تجد من يدعمهما رسميا وإعلاميا في د.أ.غ. وفي حال وقوع ذلك فإن القضية الجزائرية تكون قد أحدثت شرخا في النظرة الأمنية الفرنسية.

الرؤية التي بدأت تفقد مصداقيتها، بعد التغير الذي طرأ على موقف و.م.أ. الذي أصبح يدعو إلى إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، لعودة الأمن إلى بحيرة المتوسط

---

[287] Ibid. p.2

[288] C.A.D.N, Carton 156, L'Ambassade de France, Lettre de M CH. Pineau M.A.E.de France sous-titre **"Activité des Milieux du F.L.N à Hambourg"**, envoyée à M. l'Amb. de France à Bonn, paris, 13 Déc. 1956, p.1

تغير شكل صدمة لدوائر القرار في باريس، فقابلوا ذلك بحبك خطة تكفل بتنفيذها الوزير المقيم في الجزائر، حيث وجه رسالة إلى السيد كولن مندوب الحوادث الفرنسية بألمانيا Colin : délègue des actualités française en Allemagne، الذي يدير قناةإذاعية حثه فيها على تخصيص استوديوهات للبدء في تصوير أفلام فرنسية، تجمع بين الصوت والصورة عن حرب الجزائر، تصحح في منظورها الوقائع التي روجت لها ج.ت.و. والتي كانت وراء تلقيها دعم المجتمع الدولي، الذي أصبح يدعو للضغط على الحكومة الفرنسية لحل القضية الجزائرية سلميا.[289]

إنها وسيلة رد ملائمة، حاولت من زاويتها الحكومة الفرنسية، تهيئة الرأي العام الألماني وتحضيره سيكولوجيا، ليتعاطى مع شتى أنواع الدعايات الفرنسية، التي من الممكن أن تحركها في هذا البلد الذي اختاره المناضلون الجزائريون عن قصد متعمد، في محاولة منهم إشعار جمهورية أالمانيا الفيدرالية دعم قيادة ج.ت.و.، للطموح الذي كان يراودها منذ مدة طويلة، للتربع على أوروبا على حساب الطموح نفسه، الذي كان في نفسية الحكومة الفرنسية هي الخلفية التي بنى عليها الجزائريون موقفهم بعد الذي تلقوه من تسهيلات على يد مسؤولي جمهورية ألمانيا في العديد من مقاطعاتها.

فقد لفت انتباهنا أن ألمانيا الغربية على خلاف د.أ.غ. أخرى، حيث تعاملت معها فرنسا بأسلوب خاص لوجود حساسية تاريخية بينهما، ففرنسا لم تنس تحركات الألمان في دفع الحركات السياسية المغاربية، لتفجير عمل مسلح في شمال إفريقيا خلال ح.ع.II. والأكثر من ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت تتوفر على رؤى احتمالية أقرب إلى اليقين، من أن زعماء القضية الجزائرية سيلجؤون إلى ألمانيا استغلالا لتلك الحساسية.

لذلك وجدنا فرنسا حاضرة بقوة في ألمانيا، بكل أجهزتها الدبلوماسية والأمنية، بما في ذلك قيادة القوات الفرنسية العاملة في ألمانيا، التي جندت لترصد وتعقب نشاط مناضلين من ج.ت.و. وحتى من ح.و.ج. أشار إليها قائد القوات الفرنسية في ألمانيا قائلا: "نقلت إلى جمهورية ألمانيا الفيدرالية تحت عنوان "مناشير صادرة عن جبهة التحرير" تم توزيعها من طرف جزائريين ومناضلين من شمال إفريقيا، في بعض

---

[289] C.A.D.N, Carton 158, Ambassade de France à Bonn, Repense de M. Colin, D.A.F.A sur un communique de M. le Ministre résidant en Algérie, Bonn, 24 jan. 1957, p.1.

المقاطعات الألمانية.[290] الحقائق نفسها قدمها لسفارة حكومته لتقوم بواجبها تجاه نشاط المناضلين الذين يخوضون دعاية عنيفة ضارة بمصالح وعلاقة فرنسا بالجمهورية الألمانية.

والمعروف عند المسؤولين الفرنسيين في مثل هذه المواقع أنهم يتحرون كل التحري، ليقدموا حقائق صادقة ينقلونها كما يرونها، دون غلو ودون تضخيم لمسؤولي حكوماتهم، ليتسنى لهم التحرك في الوقت المناسب وبالأساليب الملائمة، وقد أفرجت في هذا الإطار قيادة القوات الفرنسية عن معلومات ذات طابع "سري للغاية" عن تحركات ج.ت.و. تضمنها ملحق التقرير السابق تحت عنوان "دعاية عنيفة" في الجمل التالية "سجلنا بتاريخ 19 جانفي 1957 مساع لفرنسي مسلم، ليس عضوا في القوات الفرنسية العاملة في ألمانيا، أرسل إلى عدد من الجنود المجندين في الفرقة 13 R.T.A بمقر حامية غوبلانس Goblence، دعوات تدعوهم للانضمام إلى المتمردين (المجاهدين)، وكذا القيام بتوزيع المناشير التي تحمل ختم ج.ت.و.".[291]

إن احتكام مناضلي ج.ت.و. في هذا الوقت إلى توزيع المناشير التعريفية التحريضية أداة فرضتها الظروف لإفشال دعاية ح.و.ج.، ومنعها من التموقع والانتشار والتأثير في أوساط الجالية الجزائرية، ومكتب الجبهة هناك، ومن وراء كل ذلك الرأي العام الألماني. ففي كل الأحوال صراع الجناحين ج.ت.و./ ح.و.ج.، هو شأن جزائري يخدم فرنسا في جميع الحالات، لكن في رؤيتها من زاوية السياسة هو جسر معبد للعبور نحو تدويل القضية الجزائرية على هذا جاء إدراك المسؤولين الفرنسيين ليحرص على تكثيف المراقبات الأمنية، مع فتح التحقيقات الإستخباراتية المتكررة تجاه أي نشاط يشارك فيه أي جزائري، أو عنصر من شمال إفريقيا، ترمز إليه الفرق الأمنية الفرنسية في ألمانيا الغربية أو غيرها من د.أ.غ.

تحرك ساهمت في متابعته قيادة ق.ف.ج.أ.ف. بإيعاز من وزارة الدفاع الفرنسية التي أمرتها بمتابعة نشاط ج.ت.و. بالتنسيق مع الحكومة الألمانية، وبعثاتها الدبلوماسية لتطويق نشاط ج.ت.و.، وجعل أصحاب دعوة التحريض التي دعوا فيها المناضلين

---

(290) C.A.D.N, Carton156, Ambassade de France à Bonn, Rapport de M. PE Jacquot Générale d'Armée Commandant en Chefs des Forces Françaises en R.F.A, adressé à M. le Colonel Chef adjoint dela Mission de Liaison du C.C.F.F.A, Bonn, 19 fév. 1957, p.1.
(291) Ibid. Rapport 19 Fév. 1957, p.1.

الجزائريين والمغاربيين المجندين في صفوف الفرق العسكرية الفرنسية العاملة بألمانيا إلى التمرد، فالإلتحاق بصفوف المتمردين (المجاهدين)، يدفعون ثمن فعلتهم هذه.(292) لأن الأليق بمهامهم أن يكونوا في الواجهة الأمامية لمقاومة النشاطات السرية الفرنسية وتنظيم ح.و.ج. على حد سواء.

فحسب كم الوثائق الأرشيفية الذي يضمه مركزا وزارة الخارجية الفرنسية Quid'orsy و م.أ.د.ن. الدبلوماسيتان، أن ح.و.ج. نجحت في الانتشار وأصبحت تثير قلقا متزايدا أمام ج.ت.و. اتضح جزء منه في البيان الصحفي الذي وجهه أمينها العام إلى مجلس وزراء الحلف الأطلسي، الذي كان مجتمعا في مدينة Keinigekef الألمانية والذي اقترح عليه التعاون مع حركته لتحرير الجزائر نهائيا من الاستعمار(293).

حاولت قيادة ح.و.ج. استغلال اجتماع م.ح.ش.أ.، لإطلاعها على نتائج سياسة وقوف دول المنظمة إلى جانب فرنسا، في حربها في الجزائر في الفقرة التالية "بمناسبة الاجتماع الحالي لمجلس الحلف الأطلسي، لي الشرف باسم لــ ح.و.ج. وباسم رئيسها أحمد مصالي الحاج، جلب انتباهكم السامي حول الوضعية الحالية في الجزائر، فمنذ ثلاثين شهرا وهذا البلد مسرح لحرب دموية، أجبرت الشعب الجزائري على الدخول فيها من أجل التحرر والاستقلال".(294)

وعين الحركة من وراء هذا البيان، كانت تنتظر أن تلتف حكومات الحلف إلى فكرتين أساسيتين، كانت تعتزم على تسويقهما للدول المؤثرة في القارة الأوروبية، والفاعلة في مجلس الآمن وهما: الأولى على أنها حركة سياسية مسالمة تمتلك زخما نضاليا متنوعا، بإمكانها الوصول إلى طرح رؤية شاملة لتسوية كل قضايا المسألة الجزائرية.

والثانية وضعت الحلف الأطلسي في موضع حرج، فهو حسب خطابه، وميثاقه وجد من أجل استتباب الأمن في أوروبا، عن طريق تنسيق السياسات الأمنية بين د.أ.غ. لتطويق بؤر التوتر لكن وفق بيان الحركة، فإن العديد من فرقه المجندة ضمن

---

(292) C.A.D.N, Carton, 156, Ambassade de France à Bonn, Lettre d'explication sous-titre **"Distribution des tractes émanant du F.L.N Algériens à des Militaires Nord Africaine"**, Bern 29 fév. 1957, pp.1-2.

(293) C.A.D.N, Carton 156, Ambassade de France à Bonn, Communiqué de Presse sous-titre "**Texte d'un Télégramme de Moulay Merbah S.G du M.N.A"**, envoyé à M. le Président du Conseil Ministériel de l'O.T.A.N. à Bonn, 2 mai1957, pp.1-2.

(294) Communique de Presse, 2 mai 1957, p.1.

الفرق الفرنسية تعمل على إطالة الحرب في الجزائر، ومن ثم لن تقوم هناك قائمة للأمن في المنطقة. هي الحقيقة التي بنت عليها الحركة دعوتها للحلف باسم زعيمها مصالي الحاج، للبدء في سحب قواته وأسلحته من الجزائر، وإلا ستتمدد الحرب لتشمل كل دول شمال إفريقيا.(295)

في أتون هذا الجو المشحون كانت ج.ت.و. في نظر فرنسا، وحلفائها حركة إرهابية خارجة عن القانون، وليس بوسعها – وهي تحمل هذا الوصف – أن توصل دعواتها إلى مثل هذه الهيئة غير الخاضعة للإملاءات، والضغوطات الدولية، فلم تخف الحركة رغبتها في التطاول على جبهة التحرير التي همشتها، بالرغم من أنها تعلم وهي واثقة من الدور الذي قامت به ج.ت.و.من أجل القضية الجزائرية الذي أقنع المجموعة الدولية لدعم تسجيلها رسميا، في الدورة العادية لـــ هـــأ.م. المنعقدة في سبتمبر 1956.

وفي نفس الإطار استطردت ح.و.ج. في بيان آخر، أملا في الوصول لتتزعم بالتناصف، التطورات الإيجابية التي حققتها القضية الجزائرية على مستوى رواق الهيئة الأممية، فأظهرت انشغالها بمسألة وضع حد لإراقة الدم في الجزائر، بإعلانها الفوري استعدادها لإيجاد حل له، مقترحة تنظيم اجتماع في شكل طاولة مستديرة، عارضة أدلة داعمة لهذا التصور، منها وثائق وبيانات عن مفاسد الجيش الفرنسي في الجزائر. ففي أحد بياناتها أوضحت أن ضحايا عنف الجيش الفرنسي في الجزائر، وصل في ظرف سبعين يوما إلى قتل ألف جزائري وعشرات الوطنيين، البعض منهم تم اعتقالهم ليجدوا أنفسهم في السجون، والبعض الآخر يعدون بالآلاف تم تعذيبهم، واغتيالهم على أيادي المضلين الفرنسيين.(296)

ولأن المعروف عن الحركات المراهنة على العمل السياسي– كحال ح.و.ج.–، لا تريد أن ترى نفسها مطوقة بالإنهزامات خصوصا إذا كانت تشعر بتنامي قوة خصمها ج.ت.و.، والتي بدأت القوى الدولية بعد الانتصار الثاني من نوعه بتاريخ 18 فيفري 1957، تاريخ انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي شعر من حولها جميع الأعضاء الحاضرين في الدورة أنها قضية تحرير شرعية يقف وراءها شعب،

---

(295) Communique de Presse, 2 mai 1957, p.1.

(296) C.A.D.N, Carton 156, L'Ambassade de France à Bonn, Communique de Presse du M.N.A, 9 mai 1957, p.1.

فأقر بتخصيص جلسات خاصة لها لتعميق النقاش حولها، والتي دامت خمسة عشر يوما كاملة، هو ما لم يرق لقيادة ح.و.ج. أن ترى ج.ت.و. تحرز هذا الانتصار، فدعت في نفس البيان الضمير العالمي، ليتحرك لإعادة السلم والحرية في الجزائر، مع تأكيدها أن السبيل الوحيد للوصول إلى حل مطابق للأمم المتحدة وهو تنظيم ندوة طاولة مستديرة، تحضرها الحكومة الفرنسية والوطنيين الجزائريين وجها لوجه.

في الحقيقة يأتي اهتمام الحركة بهذا المقترح، الذي سعى في ذلك الوقت إلى دعوة الدول الأعضاء للإلتفات إلى العروض، والمقترحات التي أطلقتها للمجتمع الدولي ليتدخل في الشأن الجزائري، هي رؤيتها الخاصة لتدويل القضية الجزائرية، عمل أمينها العام على عرضها في الندوة الصحفية، التي نظمها بالعاصمة الإيطالية روما بتاريخ 23 ماي 1957 حضرتها شخصيات إيطالية من اليسار المتطرف كـــ ليشيو ليزيتو Lucio Luzzotto، الذي كان يشغل منصب نائب عن الحزب الشيوعي في البرلمان الإيطالي، وعضوا في حركة السلام الذي تشرف بالتقدم إلى منصة الندوة معرفا ومقدما الأمين العام لــ ح.و.ج./ M.N.A مولاي مرباح، ثم تأسف لغياب ممثلي سفارتي المغرب وتونس في الندوة.(297)

هذه التحركات لإثبات الذات، قام بها مولاي مرباح خلال شهر ماي من عام 1957 في كل من سويسرا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، دون وجود إشارة واحدة في ندواته الصحفية حول حادثة "مجزرة ملوزة".(298) التي وقعت في ناحية بني يلمان التابعة إداريا للولاية الأولى، وهي المجزرة التي تنسب إلى جيش التحريرالوطني التي

(297) C.A.D.N, Carton 446, Télégramme de Fouques Duparc, Amb. de France en Italie, envoyé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 24 mai 1957, p.1

(298) بمجرد أن بدأت تتعاظم حركة محمد بلونيس، المدعو بإبراهيم السطايفي اتخذت قيادة ج.ت.و بالمغرب التي كان يشرف عليها سي مبروك "عبد الحفيظ بوصوف" مخطط تدخل عسكري، تساهم فيه الولاية الأولى بألفي جندي، والولاية الثانية بألفي جندي، أما الولايتين الخامسة والسادسة فتساهمان في تعزيز إجراءات المحاصرة. وفي ما يخص الولاية الرابعة تساهم بعدد من الجنود يبقى طي السرية، إنه أول مخطط عسكري لمواجهة حركة بلونيس التي أخذت منحى حركة مناوئة في وجه جيش التحرير في الولايات التي تتواجد بها قواتها. أنظر:

=- S.H.A.T, Carton 1H1570, Fiche de Renseignement du S.E.D.E.C intutilé **“Intensions Rebelles Contre Bellounis de Oudjda à Tunisie”**, 18 Dec 1957, p 1.

أرادت الحكومة الفرنسية استغلالها وجعلها مبررا للمنطق الذي كانت تحتكم إليه في الجزائر.[299]

قد وجدت الحكومة الفرنسية في صور الأشلاء التي كست أرض بني يلمان، ضالتها للرد ومواجهة ضغوطات حلفائها، فبدأت في الحين بتوجيه تقرير عرض حال عن المجزرة، إلى الأمين العام لـــ هـــ.أ.م محملة المشاهد المروعة إلى فرق جيش التحرير آملة في أن يتحرك المجتمع الدولي لإدانة ج.ت.و.، الغطاء السياسي لذلك الجيش في الخارج ومن ثمة يمكنها تمرير فكرة عنفوان الحكومة الفرنسية في الجزائر الذي هو نتاج حالة الانحراف الأمني والأخلاقي الذي تعرفه الثورة الجزائرية يوما بعد يوم، والمرشح ليعرف أسوأ من تلك المجزرة، إذا أيد المجتمع الدولي وبخاصة د.أ.غ. مطلبي الاستقلال والتحرر، اللذين تطالب بهما قيادة ج.ت.و. لإنهاء حرب الجزائر وانعكاساتها الإقليمية –المتوسطية –.

وحتى تثمن وتؤكد صدق حقائقها، والصور التي نقلتها من مكان المجزرة، والتي وضعتها أمام أعضاء الهيئة الأممية، مطالبة سفارات د.أ.غ. في و.م.أ. بإفادة مبعوثين عنها، لمعاينة منطقة ملوزة فعندئذ ستجد من الحكومة العامة في الجزائر، ضمانات واسعة كالنقل، والإيواء، والحراسة الأمنية لتلك الوفود، والشخصيات المستقلة، التي تريد زيارة الجزائر إضافة إلى اقتراح تسهيلات لا نظير لها، لكل البعثات الدبلوماسية المتواجدة بباريس.[300] إذا رغبت هي الأخرى في تعيين وفود عنها لنفس الغرض، وهذا كله لكي تتملص من مسؤولياتها فيما حدث في قضية ملوزة.

فبغض النظر عمن وراء المجزرة، ففرنسا في هذه الحال عملت كل ما في وسعها، وبكل الحيل لاستدارة الموقف الأوروبي إلى جانبها، لنجدة موقفها ووضعها المترديين المتجهين إلى أفق غير محمود النتائج سيكلف حكومتها ثمنا لا يقدر في ثلاثة نواحٍ أساسية: دبلوماسيا، وعسكريا، واقتصاديا، فبحكم أن فرنسا هي التي كانت تدير الصراع في الجزائر، بواجهتيه الخارجية والداخلية، كانت تدرك أتم الإدراك من

[299] S.H.D.C, Carton 17, Rapport de M.A.E de France intitulé **"Extrait du dossier présenté à l'O.N.U"**, Session 1957, p 1.
[300] C.A.D.N, Carton 158, Ambassadeur de France à Bonn, Communique de CH. Pineau M.A.E de France destiné à toutes les Missions diplomatique Européenne à Paris, 07 juin 1957, p.1.

احتمال وصول إلى مآل تركز جهدها على التقليل من وطأة ثقل تراكم سلبيات انزلاقها السياسي والأمني على موقعها وهيبتها إقليميا ودوليا.

فعادت إلى ما دعت إليه الخارجية الفرنسية، الحكومات الأوروبية في بيانها المؤرخ في 07 جوان 1957، موظفة هذه المرة لغة الاسترخاء، والحث الزائد عن اللزوم، تبناها ديوان وزارتها الذي كان بصدد التحضير، لتوجيه دعوة رسمية باسم الحكومة الفرنسية إلى سفارة ألمانيا بباريس، لتنقلها إلى حكوماتها ببون ترجو منها قبولها تعيين وفد عنها لزيارة الجزائر لتقترب من حقيقة الوضع، بدل الاكتفاء بالزيف الذي سوقه لها مكتب ج.ت.و. الناشط لديها منذ مدة.(301)

في هذا الظرف الدقيق الذي وصفته إحدى الوثائق الدقيقة جدا، حاولت فرنسا من خلاله التهرب منه، بمختلف أنواع الحيل، ردت عليه قيادة ح.و.ج. بتقديم تقرير سياسي شامل حول المجزرة، ونشرته في وسائل الإعلام الأوروبية وضحت فيه من وراء المجزرة، والظروف التي أحاطت بها، وكذا حصرت فيه الدلائل التي تؤكد الكيفيات التي ساهم بها الجيش الفرنسي في المجزرة، حتى يتم إثقال سيرة فرنسا الذاتية بمختلف أنواع الجرائم الإنسانية، كوسيلة للضغط عليها في المحافل الدولية.

هذا الذي كان عليها القيام به في هذا الظرف، في إطار التعريف بقضيتها وبجرم الجيش الفرنسي في الجزائر، وجدناها مكتفية فقط بمسعى في شكل محاولة منها الظهور أمام الرأي العام الأوروبي مشعرة إياه كحركة سياسية كاملة التشكل رأت في نفسها أنها تتوفر على القدرة الكامنة للدفاع عن القضية الجزائرية، تختلف مع ج.ت.و. في الطريقة والكيفية، هي ما تضمنته وثيقة الشجب التي بعثتها قيادتها إلى البرلمان الألماني بيندستاغ (Bundestag)، أعلنت فيها باسم الشعب الجزائري رفضها الاعتراف بمعاهدة السوق الموحدة، إذا تم الانتخاب على أي معاهدة من هذا النوع.(302)

وقد حاولت ح.و.ج من وراء هذه الدعوة، إلى زعزعت التواجد الفرنسي في ألمانيا، من خلال مواصلتها حث النقابات، والحركات السياسية اليسارية، وبعض الصحف اليومية في ألمانيا، التي كانت في السابق تتخوف من التعاطي مع بعض ممثلي

---

(301) C.A.D.N, Carton 158, Communique de M.A.E de France. Paris, 12 juin 1957, p.1.

(302) C.A.D.N, Carton 156, L'Ambassade de France à Bonn, Lettre de M. CH. Pineau M.A.E de France, Bonn 04 juil. 1957, p.1. Voir aussi Lettre de l'Amb. de France prés à la R.F.Allemagne envoyé à M. CH. Pineau, Bad-Godesberg 03 juil. 1957, p.1.

الهيئات الفرنسية العاملة بألمانيا، دلالة واضحة فإن أية استجابة لهذه الدعوة من البرلمان الألماني، ستتبعها عدة استجابات من مختلف هيئات المجتمع المدني الألماني وكذا ممثلي مكاتب النقابات، والأحزاب اليسارية الفرنسية المعارضة في الخارج، وهو ما أوحى إليه كوف دي ميرفيل في العبارة التالية قائلا: "في حالة نجاح مسعى ح.و.ج. فهو مؤشر يوحي إلى وجود نشاط للمتمردين الجزائريين على تراب الجمهورية الفيديرالية".(303)

هكذا بدأت فيدرالية ج.ت.و. مهمتها بفرنسا، في أول خرجة لها كتنظيم رسمي حامل لشرف الدفاع عن مشروع ج.ت.و.، كجبهة كاملة وجدت للتصدي للخطر المصالي، الذي بات يتزايد تهديده لكيان الثورة برمته، مع أنها كانت قد حسمت أمرها لتذهب بذات المشروع إلى أن يكتسح أروقة المنظمات الدولية حتى يتأكد، للدول المنضوية تحت هذه الهيئات بحكم ج.ت.و. في العمل الثوري، بالداخل، والخارج بلا شريك ثان دورا وأداءً، فطرقنا بعض الشهادات التي نشرها مناضلو فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير، منها شهادات كل من محمد مشاطي، ومحمد لبجاوي، وعمر بوداود لنطلع عبرها عن رد فعل قيادة الثورة تجاه مد ح.و.ج.، الذي سرعان ما أدى إلى تشكل قلق دائم على نشاطها الخارجي.

4- توسيع وتجدد الصراع مع المصاليين 1957:

وفي الحقيقة اندهشنا لما سرده لبجاوي، لأننا شعرنا أن القيادة التي كلفته بتنفيذ ما أمر القيام به على أرض العدو بعيدا عن حسابات رد فعل الحكومة الفرنسية وبعودتنا لصفحات شهادة محمد مشاطي التي نشرها في الآونة الأخيرة، والتي ذكر فيها بالتفصيل عن فترة نشاطه 1955م–1956م، والتي عرفت من الفترات الحرجة في تاريخ النظام والنضال السياسيين لــ ج.ت.و. بالخارج، لعلنا نجد حقائق لم ترد في الشهادات التي سبقته في الصدور، وبعض الدراسات التي أعدت حول هذا الموضوع، التي لم تجلب لنا حقائق جديدة تفتح لنا المجال لإعادة النظر في تلك المساعي، أو مراجعتها بالكامل.

فكل ما جاءت به أنها سردت كل الأحداث التي صبغت مسار عمل فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، فالشيء الوحيد الذي أضافه مشاطي هو ذلك الاجتهاد الذي قام به بغير

---

(303) Lettre du 04 juil. 1957, p.1.

إيعاز قيادة الداخل، لصالح ج.ت.و.، حيث أقدم على ربط اتصال مع عضو فاعل في ح.و.ج. سبق وأن كانت له صلة نضال جمعتهما تحت قبة المنظمة السرية، فرع منطقة قسنطينة وهو المناضل المدعو حميش Hammiche. إذ ذكر مشاطي بعد أول لقائه به قائلا:" أنا أعرف أنك مسؤول الجهة كلها، وأنك عنصر فاعل أطلب منك، ضم مناضليك أو أن توجه إليهم دعوة انضمام إلى الفيدرالية، فإذا أردت ذلك أنا مستعد لإنشاء هيئة، وأنت الذي تبدي فيها رأيك. لكن لدي طلب واحد عليك احترامه، مثلما جئتك بدون سلاح عليك بحمايتي".[304]

في قلب هذا المخاض ونحن نتفحص مفاصل المرحلة، وجدنا في شهادة لبن يوسف بن خدة وهو يسرد مقترح عبان رمضان مطلع 1956م، القاضي بإنشاء جبهة من إثنى عشر عضوا، ستة أعضاء من الداخل وهم: بن بولعيد، وزيغود، وكريم، وبيطاط، وعبان، وأوعمران، وستة أعضاء من الخارج هم: بن مهيدي، وبن بلة، وآيت أحمد، ودباغين، وخيضر، وبوضياف، غير أن أحد مواطن الخلاف الذي ما فتئ يزيد في توتر العلاقات بين الجزائر والقاهرة، هو مسألة العناصر الذي أوفدها عبان لتمثيل ج.ت.و. في الخارج، والذين كانوا محل جدل من طرف زملائهم في القاهرة وهم السادة: دباغين، فرحات عباس، كيوان، توفيق المدني.[305]

تروي هذه الشهادة تشخص إرادة مبكرة لدى قيادة الداخل، لاحتواء أزمة الصراع التي كانت قائمة بين قدماء الوفد، والعناصر المعينة حديثا من طرف عبان، والمراد منها وفق رؤية هذا الأخير تفعيل وتوسيع الجبهة الخارجية، بإقحام العناصر التي تتوفر على تجربة نضالية رائدة، كانت قد مارستها على مستوى أحزابها، وبمقدورها دفع العمل الدبلوماسي نحو الاحترافية، لغرض مواجهة الدبلوماسية الفرنسية ودعاية ح.و.ج. بفرنسا وفي د.أ.غ. ككل.

فإمكانية من هذا النوع كانت متوفرة لدى هؤلاء المناضلين، لإفشال الدعايتين اللتين مارستا تأثيرا مغرضا على الجالية الجزائرية، التي وصل تعدادها آنذاك إلى ثلاثمائة ألف نسمة.[306] هي الأخرى لم تكن أقل شأنا في مخيال قيادة الداخل، فخصتها

---

[304] Mohamed Mechati, **Parcours d'un Militant**, Ed Chihab, Alger, 2009, p 102 .

[305] بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، دار النعمان للطباعة والنشر ،الجزائر 2004، ص67.

[306] نفسه ص61.

باهتمام خاص وصفتها أولا بالجبهة، ثم اتخذت قرارا لاحتوائها الذي تمثل في توسيع تركيبة الوفد الخارجي، فردت عليه قيادة ح.و.ج. بإثارة حالة الاستنفار القصوى، وذلك حتى لا تفقد مكانتها في صفوف مناضليها بالمهجر، فأسرعت على الفور إلى توطين خلايا لها في د.أ.غ.، حددها المناضل عبد الله حاميدية في بيانه المؤرخ في 06 جوان 1956.[307]

هذه هي أولى ردود فعل ح.و.ج. تجاه مقترح عبان، والذي حمل في مضمونه مؤشرات سياسية ذات نوايا احتوائية غير مسبوقة، قاصدا منها سد فجوة الصراع، والحد من اتساعها بين الحركتين، أملا في ادخارها لمسعى شامل وموسع سيؤدي إلى بلورة جبهة وطنية موحدة كفيلة بتطويق مختلف الصراعات والعثرات، والتي تشخصت في شكل عقبات سياسية أثرت سلبا، على ما كان مطلوبا تحقيقه من أهداف أولية كضمانات حقيقية، تسمح بدون أية ضغوطات بتفاعل المجتمع الدولي والرأي العام الفرنسي، مع الإتجاه الذي حدده بيان أول نوفمبر فيما يتعلق بكيفية حل القضية الجزائرية، والتي تدعمت بقرارات شجاعة وصارمة، جاءت بها أرضية الصومام زادت في توضيح رؤية الحل، إذا توفرت استعدادات لدى الطرف الفرنسي بطبيعة الحال.

حيال هذه القفزة، لمحنا على أنقاضها تبني قيادة ح.و.ج.، خطوة معاكسة تماما لذلك المقترح، عكست فيها القيادة مبدأ أحقية زعيمها، تزعم مشروع الثورة استنادا إلى اعتبارات، فترة النضال الطويل التي شغلها، في تزعم التيار الوطني الاستقلالي، أهلية إدارة ظهره لكل أطروحات قيادة الداخل، في كل ما تصدره من دعوات للذوبان في وعائها الإيديولوجي (ج.ت.و.).

وقد أنشئت هذه الخلايا من منطق تأكيد قوة الحركة، ومدى تجذرها في نسيج الجالية الجزائرية في أوروبا، إدراكا لعددها الكبير كيد عاملة أساسية في المؤسسات الصناعية في الدول الأوروبية، والتي لم يذكرها هذا التقرير التي سنشير إليها في نقاط أخرى من هذه الأطروحة، وإلا ما المبرر الذي يمكن أن يجده صاحب نص البيان حميدية عندما قال: "إن دور هذه المكاتب محدد أساسا في جمع الأموال، وتوفير الحماية

---

(307) C.A.D.N. Carton 157, l'Ambassade de France à Bonn, Rapport de Abdellah Hamidia sous-titre "**L'activités du, M.N.A**", 26 juin 1956, p.1.

لعناصر أخرى من شمال إفريقيا، وكذا مساعدة المدنيين الجزائريين في انتقالهم من فرنسا نحو ألمانيا.(308)

في ثنايا هذا التحرك، الذي أقدمت عليه ح.و.ج. سنعرض بعض التفاصيل، التي ساقها مشاطي للوصول – حسبه – إلى اتفاق جدي مع حميش، لكن هذا الأخير لم يكن جادا فيما عرض عليه من طرف مشاطي، فتراجع عن التزامه حيث رفض التمرد عن ح.و.ج.، وغاب عن الاجتماع الذي كان مقررا حضوره، وقد بقي مشاطي في انتظاره طويلا في المكان المقرر عقده احتراما للموعد الذي ضربه، والذي عهد إليه أن يترك تحت تصرفه جزءا من الجهة إلى غاية حدود نانسي. فكل هذه الحوافز لم تؤثر– أو بالأحرى – لم تقنع حميش بالحضور إلى الاجتماع للاتفاق على ما كان مقررا تقاسمه، فتم تعويضه بشخص آخر المدعو شبلي حسن، الذي كان مناضلا في المنظمة السرية بسكيكدة، قبل أن يقع في قبضة الشرطة الفرنسية.(309)

وقد عدنا إلى هذه الشهادات الحديثة النشر، لعلنا نجد فيها الحقائق التي لم تكشف عنها الشهادات السابقة، لكن لسوء الحظ لم نعثر على ما أردنا العثور عليه، لسبب واحد هو تحكم خيار تبعية هيئات الثورة كلها لقيادة واحدة مركزية متواجدة بالداخل. فالعلاقة بين الداخل والخارج يحكمها عرف يعتمد على انتظار التعليمات والتوجيهات التي تصدر من الداخل، ولا يحق لأي مسؤول كان – حتى ولو كان على رأس هيئة قيادية –، أن يتصرف بمحض إرادته حتى ولو كان تحت ظروف تحتم عليه أكثر من ذلك. وهو ما بينه محمد لبجاوي في شهادته قائلا: "عندما قدمت إلى فرنسا في جانفي 1957 وجدت الوضعية نشيطة نسبيا، فكانت هيئة جبهة التحرير تقوم بمهمة التعرف على مسؤوليها من المهاجرين الجزائريين، (...) ثم يضيف ليعود إلى حقيقة ضعف بقاء هيئة ج.ت.و. منذ تأسيسها، فلذلك السبب تم تعيين صالح الونشي على رأسها في انتظار دعمه من ذات القيادة بعناصر في مجال الإعلام والدعاية.(310)

قد نفهم من وراء قول لبجاوي أن اللجنة الفيديرالية التي تشكلت في فرنسا باسم ج.ت.و. المكونة من قدماء المناضلين في ح.إ.ح.د.، تهيكلت بدون مشروع عمل على أرض الميتروبول، ما يعني أن وجودها من أجل الظهور فقط، كطرف مواز مضاد لـــ

(308) Rapport de Abdellah Hamidia sur Les Activités du M.N.A, 26 juin 1956, p.1.

(309) Ibid., p102 – 103.

(310) Mohamed Lebjaoui, Op.cit, pp.74-75.

ح.و.ج.، دون أن تراعي عامل الخبرة، والسمعة التي كان يتمتع بها مصالي الحاج في أوساط العمال الجزائريين. فعدم الإشادة إلى هذا الأمر جعلها حديثة العهد تفقد كل أعضائها جراء وقوعهم في قبضة الشرطة الفرنسية، ماعدا صالح الوانشي الذي بقي الوحيد في صورة رئيس لها بالنيابة، في انتظار القيادة الجديدة لــ ج.ت.و. والتي سيفرزها مؤتمر الصومام.(311)

ما يعني فيما ذهب إليه السيد المناضل محمد لبجاوي في شهاداته هذه أن العمل الفعلي لــ ج.ت.و. بفرنسا لم يبدأ إلاّ بعد مؤتمر الصومام، ملمحا في ذلك إلى العهدة التي حكم فيها الفيدرالية رفقة صالح الوانشي، وأحمد بومنجل، والعدناني، وأحمد طالب، مسؤول منظمة أوجيما (U.G.E.M.A)، والطيب بولحروف الذي بقي على دوره كمنسق بين فيرالية فرنسا و ج.ت.و. (312)

وخلال عهدته هذه التي أشاد فيها بالدور الذي أداه، كما تسلمه عن عبان على حد تعبيره قائلا: "كلفت بنقل الحرب إلى فرنسا، يعني تصعيد العمليات الانتقامية في المدن الفرنسية،(...) ولتحسيس الرأي العام الفرنسي بواقع الحرب التي دعا إليها عبان رمضان بصريح العبارة: "يجب أن يظهر الدم في كل الجرائد الفرنسية، وتهميش أحمد مصالي الحاج في أسرع وقت ممكن".(313)

هكذا بدأت فيدرالية فرنسا لــ ج.ت.و. عملها بفرنسا، من غير أن تدرك أن مهمتها أصبحت تحت مراقبة أعين جهاز دي أس تي D.S.T، الذي أعد لها مخططا

(311) Ibid, p. 75.

(312) حدث حسب البجاوي في شهادته أن الكثير من الطلبة الذين كانوا منظوين تحت تنظيم إ.ع.ط.م.ج، رفضوا الاندماج في مبادئ سياسة ف.ف.لــ ج.ت.و، التي كانت مؤقة تحت إدارة الطيب بولحروف، فاضظر إلى التدخل لدى مسؤول الإتحاد حيث التقى الاثنان في غرفة بالحي الجامعي بباريس بحضور بلهوان الذي سيعين مستقبلا وزيرا للإعلام، ومحمد خميستي الذي أضحى وزيرا للخارجية في حكومة الجزائر المستقلة، ورضا مالك الذي كان مديرا لجريدة المجاهد بتونس عام 1956. ليخرج باتفاق على إقحام التنظيم في رحى الثورة، ومن تم تشجع الطلبة على النشاط الخارجي، ولعل النداء الذي وجهه عبد القادر لخذاري باسم مكتب ليجيما بنيويورك لــ:هــ.أ.م عشية انعقاد دورتها الثانية عشر لأبلغ تحرك حسس به قيادة الفيدرالية على أن تنظيمهم في قلب معركة التحرير. للمزيد من التفاصيل أنظر:

- Lebjaoui, op.cit, p 80. Voir aussi : -S.H.A.T. Carton, 1H1723, Rapport de Mr Conzalez Commissaire Divisionnaire Chef du Service Départementale de Renseignement Génireaux intitulé **“Appel de L'U.G.E.M.A aux Nations Unies”**, Alger 31 oct. 1957, p.1.

(313) Ibid. p.77.

أمنيا لتطويقها، اقترحه على الوزير الأول ميشال دوبري Michel Debri مطلع 1957 في النقاط التالية:

1- شن حملة مداهمات واعتقالات على المواقع التي تعود مناضلو فيدرالية فرنسا التردد عليها لمنعهم من جمع الأموال للمتمردين الجزائريين.

2- مراقبة الشباب المتأهبين للتطوع ضد جبهة التحرير.

3- التأكد من وجود خلايا مسلحة مشكلة من مسلمين ليسوا أوروبيين.

4- البدء في إعداد كفاءات جزائرية شابة لتقود الجزائر الجديدة.

5- منح عميد شرطة باريس رصيد مالي – بموافقة الوزير الأول –، لتجنيد العناصر الأولى لمواجهة مد ج.ت.و. والتي ستبدأ في جانفي 1958.(314)

جاءت هذه الخطة التي أمر بتطبيقها وتنفيذها الوزير الأول دوبري، قبل أن تبدأ فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و. تنفيذ التعليمات، والتوجيهات التي حددتها لها ل.ت.ت. فالذي يقرأ ما عدده محمد لبجاوي من مهام في مذكرته لا يستغرب ما ستتخذه الحكومة الفرنسية من احتياطات، واحتراسات أمنية لمنع الفوضى التي ستطال المدن الفرنسية، والتي على رأسها العاصمة باريس.

فبدون أن نبرح جملة المهام التي تسلمتها فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و. من عبان، فإن أي إمعان نظر دقيق حولها ينتهي حتما، إلى اعتبار ما كان في مفكرة قيادة الثورة وأملها أن تحقق تحديا فريدا من نوعه، يثمر إلى تحريك عمل مسلح مصغر مشابه لذلك الذي كان في الداخل بحذافيره، لإجبار الرأي العام الفرنسي بكل مكوناته السياسية والنقابية، إلى مناشدة حكومته للاستجابة لمطالب الجزائريين لحل قضيتهم.

وحتى لا يحدث أي انحراف في الوضع، أعطى م. دوبري موافقته على المخطط – من غير شروط مسبقة –، للبدء في تجسيده على أرض الواقع، بتوفير الإطار التنظيمي الفعال أولا، والمورد البشري القادر على الصد في أي ظرف طارئ، أو عادي لإنجاح خطة التطويق الشاملة هذه، والتي تكلف بتطبيقها الضابط مونتانال Montanel برتبة كابيتان، وضابطين مساعدين وهما: دو روجوكس De Roujoux وشونسافان Champsavin، بالإضافة إلى مدربين من الشرطة البلدية التابعة لمقر

(314) Maurice Faivre, **Les Combattants Musulmans de la guerre d'Algérie**, l'Harmattan, Paris, 1995, p. 62.

شرطة باريس المركزية، يتراوح عد الفرقة الواحدة مابين 250 إلى 400 فرد موزعة على ثلاث فرق وهي:

1. فرقة التعليم والتدخل داخل ثكنة حصينة بـــ Noisy-le-Sec.
2. إنشاء فرقة عسكرية في الدائرة 13 بباريس.
3. إنشاء فرقة في الدائرة 18، تحت قيادة النقيب مونتاني Montaner شارع قوت دور Goutte d'or .
4. زرع عناصر من هذه الوحدات في الفنادق التي اتخذت منها الجالية المسلمة في العاصمة باريس مبيتا لها، والتي غالبيتها من الجزائريين، ملقى يزاولون فيها نشاطهم السياسي.(315)

هذا ما أعدته الحكومة الفرنسية لمواجهة إستراتيجية ف.ف. لـــ ج.ت.و. التي حددها عبان لها في التعليمات التي سلمها لمحمد البجاوي، عند تعيينه رئيسا لها، والتي تتلخص في تنفيذ سلسلة من الهجمات على أهم المنشأت الحيوية في قلب العاصمة الفرنسية باريس، تفتح الشهية لوسائل الإعلام المختلفة للبحث في أسبابها وفي خلفية تركزها، في باريس دون سواها من المدن الفرنسية. وفي تقديرنا كما علقت أجهزة الإعلام الفرنسية، والغربية على حد سواء، سيكون في صالح الفيدرالية بفرنسا، وهو ما كانت تبحث عنه قيادة ج.ت.و من وراء تلك الهجمات الذكية.

وعلى أية حال، وبالرغم من النتائج الهامة التي حققتها الفيدرالية في عهدة البجاوي، استطاعت قوات الأمن الباريسية في شهر أكتوبر 1956 وضع حد لتحركات كل من مشاطي، وسويسي، ورويسات، وفي الشهر الموالي (نوفمبر) 14–15 منه، أوقعت بن سالم وغراس في نفس المصيدة التي وقع فيها زملاؤه، ما يدل أن الأمور في اتجاه التعقيد، وسيزداد الخناق على نشاطهم بفرنسا، خاصة بعد سقوط آخر عناصر الفيدرالية في قبضة الشرطة، وهو المناضل أحمد الدوم في 17 نوفمبر من السنة نفسها.

عموما، وبقدر ما كانت هذه التوقيفات ضربة قاسية في صميم هيكل الفيدرالية، بقدر ما كانت حافزا لدى من بقي يتحرك باسمها، كالطيب بولحروف، والمنجي سليم اللذين قررا مواصلة تحركاتهما في المدن الفرنسية، والتي كانت خارج المخطط السابق ذكره، كمدينة ليون التي نجح فيها رئيس مكتب الفيدرالية قدور العدلاني في تفويت

---

(315) Ibid, p 63.

الفرصة على الشرطة الفرنسية من غير أن تتوصل إلى حله، هو السبب الذي شجع قيادة الفيدرالية استغلال الخطوة التي قام بها الضابط الجزائري الذي كان يعمل في صفوف الجيش الفرنسي المسمى بالنقيب رحماني[316]، والمتمثلة في رسالته التي وجهها إلى الرئيس الفرنسي روني كوتي في أواخر ديسمبر من عام 1956.[317]

أما على مستوى الفيدرالية، أقر محمد البجاوي إعادة النظر في المفكرة التي كلّف بتنفيذها، مقترحا بدلها إجراءات استعجالية، لإنقاذ ما تبقى من هياكلها، والتي تتمثل فيما يلي:

1- أجلنا إذن كل عمل قد يعرضنا إلى صيغة من صيغ المجازفة.

2- إنشاء مكاتب لــ ج.ت.و. في كل النواحي الفرنسية، تسند شؤونها الإدارية والسياسية لعناصر كفؤة، أما الجانب العسكري ستتولى أمره فرق الصد التي سيتم الإفراج عنها لاحقا، بالإضافة إلى أداء مهمتها بحنكة، ثم تأسيس هيئات موازية توكل لها مهمة تأطير جموع الجزائريين بفرنسا، تمهد نحو نسج علاقات متينة مع مختلف الأوساط الفرنسية للتعريف بعملنا.

3- مراسلة عبان رمضان، ليراسل قادة الولايات، للطلب من سكان مناطقهم مراسلة ذويهم بفرنسا، لحثهم على تقديم اشتراكاتهم لمسؤولي الفيدرالية هناك. وقد وضعت الفيديرالية في هذا المسعى أطرا تنظيمية، تشرف على هذه المسألة (الاشتراكات) هيئتان أساسيتان هما: الودادية العامة للعمال الجزائريين (Amical

---

[316] Hélène Bracco, **Pour avoir dit non actes de refus dans la guerre d'Algérie 1954-1962**, Ed. Méditerranée, Paris 2003, p.275.

[317] كانت البداية من اللقاء الذي جمع عبد الرحمن فارس بالنقيبين رحماني وزرقيني أباح له الأول أنه يعمل بديوان وزير الدفاع الفرنسي بورج Bourges-Maunoury أنه مستاء من العمليات التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي بالجزائر التي نعتبرها خيانة، وعلى ذلك نحن في حاجة إلى مساعدة للفرار، فنريد منك إشعار الرئيس الفرنسي كوتى Coty عبر الرسالة التي ستنقلها له فرد عليه عبد الرحمن فارس بالموافقة، مع إلحاحه على أن توجه نسخة منها إلى جريدة لوموند التي قبلت نشرها، ثم تدخل رحماني طالبا منه التوجه للقاء عقيد من أصول مدينة المدية كان يعالج بمستشفى فال دو غراس لضمه إلى مجموعة الضباط الذين سيقومون بالفرار، وقد تم له ذلك، فذهب عبد الرحمن فارس إلى المستشفى وجد اليوتنون كولونيل أمضى الرسالة التي سيستلمها ليسلمها للنقيب رحماني والتي ستوجه مباشرة للرئيس كوتي، وعندما نشرتها لوموند قامت السلطات الأمنية الفرنسية باعتقال النقيب رحماني. للمزيد أنظر:

- Abderrahmane Fares, **La Cruelles Vérité, mémoire politique 1945-1965**, Ed Casbah, Alger, 2006, pp 71-72.

والثانية الودادية العامة للتجار ،(Général des Travailleurs Algériens – A.G.T.A
الجزائريين :(Amical Général des Commerçants Algériens – A.G.C.A-)[318]

عبرت هذه اللقاءات عن رسالة واضحة، أرادها لبجاوي أن تصل كما هي إلى مخيلة كل من ح.و.ج. والحكومة الفرنسية، مفادها أن فيديرالية ج.ت.و. بالرغم ما أصاب مناضليها من توقيفات واعتقالات، مازالت هياكلها قائمة تعمل في إطار محدود، في عقر دار خصمها (فرنسا)، وستكشف عن جديد عملها، حسب متطلبات المرحلة القادمة. وجديد البجاوي الذي قصده هو تركيز كل جهودها لإضعاف نشاط ح.و.ج. عن طريق إجراءين اختصرهما في شهادته، ترجم فيهما خيار القوة الملائم للحد من تعنتها، وكذا تكريس النقاط التي وردت في أرضية الصومام، حولالدور المفترض أن تقوم به ذات الفيدرالية في النقاط التالية:[319]

1- القيام باتصالات سياسية، مع المنظمات والحركات واللجان المضادة للحرب الاستعمارية.

2- التوضيح للرأي العام الفرنسي والأجنبي، عن طريق الحقائق والمقالات الصحفية والمجلات، وانضواء المناضلين من ذوي الخبرة من المثقفين والطلبة تحت لواء ج.ت.و.[320]

هذه هي أهم التعليمات التي تلقاها المعنيون الذين تناوبوا على رأس فيدرالية ج.ت.و. بفرنسا، من الوانشي إلى مشاطي فلبجاوي، هدفها تأكيد تبعية الفيدرالية لقيادة الداخل، في إطار تحريك أطروحة كانت جاهزة ومعدة من ج.ت.و.، تنتظر التنفيذ فقط تدعو إلى تأسيس هيئة تابعة لها تنشط بفرنسا، هي أكبر بكثير من أن تكون موجهة خصيصا لإضعاف ح.و.ج.، لأنه في نظر ج.ت.و. الحركة المصالية ما هي سوى حلقة صغيرة، سيتم إضعاف دورها السياسي والدعائي بعد الانتهاء من غرس منظمات تابعة لها تدين لها بالولاء في وسط المهاجرين.[321]

---

(318) Lebjaoui, Op.cit, pp.80–81.
(319) M. Youcefi, L'Algérie en Marche, pp.283–284.
(320) Ibid. pp.253-254.
(321) دعا لبجاوي العمال الجزائريين في فرنسا، إلى التخندق في تنظيم نقابي محترم للعمل إلى جانب زملائهم العمال الفرنسيين، في عمل تضامني كامل للدفاع عن مطالبهم المشروعة. للمزيد من التفاصيل أنظر:
S.H.D.C, Carton 163 Mission de Liaison pour L'Algérie (M.L.A) Rapport de M.A.E de France sous titre **"Conference International du Travail"**, Tunisie 01 Juil 1958, p01
- Lebjaoui, Op.cit, p80.

تحت هذا الغطاء، بدأت تتضح ملامح خيار المواجهة، الذي أقرته ج.ت.و. لتضييق الخناق على ح.و.ج.، ومحاصرتها بشتى الوسائل، غالقة كل آليات الحوار في وجهها، لتفتح أبواب المواجهة المسلحة على مصراعيها، فجاءت البداية بالإقدام على خطوات تراوحت بين التهديد والترهيب، مست مناضلي ح.و.ج. في فرنسا، وخارجها. فكان المناضل "بلبقرة" أول ضحاياها، كان ذلك في بداية 1956م جراء تلقيه دعوة من مولاي مرباح، ليترأس وفد الحركة ح.و.ج. بالرباط، لحضور المحادثات التي كان مقررا لها أن تفتتح هناك قبل انعقاد ندوة تونس في 22 أكتوبر 1956م.

وبناء على ذلك، قررت ح.و.ج. إيفاده كممثل لها في الندوة، قادما إليها من فرنسا عبر إسبانيا، تاركا إشعارا بالدخول إلى المغرب لدى عبد الرحيم بوعبيد، سفير المغرب بباريس، وعبد الخالق الطريس سفير المغرب بمدريد، حيث شجعا على مواصلة سفره نحو طنجة، والتي من المفروض أن يصل إليها في 20 أكتوبر، بعلم سفارتي المغرب وتونس بمدريد، منحته إحداها تأشيرة الدخول إلى المغرب، واستفاد بحوالة بريدية بمبلغ مئة ألف فرنك منحها له رئيس الاتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء السيد محمد حاشم، في انتظار أن تصله إلى مقر إحدى السفارتين، فإذا بالحوالة تعود إلى مقر الاتحاد م.ش، وبلبقرة لم يصل إلى الدار البيضاء ولا إلى الرباط. وبعد تحقيق أجرته ح.و.ج توصلت إلى أن بلبقرة اختطفته عناصر ج.ت.و. فور نزوله بطنجة.[322]

إن طريقة الاختطاف التي تعرض لها بلبقرة على يد عناصر ج.ت.و.، بينت أنه آخر ما تبقى لديها من حلول لإنهاء الخطر، الذي كانت تشكله ح.و.ج. على وجودها في وخارج الميتروبول، فلا مناص بالنسبة للفيدرالية من اقتحام باب الاختطافات والاغتيالات في حق الكوادر المصالية، لأن في نفسها يقينا مسبقا مفاده أن ح.و.ج. سترد على ذلك الخيار الذي استقرت عليه ج.ت.و.، بأعمال أكثر إجرامية وأكثر عنفا، وصفتها المصادر الفرنسية بالفترة الأكثر دموية في تاريخ الاقتتال بين الحركتين، دارت مأساتها في أهم المدن الرئيسية الفرنسية، كباريس، وليون، ومارسيليا، وغرونوبل، وليل، وهي المدن التي سجلت فيها أرقاما مرعبة من وقع الإصطدامات المدفوعة بشحنة الانتقام من كلا الطرفين، وأدت إلى نتائج ثقيلة في الأرواح، زيادة إلى

[322] Harbi, Op.cit, p.137. Voir aussi : Yousfi, Op.cit, pp.139-150.

تشويه صورتهما في الإعلام الفرنسي، والأوربي على حد سواء، وهو ما دلت عليه الإحصاءات التالية:

وقد نتج عن ذلك الصدام خسائر في الأرواح لم تكن متوقعة، فقد سقط من بداية جانفي إلى بداية ماي من عام 1957م 30 قتيلا، و200 جريحا بمعدل 08 ضحايا يوميا، ومن ماي إلى أوت من نفس السنة سقط 139 قتيلا، و302 جريحا بمعدل 14 ضحية يوميا لينخفض تعداد القتلى إلى 64 قتيلا، في شهر سبتمبر من نفس السنة ليعود إلى الارتفاع مجددا في شهر أكتوبر من نفس السنة الذي وصل إلى 100 قتيل و196 جريحا، ليقفز في شهر نوفمبر من نفس السنة دائما إلى 127 قتيلا و271 جريحا، وفي شهر ديسمبر لم يختلف عن سابقه، من حيث النتائج مسجلا 119 قتيلا و260 جريحا. وباختصار فإن فترة 1956–1957م هي الفترة التي عرفت أقصى حدود الصراع الدموي المباشر بين الحركتين، أدى إلى سقوط أكثر من 5500 ضحية في فرنسا وحدها، وفي إحصاءات أخرى قدمتها وزارة الداخلية حول الاعتداءات التي نفذها جزائريون على التراب الفرنسي، ما بين 01 جانفي 1956م إلى 31 ديسمبر 1956م، وصل تعداد القتلى خلالها إلى 3889، وعدد الجرحى إلى 7678، وعدد الضحايا بشكل عام إلى 11567.[323]

أرقام مروعة، عرفتها المدن الفرنسية خلال سنة من الاقتتال، راح ضحيتها قتلى جزائريون من الحركتين. ففي مخيال ج.ت.و. كان الرهان على حصيلة أكثر من هذه في الأرواح، والخسائر المادية هي الإستراتيجية التي كانت ترى فيها حلا لصراعها مع ح.و.ج.، قد تدفع بمكونات الرأي العام الفرنسي إلى التحرك لفهم ما يحدث على تراب الجمهورية الفرنسية، وقد قامت ف.ف. لـــ ج.ت.و.، بمبادرة في هذا المسعى حيث كلفت اليوتنو جون عمروش Jean Amrouche.[324] وعبد الرحمن فارس.[325]

---

[323] Benjamin Stora **: La Gangrène et la Mémoire de la guerre d'Algérie**, Ed. La Découverte, Paris, 1998, p.144

[324] ولد في 07 فيفري 1906 بإيغيل علي القبائل الصغرى بجاية، في وسط عائلة كاثوليكية، تابع دراسته الثانوية بثانوية علاوي، ثم انتقل إلى مدرسة المعلمين العليا سانت كلود بفرنسا، ثم انتقل ليعمل كأستاذ للأدب في تونس، نشر العديد من القصائد القبائلية انتشر صيته عن طريق المحاضرات التي كان يلقيها في المنابر الأدبية والإعلامية. أسس عام 1944 مجلة الجسر بالجزائر تحت رعاية اندري جيد، وفي عام 1950 عمل كرئيس تحرير جريدة بالإذاعة الفرنسية، ثم أقيل من منصبه لأسباب سياسية، عمل فيما بعد كوسيط بين الجنرال دوغول وفرحات عباس، توفي في 12 أفريل 1962 بباريس أنظر:

بالاتصال بتيار اليسار والضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي لدعم قواعد الجبهة بفرنسا وتونس والمغرب.[326]

فعلى أية حال، رغم ما خلفه هذا الاقتتال من مأساة، لم تتوقف قيادة ف.ف.ل.ج.ت.و تحت رئاسة البجاوي في الإبقاء على هامش الاتصالات مفتوحا، بين مناضليها للتشاور فيما بينهم حول كيفية، تعزيز تواجد انتشار خلاياها في عز الرقابة الأمنية التي فرضتها الشرطة الفرنسية على تحركات إطاراتها عند انطلاق تلك الاعتداءات، والتي أفشلت اجتماعا لها كان من المقرر أن ينعقد في 26 فيفري 1957، لكن لسوء الحظ اكتشفت قوات الأمن الفرنسية المكان الذي كان، من المفترض أن يلتقي فيه كل من: أحمد طالب الإبراهيمي، وصالح الوانشي، والطيب بولحروف بمحمد لبجاوي. فبمجرد أن اتجهوا نحو الشقة التي اختاروها للقائهم هذا، وجدوا في انتظارهم عناصر من الأمن من ثم اقتداؤهما، إلى مركز محافظة الشرطة باستثناء، الوانشي وبولحروف والعدناني الذين نجوا من الإعتقال.[327]

وفي الحقيقة الذي يتمعن في المخطط السابق ذكره، والذي عرضه جهاز دي أس تي على ميشال دوبري، لا يندهش لما وقع للبجاوي وزملائه الذين وقعوا في الأسر، في أواخر عام 1956. باختصار أصبحت الفيدرالية على حد تعبير لبجاوي بلا رأس فقررت ل.ت.ت. بتاريخ 10 جوان 1957 تعويضه بعمر بوداود [328] الذي كان بالمغرب ضمن طاقم الجبهة هناك، ليشرف على بقائها أولا، ثم يعيد هيكلتها من جديد. وهو ما رواه بنفسه في شهادته حول مهمته على رأس الفيدرالية، التي بدأت في نهاية

Jeanine de la Hogue, **Mémoire Ecrite de l'Algérie depuis 1950**, Ed, maison neuve, Paris, 1992 p.20.

(325) من مواليد 1911 بأقبو، تحصل على شهادة الليسانس في القانون عام 1945، بعدها اشتغل كمحضر قضائي بالبرواقية ثم القليعة ثم مستشارا لدى SFIO وبعد وصول دوغول عينه كوسيط بينه وبين ج.ت.و، في أوت 1958، ثم رئيسا لإدارة المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 03 جويلية 1962. أنظر:

- René Gallissot, **Engagement sociaux et question nationale de la colonisation à l'indépendance 1830-1962**, Ed Barzakh, Alger, 2007, pp 278-279.

(326) Lebjaoui, Op.cit, pp.81-82.

(327) تم اكتشاف مقرها الذي كان بشارع السكندر دوما، بأحد الضواحي الباريسية في 1959، للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.A.T. Carton 1H 1718, rapport de DST intitulé **"Implantation Mitropolitaine du FLN 1957"**, Paris, 9 juin 1957, pp.1-2.

(328) انظر تقرير رئيس ودادية الجزائر بأوربا الذي ألقاها في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة أيام 8-9-10 ماي 1984، ص 250-251.

جوان 1957 تاريخ نزوله بباريس، أين باشر أولى اتصالاته مع المناضلين الجزائريين، تنفيذا للتعليمات التي تلقاها من عبان رمضان وبن خدة باسم لـــ.ت.ت.

وقد التقى في البداية، من تاريخ سريان مهمته هذه بالمناضل بلقاسم بن يحيى، فتبادلا أطراف الحديث معا حول أوضاع الجزائريين في فرنسا، تفوه بوداود بذكر اسم أحمد بومنجل فأعلمه محاوره أنه على موعد معه في شاتلي فتم الاتصال به على الفور، مطلعا إياه بفحوى المهمة التي استقدم من أجلها إلى فرنسا، فكانت فرصة بالنسبة له (بوداود)، أطلع فيها كلا من بولحروف، وقدور العدلاني، ومونجي زين العابدين، وعبد الكريم سويسي، وبن سعيد بالمهمة كما حددها له عبان رمضان لتنفيذها بفرنسا، حيث اختصرها في الجملة التالية: "التحكم في أوضاع المهاجرين بفرنسا، وتعزيز مالية ج.ت.و، ونقل الكفاح المسلح إلى أرض الخصم".[329]

يدخل أمر التكليف الذي ألقي على عاتق بوداود في إطار رفض عبان لأي تقصير ينكشف أمره، علته سوء تقدير، أو ضعف مسؤول في تأدية مهامه، والتي أوجد من أجلها بفرنسا. فقيادة ل.ت.ت. في هذا الحال مجبرة على اتخاذ أي إجراء كهذا، لأنه ليس أمامها متسع من الوقت إلى غاية توصلها إلى حل أو بديل، لأن الظروف التي كانت تمر بها الثورة في الداخل والخارج، تضغط من جهتها على مسؤوليها "ل.ت.ت." للقيام بأي مسعى، يجعل تركيبة ف.ج.ت.و بفرنسا، تشعر أن هناك نفسا جديدا ضخ في هيكلها، وهو ما حدث بعد خمسة عشر يوما من وصول بوداود إلى فرنسا، الذي صادف اعتقال أعضاء اللجنة المديرة لهيئة الفيدرالية التي كان يترأسها محمد لبجاوي،

---

[329] طرحت قيادة ج.ت.و في صيف 1957 مشروع إرساء جبهة ثانية بالمتروبول، تضطلع بمهام مضاعفة العمليات النوعية ضد الشرطة الفرنسية وفرق الصد الميصالية، وتشير بعض الدراسات التي تعمقت في نشاط الجبهة بالمتروبول إلى اعتباره تصعيدا مسلحا ناجحا، باعتراف وزير الداخلية الفرنسية أوليفيي دورميسيون « Olivier d'Ormission » في لقاء جمعه بالجنرال آرجو « ARGOUD » ونائب سان إيواز « Seine-et-Oise » دفع الفضول هذا الأخير مستقصيا مع الوزير حصيلة الاغتيالات والعمليات التي طالت الجزائريين في باريس وبعض المدن الفرنسية، من تاريخ الفاتح جوان 1958 إلى 31 أوت 1959. فساق له الوزير ثلاث إحصاءات كانت تحضره وهي: 1170 حالة إغتيال و 1921 حالة تواطئ ومحاولة قتل و 51 حالة تم إيقافها إلى محاكم الجنايات بالمتروبول. للمزيد من التفاصيل أنظر:

- Emmanuel Blanchard, **La Police Parisienne et les Algériens 1944-1962**, Ed. Nouveau Monde, Paris, 2011, pp.359-360. Et voir aussi :- Antoine Arjoud, **la Décadence de l'Imposture et la Tragédie**, Ed. Fayad, Paris, 1974, pp.125-128. Voir aussi : - Rymond Muelle, **7 Ans de Guerre en France 1954-1962, Quant le FLN Frappait en Métropole**, Ed. Du Patrimoine, Paris, 1994, p.122.

فتم تعويضها بلجنة جديدة مكونة من أربعة مناضلين وهم: عمر بوداود رئيسا لها، يساعده كل من المنجي، والعدلاني، وبوعزيز، مع ترقية عضوين جديدين وهما مسعود قدوري ومحمد حربي.[330]

لم نلمح في الشهادة التي رواها بوداود وجود نهج واضح مغاير لسابقه، يصبو في مرماه إلى تغليب منطق الحوار والتفاوض للحفاظ على مدخرات المهاجرين مصاليين كانوا أم جبهويين لفائدة الثورة، بل الذي تم نهجه وأكده بوداود هو تقوية آليات العمل المضاد بشتى الوسائل، بدل تعزيز هذه الآليات بما يعود على الجهد الوطني لفائدة التنظيمين، كبداية لوضع حد لذلك التأزم الذي أتعب القضية الوطنية، بلملمة جراحها وصراعاتها للتوجه نحو أقل شيء، إلى تهدئة الصراع والركون إلى طاولة الحوار.

لكن قدر هذا المبتغى لم يكتب له النجاح لبقاء قيادة ج.ت.و. متشبثة بسياسة المواجهة بالمثل، حيث أقدمت الهيئة المديرة لــ ف.ج.ت.و.و بفرنسا على سلوكات عنيفة تجاه ح.و.ج. لدفع مناضليها وأفراد الجالية للنزوح نحو خلايا وفروع مكاتب ج.ت.و.، وكذا تشكيل فرق خاصة تتنقل يوم السبت والأحد في كل الأسبوع، وهما السبت والأحد، وأيام العطل، إلى الفنادق الباريسية التي يقيم فيها العمال الجزائريون، لإقناعهم بدفع مستحقاتهم المالية إلى صندوق الفيدرالية، لتوفير المال اللازم لتسليح فرق الصد حتى تتمكن من تأدية دورها الذي يكمن في وضع، حد للتجاوزات التي ينفذها المصاليون ضد خلايا قسمات الفيدرالية.[331]

---

[330] تلقى رئيس ف.ف لــ ج.ت.و في أواخر عام 1957، أمرا من ل.ت.ت، لتأسيس مكاتب ل ج.ت.ت. بأوروبا، فوقع الاختيار على أربع عواصم هامة هي: بون ورشح لها عبد الحفيظ كيرامان، وروما عين لها بولحروف، وستوكهولم عين عليها محمد الشريف ساحلي، ولندن عين لها محمد كيلو زميل كيرامان بثانوية سطيف. وبعد هذا التعيين اجتمع كيرامان في زوريخ بالدكتور لمين دباغين الذي حرص شخصيا على تنصيبه في مهامه الجديدة بعاصمة ج.أ.ف. للمزيد من التفاصيل أنظر: – بوداود، نفسه، ص103. وانظر كذلك – محمد عباس، عبد الحفيظ **كيرامان ثوار .. في بلاد الجرمان**، ج. الخبر، 6 سبتمبر 2007، ع 5111، ص 26.

[331] هي الجناح العسكري لفيدرالية فرنسا لــ ج.ت.و.، تأسست أواخر عام 1956، حيث شكلت فرقا صغيرة العدد سميت بفرق الصد مطلع عام 1957، مهمتها تنفيذ هجمات ضد مقرات وقسمات ح.و.ج، وإجبار مناضليها للانضمام إلى ج.ت.و. ففي هذا الإطار نفذت هذه الفرق عددا من العمليات والاعتداءات في العديد من الضواحي الباريسية، منها المقاطعة 13 المعروفة بكثافة تواجد عناصر ح.و.ج، وقد أسفرت هذه العمليات وغيرها التي عرفتها المدن الفرنسية الأخرى، إلى انضمام العديد من مناضلي ح.و.ج إلى ج.ت.و، كمولود زواغي الذي كان يشتغل في شركة سيتروان، والشيخ بن دالي مسؤول ج.ع.م بمنطقة إستاك ESTAQUE. ثم تشجع عشرات من مناضلي ح.و.ج. في غرونوبل وليون إلى تقمص غطاء ج.ت.و.، وكذا الانخراط في هجمات مضادة لقواعد وهياكل الحركة

لم تزد شهادة بوداود غير تأكيد عزم فرق الصد على تجاهل رمزية ح.و.ج. دون الاكتراث بنشاطها، قصد إحباط نفسية مناضليها في أن يفهم هؤلاء أن مهمة الفيدرالية أكبر من مشكل ح.و.ج. وقد ثبت هذا من خلال تنظيم أول اتصال، مع شبكة فرانسيس جونسون.[332] في جويلية 1957م.[333] التي لعبت دورا مهما في دعم ونضال ودادية العمال الجزائريين، والذي ساعدها في إقناع العمال الجزائريين بالانضمام إلى ف.ج.ت.و. بفرنسا، وتحويل اشتراكاتهم إلى صندوق ج.ت.و. بعد أن نجحت في التكفل بقضاياهم الاجتماعية، والنفسية من خلال تخفيف حدة القمع المسلطة عليهم من طرف الشرطة الفرنسية، ومساعدتهم في تسهيل مغادرتهم التراب الفرنسي نحو ألمانيا الغربية، أين كان هناك وفد عن الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة، يترأسه عبد الحفيظ كيرمان داخل مقر سفارة تونس في باد غودسبيرغ Bad-Godesberg.[334]

المصالية في منطقة بوبي BOBY، وبيوبيني BIOBIGNY قرب الحدود الفرنسية البلجيكية، زيادة على هذا الدور، اضطلعت هذه الفرق باستهداف رموز الحكومة الفرنسية، كالعملية التي نفذها حميد كيلو لاغتيال روبر لاكوست في منطقة تولوز عام 1957. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Daho Djerbel, **L'organisation spéciale de la Fédération de France du** FLN, Histoire de la lutte armée du FLN en France 1956-1962, Ed. Chihab, Alger, 2012, pp.39-41/56-74-76

نفسه، ص108. بوداود

[332] بدأت تتشكل خطوط العلاقة بين جونسون وقادة الثورة الجزائرية أواخر عام 1957 على إثر اللقاء الذي جمع زوجة جونسون السيدة كوليت بعبان رمضان على خلفية مقالها الذي نشرته مجلة إسبري Esprit تحت عنوان "لنوقف الحرب في الجزائر"، وبعد تعيين عبان بوداوود على رأس الفيدرالية خلفا للبجاوي، التي اعتقلته الشرطة الفرنسية بدأت الأمور تتجه نحو توثيق العلاقة مع شبكة جونسون، بمساعدة أحمد بومنجل حتى اعتبر في البداية الاتفاق على هيكلة الشبكة بتوفير الجو الذي يساعد على العمل، وجدب عناصر جديدة إليها. فانظم إلى نشاطها الطالبة هيلين لوينالHélène Luenal المناضلة في الحزب الشيوعي الفرنسي ضمن خلية السربون، حيث كانت ترافق بولو Bolo إلى سويسرا لجلب نسخ من جريدة المقاومة الجزائرية، وقد عملت الشبكة التي كان يقودها المثقف جونسون على إيواء الجزائريين المطاردين، وانتشالهم من المعتقلات والتعذيب، وتوفير شقق لتحويلهم إلى ملاجئ لمناضلي ج.ت.و وتوفير المركبات، لنقلهم لأداء مهمتهم، وكذا جمع الأموال لشراء أسلحة. لمزيد من التفاصيل أنظر: ماري بيار أولوا، **فرنسيس جونسون الفيلسوف المناضل**، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص ص.98-103. وأنظر كذلك: هرفي هامون، **حملة الحقائب**، تر: كابويه عبد الرحمن، دار دحلب، الجزائر 2011، ص ص.113-130. وأنظر كذلك: شهادة المناضلة السويسرية هايدي سراي، واحدة من حملة الحقائب بين فرنسا وسويسرا تحت عنوان "**هكذا عشت الثورة**"، ج. الخبر الأسبوعي، 30 أكتوبر-05 نوفمبر 2005 عدد 296، ص.14.

[333] فرنسيس جونسون، المصدر السابق، ص135.

[334] عمر بوداود، المصدر السابق، ص115.

إذا هذه هي خارطة الطريق التي رسمتها ف.ف. لـــ ج.ت.و. تحت قيادة عمر بوداود، وأبقت مركزة في توجهها على أسلوب القوة كرهان لا بديل عنه لتجاوز عقبة الميصالية في أوروبا، خيار أبدت حياله عناصر من الحركتين رفضا له، لاعتقادها الصائب في أنه يصب في المصلحة الفرنسية، فاقترحت تعويضه بأداة الحوار كأفضل سبيل للخروج من حالة الاقتتال التي راح ضحيتها خيرة المناضلين من الطرفين، وهو ما عبّر عنه التصريح المشترك الذي أمضاه كل من أحمد بن بلة عن ج.ت.و.، ومحمد ماروك عن ح.و.ج. حاثا فيه الحركتين على إنهاء الصراع بينهما، والتفرغ لإدخار كل الجهود لتحقيق التقارب الأخوي، الذي يفضي إلى تكوين قوة من شأنها، التعجيل بتحرير الأرض من قوات الاحتلال.[335]

إنها صحوة ضمير جاءت في وقتها، لو كانت مدفوعة بقناعة من قيادتهما، لكانت أنفع على أكثر من مستوى لفائدة نضال الحركتين بفرنسا، لكنها لسوء الحظ جاءت كمحاولة منهما تحت ظرف وجودهما في زنزانة واحدة، فلذلك لم يكتب لها النجاح، فراحت كل حركة في اتجاه تعزيز قدراتها، وتجميع ما توفرت عليه من إمكانات لمزيد من الاحتقان، خاصة من جهة ف.ج.ت.و.، لدعم في نظرها ما أقرته قيادتها "ل.ت.ت." في نظرها – دبلوماسي –.

وعلى خلفية هذا التباعد، أصدرت ح.و.ج العديد من البيانات الإعلامية من إمضاء أمينها العام مولاي مرباح، في صيغة شكاوي إلى الحكومة السويسرية من تمدد ملاحقات عناصر ج.ت.و. لمناضليها إلى خارج فرنسا، أشارت إليها وثيقة ممضاة، من طرف القنصل الفرنسي بمونس ببلجيكا، ذكر فيها أن المدعو محمد قاسي مصاليٌّ التوجه هو في حالة فرار هروبا من التهديدات التي لاحقته بها ف.ف.ل.ج.ت.و.، التي رفضت أن يحتضن بيته اجتماعا رسميا لمناضلي حركته – ح.و.ج. –.[336]

وعلى إثرها أودع المعني شكوى لدى النيابة العامة لمونس شاكيا فيها منظمة ف.ج.ت.و. صادف قيام الشرطة بتفتيش بيت رئيس مكتب ج.ت.و. ببوريناج

---

[335] Harbi, Op.cit, p140.

[336] أشارت إلى تلك الاتصالات التي جرت بين مولاي مرباح ورعية سويسرية فانبارلر Weinberler، من أجل أن يتوسط هذا الأخير لفرنسا والزعماء الجزائريين المهاجرين، رسالة السفير الفرنسي بسويسرا. للمزيد من التفاصيل أنظر: C.A.D.N, carton 436, Lettre de Etienne Dennery, 8 juin 1957 p1.

Bourinage، السيد محمد صحراوي، فإذا بها تعثر لديه على كمية من الأسلحة، عبارة عن مسدسات كاتمة الصوت، وقطع غيار لأسلحة نارية موجهة لتصفية عناصر ح.و.ج. ومن ثمة توصلت إلى تحديد هوية أربعة عناصر ثبت تورطهم في الاعتداء والذي عرفته مدينة بورنياج، ويتعلق الأمر بكل من محمد صحراوي المتورط الرئيسي في الاعتداء، سيبقى تحت الرقابة القضائية في انتظار المعلومات التي سيقدمها عنه القنصل الفرنسي بمونس، وعن محمد مهدي الذي ذهب ضحية هذا الاعتداء في 17 أفريل 1957، رفقة عنصرين من شمال إفريقيا وهما: شريف نمراوي، وبوزينة لشرف، الذي جعل بيته مركزا دائما لاجتماعات ح.و.ج، وهو الذي استقبل في بيته محمد عبد المؤمن المناضل في ح.و.ج".[337] أما الثلاثة الأخرون كل من مكاوي عبد القادر، ويمني مصطفى، ومحمد مخفي.

وفي موضع آخر، وفي إطار تحريات الشرطة التي قامت بتفتيش بيت ماسي مناضل في ج.ت.و، حيث عثرت لديه أسلحة نارية صامتة موجهة لخنق الفوضى،(...) ودائما نقلا عن لسان مسؤول النيابة العامة الذي أمهل المدعو بشير، الفار من صفوف ح.و.ج إلى ج.ت.و. مهلة عشرة أيام، للإدلاء باعترافاته أمام النيابة حول عضو ح.و.ج الذي هدده بالقتل.[338]

أدركت الشرطة الفرنسية بعد عملية التفتيش، التي خضع لها بيت ماسي، سر التصاعد في وتيرة هجمات ج.ت.و في أرض العدو، في عهدتي البجاوي وبوداود طيلة عامم 1957م، مقارنة بعهدتي الوانشي ومشاطي خلال فترة 1955–1956، تطور أدت إليه الرؤية التي اتخذتها قيادة الثورة في مؤتمر الصومام، والتي اعترفت فيها بأن ح.و.ج. عدو حقيقي ولا تختلف خطورته عن خطورة الاستعمار الفرنسي،[339] فجاءت

---

(337) C.A.D.N. L'Ambassade de France à Bonn, 1957, p.2

(338) S.H.D.C, Carton 225, Lettre de G. Priestley Consul de France à Mons Adressée à M. CH. Pineau M.A.E. de France, Mons ,13 Avril 1957, pp.1-2.

(339) حسمت قيادة ج.ت.و موقفها من ح.و.ج بشكل أكثر وضوحا، في تأكيدها على مناظليها بفرنسا على بذل قصارى جهودهم لتجنيد كل قوى الجالية لمواجهة المصالية إلى أبعد الحدود، وتبقى هذه المواجهة الشغل الشاغل الوحيد تقوم به الفيدرالية بفرنسا، حتى تحقق نتائج نظيفة وذات نوعية مماثلة للتي حققتها الجبهة بالداخل من تاريخ 01 نوفمبر.

- S.H.A.T. Carton 1 H 1718, Rapport de Chef d'Etat Major du Commendement le Colonel Rouch designé de la Zone Stratégique d'Afrique du Nord, intutilé **"Copie d'un Document Rebelle Directives"**, adressé par le FLN pour la lutte contre le M.N.A en Métropole, Paris, 4 oct 1957, p.3.

التعليمات صارمة لمناضلي فيدرالية ج.ت.و بفرنسا، لمواجهة هذه الخطورة وهو ما تشجع له هؤلاء، ليصفوا محاولات ح.و.ج. باليائسة[340]، بسبب فشلها في الرد على نتائج قرار إضراب ثمانية أيام، والذي دعت إليه ج.ت.و. فيما بين 28 جانفي إلى 02 فيفري 1957.

5- انتقال الصراع من فرنسا إلى بلجيكا وسويسرا أواخر 1956 مطلع 1957:

بدأ نشاط ح.و.ج. يعرف انتشارا تدريجيا في د.أ.غ.، مع مطلع شهر ماي من عام 1956، في حين أن نشاط ج.ت.و. إلى غاية 1956 ما يزال رهن السرية من غير رؤية في الأفق تخرجه من هذا الوضع. وفي المقابل ظهرت ح.و.ج.، من الناحية الدبلوماسية في وضع لائق، بحيث بدت لـــ د.أ.غ.، وكأنها البديل السياسي الجاهز القائم، على طرح الاعتدال فلها كل الحظوظ لتكون طرفا أساسيا، في المسألة الجزائرية ما دامت الحركة تدفع إلى تغليب أداة المفاوضات لإنهاء الصراع.

لكن، بالنسبة لـــ ج.ت.و. الوضع يختلف، حيث كانت فيها د.أ.غ. تحت ضغط الدعاية الفرنسية التي تعتبرها تنظيما إرهابيا، وجنودها متمردون خارجون عن القانون، وهذا يعني أن كل دول العالم الحر ستقف ضد أي تحرك لها في الخارج مما هيأ الطريق أمام ح.و.ج.، لتضاعف من نشاطها الدبلوماسي في هذه الدول، وفي غيرها من المناطق الأوروبية، ولتأكيد أهليتها في تمثيل القضية الجزائرية ومن ذلك عمدت في منتصف شهر ماي من عام 1956 إلى تكليف أمينها العام مولاي مرباح، وزميله عابد بوحافة للقيام بزيارة إلى سويسرا لإجراء لقاءات مع قيادات أحزابها، لإطلاعها على مجريات وضع القضية الجزائرية في الداخل والخارج.[341]

---

[340] عبارة عن بيانات صحفية، الأول بعثه مولاي مرباح الأمين العام لـــ ح.و.ج إلى رئيس المجلس الوزاري للحلف الأطلسي المنعقد في بون بتاريخ 02 ماي 1957، دعا فيه الحلف إلى التوقف عن دعم فرنسا بالأسلحة التي تستعملها ضد الشعب الجزائري طيلة ثلاثين شهرا، والبيان الثاني بتاريخ 09 ماي 1957 حث فيه بناء على قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ 18 فيفري 1957 دول مجلس الأمن تنظيم ندوة – الطاولة المستديرة حول القضية الجزائرية – انظر لمزيد من التفاصيل: C.A.D.N, carton 156, l'ambassade de France à Bonn, 1957.

[341] أوضح دينيري في تقرير له أن مولاي مرباح زار السفارة المصرية بسويسرا في 16 ماي، لغرض الحصول على جواز سفر مصري وتأشيرة سفر للتوجه إلى مصر من أجل مهمة خاصة للمزيد من التفاصيل:
C.A.D.N, Carton 438, Lettre de M. Etienne Dennery Amb. de France à Berne, adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 22 Mai 1956 p1. Voir aussi : Télégramme, de M. Etienne Dennery, Amb. De France à Berne, Adressé à M. CH. Pineau M.A.E, Berne, 01 Juin 1956, p1.

ويأتي اختيار القيادي مولاي مرباح لهذه المهمة، لاعتبارات شخصية منها تردده المتكرر عليها، إضافة إلى أنه معروف لدى مسؤوليها كممثل رسمي لــ ح.و.ج. في تقارير شرطة الحدود، وفرق الأمن الداخلي، وهي الأخرى أصبح معروفا لديها فلم يعد يخيفها نزوله في مطاراتها، حتى وإن كان غرضه النشاط الدعائي لحركته.

وقد أدى هذا التحرك إلى تبلور مرتكز عملي، رأت فيه قيادة الحركة مخرجا آنيا لظرفها المتأزم، والذي سببه لها نشاط ج.ت.و. بفرنسا، حيث أبقت على منطق السبق والتمثيل الواسع لتواجدها في د.أ.غ. قبل أن تخطو ج.ت.و. أية خطوة في هذا الاتجاه وهذا ما لمسنا حقيقته في تقرير السفيرالفرنسي في بارن، مؤكدا فيه خبر"إنتقال" عابد بوحافة، ممثل ح.و.ج.، من نيويورك إلى زوريخ مساء 21 جوان 1956، للمشاركة في أشغال المؤتمر الحقوقي، التي ستحتضنه العاصمة السويسرية جنيف.[342]

جهد يعكس خط قيادة الحركة الثابت في هذا الوقت، لحجب المكاسب التي حققتها ج.ت.و.، حتى تظهر أمام الرأي العام السويسري – على الأقل – في أنها شق سياسي في معادلة الصراع الدائرة بين الثورة الجزائرية، والحكومة الفرنسية أملا في استدراج المسؤولين الفرنسيين إلى منحى حل يدفع إلى إنهاء ذلك الصراع، بالمرور عبر جسر ح.و.ج.

ظل هذا المرتكز يتعمق يوما بعد يوم، على يد مولاي مرباح الذي ظل ملتزما بتوجيهات أحمد مصالي الحاج، حتى لا يثير انتباه السلطات السويسرية خدمة لأهداف الحركة الرامية إلى الظفر بموافقة مبدئية من الحكومة السويسرية، للسماح لممثليها التحرك من دون أن يتعرضوا للمضايقة، أو المتابعة من أمنها على أراضيها، وهذا ما كشف عنه التقرير السري للسفير الفرنسي ببارن، مطلع ماي الجاري قائلا: "استقبل مولاي مرباح الأمين العام لــ ح.و.ج. في زوريخ، بتاريخ 13 ماي 1956 من طرف محاميين جزائريين، وهما محمد بلبقرة M.Belbegra وعبد القادر وجوج Abd Elkader Ouagouge، قدما من بروكسل، فأقاما في نفس الفندق الذي كان يتردد عليه مرباح بزوريخ. وبعد ذلك قرروا السفر إلى جنيف للإلتقاء بالجزائري عبد الرحمن بن سعيد القاطن بليل الفرنسية، والذي وجدوه قد غادر جنيف يوم 17 جوان على متن سيارة

[342] C.A.D.N, Carton 438, Télégramme, de M. Etienne Dennery, Amb. de France à Berne, Adressé à M CH. Pineau M.A.E, Berne, 22 Juin 1956, p1.

يقودها الفرنسي برنار مرسي Bernard Mercie القاطن بباريس، رفقة الجزائري الملقب بقنافذة Guenafda القاطن بالشيقر بتلمسان.[343]

يظهر أن المهمة التي انتقل من أجلها مرباح إلى سويسرا تهدف إلى نسج علاقات، والقيام باتصالات مع شخصيات جزائرية معروفة في أوساط الجالية الجزائرية، والمنظمات النقابية في أوروبا لإقحامها في صلب توجه جديد ستحتكم إليه الحركة آجلا قصد التكيف مع معادلة الصراع القائمة بينها، وبين ج.ت.و. حول قيادة مشروع التحرير. لكن وغير بعيد عن الظروف المحيطة بهذه المعادلة، لوحظ وكأن شيئًا استجد على هذه المعادلة، مما جعلها تعرف إختلالا في غير صالح ح.و.ج. ذاك ما ذهبت إليه جريدة TAT السويسرية، والتي كتبت معلقة على قرار السلطات السويسرية، القاضي بترحيل مولاي مرباح قائلة: "كيف تقوم السلطات الفرنسية بنقل لاجئ سياسي جزائري حاصل على حق اللجوء السياسي بسويسرا ضاغطة على السلطات السويسرية لتسليمه لها، رغم أنه (مولاي مرباح) دخل إلى سويسرا بوثائق قانونية.[344]

وفي يوم 17 جويلية 1956، أي بعد ثلاثة أيام من حادثة التوقيف، عاد السفير من جديد إلى مولاي مرباح في تقرير مطول تحت عنوان "مؤامرة 14 جويلية"، التاريخ الذي استجابت فيه الحكومة السويسرية، لطلب الحكومة الفرنسية القاضي بترحيل مولاي مرباح، إلى جهات أخرى، أو تسليمه لها في النهاية، كشف السفير أن المعني وقع ضحية مداهمة قامت بها فرقة تفتيش في ضواحي بارن، فأوقعت بعدد من المناضلين الجزائريين والمغاربة، فكان من بينهم ينشط بترخيص حق اللجوء السياسي الذي منحته إياه الداخلية السويسرية.[345]

---

[343] C.A.D.N, Carton 438, Rapport de M. Etienne Dennry Amb. de France à Berne sous titre "**Activités de Moulay Merbah"**, Adressé à M. CH. Pineau M.A.E, Berne 25 juil. 1956 p1.

[344] C.A.D.N, Carton 438, Rapport de M. Etienne dennery Amb. de France à Berne, sous-titre **"Expulsion de Moulay Merbah",** adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 14 juil. 1956, p1.

[345] حملة مداهمات قامت بها الشرطة السويسرية ببارن، أين كان يتواجد مولاي مرباح في مهمة رسمية، فوضه إياها رئيس الحركة مصالي الحاج، وجدت لديه منشورات سياسية ومبالغ مالية، أوحت للشرطة أن هناك عملا سياسيا منظما على الأراضي السويسرية دون موافقة السلطات السويسرية، فخلصت هذه التقارير إلى إصدار مذكرة =طرد من سويسرا في حقه تحت ضغط، وتدخلات الحكومة الفرنسية، فعرفت قضية طرده بمؤامرة 14 جويلية. للمزيد من التفاصيل أنظر:

هذه هي الحقائق التي منحتها السلطات الأمنية السويسرية للسفير الفرنسي، مضيفة له أن عملية التفتيش التي قامت بها الشرطة السويسرية في السابق إدت إلى إيقاف أربعة "سويسريين متطرفين ينتمون إلى الأوساط التروتسكية بمدينة زوريخ، وخمسة عناصر من شمال إفريقيا فتم اقتيادهم إلى مركز الشرطة بزوريخ، لإحالتهم على فرقة خاصة لبحثهم وتسجيل أقوالهم، ثم مباشرة فرقة أمن مختصة بإجراء مقارنة بين ما سجّلوه ومدونة الشرطة السويسرية، ثبت أنهم لم يتورطوا في أي اعتداء على أرض الفيديرالية، ولا أراضي دول أوروبا الغربية الأخرى، وليست لديهم أية نية للقيام بأفعال من هذا النوع. (...)

أما بالنسبة لمولاي مرباح الأمين العام لـــ ح.و.ج. أحد المستنطقين، وجدت الشرطة بحوزته قيمة مالية معتبرة، كان بصدد القيام بعمل سياسي مكثف يديره من زوريخ، وهذا ما سجلته عنه المصالح القضائية عند استنطاقه، ترجم في نظر القانون الجنائي السويسري، على أنه عمل يهدد أمن، وعلاقة الحكومة السويسرية بحلفائها.[346]

هكذا أرادت الحكومة الفرنسية من حلفائها الغربيين العمل إلى جانبها، لضبط خطة عمل محكمة تقوم على التنسيق العام، وتبادل المعلومات الأمنية حول النشطاء المغاربة عموما، والجزائريين على وجه التحديد، لتطويق مجمل تحركاتهم، وشل كل مهماتهم، للحيلولة دون تركهم للوصول إلى تحقيق أهدافهم الرامية إلى ضرب المصالح الفرنسية، واختراق الدعاية والدبلوماسية الفرنسيتين اللتين كانتا ترافعان من أجل بقاء

C.A.D.N, Carton 438, Rapport de M. Etienne Dennery Amb. de France à Berne, sous-titre **"Complot du 14 juil. 1956"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E, Bern, 17 juil. 1956, p.01

[346] التقرير عبارة عن عرض حال لبعض العناصر النشطة من شمال إفريقيا، والمنظمات السرية المضادة للاستعمار، تبدو عليه بصمة المخابرات الفرنسية واضحة من خلال تتبعها لآثار عناصر شمال إفريقيا بزوريخ. من الجزائريين وتنسيقهم إلى مع السفارة المصرية هناك، وقد ربط التقرير جهد المناضلين الجزائريين بوجود عمل سري يهدف إلى تنفيذ اعتداءات ضد المصالح الفرنسية وقنصلياتها العاملة في سويسرا، وقد أسهب التقرير في استدراج السلطات السويسرية لاتخاذ إجراءات أمنية مختلفة، أهمها نصب أعوان الشرطة أمام مبنى السفارة الفرنسية لحراستها من الاعتداءات، وقد تجاوزت الإجراءات إلى حد اقتراح وزارة العدل والشرطة على المجلس الفدرالي اتخاذ قرار ترحيل وطرد مولاي مرباح، فرد المجلس رفض قيامه لذلك، في انتظار توجيه تحذير إلى طالب مغربي متورط في نفس القضية، هذا ما يوضح بشكل جلي تورط المخابرات الفرنسية في القضية، للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.D.N, Carton 438, Rapport de M, Etienne Dennery Amb. de France à Berne, adressée à M CH. Pineau M.A.E de France, Berne 17 juil. 1956 p1.

الموقف الرسمي السويسري دائم الاستجابة، لمختلف الإملاءات التي تثمرها تحقيقات فرق الاستخبارات الفرنسية العاملة رفقة تمثيلياتها الدبلوماسية، والقنصلية في سويسرا، وغير سويسرا من د.أ.غ. الأخرى.

تبقى قضية مرباح في بدايتها يشوبها نوع من الغموض، بسبب عدم توفر المصادر الأرشيفية المتنوعة. فنحن في هذه القضية، وغيرها من القضايا سنجد أنفسنا مجبرين على التعامل – بالضرورة – مع مصدر واحد هو المصدر الفرنسي، وفي الوقت نفسه يتعذر علينا العودة إلى وثائق الأرشيف الوطني الجزائري حول (ح.و.ج./ M.N.A) لعدم توفرها، أما ما هو موجود فهو غير مهم لأنه عبارة عن مواقف، وآراء مناضلي ج.ت.و.، إما بيانات، وتقارير، وليس مناضلي (ح.و.ج./M.N.A)، فلا أثر لها هناك. فأمام غياب الأرصدة الأرشيفية الجزائرية حول ح.و.ج.، أحالتنا قسرا إلى علب وثائق الأرشيف الفرنسي المتواجدة بوزارة الخارجية الفرنسية، وأرشيف السفارات الفرنسية، المتمثل في الأرشيف الدبلوماسي بـــ نانت، وكذا أرشيف قصر فانسان.

وعند عودتنا إلى هذه الأرصدة (الفرنسية) طبعا وقعنا في زحمة تضارب المعلومات حول قضية مرباح، في ظرف أقل من أسبوعين،عثر في برقية تحمل رقم 156 المؤرخة في 27 جويلية 1956 على حقائق جديدة حول خبر تحفظ المجلس الفيدرالي على طلب تقدم به مولاي مرباح إلى المجلس الفيدرالي، متوسلا إليه الموافقة على تمديد إقامته بسويسرا فكان له، ذلك حيث وافق على تمديدها إلى ستة أسابيع، ابتداء من 13 جويلية إلى نهاية أوت، مدة شهر ونصف شهر كافية ليجد دولة أخرى تمنحه حق اللجوء السياسي.(347)

يندرج هذا التذكير في حرص السفير على مد وزارة خارجيته، بكل التفاصيل حول ما يصدر من مواقف عن الحكومة الفيدرالية، تجاه المناضلين الجزائريين لتستطيع مصالح الخارجية الفرنسية إبداء مواقف مماثلة على حسب ما يصدر عن الحكومة السويسرية، حتى يجعل حكومته في متنفس سياسي، تتفادى من خلاله سوء التقدير في تبنيها أي موقف تجاه حكومات د.أ.غ. ودائما في حدود حرصه على بقاء

---

(347) C.A.D.N, carton 438, RAPPORT de M. Etienne Dennery Amb. De France à Berne, sous titre **"Accueil Favorable du Conseil Fédéral à la Demande de Séjour de Moulay Merbah"**, Adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 30 juil. 1956, p.1

العلاقات الفرنسية الأوروبية خالية من التشنجات والتوترات، لجأ السفير إلى العزف على وتر المصالح العليا المشتركة، التي يجب أن تحتل الصدارة في التوجهات السياسية لدى السياسات الخارجية للحكومات الأوروبية.

إن هناك العديد من الأوساط السويسرية والألمانية المنضوية تحت هيئة رابطة الأحرار، ترفض قبول أي تفاهم يأتي من الأوساط الأوروبية، يصب في خانة الدفاع عن القضايا العادلة في العالم. نجد من بين مواقفها قلقها من تعليقات الجريدة "دي تات Die Tat"، التي وصفوها بأنها في عمل مضاد لنا، بحيث لا تفوت الفرصة إلا وجعلت من الجزائريين ضحايا، ومضطهدين، فقد ذكرت الأوساط نفسها السيد ديتويلر Duitweller الصحفي البارز في الجريدة، بالأحكام العضوية الفرنسية غير القانونية السائر العمل بها على التراب السويسري. (...)

وتتمة لهذا المقال، ذكرت أن مدير الشرطة القضائية لناحية زوريخ، السيد كوميغ komig العضو البارز في رابطة الأحرار، أمر بفتح تحقيق قضائي على مستوى دائرته، حول نشاط القنصلية العامة بزوريخ، وعناصر فرنسية أخرى، تعمل ضد الجزائريين بناحية زوريخ دائما للتمييز بين الذي هو في حالة لاجئ وبين عصابات المتمردين التي تنشط تحت غطاء الدوائر المغربية.[348]

حاول السفير من وراء سرده لهذه المبررات التي، الهدف منها إلى تقديم توضيحات إضافية لحكومة بلده حول المسألة التي وقعت في سويسرا، والتي أرجعها إلى رفض الرأي العام السويسري تدخل الحكومة الفرنسية في شأن بلاده، التقدير الذي لم تراعه الحكومة الفرنسية، مع أن للنظام السويسري عرفا خاصا به يتمثل في احتكامه للقانون، واحترامه للحريات، والتعاطف مع الفارين من القمع، والمتابعات القضائية، بمنحهم حق اللجوء السياسي بموجب ما ينص عليه القانون السويسري، فرأت ح.و.ج. ثاني حركة تبحث عن تواجد أفضل لمشروعها ولدعايتها في دولة كسويسرا وكذا منظومتي الحق، والقانون، والمنظمات الدولية، حتى لا تجد أجهزة المخابرات الفرنسية مبررا لملاحقة المناضلين الجزائريين المقيمين خارج مجالها الجغرافي.

يبقى استمرار الحكومة الفرنسية في الضغط على الحكومة السويسرية، أو الدول الأوروبية الأخرى دلالة على فقدانها للسيطرة على القضية الجزائرية، بعد أن عرفت

[348] Rapport du 30 juil. 1956, p.2.

تطورا ساعدها الوضع الدولي المشجع الذي قوى بما لم يدعو إلى أدنى شك، إلى فرضية نهاية العمر الافتراضي للاستعمار التي شجعت حركات التحرر على تنظيم نفسها، وتقوية أساليب كفاحها لمواجهة ما عبر عنه مصالي الحاج حين وصف سياسة منديس فرانس "بسياسة الاستعمار الجديد الأكثر خطورة، لأنها أكثر مهارة من سابقتها(...) ولأنه (منديس فرانس) قام بمحاولات عديدة لإنقاذ البرجوازية الفرنسية بعد هزيمة ديان بيان فو.[349]

تركت قضية مرباح انطباعا سيئا لدى مناضلي (ح.و.ج./M.N.A)، لما حركته من مخاوف مشروعه بوسعها إعاقة أي تواجد تريده ذات الحركة في الدول الأوروبية، في ظروف بدأت تتخوف من استغلال ج.ت.و. كل ما يصدر ضد مناضليها، من ملاحقات، ومتابعات من الدوائر الأمنية الأوربية المختلفة. فليس أمامها سوى التفكير في تغيير أسلوب عملها للتوصل إلى الأداة التي تقنع الأنظمة الأوروبية بشرعية نضالها.

فقامت بإصدار منبر إعلامي سري تحت عنوان "صوت الشعب La voix du peuple".[350] كأداة دعائية فعالة، يمكن من خلال صفحاتها أن تصل إلى تحديد الأساليب المناسبة لمقارعة الإديولوجية الاستعمارية حسب وجهة نظرها، لأن لـــ ج.ت.و. وجهة خاصة في هذا السبيل، وكذا السماح للمجتمع الجزائري من الحفاظ على تطوره الطبيعي، ككيان مجتمعي له كل الإمكانات لتأسيس دولته المستقلة.

إن ما جعل قيادة ح.و.ج. تخرج إلى العلن، عن طريق جريدة "صوت الشعب" في هذا الظرف بالذات، هو فضح السياسة الفرنسية ودعايتها المغرضة، ومناقضة تصور ج.ت.و. الذي يقصي ح.و.ج. من أية مساهمة، أو حضور لحل القضية الجزائرية والتي تناولتها جريدة صوت الشعب في عددها الصادر بتاريخ: 24 أوت 1956، كمادة إخبارية غزيرة، ومركزة، مثقلة بالأدلة والحقائق، توزعت على كل مقالات وأعمدة العدد عبرت فيها الحركة عن تيقظها المبكر، لبعض القضايا التي عرفتها الثورة الجزائرية في المجالين السياسي والعسكري.

---

(349) S.H.D.C, Carton 295 Lettre de M. Raymonde Bousquet, Amb. De France en Belgique adressée à M. Ch. Pineau M.A.E, Bruxelles 3oct 1956, p.1.

(350) C.A.D.N, Carton 438, Rapport de M. Etienne Dennery Amb. De France en suisse sous titre **"D'Un Interview de Messali Hadj"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E, Berne, 25 oct. 1956, p.1.

ظهر بالنسبة لها دافع، لابد من أخذه بعين الاعتبار للولوج في وجدان الجزائريين، واستدراج الرأي العام الأوروبي، ليطلع على الوضع الدائر في الجزائر بدل تركه تحت ضغط إبتزازات، وأكاذيب مختلف العناوين الصحفية الفرنسية. فتحت عنوان: "ضجة كبيرة من أجل خنق المسألة الجزائرية" في العدد الآنف ذكره، نقرأ ما يلي: لقد منيت الحكومة الفرنسية بخيبة أمل، وهي تحاول عرض نتائج سياستها في اليوم الوطني المصادف لـــ: 14 جويلية، الذي وجدت فيه صعوبة كبيرة في الحصول على تمويل لعملياتها العسكرية، فيما وراء المتوسط بالرغم من دعايتها المفرطة لهذا الغرض.[351]

تبقى قضية مرباح المعروفة في الوثائق الفرنسية بقضية 14 يوليو، المصادفة للعيد الوطني الفرنسي من أحرج الأزمات التي عصفت بأول خرجة تمثيل باسم ح.و.ج. خارج الحدود الفرنسية، أدخلت عليها خيبة أمل أرهنت مستقبل عملها الدبلوماسي، في دولة الحقوق، والحريات، والهيئات الدولية، لأنها ظهرت مستقلة في رؤيتها والتقائها مع ج.ت.و. في معارضتها للوجود الفرنسي، وفي طريقة حل القضية الجزائرية عبر سبيل المفاوضات، الأمر الذي اشمأزت منه الحكومة الفرنسية لشعورها بالذنب، عندما سمحت لـــ ح.و.ج. التحرك بنوع من الحرية في مدنها الرئيسية.

ودائما في نفس العدد، في ملف آخر تحت عنوان: "بيانات صحفية"، وجدنا رسالتين رسميتين وجهتهما قيادة الحركة إلى السيد هيرمان Hurman مدير جريدة لوموند الفرنسية وقتذاك، منتقدة إياه الموافقة على نشر معلومات خاطئة عن اللقاء الذي لم يتم أصلا في شكل مقتضبات مركزة على ما أسهبت فيه جريدة لوموند، في عددها الصادر بتاريخ أول أوت 1956. جاء فيها ما يلي: "نؤكد لكم فورا أن السيد فرحات عباس لم يحصل أبدا أن اتصل بمولاي مرباح، لا في بارن ولا في خارجها غير أن اثنين من مناضلي إ.د.ب.ج. U.D.M.A ثبت أنهما قاما بزيارة مجاملة إلى زوريخ أين يقيم مولاي مرباح، وقد أكدها بنفسه قائلا: "نؤكد لكم في الحال نفسه، أننا دائما نتمنى أن تتخذ كل القوى الجزائرية مساعي لغرض المصلحة العامة للشعب، تحت مظلة معركة واحدة موحدة".[352]

---

[351] Ibid. p.02.

[352] سجلت في هذا الإطار مسعى، قام به مولاي مرباح بأمر من مصالي الحاج، للاتصال بالسفير المصري بباريس، ليتحرك لدى حكومة بلاده لاقتراح تنظيم لقاء بين حركته ح.و.ج و ج.ت.و. للمزيد من التفاصيل أنظر:

6-نجاح فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني في احتواء الوضع في فرنسا أواخر 1957 مطلع 1959:

أدت نتائج الضربات الخاطفة، التي نفذتها فرق ج.ت.و. على قواعد ح.و.ج. بفرنسا مطلع 1957 إلى إحداث تحول في مكانتي الحركتين في أوساط الجالية الجزائرية بفرنسا. فالأولى زادت في تأكيد قوتها، والثانية فقدت جزءا من هيبتها، دل بشكل سريع على مؤشر بداية تصاعد نشاط ج.ت.و. بالميتروبول تماشيا مع الإتساع الذي عرفته الجبهة في الداخل والخارج، في جهد وطني منظم، ومتناسق، أبوابه مفتوحة لكل التيارات الوطنية، وحتى المتعاطفين الأجانب، للمساهمة في إدخار كل الإمكانات لإنهاء الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، والمتوسط. وهو ما سيجبر الحكومة الفرنسية على العودة إلى العزف على مبدأ الفراغ الحيوي، لتجد مبررا لاتهام الأحزاب الشيوعية العالمية.[353]

يندرج إقحام الحكومة الفرنسية تيار اليسار، فيما حققه عمل ج.ت.و. من اتساع، وتصاعد في الداخل، والخارج في إطار سياق تشويه قيادة الفيدرالية التي تقف خلف جلب اهتمام الفاعلين في الساحة الدولية، قوى كانت؟ أو تيارات سياسية كتيار اليسار العالمي، الذي تحرك حسب زعم الخارجية الفرنسية تحت توجيهات موسكو في إطار صراع الحرب الباردة، وهي الفجوة التي حاولت الحكومة الفرنسية التسلل عبرها، لإقناع حلفائها بعدم الانسياق وراء الأخبار التي روجت مؤخرا لانتصارات لفقتها

S.H.A.T, carton 1H 1718, Note d'Information sur les Parties Nationalistes Algériens au Mitropole, Paris 29 Juin 1957, p1 .

[353] تقرير أعدته الخارجية الفرنسية بتاريخ 12 أوت 1957 في إثنى عشر صفحة، تناولت فيه بالتفصيل مراحل دعم التيار الشيوعي للجزائر، والذي يعود إلى تاريخ تأسيس نجم شمال إفريقيا 1926، إلى أن تشكل الحزب الشيوعي الجزائري عام 1934. ما يهمنا – نحن – من التقرير المعلومات التي جاءت في الصفحة السادسة والتي تعرضت إلى دور هنري ماليوت Henri Mailot العامل في جريدة "Algérie Républicain " الشيوعية الذي سلم شاحنة معبأة بالأسلحة، تحتوي على 120 مسدسا رشاشا، و62 بندقية، 84 مسدسا إضافة إلى كمية من الذخيرة ثم انظم إلى صفوف الثورة التي سقط في إحدى معاركها يوم 06 جوان 1956. وأشار إلى بعض الشيوعيين الذين انظموا إلى الثورة كالضابط Sous-lieutenant Lucien Gherab الفار من الجيش الفرنسي، والذي تم إلقاء القبض عليه في 01 سبتمبر 1956، وعبد القادر فروج الذي تم إيقافه في 01 جانفي 1957، إضافة إلى ذكره العديد من التفجيرات التي نفذها الشيوعيون في العاصمة، ووهران، للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.D.N, Carton 436, L'Ambassade de France à Bonn, Rapport de M. C. Murville sous titre **"Le Rôle du Communisme dans la Rébellion Algérienne"**, 12 aout 1957, pp.6-7.

جرائد اليسار لنشاط ج.ت.و. بفرنسا، ولتؤكد الحكومة الفرنسية صدقها فيما ذهبت إليه حول علاقة الشيوعية بـــ ج.ت.و. أفرجت عن هذا التقرير الذي جاء جامعا لملخصين: الأول بتاريخ 07 جويلية 1956، والثاني تقرير رئيس ح.ش.ف. موريس طوراس Maurice Thorez في 19 جويلية 1956، لدعم ح.ش.ج. وللتوصل إلى إتفاق تكتيكي على مقاس التوجهات السوفيتية التي تبحث عن موطئ قدم في الشرق الأوسط، لمنع وصول التأثير الغربي إلى الضفة الجنوبية للمتوسط، (...) يمهد إلى إقامة ديمقراطية شعبية في الجزائر، لخدمة التوغل السوفياتي المتقدم نحو الأطلسي، ونحو إفريقيا الشمالية.[354]

يظهر أن ما عمدت إليه الحكومة الفرنسية للتقليل من انتصارات ج.ت.و. ذهب أدراج الرياح، بعد أن اعترف ممثلا ح.و.ج. بالخارج، كل من مولاي مرباح وعابد بوحافة في هــ.أ.م.، وعبد القادر وجوج رئيس مكتبها بلندن، في بون مساء 09 سبتمبر 1957 في ندوة صحفية نظموها بفندق Konigshef ببون، ذكر فيها الحكومة الفرنسية بالقرار الأممي الذي اتخذته الجمعية العامة لــ هــ.أ.م. بالإجماع داعية عبرها إلى إيجاد حل سياسي ديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية وفي آخر التقرير ختم مولاي مرباح بمعاتبته الحكومة الفرنسية على تجاهلها للمقترحات التي تقدمت بها حركته، لكان لها أفضل من الأولوية التي أعطتها، لقواتها المسلحة ممارسة التقتيل والاضطهاد، لإجبار الشعب الجزائري على الاستسلام.[355]

عكست هذه المواقف في أصلها الحقيقة التي تأسست من أجلها ح.و.ج.، بصرف النظر عن الخلاف الذي تعمق بينها وبين ج.ت.و.، بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر. فحتى هي قادت مقاومة دبلوماسية رافعت فيها عن حق الشعب الجزائري في التحرر والاستقلال، في مواجهة علنية من مواقع في د.أ.غ.، في محاولة منها عبر بيانات صحفية شجبت فيها السياسة العدوانية التي كان يتبعها الجيش الفرنسي في الجزائر، وكذا توزيع عشرات النسخ من العدد الثاني منجريدة "صوت الشعب" في إيطاليا، وجريدة "الجزائر الحرة" في دابلن بإيرلندا.[356]

---

[354] Rapport du 12 Août 1957, p11.
[355] Ibid. le Même Rapport 09 sept. 1957, p.1
[356] C.A.D.N, Carton 446, Lettre de Gaston Palewski Amb. de France à Rom, Adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Rome, 04 Oct. 1957, p.1. Voir aussi Lettre de M de Blesson Amb. de France en Irlande à M. CH. Pineau M.A.E de France, Dublin 30 Oct.1957, p.1

ومن ضمن ما نقلته الجريدتان الأخيرتان إلى إيطاليا وإيرلندا تصريح سري لمصالي الحاج سربه الصحفي البلجيكي Albert Tourny منذ عدة شهور، عبر فيه صاحبه مصالي الحاج عن رفضه المطلق للصراع الدموي الذي غرقت في رحاه الحركتان، ونتج عنه سقوط خيرة المناضلين من الجانبين، وفي الأخير حث مصالي الحاج الجالية المقيمة بفرنسا على التزام الهدوء، والحكمة (...) هي الجملة التي لفتت انتباه السفير متسائلا في مضمونها قائلا: "إذا كانت الوثيقة التي نشرها الصحفي البلجيكي موثوقا منها، فما القيمة التي دعته إلى نشرها في هذا الوقت بالذات؟".[357]

تغير مفاجئ في خط مصالي الحاج، وهو في غاية الأهمية بعدما أصبح يدعو إلى الكف عن الاقتتال الأخوي الذي أنهك القضية الجزائرية، بل زادها تعقيدا، وجعل أمرها يتأرجح بين المؤيدين لها، والرافضين لتدويلها على الساحة الدولية، وتحديدا على مستوى هـــ.أ.م التي نشرت حولها نشرية أسبوعية ببروكسل تعليقا تحت عنوان: "بيان مصالي الحاج إلى الشعب الجزائري"، نقلته الجريدة بتاريخ 15 نوفمبر 1957، جاء في الفقرة التالية: "في فرنسا وما وراءها (الجزائر) قتلى وجرحى من إخواننا، قائمة الضحايا ستطال بضرب عمالنا، وصغار تجارنا، وطلبتنا (...)، هذه الوضعية تراجيدية نجح الاستعمار في صنعها، كالتي عرفتها منطقة بني يلمان المعروفة بمأساة ملوزة ماي 1957.[358]

فبدون التوغل في تفاصيل الأسباب التي أدت إلى المجزرة الدموية المعروفة بقضية ملوزة، والتي دفع ثمنها جزائريون من ج.ت.و. و .ح.و.ج.، نتيجة سوء تقدير الحركتين في تقدير الوضع، وحساب النتائج، وتفضيل مصلحة الكيان الوطني فوق كل الرؤى الضيقة. وما دام الندم لا ينفع في التاريخ، والانحراف فيه لا يقوم، بل يمكن تفاديه في المستقبل، فنترك هذا لنعود إلى استنتاج ما يبدو قريبا من عين الحكمة، وهي الدوافع التي جعلت زعيم ح.و.ج. يخرج بتصريحات وكأنه شريك صوري لـــ ج.ت.و. في رؤيتها الجاهزة لحل مسألة الانعتاق من مختلف أساليب تسلط النظام الفرنسي الاستعماري في الجزائر.

---

(357) S.H.D.C, Carton 225, Lettre de Raymond Bousquet Amb. de France en Belgique sous titre **"Appel de Missali Hadj"**, adressée à M. CH. Pineau M.A.E. de France, Bruxelles, 05 Nov. 1957, p.1

(358) S.H.D.C. Carton 225, Appel de Messali Hadj Publié dans une Brochure Hebdomadaire, Belge, 2ème Année N°44, Paris, 2 Nov. 1957, p.1.

وفي فقرة من فقرات بيانه السابق ذكره يقول: "يجب أن نقول بصراحة، أن الوضعية الخطيرة التي تمر بها القضية الجزائرية ستقلل من همتها، (...) أدعو كل الوطنيين، والشعب الجزائري جميعا، لإيقاف دواعي هذه الجرائم وحماقاتها".[359] فمن هذه العبارات يتخيل لنا أن مصالي الحاج طرأ على مخياله، تطور مهم في صالح القضية الجزائرية لثلاثة أسباب في تقديرنا، جعلته يتعاطى بإيجابية مع ما عرفته القضية ذاتها في الدورتين الحادية عشر والثانية عشر لـــ هـــ.أ.م.

السبب الأول: لا ننسى أن مصالي الحاج رمز النضال الوطني الجزائري التحرري المغاربي، قد أيقظته صحوة الضمير المخزنة في رصيده الوطني النضالي، في ظرف ظهر فيه غير قادر على تجرع مرارة نتائج مجزرة ملوزة ماي 1957م. أما السبب الثاني: فهو اعتراف غير مباشر منه بفشله أمام نشاط ج.ت.و. الدبلوماسي، والسبب الثالث: تأكد لمصالي أن القضية الجزائرية نجحت تحت قيادة ج.ت.و. بوصولها إلى رواق هـــ.أ.م. عام 1956م، تكون قد خرجت نهائيا من تحت تأثيره وتصرفه.

ردت قيادة فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و.، على التخمينات التي ذهب إليها مصالي الحاج، بالتحرك نحو لفت انتباه العمال الجزائريون المتواجدين ببلجيكا، ناصحة إياهم بالوقوف إلى جانب الجبهة، والانقياد وراءها، والأخذ بتعليماتها لمنع الوقوع في شكل من أشكال العنف التي توقعها زعيم ح.و.ج. فأصدرت بيانا أجابت فيه على ذلك بحثها هؤلاء العمال الجزائريين على احترام الشعب البلجيكي، وقوانينه، وعدم المزج بين وضعيتهم، وبين وضعية إخوانهم المهاجرين بفرنسا، مع عدم خرق الشرعية البلجيكية والتقرب من الطبقة العمالية البلجيكية، وتنظيماتها السياسية، والنقابية لتوضيح لها، احتياجات قضيته لها والحرص على تفادي الوقوع في كل أشكال العنف والاعتداءات، ونسف الاعتقاد الذي يؤدي إلى تقسيم ج.ت.و.[360]

توجه الجبهة في هذا الاتجاه لا يبرره سوى شعورها بوجود عدد كبير من العمال الجزائريين الذين وقعوا تحت دعاية ح.و.ج.، أرادت انتشالهم من وسط هذه الدعاية

---

[359] Ibid., 02 Nov.1957, p.1

[360] S.H.D.C. carton 235, Lettre de Raymond Bousquet Amb. de France en Belgique sous titre **"Appel et Communiqué du F.L.N et du M.N.A en Belgique"**, adressée à M. CH. PineauM.A.E de France, Bruxelles 29 Nov 1957, p1.

باعتبارهم يمثلون الأكثرية في الدول الأوروبية بعد فرنسا، فطلبت منهم إلتزام الهدوء، ورفض الاستجابة للدعاية المصالية، لضمان استغلال الجبهة للأراضي البلجيكية في أكثر من مجال لبسط نفوذها على حساب ح.و.ج. هكذا تكون الجبهة قد نجحت في وضع منافستها في قفص الاتهام، بعد حملة التشويه التي شنتها ضدها طيلة النصف الثاني من عام 1957م.

إن في ذلك أحد أهم سياقاتها لمواصلة تضييق الخناق عليها، وتشويه صورتها في وسط مناضليها، وهو الطريق الذي رسمته لنفسها لفرض وجودها بالمهجر، على حساب قواعدها هناك، كالوصف الذي ختمت به البيان السابق عند قولها "مازالت ح.و.ج في قتالها الشرس ضد خلايانا المنتشرة بأرض الميتروبول، من خلال تنفيذها لعديد من الاعتداءات، إما بالتواطؤ مع الشرطة إما بالتواطؤ مع الحكومة الفرنسية.(...) إن المستفيد الوحيد هو الإمبريالية الفرنسية (...)، فالمسؤول عن رشق المقاهي، والمؤسسات الأخرى بالمسدسات، هي ح.و.ج. طبعا ومع ذلك لم تصل إلى إضعافنا، لأن احترامنا يمنعنا من الانغماس في حرب كهذه، لأننا نقدر ونبجل الحياة الإنسانية على عكس ح.و.ج، التي لم تستطع التخلص من نظرتها الإجرامية.[361] وهدفها من كل هذا هو مخادعة الرأي العام الأوروبي، لجره إلى تأييد مبدأ قانون الإطار، الذي طرحته مطلع عام 1957م لتجزئة الوطن الأم الجزائر.[362]

انتشرت هذه الاتهامات، في الأوساط البلجيكية وفي أوساط المهاجرين الجزائريين العاملين في المعامل، والمقاهي بالعاصمة بروكسل، تحت ضغط الواقع الذي آل إليه نشاطها – ج.ت.و. –، بعدالنجاح الذي حققته دعايتها على المستوى الدولي والإقليمي، وضعت مصالي الحاج أمام الانضمام إلى وعاء ج.ت.و.، مثلما فعلت التيارات الوطنية عام 1956، أو بقائه في صراع، ومجابهة عديمة الجدوى، ستنتهي به مرفوضا في الذاكرة الجزائرية.

فصل الصراع هذه المرة لصالح ج.ت.و.، بعد نجاحها فعليا في إضعاف عمل ح.و.ج.، مما جعل قيادتها تشعر بعد هذا الذي أصابها وكأنها معاقة سياسيا، من غير

---

(361) Lettre du 29 Nov. 1957, p.4. Voir aussi Lettre de CH. Pineau à son Ambassadeur en Bruxelles, 29 Nov. 1957, p.1.

(362) C.A.D.N, Carton 446, l'Amb. de France à Rome, Déclaration du M. Merbah. S.G du Bureau Politique du M.N.A, Rome, 11 Mar. 1958, p.1.

أفق واعد ولا حتى إمكانية إجراء تحوير في خطابها، متأثرة بالانتقادات اللاذعة التي وجهتها لها قيادة ج.ت.و. في بياناتها السابقة شكل هذا التراجع محطة تحول في تاريخ الحركة، تضمنه تصريح مكتب حركتها بروما، والذي "اعتبر فيه الحكومة الفرنسية هي المشكلة الكبرى في الجزائر التي رهنت مستقبل القضية الجزائرية فكانت السباقة إلى تعطيل قرار هــ.أ.م.، حتى أضحت بعيدة عن الحل الذي يريده العالم برمته لقضيتنا، فجهدها الآن منصب على تنديد بالحرب، فهي لا تعمل إلا للرفع من شدة الحرب، فقررت إرسال ثمانية وعشرين ألف عنصر سيصلون قريبا إلى الجزائر، لتوسيع الحرب لتنتقل إلى جيراننا التونسيين، فبواسطتهم قصفت مدن ساقية سيدي يوسف قصفا شنيعا استنكرت فعله كل الهيئات الدولية.[363]

إن جنوح قيادة ح.و.ج. إلى هذا التوجه، الذي لا يتوافق مع طرح ج.ت.و.، في اعتبار السياسة الفرنسية، الحاجز الأكبر أمام القضية الجزائرية، لم تمنع زعيمها أحمد مصالي الحاج، من البقاء متمسكا بحظوظ رؤيته، لعرقلة أي حل تأتي به الحكومة

---

[363] ساقية سيدي يوسف، هي قرية صغيرة مرابضة على الحدود الجزائرية التونسية، لا تبعد عن خط الحدود سوى بمائة أو مائتي متر، يوجد بها مائتا بيت عبارة عن أكواخ، وبعض العمارات من طابقين، عبارة عن مقر للشرطة، والجمارك قصفتها الطائرات الفرنسية، بحوالي خمسة وعشرين قصفا لمدة ساعة ونصف، نتج عنها تدمير كلي للأكواخ، حيث تحولت أرضها إلى حفر، وخنادق سقط جراء هذا القصف، 67 قتيلا، و92 جريحا. وحسب صحفي تونسي من أصول إسرائيلية، الذي أقر أن أغلب ضحايا هذا القصف هم جزائريون. وفي وثيقة أخرى أشارت إلى أن اختيار الجيش الفرنسي يوم 08 فيفري، مصادف لموعد سوقها الأسبوعي، فكانت النتيجة ثقيلة زيادة على تدمير المدرسة الوحيدة بالقرية التي اعتبرتها الوثيقة مقرا لهيئة أركان جنود ج.ت.و.، وحسب تقرير آخر صادر عن الجيش الفرنسي، أقر فيه أن القرية انهارت وسويت مبانيها وأكواخها مع الأرض، مع تكبدها خسائر جسيمة بسبب اعتماد الجيش الفرنسي، على سرب من الطائرات قدرتها معظم التقارير بخمسة وعشرين طائرة مقنبلة، منها 11 طائرة من طراز B26، و6 طائرات مقنبلة قناصة من نوع قرصان Corsaire، و8 طائرات مقنبلة قناصة من نوع ميسترال Mistral ، (رياح شمالية عنيفة تهب على مقاطعات فرنسا الواقعة على ضفاف المتوسط). فعلى العموم إشتركت كل هذه الأنواع في القصف العنيف غير الأخلاقي، وجاءت أرقام الضحايا غير مطابقة، للواقع ففي بيان رسمي تونسي أشار إلى خمسة قتلى وأربعة جرحى، وفي بيان لبورقيبة أشار إلى 20 قتيلا، ثم تراجع ليرفع العدد إلى مئة قتيل، أما مراسل جريدة المساء الفرنسية، اعترف ب 72 قتيلا منهم 9 نساء و12 طفل، نتيجة قذيفة سقطت على المدرسة المحاذية للمنجم، وحسب تقرير جريدة لوموند عدد 14 فيفري التي استقت رقما عن بيانات مستشفى الكاف التونسي، التي اعترفت بسقوط 69 قتيلا و130 جريحا، للمزيد أكثر أنظر:

S.H.D.C, Carton 101, Télégramme de l'Amb. d'Italie en Tunis adressé au M.A.E. Italien, 11 Fév. 1958, pp3-5. Voir Aussi Télégramme de l'Amb. de France à Tunis, Adressé à M. CH. Pineau M.A.E. de France, 09 Fév. 1958, pp.1-2. Voir aussi Extrait du Rapport du Général Salan au nom de Ministère de la Défense Nationale, 09 Fév. 1958, pp.1-3-4.

الفرنسية لا يخدم القضية الجزائرية، تقديرا منه للتضحيات الجسام التي دفع ثمنها الجزائريون دماء، عرضا، مالا، زهرة الشباب، فمن أجل كل ذلك دعت ح.و.ج. الحكومة الفرنسية، التخلي عن الشروط المسبقة إذا أرادت الوصول إلى حل في أسرع وقت، للدخول في مفاوضات تنتهي بوقف إطلاق النار فتنظيم إنتخابات حرة.(364)

اختارت ح.و.ج. وفق ما ذهبت إليه في بياناتها السابقة، الانتقال إلى مساومة الدول الأوروبية الحليفة لفرنسا، لتضعها أمام مسؤولياتها مع تذكيرها بمصالحها، والتأكيد لها بأن المسألة ماضية بلا رجعة في خطى ثابتة، إلى تحقيق أهدافها فمن الأفضل لـــ د.أ.غ. التي مازالت في دعم فرنسا، عليها بمراجعته إذا رغبت في الحفاظ، على مصالحها في الجزائر والمنطقة ككل، هو ما احتواه النص التالي: "إننا ندعو الأمم الغربية الصديقة، والحليفة لفرنسا التي لديها عدد من الاستثمارات في الجزائر، فإن لم تراجع مواقفها فإن استثماراتها هذه سيتم نسفها، بمجرد حصول الجزائر على استقلالها.(365)

فمهما يكن، فإن ما صدر عن قيادة ح.و.ج.، يعتبر تطورا إيجابيا في صالح القضية الجزائرية، لكن ج.ت.و. بقيت تنظر إليه مازال يخدم الرؤية الفرنسية، في ما هو معروف بمشروع اتفاق الإطار، الذي عاد إلى دعمه مرة أخرى مولاي مرباح في ندوته الصحفية، التي عقدها بروما بتاريخ 11 مارس 1958 حث فيها ح.ف. على تنظيم استفتاء عام لانتخاب مجلس تأسيسي في الجزائر، تحت مراقبة دول المجموعة الأوروبية الستة (بلجيكا، اللوكسمبورغ، هولندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا)، ردت عليه ج.ت.و. برفضه جملة وتفصيلا، في بيان رسمي لها وزعته على وسائل الإعلام الأوروبية. (366)

هكذا كانت تعمل الحكومة الفرنسية لإزاحة قيادة ج.ت.و. من واجهة الأحداث التي صنعتها معركتها المسلحة بالداخل، لتخلفها ح.و.ج. بحكم كما أسلفنا سابقا تشترك معها في طرح اتفاق الإطار السابق ذكره لحل القضية الجزائرية، رغم افتقاد دعايتها لعنصر القوة الذي لا يؤهلها لتظهر صاحبة مشروع سياسي واضح يجعل الحكومة

---

(364) Déclaration du 11 Mars1958, pp.3–4.
(365) Déclaration du 11 Mars 1958, p.6.
(366) C.A.D.N Carton 446, L’Ambassade de France à Rome, Télégramme de R. Palewski Amb. de France à Rome adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Rome 12 Mars 1958, p1.

الإيطالية تعترف بوجود لها على أراضيها، على حساب ج.ت.و. حقيقة انكشف أمرها في الندوة الصحفية التي عقدها مولاي مرباح في مكتبه بروما، والتي قال عنها السفير الفرنسي: "أن منظمها قدمها في هدوء تام من غير أن تكثرت بها سلطات قصر شيقي". (367)

وقد ألفنا في التقارير التي يعدها السفراء الفرنسيون حول الجزائر، أنها لا تغادر صغيرة ولا كبيرة. لكن في هذا التقرير، لمحنا فيه نوعا من الاستهزاء، وحالة اللاهتمام بما نطق به مرباح في ندوته الصحفية، لأن حركته لم تغير شيئا في الظهور الدبلوماسي الذي سجلته ج.ت.و.، بعد الاهتمام الذي لاقته قضيتها في دورة سبتمبر 1957 لـــ هـــ.أ.م. هو السبب في اعتقادنا، الذي جعل السفير الفرنسي ببروكسل يشعر بنفس شعور زميله السفير بإيطاليا، جسده في عدم اكتراثه باللقاءين اللذين التقى فيهما مولاي مرباح بكل من صياد سعيد رمضان، الأمين العام للمؤتمر الإسلامي العالمي في 12 أفريل 1958م ببون، وكذا حماني ديوري Hamani Diori نائب رئيس المجلس الوطني الفرنسي حول تطورات المسألة الجزائرية.(368)

أدى اعتراف سفيري فرنسا بروما، وببروكسل، إلى انقلاب السلك الدبلوماسي الفرنسي نحو الاهتمام بشأن ج.ت.و.، التي بدأ الإعلام الغربي يتجاوب معها تارة ويتعاطف معها تارة أخرى، كهذه الحالة التي خرجت فيها الجرائد البلجيكية لتحقق في المعلومات التي تناقلتها بعض الأوساط الإعلامية في بروكسل، مفادها قبول الحركتين الدخول في هدنة مؤقتة، كتب السفير ملخصا عما تناولته هذه الجرائد تحت عنوان "مشاكل الجزائريين في بلجيكا" مفندا فيها تلك المعلومات في هذه الجمل قائلا: "ليس هناك هدنة بين ج.ت.و. و ح.و.ج.، كل ما في الأمر أن هناك عضوا من ح.و.ج.، أشار إلى الفكرة في حوار له أجرته معه جريدة بلجيكية، مطلع شهر أوت من عام 1957، من غير أن يدلي بتفاصيل دقيقة حولها.(369)

---

(367) C.A.D.N Carton 446, L'Ambassade de France à Rome, Rapport, de R. Palewski Amb. de France à Rome sous titre **"Conférence de Presse de M. Merbah S.G du M.N.A"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Rome 19 Mar 1958, p.1.

(368) S.H.D.C, Carton 225, Bulletin D'Information du M.N.A : 14 Avril 1958, Publié en Belgique, pp.4- 5.

(369) S.H.D.C, Carton 225, Lettre de M. R. Bousquet Amb. de France en Belgique adressée à M. CH. Pineau, Bruxelles, 24 Avril 1958, p.1

كشف القنصل الفرنسي العامل بمدينة مونس Mons، وتورناي Tournai البلجيكيتين على إثر حصوله على نسخة من نشرية ح.و.ج. عدد 14 أفريل 1958 خصصته أمانة الحركة لما ينبغي أن تتجه إليه القضية الجزائرية، رأت فيه بعض الأوساط الإعلامية تغيرا في موقفها من ج.ت.و.، عبرت عنه الجريدة الفرنسية فرانس أوبسارفاتور "France Observateur" في الجمل التالية " أن ما جاء في هذا العدد، هو مجرد تأويل للحقيقة قامت به بعض دوائر القرار الفرنسية، والهيئات الدبلوماسية وكذا الجرائد النافذة، في المجتمع الفرنسي لأغراض مجهولة. (370)

فرضية غير مستبعدة بالنظر إلى الغموض الذي ميز الكثير من خرجات ح.و.ج.، مما كان يحدث لــ ج.ت.و. في الداخل، والخارج. فقد تكون غاية هذا التأويل ضرب الحركتين في حال توصلتا إلى اتفاق يسد باب الإقتتال بينهما، لادخار جهود مناضليهما لمواجهة السياسة الفرنسية الجهنمية، والتي ستزداد عنفا بوصول دوغول إلى الحكم. والفرنسيون يحسبون لمثل هذه التكهنات خاصة بعد انضمام العديد من مناضلي ح.و.ج. إلى ج.ت.و.، خلال فترة 1956/1958.

بعد ثلاث سنوات من النشاط المتعدد الأوجه، والذي قامت به فيدرالية فرنسا لــ ج.ت.و. بفرنسا وخارجها، انتهت إلى تفوقها على ح.و.ج. بصعوبة كبيرة، وهو ما سمح لها بالتحكم في الوضع، بداية من النصف الثاني من عام 1957، تحكم صنعته شجاعة المناضلين التي استقوها من القرارات الصارمة التي جاءت بها أرضية الصومام، والتي فصلت نهائيا في الأداة الملائمة للحد من عناد ح.و.ج.، من خلال زرع فرق الصد في المدن الفرنسية الرئيسية، أين تتواجد، وتكثر مواقع وتجمعات ح.و.ج لمنعها من التحرك، عن طريق توجيه سلسلة من الاعتداءات ضدها في الوقت المناسب، وعند الضرورة فوقع ما وقع، نتائجها حصيلة ثقيلة في الأرواح من الجانبين، وتراجع في الصدى الدبلوماسي لسمعة ح.و.ج.

هذه عينة من هذه الحصيلة التي أوحت من خلال أرقامها، بسيطرة ج.ت.و على الوضع في أوروبا سيطرة تامة، كشفها تقرير مطول ومفصل أعدته مصلحة الأمن والدفاع الوطني للقوات المسلحة S.C.D.N.F.A، بتاريخ 06 سبتمبر 1958 موجه

---

(370) S.H.D.C, Carton 235, Lettre de Gérald Prcestlez Consul de France à Mons et Tournai Adressée a M R. Bousquet Amb. de France à Bruxelles, 09 Mai 1958, p.1

خصيصا إلى ديوان وزارة الخارجية.[371] لإطلاعها على حجم الانتشار السريع والكبير لنشاط ف.ج.ت.و.، على الأراضي الفرنسية. فقد أحصى التقرير في جانب الهجمات حوالي ثمانية وأربعين اعتداءً في منطقة السان Saine وحدها، أدت إلى سقوط خمسة وثلاثين قتيلا وأربعة وتسعين جريحا، وثمانية وسبعين حالة توقيف، وواحد وعشرين قتيلا، وحالة اختطاف واحدة، ومائتين وثلاثين موقوفا، وحجز أربع مسدسات رشاشة، ومتفجرات مختلفة، وسبع وثائق سرية عبارة عن بيانات ومناشير تحريضية، ومصادرة 3.457.100 فرنك فرنسي.[372]

فإن المتعمن في نتائج هذه الإصابات التي شهدتها منطقة السان، تجعله يعمم الحصيلة على بقية المناطق الفرنسية الأربعة، التي تتواجد بها مكاتب ف.ج.ت.و إلى نفس ما تعرضت له منطقة مانس Mains سابقا. إنها دلائل واضحة على التحدي الذي رفعته قيادة الثورة المدفوعة بطموح تجسيد قرارات الصومام، بحذافيرها في الجانب الذي يخص أنموذج التعامل الذي إتخذ للتعامل به، مع ح.و.ج. لوضع نهاية لمشكلة الوجود الإستعماري.

وفي الإطار نفسه، لمح التقرير في إحدى فقراته إلى عزم ف.ف. لـــ ج.ت.و. على مواصلة جهودها، لنسف مقرات، وتجمعات الحركة المصالية، بسلسلة من الإنفجارات والاعتداءات في عقر دار العدو. فانتشر لهيب الثورة في المدن الفرنسية الكبرى الآهلة بالمناضلين المصاليين، فتولدت عنها حالة من الفوضى، وجدت فيها القوى الكبرى كـــ و.م.أ.، دليلا آخر على زيف المزاعم الفرنسية حول ارتباط نضال ج.ت.و. بالشيوعية السوفياتية.

عادت الاعتداءات التي أقرتها ف.ف. لـــ ج.ت.و.، في حق ح.و.ج. إلى الواجهة، بعد امتدادها إلى المرافق، والمواقع الحيوية في الإقتصاد الفرنسي،

---

[371] يكتسي التقرير أهمية مميزة، لكونه صادرا عن مؤسسة معنية مباشرة بالمسألة الجزائرية، بلغت عدد صفحاته خمسة عشر، حملت معلومات بالغة الأهمية تحت أربعة عناوين "عدد الاعتداءات، عدد القتلى، عدد المجروحين، عدد المختطفين" دون الإشارة ولو مرة واحدة إلى عمل قامت به ح.و.ج، سواء دفاعا عن نفسها أو أسلوبا يراد من ورائه الدعاية لنشاطها، أكثر تفاصيل أنظر:

S.H.D.C, Carton 101, Rapport de Service de Sécurité et de la défense Nationale et des Forces Armée sous titre **“Extraits de la Synthèse Quotidienne de Renseignent”**, adressé à M. Le Chef Cabinet de M. le Ministre de A.E, 6 Sept. 1958, p.1

[372] Rapport 6 Sept. 1958, p.2.

كالمطارات، وخطوط السكة الحديدية، وخطوط البريد والمواصلات، ومستودعات الوقود، وكبرى طرق المواصلات في العاصمة باريس، وليون، ومقر شركة غاز فرنسا والقيام باغتيالات عدة، مست ضباط شرطة باريس في ضاحية فيلاكوبالاي Villacoubalay، وسانت ايتيان St-Et-Etienne، وليون، ممهلة إياهم شهرين للانضمام كفرادى، إلى ج.ت.و. أو تصفيتهم بالكامل، حتى وإن كلّفها ثمنا أكبر من الذي ستجنيه من هذا العمل التهديدي.(373)

تحت عنف هذا الأسلوب، استطاعت ج.ت.و. أن تحقق المطلوب الآني والمستعجل آنذاك، الذي تمثل في تسابق وسائل الإعلام الأوروبية المكتوبة على وجه التحديد، في ملء صفحاتها بالتعليقات، والتحاليل والأعمدة الصحفية الصور المخلدة لآثار التدمير، التي مست الهياكل القاعدية الفرنسية جراء تلك الاعتداءات، ما دفع الصحف البلجيكية الأكثر تأثيرا على الرأي العام البلجيكي، كجريدة الشعب le Peuple، وبلجيكا الحرة Belgique libre، وصدى البورصة l'Echo de la Bourse، إلى التفاؤل بالنتائج المهمة التي ستعزز من مكانة قيادة ج.ت.و. في د.أ.غ.، وفرنسا على حد سواء في المستقبل.

هذا ما ذهبت إليه هذه الجرائد في استنتاجها العام، إلا أن الجريدة الأخيرة "صدى البورصة" دققت في قراءتها للأحداث، وخصتها بالجملة التالية: "فرضت ج.ت.و. نفسها كصاحبة حق في تمثيل القضية الجزائرية بلغة السلاح والدم".(374) منطق ألزم الجبهة الاحتكام إليه، كأفضل أسلوب رد على صيغة المفاوضات التي عرضها مصالي الحاج في بيان له، بتاريخ 10 أكتوبر 1958 قائلا: "منذ وقت طويل ونحن ندعو إلى ضرورة وضع حد، للصراع الفرنسي الجزائري عن طريق فتح مفاوضات، تجمع ممثلي كل الحركات الوطنية بدون شروط مسبقة.(375)

طرح رفضت ج.ت.و. الاندماج فيه، لأن في اعتقادها انتقاص لتضحيات مناضليها ولما قدموه من جهد لا يقدر منذ 1954، أن ما كانت تدعو إليه ح.و.ج. هو

---

(373) Rapport 6-7-8 Sept. 1958, pp. 2-3-5.

(374) S.H.D.C, Carton 225, Lettre de R. Bousquet Amb. de France en Belgique sous titre **"Activités Terroristes F.L.N en France"**, adressée à M. M. C. de Murville M.A.E, Bruxelles, 22 Sept. 1958, p.1

(375) C.A.D.N, Carton 156, l'Ambassade de France à Bonn, Communiqué de Presse Annoncé par Messali hadj, 16 Oct. 1958, p.1.

بإيعاز من الحكومة الفرنسية، فلذلك اتجهت قيادتها نحو التصعيد العسكري والدبلوماسي، لدحض أطروحة المفاوضات، التي تشبثت بها الحكومة الفرنسية، كإطار شامل لوضع حد للصراع على الطريقة التونسية.

ما كان لــ ج.ت.و. القدرة على الصمود وفرض رؤيتها، لولا وقوف الجالية الجزائرية العاملة بفرنسا إلى جانبها، حيث كانت تطيعها طاعة عمياء، تستجيب دون تردد لنداءاتها وأوامرها، لتنفيذ عمليات فدائية بفرنسا قصد إلحاق أكبر ضرر، بمؤسساتها الصناعية، أدركت على إثرها دوائر الإليزي خطورة تحول العمال الجزائريون بفرنسا، بطبيعة الحال إلى جبهة نضالية قائمة، تتوفر على كل إمكانيات التأثير، قياسا على ما مارسوه من إضرابات وعمليات تخريبية، فراحت في خطوة تحسيسية لتمثيلياتها الدبلوماسية، للفت انتباه سفرائها وقناصلها لإتخاذ كل الوسائل لمراقبة تنقلات قيادات التنظيمات العمالية، بين فرنسا والدول الأوروبية الأخرى.[376]

وقد استندت وزارة الخارجية في هذا الطرح على إحصاءات رسمية قدمتها وزارة العمل الفرنسية، في شكل أرقام رصدت فيها تطور عدد العمال في فرنسا، ففي عام 1951 كان عدد العمال الجزائريين 129.545 ليصل إلى 196.734 عامل جزائري بالميتروبول عند 30 جوان 1957، هذه الأرقام دون حساب العمال غير المصرح بهم والتجار، وأصحاب الحرف غير المحصيين والبطالين. فثلث هذا العدد يتواجد في العاصمة الفرنسية باريس، والباقي في الأقاليم الصناعية في الشمال والشرق الفرنسيين.[377]

أرقام تعبر عن نفسها، ما كانت لتلقي بها الحكومة الفرنسية لولا سياق التهديدات التي انخرطت فيها هذه الطبقة، لكون أغلب عمالها والبالغ عددهم مائتان وعشرون ألف، من أصل ثلاثمائة ألف يشتغلون بصفة قانونية في القطاعات الصناعية، والبناء والمناجم، والمحاجر، حيث تصل مساعداتهم المالية سنويا، أو المحولة إلى ذويهم القاطنين بالدواوير الجزائرية حوالي خمسة وثلاثين مليار من العملة الفرنسية.[378]

---

(376) S.H.D.C, Carton 20, Lettre de M. C. Murville M.A.E adressée à tous les Chefs de Missions Diplomatiques et des postes Consulaires, Paris, 19 Nov. 1958, p.2.

(377) Ibid. p.4.

(378) S.H.D.C, Carton 235, Lettre de M. R. Bouquet Amb. De France en Belgique sous titre **"Communiqué du F.L.N"**, adressée à M.C. Murvilles M.A.E de France, Bruxelles, 1959, p.1.

وعودة إلى اعتداءات العاصمة البلجيكية بروكسل، والتي نفذتها عناصر ف.ف. لــ ج.ت.و. في إطار إستراتيجية إثبات قدرتها على ضرب ح.و.ج. في أي بلد أوروبي يتواجد فيه مناضلوها، أملا في أن تنبعث منها رسائل عديدة، تدفع بالرأي العام الأوروبي إلى التكيف مع فرضية زوال الخطر المصالي، وتراجع نشاط عناصره المتواجدين في د.أ.غ.، بمثابة مؤشر على خلو الساحة أمام عناصر ج.ت.و. للانتشار في بلجيكا، وحتى تتفادى الحكومة الفرنسية فرضية هذا المؤشر دعت الحكومة البلجيكية إلى التعاون مع قنصلها بمدينة شارل لوروا السيد بريستلي Priestley، قصد معرفة حول ملابسات الأحداث التي وقعت في بروكسل، في انتظار وصول السيد مارسيي Mercier رئيس جهاز سداك S.D.E.C.E إلى بروكسل، وفي حوزته شكوى إلى السلطات البلجيكية تندد بنقص صرامتها تجاه عناصر ج.ت.و.[379]

يفهم من هذا أن ج.ت.و. كسبت موطئ قدم خارج فرنسا لملاحقة، وتفكيك التواجد الذي متنه مصالي الحاج في أوساط الجالية الجزائرية في بلجيكا، منذ أن كان على رأس فيدرالية فرنسا لــ ح.إ.ح.د، ردت عليه ح.و.ج. بمحاولة مماثلة للتصدي بكل ثقلها للاختراقات التي أبت ج.ت.و تكرارها ضد مكتبها، وقسماتها ببلجيكا، والتي عرفت آنذاك بقضية الياج "L'affaire de Liège".[380]

7- إتساع الصراع الجبهوي – المصالي خارج فرنسا 1959:

سجلت قيادة ج.ت.و. في النصف الثاني من عام 1959 تواجدا نوعيا في كل من سويسرا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبريطانيا، وألمانيا، وإسبانيا، بعدما كانت أغلب هذه الدول تلاحق – بالقانون والشرطة – أي تحرك من أية جهة، كانت فيه ملمح عن القضية الجزائرية – يعكس في تقديرنا –، تبلور عوامل وراء قبول حكومات الدول السالفة الذكر بذلك التواجد، لعل أولها نتائج نشاط ج.ت.و. المسلح بفرنسا، وخارجها ضد

---

[379] Ibid. p.2.

[380] عبارة عن كمية من الأسلحة تحصل عليها بلقاسم مصطفى، وبن سعيد المناضلين في ح.و.ج.، الأخير كان يشغل منصب الأمين العام للإتحاد النقابي للعمال الجزائريين ابتداء من نوفمبر 1958، كان يحظى بثقة رئيس ودعم الحركة الزعيم مصالي الحاج، فمكنه من تسوية بعض الانشقاقات التي تعرضت لها الحركة جراء موقفها من الثورة، وكذا مهربين من أصول مدينة لياج Liège، بتوفير السلاح لهم مقابل تسديد ثمنها على الفور. للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.D.C, carton 235, Rapport de M.R. Bouquet Amb. de France en Belgique sous titre **"Rivalité du M.N.A- F.L.N en Belgique"**, adressé à M.C. Murville M.A.E de France, Bruxelles 22 Mars 1959, p1.

أهداف ح.و.ج.، وكذا تلقي قيادتها الدعم الواسع من سفارتي تونس والمغرب.[381] تمثل في جوازات سفر دبلوماسية، ومكاتب يقيمون، ويعقدون فيها ندواتهم الصحفية، منها التي عقدها آيت حسن رئيس مكتب الجبهة بألمانيا، حضرها عدد كبير من ممثلي وسائل الإعلام، والأحزاب اليسارية الألمانية، وضعت السفير الفرنسي في موضع حرج خشية تحول مساندة المجتمع المدني البرليني إلى ردة فعل ضد المصالح الفرنسية هنا ببرلين، قد يمنح للندوة بعد العالمية.[382]

تطور مهم سجلته دبلوماسية ج.ت.و. باعتراف سلطات السفارة الفرنسية ببون، والذي في زعمه يرجع إلى التساهل الذي أبدته حكومة ألمانيا الفيدرالية، مع المناضلين الجزائريين، الذين لجؤوا إليها هروبا من القمع الفرنسي الذي كان يلاحقهم في أي مكان، فاضطلع آيت حسن بالتوسل إلى السلطات الألمانية، للرفع من مساعداتها المادية والمعنوية اللازمة لتعزيز تواجد مكاتب ج.ت.و. في الأقاليم الألمانية، وهو ما تضمنته رسالته التي بعثها إلى وزير الخارجية الألمانية السيد فون برينتانو Von Brentano، بتاريخ 24 سبتمبر 1958 طالبا فيها التساهل في منح حق اللجوء السياسي للجزائريين الذين يختارون ألمانيا كمنفى لهم".[383]

طلب ليس فيه ما يسيء إلى ألمانيا، ولا إلى علاقاتها مع حلفائها مادام أنه حق دولي معترف به في المواثيق الدولية، والذي وجد من أجل حماية الفارين من الحروب، وهو ما ينطبق على حالة المناضلين الجزائريين، الذين يلزمهم هذا الغطاء للإبقاء على

---

[381] أعدت وزارة الخارجية الفرنسية، ملفا خاصا في حدود إثنى عشرة صفحة، جمعت فيه مجمل المناضلين المنضويين تحت لواء ج.ت.و.، في شكل قوائم إسمية مصنفة راعت فيها التدريج حسب مهمات ونشاط هؤلاء، كلهم يحملون أكثر من جواز سفر ماعدا البعض، وعددهم قليل جدا يحمل جواز سفر مغربي، والبعض الآخر جواز سفر ليبي ومصري، لكن معظمهم يحملون جوزات سفر تونسية، باستثناء فرحات عباس الذي استفاد من جواز سفر سوري، منحته له السفارة السورية بروما في 20 أوت 1956، وفي عنوان فرعي الموسوم بـــ :
Chefs de français Musulmans, chefs ou Principaux Propagandistes du F.L.N et des Passeports en leur Possession فمعظمهم يتوفرون على جواز سفر تونسي، ما يعكس حقيقة الدعم الذي كانت تقدمه تونس للثورة الجزائرية، دفع بالحكومة الفرنسية بعث فكرة استقواء الثورة الجزائرية بالدعم الخارجي توقد شعلة تلقي الثورة دعما خارجيا كبيرا خصوصا الآتي من تونس ومصر...الخ. للمزيد من التفاصيل أنظر:
S.H.D.C. Carton 225, Rapport de M. C. de Murvilles M.A.E. de France adressé à Messieurs les Chefs des Postes Diplomatique et Consulaires, Paris, 24 Juin 1959.

[382] C.A.D.N, Carton 156, L'Ambassade de France à Bonn, Télégramme de Chalvron Amb. de France à Bonn, Adressé à M. C. de Murvilles M.A.E de France, Bonn, 23 sept. 1958, p.1

[383] C.A.D.N, Carton 156, L'Ambassade de France à Bonn, Télégramme de Chalvron Amb. de France à Bonn, adressé à M. C. de Murvilles M.A.E de France, Bonn, 24 Sept. 1958, p.1

نشاط مكتب الجبهة بألمانيا أولا، وثانيا التمهيد لاستقبال آخرين سيعنيهم هذا الغطاء، كفئة الطلبة المناضلين، الذين تحجج من أجلهم في دعوته (...) قائلا: "حق اللجوء السياسي ضروري لطلبتنا لمواصلة دراساتهم في الجامعات الألمانية (...) لإقحامهم في مكاتب ج.ت.و.، في د.أ.غ. تحت مظلة ح.م.ج.ج.، ونحن ندرك تفهم ألمانيا لكفاحنا، فيمكنها أن تؤسس بهذا الحق لدور في الجزائر الجديدة بعد الاستقلال في مجال التعليم الجامعي.[384]

على خطى الإغراءات التي سبق إليها آيت حسن في رؤيته، اندفعت جريدة "طاغ Tag" إلى نشرها لثاني حوار أجرته مع كريم بلقاسم أهم قيادات ح.م.[385]على أساس أنه يمثل حقيبة وزارة الحرب في طاقم ح.م.ج.ج.، أجاب فيه مراسل الجريدة، عن كل الأسئلة التي طرحها عليه، منها هذا السؤال الذي تمحور حول "المفاوضات التي إقترحها دوغول"، رد عليه قائلا: "تركت هذه المفاوضات إرتدادا غير محمود على معنويات المجاهدين الجزائريين، التي لا تقل عن تلك التهديدات المنبعثة من القاهرة التي تعني، – بالنسبة لنا – إقرار الحكومة المصرية إلغاء مساعداتها لــ ج.ت.و.[386]

وأضاف في ذات الموضوع أحمد فرانسيس، بحكم أنه وزيرا للمالية في ح.م.ج.ج قائلا: "إن مصر هي جسر المساعدات لــ ج.ت.و.، منحتنا نصيبا منها عن طريق التقطير (قطرة، قطرة).[387] سبب عراقيل عدة لــ ج.ت.و ومع ذلك، واصلت كفاحها

---

[384] Télégramme du 24 Sept. 1958, p2.

[385] التقى روسنبيرغ Rosenberg مراسل جريدة ثاغ Tag الألمانية بكريم بلقاسم وأحمد فرنسيس بتونس يوم 06 نوفمبر 1958، بمقر وزارة الدفاع التونسية لمدة أربع ساعات كاملة، أجاب فيها الرجلان عن جملة من الانشغالات التي كانت تهمّ الرأي العام الألماني حول دبلوماسية ح.م.ج.ج. في الخارج، ومصادر الدعم الخارجي لــ ج.ت.و وقضايا أخرى كقضية موقف بورقيبة من القضية الجزائرية للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.D.N. Carton 156, L'Ambassade de France à Bonn, Interview Réalisé par le Correspondant du journal TAG avec deux Dirigeants du F.L.N en Tunisie, Tunis, 06 Nov. 1958, p.1.

[386] Interview du 06 Nov. 1958, p.1

[387] في شهادة لامحمد يزيد، اعتبر فيها دعم الحكومة المصرية، للثورة الجزائرية هو عمل ابتزازي الهدف منه توظيفها كأداة ضغط، لفائدة مصالحها القطرية والقومية، مستغلة في ذلك تحكمها في قرار الجامعة العربية. وقد ذكر – في هذا السياق – صاحب الشهادة، قيام الحكومة المصرية بالتصرف في الدعم المالي الذي منحته المملكة السعودية للثورة، والذي بلغ 100 مليون دولار، لم يسلم لنا دفعة واحدة، إنما كان يدفع لنا بالتقطير وفقا لتعليمات فتحي الذيب. فمصر أرادت التحكم في الثورة الجزائرية، لتخويف بها تهديدات الدول الغربية، وقد تأكد حرص مصر على تمرير مصالحها على ظهر ث.ج، عندما طلب فتحي الذيب من رئيس و.خ تقديم حسابات ومصاريف موفديه إلى مؤتمر باندونغ أفريل 1955، مهددا إياه بمعاملته بنفس المعاملة التي عمل بها مزغنة من ذات الحكومة

لتحقيق الأهداف التي سطرتها، في إطار مسعى الجامعة العربية لإنهاك فرنسا، وقد استفادت ج.ت.و. من وصول بورقيبة إلى الرئاسة في تونس، أصبح يشكل الغريم الرئيسي لعبد الناصر في صراع حاد بينهما حول الثورة الجزائرية.[388]

على العموم، مثل الحوار ضربة موجعة لـــ ح.و.ج، انطلاقا من رمزية انتقال مراسل الجريدة من ألمانيا إلى تونس، ليعرض آراء مناضلي، ومسؤولي ج.ت.و من أمثال كريم بلقاسم، وأحمد فرانسيس، وبومنجل، في شكل إيحاءات على التفاف قيادات الثورة تحت قيادة موحدة، متحدية كل العراقيل والصعوبات، الإرادية وغير الإرادية، وكذا استغلالها لكل ما تهيأ أمامها من حوافز لإفشال الخطاب السياسي الفرنسي– الذي كان باستمرار –، في عمل مضاد لعرقلة زحف انتشار نشاط ج.ت.و. الذي ما فتئ أن يتوسع يوما بعد يوم، سببه العمل المسلح بالداخل الذي أرغم الخطاب نفسه (الفرنسي) إلى تجاهل نشاط ح.و.ج.، والذي فشل في التموقع داخل سيرورة الثورة الجزائرية، وهذا ما دل بعد ذلك على أن مفتاح القضية الجزائرية بيد قيادة ج.ت.و. لوحدها دون سواها.

في هذا الوقت أطلق دوغول في ندوة صحفية عقدها بالإليزي.[389] اقترح فيها على ج.ت.و. الدخول في مفاوضات، مستجيبا فيها في الظاهر لمطلبها، وهي في الحقيقة مجرد سياسة ذر الرماد في العيون، القصد منها تبييض عار انهزامات جيشه في الجزائر، وجد فيها مصالي الحاج فرصة، أدلى به موقفه من المقترح في حوار نشرته له جريدة –غيستيزيا– - Guistizia - الإيطالية، بتاريخ 30 جانفي 1959 في صفحة كاملة، جالت، وصالت بالأسئلة مع زعيم ح.و.ج.، فاخترنا – نحن – إجابته عن سؤالين محوريين حول المفاوضات التي اقترحها دوغول لحل المشكل الجزائري، رد قائلا: "ليس هناك حل في الأفق يمكن تجسيده، غير أن مقترح الطاولة المستديرة إذا

سابقا. أنظر شهادة محمد يزيد في كتاب **الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، الجزائر 2007، ص ص171–172.

[388] Interview du 06 Nov. 1958, p.3.

[389] أول ندوة صحفية رسمية عقدها دوغول حول ق.ج بتاريخ 23 أكتوبر 1958، رد فيها ضمنيا على بيان ح.م.ج.ج عشية تأسيسها في 19 سبتمبر 1958. موجها من خلالها ضمانات لرئيسها فرحات عباس حيث طمأنه فيها، على أن هناك تعليمات أعطيت لسفارتي الحكومة الفرنسية بتونس والمغرب لتقديم تسهيلات لعناصر ج.ت.و التي يقع اختيارها من قبل ح.م لإيفادهم إلى باريس للتفاوض معهم حول مخرج لـــ ق.ج. للمزيد من التفاصي:

- S.H.D.C, Carton 23, Conférence de presse du général De Gaulle, Paris, 23 Oct 1958, p 1.

التقى تحته الممثلون المؤهلون للدفاع عن الشعب الجزائري، إلى جانب مسؤولي الحكومة الفرنسية، بإمكانه إعادة بناء جو من الثقة بين الطرفين، قد يفضي إلى حل القضية الجزائرية"، وفي السؤال الثاني الذي أراد فيه صحفي الجريدة وضع النقاط على الحروف فيما ذهب إليه مصالي الحاج حول "الممثلين المؤهلين" للشعب الجزائري، فرد ثانية قائلا: " أعرف المعنى الذي تريد الوصول إليه، أعلمك أن الحكومة الفرنسية لديها بالتأكيد المعلومات الكافية حول الأشخاص المؤهلين بحق ليكونوا كممثلين للشعب الجزائري".[390]

إجابات أتقن فيها مصالي الحاج فن المراوغة السياسية، حاول من خلالها استدراك التأخر الذي بدر منه فيما سبق، من دون أن ينتبه إلى الخدمة التي قدمها مجانا لدوائر دوغول لضرب الثورة الجزائرية، بإثارة الصراعات الهامشية المفتوحة، الغرض منها إدخال قيادتي الحركتين في نفق صراع غير منته، يسمح لنظام دوغول أخذ متسع من الوقت لإعداد مشروع تفاوض دقيق، تراعى في كل أبعاده المصلحة الفرنسية بالدرجة الأولى، من دون أن تخسر أي شيء، إذا وصل عمر الصراع إلى نهايته. فكل التبعات التي ستنتج عن هذا المشروع ستدفعها الثورة الجزائرية، إذا ما سجلت نهاية منقوصة من دلالاتها النضالية، وأهدافها الجوهرية السامية التي راح ضحيتها إلى غاية هذا الوقت عشرات الآلاف من الشهداء.

لكن، وبالرغم من دهاء دوغول الذي أظهر جزءا منه في هذا المخطط، إلا أن قيادة ج.ت.و. كانت في هذا الوقت بالذات متيقظة جدا لأهداف مخططه هذا، فذهبت إلى إطلاق إستراتيجية مواجهة، وضعتها تحت تصرف ف.ف.ج.ت.و، لتنفيذها على أرض العدو كشف عنها عمر بوداود.[391] في عرضه بالطريقة التي أدار فيها نشاط الفيدرالية تنفيذا لتوصيات قيادة الداخل، لإقناع أفراد الجالية للانخراط في صفوف

---

[390] S.H.D.C, Carton 446, Lettre de Confirmation de l'Amb.de France à Rome, Concernant **"l'Interview de Messali Hadj dans une Magazine Italienne – GIUSTIZIA-"**, adressée à M. M. C. de Murvilles M.A.E. de France, Rome 30 Jan. 1959, p.1. Voir aussi : Article d'Alain Ruscio, Missali Hadj, Père Oublie du Nationalisme Algérien, J, le Monde Diplomatique, N699. Juin 2012, p.27.

[391] عمر بوداود من مواليد 1925، انظم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري 1942، أسندت له مسؤولية في المنظمة الخاصة بمنطقة القبائل 1947 إلى 1951، ثم انظم إلى جبهة التحرير بالمغرب 1955 وبعدها مسؤولا على رأس فيديرالية ج.ت.و بفرنسا من جوان 1957 إلى 1962 من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007،ص6.

ج.ت.و.، والمساهمة في تقوية الانتفاضة الشعبية، تحضيرا لقلب الأوضاع في فرنسا رأسا على عقب، ومن أجل هذا يؤكد المتحدث أن عمل الفيدرالية الفعلي لم يبدأ إلا بعد النصف الثاني من عام 1957.

وبمجرد أن أعاد بوداود هيكلة مكتب الفيدرالية، أقدم على بعث منظمة الودادية العامة للعمال الجزائريين (A.G.T.A)، تم إنشاؤها في مدينة الجزائر عام 1956، لدعم الجبهة في المجالات السياسية، والمادية، وإسكان العناصر التي يجري البحث عنها، مع إعلام الرأي العام الفرنسي والجالية بالحرب الدائرة في الجزائر، من خلال جريدتها الشهرية "العامل الجزائري"، التي لعبت دورا هاما في انتشال العمال الجزائريين من النقابات العمالية الفرنسية، في كل من بلجيكا، وألمانيا، بفضل المساعدات التي تلقتها من مكتب قيادتها ج.ت.و.، بمقر سفارة تونس بباد غودسبيرغ، وهي في بداية عملها في المجال الدعائي.[392]

فاستعانت بمناضلين من مدرسة الإطارات التي تأسست بداية 1959، بمساعدة متعاطفين من أصدقائنا، في الشبيبة الاشتراكية الألمانية، تمثلت في وضع مقر مكتبهم الكائن بهاغن (Hagen) تحت تصرف أعضاء لجنة الصحافة والإعلام، التابعة لمكتب الفيديرالية وهم: علي هارون، عبد الكريم شيتور، بلقاسم بن يحي، ومونجي زين العابدين، وسليم (حسين بوزاهر).[393]

فمن تاريخ ظهورها (الهيئة)، انتصرت لمسعى إفشال مشروع الطاولة المستديرة، وكذا مقاطعة الدعوات الفرنسية، التي كانت تصب في ذات المآل، مما دفع بعدد من الجرائد، منها على وجه التحديد جريدة الأمة "La cité"، التي علقت على رأي أندري لويس André Louis المتخصص في شؤون السياسة الدولية، فيما قاله عن الحوار الذي أجراه مصالي الحاج مع الجريدة الإيطالية السالفة الذكر، بتاريخ 30 جانفي 1959 في ثلاثة أعمدة تحليلية، كلها انتهت إلى الاستنتاج التالي:"حوار مصالي لم يأت بجديد، وما جاء به ليس سوى دعما لطرح وربط الجزائر بفرنسا، في إطار كومنولث على الطريقة البريطانية.[394]

---

[392] نفسه، ص ص114-115.

[393] مدينة صغيرة موجودة في رينانيا بيستفاليا Rhénania-westphalia (ألمانيا الغربية)، نفسه، ص116.

[394] S.H.D.C, Carton 225, Lettre de M.R. Bousquet Amb. de France à Bruxelles sous titre **"Interview de Messali Hadj"**, adressée à M. CH. Pineau Bruxelles, 03 Fev. 1959, p.1

وعشية إعلان دوغول لمشروعه طاولة مستديرة ردت عليه ج.ت.و. في بيان لها، حيث رأت فيه أي "المشروع الدوغولي" فخا نصب بإحكام، يهدف إلى تعميق الصراع بين الحركتين، نحو مزيد من الاقتتال إلى أكثر مما هو عليه، المستهدف الرئيسي من ذلك هو هيئة ج.ت.و.، المهيمنة على مشهد الأحداث، كجزء من الحل، والباقي الذي ستملؤه ح.و.ج.، يعني في الإستراتيجية الدوغولية إضعاف الجبهة بخصمها، وهو الطريق الذي يؤدي إلى قبولها، بالشروط والمطالب الفرنسية رغما عنها وبلا معارضة.

إنه الإطار الذي رسمته حنكة دوغول لحل القضية الجزائرية، أوقعت فيه قيادة ح.و.ج. عندما ذهبت ترافع عن مشروع – الطاولة المستديرة –، عبر وسائل الإعلام الأوروبية كتوجه نحو حل لا بديل عنه، إندمجت فيه مكاتبها خارج فرنسا، خاصة مكتبها بألمانيا الذي تحرك كثيرا، وبجهود مضنية من أجل الفكرة عبر الصحف الألمانية، وقد وجدنا في هذا الصدد بيانا مطولا ممضيا من طرف أمينها العام مولاي مرباح، جاء فيه مدافعا عن الفكرة قائلا: "منذ وقت طويل، و ح.و.ج. بزعامة رئيسها مصالي الحاج وهي تسعى لوقف هذه الحرب القاتلة المتواصلة، أملا في فتح مسلك يأتي بالأمن والاستقرار الدوليين للجزائر عن طريق هذا المشروع.[395]

وفي برقية عاجلة بعثها السفير الفرنسي من بون، إلى وزير الخارجية الفرنسية يشعره فيها بوجود خط مواز ينشط ضد مشروع الطاولة المستديرة، يقوده مناضلون من ج.ت.و.، وعلى رأسهم مولود قاسم نايت بلقاسم، عضو مكتب ج.ت.و. المختبئ داخل مبنى السفارة التونسية، والذي كان مبرمجا ليلقي محاضرة بحرم جامعة دوسلدوف Doseldof يوم 24 جوان 1959، ليعرف بمخاطر المشروع "الطاولة المستديرة"، وآثاره السلبية على القضية الجزائرية فعلى إثر وصول معلومات حول هذه المخاطر، تدخلت السفارة الفرنسية في مسعى لدى السيد غوستون M. Gaustenn ليتدخل بقوة القانون، لمنع إلقائها (المحاضرة) وكذا اتخاذ السلطات الألمانية إجراء سحب الحماية (الحصانة) الدبلوماسية التي منحت له سابقا.[396]

---

(395) C.A.D.N, Carton 155, L'Ambassade de France à Bonn, Lettre de l'Ambassadeur de France à Bonn sous titre **"Déclaration de Moulay Merbah"**, adressé à M. C. de Murville M.A.E, Bonn, 29 Avril 1959, p. 3

(396) C.A.D.N, Carton 155, L'Ambassade de France à Bonn, Télégramme de M. François Seydoux Amb. De France, adressée à M. C. de Murville M.A.E de France, Bonn, 28 Avril 1959, p.1

إن ما صدر عن السفارة الفرنسية في بون، ضد مناضل ج.ت.و. لا يعد جديدا ولا غريبا لأنها في حرب مباشرة، باسم حكوماتها ضد كل عناصر ج.ت.و. المتوزعين في الخارج. فهذا شيء طبيعي من صميم أعراف الصراع، لا يشكل صعوبة لأي كان، من أراد فهم عمق وخلفيات الاقتتال بين الطرفين (ج.ت.و.– الحكومة الفرنسية)، فإلى غاية هذا الحد، ما صدر عن السفارة الفرنسية تجاه مكاتب ج.ت.و. ببون كان متوقع ومفترض فإن وللجبهة – بالتأكيد –، سلوكها المضاد الذي ترد به على مثل هذا الموقف، مادامت تتوفر على جيش قائم بذاته في الداخل والخارج، فكيف الحال مع ح.و.ج. إذا تعرض أمينها العام مولاي مرباح لنفس الموقف، من نفس الهيئة (السفارة الفرنسية) حين أراد تنظيم ندوة صحفية في 29 أفريل 1959 الماضي، حيث وجه السفير أمرا شديد اللهجة لسلطات بون، دعاها فيه إلى التحرك لمنع انعقاد الندوة الصحفية المقرر تنظيمها في فندق (Hotel Kenigelf-Bonn)، أو طرده نهائيا من بون.[397]

بينت العديد من الوثائق الخاصة التي تناولت نشاط ح.و.ج.، خلال سنتي 1958–1959 متحرك السفارات الفرنسية في حملة شعواء ضد ممثليها (ح.و.ح.) فمن المتوقع أن تكون الحكومة الفرنسية من جهتها قد قامت بعملية تقييم مسار الحركة، إختصرت منه نتائج تصب في صالح خدمة ج.ت.و.، التي كانت تنتظر التحاق أنظمة د.أ.غ. بالمجموعة الدولية الضاغطة، من أجل الإسراع لإيجاد حل للقضية الجزائرية.

وفي خضم هذا التوقع الذي كان مفروضا على الحكومة الفرنسية كان عليها أن تعود إلى خيار تسخير كل هيئاتها العاملة في ألمانيا، قصد إنجاز تحرك سريع في الوقت المناسب، لمنع عقد أية ندوة صحفية، حتى لا تجد فكرة الحل السلمي التفاوضي للقضية الجزائرية طريقها إلى التجسيد ففي هذا الصدد، وجدنا في مدونة للملحق العسكري الفرنسي بألمانيا، وجهها إلى السيد لوديك Leduc العامل بمقر قيادة القوات الفرنسية بألمانيا قائلا له: "أخبر الكولونيل ديشان Duchène، باعتباره مسؤول قسم الاستعلامات العامة ببون، أن هناك إجتماعا ستعقده ح.و.ج في منطقة السار Sarre، يوم 18 ماي على الساعة منتصف النهار، تحت رئاسة مولاي مرباح، فأقدم الكولونال

[397] C.A.D.N, Carton 155, L'Ambassade de France à Bonn, Lettre de M.Seydoux Amb. De France, adressée à M. le Ministre de l'Intérieur de R.F. d'Allemagne, Bonn, 29 Avril 1959, p.1.

على الفور موجها تحذيرا إلى وزارة الداخلية الألمانية، طالبا منها اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبطال هذا الاجتماع.[398]

ودائما حول حالة التشنج هذه، والتي تصاعدت حدتها بين ج.ت.و. و ح.و.ج. بعد النصف الثاني من عام 1959، فتح تقرير موسوم بـــ "سري للغاية"، أعده السفير الفرنسي بروما على وقع اعتداءات مونتيساكرو Montesacro، موضحا فيه من خلال تقارير اليوميات الإيطالية، والتي توصلت إلى تحديد ثلاث فرضيات أساسية حول خلفية الاعتداءات: الأولى إما أن المسألة عبارة عن تصفية حسابات داخل تنظيم ج.ت.و، وإما أنها فصل من فصول الصراع بين ح.و.ج. و ج.ت.و، والثانية ترجح إلى النشاط العدواني الذي كانت تقوم به منظمة اليد الحمراء ضد عناصر ج.ت.و، والاحتمال الثالث الذي مالت إليه أغلب الأوساط السياسية والصحافة الإيطالية، وهو تدخل المخابرات الفرنسية لمحاصرة نشاط ج.ت.و، غير أن الصحف الكبرى مالت إلى هذا الاحتمال الأخير، بنوع من الحكمة، أما الشخصيات السياسية الحكومية تحاشت الحديث عن الموضوع تماما.[399]

إن إدراج منظمة اليد الحمراء في هذا السياق، ملمح يترجم بداية فصل من فصول حرب دوغول ضد الثورة الجزائرية، التي تعتمد على إذكاء حرب من النوع التي تنهك الطرفين باستنزاف مقدرتهما ، لحاجة في نفس دوغول الذي جيء به إلى الحكم ليوظف رصيده الإستعماري، لإخراج فرنسا من المستنقع الجزائري، بالنظر إلى ارتفاع نفقات الحرب، واهتزاز سمعتها الإقليمية والدولية، أدت كلها إلى تعرض جهازها التنفيذي إلى حالة اللااستقرار إتضحت في الحكومات المتعاقبة خلال فترة 1954-1958.

وفي السياق نفسه، هي حرب استخباراتية، المراد منها دفع الدول الأوروبية إلى تقديم المساعدات الأساسية، للحكومة الفرنسية، والاستمرار في ضخ الإمكانات المادية، واللوجيستيكية لحليفتهم (الحكومة الفرنسية) حتى تستطيع مواصلة مجهودها الحربي في

---

[398] C.A.D.N, carton 155, l'Ambassade de France à Bonn, Note pour M.le Duc, Bonn, 15 Mai 1959, p.1.

[399] S.H.D.C, Carton 247, Rapport de M. Palewski Amb. De France à Rome Adressée à M. C. de Murville M.A.E. de France, Rome, 15 juil. 1959, p.1.

الجزائر، لستر حالة الاهتراء التي نتجت عن فشل هيئتي الجيش والخارجية، في تطويق الانتصارات التي فرضتها قيادة ج.ت.و في الداخل والخارج.

الأمر الذي حفز صناع القرار في الهيئتين لإقحام م.ي.ح. الإرهابية كأداة ضاربة خارج القانون والعرف الدوليين، وهو مساس بسيادة ومصالح الدولة الإيطالية، مما جعل أحد أعضاء مجلس الشيوخ يطلب تخصيص جلسة مساءلة حول جملة الحقائق التي ملئت بها الجرائد الإيطالية، في صفحاتها الأولى، والتي تشير كلها إلى تلقي أجهزة الأمن الفرنسية، معلومات عن أجهزة الأمن الإيطالية. فحرك لها المجلس دعوة لمساءلة السيد بيلا Pella وزير الخارجية الإيطالي حول المعلومات التي تداولتها الصحافة الإيطالية، والتي مفادها أن موظفين إيطاليين زودوا السلطات الفرنسية بمعلومات حول نشاط عناصر ج.ت.و. في إيطاليا.(400)

وهي محاولة من فرنسا لإقناع سلطات الحكومة الإيطالية بضلوع عناصر مكتب ج.ت.و. في الاعتداءات التي عرفتها مونتيساغرو، والتي تزامنت مع قرب زيارة دوغول إلى إيطاليا، حتى يكون ملف نشاط ج.ت.و.، أولى الملفات التي ستحظى بالنقاش الموسع، على حساب بعض القضايا ذات الصلة المشتركة، كنشاط تيار اليسار الإيطالي المتطرف في فرنسا. هكذا اعتادت الخارجية الفرنسية التصرف كلما أدركت أنها تمر بأوقات عصيبة من غير أن يمنعها أي مانع، بما فيه الأخلاقي، أواللجوء إلى إشاعة كاذبة لتشويه نضال الوطنيين الجزائريين.

كالفعل الذي أقدمت عليه عندما وجهت اتهاماتها لمكتب ج.ت.و.، على أنه المتورط الأساسي في أحداث مونتيساغرو، لإجبار سلطات الحكومة الإيطالية على الكف عن مناشدة الو.م.أ.، للانضمام إلى قطب الداعمين بالتصويت لصالح القضية الجزائرية عند عرضها للمناقشة في دورة هيئة الأمم المتحدة المزمع عقدها في سبتمبر القادم، وهي واثقة من عزم و.م.أ. هذه المرة على إيجاد مبرر رسمي تحتمي به للتصويت لصالح فرنسا داخل الهيئة (...)، لأنها أصبحت – بعد الآن – على دراية دقيقة بمآرب فرنسا في موضوع الجزائر في السنوات القادمة، لذلك لم أقل هذا من سبيل الصدفة على حد قول بيلا.(401)

---

(400) Rapport du 15 Juil. 1959, p.2

(401) S.H.D.C, Carton 446, Télégramme de M. R Palewski, Amb. de France en Italie adressé à M. CH. Pineau, M..A.E. de France, Rome, 01 Aout 1959, pp.1-2.

عبرت الحكومة الإيطالية بهذا الموقف – على حد تعبير سفير تونس – الذي دعت فيه إلى إنصاف القضية الجزائرية، المتشجعة بالتحول في الموقف الأمريكي، الذي أصبح يدعو إلى التفكير في بديل آخر غير الحل الأمني للقضية الجزائرية موقف وجد فيه وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة لمين دباغين، رفقة مدير ديوانه نذير بشير فرصة سانحة لدعوة مسؤولي ج.ت.و. للقيام بزيارات إلى عواصم د.أ.غ.، دعت وزير خارجية فرنسا كوف دي ميرفيل Cove De Mervulle، إلى توجيه رسالة تحذير إلى سفيره ببون، طالبا منه مراقبة نشاط هؤلاء، إلى جانب مكاتب جبهة التحرير في أوروبا.[402]

لا شك أن وزير خارجية الحكومة المؤقتة، أحسن في اختيار الظرف لدعوة قيادة ج.ت.و. إلى تكليف مناضليها بالقيام بجولات إلى كل د.أ.غ.، للالتقاء بمسؤوليها، وإطلاعهم على آخر التطورات التي سجلتها القضية الجزائرية في الدورة الثانية عشر لهيئة الأمم المتحدة، وهي كذلك رسالة للرئيس دوغول ليكف عن ألاعيبه التي كانت تثير – من حين إلى آخر– اصطدامان بين قيادة ح.م.ج.ج. مع جيرانها المغاربة والتوانسة، لأن في نيته اجتهادا منه قد يثمر بنقل الصراع الجزائري ليصبح إقليميا، بعد الصراع الذي أيقظه سابقوه بين ج.ت.و. و ح.و.ج.، وأذكاه بنفسه بهدف فرض خطابه الذي كان يريد منهأن يفهم المجتمع الدولي أن حل المسألة الجزائرية لا يعني الجزائر فقط، إنما شمال إفريقيا ككل، في إطار كونفيديرالية شمال إفريقيا، وهي الفكرة التي أراد الترويج لها وإنجاحها، إذا أقنع حلفاؤه الأوربيين حولها، ماديا، ومعنويا، ولوجيستيكيا.

نستنتج من هذا كله، أن نشاط مكاتب ج.ت.و في د.أ.غ، تحت غطاء ح.م.ج.ج. كان مطوقا بإجراءات المراقبة التي كانت تقوم بها أجهزة المخابرات الفرنسية، بغية تمكين مسؤوليها من فرض قبضتهم الحديدية، من الناحية الأمنية بالدرجة الأولى، ومع ذلك، تمكنوا من التواجد الفعلي في د.أ.غ. وفق التعليمات التي أعطتها لهم وزارة الخارجية في ح.م.ج.ج.[403] وبمساعدة الظروف، تمكنوا من التأثير على بعض الدول الأوروبية، كإيطاليا التي اتجهت في أواخر 1959، إلى عدم الاكتراث بالضغوطات

---

[402] C.A.D.N, Carton 157, Ambassade de France à Bonn**,** Lettre de M. C. de Murville M.A.E de France, adressée à M. Bittervon L'ex. Amb. De Frane à Bonn, Bonn, 22 Sep. 1959, p.1.

[403] S.H.A.T. Carton AH 1101, Rapport sous titre **"Aides Extérieures au F.L.N",** 1959, pp.1-2.

الفرنسية، متشجعة بضغوطات و.م.أ.، التي كانت تمارسها على مستوى منظمتي هـــأ.م. و م.ح.ش.أ.، بعدما تأكد لها، وللعالم أجمع فشل الحل الأمني الذي انتهجه الجيش الفرنسي في الجزائر منذ 1954.

خلاصة:

تركز اهتمامنا في هذا الفصل، على نشاط فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و. بفرنسا ود.أ.غ.، كرد فعل على الخطوة التي أقدم عليها أحمد مصالي الحاج، عند تأسيسه لـــ ح.و.ج. لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع الذي انفجر عام 1953م، لتجد الفيدرالية نفسها مجبرة على الدخول في خضمه حتى لا يتشكل انطباع لدى الرأي العام الدولي الغربي على وجه التحديد، أن الثورة الجزائرية تتجاذبها قيادتان رغم أن قيادة ج.ت.و. حسمت أمرها من تاريخ اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954، على أنها الوريث الشرعي لـــ ح.إ.ج.د.، فبالضرورة يعود إليها إرث الحزب من نضال، وهياكل تنظيمية كحق طبيعي تدعمه مكاسب الواقع التي حققها عملها الثوري تحت قيادتها.

خيار رأت فيه فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و.أنه الأنسب لها من الناحية العملية، لزعزعة ثقل، ونفوذ مصالي الحاج بفرنسا، والحد من نوعية نشاطه في د.أ.غ، أوجدت لهذا التوجه فرق الصد المتكونة من عناصر مسلحة مدربة تدريبا عاليا، هي عبارة عن فرق كومندوس تخرج في مهمات دقيقة، لاستهداف تجمعات، ومظاهرات، ونشاطات مناضلي ح.و.ج.، عن طريق الاعتداءات المسلحة التي بدأت في تنفيذها مع مطلع عام 1957، الفترة التي كلفت بها ل.ت.ت. محمد لبجاوي للإشراف، على سير شؤون الفيدرالية بفرنسا لضخ نفس فيها، نفس مؤتمر الصومام الذي اعتبرها حركة مناوئة للثورة.

هذا هو الخيار الوحيد، الذي ظلت متمسكة به ف.ف.ل.ح.ت.، تمهيدا لتعليمات ل.ت.ت. التي يبدو أنها انزعجت من الدعاية المصالية التي رفعت لواءها، نشرتها الإعلامية "صوت الشعب" في المدن الفرنسية وبعض د.أ.غ. كبلجيكا، وإيطاليا، وألمانيا، وسويسرا، السبب وراء بقاء مواقف هذه الدول متحفظة من مسألة تزعم ج.ت.و. الثورة في الداخل والخارج، في الوقت الذي قررت الجبهة من خلال قرارات الصومام الإسراع إلى تدويل القضية الجزائرية، عن طريق الرمي بثقلها على جانبي الدعاية والتحرك الدبلوماسي الفعال، وهما الأساسان اللذان بإمكانهما حجب الدعاية

المصالية، التي قد تتحول إلى ضغط يجبر الحكومة الفرنسية وحلفاءها الأوروبيين لمراجعة مواقفهم تجاه من بيده شأن الثورة.

فلذلك وجدت ف.ف.ل.ج.ت.و نفسها – بدخول عام 1958 – مضطرة إلى التصعيد من وثيرة الهجمات، والاعتداءات، والاغتيالات، والاختطافات ضد مناضلي ج.ت.و. إلى حد أن تحولت دماء الجزائريين إلى مادة إعلامية في أشهر الجرائد الفرنسية كجريدة لوموند، ولوفيغارو، ولابزرفاتور، في شكل انتقادات كشفت فيها عن نجاح ف.ف.ل.ح.ت.و. في كسب معركتها على أرض الميتروبول، وهو مؤشر ينبئ بتقلص حظوظ رهان مسؤولي الإيليزي، على ح.م.ج.ج. لحل القضية الجزائرية وفق الأهداف التي رسمتها دوائرها الأمنية، خاصة بعد أن قررت قيادة ج.ت.و صد كل الأبواب أمام دعوات الحوار التي دعا إليها أحمد مصالي الحاج، لوقف الصراع والاقتتال بين الحركتين.

وضع خططت له ج.ت.و.، لتؤكد للحكومة الفرنسية والقوى الكبرى في العالم أنها الحركة السياسية المسؤولة عن مشروع التحرير، والذي تزعمته باسم كل فئات الشعب الجزائري قد أضحى بعد تأسيس ح.م.ج.ج. يتلقى التأييد والدعم من العديد من دول إفريقيا، وآسيا على خلفية الصراعات التي واجهتها فرق الصد لمواقع تجمعات ح.و.ج. بفرنسا وخارجها، استقت منها بعض من القوى الغربية لــ و.م.أ.، فشل الأطروحة الأمنية. وهي ورقة كانت في يد الحكومة الفرنسية دلت عليها مواقف قيادة ح.م.ج.ج. رفضها المطلق لفكرة الطاولة المستديرة التي طرحها دوغول واختصتها قيادة ح.و.ج.

رفض فرصة ج.ت.و. على الحكومة الفرنسية، جعل هذه الأخيرة تتخلى عن الفكرة، وتطرح بدائل أخرى، خصت بها ج.ت.و. لوحدها تحت ضغط المجتمع الدولي، وكذا الإنتصارات التي حققتها دبلوماسية هذه الأخيرة – ج.ت.و.– على مستوى هــ.أ.م، زيادة على عامل انتشار تمثيليات ح.م.ج.ج في إفريقيا، وآسيا، وأوروبا الغربية والشرقية و و.م.أ، ساهمت كلهافي إبراز ج.ت.و. ممثلا رسميا للقضية الجزائرية، بيدها مفاتيح الحل، وإليها يعود الأمر إذا أرادت الحكومة الفرنسية الخروج من النفق الجزائري. وضع أوجدته ج.ت.و.، أفرغت من محتواه كل مظاهر

نشاط ح.و.ج.، يعني أنها أصبحت غير معنية بأنه تسوية المسألة الجزائرية، وهكذا أبعدت ج.ت.و.ح.و.ج. عن مسرح الثورة الجزائرية.

الفصـــل الثالث

مساعي قيادة جبهة التحرير الوطني في دول أوروبا الغربية من أجل تزويد الداخل بالأسلحة 1956-1959

1- إسهام قياديين من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في استكشاف مصادر الأسلحة في د.أ.غ 1956

2- توظيف جماعة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حق اللجوء السياسي كغطاء للتحرك من أجل البحث عن الأسلحة 1956

3- اكتشاف سفينة أتوس Athos أكتوبر 1956، مبرر لضرب الحكومة المصرية إحدى أهم قواعد الدعم اللوجستيكي لجبهة التحرير الوطني بالخارج 1956

4- اتساع النشاط العسكري لقيادات جبهة التحرير الوطني في دول أوروبا الغربية من أواخر 1956 إلى أواخر 1958

5- انهيار جسور التنسيق الأمني الأورو فرنسي أمام تنامي نشاط قيادات جبهة التحرير الوطني 1959.

6- عجز الدبلوماسية الفرنسية أمام تطور نشاط قيادات جبهة التحرير الوطني في دول أوروبا الغربية من أواخر 1959.

خلاصة

أدرجنا هذا الفصل تحت عنوان "مساعي قيادة ج.ت.و. في دول أوروبا الغربية من أجل تزويد الداخل بالأسلحة"، وفي نيتنا الوقوف على أهداف هذه المساعي مع تتبع مراحلها ومن وراءها من المناضلين، وماذا تحقق منها لفائدة العمل المسلح في الداخل والخارج، وكيف كان رد فعل السلطات الأمنية الفرنسية؟ هذه هي جملة الانشغالات التي حاولنا الإجابة عنها في العناوين الفرعية الستة التي صغناها لعنوان هذا الفصل.

1- إسهام قياديين من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في استكشاف مصادر الأسلحة في دول أوروبا الغربية 1956:

ظلت مسألة الأسلحة أولى انشغالات قيادة ج.ت.و. قبل وبعد مؤتمر الصومام 1956، على خلفية النقص الذي سجلته المنظمة الخاصة بعد عام من تأسيسها في مؤتمر زدين بأعالي الونشريس في ديسمبر 1948، والتي تزامنت مع مجهودات فردية جبارة، قام بها مصطفى بن بولعيد.[404] في إطار دفع المناضلين إلى الالتفات حول خيار العمل السري، للاستعداد لمرحلة المواجهة المسلحة مع الاستعمار الفرنسي، الذي سرعان ما تعثر بسبب حادث اكتشاف الحكومة الفرنسية لآثار ذلك النشاط السري، بعد نتائج

---

[404] مصطفى بن بولعيد من مواليد 05 فيفري 1917 بمنطقة الأوراس، بعد القرار الذي اتخذته قيادة ح.أ.ح.د والذي أفضى إلى تأسيس م.س. في فيفري 1947، أقدم على شراء كمية هائلة من بنادق، ومسدسات، وذخيرة من ماله الخاص، حيث جلب معظمها من ليبيا وتونس، عن طريق السوق السوداء، والتهريب تعود إلى بقايا ح.ع.II. وفي ذات الحين تشير بعض المراجع إلى تمكن قيادة الحزب من شراء ثلاثمائة قطعة سلاح من ليبيا، وكمية أخرى جلبها بناي وعلي Bannai Ouali، تحتوي على عشرين مسدسا رشاشا، وثلاثين مسدسا، وخمس بنادق صيد، وكيسين من القنابل، والمتفجرات، وأسلحة أخرى قليلة، تم اقتناؤها من بعض تجار مهربي الأسلحة. وفي أواخر عام 1953 قام بن بولعيد بسفرية إلى فرنسا، للاتصال بأحمد مزغنة المستشار السياسي لمصالي الحاج، ليمنحه جزءا من الأموال التي جمعها من اشتراكات المناضلين، لتوظيفها في نفس الغرض. وفي أوت من عام 1954 سافر مرة أخرى إلى ليبيا لضبط خطة قصد إدخال الأسلحة والأموال إلى الأوراس. هذه بصفة عامة أهم الجهود التي قام بها مصطفى بن بولعيد في موضوع البحث عن الأسلحة، للمزيد من التفاصيل أنظر: **إحياء الذكرى الثالثة والعشرون لاستشهاد مصطفى بن بولعيد**، م. أول نوفمبر، عدد 35، 1979، ص ص.25–26، وشهادة عمر مستيري، **سفر مصطفى بن بولعيد إلى المشرق العربي وملحمة اعتقاله بالحدود التونسية الليبية**، م. أول نوفمبر، عدد 88–89، جانفي–فيفري 1988، ص9. وأنظر كذلك: علي كافي، **مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962**، ط.2، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص46، Mohamed Harbi, **FLN, Mirage et Réalité 1945-1962**, ENAL, Alger 1993, p.42.

تحقيقاتها في حادث الهجوم على بريد وهران عام 1948.[405] بعد ذلك بسنتين، أي في مارس 1950 اكتشفت أجهزة الأمن الفرنسية سر م.خ.، والتي وجدت فيما عثرت عليه من تقارير مناضليها، تطابقا كبيرا مع محتوى التقارير التي أعدتها سفاراتها بالقاهرة، حول نشاط المناضلين الجزائريين في هيئة م.م.ع. 1947.[406] وفي ل.ت.م.ع 1948.[407] تحت توجيهات عبد الكريم الخطابي. فالأكيد أن الحكومة الفرنسية لم تنطلق من فراغ، عندما فرضت مراقبة أمنية شديدة على المنافذ البحرية، والبرية المؤدية إلى الجزائر، ثم توجهت بدعوة رسمية لرئاسة م.ح.ش.أ من أجل الموافقة، والسماح بنقل

---

[405] المعروف أن من بين أهم العراقيل التي اعترضت سبيل قيادة ح.إ.ح.د، لإنجاح مهام م.خ. هو نقص الموارد المالية، بدليل أن بعض المصادر تؤكد أنه لم يكن في رصيدها سوى 160 ألف فرنك آنذاك. لذلك أقدم المناضلان حسين أيت أحمد، وأحمد بن بلة على اقتحام بريد وهران الذي كانت به مبالغ مالية كبيرة، وقد نجح في القضية، وحصل على أكثر من ثلاثة ملايين فرنك، ولكنهما لم يستطيعا أخذ الكيس الذي كان يحمل نحو الثمانين مليون فرنك، لأنه كان تحت الحراسة الأمنية المشددة. أما المبلغ الذي أخرجاه من البريد فقد أخذه محمد خيضر من وهران إلى الجزائر حيث سلمه إلى إدارة مالية الحزب. للمزيد من التفاصيل أنظر إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، 1947–1954، ج.3، م.و.ك، الجزائر، 1986، ص329.

[406] هيئة سياسية ضمت الأحزاب السياسية المغاربية ذات التوجه الاستقلالي، أسسها محمد بن عبد الكريم الخطابي، بهدف الوصول إلى السبيل الذي من شأنه توحيد رؤى المكاتب المغاربية المتواجدة بالبلاد العربية، للوصول إلى تفجير ثورة مسلحة مغاربية. المسعى الذي كان يراهن عليه عبد الكريم متشجعا بحماس مناضلي ح.إ.ح.د الذين التحقوا بالقاهرة بعد 1945، كالشاذلي المكي الذي كان له شأن كبير في هذه الهيئة على خلفية الثقة التي وضعها فيه عبد الكريم، دل عليها تكليفه من طرف هذا الأخير الإشراف على لجنتين من مجموع 4 لجان للتحضير لعقد مؤتمر تأسيسي، والذي بدأ التحضير له في 30 جانفي 1947، والذي سيتأسس نهائيا في 6 فبراير 1947 بالقاهرة، للمزيد من التفاصيل أنظر: شهادة حامد روابحية، عن تفاصيل **فرار الشاذلي المكي من الجزائر عبر تونس إلى القاهرة**، ج. الشعب، 12 جانفي 1987، عدد 7229، ص12، أنظر كذلك: الرشيد إدريس، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي**، الدار العربية للنشر تونس، 1981، ص ص46–47، وأنظر كذلك علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية بالمغرب العربي**، مراكش، د.س.ط، ص375، وأنظر كذلك محمد بن عبود، **نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق في انعقاد مؤتمر م.م.غ للقاهرة**، م.ت.م، عدد 15–16، جويلية 1979، ص110.

[407] اعتبر صاحب أطروحة الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910–1954 أن ل.ت.م.غ أهم إنجاز حققه م.م.غ بعد أقل من سنة من تأسيسه، واللجنة كما هو معروف ظهرت إلى الوجود في 05 جانفي 1948 تحت رئاسة عبد الكريم الخطابي، وقد نشر ميثاق هذه اللجنة في معظم الصحف المصرية يوم 06 جانفي، وشاركت في اللجنة عدة أحزاب مغاربية دعت في ميثاقها إلى الاستقلال المأمول للمغرب العربي، والاستقلال التام بكافة أقطاره الثلاثة تونس – الجزائر – مراكش، للمزيد من التفاصيل أنظر: محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1910**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص547–548.

فرقها العسكرية العاملة لدى الحلف في أوروبا (ألمانيا) التابعة لها في الحلف إلى الجزائر، للحد من المخاطر التي تهدد الأمن والسلم في المنطقة المتوسطية.(408)

استمرت الحكومة الفرنسية في تشديد مراقبتها لسواحل، وحدود الجزائر الغربية والشرقية، خلال الفترة الممتدة من 1954 إلى 1956، بشكل لم يسبق لها أن قامت به في شمال إفريقيا من قبل، حقيقة تناولتها الكثير من الشهادات.(409) عبرت كلها عن تشكل وضع مغلق صعب من مهمة المناضلين الجزائريين، الذين كانوا في مهمة البحث عن السلاح ولعل سقوط سفينة أتوس المحملة بالسلاح، في يد قوات البحرية الفرنسية عام 1956 لدليل قاطع، على نجاح الحكومة الفرنسية في مراقبة منافذ الجزائر الحدودية. أمر حتم على قيادة الثورة التفكير في رحلة الألف ميل بحثا عن ناشطين في حقل الأسلحة، والذخيرة في د.أ.غ. كتحد منها، الهدف منه اختراق تلك المراقبة الأمنية، التي أحكمتها فرق الأمن الفرنسية، والأطلسية، على السواحل، والحدود الجزائرية.

مهمة رأت فيها بعض العناصر من حزب إ.د.ب.ج.، البدء في التقرب من السفارة المصرية في أول الأمر، لتمنحهم غطاءها الدبلوماسي، قصد السماح لهم بعقد لقاءات داخل مقرها بجنيف، كالذي تمّ في 14 أفريل 1956م، حضره كل من بن الشيخ الحسين، وأحمد بيوض، وأحمد فرنسيس، وفرحات عباس، ولمين دباغين، ومهدي عبد الجليل مدير ديوان الوزير الأول المغربي إدريس حمدي، وعبد الرحمن اليوسفي، نائب عبد الكبير القاسمي الممثل الشخصي لرئيس حزب الاستقلال المغربي بمدريد.(410)

يبدو من تركيبة هذا الاجتماع، الذي هيمن على حضوره المناضلون الجزائريون من التيارات الوطنية التي ذابت في مسار الثورة، رفقة مناضلين من تيار حزب الاستقلال المغربي، تجمعوا كلهم في سويسرا المعروفة بتقاليدها في موضوع الحقوق، والحريات من أجل تنظيم اجتماعات ولقاءات تشاورية فيما بينهم لبحث سبل دعم المقاومة المسلحة في الجزائر، والمغرب، في إطار لم شمل النضال المغاربي، كأداة عمل تمهد للزعامات الجزائرية الانتقال نحو ربط نضالها بنضال الهيئات الرسمية

(408) C.A.D.N, Carton 489, L'Ambassade de France à Berne, Circulaire N°23, Paris, 29 Mars 1956, p1.
(409) C.A.D.N, Carton 489, Circulaire N°23, Paris, 29 Mars 1956, p1.
(410) C.A.D.N, Carton 489, Télégramme de M. CH. Pineau M.A.E de France, envoyé à M. Et. Dennery Amb. de France à Berne, Berne, 14 Avril 1956, p1.

المغاربية، الممثلة في السفارتين المغربية والتونسية المعتمدتين بدولة سويسرا الفيدرالية.

هي أولى محاولة في هذه الظروف تبادرت لـــ ج.ت.و.، الغرض منها اكتشاف المؤسسات المنتجة للأسلحة، وكذا الأباطرة المحترفين في تجارة هذه المادة في أوروبا المحظورة دوليا. مسعى أقلق الخارجية الفرنسية فذهبت إلى دعوة سفيرها ببارن، مناشدة السلطات السويسرية اتخاذ الإجراءات اللازمة، ضد مناضلي شمال إفريقيا الناشطين على أراضيها، لتفادي تعرض الأمن الفرنسي إلى الاهتزاز، ومشروع إفريقيا الشمالية الفرنسية إلى التبخر.(411)

تحت مبرر هذا التخوف، دعت وزارة الخارجية الفرنسية رؤساء تمثيلياتها الدبلوماسية في سويسرا إلى السهر على تتبع، ورصد تحركات مناضلي ج.ت.و. في مدن الفيدرالية، خصوصا التحركات الهادفة إلى التقرب من الهيئات السياسية السويسرية غير الحكومية، لطلب المساعدة لمناضليها للتحرك داخل سويسرا، وعبر حدودها مع الدولة الفرنسية، من غير مضايقات تعترض سبيلهم.

ولمزيد من التحري، حول نشاط قيادات ج.ت.و. بسويسرا، وجهت الخارجية الفرنسية مذكرة إلى سفيرها ببارن، طالبة منه تقديم توضيحات حول الاجتماع السابق، الذي تداولته الصحف السويسرية مؤخرا، فجاء رد السفير مطمئنا لسلطات خارجية باريس مؤكدا لها: "إن إدارة الشرطة السويسرية في متابعة دائمة للموضوع، وليس هناك ما يدعو إلى أي شك، أو خوف حيال ذلك، وأن سلطات جنيف هي الأخرى كانت قد حذرت من تنقلات قادة شمال إفريقيا، في برقية لها تحت رقم 37/36. وفيما يخص كل من فرحات عباس، وأحمد فرنسيس، وأحمد بيوض، فقد غادروا جنيف يوم 14 أفريل نحو ميونيخ، من غير أن تؤكد السلطات الألمانية وصولهم رسميا. أما فرحات عباس فقرر الذهاب نحو الشرق الأوسط عبر روما.(412)

فحيال هذا التعهد الأمني الصارم، الذي أخلصت فيه السلطات الأمنية السويسرية تجاه نظيرتها السلطات الأمنية الفرنسية، والقاضي بمتابعة شرطتها كل تحركات هؤلاء القادة عن كثب، لإحباط أي عمل يقومون به على أرض الكونفيدرالية، مما جعل

(411) Télégramme du 14 avril 1956, Op.cit, p.2.

(412) C.A.D.N. Carton 489, L’Ambassadeur de France à Berne, télégramme de M. Etienne Dennery adressé à M. CH. Pineau MAE de France, Berne le 16 avril 1956, p1.

عناصر ج.ت.و. يشعرون بنوع من الاستياء تجاه هذا الحزم السويسري المفاجئ، كلما فكروا في التحضير لعقد لقاء تنسيقي بينهم بمدينة ميونيخ الألمانية، للبحث في خطة تحرك تخرجهم من المأزق الذي فرض عليهم، جراء إجراءات المراقبة التي أصبحوا يخضعون لها.

واقع غير مريح تشكل أمام هؤلاء المناضلين، في حال قرروا الخروج من سويسرا إلى د.أ.غ. الأخرى. إذن المهمة حسب هذا الواقع القائم، والقادم القاتم، حتم على قيادة ج.ت.و. دعوة مناضليها، إلى التقدم بطلب إلى مكتب الجامعة العربية بجنيف، ليتدخل لدى الحكومة السويسرية من أجل أن يسمح بفتح مكتب توثيق بجنيف، يعتني بشؤون القضية الجزائرية، على غرار ما سمحت به لمكتب الحركة الصهيونية، الذي تأسس بعاصمتها جنيف، قبل إعلان دولة إسرائيل في 15 ماي 1948م. (...) وقد قدمت هذه الأخيرة على غرارها ما استفادت به ح.ص.، على تعيين وفد من الملاحظين ليتابع تطورات القضية الجزائرية، الذي قبلته فيما بعد الحكومة السويسرية بعين الرضا والارتياح (...). وفي النهاية لبت هـــأ.م.، طلب الجامعة العربية القاضي بتحويل مكتبها بجنيف إلى ممثل لها رسميا داخل الهيئة.[413]

اعتبر قادة ج.ت.و. الخطوة التي قام بها مكتب الجامعة العربية، وقفة مهمة شجعتهم وقتذاك على تنظيم سفريات من القاهرة إلى الكونفيدرالية السويسرية، لاستغلال الحوافز التي وضعتها سفارات تونس، والمغرب، ومصر، في متناولهم، كمنحهم جوازات سفر رسمية، ومكاتب بمقر مبنى قنصلياتها، كرعايا عرب تسمح لهم بمزاولة نشاطهم النضالي، بمعية السفراء العرب في هدوء تام، من غير لفت انتباه أمن الكونفيدرالية السويسرية.

ففي هذا الوقت الذي تأكد فيه هذا التضامن، رفع أثناءه السفير الفرنسي "دينيري" في تقرير له، أوفده إلى وزير خارجيته ناقلا فيه خبر نزول "ممثل إ.د.ب.ج. بالقاهرة أحمد بيوض ببارن في الثالث من ماي الجاري، مستفيدا من إقامة ثلاثة أشهر، منحتها له السلطات السويسرية مراعاة لزوجته السويسرية بموجب التزامه "أحمد بيوض"، في

[413] Rapport du 16 Avril 1956, p3.

مقابل هذا بعدم القيام بأي نشاط سياسي، وفي حال عدم التزامه بذلك فسيتم ترحيله منها نهائيا.(414)

فمن تاريخ هذه الزيارة، قرر المناضلون الجزائريون التردد على الكونفيدرالية السويسرية دون سواها من د.أ.غ.، لجس نبضها لاكتشاف الهيئات، والجمعيات الهامة التي تزخر بها، من دون إظهار ثوب تحركهم السياسي، الذي كثيرا ما يؤدي إلى تدخل فرنسا في الشأن الداخلي لهذه الدولة. فالمرحلة كانت تتطلب اعتماد آلية الاتصال، لاستدراج المنظمات السياسية، والجماهيرية السويسرية، ومنها يتسنى لهم الانتقال إلى د.أ.غ. الأخرى. وهو ما أشارت إليه برقية عاجلة بعث بها السفير الفرنسي إلى وزير خارجيته، يشعره فيها بتمكن فرحات عباس من الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي البريطانية منحتها له القنصلية البريطانية ببارن.(415)

وهناك الكثير من الرسائل والبرقيات المتبادلة بين السفير الفرنسي، ووزير خارجيته تضمنت في معظمها تحركات قيادات إ.د.ب.ج.، في د.أ.غ.، والذين انظموا إلى ج.ت.و. في مطلع عام 1956م، تسلموا تحت غطائها قاطرة العمل الخارجي، مستغلين في ذلك موقف فرنسا المتعاطف، والمتراخي معهم، على أنهم تخرجوا من منظوماتها الإيديولوجية. دون أن ننسى أن هذه الجماعة التي يرأسها فرحات عباس جماعة محسوبة على موروث المدرسة، والثقافة الفرنسيتين من الناحية التاريخية.

هي الخلفية التي جعلت الحكومة الفرنسية لا تلتفت إلى تنقلاتهم، وفي ذهنها السياسي موقفهم من اندلاع الثورة، علاوة على حنكتهم السياسية العالية، وحذرهم اليقظ في طريقة تقديمهم للقضية الجزائرية، مظهرين أنفسهم كسياسيين مستقلين عن قيادات الثورة، يحملون مشروعا يدعو إلى "تسوية القضية الجزائرية بالطرائق السلمية" حتى تكف المخابرات الفرنسية والأوروبية عن متابعتهم، وملاحقتهم، والتقليل من شأنهم حتى يتمكنوا من الوصول إلى الغرض الذي أوفدتهم لأجله قيادة الثورة بالخارج، والمتواجدة في القاهرة.

---

(414) C.A.D.N. Carton 489, Rapport de M. Etienne Dennery l'Ambassadeur de France à Berne, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 14 mai 1956, p1.

(415) Télégramme de M. Etienne Dennery l'Ambassadeur de France adressé à M. CH. Pineau M.A.E. de France, Berne, 4 juin 1956. p1.

ونظرا لعدم وجود أي مسلك آخر في هذا الوقت، ظل المناضلون الجزائريون يكثفون من اتصالاتهم، ولقاءاتهم لكسب مزيد من الوقت، ولمعرفة طينة بعض من الجزائريين عن قرب، والذين أظهروا حماسهم لتقمص قضيتهم في الخارج. فالتقارير، والوثائق الفرنسية التي كانت تصل وزارة الخارجية الفرنسية من كل الجهات، جاءت كلها معنونة تحت عبارة "تحركات –الجزائريين–" لخصها السفير الفرنسي ببارن السيد: "دينيري" في الفقرة التالية: "إن كلا من أحمد بيوض، ومحمد بوجملين يتعاقبان على مهمة توطيد حركة إ.د.ب.ج. – U.D.M.A داخل نظام ج.ت.و. فقد عادوا إلى روما ما بين 6–8 جوان 1956، فتبين فيما بعد أن الهدف من هذه السفرية هو لقاء ناشط مصري يدعى "مراد الزروين"، الذي جاء هو الآخر من القاهرة إلى هناك، حاملا معه وثائق هامة.[416]

ذهبت مرامي السفارة الفرنسية من وراء سردها لهذه التحركات، إلى لفت انتباه أجهزة حكومته والحكومات الأوروبية، إلى خطورة هؤلاء إذا ما استفادوا من تسهيلات فإنهم سيضعون من خلالها، موطأ قدم في إحداها – الدول – لتعزيز نفوذهم في بقية د.أ.غ الأخرى، تنبيه أصابت في الإحاء إليه السفارة الفرنسية، حيث تترجمت حقيقته في بداية عام 1957، عندما بدأت قيادات إ.د.ب.ج، تحت راية ج.ت.و. تكثف من ترددها على بارن ــ زوريخ السويسريتين، اللتين كان أحمد بيوض[417] يتردد عليهما

---

[416] C.A.D.N. Carton 489, Rapport de M. Etienne D. l'Ambassadeur de France, Berne, 16 juin 1956, p1.

[417] أحمد بن محمد المدعو بيوض من مواليد 10 نوفمبر 1908 ببوتليلس (وهران)، درس مرحلة الثانوية بثانوية وهران من 1934 إلى 1937. وفي 20 فيفري 1955 بإيعاز من فرحات عباس أمضى بيوض ميثاق جبهة تحرير الجزائر بالقاهرة باسم إ.د.ب.ج.، وفي ديسمبر 1955 مثل حزبه في الرابطة الجديدة ج.ت.و، وفي عام 1956 خضع كليا لتعليمات ج.ت.و.، فأقدم باسمها على القيام بسفريات عديدة إلى سويسرا، وإيطاليا، وألمانيا، وإسبانيا، في مهمات خاصة تحت لواء ج.ت.و.، بعد أن منحته الحكومة الليبية الجنسية الليبية، وجواز سفر ليبي، حيث استطاع بهما تسوية مشكلته مع الشرطة السويسرية، ومنها تخلص من عوارض الحدود الفرنسية السويسرية، وكذا الحدود السويسرية الألمانية، وأصبح باستطاعته الحصول على رخص رسمية، من أسواق هاتين الدولتين. وفي هذا الإطار ذهب إلى روما للتنسيق مع بوجملين مفوض الاتصالات من قبل فرحات عباس، مع ممثل جبهة التحرير وشخص آخر يدعى كمال، أمريكي الجنسية من أصول تركية قاطن بجنيف، منذ 04 جوان الماضي. وقد قام بربط علاقات مع مركز ألماني بناحية بوردو، مختص في تجارة الأسلحة، وبعدها عاد إلى القاهرة حيث إلتحق بجماعة من المناضلين من دول شمال إفريقيا. فلهذا الزخم النضالي، وكذا إتقانه للغة الألمانية، كلفته ج.ت.و. للإشراف على مهمة شراء الأسلحة، من فرانكفورت على نفقة الحكومة المصرية، لتوجه لمتمردي شمال إفريقيا (ثوار الجزائر) عبر طرابلس الليبية. للمزيد من التفاصيل أنظر:

كثيرا بحكم معرفته واحتكاكه بأطياف نسيجيهما الحقوقي والسياسي، والذي يعود إلى استفادته من حق الإقامة والجنسية الذين تحوز عليهما زوجته السويسرية.

ما يؤكد أن المهمات التي اضطلعت بها الجماعة لحد هذا التاريخ، أي بداية منتصف عام 1956، ظلت في طي الكتمان، والتستر من طرف الجماعة، وهم على علم بأن السفارات الفرنسية، والأوروبية، وجهات أخرى جميعها كانت تترصد ليكون لها السبق في اكتشاف سبب وجود جماعة بيوض في أوروبا. وهو الإدراك نفسه كان لدى الجماعة، مما جعلهم يظهرون عن قصد براءة اتصالهم مع المناضلين الجزائريين، وغير الجزائريين، من الأشقاء العرب، وبعض المتعاطفين مع القضية الجزائرية، فانطلاقا مما أصبح يحتويه هذا الواقع، لم تستطع السفارة الفرنسية أن تحدد –بدقة–، المهمات التي تكثفت لغرضها تحركات واتصالات جماعة بيوض.[418]

تحركات ما كانت لتنجح، لولا المساعدات التي تلقوها من المتعاطفين الأجانب، لذلك وجدنا جل المراسلات التي تبادلها السفراء الفرنسيون مع خارجيتهم بباريس، إلا وذكّروها بالدور المشبوه لهؤلاء المناضلين الجزائريين كهذا التذكير الذي أورده السفير الفرنسي في هذا المقطع قائلا: "قام بايو،[419] وأحمد بوجملين باتصال مع كمال حماد مسلم من أصول تركية، حامل لجنسية أمريكية يقطن بجنيف وهذا بتاريخ 12 جوان الجاري"، بعدها غادر بوجملين جنيف يوم 14 جوان باتجاه القاهرة، وفي يده تأشيرة الدخول إلى روما، معروف عنه أنه عضو بارز في إ.د.ب.ج. يقيم بباريس منذ مدة، يجري حركة ذهاب وإياب منتظمة إلى بارن كل نهاية أسبوع.[420]

تحركات رغم أنها في بدايتها، أدرجتها السفارة الفرنسية ببارن ضمن مساعي البحث عن الأسلحة، التي أبقت أحمد بيوض ومن معه يترددون على محور سويسرا وإيطاليا، مع أن السفير كانت لديه معلومات جمعها ملحقه العسكري حول أحمد بيوض

S.H.A.T. 1H1746, Rapport de S.E.D.E.C. sous titre **"Activités de la Jamiat-Al-Islam Baoud Ahmed Ali"**, 5 Janv. 1961, pp.8-15. Voir aussi : C.A.D.N. Carton 489, deux Rapports de M. Et. Dennery, l'Ambassadeur de France à M. CH. Pineau M.A.E de France le premier envoyé 10 juillet 1956, p2; et le deuxième le 3 août 1956, p1.

[418] Rapport du 16 juin 1956 p2.

[419] بايو سعيد المدعو كمال من مواليد 27 جويلية 1921 بالجزائر، عمل إلى جانب بيوض وبوجملين في البحث عن الأسلحة بين القاهرة وسوسرا، ثم عين نائبا لقائد المالغ MALG في عام 1960 ضمن العمل اللوجستي في تونس وليبيا والمشرق العربي. انظر:

- SHAT, Carton 1 H 1713, Bulletin de renseignement de Said Bayou, 2 Jan 1964, p 1.

[420] - Rapport du 16 Juin 1956, p2

على وجه التحديد، الذي كان يتردد على محور سويسرا إيطاليا، تفيد كلها إلى توصل المعني "بيوض" في سرية تامة، إلى إبرام اتفاق مع شركة شولتر الألمانية، المختصة والمشهورة في صناعة الأسلحة في مدينة هامبورغ الألمانية، يتم بموجبه تزويد قيادة ج.ت.و. بشحنة من الأسلحة والذخيرة على مرحلتين: الأولى قدرت بقيمة 360.000 دوتش مارك ألماني.(421) والثانية قدرت قيمتها ما بين 3 إلى 5 مليون دوتش مارك ألماني، سيتم تسليمها مع نهاية السنة الجارية.(422)

صفقة بالغة الأهمية، ظفر بها أحمد بيوض، شكل بها مبعث قلق دائم للحكومة الفرنسية مرشح لينمو إلى أبعد من هذا النحو، إذا بقي ملحقها العسكري ببارن يمدها بمعطيات عن تضاعف نشاطه، ونشاط زملائه في البحث عن المال والسلاح في د.أ.غ.، كالذي تضمنته الفقرة التالية من التقرير السابق فيما يلي: "فبدون شك أن أحمد بيوض، الممثل السابق لــ إ.د.ب.ج. في القاهرة، يتحرك الآن بجواز سفر ليبي، يعمل على تموين المتمردين (المجاهدين) بالسلاح، بعد نجاحه في اجتياز الحدود الفرنسية، نحو هامبورغ وشتوتغارت الألمانيتين، يوم الإثنين الماضي، وبعد غد سيتجه إلى مدريد ثم طنجة فروما، وبعد ذلك سيحل بطرابلس الليبية، ليعود بعد ذلك إلى بارن، ليبدأ العمل ثانية في رحلة بحرية بداية من الأسبوع المقبل.

هذا باختصار، عن الدور الجبار الذي قام به أحمد بيوض قبل، وبعد انضمامه إلى صفوف نظام ج.ت.و.، آخذا على عاتقه الانتقال من القاهرة إلى سويسرا، ومنها إلى دول أوروبية أخرى، في ظرف زمني مثقل بالعراقيل والصعوبات، تمكن من التوصل إلى ربط صلات عمل مع مؤسسة شولتر الألمانية، المختصة في صناعة وتهريب الأسلحة.

2- توظيف جماعة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لحق اللجوء السياسي كغطاء للتحرك من أجل البحث عن الأسلحة 1956:

ظلت مسألة الأسلحة لفترة طويلة تمثل الانشغال الأهم، وهوالتحدي الصعب في مخيلة مناضلي التيار الاستقلالي ح.ش.ج/ح.إ.ح.د، إلى حد أن كانت أهم الأسباب التي أدخلتهم في أزمة صراع حادة عام 1953، والتي كادت أن تمحو نضال تيارهم إلى

(421) C.A.D.N. Carton 438. Rapport de M. Et. Dennery, Amb. de France à Berne adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 25 sept. 1956.
(422) Rapport du 25 Septembre 1956, Op.cit, p2.

الأبد، أو ترمي به إلى دوائر المجهول. فمن بين النتائج التي أفرزتها تلك الأزمة آنذاك، انهماك قيادتي الحزب في صراع سياسي مقيت، أبعدهم عن الاهتمام الرئيسي المفترض أن يلتقوا حوله، المتمثل في مسألة البحث عن السلاح الذي توقف البحث عنه نهائيا، بسبب تعمق الصراع بين المناضلين، خاصة مع بداية عام 1954 وحتى ما بعد اشتعال فتيل الثورة في أول نوفمبر، تحت ضغط ضربات الجيش الفرنسي، حيث تكفل أحمد بن بلة ببعث عملية البحث عن الأسلحة، بالتعاون مع الحكومة المصرية.[423]

لقد بقي ذلك النقص يؤثر في مجرى الحرب، إلى غاية نهاية المرحلة التي قرر فيها قادة الثورة عدم الاكتفاء بالمساعدات التي وعدت بها في البداية الجمهورية المصرية، حتى لا تؤثر على وتيرة العمل المسلح في الداخل التي كانت في تصاعد مستمر، دعت أحمد بيوض، إلى القيام بأول سفرية إلى سويسرا بحثا عن شركات إنتاج، ومهربي الأسلحة بتاريخ 2 أكتوبر 1955م، تضمنتها رسالة السفير الفرنسي في الجملة التالية: "هناك عدد من مناضلي ج.ت.و. يتزعمهم أحمد بيوض، يتواجدون بسويسرا منذ شهر سبتمبر، في مهمة خاصة، هدفها البحث عن الأسلحة".[424]

---

[423] هناك العديد من الشهادات التاريخية تؤكد على الدور الريادي الذي قام به أحمد بن بلة في مسعى تزويد الثورة بالسلاح والذخيرة. ففي شهادته التي أملاها على روبير ميرل ذكر فيها أولى جهوده التي بدأت مع قضية سفينة "دينا" التي تعرف بقضية اليخت في فيفري 1955م، التي كانت محملة بالسلاح في اتجاه إرسائها على الساحل المغربي، وبعد اليخت تم تنظيم عمليات أكثر أهمية بكثير نفذتها سفينة حربية مصرية، محملة بالبنادق الرشاشة، والرشاشات، ومدافع الهاون، والبازوكا، وكمية كبيرة من الذخيرة الحربية، من صنع ألماني وإنجليزي في معظمها جديدة وعصرية متقنة، بالإضافة إلى هذا ذهب لمقابلة محمد الخامس بمدريد، والذي وعده بمساعدة عسكرية، وأعطاه أيضا تأكيدا صريحا بأن تكون الحدود المغربية في كل لحظة حدودا صديقةً للثورة الجزائرية، وممكنة العبور دخولا وخروجا للأسلحة، والرجال، وقد لعب دورا هاما في تفكيك شبكة أمريكية وظفتها الو.م.أ. لإدخال الأسلحة إلى الجزائر في إطار صراعها مع الاتحاد السوفياتي ومصر، والتقى في روما بمسلم أمريكي يقود الشبكة، هدده بتصفيته إن لم يتوقف عن العمل، لأنه بسبب شبكته، وحماقاته تمكنت المخابرات الفرنسية من إكتشاف شبكتين من شبكات الثورة الجزائرية في روما وليبيا، وفي إطار بحثه عن الأسلحة بعد لقائه محمد الخامس باسبانيا ، انتقل إلى الأمير حسن بمدريد من أجل نفس الغرض، فبسبب كثرة تنقلاته تعرض للعديد من محاولات الاغتيال من طرف المخابرات الفرنسية، عن طريق الطرود البريدية الملغمة في مصر وليبيا. للمزيد من التفاصيل أنظر كل من:- **مذكرات أحمد بن بلة** كما رواها على روبير ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، بدون سنة طبع، ص.98-104 وكذلك **فتحي الذيب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984، ص99-200**

[424] C.A.D.N. Carton 156, Ambassade de France à Bonn, Lettre de l'Amb. de France en R.F.A adressée à M. Antoine Pinoy M.A.E de France, Bonn, 02 août1955, p1.

أدرك هؤلاء المناضلون أن مهمة البحث عن الأسلحة طريقها شاق، ومحفوف بالمخاطر، بالنظر إلى الظرف الدولي الذي أجبر الدول الغربية الكبرى، التنسيق فيما بينها لتشديد الرقابة على تجار، ومهربي الأسلحة، وكذا الدول التي كانت تتساهل مع ممثلي ج.ت.و.، منها ألمانيا التي لها حسابات تاريخية، تريد تصفيتها عن طريق هذه التسهيلات، وذلك حتى يخلو لها الجو لتكون قاطرة لمجموعة د.أ.غ.

وفق هذا المنطق، لم يخطئ مناضلو إ.د.ب.ج. في خيارهم الذي وقع على ألمانيا، ثم إسبانيا، فعلى العموم تركز جهدهم في هذه الدول على تنظيم لقاءات واجتماعات رسمية، ما يثلج الصدر إذا توصلوا إلى اكتشافها، ولأجل ذلك ضرب أحمد بيوض – الذي كان بإيطاليا – موعدا لزملائها بالعاصمة الألمانية بون، ليجد نفسه موقوفا لدى شرطة الحدود بمطار كلومبينو الإيطالي، وهو يتأهب لإتمام إجراءات المراقبة، للمرور نحو مدرج الطائرة المتوجة إلى بون، فاضطر إلى تغيير الوجهة نحو فرنكفورت، لزيارة عائلته المقيمة هناك، في انتظار وصول محمد بوجملين وإدريس عبد الكريم من روما للقائهما في بيت عائلته.[425]

اتضح لأحمد بيوض – جراء التوقيفات التي اعترضت سبيل تنقلاته، من القاهرة إلى سويسرا وإلى إيطاليا –، في أن مهمته أصبحت مكشوفة لدى أجهزة أمن هاتين الدولتين اللتين اعتاد التردد عليها منذ بداية عام 1955، وقد أضحت لديه قناعة تامة باستحالة مواصلة رحلاته، لاستكشاف مصادر الأسلحة قناعة انبثقت، من آخر توقيف وقع له في مطار كلومبينو الإيطالي، لغرض منعه من ترأس اجتماع كان مقررا أن يجمعه بعضوين من تيار إ.د.ب.ج. ببون الألمانية، فانتبه إلى حق اللجوء السياسي باعتباره حقا شرعه القانون الدولي، لحماية المضطهدين السياسيين في العالم من أمثاله. فتقدم بطلب إلى الحكومة السويسرية لتمنحه ذلك الحق حتى لا تحتجزه شرطة حدودها عند نزوله في مطاراتها مستقبلا حين ذاك.

وبعد فحص السلطات الداخلية، في حكومة الكونفيدرالية السويسرية، طلبه بالعودة إلى تقارير الشرطة حول الإقامات التي قضاها ببارن وافقت على منحه حق اللجوء السياسي، الذي بفضله أصبح كما وصفته رسالة السفير الفرنسي: "العنصر الأكثر

---

[425] Lettre du 02 Août 1955, p2.

نشاطا وتحركا في أوروبا، بحثا عن الأسلحة لــ ج.ت.و. من غير أن يجد صعوبة، في الوصول إلى العاصمة الكونفيدرالية أين يتواجد بيت أسرته".[426]

قدمت لنا ديباجة هذه الرسالة، صورة مضيئة عن الدور الذي قام به أحمد بيوض، من أجل توفير غطاء لنشاطه ولنشاط زملائه من إ.د.ب.ج.، والذي تمثل في الاستفادة من حق اللجوء السياسي، الذي فتح لهم متنفسا أوصلهم إلى أهم مؤسسات صناعة الأسلحة، مهمة أقرت من أجلها الجماعة (إ.د.ب.ج.) خيار الاستقرار، بمدينة بارن السويسرية بصفة نهائية، متخذين منها مقرا ثابتا لنشاطهم السياسي المتعدد الأوجه، ومنها يتوزعون على بقية د.أ.غ.

يظهر من اللجوء جماعة إ.د.ب.ج. إلى الاستقرار في سويسرا – تحت غطاء حق اللجوء السياسي –، أنه كان الغرض منه الهروب من قبضة الشبكات المختصة في مجال التنصت والجوسسة، التي نشرتها الحكومة الفرنسية في كبرى المدن السويسرية، والتي يتردد عليها المناضلون الجزائريون، والمغاربة، والتونسيون، وكذا السفارات العربية التي لولاها، ولولا مساعدتها ما استطاع المناضلون الجزائريون التنقل من دولة أوروبية إلى أخرى، طلبا لغطائها الدبلوماسي، وهم متيقنون من أنهم سيجدون لديها، كل التسهيلات من غير أن تكون مشروطة، والتي وجدوها لدى السفارة المصرية بسويسرا، التي تدخلت كوسيط بينهم (الجزائريون)، وبين باعة السلاح والذخيرة والتي انتهت إلى شراء، كميات كبيرة تم إدخالها إلى مصر وإلى المغرب.[427]

حفاظا على هذا الدور، الذي كانت تقوم به السفارة المصرية ببارن، أقدم المناضلون الجزائريون على التقليل من ترددهم عليها، مراعاة لما قد ينجر من ضغوطات من فرنسا وحلفائها الأوروبيين، على نظام جمال عبد الناصر الحليف الوفي للثورة الجزائرية، في مجال السلاح والذخيرة، ريثما يتوصلون إلى إيجاد قواعد أخرى خارج الجبهة المصرية.

يعكس هذا التداخل حرص السفير على إبراز الوقوف المبدئي لنظام عبد الناصر، إلى جانب القضية الجزائرية في إطار التزامه القومي، الذي قطعه على نفسه بعد ثورة يوليو 1952، بجعل كل المساعدات في متناول مناضليها من ج.ت.و.، لمواصلة

---

[426] C.A.D.N. Carton 438, Lettre de M Et. Dennery à M. CH. Pineau M.A.E, 26 oct. 1956, p1.
[427] Lettre du 26 oct. 1956, p2.

نشاطهم بالخارج، بما في ذلك مقرات سفارته، وتكليف سفرائه بالتوسط لهم لدى الحكومات، والمؤسسات الأوروبية، إذا احتاجوا ذلك.

حينئذ عاد السفير في رسالة أخرى، وجهها إلى وزير خارجيته، مثنيا على حق اللجوء السياسي الذي تحصل عليه أحمد بيوض، والذي سمح له ولزملائه بالانتقال إلى سويسرا، والإقامة فيها، لغرض بعث اتصالات من جديد مع شركة "شولتر Schluter" لصناعة الأسلحة، قصد التوصل إلى إمضاء صفقات بيع جديدة، يتم تنفيذها على مراحل، لتلبية احتياجاتهم من العتاد والذخيرة.(428)

وجدت جماعة إ.د.ب.ج.، بقيادة أحمد بيوض في حق اللجوء السياسي نفسا جديدا مشجعا على مواصلة جهودها، عبر سفريات الاستكشاف التي بدأها عام 1955، لاكتشاف منشآت أخرى مختصة في صناعة الأسلحة والذخيرة، كبديل لشركة شولتر في حال بادر منها تقصير في التزاماتها، تحت ضغط عامل من العوامل، زيادة على أنها "الجماعة" تعرف الطبع الذي يميز العلاقات الأوروبية الأوربية، الذي تتحكم فيه المصالح القومية، والتي أساسها الأمن القومي الأوروبي، فيتعذر الرهان على أية مؤسسة حتى وإن حاولت مد يد المساعدة، كما فعلت شركة شولتر الألمانية مع مناضلي ج.ت.و، نكاية في الحكومة الفرنسية.

فعلى أية حال، بعث حق اللجوء السياسي إرتياحا في نفسية الراغبين في الانضواء تحت لواء ج.ت.و.، على مستوى مكاتبها بالخارج، أو الانضمام إلى جماعة بيوض التي اتخذت آنذاك من بارن السويسرية، مقرا، ومنطلقا لخرجاتها نحو ألمانيا، وبريطانيا، وبلجيكا، وإيطاليا، وإسبانيا. فكانت بحاجة إلى مناضلين جادين لتوسيع نشاطها إلى تلك الدول وأخرى من د.أ.غ.، تلقت دعوة انضمام إلى طاقمها، كالمناضل الهاشمي بن شنوف، بتاريخ 15 أكتوبر الجاري، المناضل كما هو معروف من تيار إ.د.ب.ج. U.D.M.A، انتخب نائبا لها في مقاطعة قسنطينة عام 1948.(429)

---

(428) C.A.D.N. Carton 438, Deux Lettres de M. Etienne Dennery Amb. de de France à Berne adressées à M. CH Pineau M.A.E de France. La première le 10 juil. 1956, p2 ; et la deuxième le 03 Août 1956, p2.

(429) Lettre du 26 Oct. 1956, p2.

3- قضية اكتشاف سفينة أتوس Athos أكتوبر 1956 مبرر لضرب الحكومة المصرية إحدى أهم قواعد الدعم اللوجستيكي بالخارج 1956:

وجدت فرنسا فيما عرف بقضية سفينة "أتوس"، ضالتها لتبرير عنفها وملاحقتها لنشاط المناضلين الجزائريين في الخارج، وبشكل خاص في الدول التي كانوا يترددون عليها كثيرا، بحثا عن الأسلحة، والفرص الموصلة إلى مصادرها، باعتبارها الغذاء الأساسي لأي مشروع تحرري، إذا أريد تحقيقه كاملا غير منقوص، والذي بدون شك لن يتحقق، إلا إذا تمكن هؤلاء من فرض أنفسهم أمام الأجهزة الأمنية الفرنسية التي كانت تلاحقهم في كل مكان في د.أ.غ. بوسائل وتقنيات تنصت متطورة كانت قد تلقتها كمساعدات من الـــ و.م.أ. وألمانيا الغربية لسوء الحظ وراء اكتشاف سر سفينة أتوس في 25 أكتوبر 1956.

وعلى إثر هذا الاكتشاف، اتجهت الحكومة الفرنسية إلى التشهير بالعملية، لغرض تحقيق قصد مغرض خلاصته، تأكيد الاتهام الذي وجهته لحكومة عبد الناصر.(430) جراء احتضان عاصمته لوفد الثورة الجزائرية، تجسيدا لتطلعات ثورة يوليو لنشر مشروعها القومي المبني على دعامة الوقوف اللامشروط إلى جانب ثورات شمال إفريقيا، ماديا وعسكريا ودبلوماسيا. وهو ما بدا واضحا في الدعم والإشراف الكامل لجهاز مخابراتها على العملية (أتوس)، في إطار مساعدة ثوار الجزائر لوجيستيكيا للتخلص من كل أشكال الهيمنة الفرنسية. وهو ما اعتبرته حكومة باريس تهديدا لمصالحها، وأمن المتوسط برمته، فهبت إلى توجيه شكوى إلى مجلس الأمن ضد ح.م. ثم قامت باستدعاء ممثل مصر لدى هـــأ.م.، لمساءلته أمام مجلس الأمن الذي سيعقد في شهر أكتوبر تحت رئاسة ممثلها بنفس الهيئة، لبحث سبب تورط الحكومة المصرية في القضية.(431)

في إرادة منها لاستعطاف مجلس الأمن، بغية الوقوف إلى جانب رؤيتها الأمنية، والتي كانت تدعو فيها المجموعة الدولية، وبخاصة حلفاءها، إلى عدم التدخل في

---

(430) S.H.D.C Carton 41, Afrique-Levant-Algérie 1953 – 1959, communiqué de Louis Joxe Intitulé "Affaire de l'Athos à Consiel de sécureté, Paris, 27Oct 1956, p 1-2

(431) C.A.D.N. Carton 438, Lettre de M. CH. Pineau M.A.E de France destinée à M. Etienne Dennery l'Amb. De France à Berne, 16 Nov. 1956, p1. Et voir aussi S.H.D.C Carton 41, Afrique-Levant-Algérie 1953 – 1959, Rapport intitulé "**Réaction Egyptienne à l'Egart de l'Incident de l'Athos**", 22 Oct 1956, p1.

القضية الجزائرية لأن في ذلك تدخلا في شأنها الداخلي حسب زعمها، حتى لا تتعطل جهود خارجيتها التي قامت بها أثناء دورة الجمعية العامة لـــ هـــ.أ.م التي انعقدت دورتها في سبتمبر 1956م، سندا لرؤيتها التي كانت بصدد البحث عن حشد دولي لمواجهة دعاية ج.ت.و.، حتى لا تعرف دبلوماسيتها أي تطور قد يجعل منها قضية دولية لا قضية فرنسية داخلية.

وعلى أية حال، فإن المتمعن في قضية "أتوس"، يكتشف صعوبة المهمة التي خاض غمارها مناضلو ج.ت.و. في د.أ.غ.، وزاد في تعقيدها أمران اثنان: **الأول،** وجود مؤسسات إنتاج، وشبكات تسويق وتهريب الأسلحة في د.أ.غ.، **والثاني،** حتى في حالة توصل هؤلاء إلى نسج علاقات مع هذه الشبكات، فيبقى مسلك العبور البحري عائقا حقيقيا أمام عمليات الشحن، لوقوع ممرات هذا المسلك البحري، تحت المراقبة الشديدة للحلف الأطلسي، بهدف إحكام السيطرة على هذا النوع من التجارة المحظورة دوليا، ما اضطر القائمين من ج.ت.و. على هذا النوع من المهام، بتفويض بعض من السفراء العرب، إمضاء صفقات شراء كمية من الأسلحة والذخيرة، بختم سفارائهم، لتسلم فيما بعد إلى قيادة ج.ت.و.

فبسبب هذه المراقبة الشديدة التي نسجتها المخابرات الفرنسية بالتنسيق مع قوات م.ح.ش.أ.، تم اكتشاف سفينة "أتوس" قرب الحدود الجزائرية المغربية، وهي محملة بكميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة لثوار الجزائر.فوفق ملحق أرفقه وزير الخارجية الفرنسية، إلى جانب رسالته التي بعثها إلى سفيره ببارن، مقدما فيها شرحا مفصلا عن أسباب وملابسات القضية، دل دلالة واضحة على الدور اليقظ للمخابرات الفرنسية، في تتبعها للشأن الجزائري، في هذه الفقرة التالية:

"إن التحقيق الذي أجرته فرقنا حول السفينة المسماة بـــ سانت برافاس "أتوس[432] سابقا"، هي السفينة التي كانت محملة بـــ 345 طن[433] من الأسلحة والذخيرة، تم

---

[432] S.H.D.C Carton 41, Afrique-Levant-Algérie 1953 – 1959, Rapport de M Ministère de la défense Nationale et les Forces Armées intitulé **"Capturé de l'Athos"**, envoyé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Paris, 21 Janv. 1957, p1.

[433] S.H.D.C Carton 41, Afrique-Levant-Algérie 1953 – 1959, Lettre de M. CH. Pineau M.A.E Intitulé **"Matériels saisis à Bord de l'Athos"**, adressée à M. L'Amb. de France à Londre, Paris, 03 Nov. 1956, p3.

شراؤها خلال شهر جويلية الأخير، على يد الوسيط إبراهيم محمد بن نيال.[434] سوداني الأصل، يعمل في المخابرات المصرية منذ ثلاث سنوات، كان قد كلفته هذه المصالح بعملية إرسال الأسلحة إلى شمال إفريقيا، ما بين شهر فيفري وديسمبر 1955م، بعد المهمة التي قادته إلى كل من إسبانيا والمغرب، أين تفحص، وحقق مع ثلاثة شخصيات تشتغل في تهريب ونقل الأسلحة، على متن سفينة "دينا". [435] موجهة إلى المقاومين الجزائريين، تحت إشراف المصالح العسكرية المصرية (المخابرات).[436]

وجدت فرنسا فرصة ملائمة لرفع صوتها أمام الدول الكبرى في الجمعية العامة، ومجلس الأمن، دفاعا عن أطروحتها العسكرية التي تتلخص في إدراج القضية الجزائرية ضمن القضايا المرتبطة بحركات الإرهاب الدولي، بحجة أن التقارير الأمنية حول سفينة أتوس كلها تصب في تأكيد ما ذهبت إليه دبلوماسيتها، التي ما برحت أن تخرج في كل خرجاتها وتصريحاتها، إلى التشكيك المغرض في كل التطورات التي تحققها القضية الجزائرية داخليا وخارجيا، على أساس أن ذلك التطور ناتج، وبإيعاز

---

[434] محمد إبراهيم النيال من مواليد 20 جانفي 1923 بأم درمان سوداني الأصل والجنسية، استقدمته السلطات المصرية للعمل في مصالحها الخاصة، ضمن فرع شمال إفريقيا، الذي أسسته عام 1955 لدعم مقاومي دول المغرب العربي. فقام تحت غطاء هذا الفرع بتنقلات عدة بين مصر و د.أ.غ بحثا عن الأسلحة، شجعت مخابرات عبد الناصر إقحامه في طاقم سفينة أتوس المحملة بالأسلحة لفائدة ج.ت.و التي أوقفتها البحرية الفرنسية قرب سواحل الغرب الجزائري في 25 أكتوبر 1956، صاحبها كما هو معروف إلقاء القبض على إبراهيم النيال وتقديمه إلى المحاكمة بمحكمة وهران العسكرية، حيث اعترف أمام قاضي تحقيقها بعمله لصالح النظام المصري، ما سهل على هيأة قضاة ذات المحكمة إدانته بعشر سنوات سجنا، قضى منها ثلاث سنوات في سجن البرواقية، ليطلق سراحه بموجب قرار عفو اتخذته في حقه ذات المحكمة بعد تدخل الخاريجية السودانية لدى السفير الفرنسي بالخرطوم. للمزيد من التفاصيل أنظر:

- S.H.D.C, Carton 41, Afrique – Levent – Algérie 1953-1959, Rapport intutilé **"Ibrahim Mohamed El Neyal, Affaire de l'Athos"**, Janv. 1956 – Jull. 1959, p1.
- S.H.D.C, Carton 41, le Procés-verbal de premier comarition devant le juge d'Instruction de Tribunal Militaire Permanant d'Oran, le 27 oct 1956, p 1.

[435] هو اليخت الذي أرسلته الحكومة المصرية إلى الناظور المغربية محملا بطنين من الأسلحة والذخيرة، اشتراها أحمد بن بلة بمساعدة وسيط مهرب مغربي من طنجة. للمزيد انظر:

- Jacques Guillon, **Vice Ameral d'Escadre, La contrebande des armes pendent la guerre d'Algérie**, Revue Historique des Armées, N° 200, Sep 1995, p 105.

[436] Lettre 16 Nov. 1956, p3. Voir aussi : S.H.D.C, Carton 41, Afrique – Levent – Algérie 1953-1959, Rapport intutilé "**Ibrahim Mohamed el Neyal"**, affaire de l'Athos, Jan 1956-Jul 1959. Et voir aussi : Rapport intitulé **"L'Affaire de l'Athos devant Le Conseil de Sécurité des Nations Unies"**, Paris 24 Oct 1956, p1

من دول أجنبية، ودليلها في ذات الحين الحقائق التي حملتها قضية أتوس، في إشارة إلى المناطق التي جابتها السفينة بدءا من إيطاليا، ثم صقلية تاركة سردينيا على يمينها، لتتجه صوب جزر البليار، لتأخذ طريقها في اتجاه ألميريا الإسبانية، ليصل التقرير في الأخير في إحدى فقراته محددا نهاية وجهة السفينة، وهي محملة بالأسلحة إلى فوج من المتمردين (المجاهدين) الجزائريين قرب جهة تلمسان.(437)

ركزت فرنسا في الدعوى التي رفعتها إلى هـ.أ.م.، حول "أتوس" على المعلومات الاستخباراتية، كحجج دامغة لا تقبل التكذيب ولا التأويل، يحذوها أمل أن تجد تفهما لائقا يخدم تصورها الذي تريده أن يكون أساسا لحل القضية الجزائرية، يأخذ في الحسبان منطق التوافق في الرؤى، على أنه خطر مشترك، تتقاسمه القوى الأوربية وفرنسا على حد سواء، في محاولة منها لفت أنظار د.أ.غ. في أن تتحمل جزءا من مسؤولياتها، تجاه الوضع – الذي وفق رؤيتها – يتجه نحو الأسوأ بسبب تراخي الأجهزة الأمنية، التابعة لتلك الدول – د.أ.غ – تجاه شبكات تهريب الأسلحة، تضمنته الفقرة التالية.

"أشرفت فرقة من تعداد ألف وخمسمائة عنصر بمساعدة عناصر عسكرية مصرية على شحن السفينة بكمية معتبرة من الأسلحة، لنقلها إلى قواعد المتمردين المتواجدين على الأراضي المصرية، بلغت قيمتها مليارين فرنك فرنسي.(438)

وهنا حاولت الحكومة الفرنسية، في طرحها لقضية سفينة – أتوس –، وهي عازمة على تحقيق أمرين أساسيين **أولا:** تأكيدها لأعضاء مجلس الأمن ود.أ.غ.، على أن الأزمة الجزائرية في اتجاه التدويل على حساب استقرار الوضع في منطقة المتوسط، في إشارة إلى انتشار الأسلحة بطريقة أو بأخرى، وراء توتر الوضع الدولي، وتزايد حدته في إطار ما يسمى بالحرب الباردة.

ثانيا: اتهام النظام المصري، بوقوفه وراء السفينة بالأدلة المقنعة، وكأن هناك أمرا كان يدبر في الخفاء، ضد النظام المصري في محاولة منها، اتهام قيادة هذا الأخير بوقوفها وراء إتساع نشاط العمل المسلح في دول المغرب العربي، فلجأت إلى التصعيد من لهجتها، فأقدمت على تحريك شكوى رسمية إلى مجلس الأمن، أبلغت فيها أعضاءه

---

(437) S.H.D.C. Carton 41, Afrique-Levant-Algérie, 1953 – 1959, Rapport de M .Cornut Gentille, l'Amb. de France à Wachington, **"l'Affaire de l'Athos"**, Washington le 29 Oct. 1956, pp1-2.
(438) Op.cit, p.3.

بتوفرها على دلائل قاطعة، تؤكد في مجملها أن ضلوع الحكومة المصرية في هذه القضية أمر مفروغ منه، وتدخلها لدعم المتمردين شيء ثابت بالدليل.(439)

أطلعتنا وثائق قضية سفينة "أتوس" على حقائق مهمة، بدءًا من حجم الوقت الذي استهلكه تجهيز السفينة، وكذا الكمية المعتبرة من الأسلحة، والذخيرة التي كانت على متنها، والأهم في كل هذا الغطاء السياسي الذي كانت تتنقل تحته السفينة، من ميناء إلى ميناء، ومع ذلك تم اكتشافها فتوقيفها من طرف البحرية الفرنسية. مما يعني أن أية مهمة من هذا النوع معرضة لنفس المخاطر التي أفشلت مهمة أتوس، وسيكون لها انعكاسات على معنويات كل المناضلين العاملين تحت غطاء ج.ت.و في الخارج، وكذا جنود جيش التحرير بالداخل على حد سواء.(440)

وقد رد على هذا التخوف رجل القانون المصري الدكتور بدوي، عن سؤال وجهه له مستشار السفارة المصرية ببارن، حول نتائج القضية على المقاومين فأجاب حرفيا قائلا: "إن هذه القضية لا تعني شيئا، وأن ما سلمناه من أسلحة لثوار الجزائر لا يتجاوز واحدا بالمائة من مساعدتنا".(441) دائما وتتبعا لملابسات القضية وجدنا في تقرير صادر عن الاستخبارات الفرنسية، رصدا مطولا ودقيقا لتفاصيل المهمة التي انتهت باكتشافها قرب سواحل الغرب الجزائري، من طرف قوات البحرية الفرنسية، اختصرنا منه هذه الفقرات الثلاث التالية.

"فوفقا للتصريحات التي أدلى بها الذين جهزوا السفينة من ضباط أجهزة اللاسلكي، إعترفوا كلهم أن السفينة تم شحنها ليلة 03 و04 أكتوبر 1956م بميناء الإسكندرية، التي كانت راسية على الرصيف رقم 30، تنتظر إشارة انطلاقها إلى ميناء عسكري خاص، أين تتواجد على رصيفه كميات من الأسلحة، كانت على متن قطار لنقل البضائع متكون من سبع قاطرات لتفريغها على ظهر السفينة المهيأة لذلك المسماة "أتوس"، وقد استغرقت عملية الإنزال، والشحن هذه مدة زمنية تراوحت ما بين أربع ساعات إلى أربع ساعات ونصف، وبعد الانتهاء من شحنها أقلعت السفينة تحت قيادة ضابط يعمل في البحرية المصرية باتجاه المرسى الكبير تحت إجراءات أمنية اتخذتها

(439) C.A.D.N. Carton 438, Rapport de M. Etienne Dennery Amb. de France à Berne adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 30 Oct. 1956, p1.
(440) Rapport du 30 oct. 1956, p2.
(441) Idem.

السلطات المصرية لصالح طاقم السفينة الستة، الذين جردوا من جوازات سفرهم، وكل وثائقهم الرسمية، وكذا وثائق هويتهم وبعد ذلك أعطي الإذن للسفينة بالخروج من ميناء الإسكندرية لتبحر نحو الحدود الجزائرية المغربية. وخلال رحلتها في عرض البحر الأبيض المتوسط اكتشفتها المخابرات الفرنسية".

"وإستنادا إلى نفس التصريحات، فإن السفينة كان من المقرر أن ترسو قرب خليج صغير، بالقرب من "رأس لاغيا"، المحادي للحدود المغربية، أين تنشط قوارب الصيد على أنها قارب صيد وفقط، لتفرغ حمولتها هناك ثم تنتقل إلى منطقة "تيرن Turnne" قرب تلمسان. وقد كشف التحقيق الأمني الذي كان بحوزة المخابرات الفرنسية، إلى أن العناصر الستة لطاقم السفينة، كانوا في إطار القيام بتمرين عسكري في عرض السواحل المصرية، واحد من هؤلاء الستة متخصص في جهاز الراديو اللاسلكي، خريج المدرسة العسكرية للراديو، المعروفة بمدرسة "دوزرنا Dozerna" بالقاهرة، جاء ليؤسس قناة راديو لفائدة المقاومين الجزائريين. أما الخمسة الآخرون الذين ركبوا السفينة، جاءوا في إطار القيام بتمارين تكوينية التي تجريها المدرسة العسكرية المصرية لطلبتها الضباط".[442]

"وقد أثبت التحقيق أن السفينة "سانت برافالس" أتوس سابقا، كان على متنها ثلاث مائة وخمسة وأربعون طنا من الأسلحة والذخيرة، اشتراها الوسيط المصري سوداني الأصل إبراهيم محمد نيال، الذي عينته المخابرات المصرية كمنسق بينها، وبين فرع شمال إفريقيا منذ ثلاث سنوات، حيث قضى فترة منها ينتقل بين إسبانيا والمغرب، تمكن خلالها ما بين شهري فيفري وسبتمبر من عام 1955، من ربط اتصالات مع ثلاث شخصيات محترفة في تهريب الأسلحة، لها صلات عمل قوية مع مصالح المخابرات المصرية. وفي 15 أكتوبر 1956م تمكنت طائرة تابعة للقوات البحرية الفرنسية، كانت تحلق على السواحل الغربية الجزائرية، رصدت معلما واسعا عبارة عن سفينة تتحرك بسرعة، فقامت بتتبع ومراقبة مسارها إلى غاية توغلها نحو حدود الإقليمين (الجزائر–المغرب)، عن طريق جهاز رادار كاشف، وعند وصولها إلى

([442]) S.H.D.C, Carton 41, Afrique – Levant – Algérie 1953-1959, Rapport intutilé **"Ibrahim Mohamed el Neyal"**, Affaire de l'Athos, Janv. 1956-Jul 1959, Rapport de Louis Joxe, sous titre **"Le Parcours de l'Athos"**, Paris 24 Oct 1956, pp 1-6, et voir aussi dans la méme Carton, Rapport sur l'Affaire de l'Athos 25 Oct 1956, pp 1-6

الساحل تحركت سفينة تابعة للبحرية الفرنسية أجبرتها على تغيير اتجاهها. وفي صباح 16 أكتوبر 1956م رست السفينة قرب رأس لسان بحري، وبذلك انتهى التحقيق حول السفينة".[443]

أدت الخارجية الفرنسية عملا رائعا في هذه العملية، لعلها تجد تفهما لدى و.م.أ. لتبقى على رأس الداعمين لها، ماديا ودبلوماسيا، ولوجيستكيا، واستخباراتيا، لإتمام مهمتها العسكرية في الجزائر، كدرع مانع لإمتطاء الشيوعية إلى منطقة المتوسط. الهدف المشترك الذي تلتقي فيه مع الحكومة الأمريكية، لاعتبارات تواجدهما المتقدم في محور المعسكر الغربي المعادي، للإيديولوجية الشيوعية التي كانت هي الأخرى، تعمل من أجل إيصال أفكارها إلى مناطق نفوذ القوى الغربية، عن طريق تسليح حركات التحرير في عالم الجنوب، كالذي استفادت منه الثورة الجزائرية في أواخر عام 1958م في إطار تطور حلقات صراع الحرب الباردة.

جاء هذا التقرير، ليمثل سندا إضافيا للشكوى التي رفعتها الحكومة الفرنسية، إلى مجلس الأمن حول استقواء الثورة الجزائرية، بالدعم الواسع للقيادة المصرية، كتوضيح منها لسبب اتساع الحرب في الجزائر، بدل أن تعترف بفشل سياستها الأمنية التي كانت تتلقى عنها انتقادات حادة من حلفائها إلى حد تهديدهم لها، بوقف دعمهم المالي، واللوجستيكي عنها، فاتجهت تحت هذه الأدلة إلى ترتيب عدوان عسكري، شاركت في تنفيذه كل من إسرائيل وبريطانيا في 05 نوفمبر 1956.[444]

---

[443] C.A.D.N. Carton 438, Rapport d'Etienne Dennery Amb. de France à Berne, 16 nov. 1956, p2. Voir aussi autre Rapport d'Etienne D, 29 oct. 1956, p.1.

[444] الكثير من الدراسات تناولت ظروف وخلفيات العدوان الثلاثي، الذي اشتركت في تنفيذه كل من إسرائيل وبريطانيا عل مصر، بسبب القرار الذي اتخذه جمال عبد الناصر في شأن قناة السويس، الذي أقدم بموجب ذلك القرار على تأمينها في جويلية 1956. فمعظم الدراسات عالجت العدوان من زاوية صراع و.م.أ و إ.س عل المجالات الحيوية في الشرق الأوسط، وكذا رفض و.م.أ سياسة عبد الناصر التي أظهر فيها عداءه للمعسكر الغربي التي رأى فيها امتدادا طبيعيا للاستعمار البريطاني في المنطقة، على خلفية تدخلها في القرض الذي منحه البنك العالمي للحكومة المصرية، لصرفه في مشروع سد أسوان المقدر بمائتي مليون دولار، حيث طلبت الدولتان منح القرض على ثلاثة أقساط، وهو ما رأى فيه عبد الناصر ابتزازا لسياسته. فعاد إلى إ.س ليطلب المساعدة والدعم منها، الذي اقترن بإمضاء حكومة بكين صفقة بيع لكمية من الأسلحة للحكومة السورية. فعلى العموم، خلاصة أسباب تعرض حكومة مصر للعدوان تعود إلى رفض و.م.أ. ارتماء مصر في أحضان المعسكر الشيوعي، ودعمها للقضية الجزائرية بالمال والسلاح، كشفت عنه قضية سفينة أتوس التي أوقفتها البحرية الفرنسية في عرض البحر الأبيض المتوسط بالغرب الجزائري في أكتوبر 1956. للمزيد من التفاصيل أنظر:

على وقع هذا التوتر نجحت الحكومة الفرنسية، في الإبقاء على ود و.م.أ إلى جانبها، تجسد في اضطلاع قوات م.ح.ش.أ بمهام تشديدالمراقبة على كل منافذ الضفة الجنوبية للمتوسط، دعما للجهود التي كانت تقوم بها المخابرات الفرنسية، في د.أ.غ وفي عرض المتوسط لتتبع فلول عناصر ج.ت.و. فعلى هذا النحو توصلت أجهزة الأمن الفرنسية، إلى تحديد هوية بعض التجار الناشطين في مجال تجارة وتهريب الأسلحة، على محور سويسرا ألمانيا، كالمدعو "جوزيف كوهلر Josef Kohler " الذي أشار إليه القنصل الفرنسي "ببال Bale" في رسالة له إلى سفير الحكومة الفرنسية ببارن السويسرية، جاء فيها:

"أثار انتباهي نشاط المدعو جوزيف كوهلر القاطن بـــ 7 شارع أوليت Oeillets ببارن Berne، رقم الهاتف 59 58 2 032 اشترى كمية من الأسلحة، لإرسالها إلى مصر، والجزائر. وتتمثل في بنادق "موزر" ألمانية الصنع، وذخيرة جيء بها من السويد، ليتم توجيهها إلى إيطاليا عن طريق سويسرا، يتكفل بها المعني (كوهلر)، الذي نقل في السابق نسبة تصل إلى 1,8 بالمئة من الذخيرة إلى هذه الجهات (مصر والجزائر).[445]

فيبدو أن كوهلر كان على دراية بمواقع تجارة الأسلحة ومناطق العبور، لذلك ظل دوره كوسيط ينتقل بين هذه المواقع، باحثا عن شحنات من الأسلحة لاقتنائها للثورة الجزائرية، بوساطة مسؤولين مصريين رسميين. فاستنادا إلى تقارير القنصل الفرنسي القائم بالأعمال في مدينة بال السويسرية، لفت في معظمها انتباه السفير الفرنسي بسويسرا، إلى تحول سويسرا إلى وكر لمختلف النشطاء والشبكات المختصة في تهريب الأسلحة. وفي نفس الشأن أضاف القنصل حقيقة أخرى لسفيره، حول تهريب الأسلحة موضحا فيها قائلا: "منذ اغتيال المدعو "ليوبولد" بجنيف، قرر كل من السيد "فريدريج

.S.H.A.T, Carton GR 1H 2070, Document sous titre **"Historique des conversations menées par le Colonel Cohan en vue d'un cessez-le-feu à Port-Said"**, 05 Nov. 1956, pp.1-3.

Philippe Tripier, **Autopsie de la Guerre d'Algérie, 1954-1962**, Ed. France Empire, Paris, 1972, p.148. Et voir aussi sur ce sujet : Marc Ferro, **Histoire des Colonisations des Conquêtes aux Indépendance XIII^e^, XX^e^ siècle**, Ed. du Seuil, Paris, 1974, pp.454-455. Et voir aussi : Jacques Vallet, **Aspects Militaires de la Guerre d'Algérie, Un contre maquis durable de la guerre d'Algérie, L'affaire Si Chérif 1957-1962**, Revue d'histoire, Oct-Déc. 2002, N°208, p.40

(445) C.A.D.N. Carton 436, Ambassade de France à Berne, lettre de M. Henry Rollet Consul Général de France à Bale, adressée à M. Etienne Dennery Amb. de France à Berne, Bale 16 sept. 1957, p1.

فرنك شنايدر" رئيس مجلس الإدارة، والسيد "هرمان شميد روس" إنشاء مصالح خاصة مكلفة بقضايا تجارة الأسلحة بسويسرا.(446)

إن الشيء الملاحظ في تقارير ومراسلات التمثيليات الدبلوماسية الفرنسية في سويسرا، هو احتواؤها على إيحاءات تمثلت في تلقي قيادات ج.ت.و. لتسهيلات سمحت لهم بنقل، وشحن مشترياتهم من الذخيرة، وتمريرها عبر نقاط العبور الأوروبية، دون لفت أنظار المخابرات الفرنسية، مما شجع قيادة الثورة على الاهتمام بنقاط إنتاج وتسويق الأسلحة في د.أ.غ.، نبهه إليه المستشار السياسي لدى السفارة الفرنسية ببرلين، في رسالة له إلى وزير الخارجية الفرنسية، مؤكدا – حسب زعمه – عبر معلومات تحصلت عليها مصالحه، توحي بأن وفدا من جيش التحرير الجزائر، منتظر قدومه إلى ألمانيا في غضون شهر أكتوبر 1957م، ليتفاوض مع مهربي الأسلحة هنا أي في "ألمانيا الشرقية".(447)

إلتفات قيادة الثورة إلى ألمانيا الغربية والشرقية، التي لا تعنينا في هذا الموضوع لما هنالك من خصوصيات لنظام الألمانيتين، على خلاف الأنظمة الأوربية الأخرى، أولها استغلال الموقف الرسمي الألماني المعارض لأية سياسة أروبية يكون مصدرها فرنسا، وثانيها توفر ألمانيا على مجتمع مدني قوي وفعال، في صراع، وخلاف دائمين مع نظامه السياسي، عندما يتعلق الأمر بمعارضة هذا الأخير لدعم القضايا الإنسانية العادلة، والتي على رأسها مسألة التحرر من الهيمنة الأجنبية، ومنطلق هذا المجتمع هو الإرث التاريخي الفرنسي في ألمانيا قبل 1870م، ضف إلى ذلك أن النسيج السياسي لهذا المجتمع المدني، غالبيته من الأحزاب اليسارية، والحركات النقابية والطلابية، المدافعة عن حق الإنسان في العيش في كنف الحرية التامة، بعيدا عن قيم الهيمنة التي تمارسها الإمبريالية الغربية.

وحتى يبقى المجتمع الألماني البرليني على مواقفه الداعمة لحق الشعوب في التحرر، عمد إلى دعوة زعامات حركات التحرر، حضور التظاهرات التي ينظمها

---

(446) C.A.D.N. Carton 436, Ambassade de France à Berne, Lettre de M. Henry Rollet, Consul Général de France à Bale, adressée à M. Etienne Dennery Amb. de France à Berne, Bale, 26 Sept. 1957, p1. Et voir aussi Robert Buron, **Carnets politiques de la guerre d'Algérie 54 – 62,** Ed. CASSA, Paris, 2005, p46

(447) S.H.D.C. Carton 225, Action Extérieure, lettre de M. Chalvron Conseiller politique à Berlin adressée à M. CH. Pineau M.A.E. de France, 02 Oct. 1957, p1.

للتعريف بأهداف نضالهم، كالذي تم في التجمع الذي دعت إلى تنظيمه الأحزاب السياسية البرلينية، بضاحية برلين الشرقية "للتضامن مع كفاح الشعب الجزائري"، تحت رعاية مجلس برلين، بمعية حضورخمسمائة طالب أجنبي يواصلون دراستهم في الجامعات الألمانية.[448]

إنه الفضاء الأمثل الذي كان من شأنه تمكين الجزائريين العاملين في الحقل الدبلوماسي، من عرض احتياجاتهم من الأسلحة، لإيجاد تغطيات سياسية لها، في حال اقتنعت د.أ.غ. بكفاح الشعب الجزائري، على أنه كفاح مطابق لنصوص الأعراف والمواثيق الدولية. فبمثل هذه التظاهرات التي قد تتحول إلى ضغوطات، من شأنها تحفيز شرطة الحدود السويسرية، وشرطة الحدود الألمانية، إلى التساهل مع مهربي الأسلحة، والذخيرة، والعتاد العسكري، خصوصا إذا كان موجها إلى الثورة الجزائرية.

حقيقة بينها الوزير العام الكونفيدرالي مقرا من خلالها، بوجود حالات تهريب للأسلحة والذخيرة من فرنسا، تقوم بها شبكة مكونة من عناصر من شمال إفريقيا (ج.ت.و.) متواجدة بسويسرا. وقد توصلت إلى حد الآن تحريات الشرطة السويسرية، إلى تحديد هوية عنصر واحد من شمال إفريقيا، وبعض السويسريين الذين قاموا بتمرير، حوالي خمسة عشر مسدسا من النوع الأوتوماتيكي، عبر الحدود الفرنسية السويسرية، لتسليمها إلى عناصر ف.ف.ل.ج.ت.و.[449]

4- اتساع نشاط قيادات جبهة التحرير الوطني في دول أوربا الغربية من أواخر 1956 إلى أواخر 1958:

يظهر أن الطريقة التي اتجهت إليها الحكومة الفرنسية، لمحاصرة الجهات الموصلة للأسلحة لمناضلي ج.ت.و.، وجدت طريقا مسدودا، يعود إلى فشلها في تجسيد رؤيتها الأمنية للقضية الجزائرية، في الوقت الذي حققت قيادتها تطورا مهما على مستوى رواق الأمم المتحدة، بعد تخطيها عقبة التسجيل في أواخر عام 1956م، وهما الأمران اللذان جعلا من الرؤية السابقة الذكر، تصطدم ببداية تبلور شكوك لدى شركائها في الحلف الأطلسي. فمن المتوقع أن تكون (الحكومة الفرنسية) قد تعرضت

---

[448] Idem.

[449] C.A.D.N. Carton 436, Ambassade de France à Berne, Lettre de M. Etienne Dennery Amb. de France à Berne sous titre "**trafic d'armes à travers la Frontière Française – Suisse**", adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 10 Oct.1957, p1.

إلى انتقادات من هؤلاء الشركاء في الموضوع، جراء الانكسارات العسكرية والدبلوماسية خلال فترة 1956-1957.

فحقيقة هذا الواقع بمعطياته، دفع بكل من و.م.أ. وبريطانيا أهم شركائها الأطلسيين، إلى الإقدام على خطوة غير مسبوقة، تتمثل في تسليم شحنة من الأسلحة لحكومة تونس، دعت مكتب ج.ت.و. بروما إلى استغراب الخطوة في البداية، ثم راجعها ليضعها في سياق رغبة الدولتين في مراجعة دعمهما للرؤية الفرنسية، بأداة ضغط من هذا النوع.[450]

جسدت المساعدات الأمريكو بريطانية المثل القائل "مصائب قوم عند قوم فوائد"، انطلقت منه ج.ت.و، قصد الاندماج في صلب الصراع العالمي، القائم بين القوى العالمية حول بحيرة المتوسط، في إشارة إلى ذلك الصراع المحتدم بين فرنسا، والولايات المتحدة داخل الحلف الأطلسي. قضية جعلت منها جريدة المجاهد، لسان حال ج.ت.و.، منطلقا لعرض نتائجها على المنطقة، والجزائر ككل، على أنها تصب في الاتجاه الذي كانت تريده القضية الجزائرية، وقد اختار طاقم تحرير الجريدة فقرة واحدة من تعليق، نشرته جريدة لوموند الفرنسية حول الخطوة، عكست فيه التحول الحقيقي الذي طرأ على موقف الدولتين من القضية في النص التالي:

"إن أمريكا وبريطانيا لا ينظران إلى تونس، والمغرب فحسب، بل إلى الجزائر أيضا، وهي النتيجة الحتمية التي انتهت إليها بأساليبها الملتوية أيضا (...) إن الحرب الجزائرية تنخر الكيان الاقتصادي الفرنسي من جميع النواحي، وسوف تبقى هذه الحالة على ما هي عليه، إلى أن تحل فرنسا قضية الجزائر، التي هي من أهم المشاكل التي تتخبط فيها فرنسا (...)، وفي موضع آخر نقلت الجريدة عن"فستكيل" زعيم حزب العمال البريطاني قائلا:"تلقي تونس لكمية من الأسلحة، قدمتها لها بريطانيا و و.م.أ لا يعني منع وصول أسلحة روسية إلى هناك (الجزائر)، وإنما هو دلالة على أن أمريكا وبريطانيا تحاولان إقناع العالم العربي، بأنهما لا توافقان على السياسة الفرنسية في الجزائر.[451]

---

[450] S.H.D.C. Carton 246, Action Extérieure, Lettre de M. R. Bousquet Amb. de France à Rome, adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, Rome, 20 Mai 1957, p1.

[451] جريدة المجاهد، 01 ديسمبر 1957، عدد 13، ص11..

اتضح أن المسألة (الأسلحة) هي أهم جوهر الخلاف بين فرنسا وحلفائها، وهو السبب الذي دعا قيادة ج.ت.و.، إلى العمل على التموقع الجيد في صلب هذا الصراع الدولي، لمحاصرة المشروع الفرنسي، الذي سيرافع عنه وزير الخارجية الفرنسي "بينو" في الأمم المتحدة، بدءًا من يوم 28 نوفمبر 1957م[452]

وهو ما أعطى حافزا آخر لممثل ج.ت.و. للتحرك في هذا السياق على أكثر من صعيد، على مستوى رواق الأمم المتحدة لحشد التأييد من الكتلة الآفروآسيوية، الغرض منه إفشال هذا المشروع "الأمريكو إنجليزي" إذا كانت نيته دعم فرنسا على حساب القضية الجزائرية.

كشفت بعض التقارير والمراسلات التي تبادلها مسؤولو هيئات الخارجية الفرنسية خلال عام 1957م، حول تحركات مناضلي ج.ت.و في د.أ.غ.، عن تباطؤ مسعاهم، وتعثر تحركهم في الجهات المفترض أن يجدوا فيها ما يحتاجونه من أسلحة، وعتاد، ومعدات عسكرية، في دلالة قاطعة على أن نشاط الجبهة في الخارج بقي لفترة طويلة من دون هيكلة تنظيمية ولا مهماتية واضحة، حركت فينا حقيقة الإستغراب لخلوها من أية إشارة مباشرة لعناصر ج.ت.و.، أخذا بعين الاعتبار التحقيقات الفرنسية حول مصالحها التي لا يمكن أن تكون غير موسومة بالدقة العالية. ومع ذلك لم نجد أثرا لعناصر كان لها دور في هذا المجال، سوى الغطاء السياسي المعروف الذي هو(ج.ت.و).

فبعودتنا إلى شهادة امحمد يوسفي في مذكرته "رهائن الحرية"، التي أماط فيها اللثام عن الكثير من الحقائق حول المهمات التي تشكلت بالصورة التي كان ينبغي أن تظهر بها مهمة البحث عن الأسلحة في د.أ.غ. لدعم القواعد الخلفية للثورة، (القاهرة، تونس، المغرب). وفي هذا الصدد أورد المذكور أعلاه (امحمد يوسفي) تفاصيل مهمته التي كلفته بها قيادة ج.ت.و. في أوروبا، والتي استهلها بالاجتماع الذي نظمه الوفد الخارجي بالقاهرة، الذي حضره بنفسه تحت اسم مستعار هو (سي مصطفى)، والذي انتهى إلى تكليفه بإنشاء قاعدة لوجستيكية، يكون مقرها بإسبانيا.[453]على خلفية إمكانية

---

[452] نفسه، ص11. وأنظر كذلك: عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية**، م.و.م، الجزائر، 2004، ص ص189-190.

[453] M'hamed Yousfi, **Les Otages de la liberté**, Ed, MY, Alger, 1989, p131.

التوصل إلى فتح منفذ، أو ممر (إسبانيا، المغرب) مادام هناك حافزا جغرافيا مهيئا، تضاف إليه العلاقات المغربية الإسبانية، لتجاوز عقبة الاتفاقيات الفرنسية المغربية، التي حملت في مضمونها إجبار الحكومة المغربية على الالتزام بتنفيذ، وتجسيد الاتفاق، والتنسيق الأمنيين، فيما يتعلق بشراء وتوزيع الأسلحة بينهما، والتي وكلت مهمتها لفرق الدرك والشرطة، ووسطاء الجيش الملكي تحت مراقبة سلطات الاحتلال.

وقد استطاع امحمد يوسفي في ظرف زمني قياسي، إلى تزويد المنطقة الخامسة بسيارتين كبيرتين من نوع "شوفرولي"، محملتين بالأسلحة والذخيرة كل أسبوع، عبر خط برشلونة ــ مدريد ، الجزيرة ، تطوان، الناظور ــ تحت قيادة فوجين الأول: تحت إدارة سي ابراهيم، وسي العربي، والثاني تحت إدارة سي أحمد دغمومي ومحمد شاوني، مناضلين مغربيين مناصرين للقضية الجزائرية.[454]

إتضح من هذه الشهادة، صعوبة المهمة (التسليح) التي أوكلت إليه تحت ضغط الظروف التي تسببت فيها الحكومة الفرنسية، من خلال رفع تعداد قواتها العسكرية، التي بلغت في مطلع 1957م ستمائة ألف جندي نظامي، معززة بأرمادة من القوانين الاستثنائية الخاصة، التي جاء بها المقيم العام "روبير لاكوست"، زيادة على الضغط الناتج عن الإتفاقيات التي أبرمتها الحكومتان المغربية والتونسية، مع الحكومة الفرنسية، والتي تفرض مساهمتهما في منع تمرير الأسلحة عبر الحدود الشرقية والغربية، إلى جانب إشراف البحرية الفرنسية، على مراقبة المتوسط تحت مظلة مساعدة الحلف الأطلسي من الناحية العسكرية في بحيرة المتوسط.

هذه الظروف صعبت على أجهزة الثورة، التقدم في العملية، الأمر الذي أدى إلى تحرك قيادة الداخل، لعقد مؤتمر وطني تحضره كل القيادات الداخلية والخارجية، لدراسة كل المسائل العسكرية والتنظيمية للثورة، لمنع الجمود والتراجع الذي طال مسالة التسليح، خاصة بعد اعتقال القادة الخمسة في 22 أكتوبر 1956م.[455] وكذا انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس مطلع 1957م. بمعنى أن قضية الأسلحة هي الأكثر تضررا في هذه الظروف، فكان لابد من إيجاد حل ظرفي لها، في انتظار توسيع

---

[454] Op.cit, p132.

[455] Madjed Nahmi et Samy Abtroune, **"Opération Tintin"**, le Fiasco Politique, Revue Afrique-Asie, N°03276, Novembre 2014, pp.44-45.

النقاش لبعثها من جديد، عن طريق تسوية تثمر إلى ضمان تدفق شحنات من الأسلحة، على القواعد الخلفية المتواجدة في القاهرة وتونس وليبيا والمغرب.

وللتجاوب مع هذا المستجد، تم تكوين وحدة عسكرية يرأسها منصور بوداوود[456] بتطوان، تعمل على نقل الأسلحة، والذخيرة القادمة من أوروبا (إسبانيا) إلى مزرعة بضواحي الرباط. مهمة تزامنت مع إقرار قيادة ج.ت.و على إعادة هيكلة الهيئة الخارجية لجبهة التحرير،حيث قرر مسؤولو ل.ت.ت. تعيين العقيد أوعمران على رأس الهيئة اللوجسكية، ومصالح الشؤون الخارجية تحت إدارة مسؤولية لمين دباغين.[457]

إنها رغبة أوحت إلى تجديد نفس بعث العمل الخارجي، في جانبيه الدبلوماسي واللوجستيكي، جاءت لتلبية الإرادة الجامحة، التي كانت تدفع بالقيادة الجدية لــ -ج.ت.و.-، مكتب القاهرة إلى إعطاء قفزة للعمل الدبلوماسي، من خلال زرع إرادة قوية تؤدي بالضرورة إلى تصحيح المسار الذي تسبب في تمييع الجهود الأولى التي بذلها الوفد تحت غطاء الحكومة المصرية. [458] فإن التغيير الجديد الذي أحدثته

---

[456] ذكر بوداود في شهادته جملة الجهود التي نجح في تجسيدها، وفق إملاءات أوعمران التي أرسلها له عن طريق جهاز راديو لاسلكي، على إثر وفاة رئيس فيدرالية ج.ت.و بالمغرب، ليخلف هذا الأخير على رأس هيئة التسليح هناك، وعند إستلامه قيادة الهيئة "التسليح"، باشر في الاتصال بالمحترفين في تهريب الأسلحة للحفاظ على بقاء تدفقها على جنود المقاومة بالداخل. وقد تم إرسال أول شحنة على متن شاحنات ملك للمهربين نحو الجزائر، كان في استقبالها بن يوسف بن خدة، لكن لسوء الحظ وجدته غائبا عن العاصمة على وقع إضراب جانفي 1957 الذي أجبرته رفقة زملائه في ل.ت.ت الخروج منها باتجاه تونس. وعلى العموم فمعظم عمليات شراء الأسلحة ونقلها التي نجحت فيها قيادات ج.ت.و خاصة امحمد يوسفي بإسبانيا ساهمت فيها السلطات المغربية في عهد محمد الخامس والحسن الثاني. لكن بعد 1958 تغير المعطى بسبب خطي موريس وشال اللذان أوقفا على حد تعبير أوعمران حماسنا في المجال اللوجيستيكي دفعت قيادة ج.ت.و تعويضه بمحمود الشريف عام 1959. انظر:

- Mohamed Boudaoud, Op.cit, pp.70-74.

[457] Op.cit, p142.

[458] في الحقيقة أحمد بن بلة بعيد عن أي تقصير في حقه من خصومه في الداخل، ودليلنا في ذلك مجموعة وثائق وجدت لديه عشية وقوعه رهن الاعتقال، عقب حادثة الاختطاف التي وقع ضحيتها وزملائه صبيحة 22 أكتوبر 1956، حيث قام المكتب الثاني بإعداد تقرير حول هذه الوثائق، التي عنونها بــ "أوراق بن بلة"، ففي ورقة منها عثر المكتب على صفقة شراء كمية معتبرة من الأسلحة أمضاها هذا الأخير بمساعدة وسيط أمريكي مجهول الهوية بلغت قيمتها بـــ: 1.770.810.00 دولار. انظر.

- S.H.A.T, Carton 1 H 1244, Note de Renseignement sur un Document à été saisie parmi les Papiers de Ben Bella arrêté le 22 Oct 1956 établi par Le Colonel Massi Grac Commandant Supérieur Inter armé, Alger 5 Nov 1956, pp 1-2. Et voir aussi Rapport intutilé **"Arrestation des Chefs de la Rebellion à l'Extérieur"**, Alger le 23 Oct 1956, pp.1-2.

ل.ت.ت، أخصب بشكل سريع في ظهور تلك المكاتب السياسية، التي توزعت في د.أ.غ. تحت مطية بعض السفارات العربية، والتنظيمات النقابية والحقوقية النشطة على أرض هذه الدول، التي تناولناها في الفصل الأول من هذه الرسالة، والتي وجدنا الكثير من الوثائق حولها، تعود للمسؤولين الفرنسيين في الخارج، حملوا فيها المسؤولية الكاملة للسفارات التونسية، والمغربية، والمصرية على وجه التحديد، التي منحت غطاءها لهذه المكاتب في أوروبا. (459)

وبتواجد هذه المكاتب في أوروبا، وجدت نفسها في احتكاك مع طبقات المجتمع الأوروبي، من أحزاب وجمعيات، ومنظمات حقوقية، جعلت منها أي (هذه المكاتب) حلقة وصل بينها، وبين حكومات د.أ.غ.، أصبحت في يدها إمكانية شرح أهداف العمل المسلح في الجزائر، لمسؤولي هذه الحكومات كما هي على أرض الواقع، وهذا من أجل توضيح الصورة، التي حجبتها الإعلام الفرنسي المغرض عن الثورة الجزائرية.

---

(459) أشارت الكثير من الوثائق الفرنسية، إلى الدور الذي قامت به السفارات التونسية والمغربية، في إيواء مناضلي ج.ت.و. الناشطين في الدعاية والتحرك الديبلوماسي، في د.أ.غ. وقد أورد في هذا المجال السفير الفرنسي بألمانيا في الكثير من وثائقه، عن قيام سفارة تونس ببون بمنح غطائها لفوج من دعائي ج.ت.و. لغرض السماح لهم بممارسة العمل الديبلوماسي لفائدة قضيتهم. وفي تقرير آخر لنفس المتحدث، بين دور السفارة المغربية التي هي الأخرى لم تبخل بمساعداتها لإيواء عناصر ج.ت.و.، وعند معرض حديثه عن الاعتداء الذي تم تنفيذه ضد الطيب بولحروف بروما، ذكر السفير أن مكتب ج.ت.و. الذي يقيم بمقر السفارة التونسية بروما، لم يتم ذكره، لكن وفق تقرير آخر للسفير دائما، أن الحكومة الإيطالية ستنظر في أمر طرد بولحروف، وقد زاد تشجيع دور السفارات التونسية والمغربية، للمساعي التي قامت بها كل من سفارات العربية السعودية، الأردن، اليمن، العراق، الجمهورية العربية المتحدة، وليبيا، أظهر ممثلو هذه الدول إعتراضهم على التعليمات التي أصدرتها السلطات الإيطالية التي نشرتها الصحف، حول التهم التي نسبتها للجزائريين عن الاعتداء الذي عرفته مونتساكرو De monte-Sacro، وقد طلب ممثل المغرب من السيد غرازGrazz، تحديد الموقف الإيطالي في هــ.أ.م. ليهيئ به الظروف لصالح مستقبل علاقات واعدة بين إيطاليا، ودول العالم العربي، وفي تقرير مختلف يظهر تكاثف، وتجانس القنصليات العربية، في تكتل تحت اسم الرابطة العربية، أشار إليه السفير الفرنسي بمدريد قائلا:"(...) قال لي السيد كاستيلا Castiella أن سفراء مختلف الدول الأوربية، إنبثق عنهم حديثا سبر آراء، حول احتمال جاهزية اسبانيا للتدخل كوسيط للتعجيل بحل الصراع الجزائري"، وفي هذا السياق أكد السفير الفرنسي بمدريد دائما أن مكتب ج.ت.و. بإسبانيا الذي يشرف على شؤونه جلاح محمودي، عضو الحزب الشيوعي الجزائري المقيم بالسفارة المغربية بمدريد. للمزيد من التفاصيل أنظر التقارير التالية:

S.H.D.C. Carton 156, Rapport de M. Seydoux l'Amb. de France à Bonn 14 oct. 1958, p.01. Voir aussi un autre Rapport de M. Seydoux du 04 Mar 1958, p.01. Voir aussi le Rapport du même Amb. 01 oct. 1958, p.01. Voir carton 264, Rapport de Palewski l'Amb. De France en Italie, 10 juil. 1959, p.01. Voir aussi Rapport réservé de M. Palewski, Rome 18 juil. 1958, p.01. Voir aussi rapport de M. Margerie Fonctionnaire Diplomatique en Espagne, Madrid, 20 Avr. 1960, p.01. Voir aussi Carton 247, Lettre du la Tournelle Amb. de France à Madrid 19 nov. 1958, p.01.

ولعل من بين أولى نتائج تحرك هذه المكاتب نجاحها في استمالة موقف ألمانيا الشرقية كجسر للوصول إلى موقف ألمانيا الغربية، من خلال النداء الرسمي الذي وجهه ولي العهد للجبهة الوطنية ببرلين، للفيالق الألمانية العاملة بالجزائر، حاثا إياهم بعدم التعرض إلى اضطهاد شعب يكافح بشجاعة من أجل حريته. وقد نشر هذا النداء بعد المحادثات التي تمت ببرلين الشرقية في 31 أكتوبر1957م، بين قياديتي الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الشيوعي الجزائري ببون في 05 نوفمبر 1957م.(460)

جاء هذا التقدم الذي منح متنفسا حقيقيا للثورة الجزائرية، ترجمة فعلية للقرارات التي اتخذتها قيادات ج.ت.و. في مؤتمر الصومام، دفعت بالزعامات الوطنية إلى الاندماج في صلب العمل الثوري، وفق الرؤية التي كان عبان يدعو إليها مناضلي التيارات السياسية الجزائرية للانضمام إلى ج.ت.و.، وفاء منهم لسياسته الرامية إلى توحيد القوى الوطنية.(461)

وقد ظلت جهود البحث عن الأسلحة في د.أ.غ. رغم هذا التقدم، يشوبها الغموض والتستر بسبب اقترانها بتوظيف علاقات تمويه مبطنة، المراد منها الظفر بتسهيلات من الحكومات الأوروبية، للنشطاء الجزائريين تحت مبررات لاجئين سياسيين، فارين من القمع الفرنسي الوحشي، وهو حق تكفله معاهدة جنيف لعام 1948، يوفر للجزائريين فرص الإتصال بالعاملين، والمحترفين في تجارة الأسلحة. في هذا الصدد نقل القنصل الفرنسي ببال السويسرية في تقرير له، موجها إياه إلى وزير الخارجية الفرنسية موسوم بـــ "سري للغاية"، بين فيه قائلا: "نشرت الصحافة السويسرية بتاريخ 14 جانفي 1958م معلومة، مفادها أن هناك تهريبا للأسلحة، من هامبورغ نحو دمشق، فليبيا، فمعسكرات ج.ت.و. بتونس.(462)

ويضيف السفير في سرده للمعلومات، ممطرا سفيره ببارن بالحقائق الأمنية، حول من يقف وراء الدعم اللوجيستيكي، الموجه للجزائريين في الفقرة التالية: "بناء على معلومات وصلتني حول نفس القضية، التي بينتها لك في رسالة رقم 115 بتاريخ 2 مارس 1957م، والتي وضحت فيها تورط مؤسسة دار فرانك Maison Frank ، الكائنة

(460) S.H.D.C. Carton 225, Communiqué de Paris adressé à L'Amb. de France à Bonn, le 04 Janv. 1958, p1.

(461) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص86.

(462) C.A.D.N. Carton 436, Rapport de M. Henry Rollet Consul de France à Bale adressé à M. Etienne Dennery l'Amb. de France à Bern, Bern, 15 janv. 1958, p1.

بمدينة بال السويسرية، وشركة أوتوشولتر Osterbergstrass 43 Otto Schlutter، وكذا بنك مارتن فريدرباغ Martin Friedburg Mocke-Bergstrasse 22، كلتاهما من هامبورغ الألمانية، بالإضافة إلى المدعو "شولتر" المتهم في الاعتداءين اللذين تم تنفيذهما ما بين 28 سبتمبر 1956م، و23 جوان 1957م، دعا الشرطة الفرنسية إلى فتح تحقيق حولهما (الإعتداءين)، وكذا الاغتيال المفاجئ الذي تعرض له المدعو ليوبولد بجنيف بتاريخ 19 سبتمبر 1957م في ظروف غامضة.(463)

وقد أوضحت هذه الحقائق التي تضمنها تقرير 15 جانفي 1958م السابق ذكره تقدما نوعيا نجحت في تحقيقه ج.ت.و.، بعد ظفرها بموافقة المؤسسات الصناعية، والمالية الألمانيتين، تزويد جيش التحرير الجزائري بالعتاد الحربي اللازم، لمواجهة قدرات الجيش الفرنسي، التي تضاعفت في هذه الفترة بفعل المساعدات اللوجيستيكية التي تلقتها من دول الحلف الأطلسي.

أدى نشاط عناصر ج.ت.و. تطورا مهما في هذه المرحلة، إلى قلق خ.ف. من اتساعه، ومما وصلتها من معلومات عن تحركات عناصر ج.ت.و.، المكلفين بتهريب الأسلحة إلى الجزائر، والذين يتحركون "بحرية تامة في إسبانيا، زيادة على تلقيهم مساعدات من عدة جهات بمدريد، ولعل قضية: "الثمانية والعشرين طالبا جزائريا الذين استفادوا من إقامة بمدريد، بجوازات سفر منحتها لهم السفارة السورية بالمغرب، وبتأشيرات سلمتها لهم السفارة الإسبانية بالمغرب، بترخيص من الحكومة الإسبانية أواخر مارس عام 1958.(464)

بناء على جملة هذه الحقائق، أملت الخارجية الفرنسية على سفيرها بمدريد، ممارسة دوره كمفوض دبلوماسي راع للمصالح الفرنسية بإسبانيا، بالتقدم إلى الحكومة الإسبانية للتأكد فيما إذا كانت المعلومات التي وردت في برقية 27 مارس 1958 في علم سلطات الخارجية الإسبانية، للتباحث معها عن الأسباب التي دفعها إلى التساهل مع عناصر ج.ت.و، وتركهم يجولون على أراضيها ضد مصالحنا هناك، وكأن هناك تلميحا ضمنيا على أن وراء تواجد نشاط ج.ت.و، يعود إلى دور السفارة المغربية بمدريد، التي أعطتهم غطاءها السياسي والدبلوماسي، على أساس أنهم موظفون لديها

(463) Rapport du 15 jan. 1958, p1.
(464) Télégramme du 27 Mars 1958. p1.

كمغاربة، يتحركون بوثائق رسمية مغربية. فلم تجد فرنسا وسيلة ضغط على الحكومة الإسبانية، سوى التلويح والتهديد بإفشالها لمشروع التعاون الذي تأسس بينهما على الحدود الموريتانية.[465]

أرادت الحكومة الفرنسية من وراء هذا التهديد، الذي أشهرته في وجه الحكومة الإسبانية، إشعارها بالخطورة التي أضحى يشكلها ممر (إسبانيا، المغرب)، على القوات الفرنسية في الجزائر، والمغرب العربي ككل، والذي تعرض له امحمد يوسفي بالشرح في كتابه "رهائن الحرية"، معتبرا إياه في تلك الظروف انتصارا لقيادة ج.ت.و. على سياسة غلق الحدود، التي لجأ إليها الجيش الفرنسي مع بداية عام 1957، في إطار تنفيذ سياسة حكومته التي كانت إلى غاية هذه الفترة، مازالت متمسكة بالحل الأمني لـــ القضية الجزائرية، الذي يرتكز على تجفيف منابع الدعم والإسناد، التي كان يتمون منها جيش التحرير- إسبانبا المغرب، الذي يعود الفضل في إيجاده إلى الدور الذي لعبته السفارة المغربية بمدريد، في تمكين مناضلي ج.ت.و. من وثائق رسمية مغربية، سمحت لهم بتمرير شحنات معتبرة من السلاح والذخيرة من ألمانيا، ومن سويسرا، ومن بلجيكا، وحتى من فرنسا، إلى إسبانيا فقاعدة الناظور المغربية، لتنقل عبر الحدود المغربية إلى مقر الولاية الخامسة بالناحية الغربية للجزائر.

يندرج هذا المسلك في إطار إستراتيجية قيادة ج.ت.و، لفك الخناق والحصار اللذين ضربهما الجيش الفرنسي على جيش التحرير في الداخل والخارج، في مجال الأسلحة والمهمة التي اضطلع بها أوعمران، مسؤول ج.ت.و مكلف بالتموين رفقة ضابط مسلم فار من الجندية وهو الصادق قلال، اللذان دخلا إلى إسبانيا لبحث المسألة مع عناصر مكتب ج.ت.و.، ومسؤول السفارة المغربية بمدريد، اللذان قدما حولهما السفير الفرنسي طلبا حث فيه الخارجية الإسبانية، على تزويده بتحقيق دقيق عن نشاطهما.[466]

وبعد أسبوع رد وزير الخارجية الإسبانية، في إجابة جمع فيها بين نكرانه لزيارة العنصريين، وعدم توفره على أدلة تثبت أنهما من أصول جزائرية فيما يلي: "إن خبر إقامة أوعمران والصادق قلال ليس له أي أساس من الصحة، وأن مسألة الجزائريين

[465] S.H.D.C. Carton 247 Télégramme de M. CH. Pineau M.A.E de France, adressé à L'ambassade de France à Madrid, Paris, 07 Mai 1958, p1.
[466] Télégramme. 07 Mai 1958. p1.

اللذين وصلا إلى هنا (مدريد) في حدود 14 أفريل الماضي، من الممكن أنهم استعاروا أسماء تونسية، أو مغربية، سمحت لهم بالعبور إلى إسبانيا، لكن أية حركة من هذا النوع فهي تحت يقظة المصالح الأمنية الإسبانية.[467]

أدى هذا التبرير، الذي شرحت فيه الحكومة الفرنسية موقفها من مسألة تواجد مناضلي ج.ت.و. بإسبانيا، إلى توتر في علاقاتهما الدبلوماسية، مخلفا متاعب أضرت بعلاقة الحكومة الإسبانية بنظرائها من دول المجموعة الأوروبية، وقد زادت عليها الضغوطات على خلفية ما نسب إليها من اتهامات، بعد قبولها واعترافها بمبعوثي ج.ت.و. كممثلين للثورة على أراضيها.

وقد بينت الرسائل والبرقيات التي تلت برقية 27 مارس 1958م، جنوح الخارجية الإسبانية إلى تقديم الأدلة السياسية، كعربون جد على حزمها في مجابهة الأسباب، التي تثير حفيظة الحكومة الفرنسية وفيما يخص القضية الجزائرية وشمال إفريقيا، عادت الحكومة، إلى تهدئة الوضع لتتخذ – حسب زعمها –، موقفا جديدا تجاه وفد ج.ت.و، وأقرت أنه سيغادر مدريد في غضون أسابيع، وسيظل محروما من ممارسة نشاطاته، إلا عن طريق شخص رسمي (البرقية رقم297 الصادرة بتاريخ 20 جوان 1958م)، وأكثر من هذا فإن المقر الذي استأجره مؤخرا بمدريد تم إغلاقه نهائيا.[468]

إجراء لم يسعد الحكومة الفرنسية التي كانت تنتظر من الحكومة الإسبانية أن تعلن بدل ذلك قرار جر عناصر ج.ت.و. إلى المحكمة، وتفكيك بعثتهم بقرار قضائي حتى لا تعود نهائيا، إلى النشاط على الأراضي الإسبانية. لكن شيئا من هذا لم يحدث، فأوحى للحكومة الفرنسية، أن ما قامت الحكومة الإسبانية، ما هو سوى إجراء هدفت منه امتصاص غضبها، حتى تتجنب أي معارضة محتملة قد تشهرها هذه الأخيرة في وجهها، في حال تقدمت بطلب إلى الدول الأوروبية العضوة في هيئة م.ح.ش.أ.، لدعمها في حال ترشحت لقيادة هذه الهيئة.

فالمعروف أن نجاح دولة كإسبانيا، لتكون على رأس م.ح.ش.أ، يعني أنها ستحظى باهتمامات خاصة من قبل القوى الغربية كـــ و.م.أ.، وبريطانيا، ألمانيا،

---

[467] S.H.D.C.Carton 247. **Action Extérieure – Espagne 1956-1959**, Télégramme de M. M.A.E de l'Espagne, adressé à M. René Pleven M.A.E de France, Madrid, 16 Mai 1958, p1.

[468] S.H.D.C. Carton 247. Télégramme de M. La Tournelle, L'Amb. de France à Madrid adressé au M.A.E de l'Espagne, Madrid, 09 Juillet 1958, p1.

وفرنسا. فحيال هذا الذي كانت تنتظره، اختارت الرضوخ لإرادة الحكومة الفرنسية، حيث كشفت لها من جديد، عن توجيه اتهاماتها لعناصر ج.ت.و.، في حادث اغتيال تعرض له شخص، له علاقة بعملية تهريب الأسلحة، وقد دلت على ذلك الوثائق التي تم احتجازها، في المقر الرئيسي الذي كان يتردد عليه الشخص المذكور الكائن بشارع Ruiz de Alarcon، إضافة إلى اتخاذ قرار نهائي تم بموجبه، غلق الصيدليتين السريتين اللتين كانتا ملجأ يوفر الحماية لعناصر ج.ت.و.[469]

يعود سبب هذا الرضوخ، إلى ذلك التفوق الذي شهدته فرنسا على المستوى العسكري والاقتصادي، والذي حولها إلى قوة عالمية ومحورية في أوروبا، وعلى مستوى الرابطة الأطلسية على حد سواء، أكسبها حق إطالة يدها إلى حد التدخل في شؤون الدول الأوروبية عند إقدام حكوماتها على إجراء يضر بوجودها في المتوسط، كالإجراء الذي أقدمت عليه بلجيكا عندما منحت شحنة من الأسلحة لكل من تونس والمغرب، في شكل هدايا تارة، وتارة أخرى عبر صفقات بيع رسمية اعتقدت فيها الحكومة الفرنسية على أنها صفقات أبرمتها مع ج.ت.و. تحت ستار حكومات مراكش وتونس. فمعنى ذلك أن وجهتها ستؤول إلى الجزائر، عبر بوابتي هاتين الدولتين.

ونظرا لما تكتسيه الأسلحة من أهمية وتخوف الحكومة الفرنسية من وقوعها بين أيدي مناضلي ج.ت.و.، تدخلت لدى الحكومة البلجيكية بلهجة أقل حدة، من تلك التي أظهرتها مع الحكومة الإسبانية. فقدمت لها توضيحات دقيقة حول تونس والمغرب في المجال العسكري، طالبة منها التعامل معها بضمانات فيما تسمح به احتياجاتهما الأمنية. هي أهم ما ركزت عليه رسالة وزير الخارجية الفرنسي، إلى سفيره ببروكسل بتاريخ 26 ديسمبر 1958م، موسومة بختم سري للغاية Confidentiel ردا على رسالة، كان قد بعثها السفير بتاريخ 29 نوفمبر 1958م، إلى الخارجية الفرنسية تحت عنوان "تسليم أسلحة لكل من المغرب وتونس"، متظاهرة بغطاء أساسه أن المغرب، وتونس ضمن مجالات، حدودها وتصرفهافهي الوحيدة (فرنسا) من الدول الغربية التي يحق لها التدخل في المسائل المرتبطة بالسلاح هناك.[470].

[469] Télégramme, 09 Juillet 1958, p1.

[470] ظلت مسألة تهريب الأسلحة إلى الجزائر، تؤرق الحكومة الفرنسية على خلفية التقارير التي كانت تؤكد على دور المساعدات التي كانت تقدمها حكومتي المغرب وتونس إلى قيادات ج.ت.و، فاضطرت إلى إلحاق المجمع

وتأكيدا لهذا الرفض، فإن الجيش المغربي على سبيل المثال، استفاد مما يكفيه من المساعدات التي تلقاها من الحكومة الفرنسية، منها إشرافها على تدريب ثلاثمائة عنصر من صف الضباط، كقوات أمن خاصة من غير أن تخفي التزامها المبدئي، ببقائها إلى جانبه (الجيش المغربي) في كل ما يحتاجه من مساعدات، فليس هناك ما يبرر هذه العروض – البلجيكية – التي نعتبرها من زاويتنا أعمالا مزعجة[471]. أما عن المساعدات التي أنزلها حلفاؤنا (بلجيكا) في تونس لمنافسة الدعم اللوجيستيكي، الذي كانت تقدمه الدول الشرقية كيوغسلافيا، والاتحاد السوفيتي لتونس، نراها من جانبنا مهمة لهذا الصراع (الحكومة البلجيكية)، وكافية للاحتياجات الآنية للجيش التونسي، بحكم أنها تسمح بتجهيز أربع كتائب تضم أربعة ألاف وثمان مائة فرد.[472]

يرى المتفحص لمحتوى هذه الرسالة تحذير الحكومة الفرنسية لسلطات بروكسل من هذه الخطوة، مع إطلاعها عن حقيقة تحكمها الكامل، في موضوع تزويد القطرين بالأسلحة. فلا حاجة للقطرين لمثل هذه الشحنات خطوة في نظر خ.ف. تحتاج إلى بحث الأسباب، التي دفعت بالحكومة البلجيكية إلى الإقدام على إمضاء صفقة بيع مهولة لأسلحة لتونس والمغرب، وهذا في وقت كانت فيه الحكومة الفرنسية تحرص على ألا يتعدى مشروع تزويد جيشي تونس والمغرب بالأسلحة، حدود الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا والبلدين العربيين في هذا المجال، حتى تستطيع التحكم في قدراتهما كما ينبغي، للحد من ظاهرة تهريب الأسلحة كي لا تقع بين أيدي ثوار الجزائر.

والقصد من كل هذا، هو الحفاظ على حلفائها، دون أن تخسر أي أحد منهم. حيث كشفت عن ذلك الخارجية الفرنسية، في العديد من وثائقها، بأسلوب رعت فيه الليونة والحنكة لتبليغ انشغالاتها، لأي من حلفائها فيما يخص مسألة الأسلحة. ولعل أشهر هذه

الهاتفي المركزي لبورقيبة بمقر السفارة الفرنسية بتونس، وتكليف سفارتها بالمغرب السهر على متابعة تحركات مناضلي ج.ت.و هناك. للمزيد انظر:

- Constintin Melnik, Conseiller pour la Sécurité et le Renseignement du Premier Michel Debré de 1919 au 1962, **De Gaulle aurait du commencer à negocier avec le FLN des son arrivée au pouvoir**, Magazine le Monde hors serie, Fev-Mars 2012, p 62. Voi aussi.

- S.H.D.C, Carton 23, Rapport de S.D.E.C.E intitulé **“Action de l’Ambassade de France au Maroc contre le F.L.N”**, 1958, p 1.

(471) S.H.D.C. Carton 225, Lettre de M. M.C. de Murville M.A.E de France sous titre **“Livraisons d’armes au Maroc et à La Tunisie”**, adressée à M. L’Amb. de France à Bruxelles, Bruxelles, 26 Déc. 1958, pp.01-02.

(472) Op.cit, p2.

الوثائق التقرير الذي أعده سفيرها ببروكسل بتاريخ 30 ديسمبر 1958م، لمح فيه للحكومة البلجيكية بـــ "الاهتمامات التي توليها حكومته، لكمية الأسلحة والذخيرة التي أنزلتها بلجيكا في ميناء الدار البيضاء، التي يبدو أن حمولتها مرتفعة عن الطلب السابق الذي تقدم به الأمن الوطني المغربي، لإدارة المصنع الوطني للأسلحة الحربية الكائن بهيرستال Herstal.(473)

أخذت مخاوف الحكومة الفرنسية تتعاظم جراء ارتفاع حصص المبيعات، والمساعدات اللوجستيكية إلى كل من تونس والمغرب، حتى كادت أن تُفَجّرُ أزمة حادة بينها وبين بعض الدول الأوروبية، المنضوية تحت راية الحلف الأطلسي، كانت نتيجتها تبلور موقف معاد لدول أخرى فاعلة في الحلف كـــ و.م.أ.، وبريطانيا، غايته ممارسة الضغط على فرنسا لدفعها إلى مراجعة رؤيتها الأمنية، أداءً مخيبا قلما، لا يليق بمقامها كدولة كبرى في العالم. ولعل ما أقدمت عليه الحكومة البلجيكية، يندرج ضمن إطار مساعي الضغط الأمريكية والبريطانية، والتي كانت تمارسها على الحكومة الفرنسية عن طريق الاتفاق الذي أمضته المؤسسة البلجيكية المنتجة للأسلحة مع وكالة المناجم المغربية أواخر عام 1957م.

وقد نص هذا الاتفاق الذي تم بين المصنع الوطني للأسلحة، المعروف تحت اسم مؤسسة (هيرستال) الكائنة بمدينة لياج البلجيكية، وبين وكالة المناجم والأشغال الكبرى للدار البيضاء (المغرب)، على تسليم شحنة البيع هذه في مرحلتين: الأولى سلمت بتاريخ 10 نوفمبر1958م، أخذت اسم عودية Oudaia، هي الأكبر – من حيث الحمولة – من سابقتها، حيث شملت حوالي أربعين صندوقا، حاملا لستين ألف خرطوشة كرابيين، بوزن ألف وسبعمائة وأربعين كلغ صاف، وأربعة وعشرين صندوقا، محملة بأربعين ألف خرطوشة مسدس من عيار 9مم، وثلاثة مائة خرطوشة إنجليزية الصنع، وزنها الإجمالي خمسة آلاف وثلاثمائة وستة وسبعون كلغ، وصندوقا واحدا حاملا لستين مسدسا أوتوماتيكيا، من عيار 7,65 مم، نوع 22/10 إنجليزي الصنع بوزن أربعمائة كلغ.(474)

---

(473) S.H.D.C. Carton 225, Rapport de L’Amb. de France. à Bruxelles, 30 Déc. 1958, p1.
(474) Rapport du 30 Déc. 1958, Op.cit, p3.

أما الشحنة الثانية بتاريخ 24 ديسمبر 1958م، أخذت اسم زاغورا Zagora، عبارة عن حمولة شملت ستين صندوقا حاملا لـــ ثلاث مائة ألف خرطوشة من صنع إنجليزي، بوزن ألفين وأربعمائة كلغ صاف، وعشرين صندوقا حاملا لعشرة آلاف خرطوشة مسدس، من عيار 9مم بوزن ألف ومئتين وأربع وثمانين كلغ.

تركت هذه المساعدات البلجيكية الحكومة الفرنسية في حيرة من أمرها، حيث ذهبت كل شكوكها إلى أن هذه المساعدات سيتم تحويلها إلى مقر قاعدة ج.ت.و. بالناظور المغربية، لتحويلها إلى مقر قيادة الولاية الخامسة، قرب الحدود الجزائرية المغربية، لتقوم بتسليم كمية منها إلى الولايتين الرابعة والسادسة، المتاخمتين لحدودها مما سينتج عنها تكثيف جيش التحرير لعملياته العسكرية ضد الأهداف الفرنسية، في كل هذه الولايات الثلاث، من شأنه الإسهام في ضرب مكانتها، وموقعها على المستوى الإقليمي والدولي، إلى حد أن تفقد مجالها الحيوي في المتوسط، إذا سارت الحكومات الأوروبية على خطى و.م.أ، التي اتخذت من الأسلحة أسلوب ضغط يجبر الحكومة الفرنسية على التفكير في مخرج سلمي للقضية الجزائرية، أنفع لها من الوقوع في حالات سوء التفاهم الذي نتج بينها وبين الحكومة البلجيكية، على خلفية امتعاضها للصفقة التي أبرمتها مع المغرب.

شجع عامل التلاحم التاريخي بين الأقطار الثلاثة، إلى تدخل القوى الكبرى في المنطقة، تجاوبا مع السقوط الحتمي الذي آلت إليه الرؤية الأمنية الفرنسية أواخر عام 1958، أي بعد أقل من 4 سنوات من اندلاع الثورة الجزائرية، في الوقت الذي كانت تتهاطل على تونس، والمغرب المساعدات اللوجيستيكية، بدافع تحديث جيشها، إعتبرتها الحكومة الفرنسية تدخلا في شأنها الداخلي، وهدف المانحين من هذه المساعدات هو دفع الحكومتين المستقلتين إلى تحويل جزء منها إن لم تكن كلها إلى الجزائر، لأمرين أساسيين: الأول سقوط الفرضية الأمنية الفرنسية، التي احتكمت إليها الحكومة الفرنسية في حربها ضد الجزائر، والثاني التأكيد على تأسيس مؤشر انطلاق الدول الغربية، في سلسلة من الضغوطات، لإجبارها على القبول بحل سلمي، تكيفا مع التحديات التي نجحت في رفعها قيادة ج.ت.و. داخليا وخارجيا.

هي التحديات التي نقل جانبا منها، كريم بلقاسم في اللقاء الذي جمعه بمستشار السفارة الألمانية بتونس السيد قريقوار، بمقر سفارة المملكة العربية السعودية بتونس

أيضا، الذي كشف له عن وجود تفكير جدي لدى قيادة الثورة، لإطالة الصراع وتوسيع نطاقه خارج القطر الجزائري، قائلا: "إن جوهر اهتمام ج.ت.و. في الوقت الحالي هو النجاح في تمرير مؤوناتها من الأسلحة، والذخيرة إلى الداخل، من غير أن تشكل أي مخاطر على جهتي الحدود مع المغرب، وتونس لكن إذا أحست ج.ت.و. أن عملها العسكري تهدده مسألة نقص الأسلحة، فإنها – ستلجأ وهي مجبرة– إلى طلب الدعم الخارجي، من أجل أن يمتد الصراع ليشمل دولا أخرى من العالم العربي، وفي آخر ما ختم به كريم بلقاسم في لقائه هذا، أكد لمستشار السفارة أن فرنسا لا يمكنها النجاح في هذه الحرب، لأنها تصارع الوجدان العربي الخاص، وهي ضد شبح الوقت، وحس التاريخ.[475]

لم تعد مسألة تهريب الأسلحة، والإتجار بها مسألة تهم فرنسا وحدها، بل أصبحت قضية تعني كافة د.أ.غ.، حفاظا على الأمن الأوروبي، الذي هو مسؤولية كل الحكومات الأوروبية إتخذت فرنسا – من أجل ذلك – تبادل المعلومات الاستخباراتية لمنع تشكل الأسباب المؤدية إلى سوء التفاهم والتشنج في المواقف، بينها وبين هذه الحكومات، كالطريقة التي تناول بها السفير الإيطالي، الزيارات التي كان يقوم بها فرحات عباس من حين إلى آخر، إلى إسبانيا بأسلوب دبلوماسي محترف، دفعه الفضول إلى استجلاء الخلفيات التي جعلت المعني (فرحات عباس) يتردد على مدريد.[476]

والملفت للانتباه في هذا التقرير، هو أنه جاء حاملا لانشغال لا يختلف عن حماس انشغال الخارجية الفرنسية، حول نشاط ممثلي ج.ت.و في أوروبا، ما يدعم فكرة وجود تنسيق أمني محكم، بين الأجهزة الأمنية الأوروبية فيما يخص شؤون الدفاع، والتهديدات المتصاعدة من عالم الجنوب (شمال إفريقيا) للتصدي لها. فركنت هذه السفارات الأوروبية إلى سلوك منطق الشك مبدأ اليقين، لتتبع المناضلين الجزائريين النزلاء على المدن الأوروبية الكبرى، هو ما اتضح في الجمل التالية:

---

[475] S.H.D.C. Carton 156, Ambassade de France à Bonn, Rapport de L'Amb. de France à Bonn, Adressé à M. M.C. de Murville M.A.E de France, 27 Déc.1958, p2.

[476] S.H.D.C. Carton 247, traduction d'une dépêche de L'Amb. de l'Italie à Madrid, sous titre **"Séjours de Ferhat Abbas à Madrid"**, Déc. 1958, p1.

"بناءً على إشاعات أفادت بها أوساط مطلعة جدا، فإن الهدف الأساسي من زيارة فرحات عباس إلى مدريد هو من أجل اتصاله بعناصر مكتب ج.ت.و.، وبعض المحامين للدفاع عن المناضلين الجزائريين المتهمين في حادث الاغتيال، الذي ذهبت ضحيته الفتاة الإسبانية.(477)

ولم يتوقف صاحب التقرير عند هذا الحد، فقد استعان بمعلومات استخباراتية أثبت من خلالها ارتباط ما ذهب إليه، بما سيذكره لاحقا – أي خلال الأيام الأولى من شهر جوان –، في طريق طولاد بمدينة إيسكاس Illescas، أين تم العثور على جثة الفتاة الإسبانية السيدة Fueyo Fanjul، حيث بدا موضوع قضيتها معقدا، لأنها قد تكون هي من أبلغت الشرطة عن علاقة عناصر ج.ت.و. بشبكات تهريب الأسلحة، والعملة الصعبة.

جزء من الحقيقة ظهرت حول هذه القضية، ظهرت مباشرة بعد حادث الاغتيال الذي تعرضت له الفتاة الإسبانية، حيث أسرعت مصالح الشرطة الإسبانية، إلى غلق مكتب Monte Exquise، المكان الذي تم فيه، اغتيال آخر رعية إسبانية المسماة Louis Ezquericocha. فعلى إثر ذلك، قامت الشرطة بإيقاف جزائريين من ج.ت.و، وتدخل لأجلهما مرات عديدة، رئيس الملحق العسكري المصري العقيد فهمي مجيد، لدى السلطات العسكرية الإسبانية لكن بدون نتيجة، لأن هذه الأخيرة اعتبرت ما قام بهما المعنيان، اللذان تم اعتقالهما تحت حجة ارتكابهما لجريمة يدينها القانون الإسباني العام.(478)

أدت السفارات الفرنسية المنتشرة في د.أ.غ. عملا دبلوماسيا جبارا، ساهمت به في الإبقاء على طابع التضامن الذي يحكم العلاقات الفرنسية الأوروبية، من أي عوامل قد تؤدي إلى تفكيكها، قد يجر فرنسا إلى فقدان مكانتها إذا لم تحسن التصرف مع موقف واحد قد تتبناه دولة من هذه الدول (د.أ.غ)، خصوصا إذا جاء متعارضا مع الرؤية الأمنية الفرنسية، التي ترفض تدويل القضية الجزائرية بمساعدة منظمات، وهيئات إعلامية، وحقوقية أوروبية.

(477) Op.cit, Déc. 1958, p1.
(478) Op.cit, Déc. 1958, p2.

كشفت صفقة الأسلحة التي أمضتها شركة هيرستال البلجيكية، مع وكالة المناجم المغربية، عن تخوفوصول جزء منها إلى عناصر جيش التحرير، تخوف تأسس لديها بعد تأكيد أجهزة استخباراتها لمعلومات، أفادت فيها عن تردد عناصر من ج.ت.و. على مقر السفارة الأمريكية بالرباط لأكثر من مرة. (479) ما أوحى لها أن الخطوة البلجيكية لم تأت من سبيل الصدفة، فأسرعت إلى تكليف مستشار سفارتها ببروكسل، التدخل لدى مدير ديوان وزارة الخارجية البلجيكية ويغني M. Wigny، لتسليمه اعتذارا رسميا عمّا صدر عنها، لإنقاذ الموقف ومنعه من التدهور.(480)

وقد أسفر تدخل مستشار السفارة عن توصل هذا الأخير، إلى إقناع الحكومة البلجيكية على التخلي عن إمضاء صفقات بيع الأسلحة مستقبلا، والعمل على مراقبة المؤسسات المنتجة لها. ويؤكد هذا النجاح مضمون المذكرة، التي وجهها الوزير البلجيكي للشؤون الخارجية بتاريخ 30 ديسمبر 1958م، إلى إدارة مصنع هيرستال،

---

(479) إلى عهد قريب كان الاعتقاد السائد حول موقف و.م.أ لم يتشكل إلا في عهد الرئيس كندي، لكن وبعد أن رفعت مراكز الأرشيف حضر الاطلاع عن العلب الموسومة بـــ (Non Communicable)، اتضحت لنا الكثير من الأمور تضمنتها بعض وثائق هذه العلب والتي هي في الأصل عبارة عن تقارير جمعتها الاستخبارات الفرنسية عن تحركات ج.ت.و في كل من القاهرة والرباط وتونس ونيويورك. وأول وثيقة بدت لنا في غاية الأهمية تؤرخ للهتمام الأمريكي بمجريات الحرب في الجزائر، وجدتها فرق الأمن الفرنسية بحوزة أحمد بن بلة على إثر توقيفه رفقة زملائه صبيحة 22 أكتوبر 1956، فيما تنص عليه هذه الوثيقة قيام الوفد الخارجي بقيادة أحمد بن بلة الدخول في اتصالات جادة مع الخارجية الأمريكية بدعوتها ممارسة ضغوطاتها على ح.ف للاسراع في حل القضية الجزائرية عن طريق المفاوضات مقابل السماح لشركاتها البترولية كأرامكو Aramco فرع مجمع سنتدار أويل Standard Oil وشركة تكساس Texas الاستفادة من استثمارات التنقيب في جنوب الجزائر، الأمر الذي يبدو أنه شجع خ.أ دعوة سفارتيها بتونسو المغرب فتح أبوابها لقيادات ج.ت.و، كاللقاء الذي جمع أحد هؤلاء بقر سفارتها بتونس في سبتمبر 1958. وفي أكتوبر من نفس السنة منحت رسميا تأشيرة إقامة لمحمد يزيد وعبد القادر شندرلي، ثم أصبح يتردد كثيرا على هيئات الخارجية الأمريكية، وكذا السماح لشندرلي الحضور في أشغال المؤتمر السابع للطلبة العرب بـــ: و.م.أ في شهر سبتمبر من نفس السنة والذي حضره أكثر من أربعة آلاف طالب. للمزيد انظر.

- S.H.D.C. Carton23, Fiche de Renseignement intutilé **"Présence F.L.N à l'Etranger"** 1958, pp.41-42. Voir aussi.
- S.H.A.T, Carton 1H1570, Fiche Mensuelle de S.D.E.C.E, Période jan-Déc. 1958, p 1.

SHDC, Carton 248, **Action Extérieur du FLN "Etats Unies"**, Déc.1956, Déc. 1957, Rapport de M. Cornut Gentille, Amb. de France à Washington, 04 Fév. 1957, p1

(480) S.H.D.C. Carton 225, Lettre de Raymond Bousquet Amb. de France en Belgique sous titre **"Livraisons d'Armes Belge"**, adressée à M. M.C. de Murville M.A.E de France Bruxelles, 02 Jan 1959, p1.

والتي تحوي أمرا إلتزامها بعدم تجاوز الكميات المحددة وفق احتياجات الجيش المغربي.[481]

أعاد الاتفاق الذي خلص إليه اللقاء الذي جمع مستشار السفارة ببروكسل، ومدير ديوان وزارة الخارجية البلجيكية، علاقات بلديهما إلى سابق عهدها، القائمة على مبدأ التنسيق الأمني الموسّع، بين شرطة البلدين للحدّ من ظاهرة انتشار الأسلحة، ومنع وقوعها في أيدي عناصر ج.ت.و.، الذين يخوضون حرب إنهاك حقيقية ضد الجيش الفرنسي في الجزائر، مواكبة مع الصدى الذي خلّفه تأسيس ح.م.ج.ج. في19 سبتمبر 1958. [482]

5- انهيار جسور التنسيق الأمني الأورو الفرنسي أمام تنامي نشاط قيادات جبهة التحرير الوطني 1959:

على إثر تأسيس ح.م.ج.ج.، توعدت الحكومة الفرنسية حلفاءها، بتعطيل نشاطها من خلال ما ستطلعه من تقارير أمنية حول تورطهم، في أعمال إرهابية وجرائم تهريب الأسلحة. فالانتماء إلى مثل هذه النشاطات المحظورة دوليا، يدفع بمنظمة

---

[481] بدت لنا قضية المساعدة البلجيكية للمغرب من أول وهلة، على أنها تقليد من تقاليد التعاون الدولي، لكن الذي إكتشفناه في وثائق الخارجية الفرنسية بعد 20 نوفمبر 1958م، يؤكد أنها تدخل سافر في الشأن الداخلي الفرنسي، دفع بالحكومة الفرنسية إلى ممارسة جملة من الضغوطات الحادة، فرضت على الخارجية البلجيكية في مدة أقل من ثلاثة أشهر، الخروج عن صمتها وتقديم توضيحات مطعمة بأرقام عن أنواع الآليات الحربية التي استلمتها وكالة المناجم، والأشغال الكبرى المغربية بنوع من التفصيل، حتى يتسنى لها التحكم في كميات الأسلحة التي تدخل المغرب، ومراقبتها على الحدود مع الجزائر، إذا حولت كمية منها إلى قاعدة جيش التحرير الجزائري بوجدة. وقد جاء في إحدى هذه الوثائق المعطيات التالية: "فمنذ شهر أوت 1958م، تم تزويد المغرب بعتاد عسكري تمثل فيما يلي: ثلاثة وأربعين خرطوشة تم إنزالها في أوت 1958م في ميناء الدار البيضاء، تسلمتها شركة المناجم المغربية ما بين أوت ونوفمبر 1958، خمسمائة وثلاثين ألف خرطوشة، وستمائة وأربعين بندقية كارابين ألمانية الصنع، وألف مسدس رشاش، وألف بندقية فتيلة "من النوع القديم كانت يطلق عليها بالفتيلة الملتهبة، ألمانية الصنع"، وثلاث مائة مسدس من عيار 7.65مم مرفقة بخمسة مائة ألف خرطوشة. فبعد هذا الإنزال كلفت الخارجية البلجيكية سفيرها بباريس بالتقدم إلى مقر الخارجية الفرنسية ليعرض عليها أرقام هذه العملية، فوجد لديها تفهما من حيث المبدأ الفرنسي، دون أي اعتراض لها في حالة توافق هذا الطلب مع الاحتياجات الحقيقية للأمن المغربي، وفرنسا تبدو راضية على الكمية اللوجستيكية المقدمة إلى المغرب، بموافقة السلطات البلجيكية. للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.D.C. Carton 225, Rapport de l'Amb. de France en Belgique, Bruxelles, 05 jan 1959, p1. S.H.D.C, Carton 248, Action Extérieur du FLN "Etats Unies" Dec1956, Dec 1957, Rapport de M.Cornut Gentille, Amb de France à Wachingtone, 04 Fev 1957, p1

[482] S.H.A.T, Carton 1H1101, Note d'Information sur l'Evolution de la Situation en Afrique du Nord, 6 Sept.-31 Cot. 1958, p.1.

الأنتربول إلى التحرك وفق اختصاصها، ومهامها الأمنيين لمساعدة الشرطة الفرنسية بالمعلومات حول تحركهم. وفي حال وقعت عناصر منهم في قبضة عناصرها، ستقوم بتسليمهم إلى الشرطة الفرنسية حسب ما ينص عليه ميثاقها.

وتحت هذا الإطار دعت الحكومة الفرنسية الحكومات الأوروبية إلى تكثيف التعاون معها، لإلقاء القبض على عناصر ح.م.ج.ج.، الذين يتحركون خارج القانون الفرنسي، وخارج القانون الدولي. وقد احتضن – لهذا الغرض – مقر شرطة باريس لقاءً تشاوريا حضره المدير العام للأمن الوطني الفرنسي، ومدير الشرطة الإيطالية، تبادلا فيه الطرفان، الحديث بحثا عن الفراغات التي سمحت لعناصر ج.ت.و. باختراق الأحزمة الأمنية الموضوعة على الحدود الفرنسية، بدون الوقوع في أيدي فرقة من هذه الفرق.

وقد انتهز مدير الشرطة الإيطالية اللقاء، حيث أفرج عن معلومات، مفادها توصل فرقة من الشرطة الإيطالية إلى تحديد هوية فرنسيين مسلمين. من دون ذكر اسميهما ينشطان لفائدة متمردي مكتب ج.ت.و. على الأراضي الإيطالية، كانا قد استفادا من جوازات سفر أجنبية مزورة. المعلومات نفسها ساقها تقرير فرنسي تحت عنوان: "إرهابيي شمال إفريقيا" في الجمل التالية: "هناك بعض من الفرنسيين المسلمين، يقيمون في العاصمة الإيطالية روما منذ مدة، يتحركون بجوازات سفر مزيفة، صادرة عن دول أجنبية مثل تونس، وليبيا، ومصر، والعراق، يقومون بنشاطات لصالح ج.ت.و.، والتي مازالت لم تعترف بها الحكومة الإيطالية. وقد طلبت الهيئات الفرنسية من السلطات الإيطالية التحرك لوضع حد لنشاط هؤلاء الفرنسيين المسلمين.[483] في حال تقدمت الحكومة الفرنسية بطلب رسمي للحكومة الإيطالية، للتدخل لإيقافهم. أو تسليمهم لها، ويحق أيضا للشرطة الفرنسية تزويد الشرطة الإيطالية، بالأدلة الكافية عن هؤلاء، وعن غيرهم من غير الحاملين للجنسية الفرنسية، والذي تمثل في بطاقة معلومات سرية شخصية عن كل عنصر من أعضاء الحكومة المؤقتة، في ملف خاص سري للغاية عرف بملف زاد Fichier Z.[484]

---

[483] S.H.D.C. Carton 246, Fichier Z, Rapport sous titre **"Rencontre entre Le Chef de la Police Italienne et le Directeur Général de la Sureté National Française"**, Paris, janv. 1959, p1.

[484] علاوة على هذا فقد تطرق اللقاء إلى العديد من القضايا، معظمها خاص بالمناضلين الجزائريين، لتطويق تحركاتهم. فمن بين ما اتفق عليه هو التزام الشرطة الإيطالية بما طلبته منها الشرطة الفرنسية، وهو تشديد الخناق

أرض الواقع، لملاحقة الجزائريين في المستقبل. وفي نهاية الأشغال أمضى الطرفان على وثيقة تفاهم، نصت على تنظيم ندوة موسعة، تحضرها مختلف أجهزة أمن البلدين لحصر القضايا الأمنية، الواجب متابعتها حتى لا تؤثر على أمن البلدين، والتي في مقدمتها التحديات التي كان يشكلها مناضلو ج.ت.و. على الصعيدين العسكري، والدبلوماسي في وجه الحكومة الفرنسية تحديدا.

يظهر أن القرارات التي اتخذها مديرا شرطة باريس، وروما لم تُؤْتِ أكلها، حيث وجدنا فردييه Verdier محافظ شرطة باريس، يعرض تفاصيل عملية تهريب ناجحة، قامت بها عناصر ج.ت.و. في ندوة صحفية، تمثلت في مسدسات أوتوماتيكية من نوع بيريطا Beretta وولتر Walter، اشتراها هؤلاء من ألمانيا في شكل قطع غيار، قاموا بشحنها إلى ورشة تابعة لتنظيمهم بفرنسا، لتقوم بتركيبها، ثم تحول إلى مركز ج.ت.و. بميلهوس Mulhous بألمانيا.[485]

عاد فردييه ليوحي في هذه الندوة الصحفية بنفس ما ذهب إليه مدير الأمن الفرنسي، في أول لقاء جمعه بمدير الشرطة الإيطالية بباريس في شهر جانفي من السنة ذاتها، مفاده اقتراح تشكيل هيئة أمنية مشتركة، توضع تحت تصرفها فرقتان من جهاز أمن البلدين، تسهر على مراقبة جهتي حدود البلدين. بعد ذلك بادرت الشرطة الفرنسية بانتداب السيد مودري Maudry العامل بالسفارة الفرنسية في روما لتمثيلها في هذه الهيئة.[486]

على الفرنسيين المسلمين المسجلين في Le Fichier Z، وكذا قرار الرئيس المدير العام للأمن الفرنسي توجيه تعليمات خاصة لعناصر الشرطة الفرنسية المكلفة بمراقبة الحدود الفرنسية الإيطالية، لتقديمها إلى الشرطة الإيطالية، مع التعاون البناء، والهادف للحد من تنقل المناضلين، مقابل التزام فرنسا بتقديم كل المعلومات عن الحزب الشيوعي الإيطالي المعارض بالخارج، ويبقى هذا التنسيق سريا إلى غاية زيارة دوغول لإيطاليا. للمزيد من التفاصيل أنظر نفس المصدر. Rapport du janv.59, p.02 et après.

[485] S.H.D.C. Carton 246, Rapport sous titre **"Conférence entre le Chef de la Police et le préfet Verdier Directeur Général de la Sûreté National Française"**, Paris, 29 Avr. 1959, p1.

[486] تم تنظيم ندوة بباريس وهي عبارة عن لقاء تشاوري أمني، جمع رئيس الشرطة، والحاكم فردييه المدير العام للأمن الوطني الفرنسي، واستمعا فيه إلى مداخلة فيي Vie مدير الاستعلامات العامة لدى الأمن الفرنسي، وكذا إلى مداخلة السيد مودري الملحق العسكري لدى السفارة الفرنسية بروما، وأيضا إلى مداخلة السادة شيرياكو Chiriaco مدير قسم الشؤون العامة بإيطاليا، وكابوتو Caputo مدير قسم الشرطة الإيطالية، ودي نوزا De Nozza مدير قسم الشؤون الاحتياطية بإيطاليا، لغرض الاستفادة من خبرتهم ومقترحاتهم، من أجل التوصل إلى تلك الهيئة لتقف حائلا أمام إنتقال المناضلين الجزائريين عبر الحدود الإيطالية الفرنسية. للمزيد من التفاصيل أنظر: Rapport du 29 Avr. 1959, p3.

وفي خاتمة ندوته الصحفية "فردييه"، وجه نداءً إلى مديريات وأقسام الشرطة في كل من إيطاليا، وألمانيا، يحثهم على وجوب التنسيق مع الشرطة الإيطالية، لتحديد وضبط هوية المطلوبين المسجلين في القوائم السوداء، لدى الأقسام الأمنية الفرنسية من دون الخروج عن الإطار العام الذي انعقدت فيه الندوة، والأهداف التي حددتها لتحقيقها. وقد انتهى المتدخلون إلى صياغة أربع توصيات، أهمها الإعلان عن نية السلطات الفرنسية التوجه إلى استجواب وزير الداخلية عن القوائم المتوفرة لديه، حول العناصر المطلوبة التي يجري البحث عنها، لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضدها، في إشارة واضحة إلى العناصر المنضوية تحت غطاء ج.ت.و.، التي تتواجد في مقر السفارة التونسية بروما.(487)

الواقع أن هذه الندوة تندرج ضمن حرص فرنسا على وضع السفارة التونسية بروما، تحت الأضواء الكاشفة، وتشديد الطوق عليها لمراقبة نشاطها الداعم لعناصر ج.ت.و. عن كثب، والذي كان متنفسهم الوحيد في د.أ.غ.، يتحركون تحت غطائه. وقد يتوقف في حال انخرطت الحكومة الإيطالية في جهود الحكومة الفرنسية، الرامية إلى خلع ثوب السفارة "التونسية" عن نشاط هؤلاء المناضلين، والتي سيسمح لها ولحلفائها، بمحاصرتهم ومنعهم من التحرك، أعدت مذكرتين سريتين الأولى بتاريخ 13 جويلية 1959م تحمل رقم 420، والثانية بتاريخ 11 ديسمبر 1959م تحمل رقم 548، تحت عنوان قياديي ح.م.ج.ج. بأسمائهم المستعارة، مركزة على العناصر التي كانت تتحرك بجوازات سفر مختومة بختم السفارة التونسية.(488)

وقبل أن ينهي السفير تقريره حول موضوع مراقبة الجوازات المزيفة، ذكر أنهمنذ أول جويلية 1960م، تم تجميد، ومراقبة الجوازات عبر الحدود الداخلية لدول البنيلوكس (بلجيكا، هولندا، اللوكسمبورغ)، تجسيدا لشجاعة الاتفاق الذي أمضاه وزراء الخارجية للدول الثلاث العضوة في رابطة البنيلوكس، ثم تقرر اتخاذ السلطات البلجيكية فرض التأشيرة على كل فرد تونسي يدخل أراضيها.(489)

---

(487) Rapport du 29 Avril 1959, p3.

(488) S.H.D.C. Carton 225, Rapport de Raymond Bousquet L'Amb. de France à Bruxelles, adressé à M. M.C. de Murville M.A.E de France, Bruxelles, 20 Aout 1960, p1.

(489) Ibid. p1.

يبدو أن هذا الإجراء الذي اتخذته دول البنيلوكس، قد أثار استياء الحكومة الفرنسية، يعكسه تقرير سفيرها ببروكسل حيث ورد فيه: "إن تعاون الحكومة البلجيكية معنا يظل محدودا، لأنه لا يحول دون تحديد مدة الإقامة التي تمنحها الحكومة البلجيكية للقياديين الجزائريين الذين يقصدونها".[490] وعليه فإن التعاون الضيق لم يمنع معظم قيادي ج.ت.و. والمروجين لها، الحاملين لجوازات سفر تونسية من الاستفادة من الإجراء، لأنهم تونسيون في الواقع، يمكنهم الحصول على تأشيرة الدخول إلى بلجيكا، ما داموا يتحركون بجوازات سفر رسمية "تونسية". هو ما تضمنته برقية وزارة الخارجية الفرنسية المؤرخة في 26 أوت 1959م.[491]

وفي رد السفير الفرنسي على البرقية، أكد على أنه لم يتغير أي شيء في الموقف البلجيكي، فكل ما قامت به هو اكتفاؤها بإصدار قرار يمنع دخول فرحات عباس، وأحمد فرانسيس إلى بروكسل. ثم أبلغت سفاراتها المنتشرة في الدول العربية، بذات القرار التي أصدرته في حق القائدين السابقين لـــ ج.ت.و، اللذين حرمهما من حق الإقامة لديها، لتحرم بذلك محمد لمين دباغين، ومدير ديوانه نذير بشير اللذين –كذلك– تقدما بطلب لسفارتها بالقاهرة، للحصول على تأشيرة الدخول إلى العاصمة بروكسل.[492]

ولكي تتجنب حالة اللانسجام في المواقف بينها، وبين شركتيها في المنظمة (البينيلوكس)، أقدمت على خطوة تمثلت في إصدار مذكرة رسمية مع ملحق لها، تضمن نسخة من مذكرة الخارجية الفرنسية التي رفعتها لحلفائها، تحت عنوان قياديي ج.ت.و. طالبة مصالحها القنصلية لدى سفاراتها في أوروبا، بالتقيد حرفيا بنص

---

[490] S.H.D.C. Carton 225, Rapport de M. Raymond B. Amb. de France à Bruxelles, adressé au M.A.E. de France, Bruxelles, 30 Aout 1960, p1.

[491] لقد تعذر العثور على هذه الوثيقة في العلبة الخاصة بأرشيف السفارة الفرنسية ببلجيكا، وعليه القائمة التي ذكرتها تقارير الاستخبارات والرسائل الدبلوماسية تبقى مجهولة بالنسبة للباحث، ومن ذلك وجدت سوى وثيقة واحدة بعثتها الخارجية الفرنسية إلى هيئاتها الدبلوماسية بالخارج، مفوضة فيها سفراءها التدخل الدائم لدى الخارجيات الأوربية، لاستصدار قرارات طرد فوري لمناضلي ج.ت.و. للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.D.C. Carton 225, Lettre du M. M.C. de Murville M.A.E de France adressée aux Messieurs les Chefs des Missions Diplomatiques Françaises à l'Etranger, Paris, 26 Août 1959, p1.

[492] S.H.D.C. Carton 225, Rapport de Raymond Bousquet L'Amb. de France à Bruxelles, adressé à M. M.C. de Murville M.A.E de France, Bruxelles, 30 Août 1960, p2.

المذكرة، لتفادي الخلط بين طالبي التأشيرة من أصول تونسية، وبين طالبي التأشيرة من الجزائريين الحاملين لجوازات السفر التونسية.[493]

مكن الإجراء الذي اتخذته الحكومة البلجيكية من الحفاظ على مكانتها في المنظمة، والحفاظ أيضا على علاقتها مع الحكومة الفرنسية، ليدفع بذلك المناضلون الجزائريون الثمن، استجابة لما طلبت به هذه الأخيرة في مذكرتها السابقة التي تعود إلى 26 أوت 1959، لمزيد من التضييق على تناقلاتهم حتى وإن حازوا على الغطاء الرسمي يقيهم من ذلك التضييق، رغم أنهم لم يسجل حولهم الأمن البلجيكي ولا أمن د.أ.غ.، تورطهم في قضايا تهدد الأمن الاوروبي العام، ظهر في تساهل سفارات بعض الدول الأوروبية كسويسرا، والدول الإسكندنافية، ولوكسنبورغ، مع طالبي التأشيرة من حاملي جوازات السفر التونسية من قيادات ج.ت.و.، لقي تفهما أيضا من شرطة حدود هذه الدول، من غير أن توقف أحدا من هؤلاء أو تسلّمه للحكومة الفرنسية.

واقع فرض على حكومتي فرنسا، وبلجيكا التنسيق فيما بينها، لتذليل أسباب التباين في المواقف بين دول البينلوكس تجاه حاملي جوازات السفر التونسية. وقد وجدت الحكومة الفرنسية استعدادا لدى الحكومة البلجيكية لإقناع حكومتي هولندا ولوكسنبورغ، للاندماج في التوافق الذي حصل بينها وبين الحكومة الفرنسية وهو ما اتضح في رسالة التأكيد التي بعثها وزير الخارجية الفرنسي إلى سفيره ببروكسل، طالبا منه التدخل لدى وزير الخارجية البلجيكي، لحثه تعزيز التعاون مع سلطات أمن حكومتي هولندا ولوكسمبورغ، للحد من تحركات أعضاء ج.ت.و.، الحاملين لجوازات السفر التونسية، داخل منظمة دول البينلوكس.[494]

---

[493] هناك تضارب في اتخاذ إجراءات قبول الأفراد الذين بحوزتهم جوازات سفر تونسية، بما فيهم المناضلين القياديين في ج.ت.و الذين يتحركون بجوازات سفر تونسية. وعلى خلاف هذه الظروف كان الرعايا المغاربة يدخلون بلجيكا بدون تأشيرة، بموجب اتفاق بينها وبين المملكة المغربية، وبالرغم من هذه الإجراءات يصعب على سلطات هذه الدول التحكم في منع تنقل المناضلين الجزائريين، أشار إلى ذلك صاحب التقرير موضحا "من أجل تجنب هذه الصعاب، قدمت الحكومة الفرنسية للسلطات الأمنية الهولندية، واللوكسمبورغية قائمة قيادي ج.ت.و تحتوي على كل المعلومات حول هويتهم، حتى تسمح للسلطات البلجيكية مراقبة الجزائريين المشتبه فيهم الذين يعبرون أراضيها، أو حدودها نحو أراضي البينيلوكس". للمزيد من التفاصيل أنظر: **تقرير 30 أوت 1960**، ص3.

[494] S.H.D.C. Carton 225, Rapport de Raymond Bousquet L'Amb. de France à Bruxelles, adressé à M. M.C. de Murville M.A.E de Belgique, Paris, 07 Août 1960, p1.

أدى هذا التقارب الذي توصلت إليه الحكومتان، البلجيكية والفرنسية إلى قيام هذه الأخيرة، بإبلاغ سفيرها بلوكسمبورغ بما توصلت إليه مع حليفتيها في رسالة، هذا جزء منها: "ستجد في هذه الرسالة نص المذكرة التي أرسلناها إلى سفيرنا ببروكسل، وهي عبارة عن ملخص للإجراءات التي تم إتخاذها لمراقبة الجزائريين الحاملين لجوازات سفر تونسية، والتي وعدت الحكومة البلجيكية الأخذ بها إقناع حليفتيها في منظمة البينلوكس بجدواها على الأمن الأوروبي ككل".[495]

واجه الجزائريون هذا التصعيد الأوروبي، الذي قادته الحكومة الفرنسية بتصعيد النضال في عقر دارها، وهمهم هو دفع سياستها إلى الاعتراف بسقوط وهم الجزائر ــ قطعة جغرافية فرنسية ــ، على أنها أصبحت واجهة من خرافة الماضي، أكل عليها الدهر وشرب، قبرها نضال الجزائريين الذي بدأ مع بداية عام 1830م.

يعكس اهتمام الحكومة الفرنسية – بمعية حلفائها – رفض منح التأشيرة للمناضلين الجزائريين بغية إخراج نضالهم من فرنسا نحو د.أ.غ.، الذي سيبدأ مع نشاط ح.م.ج.ج. أواخر عام 1958، كان اهتمام الخارجية الفرنسية بملف المناضلين الجزائريين الحاملين لجوازات سفر تونسية، خوفا من أن يستعملها أصحابها في شراء الأسلحة وتهريبها إلى تونس، لإدخالها إلى الجزائر – ولذلك وجدنا السفير الفرنسي بلوكسمبورغ – بمجرد ما وصلته رسالة وزير خارجيته باشر في ضرب موعد للاتصال بوزير خارجية دولة لوكسمبورغ، ليقوم من جهته بخطوة، لإقناع سلطات بلده بالدخول في خط الدول التي وافقت على مراقبة عناصر ج.ت.و.، الحاملين لوثائق رسمية مزورة، كجوازات السفر التي منحتها تونس والمغرب للجزائريين.[496]

في مثل هذا الموضع، ستلجأ منظمة دول البينلوكس إلى اعتماد منطق الرد على الضغوطات الفرنسية المتكررة، بخروج وزير الخارجية لدولة لوكسمبورغ، الذي عبر في رد حكومته – على تدخل السفير الفرنسي لديه –، عن تفهم سلطات بلاده رسميا للطلب الفرنسي في الجمل التالية: "أوضحت اللجنة الاستشارية المنظمة البنيلوكس، على أنه من الصعب تحديد عدد المارين عبر حدود دول المنظمة، رغم إجراءات

---

(495) S.H.D.C. Carton 225, Lettre de M. M.C. de Murville M.A.E de France adressée à M. Toffin l'Amb. de France à Luxembourg, Paris, 07 sept 1960, p1.

(496) S.H.D.C. Carton 225, Lettre de M. Edouard Relix Guyon l'Amb de France à Luxembourg sous titre **"Contrôle des Algériens dans les Pays du Benelux"**, adressée à M. M.C. de Murville M.A.E, Luxembourg, 16 sept 1960, p1.

المراقبة الشديدة، والتعليمات التي أعطتها اللجنة لشرطة الحدود، والمراكز العسكرية اللوكسمبورغية بعدم التسامح مع العناصر المشتبه فيهم.(497)

وقد إتضح أن الحكومة الفرنسية توصلت إلى إقناع دول منظمة البينلوكس، بوجود علاقة بين الحاملين لجوازات السفر التونسية، وبين التململ، وعدم الاكتراث الذي أظهرته هذه الدول، من قوالب الدعاية الفرنسية المغرضة المضخمة من البداية، وهو ما حدث مع دولة الأراضي المنخفضة التي استجابت في النهاية لرغبة الحكومة الفرنسية، باتخاذها قرار السماح لفرقة من منظمة S.D.E.C.E الفرنسية، بالتعاون مع شرطتها – على أكثر من مجال– لتعقب تحركات مناضلي ج.ت.و.

وهذا استجابة لمذكرة أرسلتها وزارة الخارجية البلجيكية، باسم منظمة دول البينلوكس إلى سفاراتها في كل من لوسكمبورغ، وهولندا، حول ضرورة مراقبة تحركات عناصر ج.ت.و.، التي أعلن عنها ممثل منظمة S.D.E.C.E، لنظرائه في الأمن الهولندي بلاهاي عام 1959، وفق معلومات جمعها الرائد دافيد David، عن جهاز الاستخبارات الفرنسية بالتعاون مع فرق الأمن الهولندية، قصد التوصل إلى إقناع سلطات للوكسنبورغ التراجع عن إلغاء التأشيرة الذي اتخذته في حق الجزائريين الحامللين لجوازات السفر التونسية(498)

وإلى حين ذلك، دلتنا الوثائق التي عدنا إليها، حول مواقف دول منظمة البينلوكس من مسألة الجزائريين الحاصلين على جوازات سفر أجنبية، فوجدناها تراجعت تحت تأثير دهاء الدبلوماسية الفرنسية، التي استطاعت في آخر المطاف بوسيلة الضغط المغرض، إلى إقناع حكومات دول السالفة الذكر بالانخراط في الحملة الأمنية، التي كانت تشنها الحكومة الفرنسية ضد عناصر ج.ت.و، بواسطة سفاراتها، وأجهزة استخباراتها التي مارست دعاية بالغة التأثير، أفضت في البداية إلى إقناع وزير خارجية لوكسنبورغ، الذي أعلن استجابته للحملة الفرنسية، تكفلت بها وزارة الداخلية لعناصر الشرطة المنتشرة عبر الحدود، المكلفة بمراقبة الأجانب القادمين إلى البينيلوكس، برفض كل الأشخاص الذين يحملون أسماء مستعارة، والمسجلين في القوائم

---

(497) Lettre du 16 sept 1960, p1.

(498) S.H.D.C. Carton 225, Lettre de M. Henri Ruffin Chargé d'Affaires de France aux Pays Bas sous titre **"Contrôle de l'Entrée des Algériens dans les Pays du Benelux"**, adressée à M. M.C. de Murville M.A.E de France, Lahay, 20 sept 1960, p1.

التي تشمل قيادات ج.ت.و.، كانت قد سلمتها الحكومة الفرنسية سابقا لمنظمة دول البينلوكس.[499]

شنت الحكومة الفرنسية دعاية شرسة، – تحت مختلف المبررات – لاستدراج مصالح الشرطة، في كل من بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، سويسرا، وإيطاليا، لتشكيل طوق أمني يحد من تمدد نشاط مناضلي ج.ت.و. في د.أ.غ.، يقوم على توحيد نمط مراقبة الحدود، في وجه طالبي حق اللجوء السياسي من الجزائريين، ومتابعة تنفيذه في حق هؤلاء مذكرات التوقيف أوالطرد، حسب المقاييس الذي حددته من أجل تفادي الوقوع في الأسباب التي أدت إلى الإصطدام الذي وقع لها، مع كل من إسبانيا، وبلجيكا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، على خلفية مساعدتهم اللوجستيكية التي قدموها لكل من تونس والمغرب خلال فترة 1957–1958.

عموما، فإن سبب تشنج موقفها من حلفائها، يعود أساسا إلى يقينها من أن تونس، والمغرب لا تستطيعان عزل نفسيهما عن الثورة الجزائرية، تحت ضغط التاريخ، والمصير المشترك. ومن ثم، فالواجب، والضرورة، والوضع غير القار، كلها تفرض عليها تمرير جزء منها (الأسلحة والذخيرة) إلى الجزائر، عبر الحدود الشرقية والغربية. وهي قناعة تشكلت لدى الخارجية الفرنسية، عبرت عنها في العديد من الوثائق، لخصها السفير الفرنسي ببروكسل، وفي أثناء ذلك اللقاء الذي جمعه بوزير الخارجية البلجيكية، عندما أعرب له عن استنكار الحكومة الفرنسية لطبيعة المساعدات التي قدمتها الحكومة البلجيكية، لوكالة الأشغال الكبرى، والمناجم المغربية، لأن الوكالة في حقيقة الأمر ما هي إلا منظمة تنشط في النقل، وتهريب الأسلحة إلى الدار البيضاء، – وثارت حولها حديثا – شبهات عديدة، توحي كلها بوجود دلالات، تورطها في قضايا تهريب مع ج.ت.و. فمن هذه الزاوية أنقل لكم توجس الحكومة الفرنسية من كل هذه الشحنة، التي في اعتقادها هي مساعدة موجهة إلى المتمردين (المناضلين الجزائريين)[500]

---

[499] S.H.D.C. Carton 225, Lettre de M. Edouard Relix Guyon l'Amb. de France à Luxembourg adressée à M. M.A.E, 07 Oct. 1960, p1.

[500] Rapport de 05 jan 1959, p3 ; Voir aussi toujour dans le même Carton "225", Lettre de M. Bousquet l'Amb de France en Belgique sous titre **"Livraison d'Armes au Maroc et à la Tunisie"**, adressée à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Bruxelles, 08 jan 1959, p2.

نلاحظ في الوقت الذي نجحت فيه الحكومة الفرنسية، في دفع حلفائها للتنسيق معها في الشؤون الأمنية، لغرض الوصول إلى تجفيف المصادر الأجنبية (الأوروبية)، التي تقف وراء تلقي مناضلي ج.ت.و. مساعدات لوجيستيكية. بدأت تبرز رغبات جديدة لدى دول خارج دائرة اهتمام الحكومة الفرنسية، تتطلع لدعم خط بقاء تدفق الأسلحة، على القواعد الخلفية لــ ج.ت.و.، المتواجدة في القطرين الجارين تونس والمغرب. هو ما بينه تقرير أمني استخباراتي قدمه الوزير المفوض لدى الحكومة العسكرية في برلين، موجها إياه إلى وزير الخارجية الفرنسية آنذاك موريس كوف دي ميرفيل، وضح له فيه عن تحمس حكومة برلين على استقبال جرحى ج.ت.و.، حيث أعلنت فتح مستشفياتها العسكرية لأول فوج من هؤلاء الجرحى، الذين بلغ عددهم إثنان وعشرون عنصرا، في انتظار مئات آخرين سينزلون بأحد موانئ بحر البلطيق.[501]

لم يتوقف التقرير عند هذا الحد، بل أورد معلومات مهمة حول شحنة من الأسلحة، قدمتها حكومة برلين لــ ج.ت.و.، استأجرت لها سفينة إيطالية لوتشيا Lucia بتاريخ 04 ديسمبر 1958م، حيث قامت بنقلها إلى ميناء صفاقص وهي عبارة عن عشرة مدافع هاون، وأربع مائة بندقية، وإثنين وعشرين صندوقا من الذخيرة، وثمانية عشر صندوقا من القنابل، وخمسة عشر صندوقا من المتفجرات، لتنقل بعد ذلك – بمساعدة الحكومة التونسية – إلى قاعدة ج.ت.و. بتونس دائما.[502]

وضحت الرسائل والتقارير التي أعدها المسؤولون الفرنسيون، عن موقف بعض دول أوروبا الشرقية، الذي يدخل ضمن تنبؤ الخارجية الفرنسية من احتمال لجوء قادة ج.ت.و. إلى حكوماتها، في حال اصطدامهم بموانع قد تحرمهم من التواجد في د.أ.غ. شيء من هذا لم يحدث، بحيث كانت لمناضلي ج.ت.و.– في هذا الوقت –، اتصالات متقدمة مع بعض العناصر من ألمانيا الغربية في موضوع الأسلحة، يوحي إلى أنَّ تعمّد هؤلاء المناضلين، بطرق أبواب الألمانيتين، والذي هدفه تشتيت الطوق الأمني

---

[501] ألمانيا الشرقية في الحقيقة لا تعنينا في بحثنا هذا، لكن لا مانع من استغلالها لتوفرها على معلومات تخص تحركات مناضلي ج.ت.و. وتحركات المخابرات الفرنسية وراء النشطاء الجزائريين والمغاربة في أوربا الغربية. للمزيد من التفاصيل أنظر: S.H.D.C. Carton 225.

[502] S.H.D.C, Carton 225, Rapport du Ministre délégué auprès du Gouvernement Français de Berlin envoyé à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Berlin, 28 jan 1959, p1.

الفرنسي، المضروب على طول الحدود الفرنسية السويسرية، والحدود الفرنسية الألمانية (الغربية).

وجدت قيادة ج.ت.و.أنه من الأفضل، استغلال مواقف بعض دول المعسكر الشيوعي، كألمانيا الشرقية التي فتحت أبوابها مبكرا أمام الزعامات الجزائرية، من خلال توفيرها الإيواء والاعتراف بهم، وبقضيتهم، واستقبال جرحاهم في مستشفياتها، وتكرمها بعدد من المنح العلمية لفائدة طلبتهم المنضوين تحت تنظيم إ.ع.ط.م.ج. مساعدات تبدو في ظاهرها إنسانية، حتى تمنح الغطاء اللازم للمهمة التي تواجد من أجلها عناصر ج.ت.و.، والتي كانت تتمثل في تمرير مقتنياتهم من الأسلحة، والذخيرة من ألمانيا الغربية، إلى ألمانيا الشرقية، فإسبانيا لتحويله إلى الجزائر.

إن تمدد نشاط قادة ج.ت.و إلى الألمانيتين الشرقية، والغربية، هو وراء لجوء الحكومة الفرنسية – من جديد – إلى منح صلاحيات واسعة لوزيرها المفوض ببرلين، لتعقب، وترصد تحركات عناصر ج.ت.و، لمعرفة الأسباب التي قادتهم إلى هناك. انشغال أولت له الخارجية الفرنسية أهمية بالغة، تضمنتها رسالة بعثتها إلى المقيم العام للحكومة الفرنسية بالجزائر، تستفسره فيها عن الدعوة التي تلقاها فرحات عباس من حكومة برلين، والتي تعود إلى يوم 28 جانفي 1959م، ثم دعاه – بحكم أنه على رأس الحكومة العامة بالجزائر – إتخاذ كل التدابير، والاحتياطات الأمنية الضرورية لمراقبة الحدود، في ظل تضارب أنباء عن مصادر عديدة، تصف نفسها بــ "الموثوقة جدا" تلمح إلى وجود مصانع في برلين، تنتج الذخيرة للجيش الصيني. لكن من خلال المعلومات التي وصلتنا، فإن تلك الذخيرة هي في الأصل مخصصة لــ ج.ت.و.[503]

هكذا كانت دبلوماسية ج.ت.و. تمارس دورها الدعائي لفرض وجودها، وأدائها العملي، أمام المشككين في الانتصارات التي تحققت على أيدي مناضليها في د.أ.غ.، على مرأى ومسمع أعين مسؤولي الحكومة الفرنسية، وفي أعين حلفائها ومؤيديها والمعارضين لسياستها على مستوى هــ.أ.م.، الذي يعود إلى استجابة بعض الألمان من ذوي التوجهات الإنسانية، لمساعدتهم في نقل الأسلحة إلى هؤلاء المناضلين، من ألمانيا

---

[503] S.H.D.C. Carton 225, Lettre de M. M.C. de Murville M.A.E. de France, adressée à M. Paul de Louvrier Délégué Générale de Gouvernement en Algérie, Paris, Fév. 1959, p2.

الغربية إلى ألمانيا الشرقية، لتجد من ينقلها إلى إسبانيا، فوجدة المغربية التي تتواجد بها قاعدة عسكرية لـــ ج.ت.و.

يندرج هذا الدعم المهم الذي تلقته ج.ت.و. من قبل ألمانيا الشرقية، ثم الوقوف التاريخي للصين قبل ذلك، في إطار صراع الحكومة البلجيكية، زاد على الحكومة الفرنسية التي كانت تتهم دول المعسكر الشيوعي بأنها وراء فشل سياستها في الجزائر، مما أدى بها – وفق هذه الرؤية – إلى الارتكاز على الحل الأمني، بمنح صلاحيات واسعة لجيشها لإضطهاد المناضلين الجزائريين أينما وجدوا، وحيثما اتجهوا، بدون أدنى اعتبار للحقوق، والمواثيق الدولية الراعية لكرامة الإنسان وآدميته، في إشارة إلى الإجراء التعسفي الذي أصدرته مديرية مراقبة الإقليم .D.S.T بتاريخ 28 جانفي 1959، والذي دعت فيه مصالحها إلى التجديد في مراجعة، وتنقيح نظام رخص السفر، لحظرها على مناضلي ج.ت.و.[504]

وليس بعيدا عن هذا الاهتمام، دعا السفير غاستون، في برقية له موسومة بختم (سري للغاية)، مصالح أمن بلاده إلى التحقق من التسريبات التي أثارتها الصحف الفرنسية مؤخرا، حول عمليات تهريب لكمية من الأسلحة، عرفتها إيطاليا، وقيل عنها لفائدة ج.ت.و، حقيقة أكدها السيد بوكارة Boukara، مراسل سابق لوكالة الصحافة الفرنسية بميلان.[505]

يبدو أن الحكومة الفرنسية لم تعد تطيق الأخبار التي مفادها تهريب الأسلحة، والذخيرة لصالح ج.ت.و.، بحكم ما تشكله من خطورة على أمنها الداخلي، والخارجي، في حال وصلت إلى أيدي المقاتلين الجزائريين بالداخل، وتزداد خطورتها إذا كانت من صنع المؤسسات الأوروبية. ما يعني في نظرها تساهل حلفائها مع قيادات خصمها، تفتح المجال مرة أخرى لعودة تبادل الاتهامات بينها وبين إيطاليا، كما حدث في السابق مع سويسرا، وبلجيكا بسبب القضية نفسها.

وحتى لا يصل الوضع إلى ما وصل إليه مع هاتين الدولتين، لجأ السفير الفرنسي بروما إلى طمأنة حكومة بلاده، بشأن الموقف الإيطالي من هذه المسألة قائلا: "إنني

---

[504] S.H.D.C. Carton 246, Lettre de Gaston Palewski Amb. De France en Italie sous titre **"Arrêté du 22 janv. 1959 portant le régime de l'autorisation de voyage"**, adressée à M. M.C. de Murville M.A.E. Rome, 12 fév. 1959, p1.

[505] S.H.D.C. Carton 246, Télégramme de Gaston P. Amb. De France à Rome adressé à M. M.C. de Murville M.A.E de France, Rome, 13 fév. 1959, p1.

دائما أجد تعاونا فعالا مع السلطات الرسمية الإيطالية، للوصول إلى تحديد طبيعة هذا التهريب، خاصة بعد نجاح شرطة ميلان في تفكيك تلك المزاعم نهائيا، والذي زاد في تشجعها لمواصلة هذا التعاون الفعال، هو قيام الصحافة الإيطالية بالتقليل من أهمية ما أثارته جريدة المساء الفرنسية، حول قضية التهريب هذه".[506]

ردٌّ، حاول من ورائه السفير، تفسير ما ذهبت إليه الصحافة الفرنسية حتى يدفع بسلطات بلاده الممثلة في الخارجية الفرنسية، الحفاظ على التنسيق القائم بين الحكومة الفرنسية والحكومة الإيطالية، والعمل على توسيع نطاقه (التنسيق الأمني) مع د.أ.غ. الأخرى، التي تغلغل فيها نشاط مناضلي ج.ت.و. مبكرا، كسويسرا، وألمانيا الغربية، حتى يتم تطويقه تطويقا كليا.

وفي مذكرة أخرى، وجدناها ضمن أرشيف السفارة الفرنسية ببون (ألمانيا الغربية)، تحت عنوان: "الجزائريون و ج.ت.و. في الجمهورية الفيدرالية"، حاملة لجملة من الشروط والضوابط، حددتها وزارة الداخلية الألمانية، لتطبيقها على الجزائريين المقيمين في ألمانيا، والقادمين إليها من الدول الأوروبية. فقد أوصت أن منح حق اللجوء السياسي من صلاحيات المحاكم الفيدرالية.

ولكي يستفيد منه أي جزائري، أو من رخصة إقامة، أو عمل، يجب أن يكون لديه جواز سفر، أو البطاقة الزرقاء، تمنحها السلطات الألمانية للذين لا يتوفرون على أية وثيقة هوية، والذين لم يراسلوا قنصلياتها. أما بالنسبة للجزائريين الذين يحملون وثائق رسمية، كجواز سفر أوالبطاقة الزرقاء، عليهم التصريح عن أماكن تواجدهم في ظرف أربعة وعشرين ساعة لأخذ تعهد كتابي، تسلمه لهم السلطات الألمانية، تلزمهم بموجبه عدم ممارسة أي نشاط سياسي على أراضيها، لأجل ذلك رفضت الترخيص لفتح مكتب فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و بلاكولون Cologne وقت ذاك.[507]

فبدون أدنى شك، فإن نشاط ج.ت.و. في ألمانيا الغربية كان من المحتمل أن يصطدم بعراقيل حقيقية، قد تحد من طموحات مناضليها، خاصة في مسألتي التمثيل

---

[506] Télégramme du 13 fév. 1959, p1.

[507] مذكرة من ست عشرة صفحة، تلمست استجابة الحكومة الفيدرالية للضرورة الأمنية الفرنسية، في تشديدها على أسباب قبول دخول الجزائريين إلى أراضيها. والأكثر من هذا فقد تدخلت لدى السفير التونسي، وزملائه في السفارتين المغربية، والمصرية، الالتزام بنقاط المذكرة، للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.D.N. Carton 156, L'Ambassade de France en Allemagne, Note sous-titre **"Les Algériens et F.L.N. en R. Fédérale"**, Bonn, 06 Avr. 1959, p1.

الدبلوماسي، والبحث عن مصادر الأسلحة، نظرا لفعالية التنسيق الأمني الذي كان بين مصالح الأمن الفرنسية، ومصالح الأمن الألمانية، التي أظهرت فيه نيتها في دعم موقف الدولة الفرنسية حول الجزائر.

لكن الذي لم نجد له أي تبرير، وبدا لنا متناقضا مع ما أقدمت عليه ألمانيا سابقا، في أمر تنفيذ إجراءات قبول الجزائريين على أراضيها، وذكرها لسلسلة من الاعتداءات ضد ج.ت.و وبعض من المتعاونين معها، كالاعتدائين اللذان تم تنفيذهما ضد شولتر مهرب الأسلحة في هامبورغ، الأول الذي تم في نوفمبر 1958م والثاني في نوفمبر 1959م بفرانكفورت، وتفجير سيارة ملغمة ضد رئيس مكتب ج.ت.و آيت حسن في نوفمبر 1958م.[508]

في الواقع، لا تتوفر لدينا وثائق، في شكل أدلة تؤكد على المسؤول وراء هذه الاعتداءات. لكن من خلال العديد من المعطيات التي أوردناها في هذا الفصل، حول نشاط الاستخبارات الفرنسية في أوروبا، لملاحقة مناضلي ج.ت.و. لا نستبعد أن تكون عناصر هذه الأجهزة هي وراء أغلب هذه الأحداث، التي القصد منها – طبعا – تصفية المتعاونين الألمان مع مناضلي ج.ت.و.، على إثر ما عرفته الجبهة من نشاط قوي قاده آيت حسن على رأس مكتب الجبهة بألمانيا الغربية.

فبعد الذي حدث في قضية تهريب الأسلحة بألمانيا، والاعتدائين اللذين تعرضا لهما قياديو ج.ت.و. في إيطاليا، وفي المانيا، كلفت الحكومة الفرنسية سفيرها بمدريد بإشعار السلطات الإسبانية – رسميا – بالخطر التي يتهدد نفوذهما بالمغرب، جراء انتعاش ظاهرة تهريب الأسلحة التي عرفتها هذه الأخيرة حديثا. مسألة رأت فيها حكومة مدريد سببا كافيا لتعزيز تعاونهما الأمني مع الحكومة الفرنسية، تضمنه بلاغ وزير خارجيتها فيما يلي: "نحن على استعداد للمساهمة في الحد من ظاهرة انتشار الأسلحة في المغرب، وفق ما تم الاتفاق عليه في اللقاء الذي جمع الجنرال مينوز غرون Munoz Grand بالسفير الفرنسي بالرباط مؤخرا، والذي أبدى فيه الجنرال استعداده للتعاون مع الحكومة الفرنسية لحجز شحنة من الذخيرة، تنتظر تحويلها إلى

[508] Note du 06 Avr. 1959, p6.

قواعدنا بالمغرب، مقابل وقوف فرنسا بدعمها ترشيح إسبانيا لقيادة الحلف الأطلسي.[509]

على مزايا هذا الوعد، أقدم مسؤولو الحكومة الإسبانية على الرد عليه بالجميل، جمعها السفير الفرنسي بمدريد في برقية عاجلة موسومة بسري للغاية، في شكل جمل مقتطفة من تصريحات كل من وزير الجيش، الذي أعلن بعفوية تامة عن دعمه لفرنسا بدون شرط أو قيد، والقائد الأعلى لهيئة الأركان الإسبانية الذي اتخذ – هو الآخر –، قرارا تعهد فيه على جعل قوات الاحتياط التي يشرف عليها في تأهب دائم لمواجهة أي خطر، قد يشكله المتمردون الجزائريون. وقد بدأ في تجسيد قراره هذا بأمره سكان القبائل المغربية، إرجاع عشرة آلاف بندقية معدلة، إلى مقرات الجيش الإسباني بالمغرب.[510]

هكذا كانت الحكومة الفرنسية تصنع ما تريد من سياسات، لبسط نفوذها الأمني على المسالك الممررة للأسلحة والذخيرة إلى الجزائر، بحكم أن الثورة الجزائرية في هذه الفترة، التي كانت تتنفس من رئة قاعدة الناظور المغربية، استغلتها إسبانيا للضغط بها على الحكومة الفرنسية، في وقت كانت تتكاثر عليها الانهزامات السياسية والعسكرية، تحت ضغط ضربات جيش التحرير الجزائري.

فحالة الضعف كهذه، وجدت فيها الحكومة الإسبانية ضالتها، لتجبر شريكتها " الحكومة الفرنسية" على التنازل لها عن بعض الإمتيازات. ذلك ما حدث بالتمام، عندما طلب القائد الأعلى لهيئة أركان الجيش الإسباني من الحكومة الفرنسية التنازل عن شمال المغرب لإسبانيا.[511] مقابل امتثال الحكومة الإسبانية لكل إملاءاتها – الحكومة الفرنسية –، وتعميق التعاون معها في مجال مكافحة ظاهرة تهريب الأسلحة. ثم زاد الجنرال للوريلو Lorillot على تأكيد عزم حكومة بلده المضي قدما لتجسيد صدق وعودها في هذا الالتزام قائلا: "سنعمل على تخصيص ثلاث فرق عسكرية للدفاع عن

---

[509] S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de l'Amb. de France à Madrid adressé à M. de France, Madrid, 13 Avr. 1959, p2.

[510] S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de l'Ambassadeur de France à Madrid adressé à M. M.C de Murville M.A.E. de France, Madrid, 13 Avr. 1959, pp.1-2.

[511] Télégramme 02, 13 Avr. 1959, p2.

عالمنا الغربي، وسأعمل أيضا على استعادة فرق الحلف المنتشرة هنا وهناك، إذا آلت رئاسة م.ح.ش.أ. إلى إسبانيا".[512]

دخلت الحكومة الإسبانية بدافع هذه المآرب، في مساومة حقيقية مع الحكومة الفرنسية لإجبارها على الاستجابة لمطالبها، وذلك باستخدام ورقة التهديد، بالتعاطف مع أعضاء ج.ت.و.، عن طريق الدخول، والتحرك عبر أراضيها، بما فيها محمياتها سبتة ومليلة.

ظل جهاز سداك S.D.E.C.E يقظا، تجاه عمل القيادات الجزائرية التي أوفدتها ج.ت.و. إلى د.أ.غ. في مهمة خاصة.[513] جمعت حولها السفارات والقنصليات

---

[512] S.H.D.C. Carton 247, Lettre de M. Tournelle Amb. de France à Madrid adressée à M. M.C. de Murville M.A.E de France, Madrid, Avr. 1959, p1.

[513] أورد امحمد يوسفي في فصل كامل تحت عنوان"الحرب في مخيال ج.ت.و. وجهاز سداك"، في كتابه "الجزائر تسير" أهم تحركات ج.ت.و، التي نجح في إفشالها هذا الجهاز، منها قضية جورج بيشار Georges Puchert الملقب بالنقيب موريس Capitaine Maurris، ذي الأصول البلطيقية، طنجي الإقامة، هي المدينة التي كان يتواجد بها امحمد يوسفي، في مهمة إلى جانب عبد الحفيظ بوصوف مكلفا من هذا الأخير بالتنقل إلى أوربا الغربية، في مهمة أيضا صحبة صديق له من المدينة نفسها–طنجة–، الذي رافقه إلى حد مضيق جبل طارق للسفر إلى لندن على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، التي سيلتقي فيها بـــ "بوشير" للذهاب نحو ألمانيا للقاء متعاطفين مع ج.ت.و. قدما إلى فرانكفورت، وفور وصوله قام بحجز غرفة في فندق لمدة ثلاثة أيام بلياليها، للتمكن من تسوية مسألة الأسلحة مع هؤلاء ألمان، وقد وجد فيهما يوسفي كل مؤهلات لإنجاح مهمته ومهمة ج.ت.و بألمانيا، فأوكل لهما مسؤولية تنظيم العمل اللوجستيكي لدى مكتب ج.ت.و. في ألمانيا. وحسب يوسفي فإن تحرك قياديي ج.ت.و. من المغرب إلى بريطانيا ، فألمانيا، ثم أوسلو ، وكوبنهاغن، ثم ألمانيا مرة أخرى ثم العودة إلى المغرب التي كللت بانضمام بوشير إلى قاعدة الولاية الخامسة بالمغرب، هي المسافة التي أرهبت "دوغول"، فأسرع على إثرها إلى تكليف "العقيد مرسيMercier"، بملف الناشطين الجزائريين لتصفيتهم وتصفية عناصر جبهة التحرير، والمتعاطفون معهم من الأوربيين، وبفضل هذا التجنيد توصل مرسيي إلى تفكيك الشبكة التي يتعامل معها بوشير، جراء رسائل بعثها إلى زوجته كاشفا فيها دون قصد عن عنوانه بالمغرب – فندق بالدار البيضاء – وقعت في يد المخابرات الفرنسية ما بين جويلية ونوفمبر 1958م. وبعد هذا التحرك نسج علاقة مع النائب العام ديبوا Réne Dubois، واحد من كبار المسؤولين في مصالح الأمن والقضاء في الكونفيدرالية السويسرية، ضاغطا لإصدار أحكام قضائية تقضي بترحيل عبد القادر نواصري، وإصدار أمر يقضي بتكليف المفتش "ماكس إلترخ Max Ultrich" بفحص والتصنت على المكالمات الهاتفية التي تجريها السفارة المصرية بسويسرا مع حكومة بلادها بالقاهرة. فكانت النتيجة أن أدت إلى توقيف محمد إسياخم، وعيسى بوضياف، اللذان كانا في مهمة عبور إلى جنيف، قادمين إليها من هامبورغ عبر زوريخ للقاء كل من ليوبولد مارسل Leopold Mercel وهنري غينان Henri Guinan، مواطنين سوسريين متعاطفين مع ج.ت.و للاستلام منهما حقيبتين صغيرتين تحتويان، على متفجرات معبأة في أكياس بلاستيكية لتوجه إلى تونس، زيادة على هذا أقدمت منضمة اليد الحمراء كفرع من الجهاز، على تنفيذ إعتداءات ضد

الفرنسية المنتشرة في ذات الدول، معلومات أشارت كلها إلى تورطهم في نشاطات مشبوهة مرتبطة بالعمق المغاربي، اعتبارا من أن المغرب وتونس هما القاعدتان الخلفيتان للثورة، اللتان وراء إمداد جيش التحرير الجزائري بالأسلحة والمعدات العسكرية.

وفي هذه الأثناء، أخبر السفير وزير خارجيته، أن جهاز سداك S.D.E.C.E كان قد طلب من ممثله ببروكسل، الاستخبار عن صحة الإشاعة التي تسربت مؤخرا، والتي مفادها أن هناك كمية من المتفجرات، سترسل من بلجيكا إلى المغرب، أكدتها مصالح وزارة الخارجية البلجيكية، التي بينت أن هناك رخصة بيع كانت قد وافقت عليها شركة C.O.D.A.L المختصة في إنتاج النتروسليلوز، والتي بموجبها ستمنح الشركة طنا واحدا من النتروسليلوز المخصب المبرق، للمؤسسة المغربية لإنتاج المواد الكيماوية B.R.D.E.L، الكائنة بـــ 21 شارع سانت لوران الدار البيضاء، زيادة على هذا هناك طن آخر من المتفجرات، تم شحنه على متن سفينة فريدن هافرس Frieden Havers، لتنقله نحو مطار أنفار Anver لتحويله نحو الدار البيضاء.[514]

بهذا الشعور، تعالى قلق الحكومة الفرنسية من استمرار الحكومة البلجيكية في تموين المغرب بالأسلحة، والذخيرة، والمتفجرات، خوفا من أن تحول كميات منها إلى ثوار جيش التحرير الجزائري، يزيد من متاعبها في الجزائر، ويزيد من توتر علاقتها مع بروكسل. وأملا في ألا يقع لها ذلك، اقترحت على الحكومة البلجيكية، التقارب معها في مجال تأمين حدودهما بأكثر من فرقة أمنية، قصد التحكم في مراقبة تنقل الأشخاص والبضائع، من بلجيكا إلى فرنسا، أو العكس.

مقترح استحسنه وزير الداخلية البلجيكي، السيد ميرشيي Merchiers حيث دعا على الفور مصالحه البدء في تجنيد عناصر إضافية لدى أجهزة التفتيش، تتولى مهمة مراقبة نشاط ج.ت.و. في بلجيكا، بعد تلقي حكومته قرضا ماليا منحته لها الحكومة الفرنسية لصرفه على تكوين، وإعداد عناصر أمن كفؤة، يوجه عددا منهم للعمل ضمن

الطيب بولحروف في روما وآيت حسن في بون، لتصفيتهما جسديا بأمر من رئيسه مرسيي. للمزيد من التفاصيل أنظر: M'hamed Yousfi, **l'Algérie en Marche**, Alger, 1985, pp. 151-154.

[514] S.H.D.C. Carton 225, Lettre de M. Raymond Bousquet Amb. de France à Bruxelles sous titre **"Expédition d'explosifs vers le Maroc"**, adressée à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Bruxelles, 15 Avr. 1959, p1.

فرق الأمن البلجيكية في الكونغو، والباقي سيكلفون بمراقبة عناصر ج.ت.و، الذي يعبرون الحدود الفرنسية نحو الأراضي البلجيكية.[515]

عكس مقترح الحكومة الفرنسية رفض الحكومة البلجيكية الانخراط في جبهة ملاحقة عناصر ج.ت.و.، لعدم وجود ما يدعو إلى ذلك، ولأن هؤلاء لم يثبت تورطهم في قضايا عنف ضد مصالحها، فلا حاجة تستدعي – في نظرها –، تخصيص ميزانيات ضخمة لإنفاقها في تجنيد فرق أمن إضافية لملاحقة هؤلاء الذين فشلت تجاههم سياستها الأمنية، التي كانت تعيش فصلها الأخير.

شجعت الحكومة الإسبانية على تهديد الحكومة الفرنسية، بنسفها للمعاهدة المبرمة معها، القاضية باستغلال مناجم الريف المغربية، إن لم ترفع من نسبة حصتها المحددة بنسبة 26%، ولكي تجد هذا الابتزاز استجابة لدى مسؤولي باريس، اعترف وزير الخارجية الإسباني كاستيلا Castiella، بدور عناصر ج.ت.و. في ظاهرة انتشار الأسلحة بالمغرب، الذي تم بفضل عناصر ج.ت.و، نتيجة التسهيلات التي وجدوها لدى الحكومة الإسبانية.[516]

كشف هذا الاعتراف عن تورط عناصر ج.ت.و.، في قضايا تهريب الأسلحة، التي تزايد نشاطها في المغرب مع مطلع عام 1959، التي هي تحصيل حاصل لتلك التسهيلات الإضافية التي وضعتها حكومة هذه الأخيرة (مراكش) أمام المناضلين الجزائريين النشطين في مجال التسليح، عبر خط إسبانيا – المغرب، بمساعدة، وعلم سلطات مدريد، خوفا من ضياع نفوذها في المغرب، الذي تسهر عليه حامية عسكرية، يصل تعدادها إلى أحد عشر ألف عنصر.[517]

---

[515] يظهر أن السفير تدخل لدى وزير الداخلية البلجيكي، لضبط حطة عمل محكمة، أساسها التحايل على وزارة المالية، لاستدراجها إلى تقديم قرض يسمح بتجنيد عناصر أمنية، تحت مطية دعم التواجد البلجيكي بالكونغو، فمن هذا العدد الإضافي يتقرر توجيه عناصر من هؤلاء لتتبع، ومراقبة نشاط ج.ت.و. في بلجيكا والحدود البلجيكية الفرنسية.للمزيد أنظر:

S.H.D.C. Carton 225, Lettre de M. Bousquet Amb. de France en Belgique sous-titre **"Effectifs Complémentaires d'Inspecteurs de Sûreté Belge pour la Surveillance et les Informations Concernant le F.L.N."**, adressée à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Bruxelles, 24 Avr. 1959, p1.

[516] S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de M. La Tournelle L'Amb. de France à Madrid adressé M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Madrid, 14 Mai 1959, pp.1-2.

[517] Télégramme du 14 mai 1959, p2.

حاولت الحكومة الإسبانية إيهام الحكومة الفرنسية، بضلوع المغرب في مثل هذه الممارسات أيضا، وكذا إبراز ظاهرة التلاحم المحتومة التي تعززت وشائجها بين ج.ت.و. والحكومة المغربية، بعد نيل هذه الأخيرة استقلالها، بموجب مفاوضات إكس لبان 1956، حيث أمعنت الحكومة المغربية في إسداء مساعدتها لــ ج.ت.و.، وأدت إلى دعم قدرات هذه الأخيرة في كفاحها المسلح ماديا ومعنويا حتى تسترجع استقلالها، الذي هو استقلال المغرب كما كان يدعو حسن الوزاني أحد رموز الحركة الوطنية المغربية، ذلك في العديد من التصريحات، والتي كان يلقي بها في الصحف المغربية والعربية خلال فترة 1956-1957.(518)

إدراك كان يوحي لصناع القرار في الحكومة الفرنسية، بإمكانية عودة الحكومة الإسبانية إلى التصعيد من ضغطها على المغرب، حتى ولو اضطرها الأمر إلى مراجعة حصة استفاداتها من مناجم منطقة الريف، مقابل قبولها إخضاع مضيق جبل طارق، ومنطقتي سبتة ومليلة، تحت مراقبة الفرق الأمنية الفرنسية، والإسبانية إذا تطلب ذلك الأمر، للحد من ظاهرة تهريب الأسلحة من المغرب إلى الجزائر.

وفي انتظار أن تدرك الحكومة الفرنسية طموحات الحكومة الإسبانية، أبقت هذه الأخيرة على تسهيلاتها لقادة ج.ت.و.، أبلغ عنها قائد القوات العسكرية الفرنسية ببرلين، في تقرير له إلى وزير الخارجية الفرنسي قائلا: "بفضل جملة من المعلومات التقطتها فرق مصالح الأمن العاملة تحت قيادتي، تفيد بوجود نشاطات عديدة قام بها

---

(518) على العموم، أحزاب الحركة الوطنية المغربية كانت مواقفها داعمة تأييدا مبدئيا بحكم دوافع الجغرافيا والنضال المشترك، وجدناها في تصريحات حسن الوزاني زعيم حزب الاستقلال الديمقراطي في مراكش، ففي خطاب له في مهرجان شعبي في طنجة في 25 مارس 1956م جاء فيه " يجب علينا أن نؤيد الجزائر في كفاحها، ويجب علينا أن نكون في عونها، وأول شيء يجب أن نعين به الجزائر أن نأمر جيشنا بأن ينسحب من أرض الجزائر"، وفي تصريح آخر لجريدة الأيام في 01 حزيران 1956م بيفرن " الواجب الوطني يدعونا لنمد يد العون للجزائر... لأن مصير حركة الكفاح في الجزائر تنعكس على مصير مراكش المستقلة، من حيث النجاح، أو عدمه "، وقد استمات في أهمية حرب الجزائر من خلال تصريح علني نشرته جريدة الحياة البيروتية عدد 3096، في 06 جوان 1956م، قائلا: " لامعنى لاستقلال المغرب إذا لم تحصل الجزائر على إستقلالها"، وفي تصريح آخر لجريدة الشهاب الدمشقية عدد 55 في 04 جوان 1956م، أكد فيها عمق قضية الجزائر في المغرب العربي "...إن إستقلالنا سيبقى حبرا على ورق إذا لم تستقل الجزائر"، هذه باختصار مقتطفات من تصريحات واحد من زعماء الحركة الوطنية المغربية للمزيد من التفاصيل أنظر: محمد حسن الوزاني، **خطب من 1933 إلى 1957م**، جزأين، مؤسسة محمد حسن الوزاني، الرباط، 1986، صفحات 71-74-151.

المدعو "وينفرند مولر Winfried Muller، وعلياس سي مصطفى ولوزي Alias Mustapha Oualouzzi من تطوان، الذي يعمل منذ سنتين بالمغرب لحساب ج.ت.و.، كرئيس مصلحة ترحيل فرق موللر نحو قاعدة ج.ت.و. بالمغرب. وبعد نجاحه في هذه المهمة قررت قيادة ج.ت.و. بالمغرب، ضمه إلى مكتبها هناك مكلفا بالمهمات التالية:

- مستشار تقني لعبد الحفيظ بوصوف، وزير اتصالات ومصلحة الاستشارة في ح.م.ج.ج.

- محرر في هيئة إعلامية يعدها مكتب ج.ت.و بالرباط.

- يراقب، ويساعد التمثيليات الدبلوماسية التي وضعتها ح.م.ج.ج في د.أ.غ.

يحرر دوريا كتابات دعائية، هدفها جلب انتباه سفارة جمهورية ألمانيا الفيدرالية بالرباط، لتفيده بتقارير سياسية عن تطور الوضع العسكري في الجزائر[519].

6- عجز الدبلوماسية الفرنسية أمام تطور نشاط قيادات جبهة التحرير الوطني في دول أوروبا الغربية 1959:

أكدت الحقائق التي أوردها التقرير انتباه الحكومة الفرنسية إلى بقاء مواقف حكومات د.أ.غ.، يحكمها التمايز والمزاج من الانتصار الذي حققته القضية الجزائرية، بفضل الدور الذي قامت به تمثيليات ج.ت.و. في كل الأقطار الأوروبية، والذي أدى إلى بداية تشكل تحول في وجهة نظر حكومات هذه الأقطار، في صالح تلك الجهود الدبلوماسية التي قامت بها قيادة ح.م.ج.ج.على الساحة الدولية، والتي تمثلت في توصلها إلى تجنيد عناصر أجنبية من ألمانيا الغربية، جعلت من أراضيها مجالا متنفسا لمناضليها لكسر الطوق الأمني، الذي نسجته الحكومة الفرنسية مع كل من سويسرا، بلجيكا، إسبانيا. وهذا ما كان ليتجسد لولا تقاطع المصالح بين القضية الجزائرية، وجمهورية ألمانيا الفيدرالية، بحكم أن مصلحة هذه الأخيرة مشدودة عضويا، بمدى

---

[519] في الوقت الذي بعث فيه الوزير الفرنسي المفوض تقريره، إلى وزير خارجيته بتاريخ 14 ماي، مؤكدا فيه اتضاح دور المغرب في مساعدة المناضلين الجزائريين. وفي التاريخ نفسه أي 14 ماي 1959م وجه فيه السفير الفرنسي بمدريد برقية موسومة بـــ ـــ سري للغاية ـــ عن السياسة الجديدة لإسبانيا في المغرب، في إشارة إلى وجود إتفاق بين فرنسا، واسبانيا على دور المغرب في دعم الجزائريين. للمزيد من التفاصيل أنظر:
C.A.D.N. Carton 156, L'Ambassadeur de France à Bonn, Rapport de M. le Ministre Délégué adressé à M. M. C. de Murville M.A.E. de France, Berlin, 14 mai 1959, p1.

تزايد حدة الانعكاس السلبي للقضية الجزائرية، على فرنسا داخليا وخارجيا، حتى يخلو الطريق أمامها (ألمانيا) لتتزعم المجموعة الأوروبية.

ليس بعيدا عن ألمانيا، قدمت الخارجية الفرنسية لسفيرها بسويسرا، معلومات استخباراتية، حول وجود تحركات لممثلي ج.ت.و. واسعة النطاق على الأراضي السويسرية، وهي أكثر اتساعا، وحركية من تلك التي يؤديها زملاؤهم على الأراضي الألمانية، شهد عليها التحقيق الذي قام به السيد كانوري Caneri، ممثل جهاز الاستخبارات الفرنسية بجنيف. وقد توصل فيه إلى كشف النقاب عن وجود رغبة ملحة لدى ج.ت.و.، لشراء ستة آلاف مسدس في شكل قطع غيار، عرضتها مؤسسة R.E.X.I.M في إحدى أسواق المزاد العلني بمدينة بارن السويسرية، لكي لا تحصل عليها ج.ت.و.، نصح وزارة الدفاع الفرنسية التقدم إلى إدارة المؤسسة للتفاوض معها، حول مخزونها الصناعي من الأسلحة، الذي قررت تصفيته في المزاد العلني.(520)

حمل هذا التقرير اعترافا ضمنيا من السلطات الفرنسية، بوجود تقدم هام في عمل ج.ت.و. حول موضوع الأسلحة، بعد أن وصلت إلى الاهتمام بعروض تسويق مخازن الأسلحة، التي تعرضها المؤسسات المفلسة في المزادات العلنية. ما يعني أن هناك تقصيرا وتراخي مقصودين من بعض د.أ.غ كسويسرا، وتغاضي النظر عند دول أخرى كألمانيا التي كشفت لــ د.أ.غ الأخرى، عن نيتها في التخلص من القضية الجزائرية، ومن الضغوطات، والإملاءات الفرنسية، بمنحها تسهيلات أكثر وأوسع لإضعاف دورها (فرنسا) على مستوى القارة الأوروبية وبحيرة المتوسط.

أدى النجاح الذي حققته ج.ت.و. في معركة تمويل جبهة الداخل بالأسلحة، عبر تونس، والمغرب إلى تصاعد قلق الخارجية الفرنسية، ما جعلها تستنفر كل هيئاتها الدبلوماسية في الخارج، للبحث عن الأيدي التي كانت تساعد هؤلاء على اقتناء تلك الكميات من مصادر مختلفة، كلها كانت متوطنة في د.أ.غ.، والتي ترمز إلى وجود ثمة تواطئ تم إيجاده بين الأجهزة الأمنية، والقضائية لهذه الدول، وبين من أناب عن

---

(520) S.H.D.C. Carton 438, Rapport de M. M.C. de Murville M.A.E. de France adressé à M. l'Amb. De France à Bern, Paris, 27 mai 1959, p1.

مناضلي ج.ت.و، من المصريين، والتونسيين، والمغاربة، الذين تحملوا مسوؤلية شرائها، ونقلها إلى القواعد الخلفية للثورة المتواجدة في بلدانهم.[521]

والذي تزامن مع صدور تحقيق، جمعته وأعدته مصالح الأمن لوزارة الدفاع والأسلحة الإيطالية، بتاريخ 4 من شهر ماي 1959 تحت عنوان "استرجاع أسلحة إيطالية بتونس"، وضعت نسخة منه على طاولة الجنرال دي لورنز Di Lorenze قائد جهاز الاستعلامات بروما الإيطالية، لتطلعه على عدد من قطع الأسلحة إيطالية الصنع، تم العثور عليها عند متمردي الجزائر في غضون شهر جانفي المنصرم، دفع به إلى تقديم طلب لدى مصالح الأمن الإيطالية بناء على تلك المعلومات التي وصلته، والتي قرر على إثرها هذا الأخير فتح تحقيق، لغرض تحديد المسلك الذي أوصل هذه الأسلحة إلى الجزائر.

يبدو أن ما ذهبنا إليه آنفا، عندما أشرنا إلى احتمال تساهل الأنظمة الأوربية مع القضية الجزائرية، هو تخمين في محله، حيث وجدنا جزءا من الإجابة، في برقية بعث بها السفير الفرنسي إلى وزير خارجيته، موسومة بـــ "سري للغاية" أوردت معلومات عن تحركات أحمد فرنسيس[522]. كان قد استقاها السفير من اللقاء الذي جمعه بغرازي Grazzi الأمين العام لقصر شيقي Chigi، حيث أفصح له غرازي Grazzi عن "أسرار خطيرة،حول قضية توقيف فرانسيس التي أجبرت السفير إلى التفكير في البحث عمّن أوصل هذه الأسلحة إلى أيدي ج.ت.و.

والتي رجحها في تقديراته، إلى وقوع فرنسيين بين أيدي شرطة الحدود بمطار كامينو، وهما من تعاملا مع قيادات ج.ت.و في إيطاليا، وتورطهما في الشحنة التي وصلت إلى تونس. ما يعني أن الضمانات الإيطالية التي التزم بها كل من السيد بيلا Pella والسيد غرازي Grazzi سابقا.[523] ذهبت سدى فجددت مرة أخرى الحكومة الفرنسية اهتماماتها للحد من نشاط هيئات ج.ت.و. في إيطاليا.[524]

---

[521] S.H.D.C. Carton 246, Lettre de M. M.C. de Murville M.A.E. de France **sous-titre “Armes d’Origine Italienne Récupérées en Tunisie”,** adressée à M. l’Amb. De France à Rome, Paris, 30 mai 1959, p1.

[522] S.H.D.C. Carton 246, Télégramme de M. Raymond D. Amb. De France à Rome adressé à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Rome, 04 Jan. 1959, p1.

[523] أحمد فرانسيس من مواليد 12 نوفمبر 1912م بغليزان، متحصل على شهادة الدكتوراه في الطب، مناضل في تيار إ.د. ب.ج. عين على رأس وزارة المالية والشؤون الاقتصادية في أول حكومة مؤقتة، لديه ثلاثة جوازات سفر

عبر محتوى التقرير، عن بداية رفض إيطاليا الإنسياق وراء الأطروحة الفرنسية، اللاهثة وراء السرابين الأمني والدبلوماسي، اللذين فشلت فيهما فشلا ذريعا، كشفت ملامحه سلسلة الإعترافات التي تدعمت بها الحكومة المؤقتة من دول إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والتي زادها ثقلا نجاح القاعدة الشرقية والغربية، في مهمة إدخال كميات معتبرة من الأسلحة إلى الداخل، ما أدى إلى اكتساب جيش التحرير نوع من الاحترافية العسكرية، خصوصا عندما بدأ يشغل أسلحة الإشارة والأجهزة السلكية واللاسلكية. (525) هي مؤشرات شجعت إيطاليا وغيرها من بعض د.أ.غ.، على مراجعة مواقفها بصورة جدية وتدريجية، بعد أن أدركت أنه لا فائدة من بقاء موقفها مؤيدا للحكومة الفرنسية، ما دامت ستخسر، – بسبب ذلك الموقف – كل مصالحها في شمال إفريقيا عند استقلال الجزائر.

فوجدت في خدعة التحايل بـــ وعلى القانون، ضالتها في تبرير حالة تحرك أحمد فرانسيس من الوجهة القانونية، بالتلميح لمناضلي ج.ت.و على أن موقفها مستقبلا، سيتكيف وفق التطورات التي تحققها القضية الجزائرية على المستوى الدولي، أكدها غرازي Grazzi عند رده على السفير الفرنسي حول القضية ذاتها: "سيتم فتح تحقيق حول قضية فرانسيس في روما، لكنها ترفض طرده لأن القوانين الإيطالية، لا تسمح برفض شخص حاصل على تأشيرة رسمية من إحدى سفاراتها بالخارج (...).(526)

وذلك حتى تقطع الطريق، أمام أي طلب تدخل فرنسي من هذا النوع، قد يؤدي إلى اهتزاز مصالحها في شمال إفريقيا (تونس)، إن لم نقل إلى ضياعها بالجملة. تلقت طلب تدخل في مهام السفارة التونسية بروما، ينص على إجبارها على التخلي عن إيواء مناضلي ج.ت.و.، وطردهم من مقر سفارتها بروما، رأت فيه إملاء على قرارها

يتحرك بهم في الخارج، الأول مصري، والثاني تونسي منحته إياه السفارة بالقاهرة، والثالث مغربي صادر عن السفارة المغربية في تونس. للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.D.C. Carton 225, Rapport de M. M.C. de Murville M.A.E. sous-titre **“Liste des Principaux Chef Propagandiste du Gouvernement Algérien”**, destiné à tous les Ambassades de France à l’étranger, Paris, 06 juin 1959, p3.

(524) Ibid. Rapport du 06 juin 1959, p2.

(525) S.H.D.C. Carton 88, **Maroc 1956-1958**, Post Radio F.L.N. Nador, Rapport de M. Jean Basdevany Secrétaire d’Etat aux A ffaires Etrangères sous titre **“Exportation d’Armes de Matériels Radio et d’Effets Militaires sur l’Afrique du Nord”**, adressé au Secrétariat Général Permanent de la Défense Nationale, 2 Juil. 1956, pp.1-2.

(526) S.H.D.C, Carton 84, S.E.A.A. 1956 – 1958, Rapport Intitulé **“Organisation et Action du F.L.N au Maroc”**, 25 Avr 1958, pp 1 -17

السيادي، فاعتبرته خارج حدود اللباقة الدبلوماسية، وردت عليه الحكومة الإيطالية برفضها تفجير علاقاتها بالحكومة التونسية. أما بالنسبة لشخصية ج.ت.و.، التي تنوي القيام بسفرية إلى إيطاليا بالتزامن مع زيارة الجنرال دوغول إلى إيطاليا، فما عليكم سوى تقديم توضيحات مسبقة حولها، لنستطيع اتخاذ ما يجب اتخاذه من الناحية القانونية.[527]

استغلت الخارجية الفرنسية، قرب زيارة دوغول إلى إيطاليا، فنقلت مخاوفها من إمكانية لجوء ممثلي ج.ت.و. إلى القيام بتنظيم تفجيرات ضد موكب رئيسها دوغول، حاولت تأمين ظروف، وأجواء الزيارة، حيث أبدت للحكومة الإيطالية تخوفها من لجوء خصومها إلى القيام باعتداءات قبل، وأثناء الزيارة لإفسادها. فتحت هذه الذريعة استطاع الفرنسيون الظفر بضمانات أمنية قدمها لسفيرها بروما، أعربت فيها له عن اجراءات استبقت إلى اتخاذها الحكومة الإيطالية تمثلت في وضع وفد أمني رفيع المستوى، يديره مدير شرطة روما، يتعاون مع سفيرها وملحقها العسكري، لبحث الآليات والتدابير لتفادي أي طارئ، قد يؤدي إلى فشلها أو تأجيلها عن موعدها المحدد.[528]

عادت الحكومة الفرنسية إلى أسلوب الليونة الدبلوماسية، كي لا تخسر حلفاءها مادامت حظوظ بقائها قد ذابت كلها، ولم تعد قائمة بشهادة تغير مواقف شركائها، من خلال ما تعمدوه من تسهيلات لعناصر ج.ت.و. في مجال تهريب الأسلحة، مما حفّز دبلوماسيتها نهج خيار مقايضة حليفتيها إسبانيا وإيطاليا، بتبادل معهما المعلومات حول ج.ت.و، مقابل تضييق الخناق على حركتي إيتا الباسكية وحركة الحزب الشيوعي الإيطالي، اللتين لجأتا إلى باريس لمواصلة نشاطيهما المعارضي لحكومة روما ومدريد. مقايضة سياسية استجابة لها الحكومة الإسبانية بإيفاد وفد أمني إلى باريس للقاء المدير العام للأمن الوطني الفرنسي، للتباحث وتبادل المعلومات الأمنية حول هؤلاء المعارضين.[529] في مدريد وباريس.

---

[527] Rapport du 06 juin 1959, p2.

[528] S.H.D.C. Carton 246, Télégramme de M. Raymond B. Amb. De France à Rome adressé à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Rome, 09 juin1959, p1.

[529] S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de M. Jaque Roux diplomate Français adressé au gouvernement Espagnol, Paris, 16 juin 1959, p1.

لجأت الحكومة الفرنسية في هذا الخيار، إلى منطق استدراج المسؤولين الإسبان، تحت ذريعة تبادل المعلومات الاستخباراتية، حول النشطاء المعاديين لمصالحها، أملا في تجاوز سوء التفاهم الذي نتج بينهما مطلع عام 1959م، عبر عنه الدبلوماسي الفرنسي جاك روو قائلا: "نحن جاهزون لمباشرة تحقيق ضروري، حول كل مخازن الأسلحة، والعتاد بفرنسا، في انتظار السلطات الأمنية الإسبانية أن تؤكد حضورها بباريس، لعرض ما لديها من معلومات استخباراتية، حول تحركات عناصر ج.ت.و. بمدريد".(530)

هبت الحكومة الفرنسية في إطار هذا التقارب مع إسبانيا، إلى تكليف القائد الأعلى لقوات الدرك الفرنسي، وقائد الفرقة الثانية المختصة في الجوسسة بالاندماج في هذا التقارب، بجعل هذه الفرقة تتولى التحقيقات في القضايا المعقدة، التي تحمل أسماء جزائريين كالمدعو محمد مصباح الذي استنطقته مجموعة من محققي هذه الفرقة في 14 جوان 1959م، فأباح لهم بقدوم فرنسيين من أصول شمال إفريقيا، إلى الفندق الذي اعتادوا التردد عليه، الأول كان مقيما بالسفارة التونسية، والثاني المدعو كاكي عثر لديه على صدرية عسكرية.(531)

عززت قضية مصباح – مجددا – نجاح مأمورية عناصر ج.ت.و. بألمانيا، بمساعدة بعض العناصر الألمانية لتي تطوعت للعمل إلى جانبهم في ألمانيا، وهو ما لم يعجب السلطات الفرنسية التي رفضت الاعتراف بانتصار ج.ت.و. في ألمانيا كأمر واقع، دعت رئيس قيادة القوات الفرنسية بألمانيا، إلى نقل اقتراح، نيابة عن حكومته إلى الحكومة الألمانية، يحثها فيه على الموافقة على تأسيس هيئة مشتركة، تنوب فيها عن فرنسا سفارتها ببون، تعمل على مراقبة نشاط ممثلي ج.ت.و. في ألمانيا.(532)

حرصت قيادة القوات الفرنسية بألمانيا،على توفير الأدلة الأمنية من مختلف الجهات، لإقناع السلطات الأمنية الألمانية بالأخذ بمقترحها، قصد إنهاء نشاط ممثلي ج.ت.و. الذي اتسع بشكل ملفت للانتباه في أ.غ. خلال عام 1959. وقد أشار إليه الجنرال ج. ألارد Allard في رسالة له. بعثها إلى السفير الفرنسي بألمانيا الفدرالية

---

(530) Télégramme du Jacques Roux 16 juin 1959, pp.1-2.
(531) Télégramme du Jacques Roux 16 juin 1959, p3.
(532) C.A.D.N. Carton 155, **L'Ambassadeur de France à Bonn**, Rapport du Colonel Chef du Cabinet du Général C.C.F.E.A. commandement en chef des Forces Française en Allemagne, 18 juin 1959, p1.

تحت عنوان: "مراقبة ممثلي ج.ت.و. ذلك النشاط الذي كانت تقوم به عناصر ج.ت.و بألمانيا".[533]

حاول الجنرال من رسالته هذه، توجيه رسائل مشفرة إلى الحكومة الألمانية، أولها تحميلها المسؤولية على تقاعس أمنها في تعامله مع ممثلي ج.ت.و.، وثانيها تعاظم نشاط ممثلي الجبهة بألمانيا، وتزايد تهديداتهم على ح.ف. في حال بقيت بون غير مكثرة بنشاط زعامات ج.ت.و.، وهو ما تترجم فعلا في أسلوب اللباقة الدبلوماسية،الذي كانت تلجأ إليه حكومة بون، للتخفيف من وطأة شنآن تدخلات الجنرال، والسفير الفرنسيين، اللذين كانا يتدخلان باستمرار لدى حكومات د.أ.غ.، للحد من تكاثر أعمال التهديد والاختطاف، كالعملية التي نفذتها عناصر ج.ت.و. ضد محمد مصباح على الأراضي الألمانية.

فمن اللائق دبلوماسيا أن تظهر هذه الأخيرة نوايا علنية تفيد إلى مؤديين: الأول تأكيد استجابتها لطلب قيادة القوات الفرنسية، والثاني دون أن تغضب ممثلي الجبهة اقتناعا منها، أن موعد خلاص القضية الجزائرية، من الاستعمار مسالة وقت، إتضح في تصريح لفرانسوا سيدوكس قائلا: "النائب العام الذي يتابع القضية، والذي أولى لها أهمية قصوى، حيث قرر تكليف السيد فون برونتوس – الذي هو الآن في عطلة – بفتح تحقيق حولها، أما نحن من جهتنا فقد أعددنا كل الترتيبات الجادة، بالتنسيق مع السلطات الألمانية لتنفيذ بعض العمليات البوليسية الأساسية ضد عناصر ج.ت.و. هنا بألمانيا.[534]

في الوقت الذي مازلت قضية مصباح تشغل بال ق.ق.ف. بألمانيا، بقيت ترفع من ضغوطاتها على الحكومة الفيدرالية، لمنحها معلومات ذات صلة بقضية مصباح، لتفادي أي تهرب محتمل قد يلجأ إليه المسؤولون الألمان، الذين كانوا قد أظهروا اهتماماتهم بالجزائر بعد استقلالها، ومع ذلك لم تخرج الحكومة الألمانية عن تطورات قضية مصباح، حيث تلقت رسالة من رئيس المصلحة القضائية التابعة لقيادة القوات الفرنسية بألمانيا، وجهها إلى وزير العدل في الحكومة الفدرالية جاء فيها:

---

[533] C.A.D.N. Carton 155, L'Ambassadeur de France à Bonn, Lettre du Générale J. Allard adressée à M. F. Seydeux Amb. de France prés à la R.F. d'Allemagne, Bonn, 19 juin 1959, p1.

[534] S.H.D.C. Carton 155, L'Ambassadeur de France à Bonn, Télégramme à M. F. Seydeux destiné à M.C.C.F.F.A. Bonn, 29 juin 1959, p1.

"هناك معلومات جديدة جمعها مسؤولو القوات الفرنسية، بينت أن الجندي الفرنسي القناص من الدرجة الثانية مصباح محمد، الذي اختطف في 15 ماي 1959م، الذي كان متواجدا بفرنسا في عطلة نقاهة، نقل بالقوة إلى بلجيكا، ثم ذهبوا به إلى الأراضي الألمانية، ليحتجزه في غرفة بفندق لمدة 12 يوما من 2 إلى 14 جوان 1959م، تاريخ فراره إلى الفيلق رقم 13 المتواجد بحامية في لاندو Landau.[535]

في هذه الحقائق التي جاءت بها، فإنه انتصار محقق لنشاط ج.ت.و. في ألمانيا، يحسب على تقصير أجهزة الاستخبارات الألمانية، وحتى المكلفة خصيصا بملف القضية عل الأراضي الألمانية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يظهر الفراغ الاستخباراتي الواضح، عبر الحدود الفرنسية البلجيكية الألمانية، ما يجعلنا نتوسم في تعمد كل من ألمانيا، وبلجيكا نوعا من التسهيلات، تسمح لمناضلي الجبهة التحرك هناك، وفي أنحاء أخرى من أوروبا.

في نفس الظروف فجّر السفير الفرنسي ببارن، قضية أخرى أخطر من قضية مصباح، تكشف توصل ج.ت.و. إلى شراء مخزون مهم من الأسلحة، من صنع مؤسسة ليما للأسلحة Fabricad Armalor Anoce. وتفصيل القضية، أن صاحب الشركة السيد السيناتور ويلسون Wilson، طلب من السيد سلوغيني بيرز Sologuénes Perez، ورئيس الحكومة البيروفي السابق، التدخل لدى رئيس الحكومة البيروفية لإقناعه، بتحويل شحنة من الأسلحة قوامها سبعة آلاف مسدس رشاش من عيار 45. وكان رده الرفض البات على هذا الطلب، بدعوى عدم مطابقتها لمعايير الصناعات العسكرية، وعليه قرر تحويلها إلى كوبا، لكون حكوماته تفتقر إلى رخصة تسمح بتصدير مثل هذه المواد.[536] وقد عكست هذه العملية التي قامت بها ج.ت.و. بالبيرو تطورا نوعيا، أثبتت فيه توفرها على حظوظ حصولها، على صفقات أخرى لاقتناء الأسلحة، تنهي بها جهود خصمها التي حصرتها في د.أ.غ.

نستوحي من تحرك قيادة ج.ت.و. نحو دول أمريكا الجنوبية أمرين اثنين: الأول الهروب من سياسة التطويق، التي كانت تنتهجها الحكومة الفرنسية بمعية حلفائها ضد

---

(535) S.H.D.C. Carton 155, L'Ambassade de France à Bonn, Lettre de M. Dnudon chef de Services des Affaires Judiciaires du C.C.F.F.A. adressée à M. le Ministre Fédérale de la Justice, Bonn, Baden-Baden, 29 juin 1959, p1.

(536) C.A.D.N. Carton 439, L'Ambassade de France à Berne, Lettre de M. Etienne Dennery Amb. De France adressée à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Bern, 30 juin 1959, p1.

نشاط مناضليها، والثاني هو فخ، لجأت إليه الجبهة قصد الخلط أوراق الدبلوماسية الفرنسية التي كانت تجتهد في إقناع المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانبها، لتشكيل صد أمني منيع، يحد من انتشار تجارة وتهريب الأسلحة، حتى لا تقع في يد عناصر ج.ت.و. المنتشرة في مختلف د.أ.غ.

حيال كل هذا، لم تقتصر الجبهة في هذا الجهد الذي ضاعفت منه، بعد تأسيس ح.م.ج.ج. على مجمل الصعاب التي وضعتها الحكومة الفرنسية أمام قياداتها في الخارج، فقررت تحويل اهتماماتها في مجال البحث عن الأسلحة إلى دول أمريكا اللاتينية، فأوفدت المدعو التريكي Triki إلى ليما، تحت غطاء الاتصال بالسيد سولوغيني بيرز Sologuen، الذي كان قد توجه إلى باريس في الأيام الأخيرة، للقاء عناصر ج.ت.و. ثم واصل سفره نحو موسكو وبكين للإقامة بهما بضعة أيام، وقبل عودته إلى ليما في حدود الأسبوع الثاني من شهر جويلية.(537)

يبقى من الناحية الإستراتيجية أنه من الصعب على ج.ت.و.، تغطية تكلفة الشحنة، ومصاريف نقلها من هناك، إلى إحدى القواعد الخلفية في أوروبا، أو نحو المغرب وتونس لتصل إلى الداخل الجزائري. تحد مكلف لا يمكن إنجازه، رغم الجهد الذي بذلته لتحقيق ذلك، لفك الخناق الأوروبي، والمضروب على نشاطها في د.أ.غ. فرأت أنه من الضروري فكه نهائيا، بالتوجه إلى بلورة اهتمام آخر، هدفت من خلاله إلى استدراج المعسكر الشيوعي، لإقحام قواه المؤثرة فيما ستعرفه القضية الجزائرية من تطورات.

على ضوء هذا التحول الهام الذي عرفته ج.ت.و. في الخارج، ولاسيما في د.أ.غ. فوضت الحكومة الفرنسية أجهزتها الأمنية، التي على رأسها سداك S.D.E.C.E تنفيذ اعتداءات مركزة ضد قيادييها الناشطين في تلك الدول، لعلها تصل إلى تعطيل – ولو جزئيا – التنامي المذهل الذي شهده نشاطهم على الساحة الدولية، والذي يرجع حسب زعمها إلى الالتفات الذي أبدته أبرز القوى في المعسكر الشيوعي كموسكو وبكين، إلى جانب قضيتهم في إطار صراع الحرب الباردة، الذي وجدت فيه "الحكومة الفرنسية" دافعا لمواصلة الاعتداء على عناصر ج.ت.و.، كالذي تعرض له الطيب

---

(537) Lettre du 30 juin 1959, p2.

بولحروف بإيطاليا، عندما فجر أمامه مجهولون، قنبلة أمام السيارة التي كانت تقله، والتي أودت بوفاة طفل وستة جرحى.[538]

ففي قضية كهذه، من الطبيعي أن تتظاهر الجهات الرسمية في الحكومة الفرنسية، بترفعها عن مثل هذه الأفعال، بحجة أن في يدها العديد من الآليات تستطيع الاحتكام إليها في مواجهة نشاط ج.ت.و.، لتوفير الغطاء الأمثل لأجهزتها الاستخباراتية لمواصلة اعتداءاتها الانتقامية، ضد قيادات ج.ت.و. في د.أ.غ. الأخرى، إذا استدعت الضرورة الأمنية أما بالنسبة لقضية بولحروف، أرجع السفير أسبابها إلى احتمال تورط منظمتين إرهابيتين: الأولى تتمثل في منظمة تديرها ح.ت.و. ضد فرنسا، والأخرى شيوعية مكلفة بإثارة التمرد في شمال إفريقيا، وشبه الجزيرة الأيبيرية (...) الطيب محمد بولحروف، الذي كان يتحرك بوثائق هوية مزورة – حسب الشرطة الإيطالية –. وقد كتب عن نشاطه صحفي إسباني مقالا مطولا بإيطاليا، بين فيه أنه كان يتنقل من دولة إلى أخرى بوثائق رسمية تونسية.[539]

كشفت قضية بولحروف، التي تعاطى معها الإعلام الإيطالي، والإسباني بإيجابية وفعالية، حيث قدم حولها قراءة تحليلية بالقرائن، نفى فيها ما ذهبت إليه السفارة الفرنسية، التي اعتبرت القضية مجرد تصفية حسابات بين مناضلي ج.ت.و.، انساقت وراءها بعض الجرائد الإيطالية، والتي زعمت أن هناك تدخل منظمات سرية فرنسية مستعارة، كانت وراء القضية، من غير أن تشير إلى المراسل الذي تناول القضية، والذي لم يكن يعرف أن أجهزة الأمن الإيطالية كانت تجهل نشاط الوطنيين الجزائريين المضاد لأطروحة "الجزائر الفرنسية".[540]

قضية اعتداء واحدة من آلاف قضايا الاعتداءات، فضحت اليأس الذي فشلت في تجاوزه الحكومة الفرنسية، والذي انكشف من ضعف الحجج التي قدمتها، لتبطل تورط عناصرها الأمنية في الاعتداء الذي تعرض له بولحروف، أملا في إنقاذ سمعتها التي أصبحت محل انتقادات لاذعة من قوى المجتمع الدولي، والتي تحولت إلى أعباء، وضغوطات في صالح المبتغى الذي رسمته قيادة ج.ت.و. لإبراز قضيتها، على الساحة

---

[538] S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de M. La Tournelle Amb. de France à Madrid, envoyé à M. M.C de Murville M.A.E. de France à Paris, Madrid, 10 juil. 1959, p1.
[539] Télégramme du 10 juil. 1959, p2.
[540] Télégramme du 10 juil. 1959, p3.

الدولية، رغما عن سياسة تشويه الحقائق التي لجأت إليها الحكومة الفرنسية لتبرير فشلها أمام حلفائها.

فمن ذلك، أنها توسلت الحكومة الإسبانية، على لسان وزير خارجيتها كاستيلا من الرئيس إزنهاور، في لقاء جمعهما بالعاصمة البريطانية لندن، التي كانت تتأهب لاحتضان قمة أطلسية قائلا: "نترقب منكم انحيازا أكثر فأكثر إلى الدبلوماسية الإسبانية. فإذا كان هذا الانحياز مجازفة عند البعض، فإنه سيظهر عند عرض القضية الجزائرية للمناقشة في الدورة القادمة لـــ هـــ.أ.م.، وعن الموقف الأمريكي الحالي الذي نراه مريحا من زاويتنا، لأننا نتقاسم فيه رغبة التضامن مع فرنسا من جهة، واهتماماتنا بالصداقة مع الدول العربية من جهة أخرى.[541]

كشفت إسبانيا – بحنكتها التي كانت تترأس المنظمة الأطلسية –، عن وجود صعوبة أمام مهمتها لإقناع دول الرابطة الأطلسية، للانخراط في رؤيتها حول الجزائر التي ستناقش في دورة الأمم المتحدة، المزمع عقدها في سبتمبر 1959م وهذا يعود إلى عدم وجود توازن، في الثقل العسكري بين الدول الأعضاء، وكذا انفراد و.م.أ. بالريادة العسكرية، جعلها تباشر سلسلة ضغوطاتها على الحكومة الفرنسية، بدون العودة إلى دول م.ح.ش.أ. مما دفع بالخارجية الفرنسية للاستجابة لهذه الضغوطات، حيث عكست ذلك في توجيه دعوة إلى ديواني وزارة الحربية، والخارجية الإسبانيتين، تعلمهما بوجود مسعى لديها، ستتناوله مع الرئيس الفرنسي الجنرال دوغول، للذهاب نحو مرحلة الاستعداد لبحث القضية الجزائرية من جديد، على مستوى هـــ.أ.م. التي ننتظر منها أن تفتح لنا آفاقا جديدة، تدفعنا إلى مراجعة أطروحتنا، رفقة الدول الأعضاء في هذه المنظمة.[542]

فأمام هذا التحول في الموقف الإسباني، لم تستطع الحكومة الفرنسية هضم سقوط أطروحتها الأمنية، التي اقترنت بفشلها في إقناع حلفاءها للوقوف إلى جانبها داخل رواق الأمم المتحدة، تشجعت خارجيتها على خلفية ما عرضه الإسبان في خطوة

---

[541] S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de G. Clauzel l'Amb. de France à Madrid adressé à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Madrid, 13 aout 1959, p2.

[542] S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de M. M.C. de Murville M.A.E. de France adressé à M. le Ministre des Armés Espagnoles, Paris, 20 aout 1959, p1.

مكشوفة من البداية، لعلها تصل إلى سد منافذ عجزها أمام القضية الجزائرية، فأبدت موافقتها علنيا، ورسميا دعمها لانخراط إسبانيا في ميثاق الحلف الأطلسي.[543]

يعني أن فرنسا رعت – في موقفها هذا –، مجريات الحرب الباردة، ذلك الصراع الإيديولوجي الذي كان محتدما بين الكتلة الغربية بقيادة و.م.أ.، والكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي، حيث سعت بشكل جدي للتموقع في صلب هذا الصراع، لاستمالة قوى الكتلة الغربية إلى جانبها، لتغطية اهتزاز مكانتها وموقعها أولا على مستوى الكتلة، وكذا للتخفيف من وطأة فشل سياستها الأمنية، والدبلوماسية تجاه القضية الجزائرية ومرد هذا كله حسب زعمها، أنه ما كان ليحصل لو لم تلق القضية الجزائرية الدعم الشيوعي من موسكو، وبكين كآخر ما بقي لها من أوراق في هذا الوقت، لجر حلفائها من د.أ.غ. التي بقيت ملتزمة بالدعم اللامشروط، لسياستها في شمال إفريقيا، والمتوسط على حد سواء.

وقد أشار إلى هذا السفير الفرنسي بمدريد، في رسالة له إلى وزير الخارجية الفرنسية جاء فيها: "يمثل انسجام الدول الغربية في الوقت الراهن أكثر من ضرورة، إذا أردنا حماية أوروبا من كل محاولات زعزعة استقرارها الداخلي، الذي تتهدده قوى الكتلة الشيوعية، فأعراف موسكو لا تتغير بقيد أنملة. فمن واجب يقظتنا أن لا تراخي مع تلك الأعراف، ففرنسا وإسبانيا تربطهما علاقات حضارية مشتركة، وصداقة عريقة تؤهلهما للعب دور هام في هذا المجال، فبفضل هذا التماسك لا غير، سيسمح للقارة الإفريقية التحصن من الوباء المتحرك (الشيوعية)، ومادامت أنها تمثل المجال الحيوي لأوروبا، لا تستطيع الالتفات إلى جهة الجنوب فتمثل بالنسبة لها نكبة، إذا بقي الوضع في الجزائر على هذا الحال.[544]

وجهت الحكومة الفرنسية على لسان سفيرها بمدريد، نقدا لحلفائها لامتهم فيه على بقائهم مكتوفي الأيدي، أمام المساعدات التي كانت تقدمها جمهورية الصين، والاتحاد السوفياتي لـــ ج.ت.و.، نافية أي دور لهذه الأخيرة في انقلاب الوضع ضدها، في محاولة أخيرة منها لإقناع حلفائها، بخطورة تَمَدُّدِ الشيوعية إلى شمال إفريقيا،

---

[543] S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de G. Clauzel Amb. de France à Madrid, adressé à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Madrid, 06 oct. 1959, p1.

[544] S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de G. Clauzel Amb. de France à Madrid, adressé à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Madrid, 19 oct. 1959, pp.1-2.

مستدلة في ذلك حسب زعمها، بما قامت به "دار النقل العام" التي كان يديرها السيد ماكس بومريساس Max Bomrishaas، والتي تمثلت في استقدامه لكمية من الأسلحة تشيكوسلوفاكية الصنع لـــ ج.ت.و.، وكذا قيام موظف من ذات المؤسسة باقتنائه هو الآخر كمية من المتفجرات من مدينة بال السويسرية لتسليمها إلى Puchert بهامبورغ، ليضمها هذا الأخير إلى أربعة أجهزة من الساعات المتفجرة تشيكوسلوفاكية الصنع، تؤدي دور تأخير مفعول انفجار الألغام عند زرعها لنسف هدف من أهداف الخصم.(545)

على أنقاض هذا الفشل الذريع، الذي صاحب كل السياسات الفرنسية، بما في ذلك سياسة دوغول في التوصل إلى فرض حلول أحادية الجانب (فرنسية محضة) طيلة خمس سنوات، تضاعفت فيها المتاعب الفرنسية، وزادت أكثر بعدما تشكلت الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958م. هي المتاعب التي عاينها السفير الفرنسي بمدريد محاولا – عبرها –، تقديم النصح لحكومته من أجل الإسراع في مراجعة أطروحتها، لحل القضية الجزائرية بعد أن اضطلع بنفسه على حقائق مذهلة، تشير إلى رفض بعض د.أ.غ، كألمانيا، وسويسرا البقاء إلى جانبها، في رهان خاسر من البداية، خاصة بعد نجاح قيادة ج.ت.و. في إقناع الاتحاد السوفياتي وبكين للدخول كطرف ثان، للضغط على الدول التي بقيت تؤيد الطرح الأمني الفرنسي لحل الصراع.

فنجاح من هذا النوع، لا يسمح لهذه الدول، أو غيرها أن تبقى مكتوفة الأيدي، أمام قضية تحصد يوميا مكاسب جديدة، قررتا منح تسهيلات لمناضلي ج.ت.و. تحت مطية "ما لا عين رأت ولا أذن سمعت"، حملت معناه معلومات العقيد كازامورا Casamora العضو البارز في مجال الجوسسة، الذي أسندت إليه هيئة الأركان الفرنسية مهمة متابعة نشاط المتمردين الجزائريين في إسبانيا، حيث ضمنها في برقية عاجلة وجها إلى سفير بلده بمدريد، أثبت فيها علاقة نشاط مبعوثي ج.ت.و. بالتطورات الأخيرة، التي حققتها القضية الجزائرية والتي أحدثت صخبا كبيرا داخل وخارج

(545) C.A.D.N. Carton 439, **l'Ambassade de France à Berne**, Lettre de Henry Rellet Consul Général de France à Bale sous titre **"Trafic d'Armes Destination vers l'Algérie"**, adressée à M. Etienne Dennery Amb. De France à Berne 22 sept. 1959, p1.

الجزائر، بفضل المساعدات التي قدمتها السفارات العربية لـــ ح.م.ج.ج.، والتي سمحت لها بمضاعفة مساعي تدويل قضيتها بدون عناء ومرارة.(546)

وباقتراب نهاية عام 1959م، توصلت القضية الجزائرية إلى تجسيد منحنيين أساسيين، الأول تيقن فرنسا، وحلفاءها الأوربيين، خصوصا الدول التي تربطها بدول المغرب مصالح تاريخية كإيطاليا، وإسبانيا. فأي تعاون مع فرنسا يؤدي إلى فقدان مصالحهم، وهو ما يتنافى مع التطور الطبيعي لهذه المجتمعات. والثاني، أصبحت القضية الجزائرية محل تجاذب واهتمام الدول الأوروبية، للحد من طموحات فرنسا في المتوسط، وشمال إفريقيا ككل، حتى لا تجعل من القضية الجزائرية أداة تمرر عبرها مشاريعها وسياساتها الإقليمية. هي جملة الانشغالات التي تعرض لها بالنقاش السفير الفرنسي بمدريد، في اللقاء التشاوري الذي جمعه بوزير الحرب الإسباني الجنرال باروسو Barroso.(547)

وقد شكل هذا اللقاء فرصة للوزير الإسباني، سمحت له بعرض وجهة نظر بلاده، للحفاظ على مصالحها من غير الإضرار بالمكانة الفرنسية في المنطقة، في التصريح التالي: "منذ وقت طويل وإسبانيا تمثل حلقة الوصل بين أوروبا، والعالم العربي، وعليه تعمل على دعم هذه العلاقة من أجل التعجيل، بحل جوهر القضايا التي على رأسها القضية الجزائرية التي يتوقف عليها مستقبل أوروبا (...).

وحول الصحراء الغربية، شددت مقترحات الوزير على إرادة إسبانيا، في مقاومة الطموحات المغربية، الرامية إلى البحث عن المعادن والبترول، وفيما يخص الأمن في المتوسط، خلص إلى إنشاء ميثاق المتوسط، المرتبط ببحيرة المتوسط الفرنسية في إطار تجسيد مبادئ ميثاق الأطلسي، الذي يرى فيه الجنرال باروسو Barroso أن يشمل فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا، وتونس، والمغرب، إذا أريد له أن يكون له دور فاعل في المنطقة. وفي النهاية حذر الجنرال الحكومة الفرنسية من سياسة الإغراء التي تمارسها الحكومة المصرية على القضية الجزائرية ، ثم أخبرها على أن كل هذه الأفكار هي

---

(546) S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de M. Roland Margerie Amb. de France à Madrid, à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Madrid, 11 déc. 1959, p1.

(547) S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de M. Roland Margerie Amb. de France à Madrid, à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Madrid, 18 déc. 1959, p1.

الآن أمام مكتبي، سأقترحها على البنتاغون، وهيئة الأركان الإنجليزية حين يحين وقتها.[548]

في هذا الوقت الذي تلقت فيه الخارجية الفرنسية هذا الموقف من الحكومة الإسبانية، الذي رأت فيه دورا أكبر من حجمها، فأدارت له ظهرها لإنشغالها إلى جانب صناع القرار في المؤسسة العسكرية الفرنسية، الهيئة الأهم التي كان يراهن عليها الفرنسيون، لتخلصهم من شبح القضية الجزائرية ، التي استهلكت ميزانيات فاقت كل التصورات، من غير أية نتيجة تذكر، زادها المقترح الذي تقدمت به الحكومة الإسبانية سوءا، حيث اعتبرته انتقادا، وتدخلا في سياستها، ردت عليه برد عنيف في رسالة مطولة، كلفت سفيرها بمدريد لينقلها إلى مسؤولي مدريد.[549]

حاول رولاند مارجوري Roland Margerie السفير الفرنسي بمدريد، بحكم هيئته كدبلوماسي مفوض من حكومته الفرنسية، التقرب الدائم من وزيري الجيش الجنرال باروسو، وزير الخارجية السيد كاستيلا، اللذين التقيا بهما مرات عديدة، سمحت له بتلخيص وجهة نظرهما، البرقية السابقة المؤرخة في 18 ديسمبر الجاري، والتي خصها باهتمام خاص للمقترح الذي تعلق بمصير فرنسا في شمال إفريقيا.

وجد السفير في هذا اللقاء الدبلوماسي، مناسبة لتلطيف موقف خارجيته الذي قدمه، على أنه مجرد سوء تأويل لنص وزير الجيش باروسو، من غير أن يقصد أي شيء لفائدة علاقة ومصلحة البلدين، بل بالعكس، فرنسا في حاجة إلى دور إسبانيا، باعتبارها كانت – لفترة طويلة –، تلعب دور وسيط بين العالم العربي والغربي، وهي قادرة على هذا الدور، لتفادي خسارة فرنسا في الجزائر المهددة حاليا من القوى الشيوعية، زيادة على فقدانها للتضامن الذي هو أكثر أهمية وضرورة بالنسبة لها، الذي لم يعد موجودا، فحسب السفير فإن ما طرحته إسبانيا هو في صالح فرنسا، لكن ما وقع هو سوء قراءة

---

[548] تناولت البرقية موقف الحكومة الاسبانية من ثلاث قضايا (القضية الجزائرية، الصحراء الغربية، الأمن في المتوسط). للمزيد من التفاصيل أنظر: S.H.D.C. Carton 247, Télégramme du 18 déc. 1959, pp.1-2.

[549] تكفل السفير الفرنسي بتتبع تطورات الرؤية الاسبانية، حول سياسة فرنسا في الجزائر والمتوسط، وحاول فيها ضبط النقاط التي تطرق إليها وزير الحربية الاسباني، جمعها في تقرير من عشر صفحات، بين فيه مجمل مزايا ما ينفع الحكومة الفرنسية في تلك الفترة. للمزيد من التفاصيل أنظر: Télégramme du 18 Déc. 1959, pp.7-8.

الخارجية الفرنسية لنص الوزير الإسباني، الذي كان في مسعى لإزالة حالة التشنج التي طبعت علاقتهما خلال السنتين الأخيرتين 1958 – 1959.[550]

يأتي تدرج السفير في عرض وجهات النظر الإسبانية، حتى يضمن استقرار وضع العلاقات، من غير أن تأخذ منحى تتضاعف فيه التعقيدات، وتزيد من حدة التدهور في علاقاتهما، التي ستكون لها انعكاسات على رهاناتهما العسكرية، والاقتصادية في منطقة المتوسط. هي جملة الاهتمامات المشتركة التي جعلت السفير ينقل إلى وزير خارجيته قناعة وزير الجيش الجنرال باروسو، التي اختصرها هذا الأخير كالتالي: "فالذي أريد أن أقوله أننا نسعى إلى إدراج تونس، والمغرب ضمن الأمن المتوسطي، فالرباط مثل تونس، كلتاهما تدعمن ج.ت.و.[551]

اهتدت الاستخبارات الفرنسية طيلة عام 1959م، إلى الترويج لفكرة أن التحدي العسكري الذي فرضته الثورة الجزائرية، والذي مرده إمدادات القوى الشيوعية الكبرى في العالم، كموسكو، وبكين، وبعض الدول العربية التابعة لهذا المعسكر، كمصر، والعراق، هذا بإيعاز من وزارة الدفاع الفرنسية طبعا في خطوة الاستدراج. فانضمام القوى الغربية على رأسها و.م.أ إلى دائرة الصراع، الذي عجزت عنه القوات الفرنسية، خصوصا بعدما بدأت الضغوطات الأمريكية ترد من حين لآخر، تارة عبر التصريحات الرسمية في وسائل الإعلام، وتارة أخرى عبر اللقاءات الدولية التي تنظمها هيئة الأمم المتحدة.

في هذا المضمار نقل السفير القائم بالأعمال بسويسرا، معلومات استقاها من لقاء جمع صحفي سويسري بكريم بلقاسم، نشرته يومية ليبرتي Liberte السويسرية، وقد اختار الصحفي بذكاء، وتركيز الحقائق التي تخدم ما ذهبت إليه الاستخبارات الفرنسية، في موضوع دعم اليسار العالمي لحركات التحرر في إفريقيا، "الذي ظهر في إشارة

---

[550] قدم السفير الفرنسي بمدريد، عرضا مطولا، و مفصلا في عشر صفحات، شارحا فيه بالتدقيق مجمل النقاط التي تمحورت حولها ورقة الحكومة الإسبانية، لحل أزمة الانسداد الفرنسي في شمال إفريقيا، والتي تلخصت في المقترحات التالية: "جغرافية مصالح الأمن في المتوسط، دور فرنسا في إعداد ميثاق الأطلسي، ودعم كل من إيطاليا، وإسبانيا لدور الرابطة الأطلسية، وموقف البنتاغون من الورقة الإسبانية". للمزيد من التفاصيل أنظر:
S.H.D.C. Carton 247, Rapport de M. Roland Margerie Amb. de France à Madrid, sous titre **"l'Algérie et le Méditerrané"**, destiné à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Madrid, 13 déc. 1959, p.3.

[551] Ibid. p.7.

كريم بلقاسم الذي أوضح باسم عضويته في ح.م.ج.ج. استلام هذه الأخيرة مساعدة من بغداد بقيمة 2 مليون دينار عراقي، وأضاف في نفس الصدد قوله: "نتوقع مساعدات كبيرة من بكين".(552)

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل، – انطلاقا من الوثائق التي توفرت لدينا –، البحث فيما هو غير معروف عن الجهود التي بذلتها قيادات ج.ت.و، من أجل تلبية حاجيات الثورة من الأسلحة والذخيرة، وقد سجلنا في هذا الجانب (التسلح)، الذي مازال يكتنفه الغموض، بسبب بقاء آلاف من الوثائق الأرشيفية (السرية)، لم تفرج عنها مراكز الأرشيف الفرنسية، لتضعها في متناول الباحثين حفاظا على خبايا، مازالت قضاياها تمثل ورقة ضغط في يد الدولة الماسكة لهذا الإرث من الوثائق. ولذلك لم نجد ما يكفينا من الوثائق اللازمة لتغطية هذا الفصل، هو ما شعرنا به من أول عنصر خصصناه لجهود عناصر البيان (إ.د.ب.ج) الثلاثة، إثنان منهما استقرا في سويسرا، وألمانيا وهما: كمال بوجملين وبايو، والثالث هو أحمد بيوض الذي اتخذ من القاهرة مقرا لإقامته الدائمة، بداية من عام 1956، هو الأكثر تحركا ونشاطا، ظل يؤديهما بين القاهرة وسويسرا، وألمانيا بالتنسيق مع زميليه المذكورين سابقا.

ودائما، وانطلاقا من الوثائق نفسها، التي وصفته بالخطير، والأكثر ترددا على الدولتين السابقتين، مستغلا تساهل السفارة السويسرية بالقاهرة، التي كانت تمنحه تأشيرة الدخول إلى بلدها، مراعاة لعلاقته الزوجية التي تربطه بإمرأة سويسرية من أصول جرمانية مستقرة ببارن، زيادة على هذا إتقانه للغة الألمانية نطقا وكتابة، جلبت له اهتمام مدرسة المعلمين التقنية (Ecole Normale)، التي ضمته إلى طاقمها البيداغوجي كأستاذ في إحدى المواد العلمية. فبهذا المنصب يكون قد ضمن حق الإقامة من الناحية القانونية، تسمح له بمباشرة مهمته في انتظار إيجاد غطاء سياسي لها، والذي سيوفره مستقبلا مكتب الجامعة العربية، وبعض السفارات العربية.

---

(552) حوار كريم مع اليومية السويسرية ليبرتي Liberté بتاريخ 02 ماي 1960م، أسهب في تحليل القضية الجزائرية، وتجاذباتها شرق–غرب، وكذا تفاصيل اللقاء مع كل من أحمد فرانسيس، وعبد الحفيظ بوصوف، في إقامة بفندق كبير ببارن. للمزيد أنظر:

C.A.D.N. Carton 439, Lettre de M. Etienne Dennery Amb. de France à Berne sous titre **"Rencontre avec Krim Belkacem"**, adressée à M. M.C. de Murville M.A.E. de France, Berne, 03 mars 1960, p1.

فعبر هذه المنافذ استطاع أحمد بيوض رفقة زميليه كمال بوجملين وبايو، النجاح في محاولات شراء كميات من الأسلحة، عن مؤسسات ألمانية المنشأ، بوثائق رسمية إما مغربية، وإما مصرية، لتنقل إلى هذه الدول، ثم تحول عبر البر إلى قاعدتي الثورة في تونس، والمغرب، لمنع تكرار سيناريو قضية أتوس، الذي أودى بسقوط أكثر من 340 ألف طن من الذخيرة في يد القوات البحرية الفرنسية.

فضمن قضية أتوس تأكد لهؤلاء، وفيما بعد، لقيادات ج.ت.و. في ل.ت.ت. في أن مسالة الأسلحة هي أكبر تحد سيخوضونه بعد منتصف 1956، لأن طريق البحر لم يعد آمنا في نظرهم، والاعتماد على المساعدات المصرية ليس حلا أيضا، لأنها ستعرف تراجعا بسبب ما ستواجهه من ضغوطات ومضايقات، من قوى الغرب جراء وقوفها الكامل ماديا، ولوجيستكيا من خلال سفينة أتوس المحملة بالسلاح إلى ثوار الجزائر، والتي تحركت لها الحكومة الفرنسية بإيداعها لشكوى ضدها لمجلس الأمن، ليصدر بشأنها إجراءات مراقبة حازمة، لتوقف دعمها لــ ج.ت.و.، وقد كلفها ذلك تعرضها لعدوان ثلاثي شاركت فيه كل من إسرائيل وبريطانيا، وفرنسا في نوفمبر 1956م.

وقد تشكل على خلفية هذا العدوان تخلي قيادات ج.ت.و. عن حظوظ الرهان المصري، في مجال البحث عن السلاح والذخيرة، اختاروا ترك مصر لتحتضن مقر قيادتهم الممثلة في الوفد الخارجي، مع بقائها في دعمه بالمعلومات الاستخباراتية، وكذا منح مناضلي ج.ت.و. الوثائق الرسمية المصرية للتنقل بها من القاهرة إلى جهات أخرى، للتعريف، أو تنفيذ مهمات من أجل قضيتهم. من هنا لجأوا، فوجدوا أنفسهم أمام البحث عن طلب الاستفادة من حق اللجوء السياسي لدى الدول الأوروبية للعمل، والنشاط على أراضيها. وقد تحصل على هذا الحق لأول مرة في هذه الظروف أحمد بيوض، حيث تستر تحته، فظل ينتقل بين القاهرة، وبارن طيلة فترة 1956-1957، ينسق، ويستقبل مبعوثي ج.ت.و. خاصة عناصر من تيار البيان وكذا موفدي ل.ت.ت.، كرئيس الوفد لمين دباغين، ومسؤول المصالح اللوجيستيكية أوعمران.

فعبر هذا الستار الذي هو حل، اهتدى إليه هؤلاء، تمكنوا من خلاله ربط اتصالات مهمة كانت ناجحة في معظمها، حيث كانت أول عملية شراء بتاريخ 1955، ثم تلتها عمليات أكثر أهمية بالنظر إلى الكمية ونوعية القطع، التي ظلت ترتفع وتتحسن

من صفقة إلى أخرى، رغم سياسة المضايقة التي تشددت في فرضها الحكومة الفرنسية، بالتنسيق مع حلفاءها الأوروبيين. والشيء الجديد في هذا العمل النضالي، هو تحويل كل مشترياتهم اللوجيستيكية من أسلحة، وذخيرة عبر البر الأوروبي، لإنزالها في تونس، والمغرب الأقصى بدل منفذ البحر الذي أصبح صعبا – إن لم نقل مستحيلا – تمرير أي قارب نحو الجهتين الحدوديتين للجزائر.

فتدعم هذا النجاح الذي حققته قيادة ج.ت.و. بقيام كل من و.م.أ. وبريطانيا إلى إغراق تونس، والمغرب بالمساعدات العسكرية، كضغط منها على الحكومة الفرنسية لتعيد مراجعة حساباتها الأمنية، أو الاستجابة للحل السلمي الذي اقترحته قيادة ج.ت.و.، والذي شرحه بشكل جيد فرحات عباس، إلى المسؤولين الأمريكيين خلال المهمة التي قادته إلى و.م.أ. في شهر ديسمبر من عام 1956، والذي بفضله بدأ الموقف الأمريكي يتغير تدريجيا من القضية الجزائرية، اعتبر آنذاك تحولها – القضية الجزائرية – من أهم أزمات الحكومة البلجيكية ومن أهم اهتمامات و.م.أ. في المتوسط.

وهذا ما كانت تبحث عنه قيادة ج.ت.و.، لتجعل من قضيتها تتجاذبها قوى المعسكرين كبداية لمرحلة نضال جديدة، إلى غاية أن تصبح محل اهتمام دولي، يدفع إلى إخراجها من تحت القبضة الأمنية الفرنسية. هذه باختصار أهم الجهود التي أدتها قيادات ج.ت.و. من أجل إيجاد منافذ تموين ثورتهم بالسلاح، بعد الجهد الذي نجحت فيه، باستدراجها لكل من موسكو، وبكين مطلع عام 1959م، ومنها بدأ السلاح يتدفق على الجزائر عبر تونس والمغرب، رغم حواجز الموت التي أقامها الجيش الفرنسي على الحدود الجزائرية التونسية، والحدود الجزائرية المغربية ابتداء من 1957م.

الفصـــل الرابع

تطور عمل جبهة التحرير الوطني تحت قيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في دول أوروبا الغربية من سبتمبر 1958 إلى ديسمبر 1959

1-تردد مناضلي جبهة التحرير الوطني على أوروبا الغربية قبل تأسيس الحكومة لمؤقتة للجمهورية الجزائرية (1957–1958)

2- المواقف الأولية لدول أوروبا الغربية من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958

3- انطلاق نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في دول أوروبا الغربية 1958

4-تطور عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في دول أوروبا الغربية 1959

5- إستراتيجية عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتدويل قضيتها في دول أوروبا الغربية 1959

خلاصة

جاء هذا الفصل تحت عنوان تطور عمل ج.ت.و. تحت قيادة ح.م.ج.ج. في أوروبا الغربية ما بين 19 سبتمبر 1958 – ديسمبر 1959، متضمنا خمسة مباحث أساسية أولها "تردد مناضلي ج.ت.و. على د.أ.غ. قبل تأسيس ح.م.ج.ج."، تناولنا فيه المرحلة التي سبقت تأسيس ح.م.ج.ج.، ثم بعد ذلك تعرضنا إلى "الصدى الذي أحدثه إعلان تأسيس ح.م.ج.ج. في د.أ.غ."، الذي على أساسه تتبلور لدى قيادة ح.م.ج.ج. الأساليب الدبلوماسية الملائمة للفت إنتباه الحساسيات السياسية والحقوقية والنقابية الفاعلة في د.أ.غ.، خطوات قامت بها قيادة ج.ت.و. بهدف توفير ما يسمح ويفرض على د.أ.غ. التجاوب مع "تطورات القضية الجزائرية، يمثل بالنسبة لـــ ح.م.ج.ج. أولى اهتماماتها في هذه المرحلة".

1- تردد مناضلي جبهة التحرير الوطني على دول أوروبا الغربية قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1957-1958:

كان للزيارات التي قام بها عضوا تيار إ.د.ب.ج. U.D.M.A[553] أحمد بيوض وبوجملين إلى سويسرا في بداية عملهما، الفضل في إلتفات قيادة ج.ت.و. إلى قطب د.أ.غ. ليتزايد أكثر، بعد الزيارات التي قام بها فرحات عباس وأحمد فرنسيس، من نفس التيار باسم تنظيم ج.ت.و. مطلع عام 1956، حيث استطاعا بوحي خبرتهما النضالية إلى لفت انتباه جرائد اليسار في كل من سويسرا وألمانيا، فإيطاليا بشكل أقل لنقل تصريح أو حوار لواحد منهما حول تطور واقع القضية الجزائرية، في دلالة على نجاح زعامات البيان في خطف اهتمام جزء من الرأي العام الأوربي لمساعدة القضية

---

[553] إ.د.ب.ج 1944-1955: هي الفترة التي برز فيها الحزب تحت رئاسة فرحات عباس، فكان أول ظهور له مطلع 1943 عند إصداره للبيان المعروف ببيان الشعب الجزائري فيفري من نفس السنة، والذي دعا فيه إلى تكوين دولة جزائرية مع تأسيس مجلس وطني منتخب، وكذا حكومة جزائرية، وعلم خاص في إطار اتحاد فدرالي مع فرنسا، وبقي في الدفاع عن نفس المطلب في مؤتمر الحزب الذي انعقد في سبتمبر 1951 الذي أضاف عبره مطلب دعوة الحكومة الفرنسية إلى القيام بإصلاحات سياسية، التي ظل يدافع عنها حتى بعد اندلاع الثورة 01 نوفمبر 1954، مع ما طرأ في موقفه من تطور تحت ضغط انتصارات العمل المسلح في الجزائر، إلى دعوته في جانفي 1956 قائلا: "إن إ.د.ب.ج تعمل على ادخار كل الوسائل لتسوية الصراع بالحوار"، هي البداية التي أنهت تردده، وتردد حزبه عند ذهابه إلى القاهرة في أفريل 1956 أعلن من هناك حل الحزب، والانضمام إلى ج.ت.و في 22 من نفس الشهر. للمزيد أنظر:

- S.H.D.C, Carton 17, Rapport sous titre "**Extrait du dossier présente à l'O.N.U, Session 1957**", pp.21-32.

الجزائرية، ومن ذلك رأت قيادة ج.ت.و. إقحام تيار إ.د.ب.ج. في المجهود الثوري في الوفد الخارجي بالقاهرة ضرورة لا بد منها[554].

توجه تطلبته مصلحة الثورة مضت في تعميقه قيادة ج.ت.و.، حيث دعت من خلاله الوفد إلى التنسيق مع زعامات تياري البيان والعلماء لضمهم إليه، في إطار بلوغ هدف توسيع مكتبه لتنفيذ توصيات أرضية الصومام، التي على رأسها نقل القضية الجزائرية إلى د.أ.غ.، وهو ما كشفه تقرير المكتب الخامس عن المهمة التي قادت عضوي تياري البيان "فرحات عباس وأحمد فرنسيس إلى سويسرا، ثم يوغسلافيا فبلجيكا ثم المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية التي التقى فيها فرحات عباس بامحمد يزيد عضو مكتب ج.ت.و.، وكذا المناضل اليساري في كلورادو السيد رالف غلادستون Ralph Glads-Tone.[555]

وفي ذات الإطار، تعرض التقرير لشخصية المناضل عبد الرحمن كيوان، الذي بدأ نضاله كمحامي في ح.ش.ج.، لينتهي به المطاف ممثلا لوفد ج.ت.و. في المحادثات، التي تمت في روما يومي 2–3 سبتمبر من عام 1956 مع ممثلي الحكومة الفرنسية، ثم ذهب بعد ذلك ليقيم بفرنسا بضعة أيام، ليواصل رحلته نحو العاصمة السويدية ستوكهولم، حيث وجد في انتظاره المدعو هلايي Haleyi ممثل مكتب ج.ت.و. بالناحية الإسكندنافية، لينشط رفقته عدة محاضرات طيلة أسبوع كامل حول القضية الجزائرية.[556]

---

[554] Muriel Godeu, **132 ans de présence française en Algérie**, Magazine Le Monde Hors Série, Fév. Mars 2012, p.50.

[555] نفى فرحات عباس إشاعة التقائه بالمناضل اليساري النشط في كلورادو، حتى يوصل رسالة للنظام الأمريكي أن الإشاعة من صنع الدعاية الفرنسية التي لا تخرج عما نجحت في إقناع المسؤولين الأمريكيين بالفكرة، والتي ترى أن الثورة الجزائرية تدعمها الناصرية المصرية والشيوعية العالمية، فهي لا تعدو مجرد تمويه فرنسي أحكمته للحفاظ على رؤيتها وبقاء و.م.أ إلى جانبها في المحافل الدولية. للمزيد من التفاصيل أنظر:
S.H.A.T. 1H. 1470. Rapport sous titré "**Déplacement à l'étranger d'Algériens anti-français**", 9 Novembre, 1957, p.1.

[556] ذكر عبد الرحمن كيوان في شهادته، تفصيل المهمة التي كلفته بها قيادة ج.ت.و في الجهة الشمالية لـــ د.أ.غ، مسترسلا في الحديث عن زيارته موضحا: "وصلنا إلى ستوكهولم في 28 جويلية 57، وجدنا في استقبالنا مختلف الصحافة السويدية في المطار. وفي 30 جويلية استقبلنا من طرف الأمين العام للحزب الاشتراكي السيد بايكوس Baeckus، وقد دار نقاش بيننا، أكد لنا فيه مواقف حزبه الثابتة التي سيخرجها في مؤتمر فينا والذي بفضله حظينا بموافقته ودعمه لحضورنا في أشغاله وفي 31 جويلية استقبلنا لدى وزارة الشؤون الخارجية السويدية حيث التقينا بالسيد إيدلستام Edelstam مدير قسم إفريقيا بالوزارة، سلمناه ملفا عن قضيتنا، وعلى أساسه أصدرت الوزارة في

وخلال إقامته بالسويد متنقلا من فضاء إلى آخر، من خلال المحاضرات التي قدمها حيث استحسن فيها موقف الهيئات السويدية التي التقى معها، قائلا عنها: "تلقينا تجاوب المجتمع السويدي مع ماطرحناه بإيجابية غير متوقعة. ولم نكن ننتظرها خاصة عند استقبالي لدى وزارة الخارجية، وهذا ما اندهشت له الحكومة الفرنسية، عبر عنه ذات التقرير الذي صدر عن خارجيتها بصريح العبارة التالية: "تحيرنا من بعض الأوساط السويدية التي تجاوبت مع زيارة كيوان، الذي هو من المسلمين الفرنسيين المعادين لنا، فهو ذو نفوذ واسع في التنظيم المسمى ج.ت.و.، حيث سمحت له باقتناص تسهيلات هامة من الخارج، كانت وراء تحرك وسائل الإعلام الرسمية ضدنا، وضد المصالح الفرنسية في العالم.[557]

تولد هذا الإستغراب الذي أبدته الحكومة الفرنسية من الزيارة التي قام بها كيوان إلى السويد، حيث اكتشفت سر ذلك النجاح الذي يعود إلى عديد الاتصالات، التي التقى فيها بالشخصيات، والهيئات الفاعلة في المجتمع السويدي، والتي تلقى منها وعودا لتسهيل انتشار صدى عدالة القضية الجزائرية في كل الأقطار الإسكندنافية، الذي سيسمح بانتقالها إلى باقي الدول الأوربية الأخرى، خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة.

خوفا من نتائج الدور الذي لعبه كيوان، أبلغت الخارجية الفرنسية السلطات السويدية بخطورة الرجل على رؤيتها، تضمنه تقرير سفيرها ببارن في الجمل التالية: "من الصعب على الجزائريين استرجاع استقلالهم بالأسلحة وحدها، فآمالهم مشدوهة ومعلقة على الضغط الدولي على الحكومة الفرنسية(...)، وأن للمحامي كيوان شقيقا له يدعى مراد كيوان الذي تابع دراسته في كلية الآداب بباريس، حيث شغل منصب

مساء ذلك اليوم بيانا للصحافة تؤكد فيه خبر استقبالنا من طرف أحد مسؤوليها، وفي 1 أوت التقينا بالسيد فاند Vinde مراسل العديد من الجرائد والإذاعة السويدية بباريس، وهو قلم معروف عن ألمان اسكندنافيا، وافقنا له على طلب تقدم به إلينا يرغب من خلاله في الذهاب إلى الجزائر وتونس قبل انعقاد المؤتمر للقيام بإعداد سلسلة من المقالات الصحفية لتنوير الرأي العام الإسكندنافي خصيصا، ثم أوضحنا له أننا نرفض أية وساطة لحل الصراع الجزائري الفرنسي، وفي 2 أوت استقبلنا من طرف الأمين العام للصليب الأحمر السويدي السيد بير Beer الذي هو عضو في الرابطة الدولية للصليب الأحمر، وقد بين لنا تعاطفه القوي مع قضيتنا، ووعدنا بدعم الجهود الرامية للإعتراف بالهلال الأحمر الجزائري، ورفع المساعدات للاجئينا وقد نصحنا بالحضور في ندوة الرابطة الدولية للصليب الأحمر في أكتوبر المقبل في نيودلهي. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Abderrahmane Kiouane, **Les début d'une diplomatie de guerre 56-62**, éd. Dahlab, Alger 2000, p.31.

(557) Rapport 9 Fév.57, p.2.

الأمين العام لجمعية طلبة شمال إفريقيا، حيث استغله في ربط علاقات مع العديد من الهيئات، والتجمعات العربية في الخارج حول القضية الجزائرية.[558]

أوقع هذا التحرك الحكومة الفرنسية في مأزق حقيقي، لم يكن باستطاعة أية قوة في الغرب تخطيه، وجدنا آثاره في اعتراف تقدم به وزير الجزائر روبير لاكوست، في تقرير له تحت عنوان "أخطاؤنا في الجزائر" كاشفا فيه عن ثلاث قناعات، تسببت – في اعتقاده – فيفشل سياسة الجيش الفرنسي في الجزائر وهي كالتالي:

1- الكثير من الشخصيات في الخارج تعتقد أن فرنسا عاجزة عن حل القضية الجزائرية، وهذا نتيجته الأخطاء التي إرتكبتها فرنسا في الجزائر.

2-قتال كل السكان المسلمين الجزائريين لوجودنا في الداخل والخارج.

3-لم نعد قادرين القيام بأي شيء، أمام معطيات الحرب المدمرة والثورية التي فجرتها ج.ت.و. في الجزائر، ونحن كذلك غير قادرين على مواجهة الصعوبات التي نشأت في الخارج.[559]

وعودة إلى شهادة كيوان التي حملت دلائل كثيرة وهامة حول توقفاته في الدول الإسكندنافية، والتي لمح فيها إلى توفرها على حوافز مشجعة لا تتوفر عليها دول غرب أوروبا الأخرى، وهي الحوافز التي نبه، ودعا إليها مولود قاسم من ألمانيا قادة ج.ت.و.، ودعا إلى التفكير فيها لزرع خلايا لها عام 1957 ما دام أن هناك ما يجذب إلى ذلك، كالحس الحقوقي والإنساني الذي يطبع الدول الإسكندنافية، زيادة على توفرها على إعلام حر، وفاعل غير خاضع لضغوطات المصالح، الذي يدفع بأنظمتها السياسية إلى الإستقلال أكثر فأكثر، داخل المنظومة السياسية الأوروبية عن التوجه العام لـــ د.أ.غ.، الذي فرضته الرؤية الفرنسية على حلفائها الأوروبيين.

وهذا دلالة واضحة على رفض دول الشمال الأوربي، للطريقة التي كانت تدير بها فرنسا صراعها في الجزائر، التي لم تعط نتائج ملموسة حتى تبقي على الصف الأوروبي إلى جانبها، والذي زاد في تمسك هذه الدول بموقفها الرافض للرؤية الفرنسية، هي تلك الحجة التي لجأت إليها خارجية هذه الأخيرة لتبرير وجودها في

---

[558] Rapport du 9 Fév. 57, p.2.

[559] C.A.D.N. Carton 915. L'Ambassade de France en Grande Bretagne, 53-59. Rapport de M. Robert la Coste, Ministre de l'Algérie sous titre **"des Observations sur l'Evolution de la Situation en Algérie"**, Paris, 28 Mars 58, p.1.

المتوسط، تحت غطاء حماية المصالح الأوروبية والغربية، فحتى هذه تجاوزها الزمن فلم تعد تغري اهتمام دول أوروبا الشمالية، التي اتضحت في التفات مواقف الهيئات التي التقاها كيوان في السويد، والتي كشفت، وأكدت له على موقفها السياسي واستقلال الرأي العام السويدي، من كل الضغوطات الفرنسية المختلفة، وهو ما شجع قيادة ج.ت.و. على إيفاد ممثلين عنها إلى باقي الدول الاسكندينافية.[560]

تركت زيارة كيوان كممثل لــ ج.ت.و. آثارا إيجابية من الناحية الدبلوماسية على الدول الإسكندنافية، حيث سمحت لوسائل الإعلام وبعض الأحزاب السياسية، إلى الإطلاع على حقيقة الوضع كما هي، بحيث مكنتهم من فهم الأسباب التي جعلت الجزائريين يثورون ضد الحكومة الفرنسية في حرب منظمة وهادفة، وهي الأسباب التي بنت عليها فنلندا موقفها في بيان رسمي تلاه وزير خارجيتها، أمام الجمعية العامة في دورتها الأخيرة موضحا فيه قائلا: "اتخذت هــأ.م. في دورتها الأخيرة موقفا حياديا من القضية الجزائرية، من غير أن تحدث حولها تباعدا في الرأي العام بين الغرب والشرق، فوفدنا لم يقم سوى بتنفيذ تعليمات حكومته التي تلخصت في الالتزام بموقف الحياد عن طريق الامتناع عن التصويت، كالذي اتخذناه في قضية المجر عام 1956.[561]

اعتبرت ح.ف. الموقف الفنلندي بغير الصائب، لأنه جاء معاكسا للدعوتين التي أطلقتهما وزير الخارجية الفرنسية كريستيان بينوا Christiane Pineau، من على منبر

---

[560] بعد السويد التي غادرها كيوان في 8 أوت 57 باتجاه النرويج، رفقة اللجنة الجزائرية وبعض الصحفيين حيث استقبلنا لدى وزير الخارجية بحضور أعلى المسؤولين في الوزارة وعلى رأسهم أنتينسون Anteensen لأكثر من ساعتين. وفي المساء اجتمعنا مع واحد من أعضاء اللجنة إلى جانب عدد من الصحفيين، وقد تم تمديد الاجتماع إلى غاية الليل لتشعب النقاش والقضايا، وفي 10 من نفس الشهر استقبلنا بمقر الحزب الإشتراكي الديمقراطي من طرف أوردين Ording الأمين العام للحزب والسيد سانس Sanees، رئيس جريدة يومية الحزب وفي 12 من نفس الشهر عقدنا ندوة صحفية في فندق Viking مع عرض فيلم بحضور كل الصحافة، وفي 13 من نفس الشهر دائما استقبلنا إيفان Evang مدير الصحة الذي انزعج من احتياجاتنا من الدواء، وفي المساء اجتمعنا مع لجنة موسعة ضمت شخصيات أخرى، وفي يوم 14 استقبلنا رئيس الصليب الأحمر النرويجي السيد ستين Steen وكذا الأمين العام السيد فلور Flore ثم اصطحبنا السيد غليديتش Gleditsch باسم اللجنة حيث اتفقنا من أجل التعاون بين الصليب الأحمر النرويجي، واللجنة الجزائرية لتزويد الجزائر بالمساعدات عن طريق وساطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر C.I.C.R. للمزيد من التفاصيل أنظر: Kiouane, op.cit, pp.33-34.

[561] C.A.D.N. Carton 915. L'Ambassadeur de France en Grande Bretagne, Rapport de Tauno Jalanti, Amb. de France en Finlande, sous titre **"L'Attitude de la Finlande à l'O.N.U"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 24 Déc. 1957, p.1.

هـــ.أ.م. في 5 ديسمبر 1957، دعا فيهما حلفاء بلده من د.أ.غ. إلى ممارسة التأثير على مناضلي مكتب ج.ت.و. بنيويورك، ليقبلوا عرض وقف إطلاق النار.[562] ذاك المشروع الذي أرادت حكومة غي موللي[563] إيقاع قيادة ج.ت.و. في مأزق سياسي يبخر كل المكاسب التي حققها العمل المسلح، في الفترة ما بين 1954-1956، وفي اعتقادها هو المخرج الذي سينقذ تصورها المتهالك، من ورطة الإنكسار المتتالي الذي فشلت في التخلص منه، بالرغم من وقوف الغرب كله إلى جانبها عسكريا ودبلوماسيا.

أنجب رفض الحكومة الفنلندية التصويت لصالح الرؤية التي تضمنها خطاب كريسان بينو، في هـــ.أ.م. في دورة سبتمبر 1957 حالة عدم التجانس في المواقف الأوروبية، بدأت في الظهور مع نهاية 1957، ومطلع عام 1958، عندما أعلن وزير الخارجية السويدي في ندوة صحفية عقدها في 9 أفريل 1958، لتوضيح موقف حكومته من القضية الجزائرية في هـــ.أ.م.، حيث دعا وسائل الإعلام إلى العودة إلى التصريح الذي أصدرته هيئته بتاريخ 11 فيفري 1957، أمام اللجنة السياسية بالجمعية العامة لـــ هـــ.أ.م. الذي يقترب في محتواه من محتوى الكتاب الأزرق الذي انتقدت فيه وزارة الخارجية السويدية مداخلة الوفد السويسري التي أعلن فيها أمام الجمعية العامة لـــ هـــ.أ.م.: "أن القضية الجزائرية من الناحية النظرية، والإدارية والقانونية هي قضية داخلية لا تعني الجمعية العامة".[564]

يأتي نشر خ.ف. لكتابها الأزرق، دفاعا عن موقف حكوماتها الذي اعتبرته من أحسن المواقف الأوروبية من الوجهة الأخلاقية، قياسا على ما جاء في الإعلان الذي نطق به الوفد السويسري، الذي تستر في محتواه بغطاء م.ص.أ.د. وهو موقف الذي اتخذت منه الحكومة النرويجية منطلقا للتكيف مع الطلب الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية لرئاسة رابطة الحلف الأطلسي، القاضي بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال قمة الحلف المزمع عقدها في الأيام القليلة القادمة، والتي كان قد أشار إليها رئيس الرابطة غيلار Gaïllard في خطابه الأخير.

---

[562] C.A.D.N. Carton 915. **L'Ambassade De France en Grande Bretagne**, Discours Prononcé par CH. Pineau devant la Commission Politique du N.U Jeudi 5 Déc.57, p.1.

[563] بن يوسف بن خدة، **الذكرى الثلاثون لتأسيس ح.م.ج.ج**، مجلة أول نوفمبر، عدد 96-97، أكتوبر 88، ص9.

[564] C.A.D.N. Carton 915. **Ambassade de France en Grande Bretagne 53-59**, Rapport sous titre **"L'Attitude de la Suède à l'Egard du Problème Algérien"**, Paris, 10 Avril 1958, p.1.

هي الفكرة التي ناقشها السفير الفرنسي مع رئيس الدائرة السياسية لدى الخارجية النرويجية السيد جاكوبسن Jacobsen، الذي رد رافضا الاندماج والتطبيع مع الطلب الفرنسي، في ظل تطور الأحداث في غير مصلحة كل دول الحلف حتى وإن "قدمت الحكومة الفرنسية ملحقا لهذا المشروع، فإننا لا نجازف بوضع شركائنا الأطلسيين أمام وضعية صعبة، سنجد أنفسنا أمام الخيارات التالية – إما أن تقوم فرنسا بإرضاء دول الحلف، عن طريق تقديم عرض مفصل عن حرب الجزائر، وتحديد السياسة المفترض مواصلتها تجاه هذه الحرب، وإما أن تبدي الإستعداد للمشاركة في مباحثات أكثر وضوحا حول القضية.[565]

رد يحمل في ظاهره اعتراف الحكومة النرويجية، بحالة العجز التي كانت تمر بها الحكومة الفرنسية بدت في نظرها ستبقى تخيم على سياساتها حتى ولو بقيت مساعدات الحلف الأطلسي تنهمر عليها بدون انقطاع. واقع خلف يأس وتذمر حلفائها الأطلسيين من أطروحتها الأمنية، التي لم تتحقق منها إلا حصيلة تزايد اختراقاتها في مجال حقوق الإنسان في الجزائر، الذي هو مؤشر سيزيد بالضرورة في تقلص حجم المساعدات المادية، واللوجستيكية التي كانت تتلقاها من دول منظمة حلف الشمال الأطلسي (م.ح.ش.أ).

إذن هي واحدة من الضغوطات التي شنتها الدبلوماسية النرويجية، على الخارجية الفرنسية بفعل النشاط المتعدد الأوجه الذي حركته قيادات ج.ت.و. في الخارج، وكذاالصدى الإعلامي الذي لاقته زيارات فرحات عباس، وأحمد فرنسيس، وعبد الرحمن كيوان في الدول التي توافدوا عليها، جعلت القيادة العليا لما بين الجيوش التابعة لـــ الحكومة الفرنسية فرع المجموعات التونسية، تراسل ناحية قسنطينة (المكتب الثاني) والناحية العسكرية العاشرة لنفس المكتب، معلمة إياهما أن هناك عددا من قياديي المتمردين (ج.ت.و.) القاطنين بتونس، يتحركون بين تونس و د.أ.غ. أشارت إليهم تقارير أرشيفية واستخباراتية عديدة، فبإمكانكم إذا كان ممكنا تزويدنا بصورهم لمتابعة نشاطهم في الخارج.[566]

---

[565] C.A.D.N. Carton 915. L'Ambassade de France en Grande Bretagne, 1953-1959. Rapport de M. Jean Binoche, Amb. de France en Norvège adressé à M. CH. Pineau, M.A.E de France, Oslo 24 Avril 1958, p.1.

[566] S.H.A.T. Carton 1H 1740, lettre du Général Chef de Corps d'Armée R. Baillif, Commandant Inter Armé, Commandant Supérieur des Troupes de Tunisie sous titre **"Demande de**

إن إصرار فروع وزارة الدفاع الفرنسية المتواجدة بالخارج للإستنجاد بالأرشيف الإستخباراتي لدليل واضح يعبر عن قلق، وانزعاج الحكومة الفرنسية من أمر الزيارات التي كثف منها المناضلون الجزائريون على محور واحد من تونس أو من مصر نحو د.أ.غ.، لنقل مطالب قضيتهم، وقرارات قيادتهم لتحتضنها مختلف القنوات الإعلامية في هذه الدول، لأنه لحد هذا الوقت الأنظمة الأوروبية على عمومها مازالت مخلصة للرؤية الأمنية الفرنسية لتسوية (القضية الجزائرية). ولذلك لم تجد قيادة ج.ت.و. أمامها غير الرهان على وسائل الإعلام المتنوعة، لضخ نفس دعائي إحترافي يشرح (القضية الجزائرية) شرحا قانونيا، يوجه خصيصا للنخب الحاكمة الأوروبية.

هو ما كانت تحتاجه القضية الجزائرية في هذا الظرف، وقد أوصل هذا التوجه إلى نتائج مهمة ومثمرة، ساهمت بوجهة أو بأخرى إلى بداية تبلور حركة ضغط ناشئة في بعض د.أ.غ. ضد الحكومة الفرنسية إبتداء من عام 1957، وقد رأينا جزءا من هذا في الفصل الأول، في عنصر نشاط فرحات عباس في د.أ.غ. الذي زاد عليها متاعب إضافية أدى إلى تراجع موقعها في الساحة الدولية، وقلل من حظوظ نجاعة أطروحتها الأمنية التي كانت تدافع عنها أمام حلفائها في رواق هيئة لأمم المتحدة.

وقد جاءت تقارير S.D.E.C.E في هذا الجانب غنية بالمعلومات والحقائق، كلها انصبت على إخفاء وتعتيم نشاط قيادات ج.ت.و. سياسة تعمدها الجهاز عن قصد، لجأت إلىتوظيفها الخارجية الفرنسية حتى تمنع تسرب حالة الملل والإحباط إلى نفسية عناصر الاستخبارات الفرنسية، المكلفة بمتابعة نشاط مناضلي ج.ت.و. في د.أ.غ. كالذي حدث مع المناضل عبد المجيد مشري.[567]

إذن فالذي وقع لمشري هي إحدى آليات التدويل، بررتها حالات فرار الجزائريين العديدة، فرادى وجماعات من الاضطهاد الذي كانت تمارسه الحكومة الفرنسية في

Renseignements d'Archives", adressée au Division de Constantine 2° Bureau et 1ère Région Militaire 2° Bureau, 25 Fév.57, p.1.

[567] ظل هذا المناظل يشغل منصب مسؤول ج.ت.و بناحية النمامشة 1956.وبعد ذلك فر إلى تونس ثم إلى لوزان السويسرية التي قضى فيها ثلاثة أسابيع، من شهر أفريل وبداية الأسبوع الرابع من شهر ماي، أي في 24 منه اعتقلته الشرطة السويسرية فور دخوله جنيف، بسبب تجاوزه لمدة الإقامة التي منحت له، لكن وبعد فحص حالته الصحية، قررت محافظة الشرطة السويسرية منحه مهلة عشرة أيام لترتيب أموره لمغادرة التراب السويسري، في أجل أقصاه لا يتعدى الرابع من ماي. للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.A.T. Carton 1H 1740. Rapport du S.D.E.C.E. 15 Mars 57, p.1.

الجزائر، وهو ما كان المناضلون الجزائريون يؤكدون عليه مرارا في كل بيان أو تصريح يلقون به في الصحافة الأوروبية، ناقلين من خلاله ألمع، وأصدق الصور عن ممارسات حليفتهم فرنسا في الجزائر، لعلهم يجدون تحتها أماكن آمنة تسمح لهم بعقد اجتماعاتهم، ولقاءاتهم للتباحث فيما يجب اتخاذه من مساع، لترجمة بنود الأرضية التي صادق عليها القادة في مؤتمر الصومام في الجانب الدبلوماسي. وقد اختارت قيادة ج.ت.و. بتونس في البداية، لتكون قبلة لهذه اللقاءات، ومنها تحدد المناطق الجغرافية المراد الذهاب إليها، للقيام بمهمة من المهمات، وحتى لا تجد طريقها إلى التجسيد أسرعت عناصر سداك المكلفة بملف المناضلين الجزائريين، إلى العمل على تتبع، ومراقبة مجالات تحركاتهم لوضعها أمام الهيئات الأساسية للحكومة الفرنسية كالداخلية والخارجية والدفاع.

ومن بين هذه التقارير التي تطرقت الى هذا الموضوع، هناك تقريران ثبتا فيهما تأكيد المخابرات الفرنسية على وصول جزائريين إلى تونس خلال منتصف شهر ماي، ومن الممكن كذلك وصول متمردين آخرين من المغرب، كما سجلنا قدوم القيادي بوقادوم الذي جاء كموفد عن قيادة الجبهة بالمغرب، للاتصال بأوعمران المستشار العسكري للوفد الخارجي لــ ج.ت.و. وعلى العموم فإن الجزائريين اللذين قدما من المغرب، تم حجز غرفة لهما في أحد الفنادق بشارع الرويسي. أما بوقادوم، وجمال دردور طبيب أسنان تم حجز غرفة لهما بأحد الفنادق بـــ 1 شارع القديس جون، لكن في حالة تم تسجيل غياب أوعمران بتونس، فإنه بالتأكيد يكون قد انتقل رفقة بوقادوم إلى إسبانيا.[568]

وهو ما تأكد بعد أسبوع من تاريخ هذا التخمين، الذي جنحت إليه الاستخبارات الفرنسية في الغياب الذي سجله أوعمران[569]، وبن عودة في اللقاء الذي دعاهم فيه

[568] S.H.A.T. Carton 1H 1740. Deux Rapports de S.D.E.C.E du 10 mai 57, p.1.

[569] على موقع ودور أوعمران من خلال انتقاله من القاهرة إلى تونس، على أن هذا الأخير منذ وصوله القاهرة قام باتصال مع عضو من الوفد ليقدم له عرض عن الحالة في الجزائر والقرارات التي اتخذت بالإجماع، للرد على نداء غي موللي الذي عرضه لوقف إطلاق النار أو مواصلة الحرب إلى أبعد الحدود، وفي 7 ماي شارك أوعمران في اجتماع ضم لمين دباغين وعزت سليمان، وفتحي الديب لإطلاع القيادة المصرية على قرارات قيادة الداخل والتي قبلتها المصالح الخاصة المصرية، بنوع من الارتياح. وللإشارة فإن هذه المعلومات حصل عليها جهاز سداك يوم 10 ماي 1957، ملتفتا من خلالها إلى تنقلات أوعمران من القاهرة إلى تونس أو العكس، وإنه منذ وصوله إلى

وزير الداخلية التونسي الطيب المهيري، ولم يحضره سوى حاج علي رئيس هيئة أركان ج.ت.و. بتونس.[570] وحسب المصادر نفسها كشفت في أقل من أسبوعين، عن انتقال رئيس الوفد الخارجي لمين دباغين إلى المغرب، رفقة عشرين مناضلا مسلحا.[571] في مهمة رسمية هدفها إضعاف مجمل التدخلات المصرية، التي حركتها حكومة عبد الناصر ضد القرارات التي خرج بها مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، خاصة القرار الذي نص على تعديل وتجديد مكتب القاهرة. فمن أجل الحد من كل هذه الضغوطات نظمت هذه الزيارات نحو الجارتين، هذا في الظاهر لكن الذي أرادته قيادة ج.ت.و. في هذه الظروف، على خلفية الخلاف مع الحكومة المصرية، هو الانحياز إلى تونس والمغرب، لإجبار السلطات المصرية على التوقف عن تدخلاتها وضغوطاتها في شأن الثورة[572].

وهناك هدف آخر أرادت تحقيقه ج.ت.و. "ل.ت.ت"، هو إشراك القيادتين التونسية والمغربية في كل مشاريعها، ومخططاتها الدبلوماسية والعسكرية، تثمينا وردا للاعتبار الناتج عن دعم وإحتضان سفارات الحكومتين، لوفودها في كل من إيطاليا وإسبانيا وألمانيا وسويسرا وهـ.أ.م.، تمهيدا لاستغلال دعم الحكومتين لقضيتها بـــ

القاهرة وهو بجانب رئيس الوفد لمين دباغين ليقدم له عرضا عن الحالة العسكرية في الجزائر. للمزيد من التفاصيل:

S.H.A.T. 1H 1740, Rapport du Ministre Tunisien de l'Intérieur et le F.L.N, 20 Mai 1957, p.1.

S.H.A.T. Carton 1H 1740, Premier Rapport sous titre **"Politique du leader du F.L.N"**, 16 Mai 1957, p.1, et le Deuxième Rapport sous titre **"L'Arrivée à Tunis de Deux Rebelles Algériens"**, 17 mai 57, p.1.

[570] للإشارة أن هذه المعلومات تحصل عليها جهاز سداك يوم 1957/05/10، وهي التي مهدت الطريق لتنقلات مناضلي ج.ت.و بين المغرب وتونس والتي أشار إليها التقرير الثاني. أنظر التقرير التالي:

S.H.A.T. Carton 1H 1740, Premier Rapport sous titre **"Politique du leader du F.L.N"**, 16 Mai 1957, p.1, et le Deuxième Rapport sous titre **"L'Arrivée à Tunis de Deux Rebelles Algériens"**, 17 mai 57, p.1.

[571] C.A.N.A. Carton 3, Rapport sous titré **"Les Activités de Lamine Debaghine"**, Juin 1957, p1.

[572] عمل النظام المصري في عهد عبد الناصر على دعم حركات التحرير العربية، وبخاصة ثورة التحرير الجزائرية، بالمال والسلاح والمرافعة عنها دبلوماسيا في المحافل الدولية، مقابل تحول هذه الأخيرة إلى مجرد حركة موالية تابعة له إديولوجيا، يستغلها في المساومة بها كل من فرنسا والو.م.أ، لإبعاد تهديداتها لمشروعه القومي الرامي إلى تصفية الاستعمار في البلاد العربية، لتحل محلها أنظمة سياسية مهيكلة على أدبيات حركته الموصوفة باسمه: "الناصرية". للمزيد من التفاصيل أنظر:

- C.A.D.N ; Carton 156, **L'Ambassade de France à Bonn**, Rapport intitulé **"Les Rebellions Algériennes Vue de Caire"**, 14 aout 1958, p 01.

و.م.أ. في إطار الحرب الباردة، ولاستغلال تواجد السفارات والقنصليات الأوروبية، ومختلف المراسلين الصحفيين، للصحف والقنوات الأوروبية في عاصمتي الحكومتين.

وفي ثنايا هذا التجاذب، يبدو أن قيادة ج.ت.و. استغلت الضغوطات التي وقعت عليها من الحكومة المصرية، لتعيد الاعتبار لتونس والمغرب تقديرا للعبء الذي تحملاه بسبب احتضانهما لهياكل الثورة، وكذا اللاجئين الجزائريين الذين لجأوا إلى أهالي هذين القطرين، زد على ذلك تكفل السفارات والقنصليات التونسية والمغربية المنتشرة في أوروبا، إيواء المناضلين الجزائريين، ومنحهم الغطاء السياسي لنشاطهم، تحت قبة هيئاتها الدبلوماسية.[573]

مثل هذا الدعم الذي وقفت به الشقيقتان إلى جانب القضية الجزائرية، جهدا جبارا بدا أكبر من حجميهما، اضطلع به وفداهما الدائمان على مستوى هـــ.أ.م.، هو من أسهم في تشجيع دول عالم الجنوب للانضمام إلى قطب الدول الداعمة للحل السلمي داخل ذات الهيئة نفسها، ضاربين عرض الحائط ما كانت تمارسه الحكومة الفرنسية من ضغوطات، للحد من نشاط قيادة ج.ت.و. في الخارج، وانتصار قضيتهم في الخارج، واقتناع و.م.أ. تأجيل موقفها من القضية الجزائرية، الذي بدأ الرؤية الفرنسية اتضح في جمل هذا التقرير الذي أعده الجنرال ألارد، قائد الناحية العاشرة لهيئة الأركان في الفقرة التالية: "التحق ممثلو و.م.أ. في غضون هذا الشهر، بمقر هـــ.أ.م. لتقديم توضيحات حول مقترح وفد الحكومة الفرنسية، في ذات الهيئة لتسوية القضية الجزائرية ولوضع نهاية للوضعية التراجيدية في الجزائر"(...)، "فأنا شخصيا علمت أن رئيس و.م.أ. طلب من رئيس الجمهورية الفرنسية، الشروع في أقرب وقت ممكن في

---

[573] رفع السفراء الفرنسيون مئات التقارير إلى حكوماتهم، تحدثوا فيها عن قيام سفارتي تونس والمغرب بفتح أبوابهما أمام المناضلين الجزائريين، حتى أضحت السفارتان في بعض د.أ.غ كألمانيا وسويسرا وإيطاليا كأنها مكاتب تابعة لـــ ج.ت.و حيث كان يتلقى منها مكاتب ج.ت.و كل أنواع الدعم والمساعدة التي تسمح لمناضليها بالتحرك والتنقل في ذات الدول الأوروبية، كاستفادته من وثائق رسمية مزورة كجوازات السفر التي تحمل طابع الجنسية، زد على ذلك قبول السفارتين استقبال الطرود البريدية التي ترد على مكاتب ج.ت.و باسمها حتى لا تتعرض للسحب والإيقاف من طرف القوات الأمنية الأوروبية، والفرنسية على حد سواء، هذه هي أهم المزايا التي أفادت بها سفارتي مغرب وتونس مناضلي مكاتب ج.ت.و في د.أ.غ. للمزيد من التفاصيل أنظر:
S.H.D.C. Les cartons 247, 264, 225, 295.

فتح مفاوضات مع المسؤولين الرسميين للشعب الجزائري(...) ففي كل الحالات خصمنا هذا سينجح في تدويل مشكلته".[574]

قدم موقف و.م.أ. مساهمة مهمة، إستفادت منها قيادات ج.ت.و. أثناء تأدية نشاطهم الدبلوماسي، دفع بـــبعض من د.أ.غ. إلى التساهل مع مناضلي ج.ت.و.، بالسماح لهم بالتواجد لديها لفترة قصيرة. تزامن في آن واحد مع تساهل سفاراتها مع طالبي التأشيرة من هؤلاء المناضلين، حيث وجدنا استفادة فرحات عباس من تأشيرة الدخول إلى إسبانيا من مدينة بيونس أرس، التي ركب من مدرج مطارها في طائرة تابعة لشركة Alitalia نحو مدريد (...)

وفي ذات الوقت استفاد كل من حسن التريكي وأيت حسن- اللذين كانا متواجدين بروما- من تأشيرة لينتقلا معا إلى ميلان ومنها إلى أمريكا، وأحمد فرنسيس وعبد الرحمن كيوان غادرا جنيف باتجاه هيلسينكي بتاريخ 21 جويلية، للإقامة فيها حوالي أسبوعا كاملا للإلتقاء بمسؤولي الحكومة الفنلندية، وممثلي مختلف الأحزاب السياسية الفنلندية، وفي مواصلة جولتهم الدعائية في البلدان التالية (الدنمرك، السويد، النرويج).[575]

أجمعت التقارير التي حكت مظاهر التجاوب التي أظهرتها أنظمة دول الشمال (السويد، فنلندا، النرويج)، على الطريقة التي اهتدت إليها قيادة ج.ت.و. والتي اعتمدت فيها على تعداد خروقات النظام الفرنسي في الجزائر بالأدلة الدامغة، هي الحقائق التي جمعها السفير الفرنسي باستكهولم حول التصريح التمهيدي، الذي قرأه أحمد فرنسيس، وكيوان في ندوة صحفية، نظمها للتعريف بقضيتهم في الجمل التالية: "جئنا هنا لنبلغ الرأي العام السويدي، بآخر تطورات بلدنا تحت الاستعمار الفرنسي القاسي (...)، فرنسا أنشأت نظاما استعماريا قاسيا، نريد أن يظهر الرأي العام الدولي تعاطفه وتجاوبه مع القضية الجزائرية.[576]

---

(574) S.H.A.T. 1H 1740, Rapport de la 10ème Région Militaire Etat Major -2- Bureau Dirigé par Le Général Allard, 6 juin 57, p.1.

(575) S.H.A.T. 1H 1740, Rapport de S.D.E.C.E, sous titre **"Mission de Propagande du F.L.N."** 25 juil. 57, p.1.

(576) S.H.D.C. Carton 132. Télégramme de l'Ambassade de France en Suède, adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, Stockholm, 6 Août 57, p.1.

توافق هذا الترحيب الذي تدعمت به ق.ج. من دول الشمال الأوروبي، مع اجتماع عقدته قيادة ج.ت.و. تحت رئاسة ل.ت.ت بتونس، ما بين 25-27 أكتوبر 1957 ثمنت فيه المكاسب التي تحققت في المجال الدعائي والدبلوماسي الى غاية هذا التاريخ، ثم جددت موقفها للحكومة الفرنسية الرافض لمبدأ ألا مفاوضات قبل إعتراف حكومة فرنسا باستقلال الجزائر، لينتهي اللقاء في النهاية بتذكير المجتمع الدولي، بالتعارض الصارخ بين السياسة الفرنسية، ومبدأ التحرر الذي يدعو إلى تجسيده ميثاق الأمم المتحدة.[577]

ما يعني أن قيادة ج.ت.و. كشفت عن نيتها في التموقع داخل رواق هـــ.أ.م.، الذي صادف بداية نهاية صمت و.م.أ. عن سياسة الحكومة الفرنسية، بناءً على ما قدم لها من طرف الجزائريين، أولا وثانيا عن طريق أجهزتها الإستخباراتية[578] الذي أكدته فيما بعد ندوة طنجة أفريل 1958، التي أيقنت د.أ.غ. والغرب كله بما فيه و.م.أ.، أن ج.ت.و. ليست امتدادا للناصرية، ولا تتلقى الدعم من الحكومة المصرية، ولا من الشيوعية السوفيتية، ومن ثمة هي إشارة لبداية سقوط الأكذوبة الفرنسية، التي نجحت الخارجية الفرنسية في تسويقها للأمريكان بعد 1954.

فبعد مؤتمر طنجة أفريل 1958، فهمت و.م.أ. المغزى من اتهام الحكومة الفرنسية القضية الجزائرية بامتدادها للناصرية المصرية والشيوعية السوفيتية، وذلك حتى لا يتخلى الغرب عنها لكن لو حدث العكس لكان الوضع مختلفا تماما، هي الحقيقة التي أدركتها الحكومة الأمريكية لاحقا، خاصة مع بقاء استمرار قيادات ج.ت.و. بالتوافد عليها، من حين إلى آخر حسب الظروف والحوافز، كالتي أكدها تقرير سداك والتي أفاد فيها أن فرحات عباس ولمين دباغين، اللذين غادرا الرباط صبيحة 14 نوفمبر للذهاب نحو نيويورك، ليقيما بها إلى غاية نهاية مناقشات دورة هـــ.أ.م.[579]

فإلى هذا الحد من العرض، فإننا نعتبر أن عام 1957 هي السنة التي خصصتها قيادة ج.ت.و، لفرض وجودها بشتى الوسائل بجعل قضيتها محل إهتمام دولي، تعني

---

[577] S.H.D.C. Carton 132. Communiqué Diffusé par Comité de Coordination et d'Exécution du F.L.N à l'issue de la Conférence de Tunis 30 Oct. 57, p.3.
[578] S.H.D.C. Carton 132. Communiqué Diffusé par Comité de Coordination et d'Exécution du F.L.N à l'issue de la Conférence de Tunis 30 Oct. 57, p.3.
[579] S.H.A.T. 1H 1740, Rapport de S.E.D.E.C Signé par le Capitaine Dufour, Sous Titre **"Déplacements des Chefs du F.L.N"**, Alger 15 Nov. 57, p.1.

مختلف القوى المؤثرة في الساحة الدولية، متشجعة بالتقدم النسبي الذي حققته في ذلك المسعى، والذي تمثل في التعاطي الإيجابي الذي أبدته الدول الإسكندنافية مع قضيتها، ظهر في قبول مختلف القنوات الإعلامية، إحتضان ملف القضية الجزائرية والقيام بالترويج له على أراضيها، ومع ذلك بقيت القضية الجزائرية آنذاك في نظر مثل هذه الدول بالرغم من توفرها على كل الدلائل، حول تورط فرنسا المفضوح في إطالة عمر الحرب في الجزائر.

الأمر إذن أصبح معروفا لدى كل الأوساط الأوروبية الرسمية وغير الرسمية، تشكلت لديها قناعة تقاسمتها نفس الأوساط بما فيها الأنظمة الأوروبية، فلا شك أن وراءها جهدا بذله مناضلو ج.ت.و. فلم يكن سهلا بالنسبة لهؤلاء، الذين بدأوه مبكرا بأمر من قيادتهم منذ منتصف 1956، بتكليف شخصيات لها خبرة في النضال السياسي لأداء دور خاص، ينتهي إلى نقل القضية الجزائرية إلى المسارح الأوروبية، وإقناع نخب هذه المسارح بالأخذ على عاتقهم الدفاع عن قضايا الثورة، والإشادة بنضال الجزائريين بمشاهد درامية، على خشبات المسارح كأداة فنية راقية التأثير، لها القدرة على إيصال ما تريده من حقائق إلى القائمين على السياسية الأوروبية، لمراجعة مواقفهم في إطار مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وقد بدأت هذه القناعة في التبلور تدريجيا أمام أعين المجتمع الدولي، على خلفية القرارات التي اتخذتها قيادة ج.ت.و. في مؤتمر الصومام، وكذا الهيكلة التي مست مكتب الوفد الخارجي بالقاهرة، الذي أصبح بموجب ذلك كله تحت قيادة لمين دباغين، الذي ضخ فيه نفسا جديدا في أدائه، جسدتها أفعاله وأقواله التي صرح بها في مطلع عام 1958 قائلا: "ننتظر من العالم الغربي، أن يكون في ساحة الدعاية، فهناك شعوب وبلدان ضاعت بسبب استمرار التوجهات الاستعمارية، كتلك البلدان الخاضعة للاستعمار الفرنسي.[580]

فانطلاقا من هذا التصريح وغيره من التصريحات، التي عكست كلها عمق الادراك والحس السياسين، اللذين على أساسهما نصب لمين دباغين على رأس و.خ.، لاعادة تنظيم العمل الدبلوماسي، قصد إخراجه من الدائرة الآسيوية والافريقية، فيعني

[580] – C.A.N.A. Carton 6, Déclaration de Presse de Lamine Débaghine M.A.E, du C.C.E, 22 Janv. 1958, p.1

حتما ضفتي الأطلسي الغربية والشرقية (د.أ.غ./ و.م.أ.). اقترح له توزيعا جديدا توخيا منه، الوصول إلى تدويل القضية الجزائرية تدويلا فاعلا.

وقد أفرد لمين لهذا المسعى تقريرا مطولا، جاء تحت عنوان "تنظيم هيئة الشؤون الخارجية".[581] الذي عكس وقتذاك انتباه قيادة الثورة إلى ما قد يثمر العمل الدبلوماسي إذا كان جادا ومهيكلا، فإن من بين ما قد يؤدي إليه هو نقل صوت القضية الجزائرية في كل قارات العالم، خاصة تلك القارات الآهلة بالقوى المؤثرة في الساحة الدولية، كأوروبا الغربية، التي كانت على رأس اهتمامات قيادة الجبهة، تحت إشراف مصلحة الشؤون الخارجية لـــ ل.ت.ت.، التي يدير إدارتها هو بنفسه (لمين دباغين).

وفي تقرير آخر لا يقل أهمية عن سابقه، يشرح فيه لمين دباغين ضرورة إعادة التنظيم العقلاني للعمل في الخارج، بتحديد أولويات المرحلة في المجال الدبلوماسي، مع ضبط مجموعة توجيهات عاجلة، والبدء في تجسيدها إستجابة للظروف التي تحدث عنها في تمهيد هذا التقرير الذي ركزت فيه على تنظيم مكاتب ج.ت.و. في الخارج، لتنفيذ مهمة ظرفية مستعجلة تتوقف على عمل عقلاني تكون فيه الإرادة مدخرة لهدف واحد. الذي هو "الدفاع عن أهدافنا السياسية واحتياجاتنا المادية، فيجب أن لا ننسى ونحن في العام الرابع من الحرب ونشاطات ج.ت.و. وفي كل المجالات السياسية، والاقتصادية (المساعدات)، والاجتماعية واللوجستيكية، مازالت دون المستوى المرغوب رغم تسجيل بعض الجوانب، كالجانب الاجتماعي الذي حقق نجاحات عدة،

---

[581] احتوى مخطط التنظيم على ديباجة مدخلية، طرح فيها لمين الأسباب التي دعت إلى ذلك المخطط والأهداف المرجوة منه، ثم انتقل إلى توضيح فروعه والتي اختصرها في فرعين تنظيميين دبلوماسيين، حرص من خلالهما على اعتبار أن هيئة الشؤون الخارجية التي تتكون من مكاتب خارجية لـــ ج.ت.و عبر العالم، ومصالح خارجية لدى المقر الحالي للوفد بالقاهرة، وعن الفرعين، فالأول خاص بالأقسام الجغرافية وهي ثلاثة (إفريقيا، أمريكا الشمالية، الدول الاشتراكية)، والثاني يشمل (أوروبا، إفريقيا الشمالية، أمريكا اللاتينية، الدول العربية)، رؤساء هذه الأقسام مكلفون بمتابعة علاقات ج.ت.و بالدول التي يتواجدون على أرضها، ورؤساء هذه الفروع يبقون على اتصال دائم بمكاتب الخارجية لـــ ج.ت.و. أما الفرع الثاني يتمثل في الندوات والإعلام (الأخبار) هذا الفرع مكلف من جهة بتحضير وتمثيل الجزائريين في مختلف الندوات الدولية (هـــ.أ.م، م.أ.أ) ومن جهة مصالح الإعلام والأخبار مكلف بالدعاية ضد الدعاية المضادة. للمزيد من التفاصيل أنظر:
C.A.N.A. Carton 5. Rapport de Lamine Debaghine sous titre **“L’Organisation du Département des Affaires Extérieures”**, du C.C.E, 1958, p.01.

تسبب فيها هـــ.أ.ج. وفي الأخير فإن مكاتب ج.ت.و. يجب أن تكون نواة مستقبل للتمثيل الخارجي للجزائر المستقلة".[582]

نستوحي من محتوى دلالات هذا المقطع، إنشغال هيئة مصلحة الشؤون الخارجية، لتهيئة الأرضية تهيئة كاملة لتجد الحكومة المؤقتة مستقبلا الأرضية جاهزة لهندسة تصورات، ومقترحات تدفع بشروطها، لأن تلقى تعاطيا إيجابيا من الخصم بمسألة حل القضية، وكذا الرأي العام الدولي الذي سيندمج في الصراع،وحسب ما توفره هذه الحكومة من تسهيلات تثمر بقبول طرفي الصراع التوافق على طريقة سياسية تنهي الحرب.

لذلك أوصى مكاتب الجبهة المنتشرة في الخارج بتنفيذ الإجراءات التالية: "من أجل هذا يجب تبني صيغة عمل مقدامة، تهشم نهائيا نمط (روتين) الماضي، فالنقص الراهن في الوسائل المادية والعناصر الكفأة، لا يجب أن يشكل عائقا يؤخر صيغة المخطط المقترح، وعلى ذلك يجب أن يكون كل مكتب من مكاتب ج.ت.و. في الخارج مهيكلا كما يلي:

1-"مسؤول مكلف فقط بمهمة تنظيم التحركات، والاتصالات، والتنسيق التي يقوم بها ويقرها المكتب.

2-مسؤول عسكري يشتغل فقط بالعمل اللوجستيكي، والشؤون العسكرية.

3-مسؤول واحد مكلف بالصحافة والإعلام، لعرض أدبيات كفاحنا وطبع نشرة إعلامية توزع على مستوى البلد الذي يتواجد به المكتب.

4-مسؤول واحد مكلف بالشؤون الاجتماعية والثقافية (الطلبة واللاجئين، هـــ.أ.ج).

5-أمين مساعد للمسؤول المكلف بالتسيير والإدارة.

6-إمكانية تعيين مسؤول مكلف بالمحاسبة بكل مكتب من مكاتب ج.ت.و في الخارج".[583]

في الوقت الذي كان لمين دباغين يتحرك منشغلا لتثبيت هياكل العمل الدبلوماسي في الخارج، كان فرحات عباس يجس نبض أنظمة د.أ.غ. من حين إلى آخر، عبر

---

[582] C.A.N.A. Carton 3. Rapport de Lamine Debaghine sous titre **"Nécessité d'Une Réorganisation Rationnelle du Travail à l'Extérieur"**, 1958.
[583] Op.cit, p.2

حوارات وتصريحات في أهم الصحف الأوروبية، الواسعة الصيت من حيث المقروئية والتأثير على الرأي العام الأوروبي، مراعيا فيها مبدأ تقديم جديد القضية الجزائرية في الداخل والخارج، حتى يدفع بتلك الصحف -على اختلافها وتنوعها- للقيام بتغطيات جديدة بالشكل الذي يريده، ليصل إلى مسؤولي د.أ.غ.

وقد تمحور جديد هذه المرة في تأكيده لمعلومات كانت قد تسربت، وراجت حولها الكثير من التأويلات، والتي مفادها "أن ج.ت.و. ستتشكل في غضون شهر جوان حكومة حركة التحرير الجزائرية، ومن المفترض أن يكون مقرها في جهة من جهات التراب الجزائري، وإذا تعذر إيجادها في الجزائر، فإنه سيتم إنشاؤها في دولة صديقة مجاورة للجزائر، و ج.ت.و. تفضل أن لا توجد حكومتها في القاهرة، لأنها ستقلق حكومة طنجة التي قدمت استعدادات لتحتضن عاصمتها الحكومة المؤقتة الجزائرية، تلكم هي أهم الأفكار التي أعلن عنها فرحات عباس في حواره بمونترو.[584]

وبمجرد ما وصلت البرقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية، تدخلت هذه الأخيرة لدى السلطات السويسرية كعادتها، معتبرة أن ما قامت به الجريدة السويسرية، يضر بالمصالح الفرنسية العليا في د.أ.غ.، ويقلل من شأن الرؤية الرسمية التي تدافع عنها، التمثيليات الدبلوماسية الفرنسية في د.أ.غ.، وفي و.م.أ. وهـــ.أ.م. بشكل عام، وقد أسفر هذا التدخل، على طرد الصحفي البلجيكي Pierre Jidly العامل في جريدة (N.Z) الذي قام بمحاورة فرحات عباس ونشره للحوار.

وقد لقي هذا الفعل (الطرد) معارضة شديدة أبدتها جريدتان سويسريتان: الأولى جريدة جيرا Jura والثانية جريدة الديمقراطية Démocratie، متسائلتان عن سرعة إصدار أمر الطرد، بمجرد نشر الصحفي للحوار بينما صاحب الحوار الذي هو فرحات عباس،-على حد تعبير الجريدتين- الذي يقيم منذ شهور بمونترو، ويتنقل من غير مضايقة بدون انقطاع للقيام باتصالات مع الأوساط السياسية لشمال إفريقيا والمغاربية، وتقديمه لعدة حوارات مع الصحافة السويسرية.[585]

---

[584] S.H.D.C. Carton 295. Traduction du texte de l'Interview Accordé par F. Abbas au Journal " National – Zeitung de Bale" Sous Titre **"Les Rebelles Algériens Envisagent La Création d'un Gouvernement"**, Montreux, 18 Mai 1958, p.1.

[585] الحوار نفسه قام السفير الفرنسي بتلخيصه في ثلاث نقاط أساسية هي التي بينها في هذا الهامش، نقلها إلى الخارجية الفرنسية في برقية سريعة يوم 19 ماي 1958.

قدمت الجريدتان نقدا للسلطات السويسرية، على خلفية إصدارها للقرار الذي تم بموجبه حرمان الصحفي من أداء واجبه المهني على أرض الفيدرالية، وفي قصدها تحسيس ذات السلطات بمعارضة تصرفها للقانون الذي يحكم نظامها في مجال الحقوق والحريات ففي نظر الجريدتين القرار الذي اتخذته الحكومة السويسرية كان بالأحرى أن يعني فرحات عباس،بدل الصحفي جيدلي أو الاثنين معا إذا رأت فيهما مضرة لاستقرارها، أو علاقتها مع الحكومة الفرنسية فعلى كل حال، رغم إبداء الجريدتين رفضهما للتصرف الذي أبدته السلطات الحكومة السويسرية في حق جيدلي ما عكس حقيقة عدم اطلاعهما على نص الحوار الذي أدلى به فرحات عباس للجريدة السويسرية N.Z، ما جعلنا نستنتج موالاتهما المسبقة للرؤية الفرنسية، وللتيارات السويسرية الداعمة لهذه الرؤية، وكذا جهلهما لحق اللجوء السياسي الذي استفاد منه فرحات عباس بصفة قانونية، منحته إياه السلطات السويسرية منذ مدة.

إن الذي تعرض له فرحات عباس من طرف السلطات السويسرية، إنما هو ناتج عن تدخل الحكومات الفرنسية الحكومة الفرنسية في إطار سياسة الملاحقة التي كانت تنتهجها ضد الجزائريين خارج حدودها، وهي السياسة التي دفعتهم الى فضح أساليبها وطرقها على صفحات الجرائد الأوروبية، لتنوير الرأي العام الأوروبي الرسمي تحديدا، وهو الانشغال نفسه الذي حاول لمين دباغين إيصاله هو الآخر إلى مختلف تشكيلات هذا الرأي، عبر حوار لمراسل جريدة Welt الألمانية بالقاهرة.

حيث عمل على تأييد، وتأكيد خط فرحات عباس، بذكره لملامح هذه السياسة التي تعتمد على أسلوب التدخل لدى حلفائها خاصة في د.أ.غ.، لملاحقة مناضلي ج.ت.و عقابا على أي تصريح أو موقف يكشف أويدين أسلوبا من أساليب هذه السياسة (الفرنسية) في الجزائر، والتي لا تستثني أي شخص. وحسب لامين دباغين الذي أكد أن عدد القتلى منذ اندلاع الثورة إلى غاية 58 وصل إلى 600 ألف قتيل.[586]

S.H.D.C. Carton 295, Lettre de M. Etienne Dennery, Amb. de France en Suisse, sous titre **“Critique Helvétique Contre L’activité Politique en Suisse de F. Abbas”**, adressée à M. René Pleven M.A.E de Paris, Berne 27 Mai 1958, p.1.

[586] C.A.D.N. Carton 156. Rapport de M. Fr Le Duc Chargé d’Affaires de France, près à la R.F. D’Allemagne sous titre **“Effectifs du FLN”**, adressé à M. Les Consules Généraux et Consul de France en R.F, Bonn 23 juin 58, p.1.

اجتهاد قيادة الوفد الخارجي من وحي الظروف، استجابة للوضعية التي آلت إليها القضية الجزائرية على المستوى الدولي، في إطار الالتزام بالإطار التوجيهي الذي نص عليه مؤتمر الصومام، المشدد والمدافع عن توسيع وتحريك العمل الدبلوماسي على المستوى الخارجي، ومنحه للمكانة التي تجعل منه الجبهة الأقوى، التي ستجبر الفرنسيين الرضوخ له خصوصا اذا تحركت في هذا الاتجاه المنظمات الدولية والجهوية، والدول الكبرى في العالم.

إنها الندوات التي لم يفوتها لمين دباغين مسؤول الشؤون الخارجية الذي وجدناه جاهزا ومهيئا، عند قرب الدورة العادية للجمعية العامة لـــ هـــ.أ.م. لعام 1958، حيث حث كل مكاتب ج.ت.و. المنتشرة في الخارج على إعداد ملفات ووثائق حول عملهم الدبلوماسي، والتقرب من رؤساء دواوين الحكومات التي سمحت لهم بالتواجد على أراضيها، لإطلاعهم بكل ما يحيط ويعني قضيتهم، وقد اشترط في هذا الباب بإلحاح قوي على رؤساء المكاتب والوفود الجزائرية بالخارج، تحويل كل ما لديهم، وما جمعوه من ملفات ووثائق لمكتب ج.ت.و. بنيويورك حتى يتمكن من دعم تقريره بالأدلة الثابتة المزمع تقديمه في الدورة القادمة لـــ هـــ.أ.م. أما على مستوى مخطط عمل الإتصالات، يجب القيام بإتصالات مع الدول الأوروبية، كاليونان، وإيطاليا، وإسبانيا، والنمسا، وأيسلندا والدول الاسكندينافية قبل انعقاد الدورة.(587)

إنها الطريقة التي استقر عليها رئيس مصلحة الشؤون الخارجية لمين دباغين، التي تحرى فيها اليقظة والحرص الدائمين المتلازمين، لضمان علاقة تنسيق وثيقة بين المكاتب في الخارج التابعة لمصالحه، وتوحيد القضايا الوطنية المفترض أن يتحرك جهازه الدبلوماسي، لطرحها أمام القنوات الرسمية وغير الرسمية في د.أ.غ. والتي من بينها تحريك دعاية جادة لها تدعو فيها د.أ.غ، إلى عدم الإنجرار وراء فرنسا في سياستها الهادفة إلى ضرب الجارتين ببعضهما البعض، طالبا من مكاتب الجبهة القيام بحملة ضد الإتفاق الفرنسي التونسي، لنقل البترول الجزائري عبر تونس.(588)

---

(587) C.A.N.A. Carton 3, Rapport de Lamine Debaghine Sous titre **"Le Projet de Plan de Travail Extérieur sur le Plan Diplomatique"**, adressé à tous les Bureaux et les Délégations du F.L.N à l'Etranger 1958, p.1.

(588) C.A.N.A. Carton 3, Télégramme De Lamine Debaghine destiné à tous les Bureaux du F.L.N à l'Etranger pour faire une Compagne contre la Convention Franco-Tunisienne, pour l'Evacuation du Pétrole Algérien à travers la Tunisie, Caire, 27 Juil. 58, p.1.

يعكس هذا الجهد الذي قام به لمين دباغين الى توفق قيادة ج.ت.و. "ل.ت.ب." في اختيارها له لقيادة عمل الوفد الخارجي في الخارج، في اشارة الى نتائج توجيهاته التي أعطت دفعا قويا لنشاط الوفد، والذي نبهته إلى الرهان على أهمية دور الدول ذات الوزن الدولي، إذا ما غيرت من مواقفها من القضية الجزائرية في ما إذا اعتبرتها قضية إنسانية وأخلاقية، فكانت في نيته إخراج القضية الجزائرية من محيط إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إلى العالم الغربي الذي تشكله د.أ.غ. و و.م.أ. على أساس أنها النظام العالمي.

بذلك دشن أهم تطور في تاريخ دبلوماسية ج.ت.و. بعد مؤتمر الصومام، متوصلا في ذلك إلى اختراق د.أ.غ. بداية من النصف الثاني من عام 1957، والذي مهد الأرضية لبداية انتقال مناضليها إلى النشاط في ذات الإقليم، للضغط على حكوماتها لإعادة النظر في مواقفها تجاه (القضية الجزائرية)، من خلال دفعها إلى إظهار نوع من التفاهم لمغزى حكومة المنفى، الذي كانت تدعو إليه بعض الأوساط الأجنبية، ومنها بدأت موجة التعاطي مع (القضية الجزائرية) تعرف إتساعا وتطورا بعد تأسيس ح.م.ج.ج.، واحدة تلوى الأخرى دون أن تعلن كلها إعترافها العلني بالفكرة بصفة رسمية ونهائية.

2- صدى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في دول أوروبا الغربية 1958:

يعود تاريخ ظهور مقترح "حكومة المنفى"، إلى أواخر عام 1956 بعد حادث اختطاف الطائرة التي كان على متنها قادة الخارج لــ ج.ت.و. في 22 أكتوبر من نفس السنة.[589] أخذ المقترح يزداد شأنه في مخيلة قيادة الداخل والخارج، في إطار البدء في تنفيذ ترتيبات أرضية الصومام، للدخول في معركة دبلوماسية جديدة تتوفر على نفس مقاومة على مقاس خبث الخارجية الفرنسية الذي ظهر فيما عارضه ممثلوها، في اللقاءات السرية، والاتصالات التي أجراها غي موللي مع عبان وبن خدة.[590]

---

(589) عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مؤسسات ومواثيق**، ط1، دار هومة، الجزائر، 2005، ص25.

(590) Bernard Droz, Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, Ed. Seuil, Paris, 1991, p97.

وعودة إلى الفكرة التي لم يكتب لها التأسيس في عام 1956، فلقد تأجلت إلى غاية سبتمبر 1958، السبب في ذلك يعود إلى تعمق الخلاف واللاتوافق، بين موقفي قيادتي الداخل والخارج طيلة فترة (1956–1958)، كشفته الوثائق التي نشرها مبروك بن حسين في كتابه "بريد الجزائر– القاهرة 1954–1956"، مفسرا من خلالها طبيعة الخلاف الذي نشب بين القيادتين، والذي كان وراء انفجار صراع بين قيادة الداخل والحكومة المصرية، دفع بعبان إلى تهديد قيادة الوفد والقيادة المصرية بنقل مقر الوفد من القاهرة إلى بغداد(591)

فعلى أية حال لم يكن الطريق سهلا للخروج بالفكرة إلى العلن، ومع ذلك أفضت النقاشات والمشاورات التي جمعت قيادة الداخل بقيادة الخارج، وكذا استشارة كل من القيادة المصرية، وحكومتي تونس، ومراكش، وعبر جلسات مؤتمر طنجة في أفريل 1958 إلى دعم مقترح تأسيس حكومة المنفى، المعروفة بـــ ح.م.ج.ج. 19 سبتمبر 1958.(592) التي سنحاول إبراز دلالاتها السياسية، بالعودة إلى تطور الأحداث التي تسارعت وتيرتها في فترة قيادة ل.ت.ت. من تاريخ انعقاد أول اجتماع لـــ م.و.ث.ج. 27 أوت 1957الى تاريخ تأسيس ح.م.ج.ج. 19 سبتمبر 1958.

وأملنا في أن نطلع على أن معطى تأسيس ح.م.ج.ج.، لا يعود إلى الظروف والتطورات التي طرأت على عمل هيئة ل.ت.ت.، وإنما يعود أيضا إلى دور دوغول الذي اعتلى سدة الايليزي بعد انقلاب 13 ماي 1958.(593) مرتكزا آخر كان له نصيبه

---

591 Belhocin, op.cit, p 93.

(592) أورد في هذا المقام فتحي الذيب، حقائق تفيد في أن هناك مساع قام بها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، من أجل الضغط على أعضاء ل.ت.ت لإقناعهم بعدم التمسك بشرط إعلان الاستقلال، وطالبهم بالموافقة على توحيد دول شمال إفريقيا مع الارتباط بفرنسا فيما سماه "بحلف الشمال الإفريقي الفرنسي"، كما قام الباهي الأدغم رئيس وفد تونس، بهيئة أ.م بالتحدث باسم الجزائر، كي يضع الجزائريين أمام الأمر الواقع، لكن ل.ت.ت. أصدرت بيانا أوضحت فيه أنها الجبهة الوحيدة التي تتكلم باسم الجزائر، ونفس الشيء حاول القيام به محمد الخامس ممارسا كل أنواع التأثير على ل.ت.ت، لقبول وساطته بينها وبين الفرنسيين وهذا كله من أجل دعم موقفهما لدى و.م.أ، والحد من نفوذ مصر وكما يتصور الطرفان. للمزيد من التفاصيل. أنظر فتحي الذيب، **المصدر السابق**، ص ص 361–364.

(593) بعد اعتلاء دوغول سدة الحكم بقصر الإليزي أحاط نفسه بكوكبة من المستشارين المختصين في شؤون الأمن والدفاع والسياسة ليعينوه على ما يجب اتخاذه من حلول للقضية الجزائرية التي فشلت في حلها كل الحكومات السابقة. وعلى هذا الأساس وجد دوغول في تلك الجماعة سندا له عجلت بإطلاق مخططه لحل القضية الجزائرية عبر المفاوضات، التي أطلقها في أول ندوة صحفية له عقدها في 23 أكتوبر 1958، ردا منه على بيان تأسيس

في دعم فكرة التأسيس التي دعا إليها و.خ.، كرد على مقترحات الحكومة الفرنسية التي طرحتها في اللقاءات السرية الخمسة، التي أجرتها مع ممثلي الجبهة خلال منتصف عام 1956.[594] وكذا تعرض مكاتبها للمضايقة من طرف الحكومات الأوروبية تحت ضغط الخارجية الفرنسية.

إن استمرار وضعيات كهذه ستعطل حتما مشروع تدويل القضية الجزائرية لأن القانون الفرنسي الخاص بالجزائر، كان يرى في مناضلي ج.ت.و. خارجين عن هذا القانون فأي نشاط يقومون به تحت هذا الاعتبار يعرضهم إلى المطاردات، فالتوقيف، وإلى أخطر من ذلك، في حال إستماتتهم على مواصلة عملهم الدبلوماسي من أجل قضيتهم، هو الأمر الذي كان في حسبان الإدارة الفرنسية، حيث حركت له أجهزتها الاستخباراتية للعمل إلى جانب سفاراتها وقنصلياتها بالخارج لتعقب تحركاتهم.

رد المناضلون الجزائريون على هذه السياسة، بالاحتماء لدى مبنى سفارتي تونس والمغرب اللتين وضعتا تحت تصرفهم كل ما يحتاجونه من وثائق هوية رسمية كجوازات السفر، يتحركون بفضلها داخل د.أ.غ. وحتى يتعزز تواجدهم أكثر في تلك الدول أقدمت هاتان السفارتان العربيتان، على تنفيذ خطوة مفيدة للغاية لهؤلاء المناضلين، مفادها تخصيص مكاتب لهم بالمبنيين، تكفل ضمان تواصل نشاطهم في تلك الدول، وتحفز قياداتهم في التفتح على حكومتيهما، لتتبادل معها تعميق الاستشارة في

ح.م.ج.ج التي تأسست في 19 سبتمبر 1958. وفي سياق حديثه متجاوبا مع أسئلة الصحفيين عرض مقترح سلم الشجعان في اوت 1959. وفي نهية ديسمبر من نفس السنة جاء بمشروع قسنطينة. وبداية النصف الثاني من عام 1959، زار الجزائر وأطلق خلالها حق تقرير المصير. وفي خطابه الذي ألقاء في 16 سبتمبر 1959 دعا إلى تنظيم استفتاء عام الجزائر. أنظر:

- George Fleuri, **La guerre en Algérie**, Ed Payot, Paris, 1993, p 312. Voir aussi : Charles De Galle, **Mémoire**, ed Gallimard, Paris, 2000, p 469. Voir aussi : Odile Rudelle, **L'entourage de De Gaulle**, act du colloque "De Gaulle et l'Algérie 1943-1969" sous la direction de Maurice Vaisse, tenu à l'emphi theatre Austerlitz aux invalides, Paris, 9-10 Mars 2012, pp 64-78. Voir aussi : Chantel Morelle, **Comment De Gaulle et le F.L.N ont Mis fin à la guerre d'Algérie 1962**, les accords d'Evian, Ed Media, Constantine, 2012, pp 60-61.

[594] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص9، وأنظر كذلك رضا مالك، **اتفاقيات ايفيان**، مجلة المصادر، عدد 5، صيف 2001، ص17.

أي انشغال قد تلجأ إليه تحت ضغط الظروف كالذي حدث معها حول فكرة حكومة المنفى.[595]

ففي خضم ظروف هذه الفترة، خرجت الحكومة المصرية الى العلن في 19 سبتمبر 1958، من رحم الإختلاف والصراع، الذي نشب بين المؤتمرين في اجتماع م.و.ث.ج. بالقاهرة في 28 أوت 1957. الذي أقر بالاجماع مبدأ توسيع هيئة ل.ت.ت. في صيغة حكومة منفى مصغرة، في إجتماع رسمي، بتاريخ 9 سبتمبر 1958.[596] لتتحول بعد عشرة أيام الى ما اصطلح عليها بـــ ح.م.ج.ج. في المنفى في 19 سبتمبر 1958. عكس هذا المخاض الذي أفضى إلى تأسيسها وإلى استقلالية قرارها السياسي، الذي لمسناه في حقيقة شهادة فرحات عباس، عند إشارته للتحذير الذي نقله عبد الحميد مهري لفتحي الذيب، داعيا فيه إياه عدم التدخل في الاجتماع الذي دعت إليه قيادة الثورة، وإيفاد كل من لمين دباغين والعقيد بوصوف إلى المغرب، لإبلاغ محمد الخامس بالأمر، وتكليف كريم بلقاسم والشريف محمود بنفس المهمة إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة.[597]

---

(595) اعترف فتحي الذيب حول الموضوع قائلا: "بدأ القادة الجزائريون منذ أوائل شهر سبتمبر 1958 في تقديم الشكوى لنا، من التغيير الذي طرأ على موقف كل من حكومتي تونس ومراكش، ووضوح نواياهم غير السليمة للإضرار بالقضية الجزائرية، خاصة بعدما تعمدت سلطات مراكش الاستيلاء على جزء كبير من الأسلحة، التي اشترتها قيادة وهران، وإدخالها إلى الولاية الخامسة، وكذا عرقلة سلطات تونس بعثة الهلال الأحمر المصري، ومنعها من زيارة معسكر للاجئين الجزائريين بتونس. وفي نفس السياق أشار مرجع آخر إلى الضغوطات التي كانت ترد من سلطتي تونس ومراكش، سواء تحت غطاء الكثير من الواجهات تارة الحدود وتارة الصحراء. أنظر فتحي الذيب **المصدر السابق**، ص ص 387-388.

(596) حضر الاجتماع كل من فرحات عباس، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمود الشريف، كريم بلقاسم، لمين دباغين، عبد الحميد مهري، عمر أوعمران، وقد افتتح الإجتماع بديباجة مسؤولة جاء فيها، "بعد مناقشة تقرير اللجنة المكلفة بمسألة تأسيس حكومة مؤقتة، وبعد دراسة الوضعية السياسية والعسكرية التي أتحتها لنا التقارير التي زودنا بها مسؤولو الثورة بالداخل. وفي الأخير بعد تحليل تطور السياسية الفرنسية والظروف الدولية، قررت ل.ت.ت بالإجماع اتخاذ ما يلي":- تكوين "الحكومة المؤقتة" ج.ج. في أقرب وقت ممكن، والذي تتشكل من: رئيس المجلس، وزارة القوات المسلحة، وزارة الداخلية، وزارة التسليح والتموين، وزارة الاتصالات العامة والمواصلات، وزارة المالية والشؤون الاقتصادية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الشؤون الثقافية، وزارة شؤون شمال إفريقيا، وزارة الإعلام، وخمس وزراء دولة وثلاثة أمناء دولة ومسؤولين عن الداخل. أنظر:
S.H.A.T, Carton 1H1749, Proces-Verbal de la reunion du C.N.R.A au Caire, 28 Aout 1957, du Octobre 1957, pp 1-2.

(597) Ferhat Abbas, op.cit, p.244.

إن ما يمكن قوله حول رمزية التأسيس هذه، أن قيادة ج.ت.و. الممثلة في ل.ت.ت أجبرت على استغلال التنافس، الذي كان محتدما بين نظامي (مصر وتونس)، جعل من يسبق في إستمالة قيادة الثورة إلى جانبه، لذلك أبدى النظامان – كل على طريقته – استعدادهما لمباركة تأسيس الحكومة المنفى، على أنها الإطار التنظيمي الملائم، والأمثل لحل كل المشاكل، ونقائص الميدان، مما قد يسمح بمرور الوقت إذا نجحت قيادة هذه الحكومة في التعريف بقضاياها على الساحة الدولية، والوصول إلى وأد كل التشنجات التي نشبت بين قيادات الثورة بعد مؤتمر الصومام.

وعند الإعلان الرسمي عن هذا الهيكل "ح.م.ج.ج."، لينكشف الستار الذي كانت تتستر وراءه الدبلوماسية الفرنسية أمام حلفائها الغربيين. والذي كانت تتحجج به دائما كلما طلب منها فتح المفاوضات مع ممثلي الثورة الجزائرية فترد على عجل، بأنها لم تجد هيكلا سياسيا تنظيميا، يليق بمقامها، يمكن أن تجلس إلى جانبه للتحاور حول مستقبل الصراع، وطرائق حله. فعلى خلفية هذه الحجج، تولدت قناعة لدى قيادة ج.ت.و. تمثلت في الذهاب نحو تشكيل الحكومة المؤقتة التي سيعلن عن شهادة ميلادها بعد عشرة أيام من اجتماع ل.ت.ت. أي في 19 سبتمبر 1958.[598]

حينئذ تصبح الحكومة الفرنسية أمام مأزق حقيقي، قد تخسر شرفها، وهيبتها أمام العالم الحر الذي يؤمن، ويقدس الديمقراطية والحريات. وستلجأ – رغما عنها وهروبا من ذلك الواقع– إلى أساليب الاحتيال والتلاعبات الدبلوماسية، كأداة دفاعية لنصرة أطروحاتها السياسية التي أطلقتها أمام حلفائها، في رواق هـــأ.م. بداية من سبتمبر 1956، حتى لا تظهر عاجزة أمام الوضع في الجزائر، أو تنتقد من قبل معارضيها بالداخل على إخفائها لحقائق عن الرأي العام الفرنسي.

فبعد أن إنتهت قيادة ج.ت.و. من إعداد الترتيبات اللازمة، لإخراج مشروع حكومة المنفى إلى العلن كهيئة سياسية، تحمل في مضمونها صلاحية التحرك الدبلوماسي، للتعريف برؤيتها ومقترحاتها القائمة على مبدأ التفاوض بدل حل

---

[598] بعد عشرة أيام أعلمت القيادة المصرية بمضمون طقم الحكومة المؤقتة عبر عنه فتحي الذيب بقوله: "أبلغاني بقرار المجلس إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة في الساعة الثالثة بعد الظهر يوم الجمعة 19 سبتمبر 58 لتكون مفاجأة لكل من الحكومتين التونسية والمغربية، واعتزام أربعة منهم السفر إلى تونس ومراكش لمفاوضة الحكومتين للاعتراف بالحكومة، وقد جاءت تشكيلتها موزعة على سبعة عشر مهمة، فرحات عباس رئيسا لها" للمزيد من التفاصيل، أنظر فتحي الذيب، المصدر السابق، ص ص 389–390.

الصراع[599] على شرط استقلال الجزائر خصص لها فرحات عباس – باعتباره رئيسا لـــ ح.م.ج.ج. – ندوة صحفية لوحدها.[600] قدم فيها عرض حال عن الدواعي التي أجبرت قيادة ج.ت.و. إقرار هذه الخطوة، التي صادفت إتجاه الصراع مع الحكومة الفرنسية نحو التصعيد بسبب العودة الإجبارية لدوغول إلى الحكم بعد انقلاب 13 ماي 1958.[601]

وقد لمح بيان التأسيس الذي قرأه عباس أمام جمهور من الصحفيين، إلى صعوبة الظروف التي ولدت فيها هيئة (الحكومة المؤقتة)، الذي اقترن بوصول دوغول إلى الحكم بدعم الجنرالات له، للقضاء على الثورة، ضف إلى ذلك التطاول والضغط اللذين كان يمارسهما بورقيبة على قيادة الثورة، بعد إنتقال قيادة الحكومة إلى تونس. هي ظروف شكلت تحديات جديدة دفعت بأوعمران، نائب لمين دباغين المكلف بالشؤون

([599]) اقترح في هذا الشأن امحمد يزيد على قيادة ج.ت.و إسقاط الشرط المسبق أي رهن التفاوض باشتراط اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر أولا فيما يلي: " سألت الجماعة المتحمسة لهذا المبدأ هل هناك قرار جماعي واضح في هذا الموقف؟ أم أن المسألة جدل لفظي؟ وقد بين خطأ التمسك بهذا الشرط قائلا: " إذا اعترف بك العدو ما الجدوى من التفاوض؟ وهو ما استجابت له قيادة ح.م.ج.ج، حيث تخلت عنه، تضمنه بيان تأسيسها. أنظر: محمد عباس، **جريمة النسيان تطال عبقري السياسة والإعلام امحمد يزيد،** ج. الشروق 30 أكتوبر 2010، العدد 3100، ص ص 20-21.

[600] قرأ فرحات عباس أول بيان سياسي للحكومة المؤقتة، أمام جمع من الصحفيين موجها إياه إلى الرأي العام الدولي، مذكرا في حرص شديد ولامع بطول فترة النضال الوطني الجزائري، والأسباب التي دفعت بالجزائريين إلى اختيار العمل المسلح، ثم يعود ليؤكد في ذات الوقت أن "الشعب الجزائري شعب مسالم، فهو لم يرفع سلاحه إلا مرغما من طرف الاستعماريين، بعد أن استنفد كل الوسائل السلمية لاسترجاع حريته واستقلاله، وما خرافة الجزائر الفرنسية، وما أسطورة الاندماج إلا ثمرات سياسة القوة والعنف إن الجزائر ليست فرنسا، وأن الشعب الجزائري ليس فرنسيا، وأن محاولة فرنسة الجزائر عملية عقيمة وجريمة حكم أكد عليها ميثاق الأمم المتحدة...". ثم وهو يقترب من نهاية قراءته للبيان، ليوضح هدف تأسيس ح.م.ج.ج المتمثل في البحث عن حل للقضية الجزائرية، على أساس فتح مفاوضات رسمية، والتي تكررت في أربع فقرات كلها، تصب في توفر قيادة ح.م على الإستعدادات الكافية، والقناعات الصادقة لإيجاد مخرج حل للصراع مع فرنسا، هو ما جاء في هذه الجمل: "لقد كنا دائما نؤكد رغبتنا في حل القضية الجزائرية حلا سلميا بطريق التفاوض، أما الحكومة المؤقتة فهي مستعدة للمفاوضة، وبالتالي فهي مستعدة لمقابلة ممثلي الحكومة الفرنسية في أي وقت (...) نعلن بأن حكوماتنا شاعرة بمسؤولياتها في الحقل الدولي، وأنها تحترم ميثاق الأمم المتحدة، وتتبنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". هذه التعابير هي من أهم الجمل التي إخترناها لتوضيح التوجه السلمي العام الذي حددته ح.م.ج.ج لنفسها لتعمل به في الساحة الدولية. للمزيد من التفاصيل أنظر نص التصريح كاملا في **جريدة المجاهد، 10 أكتوبر 1958،** عدد 30، ص ص 6-7.

([601]) David Valence, **Nouvelles Approches sur le 13 Mai 1958,** Revue d'histoire, Avr – Juin 2009, N°102, p185.

اللوجستيكية إلى دق ناقوس الخطر في مذكرة سرية، موسومة بعنوان "الظرف خطير" وجهها لأعضاء ل.ت.ت في نهاية شهر جوان 1958 جاء فيها:

"إن الوضعية العسكرية التي نمر بها مقلقة، ثورتنا خسرت ساحتها والروح الثورية تلاشت، فهي لم تعد كائنة لا في ضمير الضباط، ولا في ضمير المناضلين(...)، فلنسرع لنستعيد المبادرة التي نقلناها إلى دوغول قبل أن يأخذ نظامه الوقت ليوطد أركانه، لنفرج عن الحكومة المصرية لتقود حملة دبلوماسية جديدة، لجلب أنظار طرفي الصراع في الحرب الباردة، والقذف بجبهة ثانية من على موطن فرنسا نفسها.[602]

فمن دون شك، جاء مقترح أوعمران في محله وفي وقته، عند الحاجة ألح على الإسراع في تأسيس "حكومة مؤقتة"، لتقود حملة دبلوماسية جديدة لأنه كان على دراية واسعة، بما كان يكتنف أمور التسليح من جميع الجوانب، باعتباره من أثقل المسائل التي كانت تقلق قيادة الداخل، بسبب الطوق الأمني المضروب على الحدود الغربية والشرقية، بفعل خطي موريس وشال المرفوقة بالألغام،[603] الذي دعا قيادات الولايات إلى تنظيم اجتماع خاص بهذه المسألة في الولاية الثانية.

---

[602] Alister Horne, **Histoire de la Guerre d'Algérie 1954-1962**, Edd. Dahlab – Alger, 2007, p.329.

[603] تحركت الحكومة الفرنسية مطلع 1957 من شهر مارس في مشروع، مد الحدود الجزائرية الشرقية والغربية بحواجز مكهربة، على مسافة طولية مزروعة بملايين من الألغام تراقبها أجهزة ردار، من نوع كانون CANON وتعود فكرة هذه الحواجز إلى الوزير أندري موريس André Morice، الذي أقر منح الأولوية لهذه الخطوط والتي استغرقت مدة بنائها قرابة الخمسة أشهر، من 26 جوان إلى أكتوبر 1957 هي الفترة التي انتهى فيها الشطر الأول من هذه الخطوط، الذي هو شطر عنابة–تبسة وبعد ذلك بدأت العمل في بناء الشطر الثاني الذي يمتد نحو الجنوب، ليصل إلى منطقة نقرين Negrin في شكل خط شائك مزدوج مدعم بأجهزة رادار كاشفة من نوع كانون CANON، الهدف منه غلق مصدر تموين الثورة بالسلاح، واستدراج جنود جيش التحرير للتقرب من هذه الحواجز لتصفيتهم، وما وقع لفرق وكتائب جيش التحرير ما بين شهر جانفي وماي من عام 1958، على الحدود الشرقية التي استشهد على هذه الحواجز 264 شهيدا و147 شهيدا على الحدود الغربية. واسترجاع ق.ف ثلاثة آلاف وثلاث مائة (3300) ق.س، وتشير إحصائيات المكتب الثاني وبعض التقارير التقييمية الجزئية، التي أعدها القطاع العملياتي التابع للقيادة العسكرية العليا، إلى أن عشرين ألف ق.س استقدمتها ق.ج.ت.و من الخارج، عبر الحدود وقعت في يد ق.ف بفعل دور هذه الحواجز التي كانت وراء تراجع كمية الأسلحة المستقدمة إلى الداخل، والتي انخفضت من 1154 ق عام 1957 إلى 220 ق عام 1958 لتدنو إلى 209 ق.س عام 1959 وإلى 56 ق عام 1960. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Maurice Faivre, **Les Archives Inédites de la Politique Algérienne 1958-1962**, Ed. L'Harmattan, Paris, 2000, pp.179-181

أراد أوعمران من وراء رسالته حث قيادة الثورة، على ضرورة تسلق دبلوماسية جديدة فعالة، لتجاوز أزمة توقف نفس الثورة الناتج عن نقص الأسلحة.[604] الذي يعود إلى فشل قيادتي العمليات العسكرية، اللتين أنشأتهما ل.ت.ت في 10 أفريل 1958 (Commandements Opérationnels Militaire C.O.M)، وبخاصة قيادة الجهة الشرقية، التي كان يشرف عليها محمد السعيد، بمساعدة عمار بن عودة، وعمار بوقلاز ولعموري.[605]

يظهر أن مخيلة أوعمران كانت تعي جيدا المراد من الدعوة الى تبني ما أسماه "بالدبلوماسية الجديدة"، التي من المفروض أن تصل إلى تجسيدها قيادة ح.م.ج.ج.، لكسر الإختراقات المتوقعة التي قد يلجأ إليها دوغول في تعامله مع القضية الجزائرية، خصوصا وأن هذا الأخير كان يحظى بتقدير واحترام الأنظمة الغربية على خلفية ما حققه في الحرب ع.II لصالح الحلفاء.

إرث هام تحفظه سيرة دوغول الحاكم، أدت إلى إلتقاء أوعمران، وفرحات عباس في الدعوة، إلى تحريك ودعم هذه الهيئة، في ظل ما حققته في وقت قصير جدا قائلا: "إن الاعتراف بحكوماتنا من طرف الدول الغربية لا يطرح أي مشكل، وفي سؤال طرحته عليه جريدة المجاهد بعد تأسيس ح.م.ج.ج." رد عليها قائلا "اعترف بنا إلى حد الآن أربعة عشرة بلدا، لكن من الصعب وأنتم توافقونني على ذلك، أن أتكهن بعدد الحكومات التي ستعترف بنا في المستقبل.[606]

تكهن لمح إلى تخوف فرحات عباس من المستقبل، في إشارته إلى "الكتلة الغربية" فأوعمران إذن لم يسء التقدير عند تحديده لدور حكومة مؤقتة مستقبلا، بحكم خبرته التي اكتسبها من خلال رحلاته التي قام بها لبعض الدول الأوروبية (إسبانيا، إيطاليا) بحثا عن الأسلحة، هي التي أوحت له أن الظرف الذي تمر به الثورة، يتطلب منح

---

[604] دعت قيادة الداخل إلى عقد اجتماع بالولاية الثانية، عرف "باجتماع العقداء العشرة" تعود أسباب انعقاده، حسب مفتتح الإجتماع كريم بلقاسم، إلى طريقة تسيير الثورة من إحدى عشر وزيرا يمثل كل واحد منهم، حكومة بذاتها منتقدا في ذلك الحكومة المؤقتة التي عجزت عن القيام بمهامها، ونفس الشيء ذهب إليه عبد الحفيظ بوصوف عندما أخذ الكلمة. للمزيد من التفاصيل أنظر: شاوش حباسي، **من وثائق الثورة الجزائرية، محضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959)**، القسم الأول، مجلة دراسات إنسانية، العدد الأول، 2001، ص ص 296-297.

[605] Ferhat Abbas, op.Cit, p.247.

[606] Op.cit, p.245.

الأفضلية لنهج دبلوماسي فعال، يوجه أساسا لاستمالة حكومات د.أ.غ. لأن التأثير، ومصدر القرار الدولي بين أيدي هذه الدول، إلى جانب و.م.أ. ودوغول له كل الإمكانات من قدرات فكرية، وتجربة نضالية، وعملية فريدة، وشخصية محنكة من نوع خاص، كلها إذا ما وظفها يستطيع بدون أي عناء إقناع الدول الأوروبية، بآراء السياسية حول الصراع الجزائري الفرنسي.

يبدو أن هذه الإحتراسات كانت كلها في حسابات الحكومة المؤقتة، أكدها محمد بجاوي، في شهادة له قدمها ضمن فعالية الملتقى الوطني الأول حول الدبلوماسية الجزائرية، الذي نظمته وزارة المجاهدين عام 1997، والتي أورد فيها حقائق مهمة بعبارات دقيقة قائلا: "لم تمض ثمانية أيام على تشكيل الحكومة المؤقتة، حتى أصدرت هذه الأخيرة مرسوما يتضمن الإفراج دون قيد أو شرط، على عدد من أسرى الحرب(...) فقد بررت ح.م.ج.ج. في شأنهم بعمل إنساني جدير بالتنويه، إذ عنيت على وجه الخصوص بحالة شباب أجانب، تم تجنيدهم في الجيش الفرنسي بطريقة أو بأخرى في فيلق اللفيف الأجنبي.[(607)]

عمل قامت به ح.م.ج.ج. تجاه عناصر اللفيف الأجنبي، الأكثرية منهم من مختلف جنسيات د.أ.غ، حتى تثبت لأنظمة هذه الدول شرعيتها وإنبثاقها عن تطور الكفاح الجزائري، وكذا درايتها الواسعة بالمواثيق والإتفاقيات الدولية، المنظمة لقضايا الأسرى ومساجين الحرب. وهي فرصة استغلتها قيادة ح.م.ج.ج. في انتظار ما ستقدم عليه هذه الدول في معاودة مراجعة وجهات نظرها من جديد، بشكل جذري تجاه ملف القضية

[(607)] اللفيف الأجنبي، عبارة عن فرق عسكرية مرتزقة مجندة ضمن فرق الجيش الفرنسي، وقد وقع الكثير منهم بين أيدي جنود جيش التحرير بلغ تعدادهم في الجزائر بحلول 23 يوليو 1960 حوالي 3299 يتوزعون على النحو الآتي: 2071 من جنسية ألمانية، و439 من جنسية إسبانية، و447 من جنسية إيطالية، و87 من جنسية مجرية، و42 من جنسية يوغسلافية، و41 من جنسية بلجيكية، و34 من جنسية سويسرية، و29 من جنسية نمساوية، و17 من جنسية هولندية، و16 من جنسية إسكنديناقية و9 من جنسية إنجليزية و7 من جنسية لوكسمبورغية، و5 من جنسية أمريكية (2 من و.م.أ و3 من أمريكا، ج.)، و3 من جنسية يونانية، و1 من جنسية كورية و1 من جنسية بلغارية، ففي إطار سياسة ح.م.ج.ج من أجل تأكيد شرعيتها ومسؤوليتها على تطور الكفاح الجزائري في الداخل والخارج، أنشأت مصالح كثيرة لإعادة هؤلاء الشباب الأجانب إلى أوطانهم وأهاليهم. للمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد بجاوي، **النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960**، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، سلسلة دراسات وبحوث م.و.د.ب ح.و.ث.أ.ن 1954، طبعة 2007، ص ص 188-189.

الجزائرية، وقد اتضح ذلك في العديد من تقارير السفارات الفرنسية المنتشرة في د.أ.غ.

مدت هذه التقارير صورة مشجعة، عن بداية تشكل تحول مهم في السنة التي تشكلت فيها الحكومة المؤقتة، وهو ذاك الذي كانت تنتظره منذ وقت ليس بالقصير، جاءت نتيجة جملة التصريحات التي ألقاها فرحات عباس، على هامش الندوة الصحفية التي عقدها بالقاهرة في يوم 19 سبتمبر 1958، والتي عكس فيها تفهمه لبعض المقترحات التي تلقاها من زعيمي تونس ومراكش، أخذ إياها بنوع من الاعتبار الخاص، لجدواها الظرفي الذي يراد منه تحريك عواطف أنظمة د.أ.غ.، حتى يجعلها تقرأ في محتوى تصريح تأسيس الحكومة المؤقتة، أنها أمام مسؤوليات أخلاقية في حال بقاء مواقفها، منحازة كل الانحياز إلى الأطروحة الفرنسية التي تحداها تصريحه،الذي أكد فيه للرأي العام الدولي، أن الحكومة الفرنسية هي من تقف وراء عرقلة الحل السلمي التفاوضي للقضية الجزائرية.[608]

جاء التصريح الجديد شاملا نبرة الحدة في الموقف والصرامة، محاولا تحديد المثبطات والمسؤوليات التي عرقلت حل المسألة، مقترحا معالم رؤيته باسم ح.م.ج.ج. التي ضمنها آفاقا غير معقدة، وغير مرهونة بشروط مسبقة للحكومة الفرنسية تركت الكثير من الصحف الأوروبية على اختلاف منطلقاتها الإيديولوجية، تنشر على صفحاتها الحوار الذي أجراه فرحات عباس، مع جريدة المجاهد بقراءات وتعليقات أبرزت كلها واقعية طرح الحكومة المؤقتة.

وقد زادت في تأكيد واقعيته الصحف السويسرية، التي تناولته على صفحاتها بالتحليل والنقاش، انتهت الى اعتباره وثيقة عمل يمكنها أن تفضي الى تقصير عمر الحرب، جعلت السفير الفرنسي يشعر وزير خارجيته بتخوفه من اتساع صدى القضية الجزائرية في كل الصحف السويسرية قائلا: "إن مجمل الصحف السويسرية، خصت أهمية كبرى للحوار الذي أجراه فرحات عباس لجريدة ج.ت.و. (المجاهد) التي تصدر

---

[608] المجاهد 10 أكتوبر 58، ع 30، ص ص 7-9.

بتونس، والتي صرح لها أنه يمكن الالتقاء بممثلي الحكومة الفرنسية، لتحديد الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار.[609]

يبدو أن الخارجية الفرنسية، لمحت من غير أن تقصد الى المقدمات التي مهدت إلى ظهور الحكومة المؤقتة، والتي أرجعتها إلى مؤتمر أفريل 1958، الذي رأت فيه إنتصارا للقضية الجزائرية، بدت من خلال اعتبار التقرير أن من بين القرارات التي تم تبنيها في ندوة طنجة التي انعقدت بتاريخ 30 أفريل 1958، حضرها قياديو حزب الإستقلال والدستور الجديد و ج.ت.و.، دعوا كلهم إلى تأسيس حكومة مؤقتة وبعد دراسة حكومتي تونس والمغرب مقترح "حكومة جزائرية" في المنفى، وبعد شهرين أظهرت الحكومة التونسية، والمغربية إهتمامهما بتأخير تنفيذ إجراء التأسيس، الذي رأوا فيه خطر نتائجه الثقيلة على علاقاتهما مع فرنسا.[610] وكأنهما تخوفتا مسبقا من المساعي التي باشرتها (الحكومة الفرنسية) لإحباط فكرة التأسيس هذه، التي أوجدتها قيادة ج.ت.و. بدعم علني من حكومتيهما اللتين تلقتا ضغوطات من الحكومة الفرنسية للتراجع عن اعترافهما المحتمل بالحكومة الجزائرية المفترضة، معتبرة إياه سلوكا عدائيا (غير ودي) في وجه الحكومة الفرنسية.[611]

---

[609] حاولت صحف الرأي العام السويسري، عبر مراسليها في د.أ.غ خاصة فرنسا أن ينقل هؤلاء حقائق مشجعة عن تطور الموقف الجزائري بخصوص قضيته، من خلال الحوافز التي وضعها لإثبات الحجة على الطرف الفرنسي، الذي دائما هو المبادر بالممانعة لإنجاح أي مسعى سلمي تفاوضي، وقد وضع التقرير أصابعه على مكمن الممانعة الذي طبع الموقف الفرنسي منذ 1954، والذي جاء ليلفت الحكومة الفرنسية على التجاوب الإيجابي الذي أبدته مختلف الجرائد السويسرية، التي التفت معظمها على تذكير فرنسا بالمبدأ الذي كانت تعارض على خلفيته، أي حوار مع ج.ت.و وهو الذي وصفه التقرير بصريح العبارة: فلأول مرة يعلن المتحدث باسم ج.ت.و عن مفاوضات بدون أن يفرض الإستقلال كشرط مسبق، وقد اتبعت هذه المبادرة بالإعلان عن إطلاق بعض المساجين والأسرى، بموجب المحادثات التي جرت بتونس بين الرئيس بورقيبة، وثلاثة أعضاء من ح.م.ج.ج، ومن بين الجرائد التي وسعت ونوعت في تحليلاتها جريدتي « La tribune de Genève » و« Le Journal de Genève » و « News Zürcher Zeitung » و« National Zeitung » ، هذه الأخيرة التي نقلت عن فرحات عباس قوله "هدفنا الرئيسي تعزيز موقفنا الدبلوماسي، ومن الممكن أن تعترف فرنسا بحكومتنا. للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.D.C. Carton 132, Rapport de M. Et. Dennry, Amb de France en Suisse sous titre **“L’interview accorde par Ferhat Abbas à l’Organ Du F.L.N”**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, Berne, 14 Oct. 1958, p.1.

[610] C.A.D.N. Carton 438. Note de M.C. de Murville M.A.E. de France sous titre **“Reconnaissance du soi-disant Gouvernement Algérien”**, adressée Aux Chefs des Missions Diplomatiques Française à l’Etranger par la Tunisie et le Maroc, Paris, 29 Sept. 1958, p.1

[611] Note du 29 Sept. 1958, p2.

هكذا بدأت الحكومة الفرنسية خطواتها الأولى لعرقلة مشروع تأسيس ح.م.ج.ج.، بالضغط على الجارتين العربيتين اللتين تتقاسمتا مع القضية الجزائرية هموم العمل المسلح، والتحرر حتى لا تجد القوى الغربية، وفي مقدمتها القوى الأوروبية مبررا قد تتستر وراءه لتعديل مواقفها حيال قيادة ج.ت.و.، والتي نجحت في تأسيس هيكل دبلوماسي في المنفى، هو بمثابة إعلان وفاة رسمية للرؤية الفرنسية.

يدخل هذا الترتيب في اطار رغبة الحكومة الفرنسية لتحاشي الوقوع في خلاف مع حلفائها، تفاديا لتبعات قد تنجم عنها تدفع بلا شك في تشجيع دول أخرى من د.أ.غ.، للاهتمام بما تنشره وسائل الإعلام الأوربية المختلفة حول تطورات القضية الجزائرية، يبدو في نظر الخارجية الفرنسية كمؤشر إيجابي جديد عكس تبلور سيمة تحول القضية الجزائرية الى أزمة إقليمية حقيقية تستدعي تدخل الهيئات الدولية لتسويتها فورا. فعند هذا الواقع ستجد د.أ.غ. نفسها مجبرة على التكيف مع الوضع الذي أصبحت عليه القضية الجزائرية، حتى ولو بمواقف يطبعها التململ وعدم الوضوح، دون أن تخفي في قرارة نفسها توقع لجوء الخارجية الفرنسية إلى مضاعفة ضغوطاتها وتدخلاتها لديها، لكسر أي توجه منها يدعم هيكل ج.ت.و. الجديد المتمثل في ح.م.ج.ج.

وقد اتضح هذا الشعور في دعوة الخارجية الفرنسية سفيريها في القطرين، دعوة الحكومتين إلى الحذو حذو الموقف الذي اتخذته الحكومة اليونانية تجاه ح.م.ج.ج.، والذي تداولته جريدة اليمين المسماة Messager d'Athènes، وجريدة اليسار المسماة "Anexartito types" اللتان قدمتا حوله قراءات وتأويلات مختلفة، خلصت كلها إلى الموقف التالي: إلى غاية الآن، مازالت لم تنظر إلى مسألة الاعتراف بـــ ح.م.ج.ج. المشكلة أخيرا بالقاهرة، وبشكل عام اعتبرت الجريدتان أن اعتراف تونس والمغرب بـــ ح.م.ج.ج.، هو تعزيز لموقع الجبهة بين الدول العربية، وإزعاج لفرنسا في العالم، قد تنتج عنه إضاعة فرص حل المسألة الجزائرية.[612]

---

[612] C.A.D.N. Carton 156. **L'Amb. De France à Bonn**. Rapport de Guy de Girard de Charbonnières, Amb. De France en Grèce, sous titre **"La Grèce et La Constitution de Gouvernement F.L.N au Caire"**, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Athènes, 07 Oct. 1958, pp.1-2.

وفي إطار البحث عن الاعتراف بـــ ح.م.ج.ج. قام مكتبا ج.ت.و. بكل من تونس والمغرب اللتان كانتا تحظى بتواجد الهيئات، والبعثات الدبلوماسية الأوروبية لديها، وكذا تردد الكثير من الشخصيات الحكومية الغربية عليها للإطلاع على أوضاع مصالح بلدانهم. فحدث أن التقى واحد من القائمين على مكتب ج.ت.و. في تونس، السيناتور الإيطالي فالنسي Valensi العضو في الحزب الشيوعي الإيطالي، حيث أطلعه على جملة من الحقائق الهامة، جعل الوضع العام في الجزائر منذ أول نوفمبر 1954، ثم سلمه عريضة مطالب بإسم حزبه وبإسم حكومته، تدعو هـــ.أ.م. إلى التدخل لافشال سياسة دغول في الجزائر، لهذين السببين:

1-قيام حكومة دوغول بممارسة القوة والتعسف، لإجبار الجزائريين على المشاركة في التصويت لايهام للرأي العام الدولي بأن سياسة الإندماج في الجزائر ممكنة.

2-قانون دوغول يعتبر الجزائري والجزائر، جزءا مندمجا في الجمهورية الفرنسية، مع أننا نحن لا نرغب في ذلك، وصراعنا مع فرنسا دلالة على رفض جمهورية دوغول.[613]

سياسة دوغول هي أولى الجبهات التي فرضت على قيادة ح.م.ج.ج.، خوض مواجهتها وهي مجبرة على ذلك، وحتى تنجح في ذلك كان يتطلب منها التوصل في المقام الأول، إلى دفع أنظمة د.أ.غ. إلى مراجعة مواقفها من القضية الجزائرية لتأخذ إتجاهين أساسيين: الأول على المستوى هـــ.أ.م. والثاني إقليميا، على مستوى المجموعة الأوروبية والحلف الأطلسي. غير أن النظم الأوروبية على إختلافها – إلى غاية هذا الوقت– لم تتضح مواقفها من القضية الجزائرية رسميا كانت لصالح فرنسا بمختلف وسائل الدعم والتأييد، لكنها من زاوية أخرى تركت وسائل الإعلام من جرائد وقنوات ومنتديات، تنوب عنها بنظرة مغايرة للمواقف السياسية الرسمية، وهو ما اتضح

[613] حاولت جريدة « L'unita » من وراء نشرها لهذه الحقائق، إلى تحريك الرأي العام الإيطالي، لدفع النظام الرسمي الإيطالي إلى مراجعة رؤيته تجاه القضية الجزائرية، على مستوى هـــ.أ.م.، والقيام بدور إيجابي على مستوى منظمة الحلف الأطلسي. كما أبرزت الجريدة نيتها من خلال المعلومات التي وضعتها أمام فالنسي، لأنه يفكر في مكانة إيطاليا في الجزائر بعد تسوية الصراع في المستقبل، فعليها أن تراعي أن عناصر ج.ت.و بإيطاليا نقطة عبور إلى بقية د.أ.غ. للمزيد من التفاصيل، أنظر:
S.H.D.C. Carton 132. Rapport de l'Amb. De France à Rome, Rome 19 sept.58, pp1-2.

في الجانب السويسري، على عكس دول أخرى أغلقت أبوابها أمام أي دعاية تقام لصالح ح.م.ج.ج.، كالذي قامت دول البينلوكس.

لقي الإنفراد الذي تبنته الجرائد السويسرية – والذي تمثل في تخصيص صفحات ومنابر لحدث تأسيس ح.م.ج.ج.– تعاطيا ثمينا من قبل شرائح واسعة من الرأي العام السويسري، مما حرك الحكومة الفرنسية لممارسة نوع من التشويش والتضليل على ذلك التعاطي مع حدث التأسيس، مشككة في مصداقية ما تناقلته الصحافة السويسرية، ومستصغرة شأنه أمام حجم وعراقة دولة كسويسرا، عبر عنه تقرير سفيرها ببارن، حاول فيه ضرب هذا التوجه الذي أقرته الصحف السويسرية، بإنتقاء معلومات مناقضة لما جاءت به هذه الصحف كجريدة زوتينغ Zutung.

التي زعمت أن السلطات السويسرية رفضت الترحيب بأعضاء ج.ت.و. على الأراضي السويسرية، دون أن يشير إلى المقطع الذي جاء بالخبر ومفاده ما يلي: "أن جنيف لا ترغب حاليا في الترحيب بأعضاء ج.ت.و. على أراضيها، خارج حدود مبدأ الضيافة الذي اشتهرت به سويسرا، لكنها لم تتورع عن منح موافقتها – بدافع تقاليدها القديمة – لبعض قياديي هذه الحركة، الذين أرادوا الإستفادة من حق اللجوء السياسي عندها، وذلك لخدمة قضيتهم بإطلاق حملة تحريضية ضد الحكومة الفرنسية وكذا عقد الإجتماعات على الأراضي السويسرية، فهؤلاء القادة الذين أطلقوا دعوات معادية لفرنسا سيعكرون علاقتنا معها كدولة جارة لنا".(...)

وعلى ضوء هذا السياق، رأى عدد من الشخصيات البارزة في عالم السياسة بجنيف، أن التصريحات التي أدلى بها الناطق الرسمي لــ ج.ت.و.، لممثل وكالة الإعلام الأمريكية أسوسياتد براس Associated Presse التي تحدى فيها د.أ.غ.، عندما رد عليه بالتصريح الآتي: "إن حياد الدول الأجنبية" لا يخيف ج.ت.و.، وعن سؤال طرحه هذا الصحفي على بن قيتة، رد هو الآخر مدعما ما قاله فرحات عباس "دخلنا هذه الحرب مع فرنسا ونحن مرغمون على الدخول فيها فواجبنا الأول، هو تدمير القدرات العسكرية لخصمنا".[614]

[614] S.H.D.C. Carton 295. Rapport de Et. Dennery l'Amb. De France en Suisse, intitulé "**Hostilité à l'Egard des Membres du F.L.N"**, 19 Sept. 1958, p.1.

تصريحات نسبها السفير لفرحات عباس، ورئيس مكتب الجبهة بسويسرا، عدة بن قيتة، دون أن يوثقها كما جرت عليه في تقاليد العملية، كأن يرفق بهذه التصريحات أقصوصات الجرائد التي وردت فيها مثل هذه التصريحات. فبمقارنة بسيطة بين ما زعم به السفير، ومحتوى أول تصريح لفرحات عباس، عشية تأسيس الحكومة المؤقتة الذي نشرته جريدة المجاهد كاملا في عددها رقم 30 ص 3–4، وجدنا هناك تناقضا كبيرا بينهما، وأن فرحات عباس –على خلاف ما قاله السفير–كان ضابطا للنقاط الأساسية التي ضمنها في مخطط تسويقه للرأي العام الدولي، وحتى لا توصف الحكومة المؤقتة أو تتهم بأنها جاءت لتنفيذ مهمة تصعيد الحرب وإطالتها، وهو ما ظهر في تركيزه على مبدأ المفاوضات كشرط أساس لتسوية المسألة نهائيا.

فيمكننا القول إذن بأن اعتبار ما ذهب إليه السفير في تقريره مجرد إدعاءات، وافتراءات، الغرض منها تهيئة أنظمة د.أ.غ. مبكرا، لكي تتخذ مواقف معادية من البداية ضد ح.م.ج.ج.، ولكي تصل إلى منع تغير مواقف أنظمة هذه الدول في الاتجاه المضاد لرؤيتها. فحاولت بكل ما أوتيت به دبلوماسيتها من حجج أن تقنع نسيج المجتمع المدني الأوروبي المعروف بوزنه وتأثيره، في تركيبة الأنظمة السياسية لـــ د.أ.غ. بأن حكومة المنفى (ح.م.ج.ج.) التي أعلنت مرافعتها عن الحل التفاوضي للصراع، والتي أطلقتها قيادة ج.ت.و. هي مجرد واجهة سياسية، تغطي العنف الذي يمارسه جيش التحرير الوطني في الداخل، ومناضلو ف.ف. ج.ت.و بفرنسا و د.أ.غ. لإلحاق الأذى بفرنسا، والغرب على حد سواء.

باختصار، إن الذي أرادت تبيانه الحكومة الفرنسية، من خلال سلسلة تعليقاتها الدبلوماسية الساخرة، هو التقليل من شأن تأسيس الحكومة المؤقتة، في هذا النص "إذا زعمنا أن هناك حكومة شكلت نفسها، فهي غير منحدرة لا من استشارة قانونية ولا من رضا السكان المفترض أن تمثلهم، فهي لا تستجيب إلى معنى القانون العام المتعارف عليه في الواقع، وهي من المستحيل أن تتواجد في أي منطقة على التراب الجزائري، بسبب تواصل نشاط عصابات جنود ج.ت.و.، التي تقوم بالأعمال التخريبية والدموية وأعمال السلب والإغتيالات، والإبادة الجماعية بدون تمييز والتفريق بين العرف

والأصل".[615] هذه هي حقيقتها بالكامل حول قدرتها وتمثيلها، الذي لا يسمح بأن يعطي أي ضمان مادي أو معنوي، لتنفيذ إلتزاماتها التي أعلنتها والتعهدات التي أقرت على إبرامها.[616]

حمل الموقف عبارات وأحكام مشينة ساقتها الخارجية الفرنسية، عشية تأسيس ح.م.ج.ج. الهدف منها تلطيخ رمزيتها أمام الرأي العام الدولي ورأي د.أ.غ. بخاصة حتى لا تتكيف أنظمته مع القضية الجزائرية بحجة أنها جاءت فقط لتمنح الغطاء السياسي والدبلوماسي للعمل المسلح الإرهابي الذي تقوم به ج.ت.و. في الداخل.

ولمزيد من التشكيك في مصداقية حدث التأسيس ح.م.م.ج.، ذهبت الحكومة الفرنسية إلى توظيف إدعاء مغرض، مفاده تعارض وجهة نظر القانون الدولي مع شروط تأسيسها، حيث تفتقر إلى القدرة على فرض نفسها في الداخل والخارج، كما لا تستطيع الإلتزام –كحكومة منفى– بالقوانين الدولية المعروفة، والتي تحتكم إليها الدول عند اقتضاء الضرورة. وعلى ضوء هذا الادعاء حرصت الحكومة الفرنسية على تعميق التشكيك في خطوة تأسيس ح.م.ج.ج.، لضمان نجاح إفشالها في المهد قبل أن تدخل هذه الحكومة معترك الصراع الدبلوماسي معها في الخارج.

وقد كشفت في هذا الشأن دراسة لعبد المجيد بلخروبي تحت عنوان "الحكومة المؤقتة والقانون الدولي."[617] ما ينفي ذلك في رد الفعل الإيجابي للمجتمع الدولي تجاه

---

[615] S.H.D.C. Carton 132. Télégramme de M. M.C de Murville M.A.E de France, adressé aux Chefs Missions Diplomatiques de France à l'Etranger, 19 Sept. 1958, p.1.

[616] S.H.D.C. Carton 264. Rapport de M. M.C de Murville M.A.E de France, Tient des Conséquences et des Obligations destinés à des Missions Diplomatiques Françaises à l'Etranger, Paris 19 Sept.58.

[617] انكبت قيادة ج.ت.و بعد مؤتمر الصومام، على تركيز كل جهودها لتوفير الإطار الملائم، لإنجاح أي مسعى يهدف إلى تأسيس هيكل تنظيمي مؤسساتي، كواجهة دبلوماسية لما هو قائم في الداخل، تضمنت معالمه أرضية الصومام، باعتبار ج.ت.و. ومنظمة سياسية لكامل المجموعة الوطنية. من بين شروطها وقف إطلاق النار، وحدة الأمة الجزائرية غير قابلة للتجزئة، وأنها مستقلة عن أية سلطة أخرى، وهي واحدة من المرتكزات التي ستعتمدها دبلوماسية ج.ت.و. بعد نجاح قيادتها، في تجاوز مرحلة التشويش التي هولت منها، الحكومة الفرنسية والذي أدى إلى انضمام شخصيات معروفة في الخارج، على غرار فرحات عباس الذي التحق بمكتب القاهرة لـــ ل.ت.ت، التي أضفت عليها حس التنظيم والهيكلة بداية من شهر جوان من عام 1958، من خلال تحولها إلى دوائر متخصصة في شكل حقائب وزارية قبل الأوان، زيادة على الصدى الذي لقيته ق.ج. جراء تحرك التمثيليات التي وضعتها ج.ت.و. في د.إ.أ. لدعم المسار الإيجابي، الذي بدأت تعرفه القضية الجزائرية على مستوى هـــأ.م. بعد دورتها الحادية عشر، على خلفية إضراب ثمانية أيام 28 جانفي – 4 فيفري 1957، وهو ما شجع جزءا كبيرا من المجموعات على رفض محاولات الحكومة الفرنسية الرامية إلى الاحتفاظ بالجزائر. هذه هي جملة التطورات التي حرصت على

البيان الذي قرأه فرحات عباس عشية تأسيسها، يحمل دلالة رمزية قوية كحكومة منفى حقيقية تسعى الى تحوير مسار سكة الصراع نحو رغبتها المنشودة، بعد أن لاقت استعداد بعض دول الكتلة الشرقية، كدولة الإتحاد السوفيتي وفرسوفيا، بلغراد، براغ، صوفيا، بوخارست، بيدابست، تيرانا للاعتراف بها.[618]

يبدو أن حملة الدبلوماسية الفرنسية التي تظاهرت بها، للحط من قيمة حدث تأسيس ح.م.ج.ج. باطلة من وجهة نظر القانون والسياسة، بحيث فشلت في عرقلة التعاطي الذي تبنته بعض دول آسيا، وأمريكا اللاتينية عشية الندوة الصحفية التي عقدها فرحات عباس لتوضيح أهدافها، واستعداداتها السياسية، والأخلاقية لانهاء الحرب بالمفاوضات، والانصياع لكل السبل الدبلوماسية الأخرى في هذا الاتجاه.

إنها الحقيقة التي كانت الحكومة الفرنسية تعمل على حجبها عن حلفائها الغربيين وفي مقدمتهم د.أ.غ.، حتى لا تتحرج أمامهم أولا، وتتجنب ثانيا ضغوطات مسؤوليها في الداخل، وتفاديا لكل هذا، منحت لسفرائها، وقناصلها العاملين في الخارج خاصة في د.أ.غ.، الضوء الأخضر لمباشرة اتصالات رسمية مع خارجياتها، قصد إطلاعها على موقفها الرسمي الشاجب لخطوة تأسيس ح.م. والتي أعلنت عليها ج.ت.و. في القاهرة في 19 سبتمبر 58.

صدر أول رد على هذه الخطوة على لسان سفيرها بروما، الذي نقل إليها في تقرير له، إعجاب الرأي العام الإيطالي بالحوار الذي أجرته جريدة "تات Tat"

تحقيقها ج.ت.و. قبل الإقدام على خطوة تأسيس "حكومة المنفى". للمزيد من التفاصيل أنظر: عبد المجيد بلخروبي، **ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها**، تر: العربي بوينون، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص ص115-120.

[618] كان من المتوقع جدا، حسب الدور الذي لعبته دعاية ج.ت.و.على المستوى الدولي، في وقت احتدام الصراع بين القوى الكبرى في إطار الحرب الباردة، لاستدراج القوى الكبرى إلى الاندماج كلية في الصراع الجزائري الفرنسي، كالذي حدث بالضبط عند وقوف الشيوعية السوفيتية والدول المنضوية تحتها، الى جانب النجاحات التي حققتها ج.ت.و. بتأويل ذلك التلاقي في صورة وجود علاقة أكيدة بين الإيديولوجية الشيوعية وقيادة الثورة الممثلة في ج.ت.و. فتشكل بذلك انطباع جعل من القضية الجزائرية بؤرة من بؤر الحرب الباردة وجدت فيها فرنسا فرصة حيث أدرجت ج.ت.و، ضمن الحركات ذات الامتدادات الشيوعية. لمزيد من التفاصيل أنظر: شهادة بلعيد عبد السلام تحت عنوان **فرنسا أسدت خدمة للثورة الجزائرية باختطافها للطائرة المقلة للوفد الخارجي في 22 أكتوبر 1956**، جريدة الخبر الأسبوعي عدد 296، 30 أكتوبر 5 نوفمبر 2004، ص 9، وأنظر كذلك شهادة أحمد محساس، أحمد بن بلة، **من أتباع التسوية السياسية**، جريدة الخبر الأسبوعي، عدد 316، 19-25 مارس 2005، ص14.

السويسرية مع فرحات عباس، والذي أظهر فيه هذا الأخير استقلالية قرار حكومته، عبر عنه محاوره الصحفي Fleig في الجملة التالية: "إن لفرحات عباس رغبة جادة لنقل الهيئة التي يرأسها إلى تونس، دون استشارة سلطات القاهرة (...) وهذا لتأكيد حقيقة عدم تبعية هيئته للخارجية المصرية"، وفي نهاية التقرير اختصر السفير وجهة نظر الصحفي في شخصية عباس ناصحا بها خارجية بلاده أخذها بعين الاعتبار قائلا: "يشكل رئيس ح.م.ج.ج. فرحات عباس فرصة لا ينبغي أن نتركها تفلت من بين أيدينا، لأن تعيينه على رأس هذه الهيئة هو بمثابة يد ممدودة إلى أوروبا.[619]

بقيت الخارجية الفرنسية مصرة على موقفها لإبطال إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة بحيث وجهت مرة ثانية برقية عاجلة مطابقة لبرقية روكس Roux إلى السفارات الفرنسية، المعتمدة في د.أ.غ. من أجل التقرب من خارجية هذه الدول، للتشاور معها لضمان وقوفها الى جانبها في هذا الوقت الموصوف بالحرج، لما أصاب العلاقات الفرنسية الأوروبية من اضطراب، جراء الحقائق التي عكفت جرائد اليسار على نشرها لتحاليل كلها انتقادات لاذعة وحادة لسياسة فرنسا في الجزائر، وموقفها من فكرة المفاوضات التي أطلقتها ح.م.ج.ج.

وحتى تتجاوز الحكومة الفرنسية هذا الظرف الذي وصفته بالحرج، اتجهت الى دعوة د.أ.غ. لدعم موقفها الذي هو موقفهم – حسب تعبيرها – الذي جاءت به في المقتطفات التالية: "إذا اعترفنا نحن بحكومة جزائرية مؤقتة، فيتعين علينا إبلاغ حلفائنا الأوربيين بذلك مراعاة للعلاقات الوثيقة التي تربطنا وانسجاما لمواقفنا المشتركة التي تجمعنا، للحفاظ على التضامن فيما بيننا في إقليمنا، في صورة موقف واحد نستطيع الوقوف به أمام طلبات ممثلي ج.ت.و. الذين أرادوا تنصيب مكاتب لما اصطلح عليه بالحكومة المؤقتة في د.أ.إ.[620]

لمحنا دلالات قوية في جمل هذا النص، حول تخوف الحكومة الفرنسية من تعاطي حلفائها مع ح.م.ج.ج.، على خلفية صدى حوارات فرحات عباس التي كان يجريها مع مراسلي الصحف السويسرية طيلة فترة 1956–1958، ساهمت بدورها في تهيئة الرأي العام الأوربي لانتظار حدث الافراج عن هيكللردم مبرر الحكومة

[619] S.H.D.C. Carton 264, Action extérieur, lettre de l'Amb. De France à Rome, 19 Sept.58, p.2.
[620] S.H.D.C. Carton 264. Télégramme de Roux Agent Diplomatique auprès M.A.E de France adressée à M. Gaston Palewski, Amb. De France en Italie, Paris, 22 Sept.58, p.1.

الفرنسية، والذي كانت دائما تتحجج بانعدامه للتفاوض مع ج.ت.و. والذي تزامن مع تطور الموقف الأمريكي، الذي بدأ يتجه نحو الضغط على الحكومة الفرنسية، لمراجعة تصورها، لتخفيف العبء على م.ح.ش.أ.

ومتابعة لطبيعة صدى تأسيس ح.م.ج.ج. في د.أ.غ.، تظاهرت أنظمة هذه الدول بالرد عليها بطريقة مسك العصا من الوسط، محاولة منها كسب، وإرضاء طرفي الصراع (فرنسا–الجزائر) في آن واحد، من غير أن تخل بالتزاماتها الأمنية والسياسية تجاه الحكومة الفرنسية تحت مظلة المجموعة الأوربية والكتلة الأطلسية. وقد وجدنا ذلك في تقرير لسفيرها بروما، الذي أفاد أن السلطات الإيطالية أعلنت رفضها شخصا يحمل الجنسية الجزائرية التي لا وجود لها في القانون الفرنسي، أما فيما يخص المسافرين الجزائريين الحاملين لجوازات سفر صادرة عن الجمهورية العربية المتحدة، فستقوم بطردهم إذا نحن زودناها في الوقت المناسب بالإيحاءات الكافية، حول هويتهم وتاريخ دخولهم المرجح إلى الأراضي الإيطالية.(621)

جاء هذا الموقف الإيطالي بهذه الدقة، إعجابا بالعرض الذي قدمه فرحات عباس، حول المهمة التي تأسست لغرضها الحكومة المؤقتة، في أول تصريح له في 19 سبتمر 1958 ملمحا فيه، الى عزم حكومته على النجاح في مهمتها لانهاء الصراع الذي يتوقف على توفيقنا في تعيين طينة من المناضلين الأكفاء، منهم من سبق له أن قضى مدة زمنية في بعض من هذه الدول كالحكومة الهولندية، التي ربط فيها مكتب ج.ت.و. علاقات عمل مع جمعية الطلبة الإشتراكيين الهولنديين بمدينة دلفت، Delfts التي أخذت على عاتقها دعم ومساعدة مناضلي ج.ت.و. الذين يقيمون بإيطاليا.

وقد تجسد هذا الدعم في تنظيم لقاء تشاوري حول القضية الجزائرية دعت إلى حضوره ممثلين عن ج.ت.و.، وممثلين عن السفارة الفرنسية. وجاء رد هذه الأخيرة مخيبا عند اشتراطها تغييب وفد ج.ت.و. "ح.م.ج.ج"، وإعلانها في آن واحد استعدادها للمشاركة في ندوات إعلامية على حدا مع الهولنديين، رأت فيه الجمعية تهربا من

---

[621] - S.H.D.C. Carton 264. Rapport de Gaston Palewski, Amb. De France en Italie, Rome 23 Sept. 1958, p.1.

الدعوة، فقامت بإدارة ظهرها لكل ما بدر منها، بمجرد ربط حضورها بإبعاد وفد ج.ت.و. عن اللقاء.[622]

هكذا ظلت ح.م.ج.ج. تقاوم الضغوطات الفرنسية، لفرض نفسها أمام الرأي العام الدولي من خلال التزامها بما طرحته من إجراءات، لوضع حد للحرب وآثارها المدمرة، والتي من أولى ضحاياها الإنسان الجزائري، والأمن المتوسطي الذي تشترك فيه ضفتي المتوسط. فلذلك لم يمنعها من مواصلة تبليغ هذه المخلفات إلى العالم عبر وسيلة نشرها للتصريحات، والبيانات السياسية على صفحات وسائل الإعلام الأوروبية، تعريفا بأفكار حكوماتهم الخاصة بذلك المسعى الهادف إلى إيجاد تسوية نهائية لقضيتهم.

وقد استجابت في هذا الاتجاه –بشكل خاص– الصحافة السويسرية، والإيطالية، والألمانية، وحتى البريطانية، وقد وصل الحد إلى أن تجرأ صحفي ألماني مخيرا حكومته ومن ورائها د.أ.غ. في حال بقائها في مضايقة مناضلي ح.م.ج.ج. فمن الممكن أن يلجأوا إلى نسج علاقات حميمية مع موسكو، لأننا نحن بقينا نتفرج على الوضع، من غير أن نقدم على اتخاذ موقف ندعم فيه موقف الحكومة المصرية فالحرب في الجزائر هي في الحقيقة ضد الأمريكان، لأن عمليا فكل الأسلحة التي بيد الفرنسيين

---

[622] وضعت هذه المبادرة موقفي السفارة الفرنسية والخارجية الهولندية، أمام عجز صارخ دون أن تجد واحدة منها طريقة للتعامل مع هذه المبادرة، غير أن خروج Ruffin ليعلن أثناء المحادثات الخاصة التي جلبت انتباه النائب الاشتراكي، وكاتب الدولة لدى وزارة الخارجية الهولندية السيد Vander Beugel، الذي أكد أن الجمعية لم تجد مكانا لتعقد فيه لقاءها فقامت بتأجيله لأجل غير مسمى. وفي يوم الاثنين الأخير قام بها صحفيان بإبلاغ السفارة الفرنسية أن طلبة دلفت Delft دعوا إلى عقد ندوة صحفية يحضرها ممثلو عن مكتب ج.ت.و ببون، فقام السيد رفان Ruffun نقل المعلومة على عجل إلى وزارة الخارجية الفرنسية و.خ.هـ، ثم أومأ للسفارة الفرنسية، أن ح.هـ أعطت تعليمات لمركز الجمارك لطرد الشخصين، اضطرت جمعية طلبة دلفت إلى سحب دعوتها للمناضلين الجزائريين، بحجة أن الظروف غير ملائمة، ولأنه من المحتمل أن يقع ممثلا ج.ت.و في يد قوات الأمن الهولندية، خاصة بعد إقرار السلطات الهولندية رسميا بعد ساعتين إلغاء عقد الندوة على أراضيها، غير أن الممثلين الجزائريين مالك دخلاوي الذي تحرك بجواز سفر فرنسي ومولود قاسم بجواز سفر تونسي نجحا في العبور إلى الأراضي المنخفضة، والتقوا برئيس جمعية طلبة دلفت، الذي أداع بيان احتجاج ضد إلغاء الندوة الصحفية، وقد تمكن الممثلان من الالتقاء ببعض الصحفيين في إحدى غرف الفندق الذي كانا يقيمان فيه، ثم أقدم على تسجيل تصريح في شكل شريط فيديو، قام رئيس الجمعية بتوزيعه على الطلبة الذين تجمعوا في قاعة بإحدى مقاهي مدينة دلفت، والذين كانوا يرددون بهتافات "استقلال الجزائر". للمزيد من التفاصيل، أنظر:

S.H.D.C. Carton 132. Rapport de Beauverger Amb. De France aux pays bas, sous titré **"Conférence Manquée du F.L.N."**, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, La Haye, 24 Oct.1958, p.2.

في الجزائر هي من أصل أمريكي، فبدون المساعدات الأمريكية، لا يمكن لفرنسا أن تستمر لوقت طويل في هذه الحرب.[623]

كشفت جرأة الصحفي الألماني تخوف ألمانيا وغيرها من د.أ.غ. في ارتماء ح.م.ج.ج. بين أحضان الشيوعية السوفياتية[624]، الذي حذرتها منه صحيفة الدايلي تليغراف Daily Telegraph البريطانية في مقال لها نشرته لأحد مراسليها الذي كان يعمل في إحدى الدول الأوروبية، حول الحوار الذي أجراه فرحات عباس مع مراسل الجريدة الألمانية، مما شق الطريق أمام الصحافة المكتوبة في كل من ألمانيا، إيطاليا وسويسرا.[625] لتخصيص أعمدة وتقارير تحليلية بعناوين عريضة وجذابة، على المخاطر التي قد تحدق بالأمن الأوروبي، في حال فتح الاتحاد السوفيتي أحضانه لـــ ح.م.ج.ج.

أخذ خطاب قيادة ح.م.ج.ج. يلقى الاهتمام لدى الغرب الأوربي، بعد إشهارها ورقة الارتماء في أحضان الشيوعية السوفياتية إن استمر في دعم الحكومة الفرنسية، وتجاهله لوجودها، وكذا اصراره على رفض الشروط التي حددتها لحل القضية الجزائرية، والتي ذكربها ممثلها بـــ هـــ.أ.م. في العبارة التالية: "إن هدف تأسيس ح.م.ج.ج. هو تثبيث الأمن في شمال افريقياعن طريق المفاوضات لا غير، وهو ما حرص عليه مجلسنا الوزاري بتاريخ 26 سبيمبر 1956 في الجملة التالية:" نحن على

---

[623] دعوة صريحة نقلها المراسل الصحفي، الذي حاور العقيد بوصوف بالرباط ناقلا عنه بعضا من التطورات ح.م.، لينقلها إلى حكومته لتوظيف ثقلها السياسي، والعسكري، والاقتصادي داخل المجموعة الأوروبية، والرابطة الأطلسية لمراجعة مواقفها من مجريات الحرب، حتى لا تتجه ح.م.ج.ج للاستنجاد بالاتحاد السوفيتي وقد وجد في تصريح عباس هذا، تأكيد هذه الرؤية والتي جاء فيها أن "إستلام الأسلحة من الكتلة الشرقية يجلب لنا بعض المشاكل". للمزيد من التفاصيل، أنظر:

S.H.D.C. Carton 132. Télégramme de l'Amb. De France à R.F.A sous titre **"Membre du G.P.R.A Accordé à Rabat, une interview avec Von Palewsky, Correspondant du Cournal - Die Welt-"**, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Bonn 24 Sept 58, p.02.

[624] S.H.D.C. Carton 32, Afrique – Levant – Algérie, 1953-1959, Rapport de M. Maurice Dejean Amb. De France en U.R.S.S intitulé **"L'anticolonialisme Soviétique et le Problème Algérien"** adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 14 Nov. 1956, pp.1-3.

[625] تقرير نشرته مجلة الصحافة البريطانية « Revue de la presse britannique »، عرجت فيه على سياسة ج.ت.و. تحت قيادة الحكومة المؤقتة، الهادفة الى حل الصراع والذي تزامن مع ما طرحته الصحافة الألمانية في الدعوة التي وجهها الى م.ح.ش.أ. لايقاف مساعداته ومراجعة موافقة من السياسية الفرنسية، أنظر:

=S.H.D.C. Carton 132. Rapport sous titre **"La Politique du G.P.R.A"**, Publié dans la Revue de la Presse Britannique, Londres, 25 Sept. 1958, p.2.

استعداد للقاء ممثلي الحكومة الفرنسية في أي وقت للجلوس على طاولة المفاوضات، شرط أن تكون مواقفها واضحة من النقطتين التاليتين:

1- بدأ وقف إطلاق النار.

2- مكان عقد المفاوضات".(626)

جاء الرد من الحكومة الفرنسية سريعا على هذين المبدأين على لسان ممثلها في هـــأ.م. جورج بيكو قائلا: "لقد تحدث الجنرال دوغول كثيرا عن مستقبل إفريقيا الفرنسية، الذي عمقه الجزائر، ففرنسا يمكنها أن توفر مستقبلا زاهرا للجزائر إذا أرادت ذلك، ويمكنها أيضا أن تقضي على آمالها إذا أصرت على ضلالها السياسي. الحكومة الفرنسية لديها خيار واحد من بين هذين الخيارين:

1. بإمكان فرنسا أن تحقق السلم، إذا جرت مفاوضات مباشرة بينها وبين ح.م.ج.ج.، في دولة محايدة.

2. بإمكان الإبقاء على حالة الحرب إذا رفضت الحكومة الفرنسية هذه مفاوضات. وفرنسا والغرب يدركان ضرورة مواصلة هذه الحرب، لأن لها انعكاسات مباشرة فيما وراء حدود كل د.أ.غ. فالإنشغال الأساسي الذي يشغل ح.م.ج.ج. حاليا، هو منح الشعب الجزائري وجيشه كل الوسائل المادية الضرورية لمواصلة هذه الحرب.(627)

هكذا كانت تعمل الخارجية الفرنسية لعرقلة عمل دبلوماسية الحكومة المؤقتة، بربط بمصالحها بمصالح الغرب وتحديدا د.أ.غ، خوفا من أن تتأثر بالدعوات الدولية التي فصلت نهائيا في مواقفها من مسألة حل القضية الجزائرية، والتي عكستها حركة تسارع وتيرة الإعترافات الدولية بالحكومة المؤقتة، باعتبارها الممثل الشرعي لقضية كفاح الشعب الجزائري.

وحتى لا يقع هذا الحراك الملحوظ على حساب المكانة الفرنسية في العالم، حاولت أن تقنع دول محيطها الجغرافي للدخول إلى جانبها كشريك فعلي في تحمل نتائج صراعها مع الجزائريين. وذلك على أساس مقاربة إستراتيجية أكدت في

---

(626) S.H.D.C. Carton 132. Télégramme de M. George Picot Représentant de France aux Nations Unies Concernant la Déclaration de M'Hamed Yazid fait aux Groupes des Pays Africains des Nations Unies, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, New York, 27 Oct. 1958, pp.1-2.

(627) S.H.D.C. Carton 132. Rapport de George Picot, Représentant du G.F aux N.U sur la déclaration de M. Hanned Yazid, New York, 31 Oct.58, p.2.

مضمونها في حال تخليها، فستتحول الجزائر حتما إلى منطقة نفوذ حقيقية للمعسكر الشيوعي تحت قيادة إ.س.

ولم تلبث أن كشفت الحكومة الفرنسية عن بداية دخولها في عزلة دبلوماسية، ما فتئت أن تتعمق باستمرار، يعكسه مضمون محتوى التقرير الذي أعده سفيرها بألمانيا، حول الحوار الذي أجراه فرحات عباس مع مراسل جريدة Welt بالقاهرة، والذي تحدى فيه الرئيس الفرنسي الجنرال دوغول بالقول الآتي: "أنا مستعد للقاء الرئيس الفرنسي الجنرال دوغول، إن استقبلني كرئيس للحكومة الجزائرية (...) وإذا رفض الجنرال دوغول عقد لقاء، أو قمة معنا بفرنسا، فإن قيادة ح.م.ج.ج. مستعدة لإيفاد ممثلين عنها للتفاوض معه في دولة محايدة، شريطة ألا تنتهي المفاوضات بوقف إطلاق النار فقط.[628]

رغب فرحات عباس في هذه الخرجة الاعلامية الى جس نبض الجنرال دوغول عن نيته الحقيقية حول القضية الجزائرية وفي ذات الحين، يريد من ورائه تحفيز جمهورية ألمانيا الفيدرالية للتوسط بينهما كوسيط نزيه لجمعهما حول طاولة الحوار. لكن الحكومة الفرنسية حتى الآن ظلت ترفض قطعا مبدأ التفاوض مع ج.ت.و. بدعوى أن حلحلة الصراع يزيد في تمدد طموحات الاتحاد السوفياتي، في بحيرة المتوسط التي بدأت مع العدوان الثلاثي على مصر 1956. [629]

ولم يكن هذا طرح فرحات عباس بعيدا عما أظهره تقرير للسفير الفرنسي ببروكسل يكشف فيه عن استجابة الكثير من الحساسيات السياسية البلجيكية، النشطة في مجال حقوق الإنسان لهذه المبادرة، وذلك أثناء تجمع نظم ببروكسل بتاريخ 8 نوفمبر1958 بقاعة كلاريج Claridje، شارك فيه حوالي مائة وخمسة وخمسين

[628] S.H.D.C. Carton 132. Rapport de M. François Seydoux Amb. De France à Bonn, sous titre **“Une Interview de Ferhat Abbas avec le Journal Welt”**, Bonn, 3 Mai 1958, p.1.

[629] بدأ نفوذ الاتحاد السوفياتي يتعاظم في الحوض الجنوبي للمتوسط، بعد توقيف الدول الثلاثة فرنسا، بريطانيا، إسرائيل عدوانها على مصر، تحت ضغط المذكرة التي وجهها بولغانين إلى مسؤولي دول التحالف السابق الذكر غي موللي، وأنتوني إيدن، وبن غوريون، مهددا إياهم باستخدام أسلحة الدمار الشامل إن لم يوقفوا عدوانهم على مصر، تهديد وجه في الحقيقة إلى و.م.أ التي وقفت إلى جانب حلفائها الثلاثة، حتى لا تنفرد بالمنطقة لوحدها من ثمة بدأ تواجدها يتسع في المنطقة، تحت غطاء الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية بينه وبين حكومة عبد الناصر. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Marc Ferro, Op.cit, pp.461-464.

شخصا،منهم ستونوفدوا من مدينة لياج Liège البلجيكية. وقد افتتح التجمع جون فون ليرد John Van Lierde، هو مسيحي تقدمي، ورئيس فوج الروح "Esprit" الناشط ببروكسل، بخطاب أكد في ثناياه على "أن هناك اتصالات مع جون ماري دوميناش Jean Marie Domenach بباريس، والسيد جون فون ليرد عضوا في اللجنة الوطنية لإتحاد البلجيكي، من أجل الدفاع عن السلم" التي هي منظمة ملحقة تابعة "للحركة المسيحية الشيوعية السرية" المدافعة عن السلم، ومنظمة أخرى عضوة في نفس الحركة المسماة "اللجنة البلجيكية من أجل السلم في الجزائر".

وبعدها ضرب صاحب فكرة هذا التجمع جون فون ليرد موعدا للحاضرين في الجمل التالية: "سنكون في الموعد الذي اخترناه لنلتقي فيه يومي 25–26 نوفمبر 1958، والذي ستحتضنه قاعة مسرح موليير ببروكسل، وسيحضر عن الجزائر الأديب الجزائري كاتب ياسين، وعدد من الشخصيات البلجيكية كريموند ريفلي Raymonde Rifflet (اشتراكي ذو توجه تروتسكي)، عضو منظمة "الحرس الإشتراكي" والأمين الوطني للحركة الإشتراكية من أجل الولايات المتحدة الأوروبية، وعضو اللجنة البلجيكية من أجل السلم في الجزائر، الذي سلم لنا مسودة كلمة تدخله ضمنها في النقاط التالية:

1. المشكل الجزائري مهم بالنسبة لبلجيكا، لأنه يهدد السلم العالمي.
2. الشعب الجزائري يجب أن يحصل على استقلاله.
3. قانون الإدماج من المستحيل تنفيذه.
4. الحل الوحيد للقضية الجزائرية هو المفاوضات مع ح.م.ج.ج.[630]

هي أولى ثمار نشاط مكاتب ج.ت.و. قبل وبعد تأسيس ح.م.ج.ج. في د.أ.غ.، والتي ستعرف تطورا مهما، ستتولد عنه ضغوطات تجعل أطروحة الحكومة الفرنسية تتهاوى إلى مستوى يجبرها على الرضوخ لدعوات المجتمع الدولي، الداعية إلى الإحتكام للمفاوضات كحل وسط ينهي القضية الجزائرية بما يرضي الطرفين.

---

[630] S.H.D.C. Carton 225. Rapport de Raymond Bousquet Amb. De France en Belgique sous titré **“Activité en Faveur des Rebelles Algériens en Belgique”**, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Bruxelles, 13 Nov.58. p.12.

3- انطلاق نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في دول أوروبا الغربية 1958:

صادف حدث تأسيس ح.م.ج.ج. موعد انعقاد ندوة فلورونس الدولية، التي خصصها القائمون على أشغالها لهذه السنة لموضوع الأمن والسلم في المتوسط، في دلالة واضحة على رغبة منظميه للاسهام في تقريب وجهات النظر بين الحكومة الفرنسية و ح.م.ج.ج. على خلفية البيان الصحفي الذي ألقاه رئيس هذه الأخيرة فرحات عباس، أمام جمع من الصحفيين، والمراسلين الصحفيين عشية تأسيسها بالقاهرة في 19 سبتمير 1958. حرك القائمين على الندوة دعوة علي بومنجل حضور الندوة كممثل رسمي عن ح.م.ج.ج. هو ما جاء في مضمون اعتراف لسفير الحكومة الفرنسية قائلا: "إن السيد بومنجل المقرب من فرحات عباس سيحضر بورقة حول القضية الجزائرية في ملتقى فلورانس.[631]

ردت الحكومة الفرنسية على ما بلغها من سفيرها بروما، بأمر الانتقال الى مقر الخارجية الإيطالية لإبلاغها رسميا استنكارها الشديد من الخطوة التي قامت بها تجاه علي بومنجل. وانشغالنا هو أن تتفهم الحكومة الإيطالية قلقنا من المسألة بتصحيح موقفها بمنع بومنجل من الحوار في الندوة، وإن لم يحدث أي تقدم في هذا المسعى فينبغي البحث عن شخصية إيطالية ذات وزن، وتأثير على الرأي العام الإيطالي، تتوفر على استعدادات لتقمص تمثيل شخصية حكومية فرنسية توكل لها مهمة التوسل لدى منظمي المؤتمر.[632]

هكذا كانت بداية تحرك ح.م.ج.ج. بإيطاليا، أما في سويسرا يختلف الأمر، بحكم طبيعة النظام الذي يحكم الدولة الفيدرالية السويسرية أولا، ونظرا لاستفادة العديد من مناضلي ج.ت.و. من الإقامة فيها لمدة طويلة على أراضيها كفرحات عباس الذي استفاد مبكرا من مزايا قانون حق اللجوء السياسي، الذي تستر تحته أيضا ممثلو ج.ت.و. حيث أقاموا بموجبه شهورا عدة في الكونفدرالية، أما بالنسبة لفرحات عباس الذي أجرى العديد من الحوارات، واللقاءات مع مختلف الجرائد السويسرية (...)

[631] S.H.D.C. Carton 264. Lettre télégramme de Gaston Palewski, adressé à M. M.A.E. de France, Rome, 24 Sept.1958, p.1.

[632] S.H.D.C. Carton 264, Télégramme de Daridan Diplomate auprès M.A.E de France, destiné à G. Palewski, Amb. DeFrance en Italie, Paris, 24 Sept. 58, p.1.

كرئيس للهيئة المسماة ح.م.ج.ج.، والذي كان في غير حاجة إلى توضيح طبيعة نشاطه بسويسرا، فكل العالم يعيش في مونترو Montreux المدينة التي استقبلت مبعوثين كثيرين من القاهرة وغيرها تحت غطاء حق اللجوء السياسي على حد وصف رئيس المحافظة السياسية لدى الخارجية السويسرية.[633]

وقد حاول رئيس المحافظة تأكيد وضعية فرحات عباس القانونية في سويسرا، رفقة مناضلين آخرين ينشطون تحت غطاء ج.ت.و.، على استفادوا كذلك من حق اللجوء السياسي، كبن قيتة، المقيم بجنيف ممثلا رسميا لـــ ج.ت.و. في سويسرا منذ أواخر عام 1957.[634] فلم يجد رئيس المصلحة ما يرد به عن أسئلة السفير الفرنسي غير ورقة حق اللجوء السياسي التي اندرج تحتها المناضلون الجزائريون مع تقديم الوعود له بتسوية حالتهم ريثما يتخذ المجلس الفيدرالي مستقبلا موقفه منهم في سويسرا، تحت أي شكل من الأشكال سواء أعضاء في الطاقم المسمى بالحكومة المؤقتة بالقاهرة أو كممثلين عنها.[635]

حيال بقاء الحكومة السويسرية متشبثة بأحقية وأهلية فرحات عباس للبقاء في سويسرا كلاجئ سياسي قام قناصل الحكومة الفرنسية الأربعة في (بارن، بال، جنيف، زوريخ) بتوجيه أربعة رسائل إستفسار وتحر إلى سفير حكومتهم ببارن، في يوم واحد أكدت كلها أن مصالح قنصلياتهم الأربعة لم تمنح جواز سفر لفرحات عباس، يسمح له بالسفر من دولة الى أخرى.[636] هو مبرر قانوني كاف يسمح في نظرهم لسفيرهم بمواصلة ضغوطاتهم على الخارجية السويسرية لاقناعها بمنع فرحات عباس وغيره من المناضلين الجزائريين، وغيرهم القيام بنشاط سياسي ضدها من على الأراضي السويسرية.

نمط ظلت الخارجية الفرنسية تتبعه للوقوف في وجه الدول الأوروبية كإيطاليا التي شهدت تغير موقفها من القضية الجزائرية مع تغير في لهجة التدخل، مكتفية

---

[633] C.A.D.N. Carton 438. Rapport d'Etienne Dennery L'Amb. de France, Berne, 24 Sept.58, pp.1-2.
[634] Rapport de E. Dennery, 24 Sept.58, p.2.
[635] Rapport de E. Dennery, 24 Sept.58, p.2.
[636] C.A.D.N. Carton 438. Lettre de Pierre Martin Consul Général de France à Berne, et Henri Rollet Consul Général de France à Bal, et lettre d'E. Wernert Consul Général de France à Zurich, lettre de Consul Général de France à Genève, toutes ces lettres sont destinées à la fois le 30 Sept.58 à M. Etienne Dennery Amb. De France en Suisse19 septembre 1958.

بتوجيه أسلوب العتاب لها، وتأنيب سلطاتها على تقاعسها في عدم إلتزامها بتعهداتها تجاه ما كان بينهما من اتفاقيات حول نشاط هؤلاء المناضلين على أراضيها. فتحت هذه التدخلات الفرنسية الفاشلة الباب أمام الجيش لاستقدام دوغول الى قصر الايليزي عبر ما عرف بانقلاب 13 ماي 1958 لإنقاذ موقف بلاده أولا، واستعادة ثقة الأوروبيين ثانية من خلال ما سيأتي به من سياسة حول الجزائر، تضمنها تقرير السفير الفرنسي بلندن في الجملة التالية: "إن الجنرال دوغول منشغل الآن بأهمية تعزيز الوحدة بين أوروبا الغربية، وإفريقيا عبر مشروع حل سيعرضه على الجزائريين من شأنه الإفضاء الى إنهاء الحرب. [637]

فعلى العموم إن تلين موقف حكومتي سويسرا وإيطاليا مع قيادات ح.م.ج.ج. لأول مرة، كدليل قاطع اقتناعهما بواقعية العرض الذي تقدمت به حكومتهم لوقف رحى الحرب في الجزائر، ماهو سوى امتداد لثمار نشاط فرحات عباس، ومناضلين آخرين من أمثاله، طيلة أعوام 1956–1957–1958 الذين منحوا بالقرائن الدامغة بعدا لقضيتهم على أنها أزمة عالمية بكل المقاييس، لا تستطيع فرنسا لوحدها إيجاد حل لها حتى ولو لجأت إلى توظيف كل قدراتها.

فأمام هذاالتطور الذي حققته القضية الجزائرية لجأت الحكومة الفرنسية إلى تذكير الحكومة الإيطالية بالجهد الذي ادخرته في سبيلها، لدعم موقعها في منظمة الحلف الأطلسي فهبت إلى تكليف سفيرها بروما، توجيه دعوة لوزير الخارجية الإيطالي السيد فانفاني Fanfani، اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لمنع قمة فلورانس، في وقتها المقرر هو السبيل الأنسب لحرمان علي بومنجل من الحضور في أشغالها. انشغال ننتظر منكم تجسيده لنتأكد وفائكم لنا،الذي يتطابق مع مبدأ التعاون الذي يجمعنا تحت الرابطة الأطلسية والذي نريده أن يكون سدا أمام التسهيلات التي تتلقتها ولا زالت تتلقاها قيادات ح.م.ج.ج. من قبل بعض هيئاتكم الحكومية وغير. [638]

وهذا باختصار ما قام به مناضلو ح.م.ج.ج. بكل من سويسرا وإيطاليا، أما ما قام به زملاؤهم المناضلون في بريطانيا، فقد لجؤوا إلى مكتب جمعية الطلبة العرب، الذي

---

(637) C.A.D.N. Carton 915. Amb. De France en Grande Bretagne. 1953-1959, Télégramme à Alphand Diplomate Français à Washington adressé à M. Amb. de France à Londres, Washington, 17 Oct. 58, p.1.

(638) S.H.D.C. Carton 264. Télégramme de M. Laloy Fonctionnaire Diplomate auprès M.A.E.F adressé à M. G. Palewski, Amb. De France en Italie, Paris, 9 oct.58, p.1.

يديره عدد من الطلبة التونسيين، حيث استجاب لطلب هؤلاء المناضلين القاضي بتحويل مقر الجمعية الكائن بلندن، إلى مكتب لـــ ج.ت.و. يديرون منه نشاطهم الدعائي، بمساعدة أعضاء مكتب الجمعية الذين تقمصوا غطاء طلبة جزائريون يمثلون تنظيمهم الجديد ح.م.ج.ج.[639]

أمام هذا الانتشار السريع لقيادات ح.م.ج.ج.، في كل من سويسرا، إيطاليا وبريطانيا، دفع السفير الفرنسي بروما، بتاريخ 13 أكتوبر 1958، إلى العزف على وتر القانون الدولي في برقية عاجلة وجهها إلى الخارجية الفرنسية يطلب فيها من مسؤوليه، القيام باستشارة قانونية موسعة تسمح للحكومة الإيطالية، بتجميد نشاط هذه الحركة المسماة – بالحكومة المؤقتة –، من غير أن يتعارض هذا الإجراء مع وجهة نظر القانون الدولي والقانون العام الإيطالي.[640]

---

[639] C.A.D.N. Carton 156, L'Amb. De France à Bonn, Rapport critique de M. M.C de Murville M.A.E de France, Sur Les Activités du F.L.N à Londres, Paris, 10 Oct. 1958, pp.1-2.

[640] ردت الحكومة الفرنسية على برقية السفير بشروحات مطولة، مبرزة فيها وجهة نظرها في الدول الأجنبية التي اعترفت بـــ ح.م.ج.ج، انطلاقا حسب زعمها من وجهة نظر القانون الدولي العام والخاص، من غير أن تقدم حججها الخاصة ومع ذلك حاولت إقناع الدول الأجنبية، بصواب نظرتها كعدم توفر ح.م.ج.ج على الشروط القانونية الكاملة لتكون مؤسسة رسمية تمثل حركة مسلحة، تحظى بالتأييد والاعتراف من دول العالم الخارجي، وقد عبرت عن موقفها في ديباجة تقريره قائلة "من الضروري التذكير أن ح.ف تعتبر من يعترف بالمسماة ح.م.ج.ج من الدول الأجنبية، بمثابة تصرف عدائي عميق الأثر سيؤثر علينا وعلى مصالحنا وعلاقاتنا"، ومن بين الحجج التي ذهبت إليها فكرة جوازات السفر التي لجأت إليها، والتي كانت تعتبرها مزيفة، إن أعضاء الحكومة المؤقتة يتوفرون على جوازات سفر أجنبية، والجزائر خاضعة للحكومة الفرنسية، وجوازات السفر المقبولة قانونا هي تلك التي تصدر عن سلطاتها، لكن السلطات الإيطالية تجاهلت الأمر ولم تر مانعا في قبول الجوازات التي يحملها أعضاء ح.م.ج.ج، لأن الوقت لم يحن بعد لسلطاتها لتعلن عن اعترافها بالحكومة المؤقتة، لأنها مازلت لم تدخل معها في علاقات دبلوماسية. لكن ليس هناك أي مانع لترفض الاعتراف بتنظيم نشأ في القاهرة باعتباره فعلا مخالفا لقرارات محكمة العدل الدولية، لأنه في مادة من موادها تقر أنه لا يحق لحكومة تأسست خارج قطرها أن تطلب الاعتراف بها من دول العالم. وفي نقطة أخرى ينتقل التقرير إلى عرض وجهة نظر القانون الدولي الخاص باللاجئين، فالبعض من المهتمين طلبوا إدراج اللاجئين الجزائريين تحت أحكام اتفاقية جنيف الصادرة في 21 جويلية 1951، التي لا تعني حالة اللاجئين الذين غادروا بلادهم بعد تاريخ صدور المعاهدة (1951)، وعوض هذا طلبت تطبيق قرار 14 ديسمبر 1950 الذي تبناه قانون المحافظة السامية لـــ هـــ.أ.م، حول اللاجئين واللاجئين السياسيين التي تنص على الحالات التي يمنح فيها حق اللجوء السياسي. فتحت هذه الحالات تغاضت الحكومة الإيطالية عن الجوازات التي تواطأت فيها هيئاتها الدبلوماسية، متجاوزة مبدأ سيادة الدول الأجنبية وتشريعاتها المحددة لقانون جنسيتها، وطريقة إصدار جوازات السفر عندها، لكن إذا كانت لهذه القضية انعكاسات في الخارج، يجب احترام ما يطابق قواعد القانون الدولي فيما يخص تسليم جوازات السفر لمسلمين جزائريين. للمزيد من التفاصيل أنظر:

إن المتمعن في هذا التقرير، يلمح إلى نية الخارجية الفرنسية، في تغليط الحكومة الإيطالية، بتناولها المغرض لنصوص معاهدات جنيف 1950 المحددة لحالات منح اللجوء السياسي، وتسليم جواز سفر لطالبه، قصد الاستفادة من إقامة قانونية من غير مضايقات، في دلالة حقيقية على دخول الحكومة الفرنسية في نفق صراعات عصيبة مع حلفائها الغربيين بالدرجة الأولى، ولا حديث مع الدول الأسيوية، ودول أمريكا اللاتينية والجنوبية، التي كانت وراء فشل أطروحتها الأمنية التي اقترنت بعرض قيادة ح.م.ج.ج.، والتي دافعت فيه عن مبدأ المفاوضات كطريق أوحد لحل القضية الجزائرية، والذي رمت به في مرمى وسائل الإعلام الغربية لتقوم بدورها في شرحه لحكوماتها.

أمر ظلت تقاومه الحكومة الفرنسية حتى تبطل مقترح تأسيس ح.م.ج.ج.، بدعوة الحكومة الإيطالية وغيرها من الحكومات الأوروبية إلى تنفيذ الإجراءين التاليين:

1- على الحكومة الإيطالية مراجعة تصرفاتها من القضية الجزائرية، حسب ما يمليه عليها قانونها الداخلي وتشريعها الخاص، فيما يخص دخول الأشخاص الأجانب للإقامة لديها.

2-قيام الحكومة الإيطالية كباقي الحكومات الأوروبية، بسن قواعد دقيقة خاصة بكل أجنبي يخترق أراضيها، تراعى فيه هويته وانتماؤه، وستجد لدى السفارات الفرنسية كل المعلومات حول الأجانب الذين يتوافدون عليها، وهذا لغرض تعزيز الإجراءات ضد المسلمين الفرنسيين الذين يمثلون ما يسمى بحكومة المنفى.(641)

ذكّر هذا التدخل الفرنسي الحكومة الإيطالية بالخطاب الذي سوقته قيادة ج.ت.و.– ح.م.ج.ج. في بداية النصف الثاني من عام 1956، عبر الحوارات المركزة التي كانت تنشرها وسائل الإعلام المكتوبة في كل من ألمانيا، وسويسرا، وإيطاليا، وإسبانيا، ودول الشمال كالسويد، والدنمرك، وفنلندا، مع بعض قيادات ج.ت.و. والتي كشفت من خلالها آنذاك عن زيغ الأطروحة الفرنسية، وعدم جديتها وجاهزيتها لحل القضية الجزائرية، وأنها– الحكومة الفرنسية – ليس لديها في هذا الوقت أية استعدادات للمساهمة في تهيئة

=S.H.D.C. Carton 246. Rapport du M. M.C de Murville M.A.E de France, adressé à M. G. Palewski l'Amb. de France à Rome, sous titre **"Déplacements des Membres du Pseudo-Gouvernement Algérien ou des Musulmans se réclamant de lui"**, Paris, 20 Oct.58, pp.1-6.
(641) Op.cit, p.6.

الأجواء لوضع نهاية لهذه الحرب. هي الأفكار التي عاد إليها تقرير السفير الفرنسي ببلجيكا في العبارات التالية: "أعلنت ح.م.ج.ج. من جديد رفضها لمقترحات الجنرال دوغول بصفة قطعية، جعلت الغرب برمته وبخاصة و.م.أ. أين يوجد بها وفد ج.ت.و.، يعقب على تلك المقترحات برفضه لما صدر عن الحكومة الفرنسية، متشجعا بالدعم السياسي الواسع الذي لاقته القضية الجزائرية من الدول السابقة الذكر.[642]

رفض قيادة ح.م.ج.ج. لعروض الحكومة الفرنسية في هذا الوقت ينم عن إستراتيجية قائمة بذاتها أعدتها لمواجهة سياسة الجنرال دوغول لتفتح المجال، أمام الدول الأوروبية لتحرك الضغط على الحكومة الفرنسية لإجبارها التجاوب مع إرادة الحل التفاوضية، التي اقترحتها ح.م.ج.ج. لتسوية صراعها في الآجال القريبة.

حيث شجع الفاعلين في بعض المجتمعات الأوروبية كالمجتمع البلجيكي، على الاندماج في المنحى الذي أشرنا إليه، حيث تأسست لأجله "اللجنة البلجيكية من أجل السلم في الجزائر"، التي أعلنت في بيانها التأسيسي عن تأييدها اللامشروط لأطروحة ح.م.ج.ج.، ثم طلبت من الحكومة البلجيكية التدخل على الفور لفتح مفاوضات بين الحكومة الفرنسية و ج.ت.و.، الذي لا مفر منه ليمنح للجزائر نوافذ، تمهد لاستقلالها كالذي إستفادت منه غينيا.[643]

تمكنت ح.م.ج.ج. من خلال عرضها الذي مركزته على حراك التفاوض لاستقطاب اهتمامها – د.أ.غ. –، كإيطاليا الذي علق سفيرها بمدريدعلى بيان فرحات عباس، الذي نشرته يوميتا "أريبا Arriba " و"الكتائب الإسبانية Phalangiste "، اتضح في الجمل التالية: "أنصح الحكومة الفرنسية ود.أ.غ. التعاون مع شخصية فرحات عباس الذي يقود حاليا، مهمة دعائية لحشد الدعم لرؤيته السلمية كأساس لا بديل عنه لمعالجة الصراع الذي يعارضه المجتمع الفرنسي والجزائري" (...)

ثم أضاف لينتقل إلى دعوة حكومته للاقتداء بإسبانيا التي هي الآن على إستعداد للقيام بأي دور يسرع من حراك المفاوضات. وفي الأخير خلص إلى قناعة شخصية

---

[642] S.H.D.C. Carton 225. Rapport de R. Bousquet l'Amb. de France en Belgique sous titre **"F.L.N Dit Non au G.F"**, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, à Bruxelles, 31 Oct. 1958, p.1.

[643] هي لجنة تأسست في بلجيكا لدعم القضية الجزائرية لأول مرة "اللجنة من أجل لكم في الجزائر"، جمعت في 8 نوفمبر 1958، ببرزكسل. للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.D.C. Carton 225. Rapport de Jean Bodin, sous titre **"Réunion du comité pour la paix en Algérie du 8 Nov. 58"**, Bruxelles 11 Nov. 58, p.1

نفى فيها مسألة هيمنة دور الشيوعيين والأجانب، كسبب رئيسي في اتساع دائرة الحرب في الجزائر، مذكرا في الوقت نفسه أن الأمر مرده إلى عدم حصول الجزائر على مساعدات من الدول الصديقة، ليصل في نهاية قراءته هذه ناصحامرة أخرى حكومته وحكومات د.أ.غ. قائلا: (...) "إن القضية الحالية التي ترافع عنها ح.م.ج.ج.، تمثل في الحقيقة جسر العلاقة الذي يربط العالم العربي بالعالم اللاتيني، أي بين الإسلام والمسيحية، فيمكن لإسبانيا أن تلعب دورها كوسيط بين الطرفين.[644]

إنها دعوة صريحة مررها رئيس ح.م.ج.ج. إلى حكومة إسبانيا، مراهنا على إرث علاقتها مع فرنسا في المغرب العربي، ودورها التاريخي الذي ظل لفترة طويلة مشكلا حلقة وصل بين العالمين العربي والغربي عبر إمارة الأندلس. فحتى ظلال التاريخ كانت حاضرة في دعاية ح.م.ج.ج. لتعزيز موقف إسبانيا لدى الحلف الأطلسي، ووضعها في المتوسط ككل أملا في أن يحل هذا التوظيف محل الوسائل المسلحة، وكذا تشجيعها على التدخل لدى الحكومة الفرنسية لإقناعها بمسايرة التحول في الموقف الأمريكي الذي أصبح يدعم الحلول التفاوضية، لإنهاء القضية الجزائرية التي إستنفدت كل الحلول الأمنية.[645]

---

[644] S.H.D.C. Carton 247. Rapport de M. La Tournelle Amb. De France à Madrid, sous titre **"Informations Transmises par l'Ambassade d'Italie à Madrid Concernant le Séjour de M. F. Abbas en Espagne"**, du 22 au 24 Nov.58, p.1.

[645] تعود قصة كينيدي مع الثورة الجزائرية، إلى فترة انتخابه كسيناتور في مجلس الشيوخ عام 1952، كمرشح الحزب الديمقراطي منتصرا على رتشارد نكسون مرشح الحزب الجمهوري، ثم بداية تحضيره لحملته الانتخابية حول الرئاسيات المزمع تنظيمها عام 1960، وفي عام 1957 السنة التي جلس فيها على كرسي لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، ليهتم بمشاكل الاستعمار في إفريقيا وآسيا والتي أظهرها في محاضرة له ألقاها في يوليو 1957 تحت عنوان "الإمبريالية عدو الحرية" عالج فيها بصورة خاصة "الثورة الجزائرية" منتقدا عبرها السياسة الأمريكية في مقولته التالية: "قواعد أمريكا السياسية وقيمتها الأخلاقية"، في مواجهة الحزب الجمهوري الذي كان يرى مشكلة الجزائر هي مشكلة فرنسية داخلية. هذا الموقف دافع عنه سفير و.م.أ المحسوب على الحزب الجمهوري هنري كابوط لاج، بانحياز مطلق لفرنسا في فترة حكم الحزب الجمهوري، دفعت بكنيدي في فيفري 1957 إمكانات للخروج إلى العلن بتوجيه إنتقادات شديدة اللهجة، لموقف و.م.أ من سكوتها عن تمادي (الحكومة الفرنسية) في استغلال إمكانيات م.ح.ش.أ لصالحها، وتجاهلها لمصالح بقية الأعضاء فنظر إليها على أساس أنها أغلاط سياسية جسيمة، مشيرا إلى واحدة منها بقوله "استعمال فرنسا في حربها في الجزائر، أسلحة أمريكية من طائرات بمختلف أنواعها، وإرسال فرنسا أكثر من 400 ألف جندي إلى الجزائر، إضعاف لقدرات (الحكومات الأوروبية) في أوروبا. فعلى خلفية هذا السكوت الأمريكي الذي تعمده (الحزب الجمهوري)، التي هي فرصة من ذهب بالنسبة لكندي لاستغلالها كورقة انتخابية، عند قرب موعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1960، والتي ستستفيد منها القضية الجزائرية، تحت ضغط تقاليد وتجاذبات الانتخابات الرئاسية الأمريكية، هذا علاوة على نتائج

ترك هذا الانتقاد أثرا بالغا على موقع القضية الجزائرية، حيث ساهم في التأثير على سياسات د.أ.غ. لدفع البعض منها إلى تغيير مواقفها من ذات القضية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، في إشارة إلى التقاط جهاز الاستخبارات الفرنسية عدد من المكالمات الهاتفية، التي كان يجريها ضابط بلجيكي سابق مع مركز التحقيق العسكري الفرنسي، بتاريخ 18 نوفمبر 1958، والتي نبه فيها مسؤول المركز إلى قيام أعضاء مكتب ج.ت.و. بتنظيم اجتماعين في هذا الأسبوع، احتضنتهما قاعة موليير Molière الكائن مقرها بشارع باستيون Bastion ببروكسل، التي تتسع إلى ست مائة مقعد لكن لسوء الحظ صادف الاجتماعيين قيام مصالح الكهرباء بمدينة بروكسل بشن إضراب عام عن العمل، دفع بمسؤولي ج.ت.و. إلى اتخاذ قرار تأجيل إنعقادهما إلى 25-26 نوفمبر 1958، مع دعوة وسائل الإعلام المكتوبة إلى تفهم القرارحتى يسمح بحضور عدد كبير من الصحفيين.[646]

تزامن هذا التحرك الذي قامت به الجبهة ببلجيكا، مع تحرك مماثل له في ألمانيا للتعريف برؤية ح.م.ج.ج.، وتقديم مزيد من التوضيحات للسلطات الألمانية حول الهدف من تأسيس الحكومة المؤقتة، اعتبرته فرنسا بداية انقلاب مواقف أنظمة حلفائها الذين كانوا في السابق مؤيدين لها، فلجأت إلى أسلوب تفجير السيارات المفخخة، أمام مقرات مكاتب ج.ت.و. الموزعة في د.أ.غ.، فكان أيت حسن أول ضحايا هذه الاعتداءات الإجرامية.[647] لكن تشاء الأقدار أن ينتهي الاعتداء بنجاة أيت أحسن من موت محقق، وقفت عنده الجرائد الألمانية بمختلف عناوينها وألوانها، بسيل من

اللقاءات التي جمعت فرحات عباس والمسؤولين الأمريكيين منذ أواخر عام 1956، وكذا الدور الذي قام به عبد القادر شندرلي على مستوى الجامعات الأمريكية المرموقة، التي لها تأثير على النظام السياسي الأمريكي. للمزيد من التفاصيل أنظر: **آلان كريستلو، جون كينيدي والجزائر محاضرة 2 يوليو 57، مجلة التاريخ** (الجزائر) (م.و.د.ت) السداسي الأول 1986، عدد 21، ص ص 195-199.

[646] S.H.D.C. Carton 225. Lettre de M. J. de Boisrebon l'Amb. De France en Belgique, sous titre **"Activité du F.L.N. en Belgique"**, adressée à M. le Consul de France à Bruxelles sous forme de "Note de Renseignements", Bruxelles, 25 Nov.1958, p.1.

[647] المناضل أيت أحسن 1931-1959. من طينة العباءات السوداء له تحصيل معمق في الشؤون القانونية، دفع بقيادة ج.ت.و / ل.ت.ت ضمه إلى مكتبها بتونس، ثم تعيينه على رأسها مكتبها ببون عام 1958، المدينة التي تعرض فيها إلى اعتداء بسيارة مفخخة فجّرتها ضده م.ي.ح. للمزيد من التفاصيل انظر:

S.H.A.T Carton 1H 1940, Rapport de S.E.D.E.C, intitulé **"Les Animateurs du FLN"**, 16 Oct 1956, p9.

- Badra Lahouel, **Patriotes Algériennes Parcours Individuels et Destin Collective**, Ed Dar El Gharb, Oran 2005, p 34.

المقالات والأعمدة التحليلية، إلتقت أغلبها في توجيه أصابع الاتهام إلى تورط أجهزة الإستخبارات الفرنسية في حادثة الاعتداء.[648]

فبفضل إتساع تعاطي الإعلام الأوروبي، الذي تحكمه ضوابط أخلاقيات المهنة قام بتقديم القضية الجزائرية، في هيئة وصمة عار في جبين الغرب ككل من زاوية حقوق الإنسان، بسبب سقوط كل الأقنعة الفرنسية التي نتجت عن العرض الذي قدمته ح.م.ج.ج. عشية تأسيسها، مواكبة للتغيرات التي طرأت على رؤيتي و.م.أ. وهـــ.أ.م. من أطروحة الطرف الجزائري، التي اعتبرها الطرف الفرنسي بمثابة ضغوطات وإحراجات، قللت ولطخت في آن واحد الموقع السيادي للدولة الفرنسية في الساحة الدولية.

طبعا هذا الوضع كان مرشحا ليزداد تدهورا، فستتولد عنه حتما متاعب تضعف أي مشروع تتبناه (الحكومة الفرنسية)، للدفاع عن وجهه نظرها حول الكيفية التي تضع حدا للصراع، وفي جزء من هذه الرؤية الذي أعدته هيئاتها الدبلوماسية في الخارج، استجابة لطلبات الصليب الأحمر الدولي، الذي تحرك بإيعاز من اللقاءات التي جمعته

---

[648] حاول السفير جمع كل التخمينات التي ذهبت إليها أبرز الأقلام المعروفة بكتاباتها الجريئة في الصحافة الألمانية، في تقرير جاء في أربع صفحات نقله إلى وزير الخارجية الفرنسية، للفت انتباهه إلى أن الأمر في غاية الخطورة جراء التقاء كل ما ذهبت إليه الجرائد في توجيه أصابع الإتهام إلى ضلوع المخابرات الفرنسية مباشرة في الاعتداء، الشيء الذي لمحناه من الجمل الأولى التي استهل بها السفير تقريره في العبارات التالية "خصصت الصحف الألمانية اليوم كل صفحاتها، لحادث الاعتداء الذي تعرض له أيت حسن في مقالات كثيرة، كالمقال الذي نشرته جريدة دير شبيغل Der Spiegel، الصادرة بتاريخ 19 نوفمبر 1958، حملت فيه بشكل واضح مسؤولية الاعتداء إلى المصالح الفرنسية الخاصة، وفي مقال ثان في نفس الجريدة لصحفي آخر لم يذكر اسمه ذهب إلى القول، أن الأوساط التي نفذت العملية أرادت تحقيق ثلاثة أهداف أساسية:

1- خلق الكثير من الإصطدامات بين ألمانيا والسفارة التونسية التي لها علاقات وطيدة مع أيت أحسن.

2- إيجاد صعوبات أمام اللاجئين الجزائريين المتواجدين في الإقليم الفيدرالي.

3- تعطيل إمكانية إجراء محادثات بين الجنرال دوغول والحكومة الجزائرية في المنفى، علما أن أيت أحسن قد كلفته قيادة ج.ت.و كمبعوث لها في مهمة التوفيق بين دوغول وقيادات ج.ت.و بالخارج، وقد أكدت يومية Der Spiegel أن مبعوث رئيس وفد ج.ت.و بألمانيا (أيت أحسن) قد تفاوض في جويلية 57 مع ممثل الحكومة الفرنسية Bourger Manuscrite في تونس، ليعين بعد ذلك كسكرتير دولة في حكومة الجزائر بالمنفى في 19 سبتمبر 1958.

للمزيد من التفاصيل أنظر

C.A.D.N. Carton 155. L'Amb. De France à Bonn. Rapport de M. F. Seydoux Amb. De France en R.A.F. sous titre **"Affaires Ait Ahcène"**, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Bonn, 26 Nov.58, pp.1-4.

سابقا بأعضاء وقد جبهة التحرير بالقاهرة، ابتداء من أواخر 1956 والذي قرر على إثرها تأييد التطور الذي نتج في هذا التاريخ المتمثل في تأسيس ح.م. [649]

وسيحظى موضوع الإختراقات الفرنسية في الجزائر، باهتمام إضافي في مفكرة قيادة ح.م.ج.ج. التي ستعمد بمرور الوقت، إلى توظيف هذا الموضوع في تزويد الهيئات الدولية المهتمة بهذا الحقل، كمنظمة حقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الهيئات، بالتجاوزات التي ارتكبتها فرنسا في حق المساجين واللاجئين الجزائريين في الخارج. وفي الحقيقة إن الانتباه لهذه الهيئات في هذا الوقت بالذات هو عمل جبار، يندرج ضمن مخطط عمل دبلوماسية ج.ت.و. الذي بدأته كما وضحناه سابقا عام 1956، التاريخ الذي صادفدعوة الوفد الخارجي من القاهرة للصليب الأحمر بجنيف، للقيام بزيارة إلى الجزائر ليطلع على مختلف التجاوزات الفرنسية. [650]

---

[649] تقرير مطول من خمس صفحات أرسلته الخارجية الفرنسية إلى سفيرها بلندن، لينقله إلى الخارجية البريطانية ليكون سندا وثائقيا وقانونيا لوفدها الدائم بـــ هـــ.أ.م، هو عبارة عن سرد لمحطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الجزائر بموافقة ورعاية (الحكومة الفرنسية)، فقد أوفدت ل.د.ص.أ من جنيف منذ 1955 ثلاث بعثات إلى الجزائر، حيث تنقلت في زيارات عديدة لعشرات المعتقلات في الجزائر، وقد تكثفت هذه الزيارات بدءا من 1957 وقد ضمنت السلطات الصليب الأحمر الفرنسي، الممثل الدائم للجنة ص.أ.د بباريس السيد ويليام ميشال William Michel بقاء الاتصالات جارية، بين الهيئتين لتبادل الأراء حول كيفية تقديم المساعدات الإنسانية لهؤلاء المعتقلين، وفي مهمة أخرى دعت الحكومة الفرنسية رئيس م.ص.أ.د القيام بزيارة إلى الجزائر خلال شهري ماي جوان، خصصت لزيارة أماكن المعتقلات والمؤسسات العلاجية، منها 9 مراكز إيواء، و28 مركزا للعلاج ومستشفيين، قصد إيهام الرأي العام الدولي أن السلطات الفرنسية مازلت محافظة وملتزمة، بالقوانين الدولية المنظمة لشؤون اللاجئين والمساجين. للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.D.N. Carton 915. L'Amb. De France en Grande Bretagne, Rapport de M. M.C de Murville M.A.E de France, sous titre **"Extrait du Rapport sur les Activités en Algérie du Comité International de la Croix Rouge au cours de l'Année 1957"**, adressé à M. l'Amb. De France à Londres, Paris 6 Déc. 1958, pp.1-3.

[650] أحصت م.ص.أ.د في تقرير لها يعود إلى عام 1958 أـــكثر من مائة ألف لاجئ جزائري بالمغرب، وفي حدود ستون ألف لاجئ جزائري بتونس، أرقام مذهلة مرشحة للتزايد عكست وجه فرنسا القبيح في حربها القدرة بالجزائر، دعت مسؤولها للجوء إلى سياسة در الرماد في العيون تخصص عام 1957، خمسة عشر مليون فرنكا، كمنحة لـــ م.هـــ.أ.د. أنظر:

S.H.D.C Carton 438 Rapport de M.E Dennery Amb. de France à Bern sous titre **"Accueil Favorable du Conseil Fédéral à la Demande de Prolongation de Séjour de Moulay Merbah"**, 30 Juil.1956, p.1. Voir aussi S.H.D.C, Carton 40 Afrique-Levant-Algérie 1953–1959, Note sur les Réfugiés Algériens au Maroc et en Tunisie, Sep 1958. Juil 1959, pp 1-3

4- تطور عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في دول أوروبا الغربية 1959:

تركز اهتمام ح.م.ج.ج بعد تأسيسها من 19 سبتمبر 1958، إلى نهاية السنة نفسها على لفت انتباه الرأي العام الدولي عامة، وحكومات د.أ.غ. خاصة من خلال الحوارات واللقاءات الصحفية التي أجرتها بعض عناصر من ح.م.ج.ج.، مع الصحف الأوروبية زد على ذلك إستغلال فرحات عباس لتواجده بمدينة مونترو السويسرية، طيلة فترة 1956–1958 التي كان لها الدور البارز في التأثير على المواقف الأوروبية، عبر تصريحاته التي كانت تنقلها وسئل الإعلام السويسرية وغير السويسرية على حد سواء، التي محورها آنذاك حول الضمانات، والاستعدادات التي أعلنهافي بيان الهيئة التي كان يرأسها – ح.م.ج.ج. –.

هي كلها دوافع شجعت مؤسسات ج.ت.و.، الممثلة في كل من م.و.ث.ج. وح.م.ج.ج. على الإحتكام لمنطق تقييم أداء وزراء الحكومة لتحديد النقائص إن وجدت، للوقوف عندها للنظر فيما يجب القيام به، للحد من تكرارها أولا، وضخ نفس جديد يكون ذا فعالية في تركيبة الهيئة (الحكومة المؤقتة) قصد ضمان عمل دبلوماسي ضابط لخطة تحرك، هدفها الظهور على الساحة الدولية بقوة الحجة، تثمينا للتطورات والمكاسب التي حققتها (القضية الجزائرية) في الداخل، والخارج. لذلك وجدنا في تقرير صادر عن المكتب الثاني التابع لهيئة الأركان الفرنسية، مقارنة أجرتها الفرق الفرنسية الخاصة، بين أداء مناضلي ج.ت.و. أيام ل.ت.ت. وبين ما تحقق في فترة ح.م.ج.ج.[651] من تاريخ تأسيسها إلى مطلع عام 1959.[652]

---

[651] اعتبرت الكثير من التقارير الفرنسية على وجه التحديد، "ل.ت.ت/ ح.م.ج.ج" بمثابة تطور مهم طرأ على هرم قيادية ج.ت.و، عكسته التشكيلة الثانية لــ: ل.ت.ت التي انبثقت عن مؤتمر القاهرة 19–27 أوت 1957، حكومة منفى مصغرة، هي نفسها التي ظهرت في 19 سبتمبر 1958، تحت مسمى ح.م.ج.ج، في نسخة معدلة وموسعة طالت بعض الحقائب التي غابت في التشكيلة السابقة، تطور ذكر بصدق نوايا محمد خيضر وعمر أوعمران عندما دعا إلى تأسيس الحكومة المؤقتة في المنفى مطلع عام 1956، فكانا على حق في هذا المسعى لإدراكهما الثاقب لدور هذه الهيئة التمثيلية في الخارج. أنظر:

S.H.D.C Carton 25, Afrique-Levant-Algérie 1953 – 1959 "Le Gouvernement Algérien", Aout 1956 / Aout 1958, Rapport sous titre **"Vers la constitution d'un G.A"**, 03 Avr 1958, pp 1-2.

[652] S.H.D.C. Carton 4. Secrétariat d'état aux affaires algérienne (S.E.A.A.), Rapport du 2ème Bureau de l'Etat Major, sous titre **"Composition Organisation du G.P.R.A."**, 1 Janv. 1959, pp.1-2.

وقد كشف تقرير آخر أعده هذه المرة الجنرال شال، الذي جاء في صورة قراءة تحليلية معمقة لإستراتيجية نشاط ح.م.ج.ج.، حيث ساهمت في إثرائه مختلف أجهزة الدولة الفرنسية المعنية بحرب الجزائر، كوزارتي الدفاع والخارجية والداخلية والإعلام، حيث قدمت كلها وجهة نظرها من زاويتها المهامتية لمساعدة الحكومة الفرنسية على إنتاج بدائل، وسياسيات توجه إلى عرقلة عمل قيادة حكومة ج.ت.و.، عبرت عنه دعوة شال التي نصح فيها حكومته بإيجاد إطار تفاهم وتقارب مع قوتي الكتلة الشيوعية (الإتحاد السوفياتي، الصين الشعبية).[653]

وهذا في أسرع وقت إن أمكن، كرد استعجالي على دبلوماسية قيادة ح.م.ج.ج.، التي لعبت على هذا الوتر مبكرا لإثارة حفيظة الكتلة الغربية، بشكل عام وأوروبا الغربية على وجه الدقة، التي أوفدت لأجله وفدا رسميا إلى الصين للتباحث مع حكوماتها بغية استدراجها فإقحامها كلية في القضية الجزائرية، لعلها تتشجع لإقناع حلفائها من الكتلة الشيوعية العضوة في مجلس الأمن، التحرك في خطوة من شأنها التقليل من الهول الإعلامي، الذي خلفه التصويت الذي جرى حول القضية الجزائرية بالجمعية العامة، والذي جاء منحازا كل الانحياز لأطروحة الحل الفرنسية، التي تعارضها قيادة ج.ت.و. وكتل عالم الجنوب، كلجنة الدول الإفريقية، والأسيوية التي التقت في ندوة احتضنتها العاصمة الغانية أكرا[654]، أيام 15-22 أفريل 1958 التي خرجت بإجماع عام، في بيانها الختامي دعوة الدول الكبرى كالصين، دعم حق الجزائريين في الاستقلال. [655]

---

[653] Rapport du 1 janv. 1959, p.2.

[654] S.H.A.T. Carton 1H1101. Rapport du Centre de Renseignements Avancées d'Afrique du Nord, sous titre **"Note d'Information sur l'Evolution de la Situation en Afrique du Nord, Période du 6 Avril-25 Mai 1958"**, Paris, 3 Juin 1958, p.3.

[655] وجدت قيادة ل.ت.ت في حدث انعقاد ندوة أكرا، فرصة لتوثيق علاقاتها مع دول عالم الجنوب، حيث رسلت الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ليتدخل لدى وفد حكومته بالندوة ليلحق وفدها، المشكل من الثلاثي صديق بن يحي، رشيد قايد وامحمد يزيد قصد السماح له بالحضور في ورشة يوم 17 أفريل التي سيمرر من خلالها بوفود حكومات الدول الثمانية المشاركة في الندوة بآخر تطورات قضيتها، وكذا رغبتها في تبني مكتب الندوة، انشغالها لحل صراعها مع الحكومة الفرنسية، فكان لها ذلك حيث جاء بيان الندوة الختامي مؤيدا لطرحها في دعوتها إلى: حق الشعب الجزائري في الاستقلال، إنهاء الوجود العسكري في الجزائري، وكذا فتح مفاوضات فورية بين فرنسا وج.ت.و. للمزيد من التفاصيل:

S.H.A.T. Carton 1H1753, Rapport du 2ème bureau Section Etudes Générales sous titre **"Le problème Algérien et la Conférence d'Accra"**, 28 Avr. 1958, p2. Et voir aussi : S.H.D.C. Carton

أدى نشاط ح.م.ج.ج. خلال فترة وجيزة جدا (سبتمبر- ديسمبر 1958)، إلى إخراج القضية الجزائرية نهائيا من تحت نفوذ السيطرة الفرنسية، فأضحت محل اهتمام لدى الدول الكبرى، كـــ د.أ.غ. التي خصصت لها قيادة ج.ت.و. جهدا دعائيا خاصا، شاركت فيه وسائل الإعلام الأوروبية المختلفة، وهيئات حقوقية وإنسانية أوروبية، أرادت منها ح.م.ج.ج. أن تلعب دورا، من شأنه تقريب وجهة النظر بينها، وبين الحكومات الأوروبية حتى تتم مسايرة تحرك الرأي العام الدولي، الذي بدوره هو الآخر أضحى يساير تطورات القضية الجزائرية قد تجد فيه الحكومات الرسمية مبررا لوضع حد لمواقفها السلبية من القضية الجزائرية، التي بدأت تظهر ملامحها في الزيارة التي قام بها فانفاني Fanfani وزير خارجية إيطاليا إلى القاهرة في 9 جانفي 1959.

كللت هذه الزيارة بتنظيمه ندوة صحفية، حضرها عدد كبير من الصحفيين، طرح أحدهم سؤالا بالصيغة التالية "هل تعرضتم مع عبد الناصر إلى المسألة الجزائرية الفرنسية" فأجاب بما يلي: "قبل زيارتي إلى مصر، قمت باتصالات عديدة مع الدول العربية (...) لكن ومادام هذا الشأن ليس ضمن مجال إهتمامي، ومن ثم لا يمكنني أن أتخذ مبادرة في هذا المجال.[656]

للأسف لم تورد البرقية تفاصيل ما دار بين جمال عبد الناصر وفانفاني، حول ملف (القضية الجزائرية)، الأمر الذي أثار الكثير من التساؤلات حول الجانب المصري، الذي لم يثر مسألة الجزائر مع نظيره الإيطالي، أكدتها فيما بعد برقية للسفير الفرنسي بأثينا (اليونان)، استقاها عن مستشار السفارة الإيطالية هناك قائلا: "مسألة الجزائر لم تذكر خلال الزيارة، فحسب فانفاني إن الإهتمامات العظمى لعبد الناصر حول الوضع في العراق، وسوريا، هي خوفه من تشكل وحدة بين القطرين، تدفع إلى سحب ملف القضية الجزائرية من تحت أقدام حكومتها.[657]

عكس هذا التسريب بقاء الموقف المصري قارا، مثل أحد الأسباب التي أدت إلى نقل قيادة ح.م.ج.ج. إلى تونس، لتذمرها من استمرار القيادة المصرية، في توظيف

---

4. S.E.A.A. Rapport de M. Challe Général d'Armée Aérienne, Commandant en Chef, Les Forces en Algérie, sous titre **"L'Evolution de la Tactique du F.L.N"**, Alger, 07 Janv. 59, p.1.

[656] S.H.D.C. Carton 264. Juill. 1956 à Mars 1960. Télégramme de M. Palewski Amb. De France en Italie adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Rome, 9 Jan. 59, p.1.

[657] S.H.D.C. Carton 264. Juill. 1956. Mars 1960. Télégramme de Charbonniere, Amb. De France en Grec, Athènes, 13 Janv.59, p.1.

القضايا العربية لمصالحها الضيقة، الشيء الذي أحدث نوعا من التشنج بين (الحكومة المصرية) و(ح.م.ج.ج.) أدى إلى تعمق الخلاف بينهما، رغبة من هذه الأخيرة في أن تقود نضالها دون وصاية، أو إملاءات من أية جهة، وهو ما يوضح حرص ح.م.ج.ج. في أن تقود عملها لوحدها من غير ابتزاز، ولا تدخل من الحكومة المصرية في النهج الذي رسمته لقطع الطريق أمامها، حتى لا تجعل من القضية الجزائرية كبش فداء تضغط به على الغرب، لتبعد تهديداته عنها، حتى تواصل دعمها لقضايا التحرر العربية، وحماية خيارها السياسي الذي يدعمه الإتحاد السوفياتي.

وفي صلب هذا الوضع المتضارب من الناحية الإيديولوجية، فمن الطبيعي أن تتأثر به (القضية الجزائرية) إما لفائدتها، وإما على حسابها، خصوصا بعد الذي لمسناه عند قيادة ح.م.ج.ج.، بناء على خيار الإستثمار في الصراع بين الشرق والغرب، كضرورة فرضتها الظروف الدولية لإستمالة قوى الكتلتين لأطروحاتها، بعدما شعرت بتغير موقف بعض الدول في الكتلة الغربية المحسوبة على فرنسا، كإيطاليا التي منحت تلقائيا لفرحات عباس رخصة التوقف في روما، ليقيم فيها ليلة واحدة قصد التوجه إلى مدينة كامبنيو Ciampino (...) التي وصفها السفير قائلا "سجلت لدى بيلا Pella دهشتي أمام تغير الموقف الإيطالي، الذي خلف آثارا مزعجة لباريس، لكن إذا أراد أصدقاؤنا التعجيل بحل مشكلة الجزائر، فما عليهم سوى الوقوف إلى جانب مسعانا بدعمنا ومساعدتنا لعزل قيادة ج.ت.و. عن دول العالم[658]

وقد تأكد هذا التغير في الموقف الإيطالي، باعتراف الخارجية الفرنسية نفسها في برقية لها وجهتها إلى سفيرها بروما، ناقلة إليه رد مستشار السفارة الإيطالية بباريس على الاستدعاء الذي وجهته له الخارجية الفرنسية بتاريخ 6 فيفري 1959، طالبة منه إبلاغ الحكومة الإيطالية تقديم توضيح مبرر عن أسباب هذه القضية، المتمثلة في موافقتها السماح لفرحات عباس بالتوقف في روما، فجاءت إجابتها في رد كتابي تقدم به إلى خارجيتها السيد المستشار مولفاحي Molfahi، ناقلا فيه موقف الحكومة الإيطالية قائلا:

[658] S.H.D.C. Carton 264. Juil. 1956, Mars 1960. Télégramme de M.G. Palewski Amb. De France à Rome adressé à M. M.A.E. de France, Rome 27 Fév.59, p.1.

"أعطت الحكومة الإيطالية موافقتها لفرحات عباس، ليقضي ليلة واحدة في روما بمقر السفارة التونسية، بناء على ضمانات تعهد فيها مسبقا، بعدم السماح لأي أحد يريد زيارته في مقر إقامته، وليس في نيته تنظيم لقاءات صحفية مع الصحافة الإيطالية والأجنبية فإذن لن تجد الخارجية الإيطالية أي حرج يدعوها إلى رفض نزول فرحات عباس بروما. وفي اعتقادها أن تتفهم الحكومة الفرنسية موقفها فردت عليه على لسان مدير قسم أوروبا لدى خارجيتها ردا مخيبا، في العبارة التالية: "جاء هذا القرار معاكسا لكل الالتزامات التي اتخذت من أجل التعاون الأخوي بين البلدين".(659)

إن إعلان الحكومة الإيطالية موقفها هذا، الرافض الانصياع لتوسلات الخارجية الفرنسية، مؤشر على بداية تشكل أفق مخيف ينبيء بقادم أسود، سيعقد أمر مهمة دبلوماسيتها في الخارج، لمح إليه الاستنتاج الذي تطرق إليه بيلا وزير الخارجية الإيطالي، واصفا الخارجية الفرنسية بأنها تجاهلت المصالح الإيطالية العليا أولا بتصرفها هذا الذي غابت فيه ضالة الحكمة الذي لا نتيجة منه، فعلى فرنسا إذا أرادت تجاوز الأمر، أن تدعو حلفاءها من الدول الأوروبية إلى اتخاذ موقف موحد يدعم رؤيتها الحالية.(660) وهذا الذي لم يحدث، فكانت البداية الأولى التي أقر فيها حلفاؤها التخلي عن دعم أطروحة الحكومة الفرنسية، حول القضية الجزائرية بعد أن تأكد أمامهم فشلها في احتواء رؤية ج.ت.و.، وتراجع بعض القوى الكبرى في العالم عن دعم الرؤية الفرنسية منها و.م.أ.

واقع صعب تشكل أمام الحكومة الفرنسية، شجع إيطاليا على الحذو حذو و.م.أ.، تحت ضغط ما حققته دبلوماسية ح.م.ج.ج. على الساحة الدولية من تطورات، دفعت بخارجيتها إلى التظاهر باستجابتها شكليا لردود الحكومة الفرنسية، الغرض منها كسب الوقت في الجملة التالية: "إن الذي دفع بـــ الحكومة الإيطالية إلى منح الترخيص لفرحات عباس قضاء الليلة في روما، هو جدول مواعيد الطائرات الذي أجبر فرحات

(659) S.H.D.C. Carton 264. Action extérieure. Italie, Juil. 1956 à Mars 1960. Télégramme de M. Jacques Roux le Directeur d'Europe auprès du M.A.E de France adressé à M.G. Palewski Amb. De France à Rome, Paris 28 Fév.59, p.1.
(660) Voir télégramme de Rome 27 Fév. 59, p.2.

عباس على التوقف في روما، ولا يمكنه مغادرته مطار Ciamperro في ذلك الموعد.(661)

أيقنت الحكومة الفرنسية بعد التقارير التي وردت إليها من سفاراتها، بخروج الحكومة الإيطالية عن الإلتزامات التي قطعتها على نفسها مع (الحكومة الفرنسية)، في إشارة إلى تهاوي حظوظ نجاح أطروحتها الأمنية والسياسية، التي ظلت تروج لها منذ مطلع 1956، وفي مقابل هذا كان عمل ج.ت.و. في الخارج خاصة في د.أ.غ، قد حقق تواجدا موسعا على المستوى الدعائي والإعلامي، هو الذي أفضى إلى ذلك الذي إتخذته إيطاليا والذي رأت فيه (الحكومة الفرنسية) خطرا عليها، قد يدفع بدول أخرى من نفس القارة (أوروبا) إلى الاقتداء بالموقف الإيطالي، الذي خرج عن صمته معلنا عن يأسه من البقاء إلى جانب فرنسا في حربها مع الجزائر.

إن تطور وتغير موقف الحكومة الإيطالية أجبر الحكومة الفرنسية على الإنصراف إلى التفكير في الأمر لمواجهته، قبل أن يفرز ما لا تحمد عقباه على مستقبل تواجدها في الجزائر، وشمال إفريقيا. فقامت الحكومة الفرنسية باستغلال حادث الاختطاف، الذي تعرضت له عائلة سيزارو Cezaro الإيطالية في الجزائر، مقدمة حوله معلومات، وتوضيحات دقيقة نقلها المقيم العام في الجزائر، إلى القنصل الإيطالي بالجزائر وإلى السفير الإيطالي بباريس، ثبت فيها تورط عناصر جيش التحرير الوطني في العملية، فاتخذ المسؤولان مباشرة خيار التعاون والتنسيق الأمنيين، لتحرير العائلة من يد المختطفين.(662)

نزل الخبر الذي فجرته الحكومة الفرنسية كالصاعقة على ح.م.ج.ج.، على خلفية النية التي دفعت بالمسؤولين الفرنسيين إلى تفجير قضية من هذا النوع، تتهم فيها ضلوع عناصر من جيش التحرير في إختطاف عائلة سيزارو ذات الأصول الإيطالية، يعني أن ثمة خللا سيطرأ حتما على الموقف الإيطالي، الذي ظهر في هذه الظروف أحسن المواقف الأوروبية، عملت ح.م.ج.ج. على توظيفه للحفاظ عليه كمكسب قد يرقى لأن يصبح حافزا دافعا لبقية د.أ.غ. الأخرى، للعدول عن مواقفها السلبية من ذات

---

(661) S.H.D.C. Carton 264. Télégramme de Gaston Palewski Amb. De France à Rome, adressé à M. M.A.E à Rome, 1 Mars 59, p.1.

(662) S.H.D.C. Carton 264. Télégramme de l'Anglais Agent Diplomate auprès M.A.E.F adressé au G. Italienne, Paris, 6 Mars 59, p.1.

القضية. إنه مبتغى بدا أمام ح.م.ج.ج. من الصعب تحقيقه في هذا الوقت بالذات، بالرغم من الاعترافات التي وردت عليه من دول الجنوب، نظرا لبقاء الدولة الفرنسية متمسكة بمعطى رفضها التكيف مع التطور النوعي، الذي طبع المواقف الدولية، التي عكست بدورها رغبة المجتمع الدولي في إنهاء المسألة من أساسها.

إن قضية من هذا النوع في ذلك الوقت، هي بمثابة قنبلة سياسية حقيقية، وامتحان دبلوماسي بكل المقاييس، ونتاج حتمي لتطورات الصراع، إستلزم على دبلوماسية ح.م.ج.ج. الخروج منه، بأسلوب رد يمنحها انطباع دبلوماسية حرب متمرسة، قادرة على إحداث تأثير في مواقف حلفاء خصمها بحق، بدأت ثماره تظهر كما أوضحناه في ذلك التغير الذي طرأ على موقفي ألمانيا الغربية، وإيطاليا في مطلع عام 1959، والذي فيما لا شك فيه أن فرنسا – وهي في هذا المأزق – لن ترضى لنفسها ذلك، لأن أولى تائجها هو تعرض مكانتها إلى الإهتزاز دوليا، وإقليميا، ومحليا.

وحتى تقف حيال ذلك، حاولت على عجل ضرب إنتصار ح.م.ج.ج. بقضية عائلة سيزارو، معتقدة في ذلك أنها ستدفع بالحكومة الإيطالية إلى التراجع عن موقفها، وهو ما كان محتملا، فأسرعت قيادة ح.م.ج.ج. لمواجهة حدوث أي نتائج محتملة غير محمودة بالتنسيق مع قادة جيش التحرير الوطني، موضحة لهم خطر انعكاساتها العملية إذا أقدمت الحكومة الإيطالية على مراجعة موقفها من القضية الجزائرية فكانت النتيجة أن أعطيت الأوامر لإطلاق سراح أعضاء العائلة الثلاثة، جاءت في تصريح للناطق الرسمي للحكومة المؤقتة بتونس، ثم أعلمت ح.م.ج.ج. السفارة الإيطالية بتونس عن خبر الرعايا الإيطاليين قبل ثمانية وأربعين ساعة.[663]

خطوة جاءت في وقتها، حيث أكسبت تدخل ح.م.ج.ج. شموخا دبلوماسيا، أكد للحلفاء الغربيين قدرتها على التحكم في مسلحي الداخل، كمؤسسة ثورية ذات تمثيل فعلي في الداخل، وكذا مساعيها الحريصة على الإرتقاء بالعمل الدبلوماسي، وتحسين أدائه إلى سقف يتماشى مع التحديات التي كانت تفرضها الدبلوماسية الفرنسية، التي كانت تجتهد في تقوية كل حظوظ تواجدها دوليا، وإقليميا، ساعدها في ذلك بقاء الغرب إلى جانبها في إطار (الحرب الباردة)، وأوهم المجموعة الدولية على أنها مازالت تتوفر

[663] S.H.D.C. Carton 264. Télégramme de M. Palewski Amb. De France à Rome à M. M.C de Murville M.A.E de France, Rome, 18 Mars 59 p.1

على كامل إمكاناتها، التي تجعل منها دبلوماسية فعالة، ومسؤولة، لها القدرة على مواجهة، وحل الأزمات التي تعترض طريقها.

إذن، هي المكامن الكاذبة التي أرادت أن تخيف بها العالم كله، متخذة منها منطلقا لطمس نجاحات دبلوماسية ج.ت.و.، وإلا كيف نصف موقف السفير الفرنسي بروما وهو يرد على خبر إطلاق سراح عائلة سيزار قائلا: "فحسب علمي أن أول مرة تجهد ج.ت.و. نفسها على المستوى الدولي، لتنجح في تحرير أسرى أجانب قصد إبعاد فرضية إختطاف ج.ت.و. للرعايا الإيطاليين الثلاث، وفي نيتها توظيف كل جهودها على المستوى الدعائي لجلب انتباه الرأي العام الإيطالي.[664]

فمن الطبيعي أن يرد السفير بهذا الاستخفاف، على الاستحقاق الذي حققته ح.م.ج.ج. لأنها قطعت الطريق أمام سياسة حكومته، بتقديم فصل الخطاب للحكومة الإيطالية في مهلة زمنية قصيرة جدا، إستغلته الدعاية والدبلوماسية الفرنسيتان لتشويه وضرب مصداقية الحكومة المؤقتة أمام الحكومة الإيطالية، بهدف إجبار هذه الأخيرة على مراجعة ترخيصها الذي منحته لرئيس الحكومة المؤقتة التجوال في إيطاليا للتعريف بقضيته الجزائرية.

ودعما لهذا الإنصاف، وتعزيزا للموقف الإيطالي الجدير بالاحترام في هذا الوقت الحرج، أقدمت ح.م.ج.ج. في ظرف أسبوع على خطوة أخرى في نفس السياق تقديرا إضافيا أرادت منه أن تحفز مسؤولي الحكومة الإيطالية على اتخاذ خطوات أوسع من سابقتها، في شكل مواقف مدعومة بمواقف أكثر تفتحا على القضية الجزائرية، لفتح منفذ لمناضلي ج.ت.و. للإنطلاق منه نحو بقية د.أ.غ.

وقد تمثلت هذه الخطوة في قيام مكتب قيادة الجبهة بتطوان، بإيعاز من ح.م.ج.ج. التي لخصها الوزير الفرنسي المفوض بالمغرب، بشكل صريح في العبارات التالية "أعلمني مؤخرا السفير الإيطالي أن خمسة جنود إيطاليين، فارين من الفرق الأجنبية تم تسليمهم إلى القنصل الإيطالي بتطوان في 6 أفريل الأخير، عن طريق عناصر من ج.ت.و. وهؤلاء الجنود فروا من قطاع قريب من الحدود التونسية الجزائرية، فعبروا

---

[664] Télégramme du 18 Mars 59, p.1.

أرض الجزائر تحت قيادة، ومرافقة عناصر من المتمردين، لتمريرهم عبر الحدود المغربية.[665]

والملاحظ في تقرير الوزير الفرنسي المفوض لرعاية المصالح الفرنسية بالمغرب، أنه كان يجهل حادث الاختطاف الذي تعرضت له عائلة سيزارو الإيطالية في 6 جوان الفارط، والذي – كما هو ثابت في الوثائق الأرشيفية – تنوي الحكومة الفرنسية استغلاله، لإقناع الحكومة الإيطالية بسحب رخصة الإقامة التي منحتها لفرحات عباس بروما، وطرده من إيطاليا بصفة نهائية حتى تجد المبرر لمواصلة التشكيك في التطورات التي عرفتها القضية الجزائرية على المستوى الدولي، بعد التحول التدريجي الذي طرأ على بعض المواقف الأوروبية ما بين 1957–1959 من القضية ذاتها.

سجلت دبلوماسية الحكومة المؤقتة في هذه الفترة، عجزا صارخا على خلفية رفض الحكومة الإيطالية الانصياع لدعواتها حول مناضلي ح.م.ج.ج.، وكذا تلقيها من سفيرها ببون تقريرا عن وجود علاقة مميزة بين عناصر ج.ت.و. والصحافة الهمبورغية، علاقة اعتبرتها انتصارا آخر لا يقل أهمية عن سابقه الذي تحقق مع الحكومة الإيطالية، فتح لدبلوماسية ح.م.ج.ج. آفاقا واسعة تحمل في مدلولها إقتناع أطياف الرأي العام الألماني. بتقلص حظوظ نجاح الرؤية الفرنسية، لمح إليها السفير الفرنسي قائلا: "إن هناك علاقة ودية ومنفعية هامة بين الوطنيين الجزائريين والصحفيين الألمان (...)، لدورهم المؤثر في الرأي العام الألماني، وإن إهتمام الصحافة الهمبورغية بحرب الجزائر هو لتحقيق أهداف عديدة ودقيقة (إيديولوجية وسياسية واقتصادية)، وإن اهتمام الجزائريين بهامبورغ محاولة منهم الإستفادة من موقفهم الحازم، والمضاد للاستعمار المناصر للعرب في آن واحد.[666]

وقد ذهب السفير إلى تأكيد أحكامه، بسرده بعض التفاصيل حول صور المساعدات التي كانت تقدمها مختلف الطبقات الاجتماعية، المكونة لمجتمع هامبورغ

---

[665] S.H.D.C. Carton 264. Rapport de M. Jean le Roy Ministère Plénipotentiaire Chargé d'Affaires de R. Française au Maroc, sous titre **"Rapport du Consul d'Italie à Tétouan"**, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Rabat, 23 Avril 1959, p.1.

[666] C.A.D.N. Cartons 156. L'amb. de France en R.F Allemagne, Rapport de M.F Seydoux l'Amb. de France prés à la R.F. d'Allemagne adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France à Bonn 4 Mars 59, P1.

لقادة (ج.ت.و.) بشكل دائم ودوري، منها المساعدات التي قدمت للجزائر، والتي توجهت من ميناء فرنك Frac، عبارة عن أسلحة وألبسة وعتاد الهواتف اللاسلكية وأدوية، وآلات سحب، وطبع الوثائق والنشريات بمختلف اللغات، مع السماح للخطباء الجزائريين بتنظيم ندوات صحفية حول قضيتهم، كالتي نظمها كل من مالك دخلاوي،[667] وأيت حسن في جامعة هامبورغ مطلع سبتمبر 1958، ومحاضرة مولود قاسم التي ألقاها في نفس الجامعة في جانفي 1959، حول ترحيل فرق اللفيف الأجنبي إلى بلدانهم إستجابة لمراسلة تقدمت بها عناصر هذه الفرق، وهو ما هدف إلى تحريكه نادي شمال إفريقيا بألمانيا[668].

وفي ختام تقريره، أشار إلى خطورة هلموت كالبيتلكر Hellmut Kalbitlekr الذي وصفه بأنه شاب حيوي، الذي كان نائبا بالبرلمان الفيدرالي عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بالإضافة إلى ترأسه لجمعية تقوم بالتربية السياسية، وتنظيم النشاطات حول المواضيع الأكثر اهتماما، كالندوات الدورية ذات الطابع السياسي، التي كان يتردد عليها مئات العناصر من الأوساط الديمقراطية المهتمة بشمال إفريقيا، ونائب آخر هو بيتر بلشوكتام Peter blaceugtam عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي قدمت له سفارتنا ببون دعوة لزيارة الجزائر مطلع هذا الشهر[669].

هكذا بدأت حكومات د.أ.غ.، تعلن تحت غطاء مؤسساتها الرسمية، ووسائلها الإعلامية التي تحملت كثيرا من الضغوطات بسبب ما كانت تنشره من تحاليل وتغطيات، في شكل أعمدة إستفزازية، وحوارات لمسؤولي وقيادات (ج.ت.و.) من حين إلى آخر بصورة دائمة. وبمرور الوقت، أقنع هذا التحمل والجهد بعض هذه الدول بالتخلي على دعم الأطروحة الفرنسية حول الجزائر، بسبب تعارضها من الناحية الأخلاقية مع نصوص اتفاقيات جنيف 1948.

ولأنها مظالم حقيقية لا غبار عليها، خصص لها جهاز الدعاية لدى ح.م.ج.ج. اهتماما خاصا، لجعلها على لسان العام والخاص في كل د.أ.غ.، وهو ما ذهب إليه

---

[667] من مواليد 10 سبتمبر 1927م، تونسي الأصل، عينته قيادة ج. ت. و. مساعدا أولا لرئيس مكتبها ببون. للمزيد من التفاصيل، أنظر:

C.A.D.N. Carton 156, L'ambassade de France à Bonn, Fiche de Renseignements des Membres de Bureau de F. L. N. à Bonn, 20 Oct 1958, p.1.

[668] Rapport du 4 Mars 59, p3.

[669] Ibid. p3.

الناطق الرسمي باسم ح.م.ج.ج. فرحات عباس، في تصريح لمراسل الجريدة الإيطالية – La Ciustizia – بتونس ردا على سؤال، مفاده هل هناك نية لديكم لنقل حكومة المنفى من القاهرة إلى تونس؟ فأجاب عنه قائلا: "إن الحكومة المؤقتة ليس لديها مقر واحد، لأننا لا نتوفر على عاصمة مستقلة خاصة بنا"، وعن سؤال آخر حول دوغول قال عنه "لم يتغير أي شيء في الجزائر منذ وصوله إلى السلطة، وأن أي حل مقنع للقضية الجزائرية مرتبط بالإرادة الشخصية لدوغول وسياسته"[670].

ساعد وضع القضية الجزائرية دوليا، وكذا ح.م.ج.ج. المواقف المشجعة لكل من إيطاليا وألمانيا، ولو أنها جاءت محتشمة بدون غطاء رسمي، وعلني من هذه الحكومات، أضافت دعما معنويا للقضية الجزائرية على الساحة الدولية، زاده فرحات عباس تحركا آخر من نوع خاص، دعا فيه – من إيطاليا – الخارجية الفرنسية إلى أن تطلب من سفيرها توضيحات حول بيان ح.م.ج.ج. الذي نشرته الصحافة الإيطالية بروما بتاريخ 12 مارس 1959.

وقد رد عليها سفيرها بتاريخ 14 مارس 1959، في برقية سريعة جاء فيها "أجيب على برقيتكم رقم 68 المؤرخة في 12 من هذا الشهر، بحيث أنني قمت قبل البارحة باستنطاقم. ساموري M. Samoré، حول التصريح الذي أدلى به فرحات عباس قبل عشية 12 مارس 1959، بمونترو Montreux، أمام عدد من الصحفيين حول الرسالة التي بعثها إلى البابا، متوسلا منه التدخل لوضع حد لإراقة الدم في الجزائر[671].

أعاد السفير الفرنسي في هذا التقرير، الثقة لحكومة بلاده في أن الحظوظ مازالت قائمة أمامها، لإصلاح ما أفسدته دبلوماسية ج.ت.و. في صلب علاقتها مع حلفائها، فهي على استعداد لقبول أي مسعى تقترحه سماحة قداسة البابا، شريطة أن لا يخرج عن إطار الرؤية التي عرضتها الحكومة الفرنسية على العالم الغربي عام 1956، من على مجلس الأمن كمطب لإفشال تحرك فرحات عباس الذي عمل على إقحام مؤسسة الفاتيكان في صراع من هذا النوع، حفاظا على رمزيتها كمؤسسة روحية تمثل واجهة الحضارة الغربية.

---

[670] S.H.D.C. Carton 264, Action Extérieure en Italie. Juil. 56 – Mars 60, Rapport de G. Palewski Amb. De France en Italie (Rome), Sous titre **"Rien n'est changé en Algérie depuis l'Arrivée de G. De Gaulle"**, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Tunisie, 9 Mars 59, P 13.

[671] S.H.D.C. Carton 264, Rapport de M. Margerie, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, de France, Rome, 14 Mars 59, p.1.

وهذا للوقوف حجر عثرة أمام نية مخيلة فرحات عباس التي حاول من خلالها استدراج مؤسسة الفاتيكان.[672] لتوظيف ثقلها الديني بالتدخل لإقناع الحكومة الفرنسية بخيار المفاوضات، كمخرج حل للقضية الجزائرية، في الوقت الذي تناقلت فيه وسائل الإعلام الفرنسية والإيطالية، خبر قيام دوغول بزيارة عمل إلى إيطاليا، هي الفرصة التي كانت في حسبان الحكومة الفرنسية، وأملها معلق في أن لا تثير الكنيسة ما عرضه عليها فرحات عباس، حتى لا تتحول مجمل التخوفات التي كانت تخشى الوقوع فيها، حتى لا تحسب انتصارا يضاف إلى رصيد دبلوماسية الحكومة المؤقتة.

يدخل التفات قيادة ح.م.ج.ج. إلى مؤسسة الفاتيكان، لما تتوفر عليه من وزن، وتأثير على المؤسسات النقابية والإغاثية، التي تقدم المساعدات لمثيلاتها في العالم، خاصة النقابات التي تناضل من أجل التحرر من ربقة الاستعمار، حيث وجدنا في هذا الصدد حركتي إ.ع.ط.م.ج.[673] إ.ع.ع.ج. (U.G.T.A) [674] قد تلقت مساعدات معتبرة

---

[672] S.H.D.C. Carton 264 Télég. de M. Margerie, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Rome, 14 Mars 59. p1.

[673] بالنسبة لـــ إ.ع.ط.م.ج أوضح أحمد طالب الإبراهيمي كأول رئيس لهذا التنظيم، بأنه جاء تتويجا لسلسلة من الجهود التي بدأت بالتنسيق مع ف.ج.ت.و بفرنسا، ثم تنظيم العديد من اللقاءات لجموع الطلبة الجزائريين الذين يزاولون دراساتهم في الجامعات الفرنسية، تركزت نقاشاتهم على ضرورة التوصل إلى تأسيس اتحاد عام خاص بهم، حيث باشر بلعيد عبد السلام بتنظيم اجتماعات في كل المدن الجامعية الفرنسية كباريس، ومارسيليا، وليون، وبوردو، وتولوز، واستراسبورغ، انتهت بانعقاد مؤتمر تأسيسي لـــ إ.ع.ط.م.ج في 14 جويلية 55 في قاعة سوسيتي سافونتاس Sociétés Savantess، بحضور عدد كبير من الطلبة انتخبوا "لجنة مديرة" مشكلة من 20 عضوا، انبثقت عنها لجنة تنفيذية مكونة من 5 أعضاء، لتنتخب أحمد طالب رئيسا لـــ إ.ع.ط.م.ج إلى غاية مارس 1956 تاريخ انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد، للمزيد من التفاصيل أنظر أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري أحلام ومحن 1932–1965**، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006، ص ص91–92.

[674] يعود التذكير بتأسيس مركزية نقابية تحت غطاء ج.ت.و إلى عام 1955، في إطار احتواء طبقة العمال الجزائريين، واستدراج الغالبية منهم المنضوين تحت غطاء ح.و.ج إلى قواعد ج.ت.و، قصد الاستفادة من مداخيلهم في المهجر لحاجيات الكفاح هناك، فنظم أول لقاء لهذا الغرض في سبتمبر 1955، جمع ممثلين عن اتجاهين حضر عن ج.ت.و عطا الله بن عيسى ورباح جيرمان وبوعلام بورويبة، وعن ح.و.ج محمد رمضاني والعيد خفاش وعبد القادر تفاحة، لم يخرج النقاش عن ما يذوب في الآخر، وعن مشروع أرضية العمل والوسائل تحت أي غطاء يتم الانضمام إلى الإتحاد العالمي للشغل، وقد ظل التباعد سيد الموقف فارضا نفسه على نظرتي الطرفين مرده التسابق الذي احتدم بين مناضلي التوجهين للظفر بمقعد تمثيل لدى إ.ع.ش الذي مقره بروكسل، فقرر نقابيو ج.ت.و الانتقال إلى باريس للقيام بسلسلة من الاستشارات، واللقاءات مع رئيس فدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و صالح الوانشي، لفحص المناضلين الذين قدموا ترشحهم لتمثيل ج.ت.و في المركزية النقابية الدولية، ثم أثريا لرئيس ف.ج.ت.و مشروع تأسيس ودادية تضم العمال المقيمين بباريس، في الوقت الذي كان جهد نقابيي ج.ت.و مركزا على تأسيس مركزية

في شكل تدفقات مالية هامة، بلغت حسب تقرير S.D.E.C.E حوالي ثلاثين مليار فرنك فرنسي، وفي 6 مارس من نفس السنة قام فرحات عباس بجولة رفقة ثلاثة وزراء من حكومته وهم: وزير التسليح كريم بلقاسم، ووزير المالية أحمد فرانسيس، إلى المملكة العربية السعودية، حيث وجدوا في استقبالهم كل من الملك السعودي ووزيره الأول(675).

ويعود هذا الارتفاع الذي شهدته خزينة ج.ت.و أواخر عام 1958 ومطلع السنة الموالية، إلى الهيكلة التي أدخلتها ح.م.ج.ج. على الجهاز المالي، الذي وضعت له إدارة كاملة تسهر، وتشرف مباشرة على تسيير شؤونه المالية، في إطار رؤية دبلوماسية متكاملة مسؤولة على كل المهمات التي من اختصاصها، بهدف الارتقاء إلى مستوى الخوض في قضايا ذات بعد صراع إستراتيجي بين القوى الكبرى، مقدمة فيه وجهة نظرها حسب متطلبات الظرف.

وهو ما تجلى بشكل واضح في تقرير تحت عنوان "السياسة البترولية" لـــ ج.ت.و.، جعلت منه توجها قائما لسياساتها في الخارج، حيث "هددت فيه بنسف الشركات الأمريكية والفرنسية التي ظفرت بحصص إستغلال مناجم الجنوب. هي رسالة تنبيه أرادتها ح.م.ج.ج. أن تصل إلى أذن حكومة و.م.أ.، لتقف إلى جانب مواقف، ولوائح هــ.أ.م. المؤيدة للطرح ج.ت.و.، الرامي إلى استرجاع إستقلالها.(676)

إن لجوء قيادة ج.ت.و "ح.م.ج.ج." إلى إشهار ورقة البترول، كان الهدف منه إقحام و.م.أ كطرف محوري في القضية الجزائرية، لإعتبارات المكانة التي تحتلها في الساحة الدولية، لتكون منافسا للحكومة الفرنسية في هذه المادة الإستراتيجية في شمال

نقابية موحدة، أطلق مناضلو ح.و.ج مركزية نقابية خاصة بهم تحت اسم U.S.T.A في 16 جانفي 1956 هو تاريخ الانفصال بين التوجهين دفع بعبان رمضان و بن يوسف بن خدة، وعبد الرحمن كيوان، وسعد دحلب، دعوة لخضر رباح للانخرط في ج.ت.و إلى جانب مولود قايد في نفس الحركة وهو الآخر من الفاعلين في النقابة الوطنية للمعلمين. وقد أثمرت هذه التحركات إلى البدء في الإعداد إلى عقد اجتماع تحضيري الذي تقرر عقده في 24 جانفي 1956 في بيت الشيخ البشير الإبراهيمي الكائن في بلكور، دار النقاش حول ضرورة إنشاء مركزية نقابية مستقلة غير مرتبطة بفرنسا، وهو ما تجسد في ملف تأسيس مركزية نقابية تحت اسم إ.ع.ع.ج بتاريخ 24 فيفري 1956. للمزيد من التفاصيل:

Boualem Bourouiba, **Les Syndicalistes Algériens Leur Combat De L'éveil à la Libération, 1936-1962**, Ed. ENAG, Alger 2009, p.189.

(675) S.H.A.T. Cartons 1H 1740, Rapport de S.D.E.C.E sous titre **"La Question en Afrique du Nord"**, période de 2 au 15 Mars 1959, p.2.

(676) Rapport de 2 au 5 mars 59, P 6.

إفريقيا، التي قد تكون سببا في اشتعال حرب مقيتة بينهما، مما يضع الحكومة الفرنسية تحت ضغط حقيقي، يعود الفضل فيه إلى قيادة ج.ت.و. – ح.م.ج.ج. –، على خلفية الحوافز المادية التي تزخر بها جغرافية الجزائر.

وجدت الحكومة الفرنسية نفسها أمام دبلوماسية ثورية، تتوفر على آليات تكيف قوية، جديرة بإدارة المعارك الدبلوماسية، شهدت عليها طريقة توظيف ورقتي الصين والبترول، وكذا التقرب من الولايات المتحدة الذي بدأته قيادة ج.ت.و. مبكرا، والذي يعود إلى أواخر عام 1956. ومع ذلك لم تيأس الحكومة الفرنسية رغم مرارة إخفاقاتها، فقد هبت كعادتها إلى توجيه دعوة رسمية إلى تمثيلياتها الدبلوماسية في الخارج، خاصة تلك العاملة في دول الكتلة الغربية للتحرك لدى حكومات هذه الكتلة، لمقاومة نشاطات ج.ت.و وفق الإستراتيجية التالية:

1- إذا أراد قادة التمرد "وقف إطلاق النار"، يجب أن يكون لديهم جواز سفر رسمي، وإذا لم تؤد المحادثات إلى أي شيء يمكن العودة إليها ثانية.

2- فرنسا لم ترتب لأية مفاوضات مع المتمردين (قيادة ج.ت.و.– جيش ت.و.)، حول القانون الأساسي لجزائر المستقبل، لكنها مستعدة للحديث فقط عن الكيفيات الممكنة لوقف إطلاق نار محترم.

3- سيادة الجمهورية الفرنسية على الجزائر غير قابلة للنقاش.

4- ليس هناك قرار قانون أساسي نهائي خاص بالجزائر، بينما هناك اتجاه محتمل نحو صيغة تطبيق ممكنة، إذا قبل السكان بذلك، وإذا التطور الاقتصادي والاجتماعي عاد مطلوبا[677].

علاوة على هذه الدعوة، وجهت الخارجية الفرنسية تعليمة دقيقة الأهداف إلى سفرائها بالخارج، أعدها الوزير الأول الفرنسي خصيصا لبعثاته الدبلوماسية، طالبا إياهم توضيح ما جاء في مضمونه لطمأنة أصدقاؤنا وحلفاؤنا حتى يقفوا إلى جانب سياساتنا في الجزائر للسعي حسب تعبير الخارجية الفرنسية لدى الدول الصديقة، والحليفة تحت عنوان رئيسي "سياسة الجزائر الفرنسية". هي عبارة عن توجيهات عملية قدمها الوزير الأول الفرنسي لرؤساء البعثات الدبلوماسية في الخارج تحت

---

[677] C.A.D.N Carton 915, L'Amb de France en Grande Bretagne, Rapport Secret sous titre **"Lutte contre les activités du F.L.N à l'étranger"**, Paris, 2 Avril 59, P.3.

عنوان "سياسة الجزائر الفرنسية"، للوصول – حسب تعبيره – في أقرب وقت. إلى حل سريع لمجمل الصعوبات التي مازالت تعيق سبيل حل القضية الجزائرية.[678]

هذا اعتراف واضح على تعقد الأمور أمام الدبلوماسية الفرنسية على الساحة الدولية، في إشارة إلى الاهتمام المتزايد الذي أحرزته القضية الجزائرية من سنة إلى أخرى، في الاتجاه الذي يدعم أطروحة ح.م.ج.ج. على حساب الرؤية الفرنسية لحل القضية الجزائرية، والتي أصبحت في منحى جعل حظوظها تقل إن لم نقل تختفي، أمام الانتصارات التي حققتها ح.م.ج.ج.، تجلت في المهمات التي قادت العديد من عناصرها إلى العديد من الدول، منها ما كللت بقبول إنشاء مكتب على أراضيها، وهناك من قبلت الاكتفاء بالزيارة والخروج ببيان ختامي فقط.[679] وهي كلها ساهمت في دحض الرؤية الفرنسية التي بررها الوزير الأول قائلا: "خرجت في الآونة الأخيرة حكومات صديقة لنا بمواقف مخزية في حقنا[680].

اتهام وجهه الوزير الأول إلى ح.أ.ف.، زاد في إطلاق العنان لمناضلي ج.ت.و.، بالتحرك على جميع الأصعدة، أشار إليه مستشار رئاسة الجمهورية الفيدرالية الألمانية السيد قلوبك Globk، طالبا منه توضيحات حول القضايا التالية: الأولى تتمثل في: مسألة تحويل التبرعات، والهبات المالية التي كان ينقلها النائب فيش Wisch، والسيد قارب Garb، وهو شاب أسترالي الجنسية إلى مكتب ج.ت.و.، من غير أن يرد عليه برد مقنع. أمّا الثانية المعروفة بقضية Ganahow Pavoneberg تتمثل في صيغة الإجراءات العقابية التي اتخذت ضد مصنع Genshow، كذلك لم تؤد إلى نتيجة.

والقضية الثالثة والأخيرة هي قضية مكتب ج.ت.و. لدى السفارة التونسية، رد في شأنها المستشار قائلا "أعلنت الحكومة الفيدرالية رفضها السماح لأي نشاط سياسي يقوم به الجزائريون على أراضي الفيدرالية، لكنها ترى من زاوية أخرى طبقا للتشريعات

---

[678] C.A.D.N Cartons 915, L'Amb de France en Grande Bretagne, Rapport Secret sous titre **"Lutte contre les activités du F.L.N à l'étranger"**, Paris 2 Avril 59, P.1.

[679] شجعت هذه الحالة التي دخلت فيها فرنسا، إلى النجاح الذي حققته دبلوماسية ح.م.ج.ج من خلال الزيارات التي قامت بها إلى دول إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وإقناعها بإقامة علاقات دبلوماسية معها، وإقامة على أراضيها مندوبيات رسمية. للمزيد من التفاصيل أنظر عبد القادر كرليل، **تدويل القضية الجزائرية وانعكاساتها على المفاوضات الجزائرية الفرنسية 55–62**، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2009–2010، ص79–80.

[680] C.A.D.N cartons 156, Télégramme sous titre **"Lutte contre les Activités du F.L.N en R.F.D'Allemagne"**, Bonn, 03 Avril 1959, pp 1-2.

المعمول بها حاليا، لا تميز بين الأجانب المقيمين عندها بما فيهم الجزائريون، فهم يتساوون في الحقوق مع الألمان".[681]

جاءت إجابة المستشار مخيبة لآمال السفير، الذي كان يتوقع أن تتخذ السلطات الفيدرالية حزمة من الإجراءات الأمنية، والمتابعات القضائية في حق المناضلين الجزائريين، الذين وجدوا لأنفسهم موطئ قدم متقدم على أرض الريخ الألماني، بفضل جملة المساعدات، التي تلقوها من وسائل الإعلام والمتعاطفين الألمان، الذين فتحت لهم ح.م.ج.ج. أبوابها للمساهمة في تغطية احتياجاتها في مجال الإعلام والأسلحة.

لقد تحدثت الكثير من التقارير الفرنسية، عن الدور الذي لعبته عناصر هذه الفئة من "المتعاطفين الألمان"، في المهمات التي كلفوا بها من طرف مسؤولي مكاتب ج.ت.و. بألمانيا، دون أن يتعرض واحد منهم إلى التوقيف من السلطات الأمنية الألمانية، منها الشخصيات التي جاءت في تقرير الوزير الفرنسي المفوض لدى الحكومة الألمانية، الذي حذر فيه الخارجية الفرنسية من خلال معلومات جمعتها مصالحه الأمنية ببون.

حيث أفاد فيها عن شعوره بخطورة مهمات النائب Wischnew، المارق فوق اللزوم "Trop voyant" بعدة مهمات لصالح ج.ت.و.، تحت غطاء نشاط "دائرة عمل أصدقاء الجزائر المتواجدة " بلا كولون La cologne، الذي قرر تسليم إدارة الدائرة لفيلي جلومب Willi Glomb، القاطن بلا كولون بقانس دولف La cologne-Bickensdorf، بسبب تعثر نشاط تلك الدائرة، ونفس المصالح أشارت إلى أن مولود قاسم، الذي كان يشغل رئيس مكتب ج.ت.و. بألمانيا سابقا، هو بصدد تنفيذ مهمة ترجمة كتيب صغير، تحت عنوان "كفاح إ.ع.ط.م.ج." إلى الألمانية كلفته بها ح.م.ج.ج.[682]

إن ما يمكن استخلاصه من جملة التقارير والبرقيات الصادرة عن الأجهزة الحكومية الفرنسية، خلال النصف الأول من عام 1959، اختزلت كلها الجهد الشاق، الذي ادخرته الخارجية الفرنسية، لتعتيم، وتشويه انتصارات الدبلوماسية التي حققتها

---

[681] C.A.D.N carton 156, **L'Amb. De France à Bonn**, Rapport de M. l'Amb. De France à Bonn, sous titre **"Activités du F.L.N en R.F.D'Allemagne"**, Bonn, 03 Avril 1959, pp 1-2.

[682] C.A.D.N : Carton 156, **L'Amb. de France à Bonn**, Rapport du Ministre Délégué auprès de la R.F.D'Allemagne adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Bonn, 14 Avril 59, p1.

ج.ت.و. تحت قيادة ح.م.ج.ج.، في إشارة إلى الأوراق التي احتكمت إليها قيادة هذه الأخيرة، كآليات للضغط على حكومة العدو التي عاينتها تحقيقات المكتب الثاني، العامل تحت إدارة هيئة الأركان المشتركة التابع لقيادة القوات العسكرية بالجزائر، والتي توصلت إلى حقائق نراها من جانبنا إثباتات نجاح قاطعة فرضتها دبلوماسية ح.م.ج.ج.، بدأت دلالتها من التقرير الذي جاء تحت العنوان التالي: "التطور السياسي الدبلوماسي لـــ ج.ت.و. في عام 1959".

وقد تطرق التقرير إلى عرض مختصر، عن جملة النشاطات التي نجحت في تجسيدها ح.م.ج.ج.، من تاريخ تأسيسها أواخر 1958، إلى تاريخ استقرارها النهائي بتونس بداية عام 1959، السنة التي اتخذت فيها قيادتها قرار توسيع نضالها الدبلوماسي لجلب التأييد، لرؤيتها الدبلوماسية المرتكزة على مبدأ المفاوضات لا غير، لأنه بدونها لا يمكن الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الجزائرية، وهو ما ظلت تبشر به دبلوماسيتها في د.أ.غ. ودول الأمريكيتين، والجديد في هذه السنة 1959 هو الانتشار في الصين وإفريقيا السوداء.(683)

لم يأت هذا الاعتراف من أجل رغبة نبيلة أرادها القائمون على شؤون ح.م.ج.ج. للإشادة بالانتصارات التي حققوها، والتي دوت في معركتين دبلوماسيتين هما التواجد الرسمي لمكاتبها، بصورة تدريجية في د.أ.غ. بمساعدة بعض السفارات العربية، وإقبال بعض دول من قارتي أمريكا وآسيا، كجمهورية الصين على التعاطي ودعم مطلب تصفية الوجود الاستعماري وفق ميثاق هـــأ.م. إن تتابع أحداث هذه الانتصارات التي وقعت في الفترة ما بين أواخر 1957 ومطلع عام 1959، هي التي دفعت بالمكتب للاعتراف بها حتى يصدق حكومته الفرنسية، موضحا لها أن اعترافاته ما هي سوى واقع لا ينبغي تجاهله بل التكيف معه، على أساس أنه نتاج مخطط مدروس هندسته قيادة ج.ت.و "ح.م.ج.ج.".(684)

اتخذت ح.م.ج.ج. من عام 1959 مرحلة جديدة في عملها الدبلوماسي، حيث رمت بثقل مهمتها على القوى الدولية خارج المحيط الأوروبي، بغية إستدراجها،

---

(683) S.H.AT. 1H 1740. Rapport de 2ème bureau sous titre **"L'Evolution Politique Diplomatique du F.L.N"**, 1959, p.1.

(684) S.H.A.T. 1H1740, Rapport du 2ème Bureau sous titre **"L'Evolution Politique Diplomatique du F.L.N"**, 1959, p.2.

فإقحامها في القضية الجزائرية وقد بدأت قيادة ح.م.ج.ج. تجسيد سياسة التفتح على القوى المعادية لقوى القطب الغربي الرأسمالي، بتكليف كل من فرحات عباس وعمر أوصديق للقيام بجولة رسمية إلى بعض الدول الآسيوية، التي تربطها علاقات إستراتيجية مع قوى المعسكر الشيوعي، كدولة العراق التي توقف عندها عضوا ح.م.ج.ج. عارضين على حكوماتها احتياجات حكومة الثورة الجزائرية التي في مقدمتها السلاح والمال. وبعد ذلك قررا الدخول إلى تونس للحديث مع الحبيب بورقيبة حول القمة المغاربية التي اقترح انعقادها في غضون شهر جوان من عام 1958،[685] لدعم القضية الجزائرية أما أوصديق، فتم إيفاده في زيارة عمل إلى بكين ليطلب تدخلها لضرب ابتزازات الغرب.[686]

أوحى هذا التحرك بانطباع، عبر عن سرعة اندماج دبلوماسية ح.م.ج.ج. في تجاذبات الصراع الدولي، وهو ما كانت تخشاه الخارجية الفرنسية، لأنه في قرارات نفسها رهان التصدي له فاشل من البداية، فعادت إلى منطق إطلاق حملة من الإشاعات المغرضة في حق فرحات عباس رئيس هيئة ح.م.ج.ج.، للتقليل من شأن، وأهمية التقارب الذي نسجته زيارة مبعوثيه إلى بكين، من خلال تشكيكها في مستقبله السياسي وهو على رئاسة الحكومة لمؤقتة الذي وصفته بـــ "المستقبل الغامض"، وأن حكومته تفتقد إلى الشرعية، وهو ما عكس شعورها الفعلي بتقدم دبلوماسية ج.ت.و. في معركة استقطاب القوى الكبرى الفاعلة، على حساب دبلوماسيتها التي أصبحت عاجزة – بعدما ضعفت – في إقناع حلفائها الغربيين بجدوى رؤيتها لحل القضية الجزائرية.

---

[685] مؤتمر احتضنته العاصمة تونس في 18 جوان 1958، لدراسة سبل تنفيذ المقترحات التي تمخضت عن قمة طنجة في أفريل 1958 في شأن القضية الجزائرية وبالنظر إلى نفس الأطراف التي في القمة، هي نفس الأطراف في مؤتمر تونس (حكومة تونس والمغرب ووفد عن ج.ت.و) وذكّر هذا الأخير بورقيبة بالالتزامات التي اتخذها الوفود الثلاثة في القمة السابقة حول القضية الجزائرية، فيما يخص "حكومة المنفى"، لكن يظهر أن حكومتي تونس والمغرب تراجعتا عن كل الالتزامات التي اتفق حولها الطرفان في المؤتمر السابق ذكره، تحت ضغط الحكومة الفرنسية، دفعت بعبد الحفيظ بوصوف إلى استنكار انعقاده أصلا. للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.A.T Carton 1H1749, Rapport de S.E.D.E.C, intitulé **"Au Sujet de la Conférence de la Tunisie"**, 18 Juin 1958, pp.1-2. Et voir aussi un autre rapport de S.E.D.E.C intitulé **"Discussions Entre le F.L.N et les Tunisiens et Maroncains à Tunisie"**, 20 Juin 1958, p1.

[686] S.H.A.T. 1H 1740, Rapport sous titre **"Evaluation Politique Diplomatique du F.L.N"**, 1959, p.1.

ولذلك فإن القصف العدواني الذي تعمدته الحكومة الفرنسية في حق فرحات عباس، ما هو إلا صورة مصغرة لحالتي العجز، والضعف اللتين ترجمتا التقدم الذي أحرزته دبلوماسية ج.ت.و على حساب الحكومة الفرنسية، التي كانت تعمل كل ما في وسعها لإبعاد نفسها عنه، فوجدت في نشر معلومات وصفتها بـــ: "التسريبات الهامة"، لزرع الشك في الثقة التي بدأت تتسع، مع قبول الصين استقبال وفد ج.ت.و، الذي مثله وزير ح.م.ج.ج.

ردت عليه الحكومة الفرنسية بتوجيه وابل من التشويهات، مست فيها فرحات عباس، فأعلنت أنه أبعد من على رأس ح.م.ج.ج.، تاركا المجال لزمرة من المناضلين (...) من ذوي الحقائب الثقيلة في الحكومة التي يرأسها، ككريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بوصوف، ولخضر بن طوبال، وبن يوسف بن خدة، وامحمد يزيد، التي كشفت في سياق عرضها لهذه الزمرة، عن تطلعات اعتبرتها سلطوية.

وقد غذت من خلالها النعرة الجهوية، عندما ذهبت إلى القول أنهما أي كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف، من أصول قبائلية يشتركان في عمر واحد، على أنهما وراء إبعاد فرحات عباس من ح.م.ج.ج.، [687] فبوصوف يمثل الشخصية القوية في التركيبة، بالنظر إلى أصوله، وثقافته، وحنكته، وطبعه، وكريم بلقاسم بوصفه "نائبا للرئيس، يلعب دور القائد النشيط في تنظيم ج.ت.و.، مؤهلا لضم المؤهلين العروبيين للوصول إلى متنفس حقيقي لسياسة المتمردين.[688]

نفترض أن هذا الأمر فيه شيء من الصحة، فماذا يفيد هذه الدول بحكم أنه أمر داخلي يخص ح.م.ج.ج.، وهو أمر طارئ وطبيعي جدا بالنسبة لحالة الثورة الجزائرية في هذه الظروف بالذات، فحتى قيادات ج.ت.و. لم تول اهتماما لتلك التشويهات، ولم تكلف نفسها بالرد عليها بالحقائق الملموسة التي يتحدث عنها الميدان، على عكس

---

[687] يظهر أن جهاز سداك الاستخباراتي اختلطت عليه الأمور، حيث بدت عليه ملامح العجز في التحري الدقيق كما هو معروف عليه في قضايا تهم الأمن الفرنسي إذا تعرض لأي نوع من التهديد، خصوصا إذا كان صادرا عن الجزائريين، فليس من عادة، ولا من تقاليد الجهاز العمل في المجال الاستخباراتي الوقوع في مثل هذه الأخطاء، فعبد الحفيظ بوصوف ليس من أصول قبائلية، ولا يشترك مع كريم بلقاسم في الأصل وتاريخ الازدياد فهو من مواليد 1926 بمنطقة ميلة، أما كريم من مواليد 1922 بمنطقة القبائل، للمزيد من التفاصيل أنظر:

Charles Henri Favrod, **La Révolution Algérienne**, Ed. Dahleb, Alger 2008, pp.183-186.

[688] S.H.A.T. 1H1740, Rapport de l'Etat Major Inter-Armés du 2ème Bureaux sous titre **"Etudes Générales"**, 14 avril 59, P 2.

الخطاب الفرنسي الذي يلجأ في الكثير من الأحيان إلى اصطناع التشويه، والتزييف من العدم لإنتاج مسعى أو شعار، يتسبب في الحط من سمعة ح.م.ج.ج.

في خضم كل هذا، نقل السفير الفرنسي بتونس ملخص دعوة وجهها للمجتمع الدولي، اتهمت فيها ج.ت.و. بوقوفها وراء استمرار الحرب في الجزائر، فقامت جريدة المجاهد لسان حال ج.ت.و. بنفيها بما ذهب إليه السفير، بأدلة دامغة استحوتها من دراسات وتحاليل فرنسية، أقر فيها الخبراء "أن حكومة الجنرال دوغول هي التي أقرت الحرب، وتمارس سياسة الإدماج"[689]. فعلى ما يبدو أن الحكومة الفرنسية حاولت خلط الأوراق بين ح.م.ج.ج. ودول آسيا، وإفريقيا، والأمريكيتين، لضمان بقاء المواقف الأوروبية ثابتة تجاه القضية الجزائرية، وهو جزء من تعاليها الزائف الذي ترفض التخلي عنه بالمطلق، هروبا من الهزائم التي منيت بها في الجزائر منذ اندلاع الثورة الجزائرية 01 نوفمبر 1954".

جاء جهد الحكومة الفرنسية معبرا أولا، عن إحدى أوراقها الخسيسة لصرف اهتمامات وسائل الإعلام الأوروبية عن متابعة تدويل انتصارات القضية الجزائرية، وثانيا، محاولتها لرد الاعتبار للدعم الواسع الذي تلقته الحكومة المؤقتة من الهيئات الحكومية والمالية الأوروبية، حفاظا حسب زعمها على نظافة الحرب في الجزائر، بحثا عن مخرج يخلصها من الحالة التي كانت تمر بها، والتي وصفها السفير الفرنسي بتونس قائلا: "إن الجنرال دوغول يدفع سفينة بلده إلى الغرق، وهو متأكد من أن السفينة التي يقودها في اتجاه الغرق والتحطيم الممكنين.[690]

ودائما في إطار انتهاج ح.م.ج.ج. لدعاية مضادة مؤسسة على حقائق الميدان، كأدلة ثابتة تؤكد مسؤولية فرنسا في إطالة الحرب في الجزائر دون مراعاتها لمصالح حلفائها في المتوسط، هي الفكرة التي عمقت الخلاف بينها، وبين شركائها الأوربيين، حاولت قيادة الحكومة المؤقتة استغلالها من منطلقها الرامي إلى تزويد حكومات هذه الدول، بتقارير دقيقة حول السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر، في دور جديد لها –

---

[689] نشرت جريدة المجاهد مقالين أفاضت فيهما عن ما سببته حرب الجزائر للاقتصاد الفرنسي، الأول تحت عنوان "دوغول يدفع فرنسا بسرعة إلى طريق الهاوية" والثاني "واقع فرنسا الفقير وخيال دوغول الغبي"، عدد 15 جانفي 1959، ص ص.4-5-12-13.

[690] C.A.D.N : Cartons 915, L'Amb. de France en Grande Bretagne Télégramme de l'amb. De France en Tunis, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Tunis 25 Avril 59, P1.

ح.م.ج.ج.- يختلف عما قامت به في السابق، أخذا بعين الاعتبار الواقع الذي أصبحت عليه القضية الجزائرية خلال عام 1959.

ذلك الواقع الذي جلب لــ ح.م.ج.ج. المفخرة، بحيث دفع الخصم، الذي هو إلى مواكبة ذلك الواقع، بالتشدد في ملاحقة الجزائريين بالخارج. وهي السياسة التي أبلغت إياها الحكومة المؤقتة دول العالم في بيان لها، أشارت فيه أن القوات الفرنسية: "بصدد تكثيف ومضاعفة عنفها على التراب التونسي، في هيئة حملات عسكرية مخططة، لتوسيع الصراع ليشمل التراب التونسي (...) وأمام هذا فإن ح.م.ج.ج. تضع الحكومة الفرنسية وحلفاؤها، أمام مسوؤلياتهم السياسية والإنسانية، وإن جيش ت.و. الجزائري يعمل على تفادي الانخراط في هذه العمليات العسكرية، حتى لا تكون سببا في اتساع دائرتها التي قد تمتد نحو التراب التونسي. لكن، ومع ذلك، مازال يتعرض باستمرار إلى استفزازات من قبل الجيش الفرنسي".[691]

وعلى هذا النحو من البيانات، فرضت ح.م.ج.ج. نفسها كهيئة تمثيل حقيقية لمشروع التحرير الوطني. وقد ساعدها في ذلك الترحاب، والتناول الإعلامي الذي حظيت به زيارات وفودها إلى العديد من الدول العربية، والآسيوية، والإفريقية في هاتين القارتين.[692] للحصول على الشرعية التي تجعل منها مؤسسة ثورية، جاءت لإنهاء الصراع بالوسائل التفاوضية السلمية لافتكاك استقلالها.[693]

---

[691] S.H.D.C : Carton 132 Action Extérieure, Télégramme de l'Amb. de France à Tunis sous titre « Communique du G.P.R.A adressé à M. Couve Murville l'Amb. de France, Tunis 28 Avril 1959, pp.1-2.

[692] نظمت قيادة ح.م.ح.ج زيارات عديدة إلى دول آسيا، وإفريقيا منها ليبيا 12 فيفري 1959ويوغسلافيا 06-12 جوان 1959 والفيتنام 13 أفريل - 20 ماي 1959 في شكل جرد إعلامي لهذه الزيارات التي غطتها جريدة المجاهد لسان حال الثورة الجزائرية، للمزيد من التفاصيل أنظر عبد القادر كرليل المرجع السابق، ص ص87-89.

[693] استبقت العديد من دول إفريقيا وآسيا، إلى الاعتراف بـــ ح.م.ج.ج قبل غيرها من دول العالم، كمراكش في 19 سبتمبر 1958، والسودان في 22 من نفس الشهر، والفيتنام في 26 جانفي 1959، والصين في 20 سبتمبر 1958، وفي مطلع العام الموالي أقدمت دول أخرى من القارتين إلى الاعتراف بـــ ح.م.ج.ج كغينيا، و إ.س للمزيد من التفاصيل أنظر محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، ت.ر علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص ص170-189.

5- إستراتيجية عمل ح.م.ج.ج. لتدويل قضيتها في دول أوروبا الغربية:

عكس جهد ح.م.ج.ج. بداية دخولها في مرحلة التوسع الدبلوماسي، بعد أن استدرجت أغلب دول قارتي إفريقيا، وآسيا إلى جانبها، متشجعة بالموقف الأمريكي الذي أصبح ينحاز شيئا فشيئا إلى الحل السلمي، مراعاة لمصالحها التي تلازمت مع سقوط كل مبررات الحل الأمني، الذي كانت تدافع عنه الحكومة الفرنسية، دفع بـــ: د.أ.غ. الحليفة لفرنسا، كألمانيا، وإيطاليا إلى الإقرار اليقيني بنفاد كل دواعي البقاء في شد الرهان على عامل القوة. ذلك أن المسألة الجزائرية أخذت منعطفا آخرا اجتمعت حوله رؤى الحل السياسي التفاوضي، الذي جندت له دعاية ح.م.ج.ج. كل إمكاناتها وعلاقاتها، مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية فكانت النتيجة أن وقعت الحكومة الفرنسية أمام ضغطيين أساسيين الأول: نشاطها الدبلوماسي والدعائي، والثاني ضغط المجتمع الدولي.

هكذا نجحت ح.م.ج.ج. في جر الحكومة الفرنسية إلى الانتحار، عندما عجزت عن إيجاد حل غير سياسة الإبقاء على الأطروحة الأمنية، كخيار أساسي لا بديل عنه من منظور إستراتيجيتها العسكرية، رغم يقينها بمحدوديته على أرض الواقع من حيث الأداء والنتائج، جراء الضغط الدولي الذي مارسته دول من إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، من خلال دعمها لفكرة الحل على مستوى هـــأ.م.، والذي تدعم بدخول دول أخرى من الكتلة الغربية التي كانت في السابق، من أصدق الحلفاء الداعمين لسياستها الأمنية كـــ و.م.أ.، وإيطاليا، وبشكل غير مباشر الدول الإسكندنافية[694]. فكل هذه الدول – على اختلاف مواقفها – أصبحت تدعو مع مطلع سنة 1959 إلى تكييف القضية الجزائرية مع القانون الدولي، لإيجاد مخرج لها.

فعموما هذه هي صورة الوضع الذي أصبحت أمامه الحكومة الفرنسية، وهي مجبرة على التعاطي معه، تحملت عبئه أجهزة استخباراتها إلى جانب هيئاتها الخارجية، فقام على التوالي السيد فيرديبه Ferdier، المدير العام للأمن الوطني لفرنسا، وفي Vie مدير الاستعلامات العامة بأمر من الخارجية الفرنسية، بإجراء اتصال رسمي مع نظرائهم السويسريين، للوصول إلى تعهد حول مسائل التنسيق بين نشاط المصالح

---

[694] S.H.D.C. Carton 264, Télégramme de M. Palewski Amb. De France à Rome, 5 Juin 1959, pp.1-2.

الفرنسية والسويسرية، لردع التصرفات السيئة التي تقوم بها عناصر ج.ت.و.[695] والإجراء عينه أقدما عليه "فيردييه"، و"فيي" مع السلطات الإيطالية، وكذا السلطات الألمانية والبلجيكية، في حين تم برمجة لقاء آخر مع السلطات السويسرية، قصد التوصل إلى نسج خطة تنسيق مثلى بينهما، لمعالجة نشاط مناضلي ج.ت.و. الذي عرف في الآونة الأخيرة توسعا ملحوظا.[696]

وقد أبرزت هاتان البرقيتان، حرص السلطات الفرنسية على تهيئة الظروف، لتنظيم زيارات خاصة يقوم بها مسؤولون أمنيون فرنسيون إلى الدول الأوروبية، كان قد سبقت إليها برقية 24 مارس 1959، عند ذكرها للزيارة المرتقبة التي سيقوم بها فيردييه، إلى روما أيام 27، و28، أو 29 من أفريل القادم، للقاء مدير الأمن الإيطالي السيد بافون Pavone، وكاتبه السيد بيرليتو Berletto، وفي البرقية الثانية بتاريخ 14 ماي أشارت هي الأخرى إلى زيارة مرتقبة لفردييه، وفيبيي في 2 جوان للتحدث والتحاور مع مسؤولي مصالح الشرطة السويسرية.

وقد رد السفير الفرنسي دينيري على برقيتي وزارة الخارجية ببرقيتين متتاليتين في يوم واحد، الذي هو يوم 16 ماي 1959، سجل في الأولى اللقاء الذي جمعه بمستشار الفيدرالية برقيتي Berguitie، ورئيس قسم العدالة والشرطة، الذي أبلغه بخبر زيارة فيردييه، وفيي إلى سويسرا، وقد أجابه السيد المستشار بموافقته على أي اتصال مباشر، شريطة أن يشرف عليه النائب العام السيد فورست Furst، ومعاونه رئيس الشرطة السيد دييك Dick، لكن رئيس المجلس الفيدرالي فاجأني بطلب ترجاني فيه إلى تأجيل هذا اللقاء، إلى 2 جوان من نفس السنة.[697]

وفي البرقية الثانية، بين فيها أن المستشار الفيدرالي ورئيس قسم العدالة والشرطة، أعلانا عن موافقتهما لعقد لقاء مباشر مع مسؤولي الأمن الفرنسيين في الموعد المقرر أي في 2 جوان، وهذا لأسباب خاصة بررها لي السيد المستشار، ثم أكد لي في الحين أن السيد ديك Dick رئيس الشرطة الفيدرالية، أبلغه أن السيد فيردييه سيحل بأرض الفيدرالية، يوم الخميس 2 جويلية على الساعة الحادية عشر صباحا، في

---

[695] C.A.D.N. Carton 455. **L'Ambassade de France à Berne**, Télégramme de M. M.C de Murville M.A.E de France, adressé à l'Amb. de France à Bern, Paris 14 Mai 59, p.1.
[696] Télégramme adressé à Rome, Paris 24 Mars 1959, p.1.
[697] C.A.D.N. Carton 459. L'ambassade de France à Berne, Télégramme de M. Dennery Amb. De France adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Berne, 16 Mai 59, p.1.

زيارة هامة، لتتواصل بعدها المحادثات بعد الظهيرة، وهذا بحضور أهم معاونه كالسيد أمستاين Amastein، المكلف بمراقبة نشاطات ج.ت.و. في سويسرا.[698]

لمحنا في برقية السفير الفرنسي نوعا من البرودة في نقله لما طلب منه القيام به، لتسهيل زيارة الأمنيين الفرنسيين إلى سويسرا، لعدم تلقيه ما يفرح سلطات بلاده من إجراءات فعليه من مسؤولي الدولة التي يقيم بها، أما عن رد فعل إيطاليا فلم نعثر على أي أثر يترجم موقفها الرسمي، يخدم ما حاولت الحكومة الفرنسية فرضه أو بالأحرى، في إقناع حلفائها بعدم نفاد صلاحية التنسيق، والعمل الأمنيين بينها وبينهم، كأسلوب بإمكانه أن يجدي نفعا، إذا ما تم التوصل إلى ضبط آليات عمله، ولو في وقت متأخر.

ويعود سبب هذا الفشل الذي منيت به الحكومة الفرنسية، إلى مساهمة وسائل الإعلام المكتوبة في د.أ.غ.، من خلال انتقاداتها الساخطة لتبعاته على الأمن الأوروبي، وكذا لإقناع تلك الحكومات والالتفاف حول خيار الحل السلمي، الذي أصبح ضروريا خاصة بعد تعثر كل مشاريع الجنرال دوغول، والتي جاء بها للقضاء على الثورة الجزائرية.[699]

---

[698] C.A.D.N. Carton 455. Télégramme de M. Dennery Amb. De France à Bern adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Berne 16 Mai 1959, p.1.

[699] عندما وصل دوغول إلى الحكم بعد انقلاب 13 ماي، وجد أمامه كل الظروف مهيأة، لإطلاق ما أعلنه من مشاريع، وأفكار للخروج من الوحل الجزائري، فمن بين ما كان ماثلا أمامه تذمر الرأي العام الفرنسي، واستمرار حكومته في الإنفاق على الحرب، وهو ما انعكس في استطلاع عام، حيث عبرت نسبة 47 بالمئة من عدد المستطلعين برفضها للوضع في مطلع سنة 1956، في الوقت الذي اتخذ فيه غي موللي قرار استدعاء سبعة آلاف جندي احتياطي، ليتزايد تعداد الجيش الذي انتقل من مائتي ألف إلى أربعمائة ألف بين ماي، وجويلية 1956، ليقفز إلى أربعمائة وخمسين ألف جندي نهاية سنة 1957، وهي الفترة التي استقبلت فيها ذات الحكومة مساعدات عسكرية =ضخمة، عبارة عن عتاد عسكري متطور، تمثل في طائرات خفيفة، وطائرات هيلوكوبتير، وعتاد النقل، والإشارة، تدفقت عليها من م.ح.ش.أ، و و.م.أ. ففي ظل هذا الوضع تحرك مدير ديوان الوزير الأول ميشال دوبري السيد بيير راسان Pierre Racin، بجمع التقارير والآراء حول فرضية أطلقتها وقت ذاك ح.ف تحت عنوان: "ضم الجزائر إلى الحكومة الفرنسية"، فوقع أن انتقى تقريرا أعده جولبير غراند Gilbert Grand، حول ذات الفرضية، خلص فيه إلى دعوة الجنرال دوغول للعودة إلى اللقاءات السرية السابقة لقياس طموحات ج.ت.و، وهو السبيل الوحيد الموصل إلى أرضيات اتفاق، من شأنها إنهاء المسألة الجزائرية، وهي جملة القرائن التي وجد فيها دوغول سندا لسياسته في الجزائر، التي بدأ في التدويل لخطوطها العريضة في بياناته، وحواراته الرسمية، وعبر وسائل إعلام فرنسية وأوربية. وقد باشرها بإيفاد كل من وزير الدفاع بيير غيلوما Pierre Guillauma، ورئيس الأركان العامة الجنرال إللي Ely، إلى الجزائر لإقناع أقوى خصومه المعارضين لسياسته كالجنرال سالان Salan قائد القوات المسلحة، والجنرال لاشوروي Lacheroy مدير الاستخبارات، والعمل البسيكولوجي ابتداء من 4 جوان. وفي التاسع منه كلف الجنرال روني برولي René Brouillet، إدارة الأمانة العامة للشؤون الجزائرية التي دشنها باتخاذه لقرار تحويل

عادت الحكومة الفرنسية إلى بعث فكرة الكونفدرالية الفرنسية لشمال إفريقيا، بإشراك تونس، والمغرب كطرف أساسي في القضية الجزائرية، للضغط على ح.م.ج.ج. للاستجابة لمخرج يفضي إلى حل الصراع على المقاس الفرنسي، وقد صادف هذه المحاولة انتقال وفد رفيع المستوى مشكل من وزراء ح.م.ج.ج. إلى الرباط، الذي أجرى في الفترة الممتدة من 18 إلى 25 ماي الجاري، محادثات مطولة مع الملك محمد الخامس، والتي انتهت بموافقة ج.ت.و. على قيام فرحات عباس بزيارة إلى باريس للقاء الجنرال دوغول للحديث معا عن القضية الجزائرية.[700]

ومن دون شك، إن هذه الإزدواجية التي كانت تنتهجها الحكومة الفرنسية على انفراد، لعلها تصل إلى إقناع الطرف الجزائري الممثل في ح.م.ج.ج.، بحل يرضيها، ويحافظ على مصالحها على الطريقة التي حلت بها قضيتي تونس والمغرب عام 1956، باحتوائها تحت مظلتها من غير إشراك حلفائها الأساسيين كإسبانيا، وإيطاليا في الحل فمن الطبيعي إذن حسب منطقها لا ترى أي مانع، في ضرب إعتبارات د.أ.غ. الأخرى كسويسرا، وبلجيكا، والدول الاسكندينافية، من منطلق أنها لا تتقاطع مصالحها مع مصالح الدولة الفرنسية في المتوسط.

سعت فرنسا بمثل هذه المحاولات، والتي ستأتي مستقبلا، إلى قطع الطريق أمام أية مساهمة تفرزها أية دولة من د.أ.غ.، حتى لا يكون لها دور يذكر في أية نهاية تخلص إليها المسألة الجزائرية. وهو الشيء الذي رفضته هذه الدول، التي على رأسها الدولة السويسرية التي اتبعت منطق التماطل المتعمد تارة في التعامل مع مساعي

القادة الخمسة من سجن الصحة إلى إقامة فاخرة بـــ: ليل داكس Lile D'ax، وكذا إطلاق سراح سبعة آلاف معتقل، والعفو عن مائة وعشرين سجينا من المحكوم عليهم بالإعدام خلال شهر أكتوبر من السنة 1958.هذا باختصار، عن الدواعي التي جعلت دوغول يقرر سياسة خاصة بالجزائر.لمزيد من التفاصيل راجع:

– Charles Robert Ageron, **De l'Algérie française à l'Algérie algerienne**, Ed Bouchene, Paris, 2005, p 475. Voir aussi : Paul Marie**, De la Gorce De Gaulle**, Ed Perrin, Paris, 1999, pp 921-935. Voir aussi : Mathieu Rigouste, **l'Ennemi de l'intérieure**, Ed Alem el Afkar, Alger, 2012, pp 28-29. Voir aussi : Bernard Droz, op.cit, pp 93-100. Voir aussi : Jean Vlaude, Maitrot, **les Conférence de presse du général De Gaulle**, Presse universitaire de France, Paris, 1969, p 114.

[700] معلومات كشف عنها آنذاك الوزير الفرنسي المفوض لرعاية المصالح الفرنسية بألمانيا، التي أراد منها دعوة الحكومة الفرنسية إلى التحرك لاستغلال الفرصة بالضغط على الحكومة المغربية لتضغط من جهتها على ح.م.ج.ج، لتقبل حلولا إطارية تصب في خدمة المصالح الفرنسية في شمال إفريقيا، للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.D.N. Carton 156. L'Amb. De France en R.F. d'Allemagne, lettre de M. Chalvron Ministre Délégué de France auprès R.F.A sous titre **"Dispositions Au Compromis du F.L.N, Pressions du Maroc en ce sens"**, adressée à M. M.C de Murville M.A.E de France, Berlin, 30 Mai 1959. p.1.

القيادات الأمنية الفرنسية، حيث وضحها السفير الفرنسي في برقية له إلى حكومة بلاده قائلا: "أبلغني قائد الوفد الفيدرالي، أنه من غير الممكن استقبال فيردييه، وفيبي في موعد 2 جويلية القادم، لأسباب خاصة ويقترح بدل ذلك إذا أمكن يوم 7 أو 8 من نفس الشهر الجاري".(701)

جاء رد الخارجية الفرنسية سريعا، حيث أبلغت سفيرها أن السيد فردييه غير موافق على تاريخ 7 جويلية، الذي دعا إليه قائد الوفد الفيدرالي، ويتمنى في ذات الحين من نظيره السويسري، تهيئة الظروف للالتقاء مع رئيس قسم العدالة والشرطة بالحكومة الفيدرالية في أقرب وقت ممكن.(702) رد يعكس شعور الحكومة الفرنسية بعدم جدية الدول الأوروبية، لوقوعها مرة أخرى ضحية أطروحة تجاوزها الزمن، وداستها انتصارات ج.ت.و. الدبلوماسية، أقنعت بها حلفاء فرنسا الأوروبيين، وغير الأوروبيين، أن الظرف مناسب جدا لأن تتحرك حكوماتهم لدعم الدول الداعية إلى الإندماج في الحل السلمي للقضية الجزائرية في إطار ميثاق هـــ.أ.م.

أمام جديد بعض د.أ.غ.، الذي شعرت منه الحكومة الفرنسية أنه سيدخلها في مرحلة أعقد من تلك التي عرفتها في السابق، بفضل الدور الذي أداه فرحات عباس رئيس ح.م.ج.ج.، موظفا كل قدرات حنكته السياسية، وتجربة مساره النضالي، وثقافته الفرنكوفونية، حيث مكنته كل هذه الملكات من صياغة خطاب عال المستوى، ظل يمرر فيه أهداف حكومته عبر الحوارات التي كان يطلقها من حين إلى آخر في مختلف الجرائد السويسرية، والألمانية، والإيطالية، والإسبانية، والتي لعبت دورها كاملا كسلطة مؤثرة، وبمساهمة نوعية في إقناع الفئة الفاعلة في الرأي العام الأوروبي، من أحزاب، ونقابات، ومنظمات حقوقية، في أن طرف ح.م.ج.ج. يتوفر على رؤية حل عقلانية، زاد في التقليل من مصداقية وأهلية – الأطروحة الأمنية الفرنسية حول القضية الجزائرية.

وضع مطمئن أوجدته تحركات فرحات عباس، كرئيس للحكومة المؤقتة رأت فيه فرنسا، أنه وراء كل ما أصابها من انتكاسات، مرغما إياها على قبول حكومتها مبدئيا

(701) C.A.D.N. Carton 455. L'Amb. De France à Berne, Télégramme de M. Dennery l'Amb. De France à Berne, adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Berne, 02 Juin 59, p.2.

(702) C.A.D.N. Carton 455. L'Amb. De France à Berne, Télégramme, Réponse de M. M.C de Murville M.A.E de France adressé à M. Dennery, l'Amb. De France à Berne, Paris, 04 Juin 59, p.1.

بشكل محتشم فكرة الحل التفاوضي، حتى لا يفهم حلفاؤها من د.أ.غ. أنها ضعيفة أمام الموقف الجزائري، فذهبت إلى ما ألفت العودة إليه في الظروف التي تجد نفسها في وضع حرج، ليس في يديها ما ترد به على منتقديها، تلجأ إلى سلوك تشويه الطرف الذي أوقعها في ذلك الإحراج الدولي، المتمثل في ح.م.ج.ج.، ضاربة رأسها الذي هو فرحات عباس، وقد جاء في تقرير .S.E.D.E.C أن تركيبة الحكومة المؤقتة منشقة على نفسها، تولدت عنها مجموعات مناضلين كلها ضد فرحات عباس وهي كالآتي:

- فوج يمثله دباغين، وأوصديق، وأوعمران هذا الأخير هو بصدد تكوين جناح يضم دباغين، وأوصديق، وعناصر أخرى لإقصاء فرحات عباس، وهناك فئة ثانية كانت توصف بفئة المتشائمين في إشارة إلى العناصر القبائلية داخل ح.م.ج.ج.، فكل واحد من هؤلاء يحمل حقدا شخصيا لرئيس ح.م.ج.ج.، فأوعمران يريد أن يكون وزيرا، ولمين دباغين يبدو أنه أكثر استعدادا ليكون رئيسا لــ ح.م.ج.ج.، وأوصديق يعتقد أن هذا الصنف من القبائل لا يريد غير بعض المناصب الثانوية، ثم يضيف التقرير مشددا على الفكرة التي أراد أن يوصلها إلى الحلفاء الأوروبيين "أن فرحات عباس قلق جدا من موقف وزير خارجيته، الذي عاتبه على تعطل دبلوماسية حكومته.[(703)]

- هي حملة دبلوماسية مغرضة، موجهة بخلفيات أدارتها الخارجية الفرنسية، للنيل من شخص فرحات عباس، عقابا له، وانتقاما منه لما تسبب فيه من فساد العلاقة بينها وبين الدول الأوروبية، إلى حد بلوغها التوتر مع البعض منها، دفعت بالخارجية الفرنسية إلى التشهير بأزمة الخلاف التي كانت تمر بها ح.م.ج.ج. حيث زعمت أن أصحاب الحقائب الثقيلة في ح.م.ج.ج.، لم تعد منسجمة مع رئيسها فرحات عباس حيث أصبحت ترى فيه أنه لا يليق لأن يكون على رأس أهم وأقوى تنظيم سياسي يمثل ج.ت.و. في الخارج.

أوصلت هذه السياسة إلى تعرض سمعة الحكومة الفرنسية إلى اهتزاز غير مسبوق، تجلى في قيام د.أ.غ. - عن وعي تام وعن قصد مرغوب - بضرب عرض الحائط أية رؤية أمنية تقترحها حكومة دوغول حول القضية الجزائرية، وحتى إن كانت

---

(703) S.H.D.C. Carton 04, (S.E.A.A.). Rapport de S.D.E.C.E. sous titre **"Dissensions au Sein du G.P.R.A et parmi les Personnalités F.L.N"**, 8 juin 1959, pp.1-2.

مضمونة النتائج إنه توجه لا يبرر سوى اقتناع حكومات هذه الدول بالضعف الفرنسي أمام التطور الذي عرفته القضية الجزائرية على المستوى الدولي، والذي رفضت الاعتراف به الحكومة الفرنسية، فبدا لمسؤولي تلك الدول أنه من الضروري التجاوب معه، دون تخط أو تجاهل.

وقد كشف ملامحه السفير الفرنسي بروما، الذي عرج على مواقف وتصرفات الحكومة الإيطالية، من مناضلي ج.ت.و. على أراضيها في العديد من البرقيات، منها برقية 5 جوان التي بين فيها للخارجية الفرنسية التسهيلات التي تلقاها هؤلاء المناضلون، لدى كل من و.م.أ. وسويسرا وإسبانيا وإيطاليا. فمثلا بالنسبة لألمانيا لا تعارض الجزائريين الذين يدخلون الأراضي الألمانية، بجوازات سفر عادية أو دبلوماسية، منحتها لهم دول عربية، أما سويسرا فتعتبر تلك الجوازات التي منحتها دول عربية لهم على أنهم رعايا تابعون لهذه الدول، ونفس الشيء بالنسبة لألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى.(704)

على إثر هذه المعلومات، أقدم نائب المدير العام المكلف بالشؤون السياسية لدى وزارة الخارجية، باستدعاء مستشار السفارة الإيطالية بباريس، حيث احتج أمامه على التسهيلات التي قدمتها الخارجية الإيطالية، لأحمد فرنسيس للدخول إلى روما، بدأ خلال الوقفة القصيرة التي توقفها عند مطار Ciampino قائلا: "نسعى ألا تقبل السلطات الإيطالية، خصومنا على الأراضي الإيطالية، ثم أثار جاك روكس Jacque Roux من جهته، مشكلة لجوء المناضلين الجزائريين إلى السفارة التونسية بروما، وانضواء ممثلي مكتب ج.ت.و. تحت حمايتها، وكذا حق اللجوء السياسي والغطاء الدبلوماسي الذي سيستفيد منه مناضلو ج.ت.و. من الحكومة الإيطالية موضحا قائلا: "إن الصفة المقترحة من طرف غرازي Grazzi هي سيئة جدا، فنريد مراجعة جذرية لهذه النقاط، وندعو أيضا، السفارة الإيطالية بباريس إلى التدخل لدى حكومتها لدعم مطالبنا".(705)

وضح تقرير لويس جوكس الذي وجهه إلى سفير حكومته بروما، في شكل برقية عاجلة منتقدا فيها بشدة، التسهيلات التي سمحت بها السفارة الإيطالية للمناضلين

(704) S.H.D.C. Carton 264, Action Extérieure, Italie 1956-1960, Télégramme de M. Palewski Amb. De France, adressé à M. Louis Joxe, Rome 5 juin 1959, p.12.

(705) S.H.D.C. Carton 264, télégramme de Louis Joxe adressé à M. Palewski, Amb. De France à Rome, Paris 08 juin 59, pp.1-2.

الجزائريين. وقد أثارت هذه السلوكات غضبه، وغضب كل العاملين في الخارجية الفرنسية، مع ربطها باستفادة أحمد فرنسيس بتأشيرة الدخول إلى إيطاليا. وحسب تقرير الخارجية الفرنسية يعود إلى 7 جوان أي بيوم واحد، قبل استدعاء سلطات الخارجية الفرنسية مستشار السفارة الإيطالية بباريس، لتقديم تفسيرات وتوضيحات حول التسهيلات التي منحتها الحكومة الإيطالية لممثلي ج.ت.و. التي اعتبرتها ذات السلطات منافية لنصوص المعاهدات المبرمة بينهما.

وعلى رأس هذه التسهيلات موافقة الحكومة الإيطالية على تأسيس مكتب ج.ت.و. بروما، بمقر السفارة التونسية بحضور أحمد فرنسيس، يرأسه مصطفى أيت وعمر، وصلاح الدين الوصلاتي نائبا له، وتعيين الطيب بولحروف الحامل لجواز سفر تونسي، في هيئة صحفي حاصل على إقامة مؤقتة بإيطاليا، والذي يعتبر عنصرا مهما في ج.ت.و. في مهمة بإيطاليا لنقل حكومة المنفى إلى بقية مكاتب ج.ت.و. في أوروبا.(706)

ودائما، في نفس اليوم أي في 7 جوان نظم مراسل جريدة "جيورنو Giorno" بالقاهرة، لقاء مع عضوين من ح.م.ج.ج.، وهما فرحات عباس، ولمين دباغين،حيث دار الحديث بينهما وبين المراسل، في شكل حلقة نقاش افتتحها فرحات عباس مخاطبا، ومطالبا الجنرال دوغول قائلا "يجب أن يفهم دوغول الذي ينتسب لدولة معروفة بحقوق الإنسان، نريد للجزائر كما أراد دوغول لبلده في عام 1940، التحرر والاستقلال.(707) ثم أخذ لمين دباغين الكلمة، ليواصل في السياق الذي رسمه فرحات عباس قائلا "دوغول سجين الرجعيين الذين جاؤوا به إلى الحكم، فبسببهم أضحت الأحزاب الديمقراطية عاجزة عن أداء دورها، مما أدخل فرنسا في وضعية خطيرة جدا، لا ندري كيف خطر ببال دوغول أن يقترح على الجزائر إلغاء وطنيتها الجزائرية ذات الخصائص العربية لتصبح فرنسية".(708)

---

(706) S.H.D.C. Carton 264. Télégramme de M. L. Joxe adressé à M. Palewski Amb. De France à Rome, Paris, 7 juin 59. p.1.

(707) S.H.D.C, Carton 132, Rapport de M.A Parodi, Amb de France au Maroc, Intitulé **"Interview de M Ferhat Abbas pour journal El Istiqlal"**, Rabat 05 Dec 1958, p1.

(708) S.H.D.C. Carton 264, Télégramme de M. G. Palewski Amb. De France à Rome sous titre **"Les Divers Détails sur l'Entretien de F.A. et L.D avec le Correspondant du J. Giornio au Caire"**, adressé à M. Couve M. M.A.E de France, Rome 07 juin 59, pp.1-2.

وفي ختام الحوار، ناشد لمين دباغين زعماء العالم الحر، وبخاصة غروشي Grochi رئيس إيطاليا التدخل لدى الحكومة الفرنسية لدفعها إلى التراجع عن خطابها الذي أضاعت به عودة السلم إلى المتوسط، ثم وجه نداء لمئات الإيطاليين الذين يعيشون في شمال إفريقيا، وعدهم فيه قائلا: "فآجلا، أو عاجلا سنحكم نحن إفريقيا الشمالية، وسنعترف لأصدقائنا الذين وقفوا إلى جانب قضينا".(709)

إرتياح واضح لعضوي حكومة المنفى من الموقف الإيطالي الرسمي، بعد قبولها تأسيس مكتب ج.ت.و على أراضيها، وهو الأمر الذي جعل لمين دباغين يختتم النقاش بتوجيه دعوة رسمية للحكومة الإيطالية معلنا فيها التعويل عليها لإقناع فرنسا، والدول الأوروبية الأخرى، للإلتفاف حول الحل السلمي الذي تدعو إليه حكومة المنفى، لإيجاد مخرج للأزمة إذا ما أرادت الدول الأوروبية إستتباب الأمن والسلم في المتوسط، بعدما حسم فرحات عباس الأمر، مانعا أي بصيص أمل لنجاح سياسة دوغول في الجزائر.

كشف الحوار مرة أخرى، من خلال صراحة الردود التي جاءت على لساني فرحات عباس، ولمين دباغين، عن تماسك أعضاء الحكومة المؤقتة، على عكس ما ذهبت إليه تقارير الإستخبارات الفرنسية، التي إعتبرت ح.م.ج.ج. قد تحولت إلى مجرد مجموعات صراع، ومصالح، وطموحات شخصية. فعلى سبيل المثال يرأس مجموعة تضم كل من لمين دباغين، وأوعمران، وأوصديق، تقف ورائها الحكومة المصرية. أما فرحات عباس، المدعومة من محمود الشريف وبن طوبال وأحمد فرنسيس، تقف ورائها الحكومة التونسية.(710)

فلو كانت هذه الحقائق صحيحة كما صورتها أجهزة سداك، لا يمكن أن يجلس رئيس الحكومة المؤقتة إلى جانب وزير خارجية حكومته على طاولة واحدة للحديث، والإدلاء بآرائهما حول قضيتهم، ومع ذلك هذا لا ينفي جزءا من حقيقة ذلك، في أن هيئة ح.م.ج.ج.، تعرضت فعلا إلى هزات سياسية دقيقة، وفي ذات الوقت دفعت إليها حالة تضارب رؤى عناصرها حول أسلوب أدائها.

---

(709) Ibid., télégramme 07/06/59, pp.2-3.

(710) Op.cit. Voir le rapport de S.D.E.C.E. du 8 juin 1959, pp.2-3.

أوحى هذا المؤشر إلى عمق الخلافات الإيديولوجية داخل هيكلها آنذاك، تسبب فيه تدخل أطراف خارجية بغية التحكم في توجهها، وهو ما ثبت في قضية لعموري[711] على خلفية اعتبار عبد الناصر فرحات عباس امتدادا طبيعيا للثقافة الفرنسية، لابد من بديل عنه على رأس ح.م.ج.ج.، يتماشى وتوجهات نظامها الناصري.

شيء آخر برز عن الحوار، هو توصل دبلوماسية الحكومة المؤقتة إلى ضمان موطئ قدم فعلي في أوروبا، مركزه روما، للبدء في نسج خطط عمل جديدة لعمل دبلوماسي مركز، يقوم على مبدأ إقناع بقية د.أ.غ. بالالتفات إلى مصالحها الحيوية في شمال إفريقيا مستقبلا، والذي ربطته قيادة حكومة المنفى بمراجعة مواقفهم من طرفي

---

[711] قضية عكست حجم الاختلاف، والصراع بين ضباط هيئة جيش.ت.و، اختلفت الآراء والشهادات حولها فنجد مثلا فتحي الذيب اعتبرها حركة انقلاب نسجت خيوطها الولاية الأولى مع ضباط القاعدة الشرقية، بهدف إلقاء القبض على الوزراء العسكريين في ح.م.ج.ج، لتقديمهم إلى المحاكمة على خلفية تراخيهم في مهمة إيصال السلاح إلى الداخل، والبعض الآخر رأى فيها حركة خيانة، وعمالة لصالح المخابرات المصرية، هو ما ذهب إليه عمار بن عودة في شهادة أدلى بها إلى جريدة الشروق في يوم 20 أكتوبر 1958 قائلا: "جاءني عرعار محمد الهادي الذي كان في القاهرة، ليقول لي أن فتحي الذيب يطلبني في مقر المخابرات المصرية لأمر هام وحساس، وسري للغاية، فأشعرت بوصوف وكريم وبن طوبال بالأمر، فسمحوا لي بذلك، وكنت أعرفه من قبل بصفتي مسؤولا عن الأسلحة، فطلب مني الذيب العمل معا على تغيير قيادة ح.م.ج.ج على الأقل رئيسها فرحات عباس، وتعويضه بأحمد بن بلة"، نفس المبرر الذي زاد في تأكيده وزير الدفاع والمستشار السياسي للرئيس عبد الناصر أمين هويدي عند قوله، في عدم إعجاب القيادة المصرية بفرحات عباس على رأس ح.م.ج.ج، لبعده حسبه عن الثورة، وعن السياسة، وكان غير مخيف، بمعنى أن وجوده كان صوريا لأن التخصصات كانت موزعة على أعضاء الحكومة. ففي مذكرات لخضر بن طوبال التي مازالت لم تنشر بعد سربت منها جريدة الخبر الجزائرية بوسائلها الخاصة روايته حول ما اصطلح عليه "بمؤامرة العموري" والتي أرجع فيها القصة إلى غياب قيادة موحدة في الواقع، وكانت النزعة الولائية منتشرة بدل قيادة مركزية وجيش موحد (...) لقد انفجر هذا الوضع وتحول إلى أزمة حقيقية أصبحت قيادة الأركان محل انتقاد، وبرز تمرد ضدها فتم إبعاد كل أعضائها، بعضهم تم نقله إلى تمثيلية ج.ت.و بالقاهرة بدون وظائف محددة، كالعموري، ومصطفى لكحل اللذين قاما بالاتصال مع الطلبة الجزائريين، وشرعا في حملة ضد ح.م.ج.ج بدعم المكتب الثاني المصري، وعبد الكريم الخطابي للانقلاب على قيادتها الممثلة في شخص فرحات عباس. للمزيد من التفاصيل أنظر فتحي الذيب، **المصدر السابق**، ص405، وانظر كذلك عمار بن عودة، **حكاية القاعدة الشرقية وأطماع محساس وبن بلة برئاسة الثورة**، جريدة الشروق الجزائرية، عدد 2479، 14 ديسمبر 2008، ص11، وانظر كذلك فهمي هويدي، **ثوار الجزائر لم يسمحوا لأي بلد عربي احتكار ثورتهم**، جريدة المساء الجزائرية، عدد 1319، 31 أكتوبر 2004، ص..، وأنظر كذلك لخضر بن طوبال، **جزء من مذكراته تحت عنوان المخابرات المصرية هي التي دبرت مؤامرة العموري ضد ح.م.ج.ج**، جريدة الخبر الجزائرية، عدد 6984، 13 فيفري 2013، ص25.

الأزمة (الجزائر – فرنسا)، انطلاقا من المعطيات الدولية المشجعة التي أصبحت تدعو لدعم الحل السلمي في المنطقة، والذي دعت إليه ح.م.ج.ج. عشية تأسيسها بالقاهرة.

هو المبدأ بالذات، الذي سمح للسلطات الإيطالية أن تكون السباقة في الموافقة لمناضلي ج.ت.و. بتأسيس مكتب لهم بروما، والتعامل مع فرحات عباس كرجل سياسي حامل لقضية عادلة، وهذا باعتراف السفير المغربي بروما، عندما قال بالحرف الواحد، أنه من الصعب الإفصاح بدقة عن أسباب تكتم السلطات الإيطالية عن إقامات قصيرة المدى والتي كانت تمنحها بلا قيد ولا شرط لعناصر مهمة في حركة ج.ت.و.[712]

وفي تقرير آخر أعدته الخارجية الفرنسية تحت عنوان "إيطاليا و ج.ت.و." عبارة عن خلاصة انتقائية لجملة التقارير أعدتها عناصر سداك بإيطاليا، معددة فيه مجالات تحرك قيادات ج.ت.و. في إيطاليا، بعلم، ومساعدة السلطات الإيطالية في صيغة استغراب واندهاش كبيرين، كسابقة لم تتلق فرنسا مثلها من قبل حلفائها، أخذت بعد تساؤل عن الجدوى من انقلاب الموفق الإيطالي بهذا الشكل، الذي تضمنته ديباجة التقرير في الجمل التالية: "تعتبر إيطاليا ممر عبور يتردد عليه كثيرا عناصر ج.ت.و.، بحثا عن الأسلحة.

فقامت سفارتنا بمساع عديدة لدى روما، للفت انتباه قصر شيقي Chigi حول هذه النشاطات المعادية للأعراف الدبلوماسية الدولية، فلحد الآن لم تأت بأية نتيجة. فقد تكررت جهودنا في روما كما في باريس، للتوصل مع السلطات الإيطالية إلى إتفاق يحرم فرحات عباس من الإقامة في روما، على خلاف يزيد، وبومنجل اللذين لقيا السنة الماضية ترخيصا، سمح لهما بإقامة قصيرة في إيطاليا لغرض القيام باتصالات مع بعض الشخصيات الإيطالية، منها السيد ماتي Mattei، والسيد بيرا Pira الرئيس السابق لبلدية فلورنس، ومؤخرا أحمد فرنسيس الذي قضى بعض الساعات في روما.[713]

[712] S.H.D.C. Carton 264. Rapport de M. Palewski Amb. De France à Rome adressé à M. M.A.E.F. Rome 11 juin 59, p.1.

[713] تقرير أعدته الإدارة العامة للشؤون السياسية تحت عنوان "إيطاليا وج.ت.و، جاء مذكرا الحكومة الإيطالية بالالتزامات التي تربطهما في إطار الاتفاقيات الأمنية المشتركة، وباحثا عن الأسباب التي أدت إلى تراخي السلطات الأمنية الإيطالية مع عناصر ج.ت.و، التي كانت وراء انهيار رؤيتها الأمنية لحل القضية الجزائرية وعلى العموم أسهبت الإدارة العامة في القضايا المرتبطة بالأمن في المتوسط، حتى تدفع بالحكومة الإيطالية لمراجعة نفسها تجاه هذه القضايا، كالقضية التي ارتبطت بعمليات تهريب الأسلحة، التي تم تمريرها عبر ميناء Trieste وبعض الموانئ

في الحقيقة نطق الخارجية الفرنسية بهذه الحقائق هو اعتراف منها بحدوث انقلاب حقيقي في الموقف الإيطالي، لم تكن تتوقعه حساباتها بالنظر إلى ما كان بينهما من تعاون عسكري استخباراتي، ومقايضة في مسائل مشتركة ذات صيغة تبادل المعلومات الأمنية، حول بعض المعارضين من اليسار الإيطالي الذين لجؤوا إلى فرنسا، لمواصلة نشاطهم المعارض الذي تعذر عليهم في بلادهم إيطاليا.

أدت ح.م.ج.ج. عملا دبلوماسيا رائعا بروح احترافية متمرسة، أثبتت فيه للمجتمع الدولي توافق مطالب وأهداف القضية الجزائرية، مع محتوى لوائح ومواثيق هـــ.أ.م. في انتظار إعلان فعاليات المجتمع المدني في د.أ.غ. المساهمة في تأسيس هيئات دعم ومساعدة الجزائر على أراضيها، كالهيئة التي تأسست في ألمانيا الغربية تحت اسم "دائرة عمل أصدقاء الجزائر" Le Cercle de Travail des Amis de l'Algérie، التي أعلنت مساعدتها للقضية الجزائرية، تمثلت في سحب مذكرة أعدتها ح.م.ج.ج. حول الأسس القانونية للدولة الجزائرية، من تسعة عشر (19) صفحة في أربعة آلاف نسخة، على نفقتها الخاصة.المذكرة عبارة عن دراسة "قانونية مستفيضة" عن الجوانب القانونية للقضية الجزائرية، وفي خلاصتها أثبتت الدراسة وفق القانون الدولي، "استقلال

الصغيرة الأدرياتيكية والتي سيتم تسخيرها في سرية من طرف مناضلي ج.ت.و، وهناك عملية تهريب أخرى لأسلحة خفيفة موجهة إلى فرنسا، أما عن قضية الحزب الشيوعي الإيطالي الأكثر اهتماما بشؤون شمال إفريقيا، نظم باسمه في المؤتمر العالمي للسلم، في مطلع هذه السنة حملة جمع التبرعات لفائدة اللاجئين الجزائريين، فقامت منظمة الشبيبة الشيوعية الإيطالية بإرسال أدوية لـــ ج.ت.و، ثم قررت في مطلع 1959 تأسيس اللجنة الإيطالية لدعم الجزائر، لمساعدة المكافحين الجزائريين. ودائما في نفس التقرير تحت عنوان "موقف الصحافة عبر التقرير جاء فيه" أنه باستثناء جرائد اليسار المتطرف فمعظم الجرائد الإيطالية على العموم هي أكثر انتقادا لتقديراتنا". وعن موقف الحكومة الإيطالية وضح التقرير موقفها بالصيغة التالية: "الحكومة الحالية موافقة على دعم أطروحاتنا، بالنظر إلى عدم أهلية هـــ.أ.م الخوض في شؤون القضية الجزائرية ثم قبلت بنوع من التحفظ على دخول الشرطتين (الفرنسية والإيطالية) في تنسيق أمني لتهشيم شبكات ج.ت.و. التي تمددت في إيطاليا. هذا بصفة عامة عما جمعته الخارجية الفرنسية عن مواقف الحكومة الإيطالية، والتي اعتبرتها خروجا عن نصوص الاتفاقيات المبرمة بينهما، للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.D.C. Carton 264. Rapport du Directeur Général des Affaires Politiques au Niveau du M.A.E de France sous titre **"l'Italie et le F.L.N"**, Paris, 12 juin 59, pp.1-2-3.

الجزائر" قادم لا محالة(...)، وفي الأخير انتهت الدراسة إلى الاستشهاد باعتراف السفير الفرنسي في قوله: "إن توزيع المذكرة في ألمانيا كان مزعجا لنا".[714]

إنه تطور ملفت للنظر حققته القضية الجزائرية، زاد من تعرض سياسة الخارجية الفرنسية إلى المزيد من الضغوطات الدولية عليها، قد تنتهي بصعود فضائح سياسية، وأخلاقية ثقيلة تزعزع موقعها على الساحة الدولية، بإمكان قيادة ح.م.ج.ج. استغلالها كسلاح ضغط تمارسه، لتثبت من خلالها يقينية فشل كل أوراقها، وسياستها الميدانية، دبلوماسية كانت أو عسكرية.

ما كان هذا ليتحقق لولا تلك العلاقات التي نسجتها قيادة حكومة المنفى مع بعض الجرائد، والأحزاب، والمنظمات النقابية والحقوقية، ذات التوجه اليساري والإنساني لتخصيص جزء من اهتماماتها، ونشاطاتها الإعلامية الدعائية لملف القضية الجزائرية كالذي قام به مراسل جريدة ناسيونال زيوتينغ National Zeitung بباريس، من خلال مقال تحت عنوان "سويسرا مسرحا مكتملا لحرب الجزائر" تطرق فيه إلى الأزمة التي انفجرت بين فرنسا، وسويسرا على خلفية توقيف حمولة من الأسلحة عبر حدودها. وكذا فتح البنوك السويسرية حسابات خاصة لــ ج.ت.و.[715]

إنه اتهام واضح لتورط المؤسسات المالية الرسمية السويسرية في القضية، وهو ما حاول المراسل التركيز عليه في مقاله، لدفع الهيئات والفاعلين في النظام الفيدرالي السويسري إلى الضغط على حكوماتهم لتبدي موقفا صارما، لإبطال الاتهامات التي ذهبت إليها الحكومة الفرنسية، دفاعا وحفاظا على نمط استقلال نظامهم السياسي.

مثلت قضية الحسابات البنكية التي منحتها البنوك السويسرية لمناضلي ج.ت.و. أهم نجاح سجلته قيادة ج.ت.و في بداية النصف الثاني من عام 1959، أفقد الخارجية الفرنسية صوابها بعد اكتشافها لتلك الحسابات، التي زجت فيها تقاعس الحكومة السويسرية رأت فيه من جهتها تدخلا في شانها الداخلي، ما يعني أن هناك أزمة وشيكة

---

[714] تواجد مقر دائرة العمل الأصدقاء الجزائر في صاحية Cologne Bickendorf Erlenweg 8 قرب تركه لجنة الجزائر الحرة التي أسسها النائب الاشتراكي عن Wischnewski مناضل هو Sfd Williclemb، على رأس الهيئة الجديدة في المجال الدعائي مدعما غطاء ج.ت.و المتمثل في السفارة التونسية، للمزيد من التفاصيل أنظر:
C.A.D.N. Carton 156. L'Amb. De France à Bonn, Rapport de l'Amb. De France à Bonn sous titre **"Cercle de Travail des amis de l'Algérie"**, Bonn, 29 Juin 59, p.1.

[715] C.A.D.N. Carton 455, L'Amb. De France en Suisse, Fiche d'Information Édité par l'Amb. De France à Berne, sous titre **"Opérations qui seraient financées en Suisse pour le Compte du F.L.N"** adressée à M. M.A.E. de Paris, Berne 3 Juil. 59, p.1.

الوقوع بينهما في الأفق القريب، ستكون نتائجها وخيمة على الحكومة الفرنسية بطبيعة الحال، فلم تجد لتفادي الأسوأ عن هذه الأزمة سوى العودة إلى تهدئة الأوضاع، وتحوير اتهامها نحو شركة نقل مختصة في نقل البضائع، تنشط بمدينة بال السويسرية على أنها وراء نقل تلك الحمولة عبر حدود البلدين.

وبعد ذلك، استمرت الخارجية الفرنسية في توجيه اتهاماتها لشركة النقل التي تعاملت مع ج.ت.و. مستثنية أي دخل من هيئتي شرطة الحدود، والجمارك في تلك العملية، في مراجعة منها لموقفها من غير أن تبتعد عن تحميل جزء من المسؤولية، لبعض هيئاتها مع شركة نقل البضائع، تضمنته هذه الفقرة التي اقتطعناها من نص المساءلة التي استجوب فيها وزير الخارجية الفرنسي، أمام نواب البرلمان للرد على أسئلتهم حول هذه القضية، والتي اعتبر فيها أن:

"عمل شركة النقل تمرد على قانون الجمارك الفرنسية"، فوجهنا لها ولسفير بلدها إنذارا شديد اللهجة، حتى لا تقدم على مساعدة الفلاقة (عناصر جيش التحرير)، وإن السلطات الفرنسية بعد كل هذا: "اتخذت كل الإجراءات على التراب الفرنسي، لقطع المساعدات على خصمنا، وأن قبول مساعدة مالية هي بمثابة إقرار مقصود يمثل ابتزازا ومضرة لجالية شمال إفريقيا التي تعيش في فرنسا".[716]

وجد مناضلو ج.ت.و. في هذه القضية الفرصة التي كانوا ينتظرونها ليكثفوا من تحركاتهم الدعائية، لتحسيس حكومات د.أ.غ بحجم المعاناة التي يدفع ثمنها يوميا الإنسان الجزائري، جراء طول مدة التواجد الاستعماري في الجزائر، الذي يحتاج إلى وقوف المجتمع الدولي لدعم مطلب الاستقلال، الذي رفعت لواءه بيانات ومذكرات ح.م.ج.ج.، لاستدراج القوى الكبرى في العالم للتدخل لوقف هذه المعاناة، بتأييدها للحل السلمي وفق نصوص هـــأ.م.، الذي دعا إليه مكتب ج.ت.و بألمانيا في مذكرة تفصيلية، اعتبرها السفير وثيقة قاعدية لدعاية ج.ت.و. والتي من المفترض أن تعتمد كأرضية لمناقشة القضية الجزائرية في الدورة المقبلة لـــ هـــأ.م.[717]

---

[716] Rapport, 3 Juil. 59, pp.1-2.

[717] C.A.D.N. Carton 156, L'Amb. De France à Bonn, Lettre de l'Amb. De France prés à la R.F d'Allemagne sous titre **"Mémorandum du F.L.N"**, adressée à M. Couve Merville M.A.E.F. Bab Bed Bedesbourg, 5 juil. 59, p.2.

من هذا المنطلق، نفهم أن الدعوة وجهت إلى ألمانيا التي كانت السباقة إلى جانب سويسرا، في تقديم التسهيلات المحدودة الشكل، تعاطفا مع مناضلي ج.ت.و. من دون أن تضر بالاتفاقيات الأمنية التي أمضتها على انفراد مع الحكومة الفرنسية، التي كان الغرض منها في ذلك الوقت، تكثيف التعاون الأمني والإستخباراتي بينها، وبين الحكومة الفرنسية في إطار الرابطة الأطلسية، بحثا عن أشكال الدعم التي كانت تتلقاها مكاتب ج.ت.و. في د.أ.غ.

والتي بررتها آنذاك التقارير الفرنسية بحجم التراخي المتزايد، الذي تعمدته حكومات هذه الدول تكيفا مع الصدى الذي أحدثه فعل تأسيس ح.م.ج.ج. على الصعيد الخارجي (الدولي)، الذي منح للقضية الجزائرية مجرى أزمة دولية ليس باستطاعة فرنسا وحدها حلها، حتى ولو وقف إلى جانبها كل حلفائها الغربيين، خاصة بعد أن لبت الصين دعوة ح.م.ج.ج. للاندماج في الأزمة الجزائرية، كأداة لتعطيل المواقف الغربية المؤيدة للحكومة الفرنسية على مستوى هـــأ.م.

فتح اندماج الصين في القضية الجزائرية شهية بعض د.أ.غ.، للخروج من قبضة الاتفاقيات الأمنية التي كانت تربطها بالحكومة الفرنسية، مقررة حينها التوقف عن ملاحقة عناصر ج.ت.و. المنضوية تحت غطاء ح.م.ج.ج.، وهو اندماج على مقاس ثقلها أرادته أن يكون قاطرة تتشجع به أهم الدول الأوروبية الأوثق صلة بالحكومة الفرنسية، في المجال الأمني كإسبانيا للدفع بها، نحو اتخاذ خطوة تسمح لفرحات عباس ونجله رسميا، بالدخول إلى برشلونة لغرض "العلاج".

وقد كان له ذلك، حيث وجدت فيه الخارجية الإسبانية في مبرر العلاج ضالتها، سمحت له بالدخول إلى أراضيها، تضمنه توضيح تسلمه السفير الفرنسي بمدريد، من المدير السياسي لسانتا كروز الذي اعتبر: "الترخيص الذي منحته الحكومة الإيطالية لفرحات عباس يندرج في إطار الخدمة الإنسانية، وليس بوسعه إجراء أي اتصال سياسي غير مسموح به، لأنه يخضع لمراقبتنا الشديدة".[718]

إجابة لم تقنع الحكومة الفرنسية، بررها الاحتجاج الذي أودعه السفير الفرنسي رسميا لدى الخارجية الإسبانية بمدريد، مقترحا تقديم نسخة منه إلى كاتب الدولة لدى

---

[718] S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de M. Clauzel Amb. De France à Madrid adressé à M. C. Merville, M.A.E. de France, Madrid, 21 Juil. 59, p.9.

الحكومة الإسبانية، الذي لم يعر أي اهتمام لذلك الاحتجاج، مكتفيا بتكليف المدير السياسي لوزارة الخارجية، للانتقال إلى مقر السفارة الفرنسية بمدريد، ومعه رد شفوي في العبارة التالية: "قبل أن تباشر هذا المسعى، عليك أن تبحث في أي إطار جاء هذا الترخيص الذي منح لفرحات عباس".(719)

وفي تقرير آخر لنفس الهيئة الحكومة الفرنسية صدر بعد ثلاثة أسابيع، حاملا لحقائق كثيرة عن تحركات مكتب ح.م.ج.ج. بمدينة هامبورغ الألمانية، والتي تمثلت في إنشائه للجنة تعمل تحتتوجيهات رئيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي كان قد ربط اتصالا مع ممثلي نقابة عمال هامبورغ، واعدا إياهم بتنظيم زيارة عمل إلى مقر نقابتهم بـــ: "هامبورغ"، متى سمحت الفرصة لعرض انشغالاته، في شكل طلبات مستعجلة كتخصيص منح دراسية للطلبة الجزائريين، لمواصلة دراستهم في ألمانيا، وهو الموضوع الذي تحدث فيه أيت أحسن، ومولود قاسم مع مسؤولي الحكومة الألمانية منذ مدة، علما أن مدينة هامبورغ سبق وأن زارها أيت أحسن في 1958، ومولود قاسم في ربيع 1959 ، وحديثًا زارها بومنجل في 13 جويلية 1959، وقد أثمرت هذه اللقاءات تأسيس "اللجنة من أجل الجزائر" للتعريف بالجزائريين اللاجئين، كمضطهدين، ومطاردين من طرف السلطات الفرنسية.(720)

وفي تساؤل آخر لسفير فرنسا نقله إلى وزارة خارجيته، أفاد فيه عن وجود تحرك واسع لقادة ج.ت.و. في المدن الألمانية الكبرى كبون، وهامبورغ، وفرانكفورت، ولاكولون، بمساعدة مسئولين ألمان محسوبين على النقابات، ووسائل الإعلام الجرمانية، دون أن يعترض سبيل نشاطهم أدنى تدخل من سلطات الحكومة الفيدرالية الألمانية، ما يوضح أن حكومة هذا البلد أصبحت مجبرة على مسايرة الرؤية الدولية، التي تبنتها هــ.أ.م. والتي ساندتها و.م.أ. في تشجيع انضمام القوى الكبرى، إلى دعم الفكرة التي تدعو إلى حل سلمي عادل للقضية الجزائرية، أساسه المفاوضات التي دعت إليها ح.م.ج.ج.

(719) Télégramme, 21 Juil. 59, p.1. Voir aussi : dans le même carton, Télégramme de M. J. Roux Diplomate auprès M.A.E. à M. Clauzel Amb. De France à Madrid, Paris, 21 Juil.59, p.1.

(720) C.A.D.N. Carton 157, l'Amb. De France à R.F.D'Allemagne. Rapport à M. Clauzel Amb. De France à Bonn, sous titre **"L'activité du F.L.N"**, Hambourg, 27 juil. 59, pp.1-2.

اهتمام تسببت في إيقاظه القضية الجزائرية، دفع الحكومة الإسبانية إلى تذكير السفير بمحتوى التصريح الذي ألقاه وزير الخارجية السيد كاستيلا، بمناسبة زيارته الرسمية التي قام بها إلى بلباو Bilbao، والذي أكد فيه تطابق وجهة نظره مع ما قاله مدير الشؤون السياسية بوزارته في الجمل التالية: "إننا ندعم مبدأ معالجة القضية الجزائرية في الإطار الذي نتمناه، وفرحات عباس – كما هو معلوم – يقيم لدينا منذ مدة لأغراض إنسانية من أجل العلاج".(721)

فهاهي إسبانيا الحليفة الأساسية لفرنسا، تعلن التحاقها بسابقاتها من الدول الأوروبية تحت وطأة التطور الذي عرفته القضية الجزائرية على مستوى هـــأ.م.، والذي أصبح موضوع الجرائد الأوروبية على اختلافها ميولاتها الفكرية، ضف إلى ذلك صدى لجوء قيادة ح.م.ج.ج. إلى الاقتراب من الصين، والذي وصفه تقرير الكيدورسي Quid'orsy بـــ: "ورقة الصين(722)" أو "الزواج الصيني" الذي يلخص قرار قيادة ج.ت.و في إيفاد خمسين طالبا إلى الصين لإتمام تدريباتهم العسكرية.(723)

بقي فرحات عباس ببرشلونة قرابة الشهر، بحجة العلاج دون أن يتعرض لأي ضغط من الحكومة الإسبانية حتى أتم مهمته، وعند ذلك الحال، استدعت الخارجية الإسبانية السفير الفرنسي لتُعلمه بأن فرحات عباس سيغادر برشلونة بعد ظهر هذا اليوم، في اتجاه فرنكفورت. وأثناء المحادثات التي جمعتهما، أوحى السفير للسيد كورتينا Cortina أن فرحات عباس كشف نية الذهاب إلى مدريد قبل فرانكفورت، لأن

---

(721) S.H.D.C. Carton 247. Télégramme de M. Clauzel Amb. De France à Madrid, adressé à M. C. Merville, M.A.E.F. Madrid, 23 juil.59, p.1.

(722) تدخل علاقة الصين بالثورة الجزائرية في إطار انتباه قيادة هذه الأخيرة الممثلة في ج. ت. لمواجهة حرب الإبادة التي اتسعت مجالتها في الجزائر بعد عودة ديغول إلى سدة الحكم، وكذا الضغط على د. أ. غ. والكتلة الغربية ككل التي بقيت متماسكة في مواقيتها دعما لحليفتهم ح.ف. متشجعة بالمساعدات العسكرية التي كانت تلقتها حكومة هانوي وبيونغ يونغ من حكومة ماوستتينغ، وقد كان لهذا الانتباه أثارا هامة على القضية الجزائرية دفع بـــ و.م.أ. إلى الضغط على الحكومة الفرنسية داخل م.ح.ش.أ. للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.A.T. Carton 1H 1101, Rapport de l'Etat Major Général de la Défense Nationale, sous titre **"La Chine et l'Afrique"**, Paris, 24 Oct. 1959, pp.1-2.

Jeffrey James Byrne, La Guerre d'Algérie Facteur de changement du système International, Ouvrage collectif sou titre "**Histoire de l'Algérie à la période coloniale 1830-1962"**, Sous direction Abderrahmane Bouchéne, Ed Barzakh, Alger, 2014.pp.654-658)

(723) S.H.A.T. Carton 1H1740, Note d'Information sur l'Activité du FLN à l'Étranger, 25 juil.59, p.1.

لديه تذكرة سفر حجز بها مقعدا في الطائرة التي تقوم بالرحلة بين برشلونة ومدريد. [724]

واضح من أن السفير في نفسه إصرار يبحث له عن إجابة شافية، عن مرد التحول الذي بدا من أول ظهور له، يتعارض جملة وتفصيلا مع الرؤية الفرنسية للمسألة الجزائرية ففي اعتقادنا أن تحولا من هذا النوع، لا يمكن أن يكون غير أنه سلوك ظرفي (آني)، لجأت إليه السلطات الإسبانية للحد من تلك التدخلات المتكررة، التي حطت من قيمة كيانها في المجموعة الأوروبية، هو ما أحست به فذهبت لرد الاعتبار لنفسها، ولسيادتها.

حيث أقدمت على رد شجاع أعلنه وزير الخارجية أكد فيه أن فرحات عباس، استفاد من إقامة مرخصة لفترة محددة ينتقل بحرية تامة، بين المدن الإسبانية كما له الحرية في مغادرة التراب الإسباني متى أراد، وفي أي اتجاه أراده من غير أن يصدر في حقه – كما كان في السابق – قرار طرد أو إيقاف في حقه. [725] لعل ذلك يُقلل من التدخلات السافرة للسفارة الفرنسية بمدريد، التي في كثير من الأحيان تفتقد لأدنى مبرر يجيز لها التحرك في ذلك الاتجاه.

وحتى لا تتكرر مسألة فرحات عباس، كسبب لتوتر العلاقة بينها، وبين الحكومة الفرنسية هبت إلى اعتماد أسلوب التحايل في الردّ على احتجاجات السفارة الفرنسية حول القضية ذاتها، على أنها قضية إنسانية لا غير، تتطابق مع الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، الذي جاءت به اتفاقية جنيف 1948، وهو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يضاعف من تعقيد وضع الحكومة الفرنسية وإحراجها في حال رفضها قبول مبرر العلاج الذي تشبثت به خارجية الحكومة الإسبانية.

هكذا تكون الحكومة الإسبانية أنهت – ولو جزئيا– مسألة التدخلات الفرنسية في شأنها الداخلي، حيث تجلت في الطريقة التي رد بها كورتينا Cortina، على إحدى تساؤلات السفير الفرنسي بمدريد، قائلا: "كشفت لمحدثي بناء على معلومات خاصة، أن هناك أعضاء من ح.م.ج.ج. جاؤوا من المغرب، ومن جهات أخرى للتشاور مع

---

[724] S.H.D.C. Carton 264. Télégramme de M. L'Amb. De France en Italie adressé à M. C. Murville M.A.E.I. Madrid, 31 juil.59, p.1.
[725] Télégramme du 31 juil.59, p.1.

ممثليهم في برشلونة، وأنه في جميع الأحوال فرحات عباس ليس في حاجة إلى لقاء زملائه القادمين إليه من القاهرة، أو من تونس، أو من الرباط.[726]

إجابة تحمل في ظاهرها دعوة الخارجية الإسبانية للخارجية الفرنسية بالترفع عن مثل هذه الأساليب، لأن قيادة ج.ت.و. حققت ما يكفيها – ليس فقط لتعقد اتصالات في إسبانيا فقط – بل يمكنها القيام بأكثر من ذلك وفي غير إسبانيا من د.أ.غ.، لأن القضية الجزائرية نجحت في جذب انتباه كبرى دول العالم، خاصة بعد الاهتمام الذي لاقته داخل رواق الأمم المتحدة، واندماج و.م.أ. الإجباري في رحاها، كقوة عالمية زعيمة العالم الليبرالي، ودخول الصين كطرف في المسألة، حتى ولو أنه جاء متأخرا فإنها قامت بدور لا يقل أهمية عن دور و.م.أ.، في الضغط على فرنسا، وحلفائها لحل الصراع عن طريق المفاوضات.

فلا يمكن أمام كل هذا أن تبقى الدول الأوروبية مُغلقة على نفسها، داخل دائرة الملاءات، والضغوطات الفرنسية، التي ضعفت جدواها من الناحية الدبلوماسية، بعد تغير مواقف كل من سويسرا، وألمانيا، ثم إيطاليا، وإسبانيا، من طرفي الصراع، معركة كسبتها دبلوماسية ح.م.ج.ج. في أقل من عام، لم تجد أمامها حكومات هذه الدول سوى النظر إلى الأمور من وجهة نظر تقييميه، قياسا على المنحى التي أصبحت تعرفه ق.ج. دوليا وإقليميا.

وضع حتم على الحكومة الفرنسية مواجهته لوحدها، لم تجد أمامها سوى العودة إلى دبلوماسية التشويه والتعتيم، مستمدة إياها من تقارير أجهزة استخباراتها النشطة في هذه الدول، ناقلة هذه المرة خبرا مفاده انغماس ح.م.ج.ج. في انقسام على نفسها، مرده تدخل عناصر من حكومة المنفى محسوبين على جيش التحرير في صلاحية فرحات عباس[727]. حسب ما أفادت به الأوساط المصرية حسب زعمها. ومن المحتمل حسب

---

[726] Ibid. p.1.

[727] S.H.D.C Carton 84 S.E.A.A 1956-1968, Rapport Intitulé **"Les Organisations Directeurs du F.L.N leur Composition leur Rôles"**, 26 Sept au 04 Oct, p1. Et voir aussi M'hamed Yazid, **On a falsifié l'histoire,** magazine l'expresse 31 oct 2000, N° 2678, p48.

الأوساط نفسها، ستعقد حكومة المنفى اجتماعا طارئا بالقاهرة، لعرض حصيلة عملها. وفي الأفق قد يلجأ المجتمعون إلى إدخال تعديلات جوهرية على هيكلها.(728)

وجدت الحكومة الفرنسية في مسألة انشقاق ح.م.ج.ج.، دليلا ماديا ستلجأ إلى تضخيمه لجعله يتماشى مع فرضية تحول ح.م.ج.ج.، إلى أقطاب متناحرة. ينتظرها مستقبل غامض ستكشفه التطورات خلال الأيام القادمة، فأي دعم لها في هذا الوقت مغامرة خاسرة مجهولة العواقب، مهدت له حسب بعض "الأوساط الجزائرية" لم تحددها تقارير الاستخبارات الفرنسية، التي كانت فياتصالاتمع موالين لتوجه لمين دباغين، حيث أفصحت عن تسجيل مشادات عنيفة، بين الوزراء المدنيين، والعسكريين قبل موعد انعقاد الاجتماعالذي دعت إلى عقده ح.م.ج.ج. في السابق.(729)

وقد ذهبت الأوساط نفسها إلى تسريب تفاصيل جديدة بالغة الأهمية، عبرت كلها عن حالتي الانشقاق، والانسداد اللتين طبعتا وضع حكومة المنفى في ذلك الوقت، في الجمل التالية: قدم العسكر طلبا للمدنيين لتقديم استقالاتهم، قصد تكوين حكومة عسكرية، فرد عليهم زملاؤهم المدنيون برفض تقديم استقالاتهم، فقام العسكريون بسحب نية مشاركتهم في الاجتماع القادم، الذي مازالت لم تعرف الجهة التي ستحتضنه، وبعدها قرروا الذهاب إلى تونس لغرض الالتقاء بالقادة العسكريين المتواجدين هناك، لاستشاراتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة حسبهم لمواجهة الوضع، فرد فرحات عباس

---

(728) في إشارة إلى تنامي طموح كريم بلقاسم وبعض الضباط الموالين له، كالرائد عز الدين الذي كان يرى ضرورة تشكيل حجومة عسكرية بديلة لحكومة فرحات عباس، يحتفظ فيها هذا الأخير بحقيبة الخارجية. للمزيد من التفاصيل، أنظر:

S.H.D.C. Carton 14 S.E.A.A. deux Rapports du service S.D.E.C.E. le premier sous titre **“Renseignement”** du 1 juil. 59, p.1 et le deuxième **“Difficultés entre G.P.R.A et C.N.R.A**”, du 31 juil.59, p.1. Voir aussi Carton 14, Rapport établie par les services du S.D.E.C.E sous titre **“Sujet Remaniement Eventuel du GPRA”**, 1 Août 1959, P 1.

(729) كشف تقرير الخارجية الفرنسية تحت عنوان "تغييرات ممكنة في ح.م.ج.ج جاءت في ديباجته" يعرف خط ح.م.ج.ح اتجاهات وميولات متباعدة، جراء الصراعات التي عرفتها هذه الهيئة –ح.م.ج.ج– منذ وقت طويل، والتي عرفنا عنه مؤخرا تصنيفا للوزراء الذي جاء في أربعة أفواج: الأول يتشكل من بوصوف، مهري، بن خدة، والثاني يتشكل من فرحات عباس، وأحمد فرنسيس، ومحمود الشريف، والثالث يمثله كريم، إلى جانب بن طوبال، والرابع والأخير يمثله كل من لمين دباغين وأحمد توفيق المدني.

للمزيد من التفاصيل أنظر:

S.H.A.T. Carton 1 H 1740. Fiche de Renseignement sous titre **“Remaniement possible du G.P.R.A”**, Paris 5 Avril 1959, P1.

الذي كان في أوروبا. [730] رفضه الدخول إلى مصر ما دام صراع ح.م.ج.ج. لم يجد طريقه إلى حل"[731].

تمت هذه الزيارة التي قام بها فرحات عباس إلى إسبانيا، في وقت كانت ح.م.ج.ج. التي كان يرأسها، تمر بأزمة صراع عنيفة في صالح الحكومة الفرنسية ومع ذلك لم تعط لها سفارتها بمدريد أي اهتمام رغم أنه حدث مفصلي، يكتنز الكثير من الخبايا لو وجدنا طريقا لها في وثائق أرشيفية أخرى، غير التي طرقنا محتواها، ولكون يتعذر الوصول إلى هذه الوثائق، في انتظار ما ستفرج عنه مراكز الأرشيف الفرنسية تبقى زيارة يكتنفها الغموض، ولا نعرف عنها أي شيء، ماعدا المعلومات التي استقاها القنص الفرنسي ببرشلونة عن القنصل المغربي بنفس المدينة، عبارة عن مسار جولة جديدة لفرحات عباس قرر بدأها في 12 جويلية، وسيزور خلالها مدينة مدريد ثم تولاد Tolède، فغرناطة ثم كوردو Cordoue، وقد كان الهدف منها مرافقة نجله الذي كانت لديه مواعيد للقيام بفحوصات صحية بمصلحة طب العيون ببرشلونة. (...) وفي النهاية رفع القنصل إلى الحكومة الإسبانية انشغال حكومته بصيغة الاستفهام قائلا: "ما الغرض من استمرار بقاء فرحات عباس بإسبانيا، بعد انقضاء مدة المهمة (الفحص)، التي جاء من أجلها إلى برشلونة.[732]

حاول القنصل في هذه البرقية تذكير إسبانيا ومن ورائها د.أ.غ. الأخرى، للالتزام بما يربطه من اتفاقيات أمنية مع حكومة بلده، ما دام حسب اعتقاده القضية الجزائرية قضية داخلية فرنسية، عاد إلى تأكيدها الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري Michel Debré، في خطاب له ألقاه يوم 16 أوت 1959 أمام البرلمان الفرنسي قائلا: "أن الجنرال دوغول سيعيدالنظر في رؤيته حول القضية الجزائرية في إطار مبدأ الحكومة

---

[730] S.H.D.C. Carton 04, Rapport de S.D.E.C.E sous titre **"Au sujet des Dissensions au Sein du G.P.R.A"**, 6 Août 1959, P1

[731] قد أشارت برقية للقنصل الفرنسي في برشلونة إلى تواجد فرحات عباس في هذه المدينة إلى جانب زوجته وابنه من أجل زيارة مصحة مختصة في طب العيون، وقتها التقى بالقنصل المغربي ببرشلونة يسرب معلومات عن نشاطه هناك. للمزيد من التعامل أنظر:

S.H.D.C. Carton 04 télégramme de M. Giacobble Consul de France à Barcelone adressé à M. L'Amb. De France à Madrid, Barcelone, 6 Août 59, P1

[732] C.A.D.N. Carton 438, L'Amb. de France à Bern, Rapport de M Et. Dennery Amb. de France à Bern sous titre **"La Visite de Ferhat Abbas en Suisse"**, adressé au .M.A.E. de France à Bern, 15 Août 59, P1. Voir aussi : S.H.D.C. Carton 247, Télégramme de M. Giacobble Consul de France à Barcelone adressé à l'Amb. de France à Madrid, Barcelone 18 Août 59, P1.

الفرنسية، الثابت الذي لازال يعتبرها قضية فرنسية داخلية في مبادرة حل جديدة سيعرضها على الرئيس الأمريكي إيزنهاور في اللقاء الذي سيجمعهما خلال الأسابيع القليلة القادمة.(...)

تطرق إليها الناطق الرسمي لـــ ح.ف. في حوار خاص أجرته معه جريدة News presse de Frankfort في هذه الفقرة "إن فرنسا الحكومة عازمة على إقناع و.م.أ.، التي تشغل مكانة هامة في هــأ.م. بأن الجزائر وفرنسا، تربطهما مصلحة واحدة هي التعاون من أجل الوقوف إلى جانب م.ح.ش.أ.، لمنع تمدد النفوذ الشيوعي إلى الضفة الجنوبية للمتوسط، هذا ما سيسعى إليه دوغول في إطار رؤيته لحل ق.ج.[(733)]

أقدمت فرنسا على هذه الخطوة، في محاولة منها إقناع و.م.أ. باعتبارها أقوى وأكبر دولة في العالم الحر تأثيرا في العلاقات الدولية مقابل تنازلات منها، إذا تطلب الحال داخل الحلف الأطلسي، أو تمنحها امتيازات بترولية في الجزائر، المهم أن تنال رضاها في مسألة (أطروحة الجزائر الفرنسية)، التي ترى في الجزائر قضية فرنسية داخلية لا دخل لأية دولة في الشأن الفرنسي الداخلي، لكن الفرنسيين، لم يحسبوا لهذه لخطوة جيدا، ولم يتفطنوا للمعطيات التي كانت تتوفر عليها و.م.أ. التي تؤكد كلها فشل حكومتهم في كل مشاريع الاحتواء التي انتهجتها في الجزائر، حتى تبقى- كما زعموا - أن الجزائر قضية – داخلية فرنسية –.

لفتت الفكرة معارضة شديدة من قبل و.م.أ.، على خلفية ما كان يصلها من تقارير سفارتيها بتونس والمغرب.[(734)] حول تشبت ج.ت.و. بمبدأ الاستقلال التام هيأ لأغلب الصحف وبخاصة جريدة Frankfurt er Allgemeine، التي تناولت المساعي الجديدة التي تضمنها خطاب دوبري إلى توقع "رفض الأمريكان العرض الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية، القاضي بحل القضية الجزائرية في إطار الجزائر قضية داخلية فرنسية". أما جريدتا فيستدونتش Westdentsche وفالت "Welt"، اللتان كتبتا عن نفس الموضوع، لم تخرجا عما توقعته جريدة فرانكفورت في هذه الجملة "ليست هناك أية

---

(733) C.A.D.N Carton 915, L'Ambassade de France en Grande Bretagne, Télégramme de Mr Le Duc l'Amb. De France à Bonn adressé à M. G. Palewski Amb. de France à Rome Italie, 19 Août 1959, pp.1-2.

(734) S.H.A.T Carton 1H 1597, Bulletin de renseignement du S.E.D.E.C, Janv-Dec 1959, p1. Et voir aussi Michael Ganrasni, **France et Utats-Unies, Le grand malentendu,** colloque "De Gaulle et l'Algérie 1943- 1969. Sous la Direction de Maurice Visse, Tenue à L'amphithéâtre Austerlitz aux Invalides, 09 -10 Mars 2012, pp.94-100.

نية لــ و.م.أ.، لدعم الأطروحة الفرنسية،التي انتهت على أرض الواقع بفعل التطورات التي حققتها القضية الجزائرية، عسكريا، ودبلوماسيا في الداخل والخارج".[735]

مواقف جاءت متماشية مع ما كانت تعرفه القضية الجزائرية، من تمدد على الساحة الدولية الذي تحقق بفضل مجهود ممثلي ح.م.ج.ج. في هــ.أ.م. و و.م.أ.، وسويسرا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وغيرها من د.أ.غ.، الذي سمح لأنظمة هذه الدول بمراجعة مواقفها من القضية الجزائرية، بطرائق ومطيات شتى، سمحت للعناصر الوطنية التي أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن الحل السلمي، عبر جريدة المجاهد والجرائد الأوروبية التي كانت تتشرف بالسبق الإعلامي، بنشر حوار أو بيان لفرحات عباس، أو لمين دباغين، أو كريم بلقاسم، أو محمد يزيد، أو عبد القادر شندرلي، أو مولود قاسم وغيره.

فبفضل جهود هؤلاء وآخرين لم نذكرهم، اقتنعت و.م.أ. ود.أ.غ. كألمانيا، سويسرا، إيطاليا بعدم أهلية الحل الأمني للقضية الجزائرية، الذي كانت ح.ف. ترفع من نجاعته كبديل للحل التفاوضي، من خلال معاودة دعوة حلفائها التنسيق معها، في موضوع مراقبة جوازات السفر، والتشدد في منح تأشيرات السفر لأعضاء ح.م.ج.ج.، دعوة صادفت انعقاد لقاء رسمي جمع ممثل الخارجية الإيطالية، السيد سقني أدونوي Segni Adenauer والسفير الألماني بمدينة كادينابيا Caddenabia الإيطالية. حيث خرج الطرفان في الظاهر ببيان مشترك، دعوا فيه رئيس الحكومتين الإيطالية والألمانية للوقوف إلى جانب فرنسا حتى لا تحصل على أصوات قليلة في التصويت الذي سيجري في هــ.أ.م. حول القضية الجزائرية قريبا.[736]

اعترفت فيه إيطاليا في هذا الصدد صراحة أنه ليس لديها ما يمنع، إذا تطلب الأمر التعاون والتنسيق مع ألمانيا، مثلها مثل دول البنلوكس قصد إيجاد صيغة عمل، لانتشال فرنسا من الغرق الذي وقعت فيه، جراء حربها في الجزائر. وقد تعهد

---

(735) Télégramme 19 Aout 59, p.2.

(736) S.H.D.C. Carton 264 télégramme de M G. Palewski Amb. De France en Italie adressé à M. Couve Murville. M. .A.E de France, Rome 26 Aout, 59, p.1. Voir aussi : Carton 157, L'Ambassade de France à Bonn, Lettre de M. M.C de Murville M.A.E de France, adressée à Messieurs les chefs des Missions Diplomatiques de France à l'Etranger, Paris, 26 Août 59, p.1.

المستشار الإيطالي للسلطات الفرنسية بإثارة المسألة مع إدارة الرئيس إيزنهاور، بعد الارتياح الذي أبداه حيال ملف القنبلة النووية الفرنسية في الجزائر.[737]

يأتي تدخل إيطاليا بثقلها لدى و.م.أ.، لدفعها التصويت لصالح فرنسا في دورة هـ.أ.م، المقرر إجراؤها في سبتمبر 1959 من أجل الحفاظ على متانة الجدار الأوروبي، في وجه تمددات المعسكر الشيوعي،تضمنه تقرير سفيرها ببارن بتاريخ 1 سبتمبر 1959 في الفقرة التالية: "بناء على معلومات وردت إلى مصالحنا، تؤكد رفض السلطات السويسرية الترخيص لفرحات عباس بتجديد إقامته بمونترو السويسرية، والأمر نفسه، تكرر لدى الحكومة الألمانية في 31 جويلية من نفس السنة، حيث منعت فرحات عباس من الدخول إلى مطار فرانكفورت (ألمانيا)، علما أنه كان قد تلقى تحذيرا منها قبل دخوله إلى أراضيها، وجراء هذا الحزم اضطر زعيم المتمردين (ج.ت.و.) فرحات عباس إلى العودة إلى سويسرا على متن القطار. [738]

ودائما حسب نفس التقرير، أشار إلى معلومات وردت إليه من جهات مجهولة، أشارت إلى أن سبب مجيء فرحات عباس إلى جنيف، هو للقاء نائب مسلم كان في

---

[737] في برقية للسفير الفرنسي بروما بتاريخ 22 أوت 59 أشار فيها إلى زيارة سقني إلى مدينة كان رومبويي Rambouillet بمناسبة مرور الذكرى الخمسين لوفاة دوقاسبري De Gasperi، والتي سيزورها الجنرال دوغول بعد عودته من الجزائر، وقد خلفت محادثات كادينابيا Caddenabia بعض التأثير على التعليمات التي قدمت للوفد الإيطالي بـــ هـــ.أ.م قد استدعت هذه التعليمات إلى تحريرها جماعيا قبل إفتتاح مؤتمر فلوراس. للمزيد من التفاصيل:

S.H.D.C. Carton 264, télégramme de G. Pakewski Amb. de France en Italie Adressé à M. M.C de Murville M.A.E de France, Rome 22 Aout 1959, p.1.

[738] زيادة على هذا ذكر التقرير أن فرحات عباس أدلى أمام شرطة جنيف أن سبب مجيئه هو معرفته المسبقة للعديد من الأطباء الأخصائيين في العمود الفقري Affection de la colonne vertébrale، وأمراض الأذن والأنف والحنجرة ORL وكذا أمراض العيون Ophtalmologiste البروفسور الشهير فرانسشتي Franceschetti ومنذ سنة لم يقم بأي تحرك سياسي وحدد أن إقامته لا يمكن تمددها إلى أكثر من خمسة عشر يوما، وقد استقر في جنيف في الشقة القديمة التي كان يقطنها عدة بن قيتة 34 Avenue du Môle التي تخضع لمراقبة الشرطة السويسرية. ففرحات عباس حسب التقرير لم تكن لديه سوى اتصالات عادية، ومع ذلك استقبل بن تامي عن الهلال الأحمر الجزائري بجنيف، ثم ما هي إلا ساعات حتى فاجأه واحد من أعز أصدقائه الذي هو أحمد فرنسيس وزير المالية في ح.م.ج.ج، تبعه أحمد بومنجل الذي رافقه لأول مرة إلى سويسرا، للمزيد من التفاصيل:

C.A.D.N carton 438, L'Ambassade de France en Suisse, Rapport de M et Dennery Amb. de France à Benn sous titre **"Séjour en Suisse de Ferhat Abbas"**, adressé à Couve Murvilles, M.A.E., Bern, 1 Sept. 59, p.1.

السابق نائبا بالمجلس الوطني الفرنسي، جاء هو الآخر إلى جنيف لقضاء عطلة نقاهة في هوت سافوا Houte – Savois.

يبدو من وراء هذه الخطوة التي أقدمت عليها ح.أ.ف. ضد رئيس ح.م.ج.ج.، أن الأمر يعود إلى إحساسها بتعاظم نشاط قيادات مكتب ج.ت.و. على أراضيها، واتخاذهم لها منطلقا لتحركاتهم نحو ألمانيا الشرقية، والفيدرالية السويسرية، للقيام بتحركات أخرى استجابة لدعوة وجهتها لهم أحزاب، ومنظمات هاتين الدولتين، كالدعوة التي تلقاها عضو مكتب ج.ت.و. بألمانيا، المناضل مولود قاسم نايت بلقاسم للحضور في تظاهرة أقامتها حركة النساء لألمانيا الغربية من أجل السلم West Deutsche Frauen-Friedensbewegn Mouvement des femmes d'Allemagne Occidentale pour la paix، المتواجد مقرها بباد (Bade) قرب مدينة بال Bâle الواقعة بالقرب من الحدود الألمانية–السويسرية.

وقد قام مولود قاسم بإلقائه لمحاضرة عن الجوانب النضالية والقانونية للثورة الجزائرية أمام الوفود الحاضرة التي قدمت من بعض د.أ.غ.، وبعدها انتقل إلى جامعة – فريبورغ ببربيسقون Fribourg en Brisgan، التي دعته كذلك ليلقي سلسلة من المحاضرات حول التطورات التي حققتها الثورة الجزائرية، ونظرة قيادتها لإنهاء الحرب في الجزائر، التي مازالت تبتلع الأرواح والممتلكات من الجهتين. هذا ما حاول عرضه مولود قاسم أمام جمهور جمعية أصدقاء الوفاق بين الجرمان والعرب Freunde der Deutsch Arabischen vers tändigung - Amis de l'Entente Germano-Arabe في جويلية 1959[739].

محاضرات أوجز فيها مولود قاسم عمق المسألة الجزائرية، المتمثل في رغبة الشعب الجزائري في التحرر والاستقلال، رد عليها الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري بتاريخ 16 سبتمبر 1959، في نداء دعا فيه قيادة ح.م.ج.ج. إلى فحص مبدأي السلم وتقرير المصير، اللذين يستحيل طرقهما في الوقت الحالي مادام حسب توهمه أن "هناك قتلا وذبحا، تثيره قيادة الانتفاضة (ح.م.ج.ج.) التي زعمت أنه هو الطريق الوحيد الذي يوصل إلى حق الجزائريين في حكم أنفسهم، رغم أننا فتحنا لهم كل السبل

---

[739] C.A.D.N Carton 438, L'Ambassade de France en Suisse, Lettre de M. Henry Rollet Consul de France à Bâle sous titre **"Activité du Nommé Mouloud Kassem"**, adressé à M. Dennery Amb. de France à Bern, Bâle, 3 sept 59, p.1.

لتجسيد هذا الحق، فلماذا إذن الصراع والتشنج والصدامات الأخوية المتواصلة نحو جزائر أكثر دموية؟[740]

جاءت هذه الدعوة الفرنسية، في محاولة لإيهام الرأي العام الدولي والجرائد التي تناولت نشاط مولود قاسم بألمانيا أن الحكومة الفرنسية بصدد إدخار كل الجهود والفرص لإيجاد حل يرضي الطرفين، هو السبيل الأمثل في نظرها لقطع الطريق أمام قيادة ج.ت.و. "ح.م.ج.ج"، المتشبث بفكره لتنظيم انتخابات حرة تحت رعاية دولية أو أممية، لكشف وجه فرنسا القبيح أمام الرأي العام الدولي.[741]

وهو ما عبر عنه تصريح ح.م.ج.ج بتاريخ 28 سبتمبر 1959، مدافعا ومشددا على المبادئ الأساسية التي اقترحتها ج.ت.و.، لحل الصراع، تتعارض طبعا مع مبادئ الرؤية الفرنسية التي شملها خطاب الرئيس الجنرال دوغول في 16 سبتمبر 1959 الذي أمر الحكومة الفرنسية، بذل كل الجهود الدبلوماسية كانت، أو استخباراتية للوصول إلى معرفة ما يدور في مخيلة ح.م.ج.ج. من أفكار وطموحات حول مبادرة – دوغول – الأخيرة.

فبعد خطاب دوغول الذي ألقاه في 16 سبتمبر 1959، بدأت فرق أجهزة الاستخبارات الفرنسية المختصة في التجسس برصد المكالمات الهاتفية التي كان يتبادل فيها أعضاء ح.م.ج.ج. شأن قضيتهم، وموقفهم من المسائل التي عرضها الجنرال دوغول في خطابه، فكانت نتيجة فحصهم لهذه المكالمات مخيبة للآمال بعد أن وجدوا كل عناصر ح.م.ج.ج.، ملتزمة بالشروط والمبادئ التي نصت عليها وثيقة أول نوفمبر وأرضية الصومام المختصرة في النقاط التالية:

– اختيار الحكم الذي يريده الشعب الجزائري.
– يؤكد الشعب الجزائري إرادته للمرة الثانية على مواصلة كفاحه التحريري.
– فكرة حق تقرير المصير أعادت الشعب الجزائري إلى فترة ما بعد الإحتلال 1830.
– تذكر ح.م.ج.ج.ح.ف. أن مبدأ إلحاق الجزائر بفرنسا مبدأ غير قابل للطرق إطلاقا.

---

[740] S.H.A.T. Carton 1H1740, Rapport du 2ème Bureau sous titre **“Analyse de la Déclaration du G.P.R.A”**, 1959, Alger 30 sept 1959, p.5.
[741] Op.cit, Rapport du 2ème bureau C.F.F. du 30 sept 59, P1.

- ترفض الحكومة المؤقتة أي تفاوض في غياب الفرص المؤدية إلى السلم.

- حق الشعب الجزائري في حكم مستقل، نص عليه بيان ج.ت.و في أول نوفمبر الذي من أجله قامت الثورة الجزائرية[742].

ضربت هذه النقاط عمق الرؤية الدوغولية، التي كانت تبحث عن مخرج لها بامتيازات ذات صبغة دائمة تعوضها عن الخسائر التي تكبدتها، والسمعة التي فقدتها كدولة كبرى محورية في معسكر الغرب، فليس أمامها إذن إلا خيار الدخول مع ح.م.ج.ج. في حوار حول هذه النقاط، ما دام أن قيادة هذه الأخيرة رأت أن هذه النقاط هي ثوابت غير قابلة للمساومة ولا للتنازل عن واحدة منها، باعتبارها مطالب واقعية لا بديل عنها، إذا أبدت ح.ف. استعدادها لوضع حد للحرب في الجزائر.

نقرأ من وراء تشبث والتزام قيادة ج.ت.و.–ح.م.ج.ج.–، بحذافير هذه النقاط كما جاءت في بيان أول نوفمبر، وأرضية الصومام، دون أن تنقص منها، أو تجري عليها تعديلا، حتى يدرك القائمون على الشأن الفرنسي، وعلى رأسهم الجنرال دوغول أنها نقاط توافق وإجماع، لا اختلاف حولها بين قيادات الداخل والخارج، لأنها الأرضية الأساسية التي تتوفر على الضمانات الكاملة، تكفل للجزائر استرجاع سيادتها كاملة غير منقوصة، إذا ما تم الدخول جنبا إلى جنب في مفاوضات رسمية ومباشرة.

خلاصة:

بدأت دبلوماسية قيادة ج.ت.و. انطلاقتها الفعلية في أواخر النصف الأول من عام 1956، بدافع النجاحات التي حققتها الثورة في الداخل والخارج، وكذا انضمام عناصر البيان بقيادة فرحات عباس، للعمل تحت غطاء ج.ت.و. في 22 أفريل 1956، وتشكل مكتب دائم لـــ ج.ت.و. بنيويورك 1956، وهيكلة تركيبة الوفد الخارجي بعد مؤتمر الصومام أوت 1956، في إطار أولوية السياسي عن العسكري والخارج عن الداخل.

أعطت هذه الخطوات دفعا للعمل الثوري في شقه الدبلوماسي، انعكس في البداية على وتيرة تدويل القضية الجزائرية، خاصة بعد السماح رسميا لعناصر جماعة البيان بتقمص نشاط الجبهة في د.أ.غ.، من خلال التردد عليها من حين إلى آخر، تحت مبرر

[742] Rapport 30 sept 1959, pp.2-5. Et voir aussi : S.H.D.C. Carton 25, Afrique-Levant-Algérie, Gouvernement Algérien, Aout 1956 – Sept. 1958, Bulletin du 7 Avril 1958, p.1. Et voir aussi : S.H.A.T. Carton 1H1741, Rapport sous titré **"Le G.P.R.A et son Service à l'Etranger"**, 1960, pp.10-15.

التقرب من هيئات مجتمعها المدني، المهتمة بالشأن الجزائري، وهي الفكرة التي نبه إليها مولود قاسم عام 1957، والتي تمثلت في دعوته قيادات ج.ت.و. استغلال جرائد، ونشريات اليسار في دول الشمال، والوسط الأوروبيين. فأوفدت قيادة ج.ت.و. عبد الرحمن كيوان ممثلا، في جولة رسمية إلى الدول الإسكندنافية في مطلع النصف الثاني من عام 1957، وفدا التقى أثناءها عددا من الشخصيات، والهيئات الرسمية، تبادل معها أطراف الحديث حول احتياجات، وانشغالات قضيته في ذلك الوقت.

كان لهذا العمل الأثر الطيب على ج.ت.و. وممثليها، شجع على التكيف مع توسيع تحركاتهم في د.أ.غ.، قصد نسج علاقات عمل مع وسائل الإعلام المكتوبة، كجرائد اليسار لإطلاعها على طبيعة تنظيمهم المسلح المتمثل في "ج.ت.و." وقد كان لفرحات عباس الحظ الأوفر في هذا الجهد حيث استطاع النجاح في تمرير رسائل كثيرة، عبر الحوارات التي كان يلقيها في هذه الجرائد الأوروبية السويسرية على وجه التحديد، إلى حد أن ثارت حولها الكثير من الأزمات بين الحكومة الفرنسية والحكومات الأوروبية، كان لها الدور الحاسم في بداية تبلور ملامح تحول خافت لدى الرأي العام السويسري، والألماني على حد سواء، بحكم تردد فرحات عباس على الجرائد اليسارية الناطقة بالألمانية في هاتين الدولتين كجريدتي التات Tat وفيلت Weilt.

فعلى أية حال، ترك هذا الجهد تأثيرا محدودا على صناع السياسة في د.أ.غ.، وذلك حتى بعد تأسيس ح.م.ج.ج.، تترجم في شبه اهتمام ردت به نخب الحكومة الأوروبية على أساس أنه في اعتقادها مسألة فرنسية داخلية لكن في عمق قناعتها، حدث التأسيس بدا عندها كمؤشر على قرب نهاية الصراع الذي لابد من أخذه على محمل الجد. فبدأت أهم الدول في أوروبا الغربية، كسويسرا، وألمانيا، والدول الإسكندنافية، ثم إسبانيا، فإيطاليا في التخفيف من حدة متابعتها، ومراقبتها لدخول وخروج مناضلي ج.ت.و، والتساهل معهم إذا كانت بحوزتهم وثائق هوية رسمية يتحركون بها، بالإضافة إلى هذا وهو الأهم، حيث سمحت لمجتمعها المدني، منها وسائل الإعلام بالتعاطي مع القضية الجزائرية، نيابة عنها بطريقة غير مباشرة، حتى لا تتوتر علاقتها مع الحكومة الفرنسية.

ولكي تدفع دبلوماسية ج.ت.و. بالحكومات الأوروبية إلى التكيف مع التطورات التي فرضتها على الساحة الدولية إلى استدراج و.م.أ. والصين، بدعوتهما إلى التدخل

في القضية الجزائرية، لإفشال الرؤية الأمنية الفرنسية التي كانت تدافع عنها كإطار أمثل لحل القضية الجزائرية وقد زاد في تعميقها بعد توصل و.م.أ. إلى زيف دعاية ارتباط ج.ت.و. بالناصرية المصرية، من خلال محتوى أرضية المطالب التي تقدم بها وفد ل.ت.ت. في مؤتمر طنجة في أفريل 1958، ثم اعتراف الصين بـــ ح.م.ج.ج. مع قبولها مساعدتها عسكريا ودبلوماسيا. هما عاملان أوجدتهما قيادة ج.ت.و. ولزعزعة الموقف الأوروبي الموحد من القضية الجزائرية المؤيد للحكومة الفرنسية الذي تجاوزه الزمن، بالنظر إلى الموقف الذي أضحت تتبوؤه القضية الجزائرية في المسارح الإقليمية والدولية.

والمرحلة المهمة في كل هذا، هو تطلع دبلوماسية الحكومة الفرنسية تحت راية ح.م.ج.ج. إلى الاحترافية، حيث نجحت في إدارة معركة أحقية تأسيسها من الناحية القانونية من عدمها مع الحكومة الفرنسية، في مذكرات سياسية دقيقة استعانت فيها بمختصين في القانون الدولي من جزائريين وأجانب، هي وراء تسارع وتيرة الاعترافات بها كهيئة شرعية لكفاحها التحرري، ما أهلها للارتقاء إلى توظيف ورقة البترول لإثارة انتباه و.م.أ. حتى تستعين بثقلها لتوظيفه لضغط على الحكومة الفرنسية لإجبارها الدخول على مفاوضات مع ج.ت.و.

وأما بالنسبة لـــ د.أ.غ. لجأت قيادة ج.ت.و.، إلى توظيف وثيقة الأسرى من عناصر اللفيف الأجنبي، الذين وقعوا بين أيدي جنود جيش التحرير الوطني، الذين اعتبروهم أسرى حرب، فأظهرت مدى التزامها بالوثائق القانونية الخاصة، بحماية الأسرى أثناء الحرب فقامت بتقديمهم إلى م.ص.أ.د. ليعيدهم إلى أهاليهم، كعربون صدق منها. لحكومات د.أ.غ. لدعوتها إلى مراجعة مواقفها في حدود لا تتعدى السعي لدى الحكومة الفرنسية لإقناعها بمسعى المفاوضات لحل القضية الجزائرية، وفق الشرعية الدولية، هو أهم انشغال ظلت ح.م.ج.ج. تدفع إليه المجموعة الدولية بما فيها د.أ.غ. منذ تاريخ تأسيسها إلى الأخذ به، للوصول إلى اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر.

الخاتمة

تمكنت ج.ت.و. من إرساء قواعد العمل الدبلوماسي ابتداءً من سنة 1957، جاعلين منه أنموذج عمل خاص بهم، صارعوا به دبلوماسية الحكومة الفرنسية العريقة، فتمكنوا من هزمها في عقر دارها، وفي المحافل الدولية، وأمام حلفائها.

جلبت دبلوماسية ج.ت.و. بهذا التفوق، اعتراف المنظمات الإقليمية – في مقدمتها منظمتي الجامعة العربية ومنظمة الأفرو أسيوية المنضوية تحتها دول الجنوب – بشرعية نضالها، ومارست ضغوطات هامة على مستوى هـــ.أ.م. بتبنيها لأطروحة ج.ت.و.، من خلال وقوف مندوبيها إلى جانب وفدها بنيويورك، في الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة لـــ هـــ.أ.م.، بمساعدة انقلاب موقف و.م.أ. غير المباشرة من القضية الجزائرية في الاتجاه الإيجابي.

ويعود سبب توفيق قيادة ج.ت.و. في هذا الاختراق، إلى دور وسائل الإعلام الأوروبية المكتوبة، النافذة التي سهلت لهؤلاء التسلل إلى د.أ.غ.، مستغلين في ذلك توجهاتها الإيديولوجية، وانفتاحها على العالم عبر مراسليها في القاهرة، وفي تونس، وفي المغرب. وفي الوقت الذي استطاعت قيادات الجبهة الحصول على حق اللجوء السياسي، الذي أعانها على تأسيس وتنصيب مكاتب لها في هذه الدول "د.أ.غ." أخذ شأن القضية الجزائرية يتعاظم في هذه الوسائل أكثر من ذي قبل.

وجدت قيادات ج.ت.و. نفسها في أمس الحاجة إلى هذا التقدم الذي حققته، فعمدت على تعزيزه بمواصلة الدفاع عن مشروعها الثوري، الذي اتسع نطاقه المسلح من خلال تلك العمليات التخريبية التي نفذتها مجموعاتها المسلحة، ضد المنشآت الحيوية، في كبرى المدن الفرنسية بدءًا من العاصمة باريس التي تأسس على أنقاذها ميلاد جبهتها الثانية، والتي جاءت بها الهيكلة التي أدخلتها قيادة ج.ت.و. على نظام فيدراليتها بفرنسا، بعد مؤتمر الصومام في أوت 1956، لفرض هيمنتها الكاملة على المشهد السياسي، والعسكري في الداخل والخارج لوحدها بلا منافس.

وعملت قيادة ج.ت.و. على تحقيق هذا الهدف بشتى الوسائل، اقتناعا منها في أنه الوسيلة الوحيدة التي تصلح مع ح.و.ج.، لتركيعها حتى يتسنى لها احتواء الوضع الثوري بفرنسا، فكان لها هذا مع نهاية عام 1957 بعد أن ابتلع الصراع بينها وبين ح.و.ج.، آلاف القتلى من خيرة المناضلين من الجانبين اسوَدَّ بهم سجل تاريخ الجزائر المعاصر.

ولعل أكبر تحد واجهته قيادة ج.ت.و.، يفوق تحدي تثبيت نظامها بفرنسا، هو تحدي السلاح الذي رفعته من خلال الدور الذي قام به أحمد بن بلة على مستوى و.خ.، ثم أحمد بيوض، بمساعدة سفارتي مصر، والجامعة العربية بسويسرا، ثم المهمة التي اضطلع بها امحمد يوسفي بأوروبا بأمر من عبد الحفيظ بوصوف أواخر عام 1956. حيث مكنت قيادات ج.ت.و. من التغلب على صعاب مهمة التسليح، بعد أن أسعفها الحظ في التعرف على شخصيات ألمانية، محترفة في صناعة وتجارة الأسلحة كانت تتردد على السفارة الألمانية بالمغرب.

أفضت هذه المساعي إلى توصل قيادة ج.ت.و. إلى نسج علاقات مع شبكات، ومؤسسات إنتاج وتهريب الأسلحة بأوروبا، بعد نجاح فيدرالية فرنسا لـــ ج.ت.و. في توفير المورد المالي، الذي هو حصيلة الاشتراكات التي كان يدفعها المهاجرون الجزائريون بفرنسا، إلى خزينتها، ثم تحويلها إلى سويسرا، لإيداعها في حسابات ج.ت.و. بالبنوك السويسرية، والتي عرفت بحملة الحقائب، منها شبكة جونسون التي تجند العديد من المتعاطفين الأوروبيين في نظام ج.ت.و. كمتطوعين، والبعض منهم كانوا يتلقون ثمنا مقابل المهمات التي يكلفون بتنفيذها، كمهمة نقل الأموال إلى سويسرا ونقل الجرحى إلى مستشفيات ألمانيا الشرقية.

وبتحسن مالية ج.ت.و. بالخارج، وتدخل الوساطات العربية بغطائها، تحصلت قيادة ج.ت.و. على كميات معتبرة من الأسلحة من ألمانيا ومن بلجيكا ومن إيطاليا، تم نقلها إلى القواعد الخلفية للثورة، في كل من مصر وليبيا لتنقل برا إلى تونس، حتى لا يتكرر سيناريو سفينة أتوس وغيرها، التي أوقفتها البحرية الفرنسية في أواخر أكتوبر 1956، ودفعت ثمنها الحكومة المصرية من خلال تعرضها للعدوان الثلاثي في نوفمبر 1956.

ووصول الأسلحة إلى مصر وتونس وليبيا، يعني حتما أنها مرت عبر حدود أكثر من دولة أوروبية، وهو ملمح يعكس توافق نجاح قيادة ج.ت.و. في مهمات شراء الأسلحة بالتراخي المتعمد من قبل شرطة حدود تلك الدول كألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وسويسرا تجاه مناضلي ج.ت.و.، بحجة أن وضعهم قانوني، بتوفرهم على وثائق هوية رسمية، وحوزهم على حق اللجوء السياسي الذي هو حق يكفله القانون الدولي، بحيث يمنح للحاصل عليه حق التحرك من دولة إلى أخرى من دون أي حرج، وأما عن

مشترياتهم من الأسلحة، ضمنيا فهي ملفوفة تحت هذا الحق الذي منحته إياهم السفارات العربية.

شجعت مساعي ج.ت.و. الناجحة، تجار ومؤسسات إنتاج الأسلحة في تلبية حاجياتها من الأسلحة والذخيرة، كشركة شولتر الألمانية التي كانت رائدة في مجال توفيرها لكميات معتبرة من الذخيرة لــ ج.ت.و.، وعكس مؤشرا واضحا على انهيار الرؤية الفرنسية، وبداية تراجع نفوذها في الجزائر، وانخرطت كذلك بريطانيا و و.م.أ. في هذا الاتجاه بمساعدات عسكرية لتونس، وقيام بلجيكا بنفس العملية مع المغرب خلال عام 1957.

هذه أهم المؤسسات التي عثرنا لها عن آثار تعاملها مع قيادات ج.ت.و.، خلال مرحلة 1957–1958 في مجال الأسلحة، بالإضافة إلى آثار أخرى في نفس الانشغال تمت بين قيادات ج.ت.و. و و.م.أ. تمثلت في تردد قيادات ج.ت.و. على السفارة الأمريكية بالرباط، اتضح أن مسألة الأسلحة كانت في طريقها إلى الحل. وقد بينت الكثير من الوثائق توصل قيادات ج.ت.و. إلى شراء كميات معتبرة من الأسلحة بختم الحكومة المصرية وبمساهمة استخباراتها، التي ساعدت تلك القيادات في الوصول إلى تلك المصادر، فإلى غاية هذا الحد سجل عمل الجبهة انتصارا رائعا على المخابرات الفرنسية في أوروبا، لكنه لم يكتمل بسبب عجزها عن إيصال الكميات التي اقتنتها من تلك المؤسسات إلى قواعدها الخلفية، التي كانت بالمغرب، وبتونس على خلفية تعاون المخابرات الفرنسية مع مخابرات حلفائها الغربيين، تحت مظلة الحلف الأطلسي لمنع انتشار تجارة الأسلحة، بحجة منع اتساعها حتى لا تقع في أيدي قيادات حركات التحرير..

تحت هذا التحالف المخابراتي وقعت مأساة قضية أتوس، التي تم إيقافها من قبل مخابرات البحرية الفرنسية في أواخر أكتوبر 1956، الدرس الذي لم تهضمه قيادة ج.ت.و. وإلا كيف نفسر إحباط نفس الجهاز باخرتين محملتين بالأسلحة والذخيرة بعد ثلاث سنوات، كانتا موجهتين إلى جيش التحرير بالداخل، الأولى المعروفة بباخرة Juan Illneca إسبانية الصنع، كانت محملة بــ 150 طن من الأسلحة تم إيقافها بسواحل تيطوان في 19 جوان 1957، والباخرة الثانية المعروفة بسلوفينجا Slovenja تشيكية الصنع، كان على متنها 200 طن من الأسلحة تم إيقافها على السواحل المغربية في 15

جانفي 1958، والباخرة الثالثة المعروف بليدس Lidice بولونية الصنع، كانت محملة بـــ 8000 طن تم إيقافها بالسواحل المغربية في 18 جانفي 1959. كميات معتبرة من الأسلحة ضاعت من غير أن تصل إلى جيش التحرير.

إن النتيجة التي يمكن أن يتوصل إليها أي باحث في هذا الموضوع، يستقرئ من البداية أنه من الصعوبة على أي كان اختراق فضاء تجارة الأسلحة بأوروبا، بالنظر إلى الرقابة الأمنية التي اشتركت في ضربها، الحكومة الفرنسية و و.م.أ. على هذا النوع من التجارة بدافع متطلبات الحرب الباردة، لمنع اتساعها – لكن من خلال المعطيات التاريخية –، التي أتينا بها من الوثائق الأرشيفية الفرنسية، حول جملة عمليات التسليح التي نجحت في تمريرها، قيادة ج.ت.و. إلى قواعدها الخلفية دلت في مضمونها وفي رمزيتها، على فشل الحكومة الفرنسية في مشروع تطويقها لجهود مسؤولي التسليح في نظام ج.ت.و. على خلفية انفتاح قيادة هذه الأخيرة الممثلة في ح.م.ج.ج. على جمهورية الصين بعد تأسيسها عام 1958.

وقد تفطنت دبلوماسية ج.ت.و. إلى دور المنابر الإعلامية، والمنظمات النقابية، وأصدرت جريدة المقاومة الجزائرية عام 1955، ثم جريدة المجاهد عام 1956، وتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري 1956، وكذا الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عام 1956، كآليات عمل دعائية تنوب عنها بفروع، وممثلين عنها في التجمعات الدولية، بأوراق عمل تعرف من خلالها بنضال، وأهداف الجبهة من وراء حربها المشتعلة مع فرنسا.

وعن طريقها حدث انجذاب هيئات المجتمع المدني في د.أ.غ.، خصوصا أحزاب وجرائد اليسار، والجمعيات الحقوقية إلى الاهتمام بالقضية الجزائرية، بشكل ملفت للانتباه من خلال نشرها لمقالات وتحقيقات حول تدفق اللاجئين الجزائريين على تونس والمغرب، كمؤشر على تعفن السياسة الفرنسية في الجزائر، شجعت بعضا من حلفائها كألمانيا، وسويسرا على التساهل في منح حق اللجوء السياسي للمناضلين الجزائريين، ظهر في السماح لهم بالقيام بالنشاط الدعائي، كالذي قاله فرحات عباس من على الأراضي السويسرية، وبعض د.أ.غ. الأخرى طيلة فترة 1956–1958. أما و.م.أ. ففضلت تقديم مساعدتها تحت غطاء اللاجئين في شكل أدوية وأغطية، ومساعدات مالية تكفلت بها سفارتاها في كل من تونس والمغرب.

بدأت سياسات ومواقف د.أ.غ. كألمانيا، وسويسرا، وإيطاليا، وإسبانيا، تعرف تحولا في رؤاها من الصراع الجزائري-الفرنسي، مثلت في نظر قيادات ج.ت.و. تطورا في صالح قضيتهم وهو الأمر الذي حفزهم على مواصلة ترددهم على مدنها الرئيسية، لزيارة عائلاتهم تفاديا لحدوث إحراجات قانونية، لمصالح داخليات هذه البلدان، حتى تسمح لهم بتعزيز تواجدهم القانوني، ومنها الإعداد للتواجد في د.أ.غ. الأخرى كالدول الإسكندنافية، وبريطانيا، وبلجيكا، وغيرها، لوضع خلايا أولية لتنظيمهم السياسي "ج.ت.و." وهو الدور الذي اضطلع به في البداية أحمد بيوض، ومحمد بوجملين بسويسرا، وعبد الرحمن هلاي بدول الشمال الأوروبي.

فعبر هذا الالتفات، تمكنت قيادات ج.ت.و. من الانتشار التدريجي في د.أ.غ. واحدة تلو الأخرى، بمساعدة السفارات العربية التي منحت لهم مكاتب بمقراتها سهلت لهم التواصل مع جرائد، وأحزاب اليسار، المعادية لسياسة فرنسا في أوروبا، وفي المستعمرات، بحيث اتخذت هذه الجرائد والأحزاب تقليدا خصته لنضال قيادات ج.ت.و. للتعريف بمشروع قضيتهم التحريرية. وهنا نخص بالذكر جريدة فلت Welt، ولا تريبون دو جنيف La Tribune de Genève، اللتين كانتا تنشران بيانات وحوارات فرحات عباس، وجماعته، وكذا سماح هيئة السلم العالمي بمشاركة وفد عن ج.ت.و. في كل لقاءاتها السنوية، وكذا الحزب الشيوعي الإيطالي، الذي لعب دورا في دفع المجتمع المدني الإيطالي إلى تقديم المساعدات للاجئي ج.ت.و. عبر تونس.

حققت قيادات ج.ت.و. في هذا الباب نجاحا منقوصا، مادامت أنها لم تستطع إدخال مشترياتها من الأسلحة، والذخيرة إلى الداخل، بفعل حرص ويقظة فرق التجسس الفرنسية المفوضة، وغير المفوضة بملف قيادة ج.ت.و. فقد لاحظنا هذا الدور في قضية أتوس، التي أوقفتها البحرية الفرنسية في الغرب الجزائري في 26 أكتوبر 1956، فكانت منعطفا مخيبا أثر سلبا على معنويات قيادة الثورة.

فعلى إثر هذه التوقيفات التي كانت من المفروض أن لا تحدث، لو استوعبت الجهات المسؤولة عن التسليح في ج.ت.و. درس أتوس، حتى تتجنب ضياع تلك الكميات من الأسلحة، مخلفة تبعات نفسية وخيمة على معنويات القائمين على هذا النوع من المهمات، بالرغم من أننا لم نتعرض لبعضها بالتفصيل في دراستنا هذه، نظرا لعدم تمكننا من العثور على الوثائق المتعلقة بها، فما توصلنا إليه هو مجرد استنتاج من

بعض الدراسات، والشهادات لضباط فرنسيين، لمحنا منها على أنها كانت أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت قيادات ج.ت.و. تسرع في إخراج حكومة المنفى إلى العلن في 19 سبتمبر 1958.

جاء تأسيس ح.م.ج.ج. امتدادا طبيعيا لمعركة نيويورك، التي انتهت لصالح ج.ت.و. مطلع عام 1957، وتتويجا لسلسلة اللقاءات التي كانت تلتقي فيها قيادة ج.ت.و. مع مسؤولي كل من مصر، وتونس، والمغرب، وكانت آخرها قمة طنجة التي انعقدت في أفريل 1958، والتي تم التأكيد فيها على تأسيس حكومة المنفى والذي تم فعليا في 19 سبتمبر 1958، أنهت به إلى الأبد الذرائع التي كانت تتحجج بها الحكومة الفرنسية أمام حلفائها، على أنها لم تجد هيكلا رسميا جزائريا تتفاوض معه، يتفهم قيم فرنسا كدولة غربية صاحبة تقاليد في مجال الحقوق، والحريات، والمثل الإنسانية العليا.

مثلت ح.م.ج.ج. وقت تأسيسها، جرحا بالغا للدبلوماسية الفرنسية، على أرضية التفاوض التي طرحتها في أول بيان لها عشية 19 سبتمبر 1958، كشفت فيها على لسان رئيسها فرحات عباس، كل استعداداتها للمساهمة في الوصول إلى حل لقضيتها، بإشراك حلفائها، وهو الخط الذي رسمه فرحات عباس لدبلوماسية ج.ت.و. بعد انضمامه إليها في 22 أفريل 1956، مانحا باندماجه هذا نفسا دبلوماسيا رائعا ومميزا، استرجعت به دبلوماسية ج.ت.و. أنفاسها، للوقوف أمام ما سيفرض عليها من ضغوطات من قبل الدبلوماسية الفرنسية.

هكذا تكون قيادة ج.ت.و.، قد أسقطت ورقة فرحات عباس من يد الحكومة الفرنسية، التي كانت تراهن عليه لتمرير نجاح مشروعها الكونفدرالي، على شاكلة الكومنوالث البريطاني، للحفاظ على وجودها في الدول المغاربية الثلاث، فبترأسه لأول طاقم حكومة المنفى، تبخر حلم فرنسا الذي كانت تراهن عليه لتجسيد مشروعها، من غير أن تدرك أن اعتباراتها حوله والتي تعود إلى عقد ثلاثينيات القرن الماضي، لم يعد لها وجود في مخيلته السياسية، تحت تأثير انتصارات الثورة التحريرية في الداخل، والخارج.

تغير إذن فكر الرجل سياسيا، انعكس في استجاباته لنداء قيادة ج.ت.و. لتوسيع ودعم تركيبة و.خ.، قناعة منه في أن يجعل خطابه المعتدل، الذي استمده من مساره

النضالي، وتكوينه الثقافي، وتجربته السياسية، في خدمة القرارات التي جاءت بها أرضية الصومام، وفي مقدمتها "أولوية السياسي على العسكري" ففي هذا الشأن ظهر فرحات عباس هو المؤهل بلا منازع لتمثيل هذا التوجه، الذي سبق إليه في حواراته التي أجراها مع الصحف السويسرية، التي دفعها إلى التحمس لتأخذ على عاتقها، عرض الجوانب القانونية للقضية الجزائرية على محمل الجد على الرأي العام الأوروبي الذي تعاطى معها تعاطيا إيجابيا، تحول إلى مانع أعاق الحكومة الفرنسية فيما حاولت به إقناع حلفائها، في عدم شرعية تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في المنفى.

فتح هذا الرّهان – الخاسر الذي خابت فيه الخارجية الفرنسية بفضل نشاط فرحات عباس الوطني – الباب أمام حلفائها للتخفيف من مضايقاتها على مكاتب ج.ت.و.، حيث شهدنا تنصيب هذه المكاتب في كل د.أ.غ. مطلع 1959، خاصة في ألمانيا، وسويسرا، وإيطاليا، وإسبانيا، وبلجيكا، ودول المنطقة الإسكندنافية، وحتى بريطانيا رأيناها بدأت في الاعتراف بفشل سياسة حليفتها فرنسا في الجزائر، و.م.أ. التي أدركت ذلك الفشل في بداية النصف الأول من عام 1957، وبدأت العلاقة تسوء بينها وبين فرنسا لتصل إلى ذروتها في عهد الجنرال دوغول، متهمة إياها باستهلاك قدرات الحلف من غير نتيجة تذكر.

انتصارات بالغة الأهمية حققتها ج.ت.و.، عجلت بوصول الجنرال دوغول إلى الحكم، لعله يوقف عجلة التاريخ التي أصبحت تتجه في صالح القضية الجزائرية، في حين أن دوغول الخبير في شؤون التاريخ والسياسة، أوحت له مداركه ان عجلة التاريخ لا يمكن إيقافها، بل التكيف معها للحد من الخسائر والانهيارات، هذه الخلفية التي جعلت دوغول يقرر رسميا في أول تصريح له بتاريخ سبتمبر 1958 تسويتها بالطرائق السلمية.

الملاحــق

ملحق 1: [1]

AL
1607

AFRIQUE - LEVANT

10 Juillet 1956.

772

MONSIEUR ETIENNE DENNERY

AMBASSADEUR DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE EN SUISSE

A MONSIEUR LE MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES

PARIS.

A.S. Activités des chefs de l'U.D.M.A.

réfugiés en Suisse. -

Dans la mesure où l'activité des chefs nationalistes algériens qui se trouvent actuellement en Suisse se traduit par de nombreux et fréquents voyages, le mois de juin apparaît comme ayant été une période de pointe. Au cours de ces quatre ou cinq dernières semaines, en effet, l'équipe de l'U.D.M.A. groupée à Berne autour de Ferhat Abbas n'a cessé de se déplacer, tant à l'intérieur des frontières de la Confédération, principalement entre la capitale, Genève et Zurich, qu'à l'extérieur, vers Paris, l'Allemagne occidentale, et le Caire via l'Italie.

......

Communiqué à EU, DP, CM, SGI

[1] - C.A.D.N. Carton 438, L'Ambassade de France à Berne.

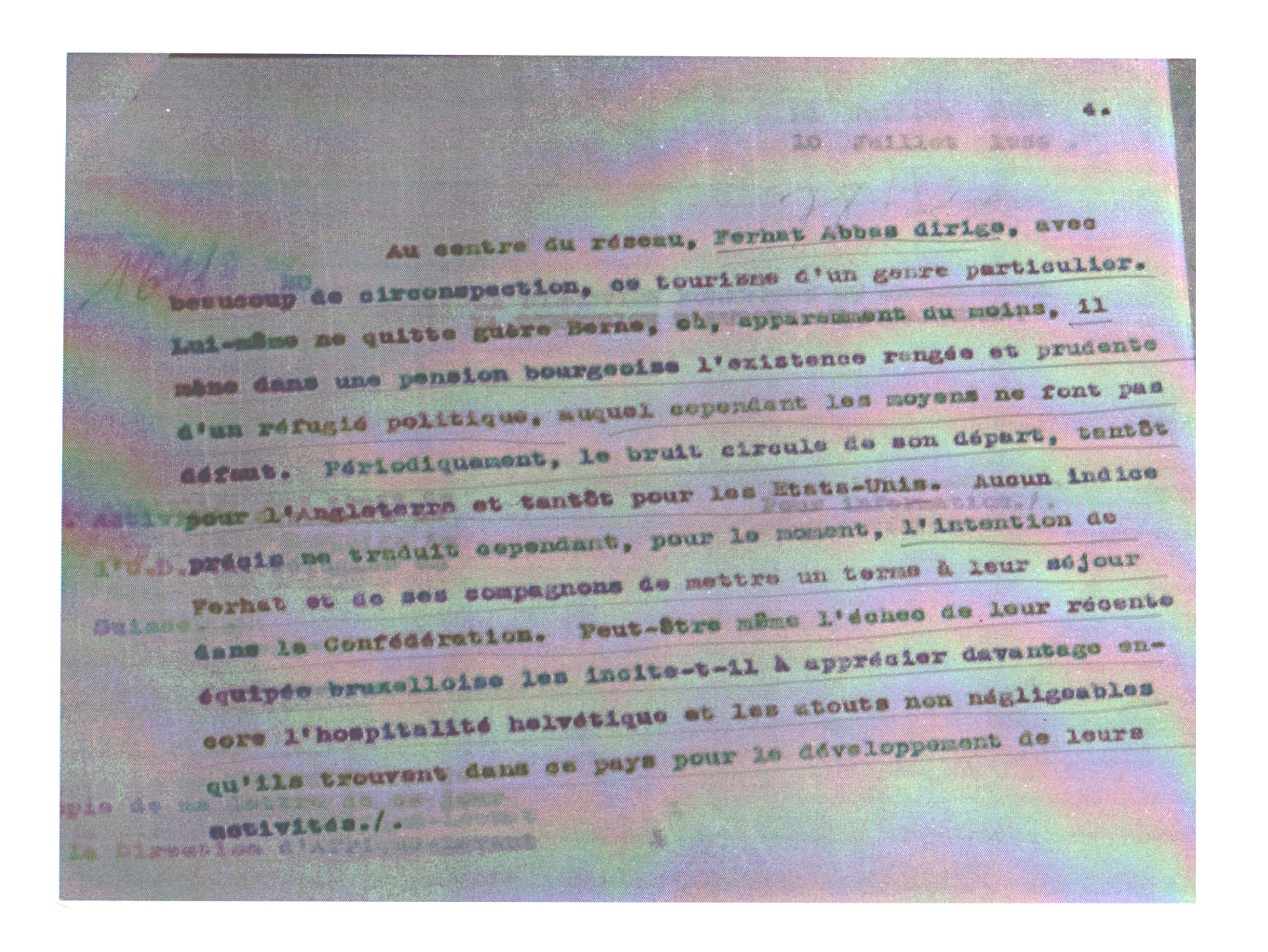
L'étude des itinéraires suivis n'apprend sans doute pas grand'chose sur les buts mêmes de ces voyages. Mais elle confirme que Ferhat Abbas et ses acolytes sont loin de demeurer politiquement inactifs au cours de leur séjour helvétique. Elle témoigne en outre que le choix, de leur part, de Berne comme résidence provisoire n'est pas le fait du hasard et se trouve dicté par la nécessité d'établir en Europe occidentale une "tête de ligne" sûre pour leurs diverses liaisons, tant avec les rebelles d'Afrique du Nord et le Caire qu'avec les groupements nord-africains travaillant dans la métropole ou dans d'autres pays européens. Enfin, ce même examen révèle l'existence au sein du groupe de l'U.D.M.A. d'une certaine tendance à la division du travail par compartiments géographiques.

De tous les Nord-Africains qui entourent Ferhat, le plus "itinérant" est sans doute Bayoud. Le délégué de l'U.D.M.A. auprès du F.L.N. au Caire a obtenu récemment du gouvernement de Tripoli la nationalité libyenne et un passeport. Désormais en règle avec les autorités de police helvétiques - avec lesquelles il avait eu maille à partir - Bayoud peut maintenant franchir les frontières sans avoir autant que par le passé à craindre de ne pouvoir regagner son port d'attache bernois. Et il en profite. Dès le 4 juin, il se rend à Rome, accompagné de Boudjemline, l'agent de liaison régulier de Ferhat avec les dirigeants du F.L.N., et d'un certain Khemal, d'origine turque et de nationalité américaine, qui réside à

Genève et dont l'activité au service de la cause des rebelles nord-africains est bien connue de nos services. Rentré le 11 à Berne, il en repart presque aussitôt, le 14, pour Amsterdam et Hambourg, accompagné cette fois du seul Khamal. Les deux voyageurs regagnent la Suisse dès le 18, apparemment satisfaits des résultats de leur tournée. Entre cette date et celle de son départ en compagnie de Ferhat Abbas pour la Belgique, Bayoud fait encore plusieurs navettes avec Genève. C'est enfin le voyage de Bruxelles, écourté, on le sait, par les soins de la police belge.

De son côté, Boudjemline ne chôme pas. Après s'être rendu à Rome avec Bayoud et Khamal, au début du mois, il quitte de nouveau Genève pour le Caire, le 14. A son retour, il ne fait que traverser la Suisse, s'arrête quelques heures, le 22 juin, à Zurich, où il rencontre Bayoud, et poursuit son voyage jusqu'à Francfort-sur-le-Main. Sa mission accomplie, Boudjemline rentre à Berne, en faisant d'abord un rapide crochet par Londres. Il assiste dès son retour, le 27, à une réunion chez Ferhat, en même temps que les principaux éléments de l'U.D.M.A. en Suisse : Ahmed Francis, Benguettat, Boumendjel, Bayoud.

Boumendjel et Benguettat semblent chargés de missions plus limitées. Ils se bornent en effet, à ma connaissance, à des voyages réguliers en France. C'est par le truchement de ces deux émissaires - dont les allées et venues n'ont rien de secret - que Ferhat Abbas maintient probablement certains contacts avec les travailleurs nord-africains de France.

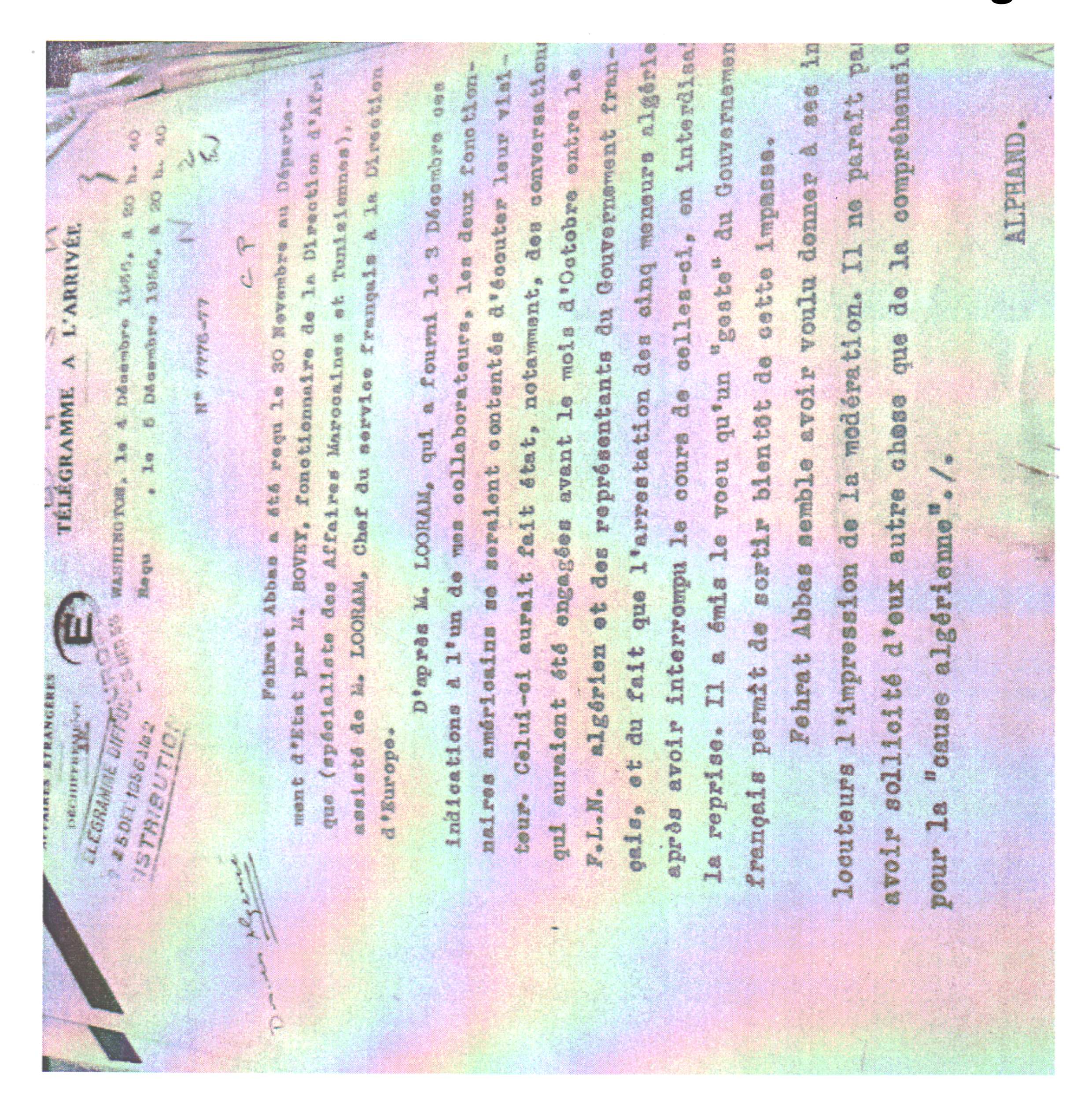


4.

10 Juillet [illegible].

Au centre du réseau, Ferhat Abbas dirige, avec beaucoup de circonspection, ce tourisme d'un genre particulier. Lui-même ne quitte guère Berne, où, apparemment du moins, il mène dans une pension bourgeoise l'existence rangée et prudente d'un réfugié politique, auquel cependant les moyens ne font pas défaut. Périodiquement, le bruit circule de son départ, tantôt pour l'Angleterre et tantôt pour les Etats-Unis. Aucun indice précis ne traduit cependant, pour le moment, l'intention de Ferhat et de ses compagnons de mettre un terme à leur séjour dans la Confédération. Peut-être même l'échec de leur récente équipée bruxelloise les incite-t-il à apprécier davantage encore l'hospitalité helvétique et les atouts non négligeables qu'ils trouvent dans ce pays pour le développement de leurs activités./.

ملحق 2:[1]



AFFAIRES ÉTRANGÈRES

DÉCHIFFREMENT

TÉLÉGRAMME DIFFUSÉ

5 DEC 1956

DISTRIBUTION

TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE

WASHINGTON, le 4 Décembre 1956, à 20 h. 40

Reçu , le 5 Décembre 1956, à 20 h. 40

N° 7776-77

Fehrat Abbas a été reçu le 30 Novembre au Département d'Etat par M. BOVEY, fonctionnaire de la Direction d'Afrique (spécialiste des Affaires Marocaines et Tunisiennes), assisté de M. LOORAM, Chef du service français à la Direction d'Europe.

D'après M. LOORAM, qui a fourni le 3 Décembre ces indications à l'un de mes collaborateurs, les deux fonctionnaires américains se seraient contentés d'écouter leur visiteur. Celui-ci aurait fait état, notamment, des conversations qui auraient été engagées avant le mois d'Octobre entre le F.L.N. algérien et des représentants du Gouvernement français, et du fait que l'arrestation des cinq meneurs algérie[ns] après avoir interrompu le cours de celles-ci, en interdisa[it] la reprise. Il a émis le voeu qu'un "geste" du Gouvernemen[t] français permît de sortir bientôt de cette impasse.

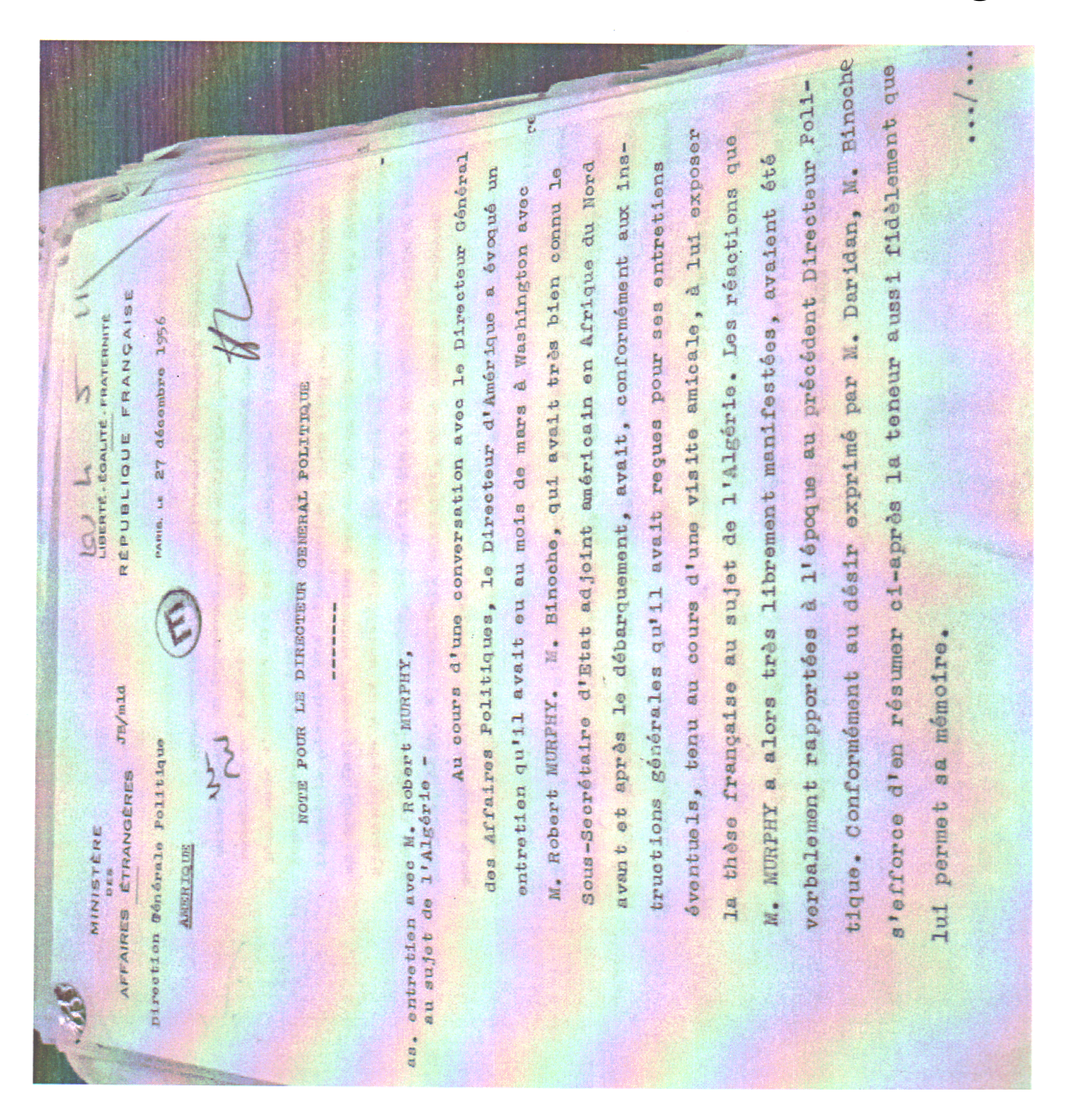
Fehrat Abbas semble avoir voulu donner à ses in[ter]locuteurs l'impression de la modération. Il ne paraît pa[s] avoir sollicité d'eux autre chose que de la compréhensio[n] pour la "cause algérienne"./.

ALPHAND.

---

[1] - S.H.D.C. Carton 172, Télégramme de M. Alphand Fonctionnaire Diplomatique de l'Amb. de France à Berne.

ملحق 3:[1]



MINISTÈRE
DES
AFFAIRES ÉTRANGÈRES JB/mld
Direction Générale Politique
AMÉRIQUE

LIBERTÉ - ÉGALITÉ - FRATERNITÉ
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
PARIS, LE 27 décembre 1956

NOTE POUR LE DIRECTEUR GENERAL POLITIQUE

----

as. entretien avec M. Robert MURPHY,
au sujet de l'Algérie -

Au cours d'une conversation avec le Directeur Général des Affaires Politiques, le Directeur d'Amérique a évoqué un entretien qu'il avait eu au mois de mars à Washington avec M. Robert MURPHY. M. Binoche, qui avait très bien connu le Sous-Secrétaire d'Etat adjoint américain en Afrique du Nord avant et après le débarquement, avait, conformément aux instructions générales qu'il avait reçues pour ses entretiens éventuels, tenu au cours d'une visite amicale, à lui exposer la thèse française au sujet de l'Algérie. Les réactions que M. MURPHY a alors très librement manifestées, avaient été verbalement rapportées à l'époque au précédent Directeur Politique. Conformément au désir exprimé par M. Daridan, M. Binoche s'efforce d'en résumer ci-après la teneur aussi fidèlement que lui permet sa mémoire.

.../...

[1] - S.H.D.C. Carton 172, Télégramme de Lucet Amb. de France à Washington.

Nous savons que le gouvernement français compte entreprendre un important effort militaire pour réprimer la rebellion en Algérie et qu'il est convaincu de réussir. Mais l'on nous a souvent dit cela à propos de l'Indochine, et finalement vous avez été submergés. Comme il lui était objecté que l'Algérie n'était pas l'Indochine, trop loin de la Métropole et trop facilement soutenue par la Chine communiste, M. MURPHY ajoutait que nous mésestimions la force et les moyens du mouvement nationaliste arabe, et qu'il était sceptique quant à nos chances. Mais, ajoutait-il aussitôt, nous sommes d'accord pour vous laisser essayer. Si vraiment vous croyez que vous pouvez régler le problème par action militaire, faites mais faites vite. Si vous réussissez, on ne vous en voudra pas d'être allé fort. Mais, si vous ne pouvez pas rétablir le calme rapidement, faites alors toutes les concessions nécessaires. Nous ne pouvons envisager un "pourrissement" de la situation comme en Indochine, car nous ne craignons rien autant que le désordre en Afrique du Nord. A ce moment, nous serions obligés de prendre des positions qui vous décevraient. Comme nous vous aurons laissé essayer vos remèdes, vous ne devrez pas nous en vouloir, en cas d'échec, d'en préconiser ensuite d'autres.-

.../...

Ce résumé en quelques lignes, de propos développés au cours d'une longue conversation, dont beaucoup constituaient des réponses à des questions posées, donne à la lecture une impression de dureté que n'avait pas l'entretien empreint au contraire de beaucoup de compréhension. Mais la politique arabe de l'administration américaine, reste très constante en dépit des pauses et des atténuations qu'elle subit par moments pour ménager des alliés européens. Comme elle est fondamentalement opposée aux épreuves de force que nous tentons, les confidences qui peuvent être faites à son sujet, deviennent facilement âpres lorsqu'elles sont réduites à l'essentiel. Tel est le cas pour cet entretien déjà vieux de neuf mois mais qui n'en prend que plus d'intérêt en raison de l'avertissement qu'il comportait./.

ملحق 4:[1]

1957

ML 4-9-1

090

PS/DR

1957

000085

ML 9.

DIRECTION GENERALE DES AFFAIRES POLITIQUES

Mission de Liaison avec l'Algérie

NOTE

sur la représentation F.L.N. aux Etats-Unis, en Grande-Bretagne, en Allemagne et en Italie.

--

Le F.L.N. a établi dans certains pays amis une représentation très active. Les démarches effectuées en octobre dernier par nos Ambassadeurs en vue de mettre fin à l'activité de ces représentants, notamment aux Etats-Unis, En Grande Bretagne, en Allemagne et en Italie, n'ont pas eu jusqu'ici de résultats très satisfaisants. Si nos préoccupations ont été comprises, elles n'ont pas toutefois entraîné les suggestions que nous proposions.

ETATS-UNIS

A la suite des démarches faites par notre Ambassadeur auprès du State Department,

.../

[1] - S.H.D.C. Carton 225, Algérie M.L.H. Action Extérieure, Belgique.

celui-ci a fait savoir qu'il ne lui paraissait pas possible de nous donner satisfaction. Il en résulte que M. YAZID et CHANDERLI, qui résident aux Etats-Unis grâce à un visa d'immigration permanent délivré par le Ministère de la Justice, ne peuvent se voir interdire toute activité politique aux Etats-Unis.

En accord avec notre Ambassadeur à l'O.N.U. M. ALPHAND fait procéder à une étude d'ensemble de la question des représentants F.L.N. tant aux Etats-Unis qu'aux Nations Unies. Dès que cette étude sera terminée, denouvelles démarches seront faites auprès du Département d'Etat et du Secrétariat des Nations Unies.

GRANDE BRETAGNE

L'attitude des autorités britanàiques paraît plus nuancée. A la suite des démarches faites par notre Ambassadeur à Londres, qui a appelé l'attention du Foreign Office sur les activités du F.L.N. s'exerçant le plus souvent sous couvert d'associations d'étudiants arabes, des avertissements d'une sévérité graduée ont été adressés par les autorités britanniques aux représentants du F.L.N. A la suite du Congrès Travailliste, au cours duquel les agents du F.L.N. avaient pu tenir une conférence de presse dans une des salles du congrès, le Gouvernement britannique a interdit la publication du bulletin d'information que distribuait la délégation du F.L.N. à Londres.

.../

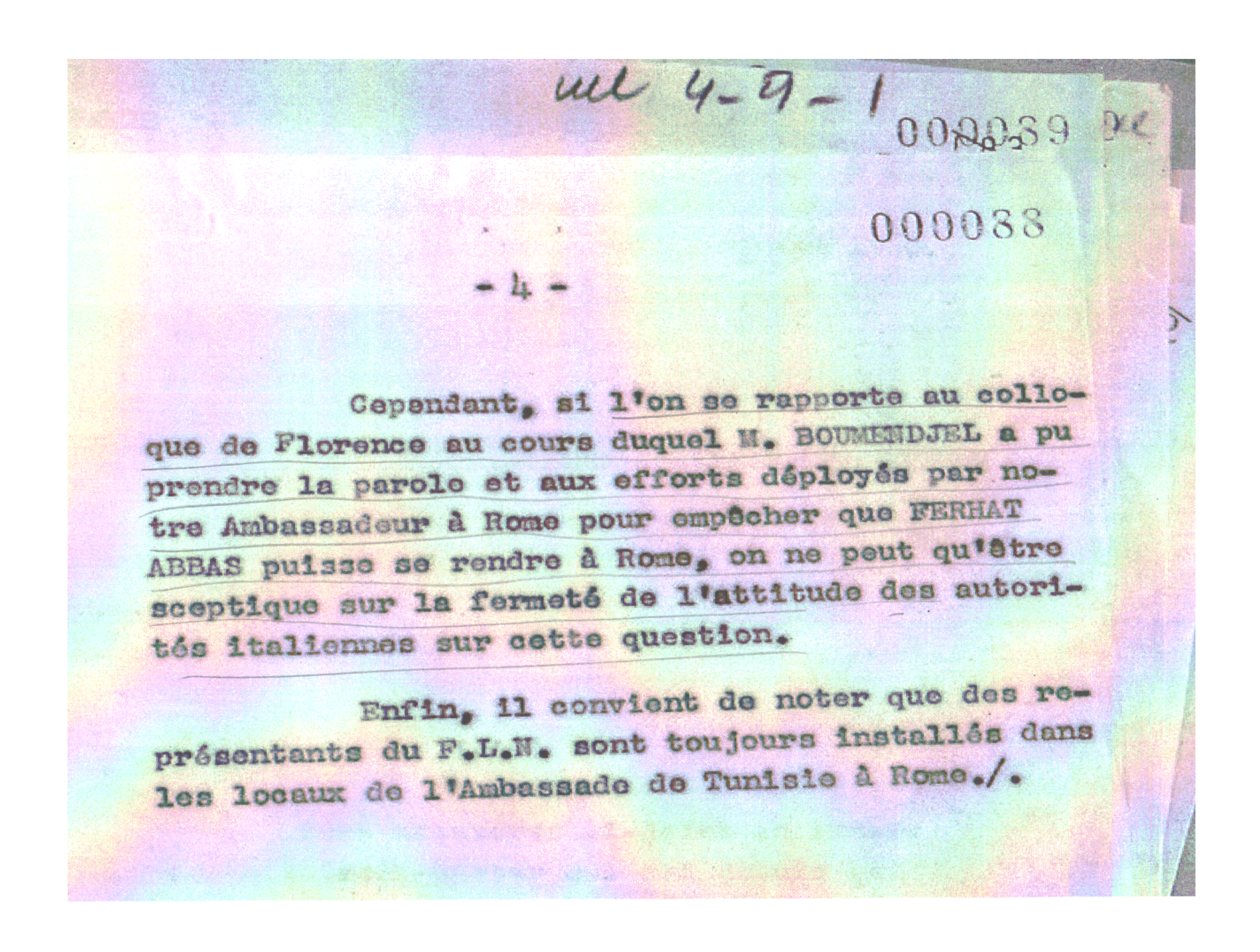
ALLEMAGNE

Sur le territoire de l'Allemagne de l'Ouest, le Gouvernement fédéral paraît décidé à néadmettre aucune activité politique de la part des agents du F.L.N en Allemagne. Il est intervenu auprès des Ambassades arabes à Bonn pour leur demander de cesser d'apporter leurs appuis aux agents de la rébellion algérienne, pratique incompatible avec le respect des usages diplomatiques.

Il semble que ces démarches n'aient eu jusqu'ici aucun effet, puisque nous savons de source sûre que les principaux membres du bureau F.L.N de Bad Godesberg ont encore leur bureau à l'Ambassade de Tunisie à Bonn.

ITALIE

Le Gouvernement italien nous a donné des assurances formelles quant au contrôle des agents F.L.N. en territoire italien. Les Services du Palais Chigi ont décidé que l'entrée en Italie serait refusée à toute personne se réclamant de la nationalité algérienne, que cette qualité soit invoquée sur des titres de voyage algériens ou de tout autre pays arabe. Ils se sont montrés prêts à refouler des Algériens voyageant sous de faux passeports de la R.A.U., si nous sommes en mesure de leur fournir à temps des indications précises sur leur identité réelle et la date d'arrivée probable en Italie.



ul 4-9-1

000039

000038

- 4 -

Cependant, si l'on se rapporte au colloque de Florence au cours duquel M. BOUMENDJEL a pu prendre la parole et aux efforts déployés par notre Ambassadeur à Rome pour empêcher que FERHAT ABBAS puisse se rendre à Rome, on ne peut qu'être sceptique sur la fermeté de l'attitude des autorités italiennes sur cette question.

Enfin, il convient de noter que des représentants du F.L.N. sont toujours installés dans les locaux de l'Ambassade de Tunisie à Rome./.

ملحق 5: [1]

/EX

1er Septembre 1959

3539 /DP/MLA

DIRECTION POLITIQUE

Mission de liaison avec l'Algérie

Confidentiel

MONSIEUR ETIENNE DENNERY,
AMBASSADEUR DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE EN SUISSE,

A MONSIEUR LE MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES

PARIS

a.s. Séjour en Suisse de M. FERHAT ABBAS.-

Nos services m'ont communiqué les renseignements suivants sur le séjour en Suisse de FERHAT ABBAS.

S'étant vu refuser l'autorisation de sortir de l'aérodrome de Francfort, le 31 Juillet, M. FERHAT ABBAS a poursuivi sa route vers la Confédération, où il ne semble pourtant pas être arrivé par avion.

Il a franchi le 1er Août la frontière helvétique. Les autorités suisses elles-mêmes paraissent n'avoir été averties que le lendemain de son arrivée de la présence sur leur territoire du leader algérien. Celui-ci était accompagné de sa femme et de son fils.

M. FERHAT ABBAS déclara à la police locale qu'il se rendait à Genève pour raisons de santé. Il désirait consulter dans cette ville plusieurs médecins : un spécialiste des affections de la colonne vertébrale, un

....

Communiqué à : EU DP

SGL

[1] - C.A.D.N. Carton 438, L'Ambassade de France à Berne.

oto-rhino-laryngologiste et un ophtalmologiste, le professeur FRANCESCHETTI.

M. FERHAT ABBAS, qui était muni d'un passeport lybien, s'engagea, comme il l'avait fait depuis un an à chacune de ses visites, à n'avoir aucune activité politique; il précisa que son séjour ne se prolongerait pas au-delà d'une quinzaine de jours. Il s'installa à Genève dans l'ancien appartement de M. Ben GUETTAT, 34 avenue du Môle. Surveillé par la police suisse, M. FERHAT ABBAS n'aurait eu, d'après celle-ci, que peu de contacts. Il aurait toutefois reçu M. BENTAMI, délégué du Croissant Rouge algérien à Genève, puis à plusieurs reprises son beau-frère Ahmed FRANCIS, Ministre des Finances du pseudo-gouvernement algérien, qu'accompagnait, la première fois, Ahmed BOUMENDJEL.

Selon une autre source - mais le renseignement n'est pas confirmé - il aurait également reçu la visite d'un député musulman à l'Assemblée Nationale Française, qui passait ses vacances en Haute-Savoie.

La presse suisse a annoncé le 22 août le départ de M. FERHAT ABBAS sans donner de précisions sur son lieu de destination. Mais la TRIBUNE DE GENEVE d'aujourd'hui déclare qu'il se trouve toujours sur les bords du Léman. Il aurait en effet décidé de ne pas se rendre à la conférence de Casablanca, où il ne se serait pas trouvé sur pied d'égalité avec les représentants de la Ligue Arabe, et se proposerait d'envoyer à sa place le Dr. Ahmed FRANCIS ./.



منير حنيف

"LA TRIBUNE DE GENEVE"
du 22-23 août 1959

EXCLUSIF

FERHAT ABBAS : 15 jours à Genève en grand secret

M. Ferhat Abbas, président du gouvernement provisoire de la République algérienne, est à Genève dans le plus grand secret depuis deux semaines.

Il est accompagné de sa femme, d'origine française, et du Dr Ahmed Francis, ministre, son ancien compagnon de l'U.D.M.A. (Union démocratique du manifeste algérien) et son plus fidèle lieutenant.

Photo Gentino-Tribune de Genève.

M. Ferhat Abbas est arrivé à Genève par l'aérodrome de Cointrin, comme n'importe quel passager.

L'aspect le plus insolite de ce séjour à Genève réside dans le secret dont on l'entoure. Il est remarquable en effet que M. Ferhat Abbas ait pu séjourner presque deux semaines dans notre ville sans être reconnu par quiconque alors que sa physionomie est pourtant bien connue. Lors de ses déplacements précédents, M. Ferhat Abbas n'est jamais resté aussi longtemps à Genève, et il ne cachait pas son arrivée.

Autre détail curieux, l'arrivée de Ferhat Abbas a coïncidé avec la prétendue disparition du représentant du F. L. N. à Genève, M. Ben Guettal, bien connu des milieux de journalistes diplomatiques, qui est soudain devenu « inatteignable ». Ses amis faisaient courir le bruit qu'il était parti pour le Caire rejoindre Ferhat Abbas, or c'est apparemment l'inverse qui s'est produit.

Les observateurs politiques font trois hypothèses : la première est que M. Ferhat Abbas soit à Genève pour consulter des médecins. Mais, dans ce cas-là, on ne voit pas pourquoi il serait accompagné par le ministre Ahmed Francis.

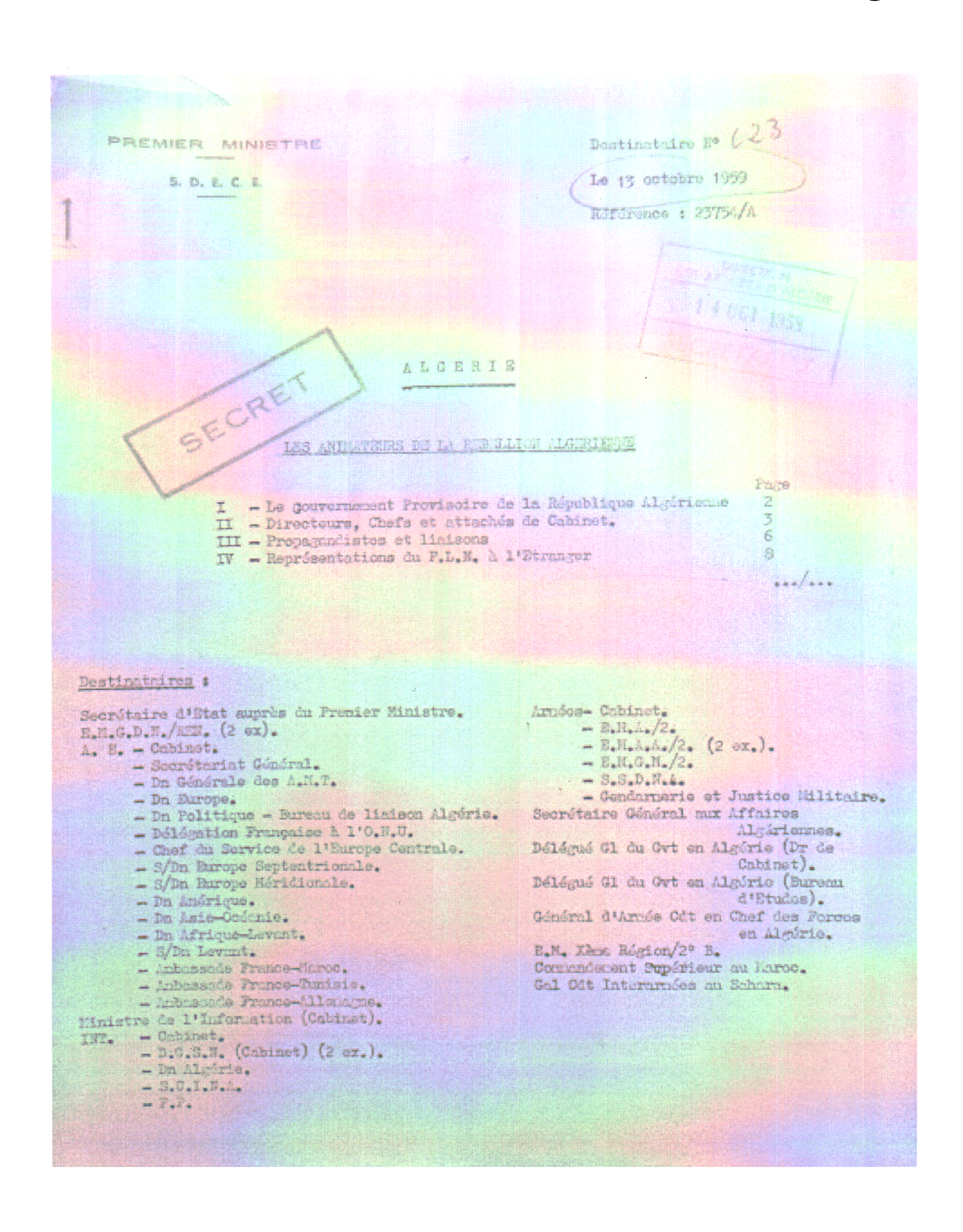
La seconde hypothèse serait celle de contacts avec des représentants du gouvernement français. En ce qui concerne cette éventualité, le climat semble particulièrement défavorable actuellement. Tout récemment encore, les démentis les plus formels ont été donnés tant à Paris que dans les milieux du G.P.R.A. au Caire et à Tunis.

La troisième hypothèse, qu'on ne peut entièrement exclure, est celle d'un éloignement provisoire et discret du président en titre du G.P.R.A. En effet, des rumeurs de plus en plus nombreuses ont fait état au cours des dernières semaines de graves dissensions entre Fehrat Abbas et le triumvirat militaire qui dirige en fait le F.L.N. : Krim Belkacem, Boussouf, et Mahmoud Cherif. Fehrat Abbas, modéré depuis toujours, est de plus en plus partisan, disent certains milieux, d'un accord politique raisonnable avec le gouvernement français, mais cette position serait si vivement combattue par les « durs » du F.L.N. qu'il a déjà été question de sa démissioo.

Une autre hypothèse serait encore que le leader algérien se soit isolé à Genève chez un ami pour préparer les documents qui seront présentés à la réunion de la Ligue arabe à Casablanca et aux Nations unies.

Aux dernières nouvelles, le président du G.P.R.A. a quitté Genève avec l'intention de revenir dans quelques jours.

ملحق 6:[1]



PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

Destinataire N° 623

Le 13 octobre 1959

Référence : 23754/A

14 OCT 1959

SECRET

ALGERIE

LES ANIMATEURS DE LA REBELLION ALGERIENNE

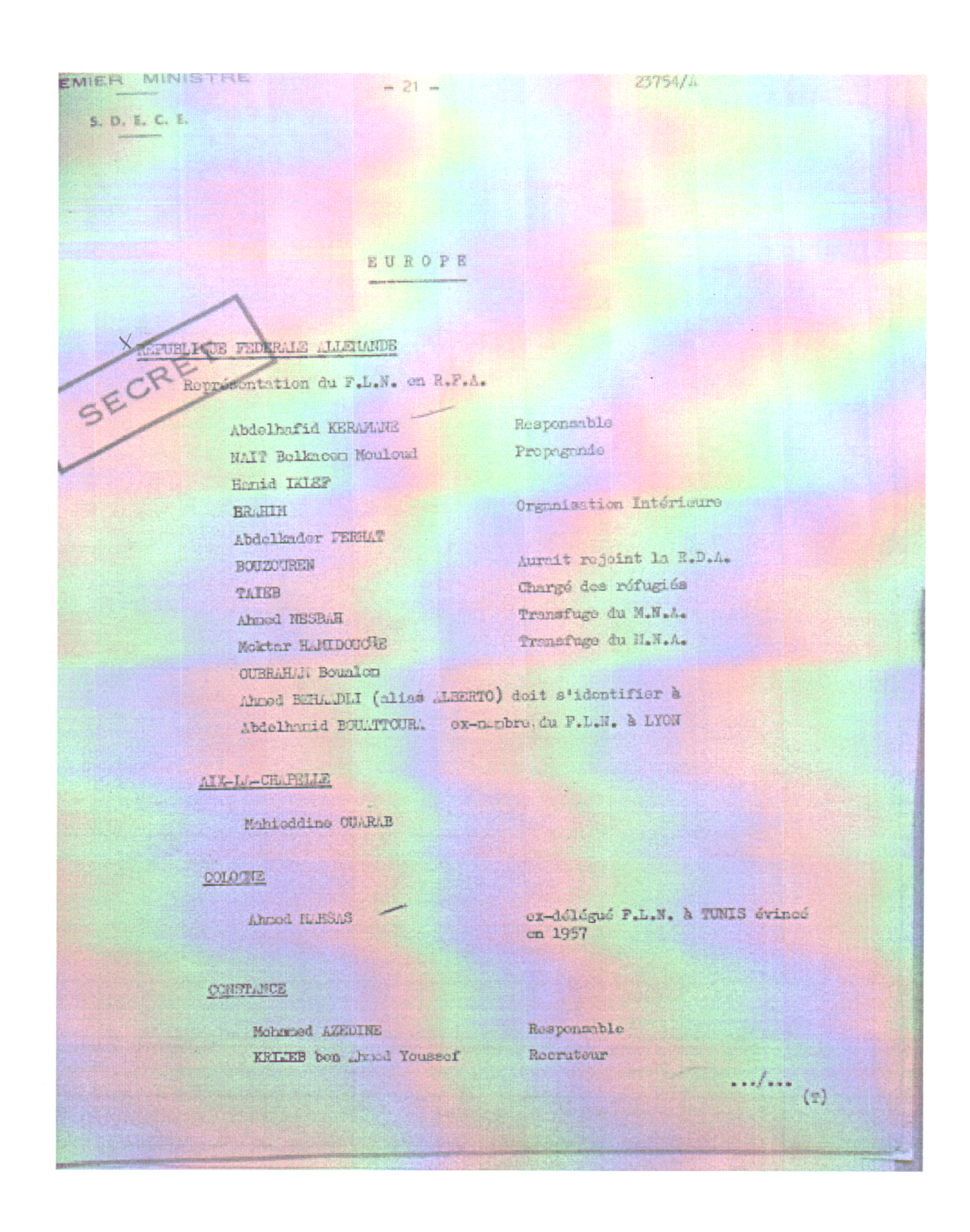
.../...

Destinataires :

Secrétaire d'Etat auprès du Premier Ministre.
E.M.G.D.N./REN. (2 ex).
A. E. – Cabinet.
– Secrétariat Général.
– Dn Générale des A.E.T.
– Dn Europe.
– Dn Politique – Bureau de liaison Algérie.
– Délégation Française à l'O.N.U.
– Chef du Service de l'Europe Centrale.
– S/Dn Europe Septentrionale.
– S/Dn Europe Méridionale.
– Dn Amérique.
– Dn Asie-Océanie.
– Dn Afrique-Levant.
– S/Dn Levant.
– Ambassade France-Maroc.
– Ambassade France-Tunisie.
– Ambassade France-Allemagne.
Ministre de l'Information (Cabinet).
INT. – Cabinet.
– D.G.S.N. (Cabinet) (2 ex.).
– Dn Algérie.
– S.C.I.N.A.
– P.P.

Armées – Cabinet.
– E.M.A./2.
– E.M.A.A./2. (2 ex.).
– E.M.G.M./2.
– S.S.D.N.A.
– Gendarmerie et Justice Militaire.
Secrétaire Général aux Affaires Algériennes.
Délégué Gl du Gvt en Algérie (Dr de Cabinet).
Délégué Gl du Gvt en Algérie (Bureau d'Etudes).
Général d'Armée Cdt en Chef des Forces en Algérie.
E.M. Xème Région/2° B.
Commandement Supérieur au Maroc.
Gal Cdt Interarmées au Sahara.

[1] - S.H.D.C. Carton 19, Rapport de S.D.E.C.E, Intitulé **"Les Animateurs de la Rébellion Algérienne"**, 13 Oct. 1959, pp.21-28.



EMIER MINISTRE — 21 — 23754/A

S. D. E. C. E.

SECRET

E U R O P E

RÉPUBLIQUE FEDERALE ALLEMANDE

Représentation du F.L.N. en R.F.A.

Abdelhafid KERAMANE	Responsable
NAIT Belkacem Mouloud	Propagande
Hamid IKLEF	
BRAHIM	Organisation Intérieure
Abdelkader FERHAT	
BOUZOUREN	Aurait rejoint la R.D.A.
TAIEB	Chargé des réfugiés
Ahmed NESBAH	Transfuge du M.N.A.
Moktar HAMIDOUCHE	Transfuge du M.N.A.
OUBRAHAM Boualem	

Ahmed BEHAADLI (alias ALBERTO) doit s'identifier à

Abdelhamid BOUATTOURA ex-membre du F.L.N. à LYON

AIX-LA-CHAPELLE

Mahieddine OUARAB

COLOGNE

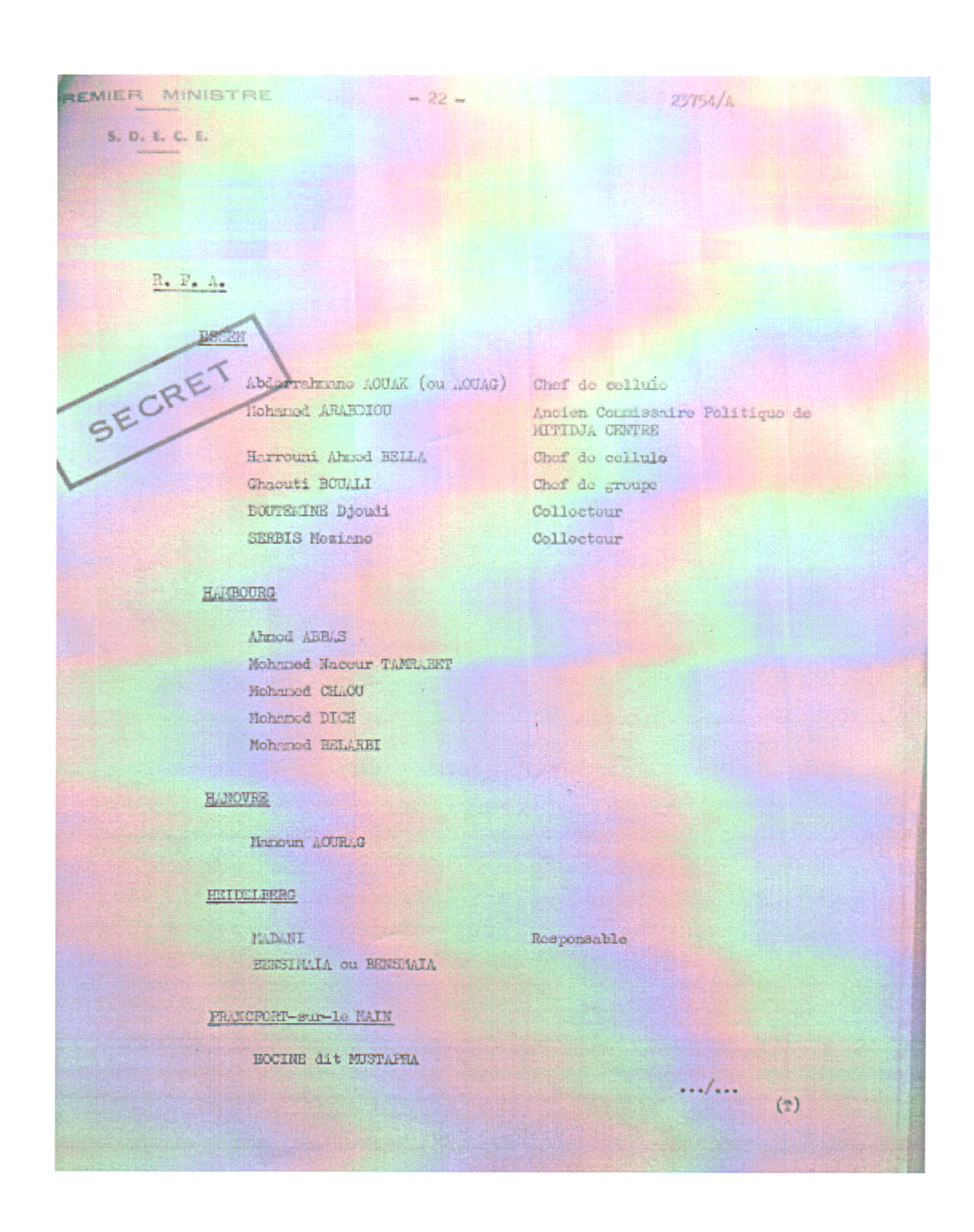
Ahmed HARSAS	ex-délégué F.L.N. à TUNIS évincé en 1957

CONSTANCE

Mohamed AZEDINE	Responsable
KRIMEB ben Ahmed Youssef	Recruteur

.../...

(T)



PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

- 22 -

23754/A

SECRET

R. F. A.

ESSEN

Abderrahmane AOUAK (ou AOUAG)	Chef de cellule
Mohamed ARABDIOU	Ancien Commissaire Politique de MITIDJA CENTRE
Harrouni Ahmed BELLA	Chef de cellule
Ghaouti BOUALI	Chef de groupe
BOUTEMINE Djoudi	Collecteur
SERBIS Meziane	Collecteur

HAMBOURG

Ahmed ABBAS
Mohamed Naceur TAMRABET
Mohamed CHAOU
Mohamed DICH
Mohamed BELARBI

HANOVRE

Mamoun AOURAG

HEIDELBERG

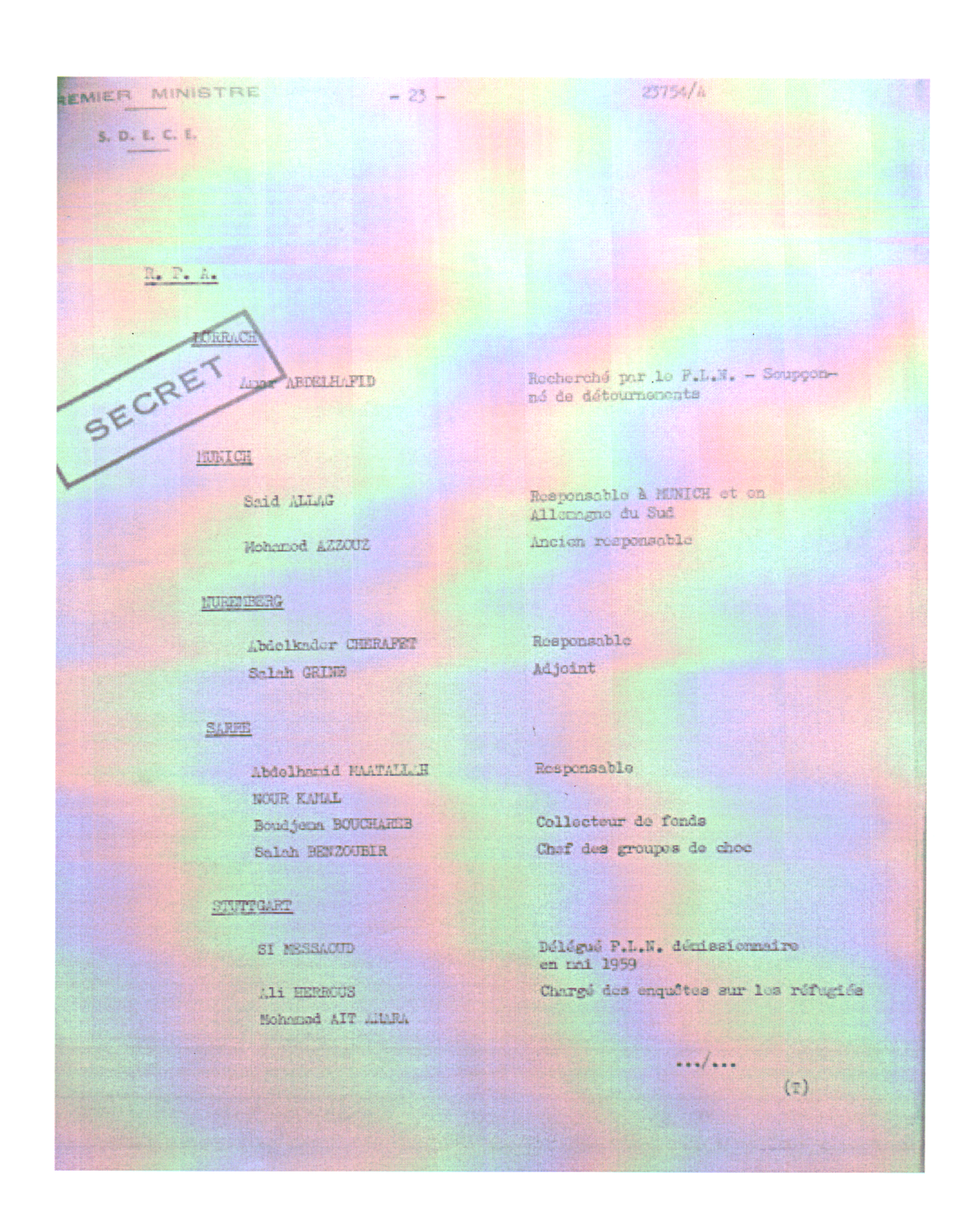
MADANI	Responsable
BENSIMAIA ou BENSMAIA	

FRANCFORT-sur-le MAIN

HOCINE dit MUSTAPHA

.../...

(T)



PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

- 23 -

23754/A

SECRET

R. F. A.

LÖRRACH

Amar ABDELHAFID	Recherché par le F.L.N. - Soupçonné de détournements

MUNICH

Said ALLAG	Responsable à MUNICH et en Allemagne du Sud
Mohamed AZZOUZ	Ancien responsable

NUREMBERG

Abdelkader CHERAFET	Responsable
Salah GRINE	Adjoint

SARRE

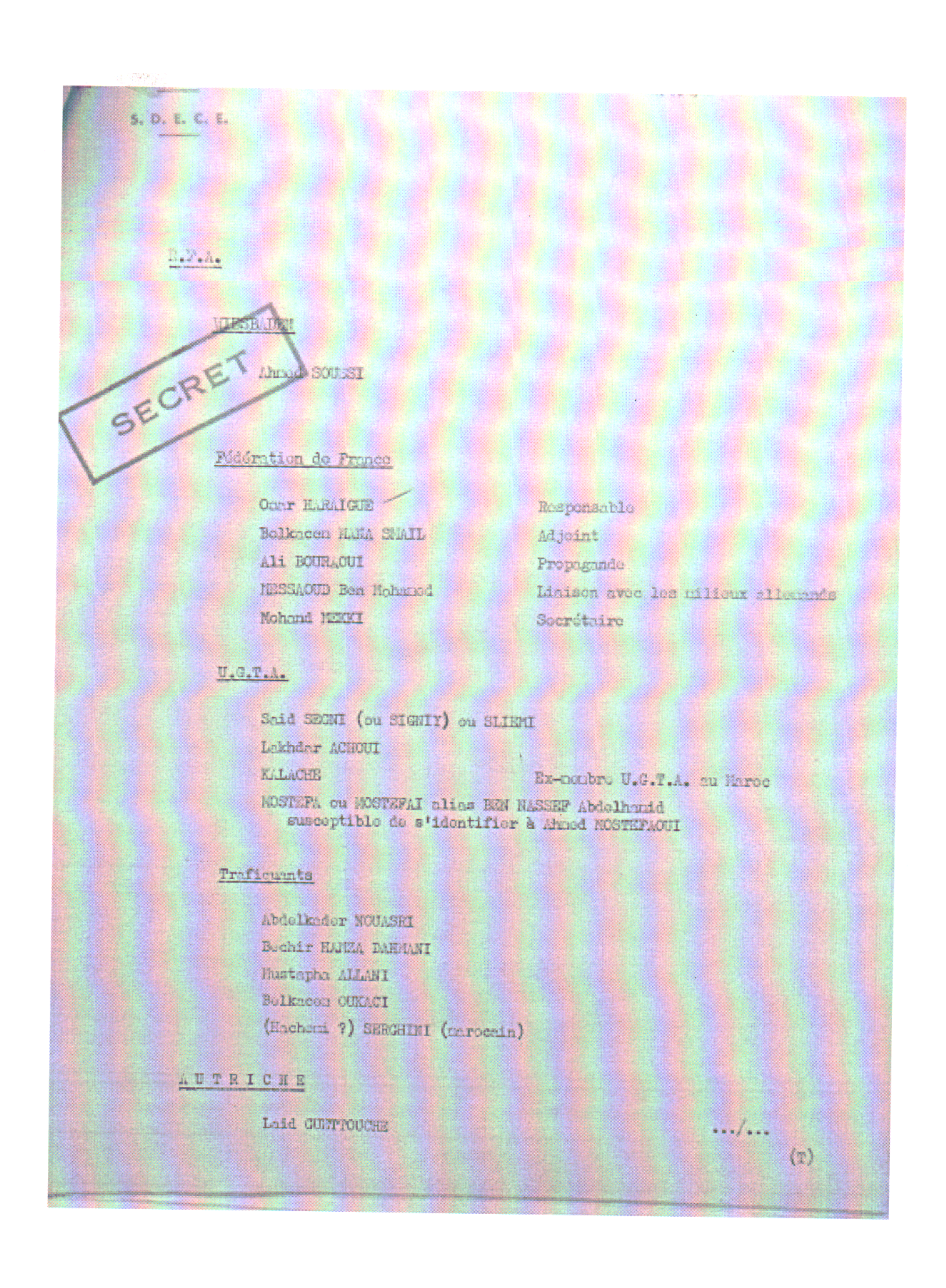
Abdelhamid MAATALLAH	Responsable
NOUR KAMAL	
Boudjema BOUCHAREB	Collecteur de fonds
Salah BENZOUBIR	Chef des groupes de choc

STUTTGART

SI MESSAOUD	Délégué F.L.N. démissionnaire en mai 1959
Ali HERRCUS	Chargé des enquêtes sur les réfugiés
Mohamed AIT AMARA	

.../...

(T)



S. D. E. C. E.

R.F.A.

WIESBADEN

SECRET

Ahmed SOUSSI

Fédération de France

Omar HARAIGUE	Responsable
Belkacem HAMA SMAIL	Adjoint
Ali BOURAOUI	Propagande
MESSAOUD Ben Mohamed	Liaison avec les milieux allemands
Mohand MEKKI	Secrétaire

U.G.T.A.

Said SEGNI (ou SIGNIY) ou SLIEMI

Lakhdar ACHOUI

KALACHE — Ex-membre U.G.T.A. au Maroc

MOSTEFA ou MOSTEFAI alias BEN NASSEF Abdelhamid
susceptible de s'identifier à Ahmed MOSTEFAOUI

Traficants

Abdelkader NOUASRI

Bechir HAMZA DAHMANI

Mustapha ALLANI

Belkacem OUKACI

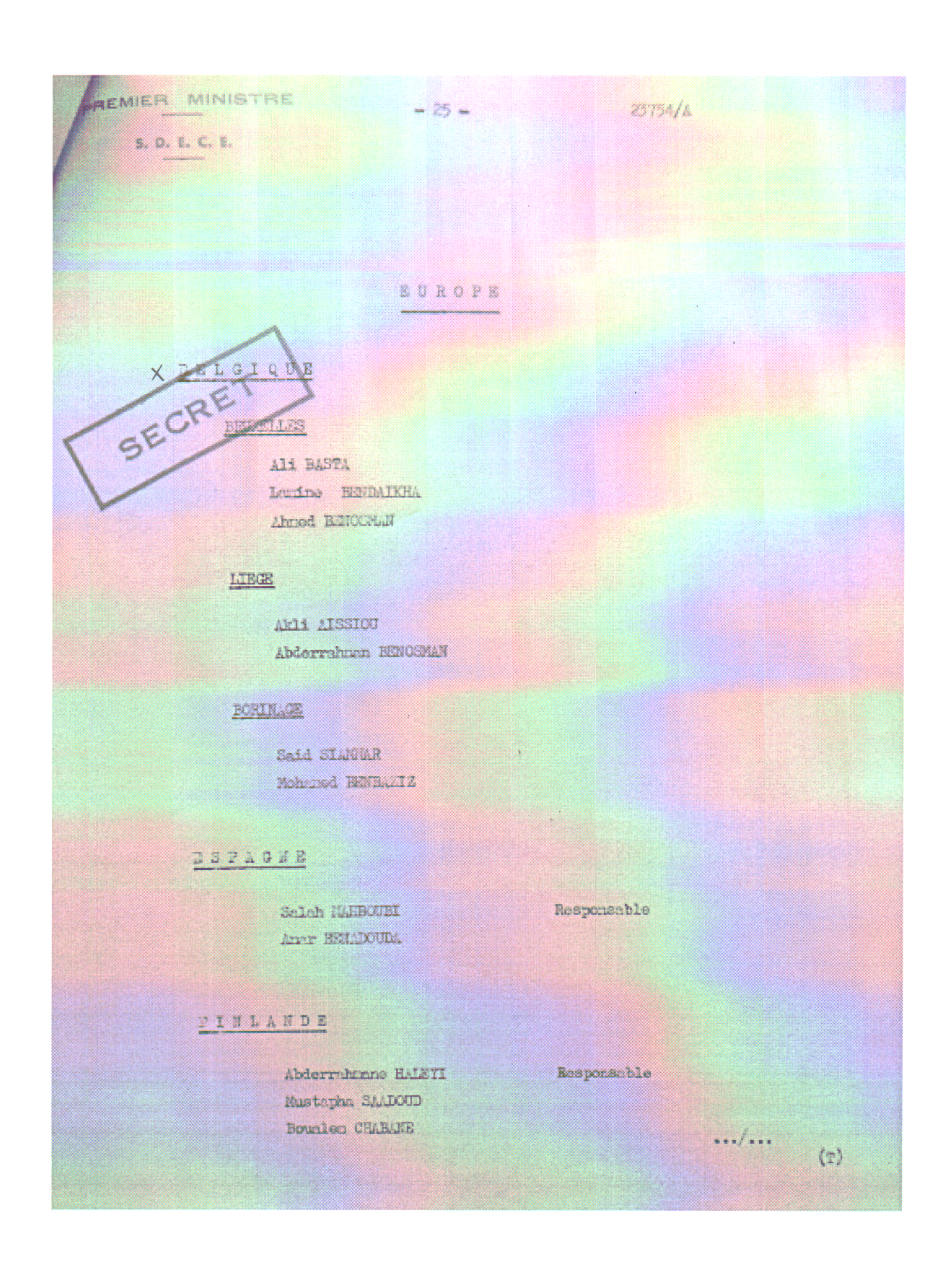
(Hachemi ?) SERGHINI (marocain)

A U T R I C H E

Laid GUETTOUCHE

.../...

(T)



PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

23754/A

SECRET

E U R O P E

X B E L G I Q U E

BRUXELLES

Ali BASTA

Lamine BENDAIKHA

Ahmed BENOSMAN

LIEGE

Akli AISSIOU

Abderrahman BENOSMAN

BORINAGE

Said SIAMMAR

Mohamed BENBAZIZ

E S P A G N E

Salah MAHBOUBI — Responsable

Amar BENADOUDA

F I N L A N D E

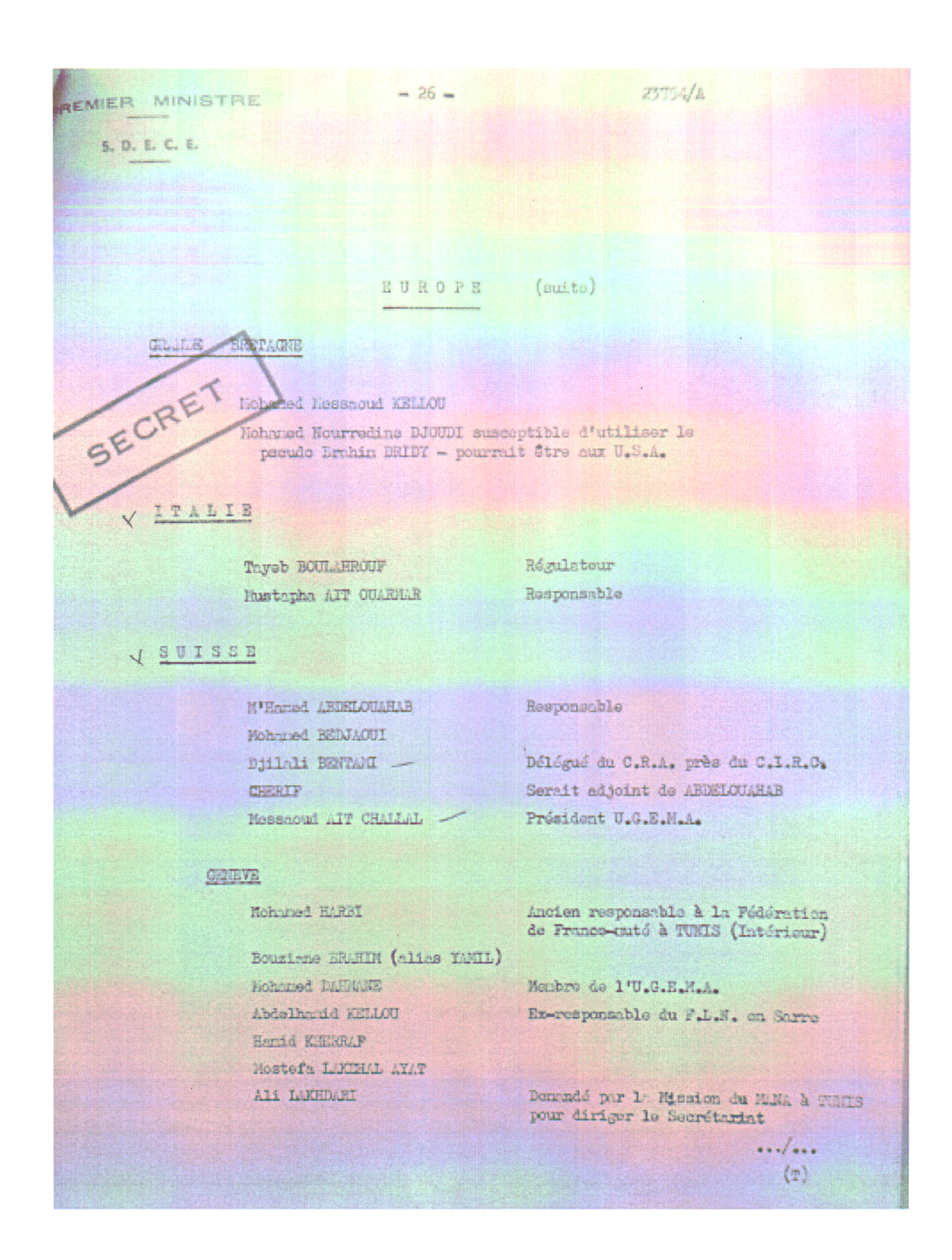
Abderrahmane HALEYI — Responsable

Mustapha SAADOUD

Boualem CHABANE

.../...

(T)



PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

23754/A

SECRET

EUROPE (suite)

GRANDE BRETAGNE

Mohamed Messaoud KELLOU

Mohamed Nourredine DJOUDI susceptible d'utiliser le pseudo Brahim DRIDY - pourrait être aux U.S.A.

ITALIE

Tayeb BOULAHROUF	Régulateur
Mustapha AIT OUARHAR	Responsable

SUISSE

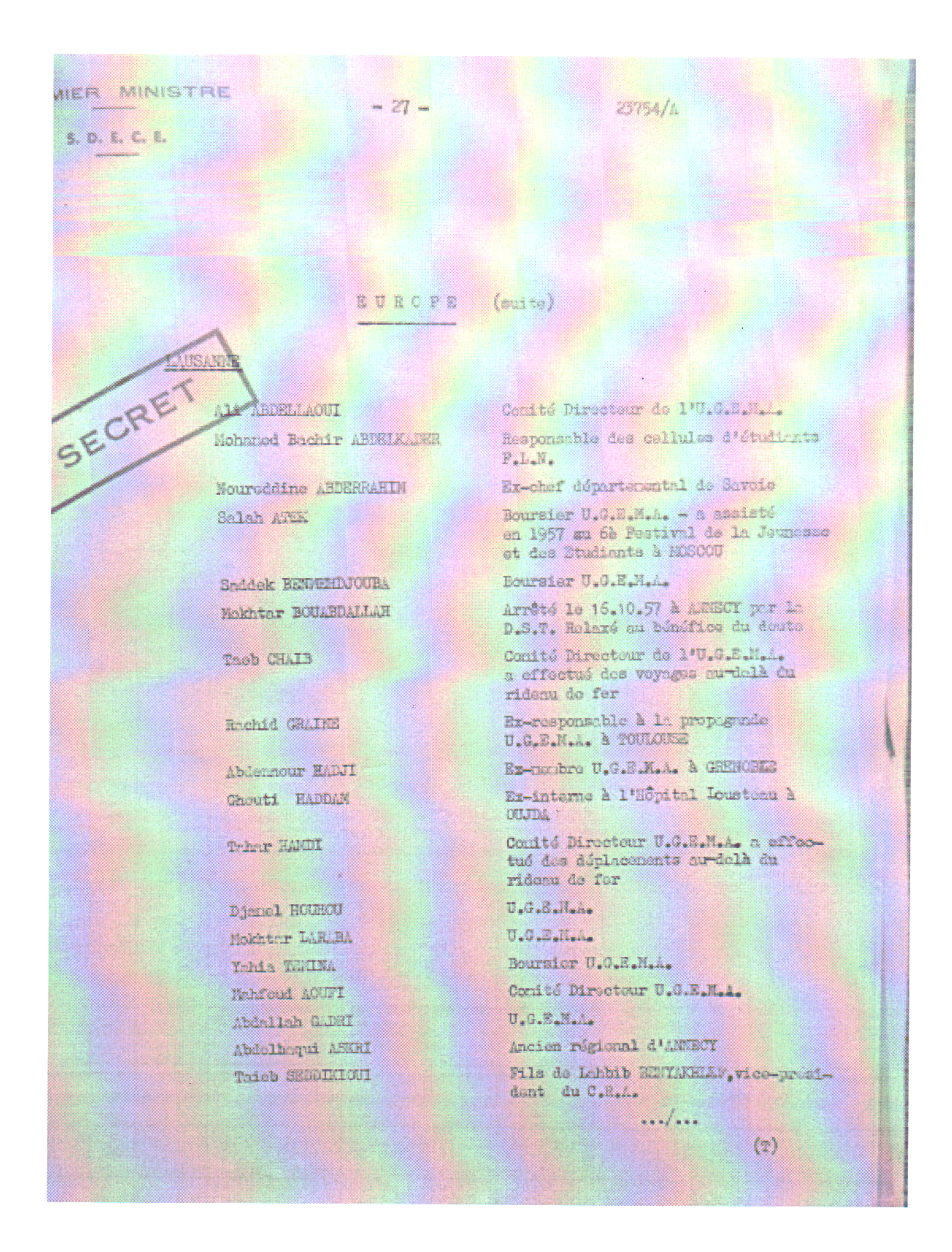
M'Hamed ABDELOUAHAB	Responsable
Mohamed BEDJAOUI	
Djilali BENTAMI	Délégué du C.R.A. près du C.I.R.C.
CHERIF	Serait adjoint de ABDELOUAHAB
Messaoud AIT CHALLAL	Président U.G.E.M.A.

GENEVE

Mohamed HARBI	Ancien responsable à la Fédération de France-muté à TUNIS (Intérieur)
Bouziane BRAHIM (alias YAMIL)	
Mohamed DAHMANE	Membre de l'U.G.E.M.A.
Abdelhamid KELLOU	Ex-responsable du F.L.N. en Sarre
Hamid KHERRAF	
Mostefa LAKEHAL AYAT	
Ali LAKHDARI	Demandé par la Mission du MANA à TUNIS pour diriger le Secrétariat

.../...

(T)



MIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

- 27 -

23754/A

SECRET

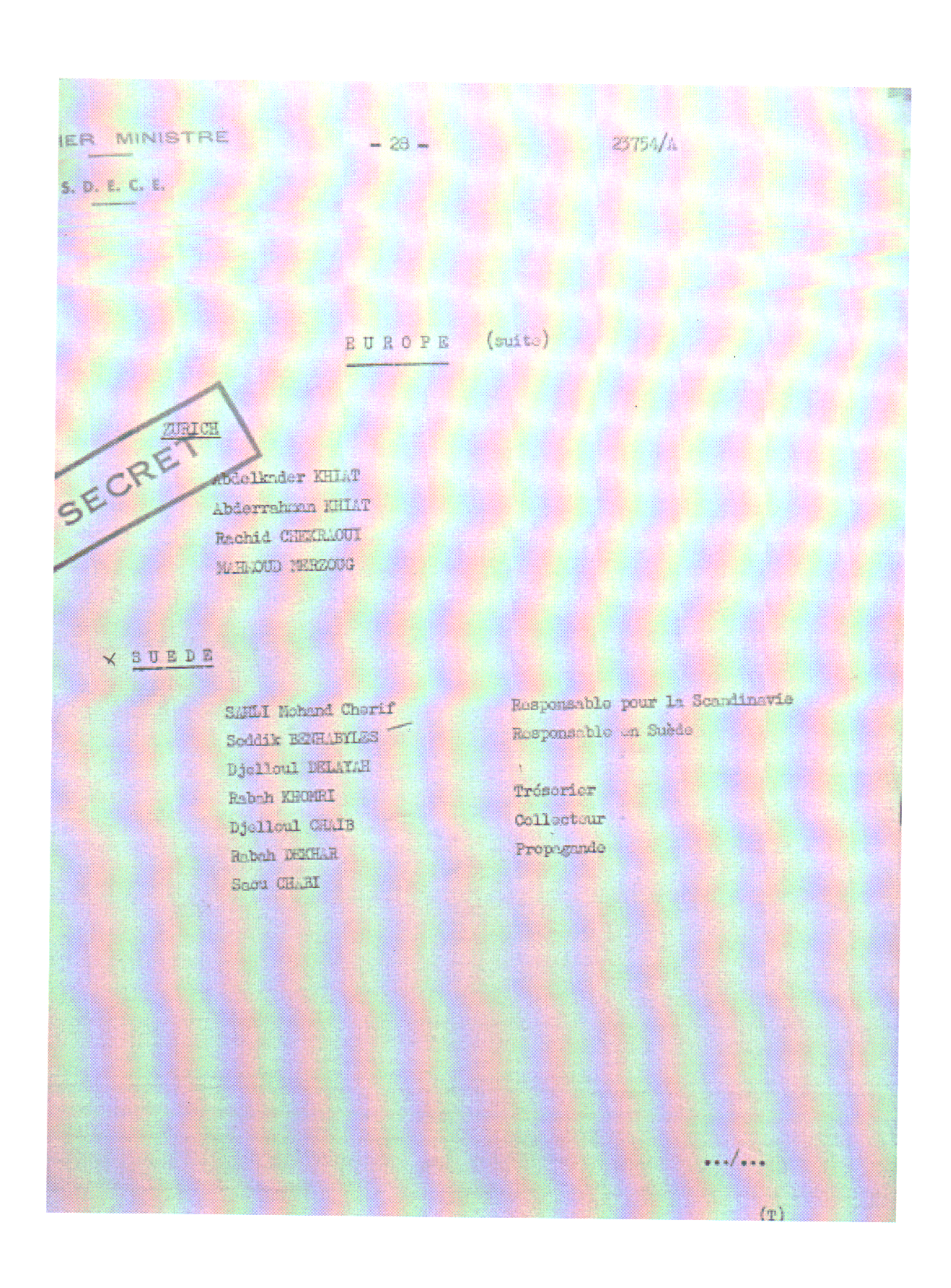
E U R O P E (suite)

LAUSANNE

Ali ABDELLAOUI	Comité Directeur de l'U.G.E.M.A.
Mohamed Bachir ABDELKADER	Responsable des cellules d'étudiants F.L.N.
Noureddine ABDERRAHIM	Ex-chef départemental de Savoie
Salah ATEK	Boursier U.G.E.M.A. - a assisté en 1957 au 6è Festival de la Jeunesse et des Etudiants à MOSCOU
Saddek BENMEHDJOUBA	Boursier U.G.E.M.A.
Mokhtar BOUABDALLAH	Arrêté le 16.10.57 à ANNECY par la D.S.T. Relaxé au bénéfice du doute
Taeb CHAIB	Comité Directeur de l'U.G.E.M.A. a effectué des voyages au-delà du rideau de fer
Rachid GRAINE	Ex-responsable à la propagande U.G.E.M.A. à TOULOUSE
Abdennour HADJI	Ex-membre U.G.E.M.A. à GRENOBLE
Ghouti HADDAM	Ex-interne à l'Hôpital Lousteau à OUJDA
Tahar HAMDI	Comité Directeur U.G.E.M.A. a effectué des déplacements au-delà du rideau de fer
Djemal HOUHOU	U.G.E.M.A.
Mokhtar LARABA	U.G.E.M.A.
Yahia TEMINA	Boursier U.G.E.M.A.
Mahfoud AOUFI	Comité Directeur U.G.E.M.A.
Abdallah GADRI	U.G.E.M.A.
Abdelhaqui ASKRI	Ancien régional d'ANNECY
Taieb SEDDIKIOUI	Fils de Lahbib BENYAKHLAF, vice-président du C.R.A.

.../...

(T)


IER MINISTRE

S. D. E. C. E.

- 28 -

23754/A

SECRET

EUROPE (suite)

ZURICH

Abdelkader KHIAT

Abderrahman KHIAT

Rachid CHEKRAOUI

MAHMOUD MERZOUG

SUEDE

SAHLI Mohand Cherif	Responsable pour la Scandinavie
Seddik BENHABYLES	Responsable en Suède
Djelloul DELAYAH	
Rabah KHOMRI	Trésorier
Djelloul CHAIB	Collecteur
Rabah DEKHAR	Propagande
Saou CHARI	

.../...

(T)

ملحق 7:[1]

YR
AMBASSADE
DE
FRANCE

No 1102 EU

DIRECTION D'EUROPE

EU

Berne, le 30 Juillet 1956.

EUROPE
1 _ AOU 56

MONSIEUR ETIENNE DENNERY
AMBASSADEUR DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE EN SUISSE
A SON EXCELLENCE MONSIEUR LE MINISTRE DES
AFFAIRES ETRANGERES
PARIS



A/s. Accueil favorable du Conseil Fédéral à la demande de prolongation de séjour de MOULAY MERBAH.-

Ainsi que je l'ai indiqué au Département (ma communication No 156 du 27 Juillet 1956), le Conseil Fédéral a, en définitive, réservé un accueil favorable à la requête qui lui avait été présentée par MOULAY MERBAH. Conformément au désir qu'il en avait exprimé, le Secrétaire général du M.N.A. a donc été autorisé à prolonger de six semaines son séjour en territoire helvétique. Ce délai courant à compter du 13 Juillet, MOULAY MERBAH dispose jusqu'à fin Août soit pour trouver un autre pays prêt à l'accueillir, en dehors de l'Egypte où pour des raisons de

Communiqué à: AL. IP. DP.

.../...

[1] - S.H.D.C. Carton 295, Algérie M.L.A. Action Extérieure, Suisse.

sécurité personnelle il ne tient pas à se rendre, soit pour obtenir que les autorités fédérales reviennent sur leur décision et renoncent à exiger son départ.

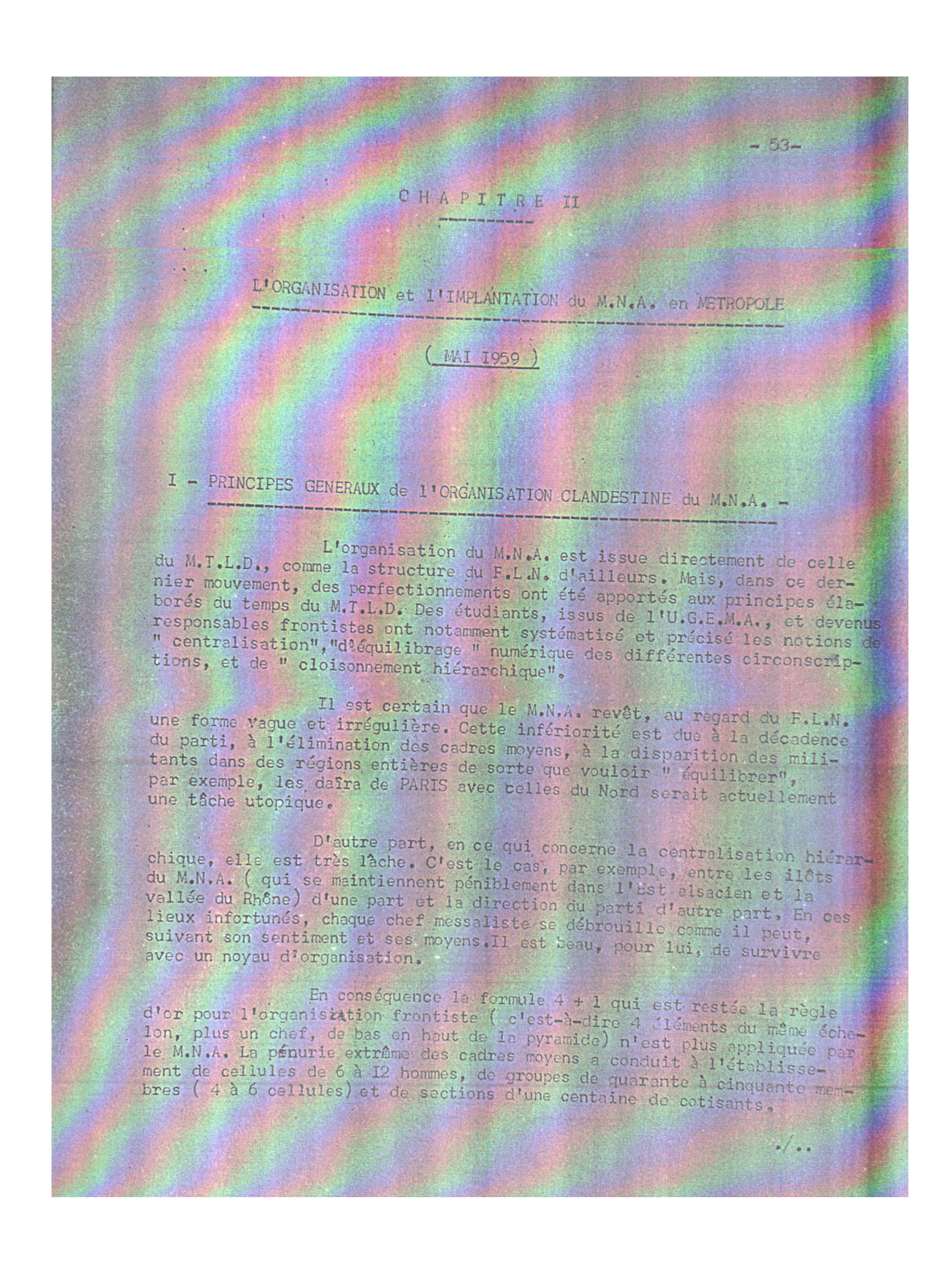
Cette deuxième solution apparait d'ailleurs peu vraisemblable. La décision du Conseil Fédéral de ne pas donner une suite immédiate à la proposition d'expulsion présentée par le Département de Justice et Police témoigne surtout, en effet, de la part des dirigeants helvétiques, du souci de ne pas heurter inutilement une partie de l'opinion qui s'était montrée choquée et même indignée par les mesures de police prises à l'encontre des Nord-africains réfugiés en Suisse. C'est dans certains milieux de Suisse alémanique et notamment dans les groupements affiliés à la Ligue des Indépendants qu'une réaction en ce sens s'est produite avec plus de vivacité. Le journal DIE TAT, toujours mal disposé à notre égard, n'a pas manqué l'occasion de faire des Algériens des "martyrs" et des "persécutés", et d'invoquer en ce qui les concerne le respect des traditions suisses d'hospitalité. L'organe de M.DUTTWEILER a même été jusqu'à faire mention de la possibilité " d'actes illégaux d'organes français en territoire suisse. " A la suite de cet article, le directeur de la police cantonale du Canton de Zürich,M.KONIG, lui-même membre de la Ligue des Indépendants, aurait ordonné une enquête sur le territoire de sa circonscription, enquête visant, en particulier, "l'activité éventuelle du Consulat général de France à Zürich, ou d'autres organes français, dirigée contre des Algériens dans le canton de Zürich.

.../...

Limité aux colonnes de la TAT ou aux manifestations tapageuses des Indépendants, ce mouvement de protestation ne tirerait guère à conséquence. Mais, j'ai déjà eu l'occasion de le signaler au Département (ma lettre No 1673 du 24 Juillet 1956), la campagne engagée par les tenants de DUTTWEILER sur le thème du droit d'asile dont doivent bénéficier les réfugiés nord-africains, s'est assez vite amplifiée et a trouvé dans divers autres milieux, et jusque dans les sphères responsables, une audience assez favorable. On peut penser que c'est en grande partie pour apaiser les remous dont l'affaire dite du " complot du 14 Juillet" a été l'origine, que les autorités suisses ont décidé de faire preuve de tolérance à l'égard de MOULAY MERBAH, et cela en dépit du fait que l'enquête a prouvé, semble-t-il, le caractère politique d e s activités, du chef algérien en Suisse./.

p. Kestli Roger

ملحق 8:[1]



- 53-

CHAPITRE II

L'ORGANISATION et l'IMPLANTATION du M.N.A. en METROPOLE

(MAI 1959)

I - PRINCIPES GENERAUX de l'ORGANISATION CLANDESTINE du M.N.A. -

L'organisation du M.N.A. est issue directement de celle du M.T.L.D., comme la structure du F.L.N. d'ailleurs. Mais, dans ce dernier mouvement, des perfectionnements ont été apportés aux principes élaborés du temps du M.T.L.D. Des étudiants, issus de l'U.G.E.M.A., et devenus responsables frontistes ont notamment systématisé et précisé les notions de " centralisation","d'équilibrage " numérique des différentes circonscriptions, et de " cloisonnement hiérarchique".

Il est certain que le M.N.A. revêt, au regard du F.L.N. une forme vague et irrégulière. Cette infériorité est due à la décadence du parti, à l'élimination des cadres moyens, à la disparition des militants dans des régions entières de sorte que vouloir " équilibrer", par exemple, les daîra de PARIS avec celles du Nord serait actuellement une tâche utopique.

D'autre part, en ce qui concerne la centralisation hiérarchique, elle est très lâche. C'est le cas, par exemple, entre les îlôts du M.N.A. (qui se maintiennent péniblement dans l'Est alsacien et la vallée du Rhône) d'une part et la direction du parti d'autre part. En ces lieux infortunés, chaque chef messaliste se débrouille comme il peut, suivant son sentiment et ses moyens. Il est beau, pour lui, de survivre avec un noyau d'organisation.

En conséquence la formule 4 + 1 qui est restée la règle d'or pour l'organisation frontiste (c'est-à-dire 4 éléments du même échelon, plus un chef, de bas en haut de la pyramide) n'est plus appliquée par le M.N.A. La pénurie extrême des cadres moyens a conduit à l'établissement de cellules de 6 à I2 hommes, de groupes de quarante à cinquante membres (4 à 6 cellules) et de sections d'une centaine de cotisants.

./..

[1] - S.H.A.T. Carton 1H1718, Rapport du Chef d'Etat Major de L'Armée Française intitulé **"Implantation du M.N.A. en Métropolie"**, Mai 1959.

un adjoint chargé de le remplacer, un responsable à la propagande, un responsable de choc, un secrétaire et un trésorier.

Au-dessus des chefs de wilaya se situent les " contrôleurs " qui dépendent directement du bureau politique et sont chargés d'inspecter le fonctionnement du parti, au point de vue politique comme sous l'angle des finances et de la propagande, et ce à tous les échelons. Dans le chapitre I, à propos de la crise du parti au cours de l'hiver dernier, on a longuement étudié le cas d'un de ces contrôleurs, DOUAROUR Mohamed.

On verra plus loin que les groupes de choc constituent une branche spéciale de l'organisation, parallèle et indépendante, reliée à l'O.P.A., à l'échelon du chef de daïra.

Le bureau politique est l'organisme de direction et de commandement suprême, sous la haute autorité de MESSALI.

II - Le BUREAU POLITIQUE -

Le bureau politique du M.N.A. doit en principe être constitué lors de la réunion du comité central du parti, les membres du comité central étant désignés par la base.

En fait, le bureau politique comprend une douzaine d'hommes choisis par MESSALI . Il en a toujours été ainsi depuis 1955 mais MESSALI affecte de dire qu'il s'agit d'une " direction provisoire " en attendant la réunion d'un congrès qui élira le " véritable bureau politique ".

MESSALI a la prétention que son bureau politique soit, d'ores et déjà, un " petit gouvernement" à l'image, sans doute, du C.C.E. frontiste qui est devenu le "G.P.R.A.". Voici les différents postes de cet " embryon de gouvernement " :

- le secrétaire général,
- le trésorier général,
- le responsable à l'organisation,
- le " ministre des affaires étrangères",
- le chargé des questions sociales et de l'U.S.T.A.,
- le responsable des groupes de choc et de la sécurité du parti,
- le responsable à la propagande,
- le chef du contrôle général,
- les 4 chefs de wilaya,
- le chef du secrétariat, chargé des relations avec l'administration française et la presse.

./...

Il faut également citer le groupe des " conseillers " métropolitains dont l'influence est tout aussi importante, sinon plus, que celle des membres musulmans du bureau politique. MESSALI ne prend plus de décision importante sans leur demander leur avis.

A. Le secrétaire général -

C'est le responsable de la vie administrative et politique du parti. Au cours des réunions du bureau politique, il indique les grandes lignes de l'activité qui lui ont été fournies par le " chef ". Il prend l'avis de ses collègues et assure la coordination des différentes branches.

En cas de désaccord avec les autres membres du bureau, il en réfère à MESSALI qui, naturellement, juge en dernier ressort.

Le poste tenu par Moulay MERBAH jusqu'à la crise de l'hiver est maintenant assumé par BENSID Abderhamane, né le 18.3.1932 à Sebdou (Tiaret).

On a vu que l'accession de ce dernier à ce poste décisif a été la cause immédiate des dissensions. BENSID ne semble pas avoir l'envergure intellectuelle nécessaire pour occuper une pareille place, mais il est très habile dans les intrigues et ne manque pas d'autorité.

B. Le trésorier général -

L'ancien gendarme Aissa ABDELLI (né le 18.2.1902 à Pont-de-l'Isser) établit le budget général du parti et équilibre les dépenses et les recettes.

MESSALI a récemment insisté pour qu'il contrôle plus sérieusement la perception des recettes afin d'éviter le " coulage " et les détournements.

Le trésorier général peut en principe demander au bureau politique des compressions dans les dépenses. Il peut décider de la majoration des cotisations.

ABDELLI a constitué une réserve de fonds qu'il a confiée à des banques suisses. Ses investissements sont approuvés par MESSALI.

./...

C. Le responsable à l'organisation -

Le poste était tenu par NESDAH (ou MESDAH) Ahmed ben Achour (SI NESDAH) que l'on a vu diriger la rébellion avant de rejoindre TUNIS.

Il est possible que le nouveau responsable soit AOUINE Saadi, né en 1915 à Azeffoun, grand chef du berbérisme, ancien président du syndicat des hôteliers, restaurateurs et cafetiers musulmans de la Seine, dont le café de LEVALLOIS-PERRET, 12 avenue Victor Hugo, a été plusieurs fois attaqué au révolver par les commandos frontistes.

AOUINE vient d'être libéré d'un centre d'hébergement en Algérie et a retrouvé toute la confiance du chef, dès son apparition à PARIS et à GOUVIEUX.

Le département de " l'organisation" est très important, selon MESSALI. Pourtant, la structure générale du mouvement ayant été fixée au temps du M.T.L.D., il semble qu'il n'y ait plus guère à apporter que des modifications de détail. Toujours selon MESSALI, le responsable doit être entouré d'un petit comité d'experts. Ce comité siégeait, dit-on, à BEXBACH (Sarre), sous SI AHMED, et se trouverait maintenant à GOUVIEUX.

Dans la réalité, MESSALI dicte quelques consignes qui sont "répercutées" sur la base par le responsable. Donnons en exemple les mots d'ordre récents disposant qu'à partir de la kasma, les cadres doivent être choisis parmi les militants ayant eu, dans le passé, des responsabilités aux groupes de choc et à l'U.S.T.A.

Compte-tenu des progrès réalisés depuis deux mois dans l'Est (à THIONVILLE et à METZ, notamment) ainsi qu'à LYON et CLERMONT-FERRAND, il est possible qu'une refonte des wilaya Est et Centre-sud soit en cours.

D. Le responsable chargé de la diplomatie -

Moulay MERBAH est le " ministre des affaires étrangères" du M.N.A. En 1955 et 1956, il réussit à faire prendre en considération le M.N.A. par le Secrétariat de l'O.N.U. Mais, depuis, il a perdu pied devant les délégués frontistes M'Hamed YAZID et CHANDERLI, pour des raisons qui le dépassent d'ailleurs et qui tiennent essentiellement à ce que les maquis algériens dépendant du Front et non du M.N.A. Par suite, dans les cercles de l'O.N.U., le F.L.N. jouit d'une autre considération que le M.N.A.

Voir p. suivante

./...

Par contre, lui-même en Allemagne et ses adjoints à ROME, LONDRES et BRUXELLES tiennent la dragée haute aux représentants frontistes.

A ROME, DAGHRICHE (ou DEBERICHE) Hachémi ben Amor, né le I9.I.1922, dirige effectivement avec assez d'habileté un"'centre d'informations" dont le bulletin " ALGERIA LIBERIA" est diffusé par l'agence DIES. DAGHRICHE assure avoir noué des relations avec des fonctionnaires de la Secrétairerie d'Etat du Vatican et du ministère des affaires étrangères italien. Il prétend avoir, dans les milieux politiques de ROME, plus d'audience que son homologue frontiste. Avec l'accord de MESSALI, Moulay MERDAH le rémunère sur la base de I75 000 frs par mois.

Quant à SAADOUN Mohamed ben Amar (né le I9.5.I926 à Collo), représentant du M.N.A. à LONDRES, il touche mensuellement I50 000 francs, et envoie tous les mois un rapport à Moulay MERDAH, à la fois sur son activité et sur l'évolution des questions politiques en Angleterre dans la mesure où élles ont quelques rapports avec l'Algérie. SAADOUN Mohamed se faisait fort, il y a quelque temps, d'envoyer auprès de MESSALI à GOUVIEUX, trois membres importants du Parti travailliste.Mais les ressources limitées du M.N.A. ont fait avorter ce projet. Les leaders anglais avaient en effet demandé que le M.N.A. assume leurs frais de voyage, ce que BELHADI, secrétaire de MESSALI,ne put accepter.

En Belgique, l'ancien élève des Pères Blancs, Mohamed MAHDI (né le 24.I.I916 à Beni-Menghelet) cumule à la fois les fonctions de chef de la daïra et de " représentant diplomatique". En cette dernière qualité, il a pris contact avec des professeurs de l'Université de Bruxelles et avec un ancien directeur du cabinet de Charles SPAAK.Par ailleurs, sur le plan syndical, MAHDI a noué d'amicales relations avec le syndicalistes socialistes et chrétiens. MESSALI est fort satisfait de son activité.

Cependant, le chef du M.N.A. estime que sur l'échiquier mondial, les pays arabes ont plus d'importance que l'Europe.Il déplore alors l'amenuisement de ses relations avec ces pays.MESSALI pense néanmoins que malgré le dénigrement systématique des porte-parole frontistes son nom appelle encore la sympathie dans les cercles dirigeants du Maroc (notamment de la part du ROI lui-même), de la Tunisie, de la Lybie, de la Jordanie, du Liban, de la Turquie, de l'Inde, du Soudan et de l'Ethio-pie.

Le "Zaïm " demanderait donc volontiers à Moulay MERDAH d'entreprendre une vaste tournée de propagande en Orient, en Extrême-Orient et aux Etats-Unis. Mais il recule, car il craint de déplaire au Général de Gaulle. Ce voyage ne pourrait en effet être consacré à l'éloge de la politique française é En outre, ce déplacement poserait de délicates questions de financement, de sécurité pour Moulay MERDAH, d'obtention de visas, etc.

./...

ملحق 9:[1]

HAUT COMMISSARIAT
DE LA
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
EN ALLEMAGNE

SD

TÉLÉGRAMME CHIFFRÉ AU DÉPART

DUPLICATA N°

BONN, le 8 Décembre 1958

ADRESSÉ à: DIPLOMATIE PARIS N° 3135-41

COMMUNIQUÉ à N°

DATE ET HEURE DE DÉPOT au CHIFFRE: 8-12-1958 20 h 30

DATE ET HEURE de TRANSMISSION: 8-12-1958 23 h 30

DUPLICATA (1) adressés à: M. SCHRICKE

TRIPLICATA (1) adressés à: Attaché Militaire

SERVICE qui a établi le télégramme (1): M. BOUCHAUD

(1) A préciser par le Service qui a établi le télégramme

La presse annonce que le représentant du F.L.N. en République Fédérale, Ait AHCENE, n'a pu, en raison des conditions atmosphériques, partir en avion pour Tunis, via Rome, le dimanche 7 décembre, comme il en avait l'intention. Son départ devrait avoir lieu aujourd'hui.

Le "Frankfurter Rundschau", de tendance socialiste, publie à cette occasion une interview du nationaliste algérien. Il rappelle les conditions dans lequelles un attentat a été commis contre celui-ci, et s'étonne que son auteur présumé, MAHDANI, membre du MNA, ait été en possession d'un passeport français délivré le 2 octobre 1958. Un tel document n'aurait pas dû en effet être délivré à un membre d'une organisation terroriste. L'article relève également le refus de communiquer une photo de MAHDANI, qu'aurait opposé à la police allemande la Sûreté française. Or, la Sûreté devait disposer d'une photo, puisque celle-ci est nécessaire à l'établissement d'un passeport. AHCENE a répété les assertions de représentants FLN ~~à Bonn~~ selon lesquelles le Colonel MERCIER, qu'ils présentent comme l'instigateur de l'attentat, aurait été vu à Bonn.

AHCENE a déclaré que les expériences atomiques françaises prévues au Sahara allaient donner à la guerre d'Algérie un tour nouveau, qui rendait sa présence nécessaire en Afrique du Nord. Il a refusé de confirmer la nouvelle d'après laquelle un poste de Secrétaire d'Etat dans le Gouvernement FLN du Caire allait lui être attribué et a nié qu'il eût jamais été chargé par le FLN de négocier avec la France.

.../...

Imprimerie Nationale - 198 J. 307 - 53 (Ki)

[1] - C.A.D.N. Carton 155, L'Ambassade de France à Benn.

Le militant nationaliste a évoqué la mission qu'il s'était efforcé d'accomplir en République Fédérale. Elle aurait eu pour but de faire de la propagande dans l'opinion publique en faveur du FLN et de rallier à ce mouvement les 2.000 travailleurs et les 20 étudiants algériens qui séjourneraient sur le territoire fédéral. AHCENE a assuré que le FLN respectait les lois en vigueur en Allemagne et a accusé le MNA d'être au service de la police française.

Il me paraît intéressant de relever aussi les critiques formulées par AHCENE contre le Gouvernement fédéral qui lui aurait refusé sa coopération et aurait laissé sans réponse les communications écrites qui lui avaient été adressées. Des Algériens auraient perdu leur travail faute d'obtenir des permis de séjour de la part des autorités allemandes, bien que le droit d'asile inscrit dans la Loi fondamentale eût dû leur être accordé.

En revanche, AIT AHCENE a remercié les syndicats et les chefs des organisations d'étudiants d'avoir soutenu sa cause. Le "Frankfurter Rundschau" signale la présence à l'aéroport d'un député au Bundestag qui aurait apporté son aide à l'agent du FLN. Il s'agit vraisemblablement du social-démocrate WISCHNEWSKI.

Enfin, le journal indique que l'étudiante qui accompagnait AHCENE le jour de l'attentat, FADHILA SAHRAUI, a quitté l'Allemagne pour la Suisse. /.

François SEYDOUX.

ملحق 10:[1]

Origine Rothier

ML 4-9-9 Italie

ML 4 Italie

156

12 JUIN 1959

DIRECTION GENERALE DES AFFAIRES POLITIQUES

Mission de Liaison avec l'Algérie

NOTE

POUR LA PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

A/s : l'Italie et le F.L.N.

L'Italie est à la fois un lieu de passage très fréquenté par les agents du F.L.N. et une source pour le ravitaillement en armes de la rébellion.

I°- PRESENCE DU F.L.N.

Le F.L.N. possède un bureau dans les locaux de l'Ambassade de TUNIS. Ce bureau est dirigé par MUSTAPHA AIT OUARHEUR qui a comme adjoint SALAH EDDINE LOUESLATI. Les nombreuses démarches faites par notre Ambassade à ROME pour attirer l'attention du Palais CHIGI sur ses activités, contraires aux usages diplomatiques, n'ont jusqu'à présent donné aucun résultat.

De nombreux Algériens résidant, soit en France, soit en Allemagne, transitent par l'Italie, pour se rendre vers les camps d'instruction F.L.N., en Tunisie. Ils sont accueillis à ROME par les agents rebelles et munis de passeports tunisiens par les services de l'Ambassade de Tunisie.

Les Chefs rebelles ont eux-aussi l'occasion de transiter fréquemment par l'Italie. Il a fallu des

.../...

[1] - S.H.D.C. Carton 264, Algérie M.L.A. Action Extérieure, Italie.

...démarches répétées, tant à ROME qu'à PARIS, pour que FERHAT ABBAS n'ait pas l'autorisation de séjourner à ROME. Par contre, YAZID et BOUMENDJEL ont reçu l'année dernière, la permission de faire de courts séjours en Italie où ils ont eu des contacts avec certaines personnalités italiennes, notamment M. MATTEI et M. LA PIRA, ancien maire de FLORENCE. Tout récemment, AHMED Francis a pu passer quelques heures à ROME. Il semble, cependant, que ce soit à la suite d'un concours de circonstances, fortuit -selon le Palais CHIGI- que l'intéressé ait pu bénéficier du régime normal des passagers en transit par ROME, la correspondance sur laquelle il comptait n'ayant pas été assurée.

II.- ACTION DU F.L.N.

Grâce à une collaboration étroite entre les services spéciaux et les polices des deux pays, les achats clandestins d'armes auxquels procédait encore le F.L.N., en Italie, il y a deux ans, ont pratiquement cessé. Il y a toutefois encore un certain trafic en transit par TRIESTE et quelques petits ports de l'Adriatique, mais il va en s'amenuisant et est généralement clandestin. Un petit trafic d'armes individuel existe également à destination de la France.

Le parti communiste italien a été plus spécialement chargé de suivre les affaires nord-africaines. La section italienne du "Congrès Mondial de la Paix" a organisé, au début de l'année, une collecte pour les réfugiés algériens. L'organisation des jeunesses communistes italiennes a envoyé des médicaments au F.L.N. et a décidé au début de l'année 1959 de créer un Comité italien "pro-algérien" chargé d'aider les combattants algériens.

III.- ATTITUDE DE LA PRESSE

A l'exception de journaux d'extrême-gauche et de gauche dont le ton est toujours très critique à notre

.../...

...égard, la presse italienne fait montre, surtout depuis quelques mois, d'une meilleure compréhension du problème algérien. Des correspondances des journalistes italiens, accrédités à PARIS, nous sont, en général, très favorables.

158

164

IV.- ATTITUDE DES PARTIS POLITIQUES

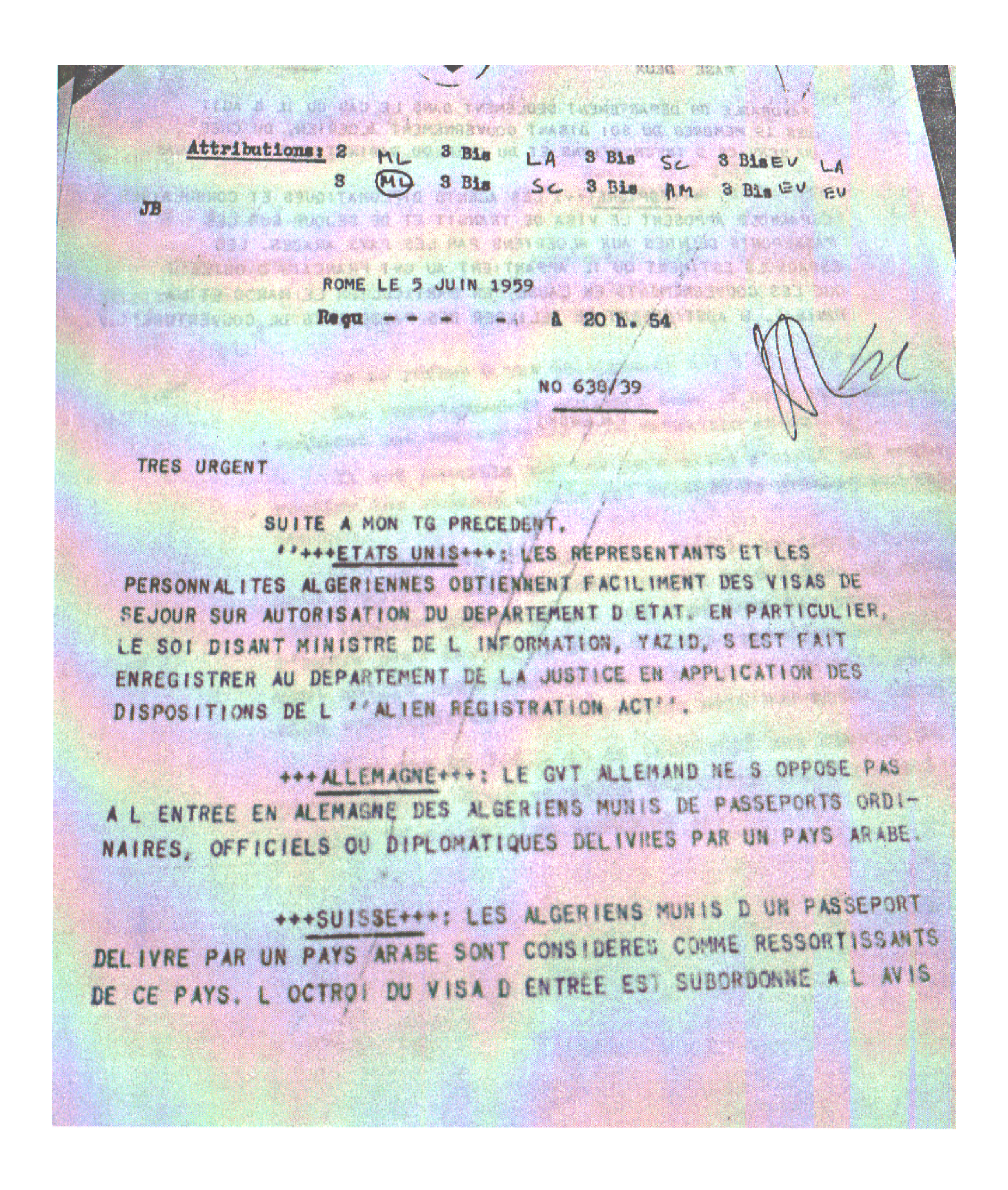
Les partis de gauche et d'extrême gauche sont franchement hostiles. Ceux du centre et de la droite, à l'exception de certaines personnalités marquantes -comme, par exemple, M. MATTEI, dont les contacts avec les chefs de la rébellion algérienne sont connus- se montrent plus compréhensifs.

V.- ATTITUDE DU GOUVERNEMENT

Le Gouvernement actuel nous est favorable. Il soutient notre thèse de l'incompétence à l'O.N.U. Il a également accepté qu'une collaboration étroite s'établisse entre les deux polices en vue de briser les réseaux F.L.N. qui ont leurs prolongements en Italie. Enfin, le principe a été admis que les agents du F.L.N. ne seraient pas autorisés à séjourner en Italie.

Cependant, certains milieux influents italiens qui continuent à penser que leur pays est appelé à jouer un rôle considérable dans le monde arabe, estiment que c'est l'Italie qui sera le pont entre l'Occident et l'Islam. Dans cette optique, certaines personnalités italiennes ont parfois tendance à manifester de l'indulgence pour le F.L.N. et de ménager les pays qui le soutiennent ouvertement. C'est la raison pour laquelle nous n'avons pas encore pu obtenir de l'Italie une attitude complètement satisfaisante, notamment en ce qui concerne la fermeture du Bureau F.L.N. de l'Ambassade de Tunisie.

ملحق 11:[1]



Attributions: 2 ML 3 Bis LA 3 Bis SC 3 Bis EV LA
3 (ML) 3 Bis SC 3 Bis AM 3 Bis EV EV

JB

ROME LE 5 JUIN 1959

Reçu - - - - - à 20 h. 54

NO 638/39

TRES URGENT

SUITE A MON TG PRECEDENT.

''+++ETATS UNIS+++: LES REPRESENTANTS ET LES PERSONNALITES ALGERIENNES OBTIENNENT FACILEMENT DES VISAS DE SEJOUR SUR AUTORISATION DU DEPARTEMENT D ETAT. EN PARTICULIER, LE SOI DISANT MINISTRE DE L INFORMATION, YAZID, S EST FAIT ENREGISTRER AU DEPARTEMENT DE LA JUSTICE EN APPLICATION DES DISPOSITIONS DE L ''ALIEN REGISTRATION ACT''.

+++ALLEMAGNE+++: LE GVT ALLEMAND NE S OPPOSE PAS A L ENTREE EN ALEMAGNE DES ALGERIENS MUNIS DE PASSEPORTS ORDINAIRES, OFFICIELS OU DIPLOMATIQUES DELIVRES PAR UN PAYS ARABE.

+++SUISSE+++: LES ALGERIENS MUNIS D UN PASSEPORT DELIVRE PAR UN PAYS ARABE SONT CONSIDERES COMME RESSORTISSANTS DE CE PAYS. L OCTROI DU VISA D ENTREE EST SUBORDONNE A L AVIS

---

[1] - S.H.D.C. Carton 264, Algérie M.L.A. Action Extérieure, Italie, Rapport de M. Palewski Amb. De France à Rome, 5 Juin 1959.

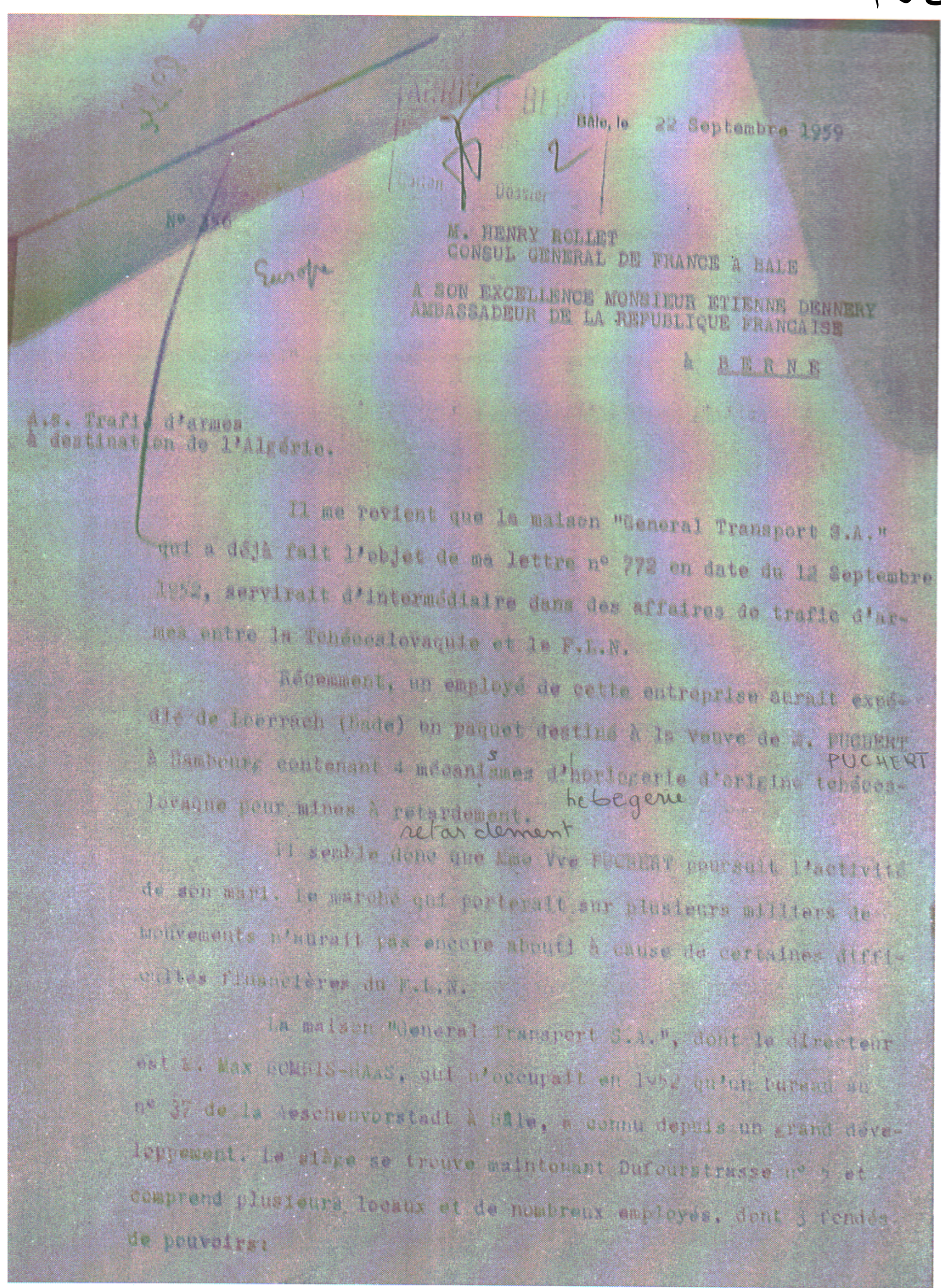
PAGE DEUX

FAVORABLE DU DEPARTEMENT SEULEMENT DANS LE CAS OU IL S AGIT DES 19 MEMBRES DU SOI DISANT GOUVERNEMENT ALGERIEN, DU CHEF DU SERVICE D INFORMATIONS ET DU CHEF DU CABINET DE FERHAT ABBAS.

+++ESPAGNE+++: LES AGENTS DIPLOMATIQUES ET CONSULAIRES ESPAGNOLS APPOSENT LE VISA DE TRANSIT ET DE SEJOUR SUR LES PASSEPORTS DELIVRES AUX ALGERIENS PAR LES PAYS ARABES. LES ESPAGNOLS ESTIMENT QU IL APPARTIENT AU GVT FRANCAIS D OBTENIR QUE LES GOUVERNEMENTS EN CAUSE, EN PARTICULIER LE MAROC ET LA TUNISIE, S ABSTIENNENT DE DELIVRER DES PASSEPORTS DE COUVERTURE''./.

PALEWSKI

ملحق رقم 12:



Bâle, le 22 Septembre 1959

N° 156

M. HENRY ROLLET
CONSUL GENERAL DE FRANCE A BALE

A SON EXCELLENCE MONSIEUR ETIENNE DENNERY
AMBASSADEUR DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE

à BERNE

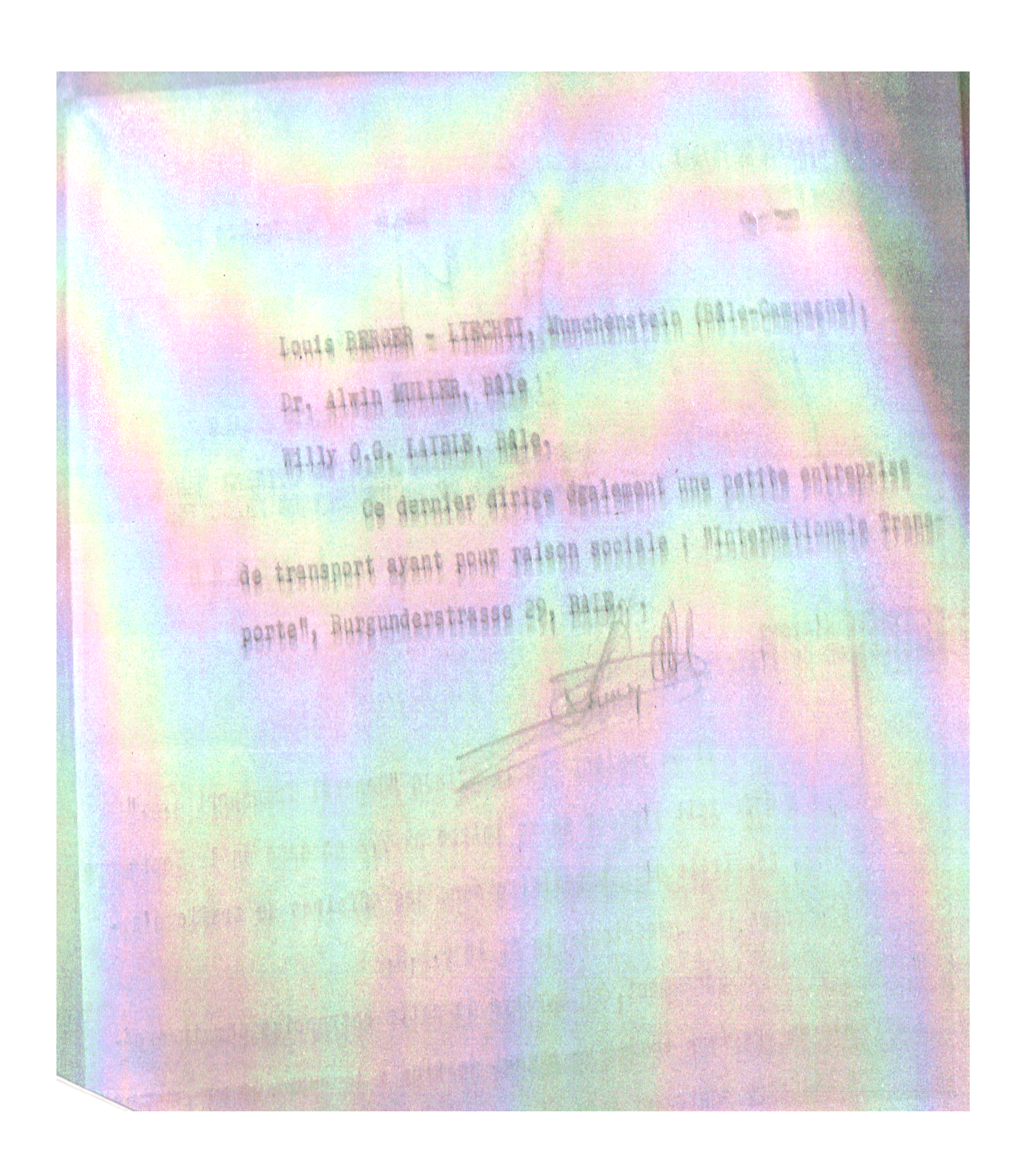
A.s. Trafic d'armes
à destination de l'Algérie.

Il me revient que la maison "General Transport S.A." qui a déjà fait l'objet de ma lettre n° 772 en date du 12 Septembre 1952, servirait d'intermédiaire dans des affaires de trafic d'armes entre la Tchécoslovaquie et le F.L.N.

Récemment, un employé de cette entreprise aurait expédié de Loerrach (Bade) un paquet destiné à la veuve de M. PUCHERT à Hambourg contenant 4 mécanismes d'horlogerie d'origine tchécoslovaque pour mines à retardement.

Il semble donc que Mme Vve PUCHERT poursuit l'activité de son mari. Le marché qui porterait sur plusieurs milliers de mouvements n'aurait pas encore abouti à cause de certaines difficultés financières du F.L.N.

La maison "General Transport S.A.", dont le directeur est M. Max SCHMIS-HAAS, qui n'occupait en 1952 qu'un bureau au n° 37 de la Aeschenvorstadt à Bâle, a connu depuis un grand développement. Le siège se trouve maintenant Dufourstrasse n° 5 et comprend plusieurs locaux et de nombreux employés, dont 3 fondés de pouvoirs:



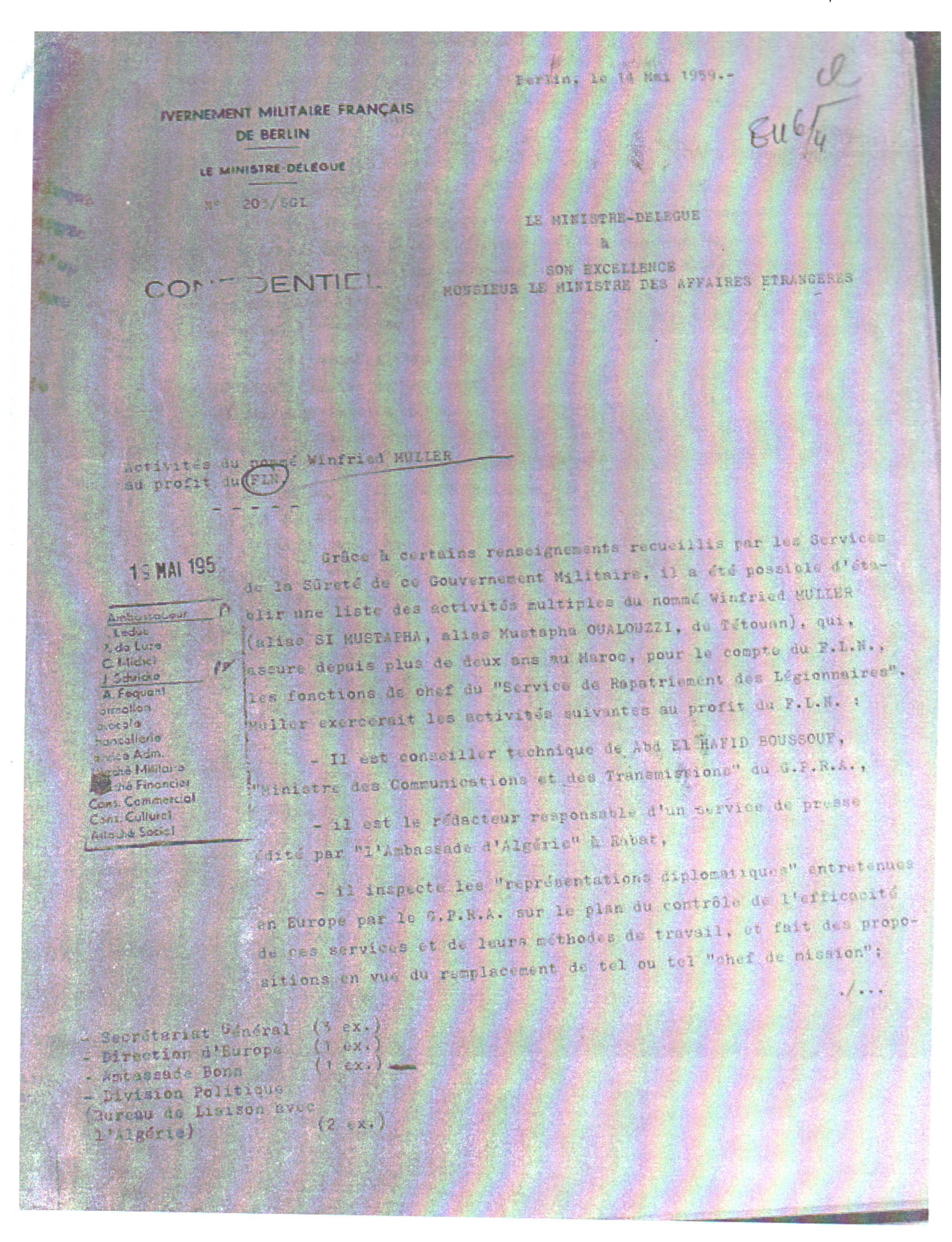
Louis BERGER - LIECHTI, Munchenstein (Bâle-Campagne),

Dr. Alwin MULLER, Bâle ;

Willy O.G. LAIBLE, Bâle.

Ce dernier dirige également une petite entreprise de transport ayant pour raison sociale : "Internationale Transporte", Burgunderstrasse 29, BALE.

ملحق رقم 13:



Berlin, le 14 Mai 1959.-

GOUVERNEMENT MILITAIRE FRANÇAIS
DE BERLIN

LE MINISTRE-DÉLÉGUÉ

N° 203/SGL

CONFIDENTIEL

LE MINISTRE-DELEGUE
à
SON EXCELLENCE
MONSIEUR LE MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES

Activités du nommé Winfried MULLER
au profit du FLN

- - - - -

19 MAI 195

Ambassadeur
Leduc
de Luze
C. Michel
J. Schricke
A. Fequant
Information
Protocole
Chancellerie
Service Adm.
Attaché Militaire
Attaché Financier
Cons. Commercial
Cons. Culturel
Attaché Social

Grâce à certains renseignements recueillis par les Services de la Sûreté de ce Gouvernement Militaire, il a été possible d'établir une liste des activités multiples du nommé Winfried MULLER (alias SI MUSTAPHA, alias Mustapha OUALOUZZI, de Tétouan), qui, assure depuis plus de deux ans au Maroc, pour le compte du F.L.N., les fonctions de chef du "Service de Rapatriement des Légionnaires". Muller exercerait les activités suivantes au profit du F.L.N. :

- Il est conseiller technique de Abd El HAFID BOUSSOUF, "Ministre des Communications et des Transmissions" du G.P.R.A.,

- il est le rédacteur responsable d'un service de presse édité par "l'Ambassade d'Algérie" à Rabat,

- il inspecte les "représentations diplomatiques" entretenues en Europe par le G.P.R.A. sur le plan du contrôle de l'efficacité de ces services et de leurs méthodes de travail, et fait des propositions en vue du remplacement de tel ou tel "chef de mission";

./...

- Secrétariat Général (3 ex.)
- Direction d'Europe (1 ex.)
- Ambassade Bonn (1 ex.)
- Division Politique (Bureau de Liaison avec l'Algérie) (2 ex.)

il est, à ce titre, chargé de mission par le "Ministre algérien des Affaires Etrangères", Lamine DEBAGHINE;

- il rédige périodiquement, à l'intention de l'Ambassade de la R.F.A. à Rabat, et à la demande de l'Ambassadeur lui-même, des rapports sur le développement de la situation militaire en Algérie, rapports qui sont ensuite exploités par le Ministère Fédéral des Affaires Etrangères;

- il vient d'être chargé par le G.P.R.A. (par le Ministre BOUSSOUF ?), qui prépare actuellement la mise sur pied d'un "service de renseignements algérien", de recruter un certain nombre de jeunes ressortissants allemands, intelligents, possédant un permis de conduire ainsi qu'une connaissance approfondie de la langue française et ayant, si possible, déjà acquis une formation militaire au sein de la "Bundeswher". Il a été précisé à MULLER que ces jeunes gens, bénéficieraient d'avantages matériels importants, mais "ne devraient pas se laisser rebuter ni décourager par le caractère un peu particulier et dangereux de certaines missions qui leur seraient confiées et exigeraient d'excellents réflexes et une parfaite maîtrise de soi".

CHALVRON.-

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع

ترتيب الوثائق ترتيب كرونولوجي

C.A.N.A. مركز الأرشيف الوطني الجزائري :

1- Carton 01, Lettre de AEK Chandarli sur leur activité à Milano, 11 Juin 1956.
2- Carton 01, Lettre de AEK Chandarli sur leur activité à Milano, 5 Juin 1956.
3- Carton 01, lettre de Mohamed Kheider destinée à M. L'Ambassadeur d'Espagne au Caire pour l'informer sur le désir des Représentants du F.L.N et la Résistance Marocaine d'avoir une entrevu avec les autorités compétentes du Gouvernement Espagnole, 30 Janv. 1956.
4- Carton 01, Lettre de Mr Kheider adressée à Mr Jean Simon, 8 juin 1956.
5- Carton 01, Lettre de Remerciement de Mr Kheider adressée à Mr Jean Simon, 6 Mai 1956.
6- Carton 01, Lettre du Mr Kheider (Alger) et Docteur Ben Aboud (Maroc) destinée à l'Ambassadeur de l'Espagne au Caire sur des relations du F.L.N et le Mouvement de la Résistance Marocaine avec le Gouvernement Espagnol, 1 Fév. 1956.
7- Carton 01, Rapport de Ait Ahmed adressé à la Délégation Extérieure du F.L.N au Caire, 17 Août 1956.
8- Carton 01, Rapport de Ait Ahmed, 26 juin 1956.
9- Carton 01, Rapport de Ait Ahmed, 26 Mai 1956.
10- Carton 01, Rapport de Ait Ahmed, sur leur Activité au Etats-Unis, Sept. 1956.
11- Carton 01, Rapport de Ait Ahmed, sur leurs démarches au niveau des Etats-Unis, 25 Mai 1956.
12- Carton 02, Lettre de Jean Simon adressée à Mr Kheider, 3 Mai 1956.
13- Carton 02, Lettre de Jean Simon adressée au Bureau de Délégation Extérieure du F.L.N au Caire, 7 Juil. 1956.
14- Carton 02, Lettre de Jean Simon Docteur en Droit, 22 Mars 1956.
15- Carton 02, Rapport sous titre **"Activité des Bureaux Extérieurs du F.L.N"**, Nov. 1958.
16- Carton 03, Conférence de Presse donnée à Bruxelles par Farhat Abbas au nom du F.L.N, 29 Juin 1956.
17- Carton 03, Correspondance entre Salah et Abdelkader Kiouan, portant sur les Activités à l'Extérieur ainsi que la Déclaration de la Fédération de France, 12 Mai 1956.

18- Carton 03, Document sous titre **"Rapport du Bureau du F.L.N à Rome"**, 30 Janv. 1958.
19- Carton 03, Document sous titre **"Rapport du mois de Décembre 1957"**.
20- Carton 03, Document sous titre **"Rapport Publique du mois de Septembre 1957"**.
21- Carton 03, Lettre de Ferhat Abbas adressée à Mr Boumendjel relative aux débats prévus à l'ONU sur la question algérienne, 21 Nov. 1957.
22- Carton 03, Rapport d'activité de Bureau d'Allemagne 12 Déc. 1957.
23- Carton 03, Rapport d'Activité de la Section Europe - L'Amérique Latine (Allemagne – Italie – Espagne – La Suisse – P. Scandinave – La Suède – La Finlande – La Norvège et Danemark), S.D.
24- Carton 03, Rapport d'Activité Général établi par Klouche Omar destiné au Chef de la Délégation Extérieure du F.L.N au Caire, 26 Sept. 1957.
25- Carton 03, Rapport de Boulahrouf sur sa Mission en Italie, 2 Sept. 1957.
26- Carton 03, Rapport de Boulahrouf du mois d'Octobre 1957.
27- Carton 03, Rapport de Boumalit Slimane adressé au Chef de Bureau du F.L.N à Rome, 17 Juil. 1957.
28- Carton 03, Rapport de Bureau du F.L.N à Rome, 21 Août 1957.
29- Carton 03, Rapport de Lamine Debaghine sous titre **"Le projet de Plan de Travail Extérieur sur le Plan Diplomatique"**, adressé à tous les Bureaux et Délégations du F.L.N à l'Etranger, 1958.
30- Carton 03, Rapport de Lamine Debaghine sous titre **"Nécessité d'une Réorganisation de Travail à l'Extérieur"**, 1958.
31- Carton 03, Rapport de Mr Boumalit Slimane sur leurs activités en Allemagne, adressé au Chef de Bureau du F.L.N à Rome, S.D.
32- Carton 03, Rapport de Salah Mahboubi sous titre **"Activité de Bureau du F.L.N à Bonn"**, Juin 1957.
33- Carton 03, Télégramme de Lamine Debaghine adressé à tous les Bureaux du F.L.N à l'Etranger, pour faire une compagne contre la convention Franco-Tunisienne pour l'évacuation du pétrole algérien à travers la Tunisie, 27 Juin 1958.
34- Carton 04, Document intitulé **"Rapport d'Activité du Bureau de L'F.L.N"**, New York, période de Fév.-Août 1957.
35- Carton 04, Rapport intitulé **"Mémorandum adressé aux Membres des Nations-Unies par la Délégation Extérieure F.L.N au sujet du G.E sur un « Cessez le Feu »"**, 22 Avril 1957.

36- Carton 04, Rapport sous Titre "**Les Activités du F.L.N à Bonn**", 8 Juin 1958.
37- Carton 04, Rapport sous titre "**Compte Rendu de Mission de F. Abbas en Tunisie destiné à Allal El Fassi**", 23 Août 1958.
38- Carton 04, Rapport sur les Activités du département des Affaires Extérieures, Période Avril-Mi Oct. 1957.
39- Carton 05, Lettre de Ferhat Abbas Membre du CCE et Délégué pour les Relations Européenne sous titre "**L'interpelant sur l'expulsion de Lamine Debaghine Président de la P.E du F.L.N au Caire adressée à Mr M.A.E Etienne**", adressée à Mr M.A.E de la République Italienne, 12 Nov. 1957.
40- Carton 05, Rapport de Lamine Debaghine sous titre "**L'organisation du Département des Affaires Extérieures du C.C.E**", 1958.
41- Carton 06, Déclaration de presse de Lamine Debaghine, M.A.E, C.C.E du 22 Janv. 1958.
42- Carton 07, Lettre de Lamine Debaghine M.A.E, du G.P.R.A, adressée à Mr Bennouna l'Ambassadeur de Maroc à Madrid, 18 Oct. 1958.
43- Carton 08, Rapport sous titre "**Activités du Département des Affaires Extérieures du F.L.N**", Juil.-Août 1958.
44- Carton 08, Rapport sous titre "**Mission en Allemagne**", 9 Nov. 1958.

S.H.D.C – مصلحة التاريخ الدبلوماسي بلاكور نوف

45- Carton 004, Rapport de S.D.E.C.E sous titre "**Au sujet des Dissensions au sein du G.P.R.A**", 6 Août 1959.
46- Carton 004, S.E.A.A, Rapport du S.D.E.C.E sous titré "**Dissensions au sein du G.P.R.A et parmi les Personnalités F.L.N**", 8 Juin 1959.
47- Carton 004, Télégramme de M. Giacobble Consul de France à Barcelone adressé à M. L'Amb. De France à Madrid, 6 Août 1959.
48- Carton 014, Rapport de S.D.E.C.E le Premier sous titre "**Renseignement du 1er Juillet 1959**" et le deuxième sous titre "**Difficultés entre G.P.R.A et C.N.R.A**", 31 Juil. 1959.
49- Carton 014, S.E.A.A. Rapport de S.D.E.C.E sous titre "**Sujet de Remaniement Eventuel du G.P.R.A**", 1 Août 1959.
50- Carton 016 SEAA 1957-1967, Notice de renseignement de Ben Bella, et Mohamed Bouchaf, et Mohamed Kheider et Hocine Ait Ahmed, 23 Oct. 1956.
51- Carton 016, Fiche de SDECE du 16 Oct. 1958 intitulé "**Les Représentants du F.L.N à l'Etranger**", 16 Oct. 1958.

52- Carton 017, 1953-1959, Rapport sous titre **"Extrait du Dossier Présenté à l'O.N.U"**, session 1957.
53- Carton 017, S.E.A.A. 1953-19549, Rapport de M.A.E. de France intitulé **"Extrait du Dossier Présenté à l'O.N.U"**, Session 1957.
54- Carton 017, SEAA, Comité de Coordination et d'Exécution du F.L.N, 5 Avril 1958.
55- Carton 017, SEAA, Composition du G.P.R.A 1956-1958, Notice de Renseignements de Lamine Debaghine, 9 Oct. 1956.
56- Carton 019, Notice de Renseignements de Abane Ramdane, 8 Oct. 1956.
57- Carton 019, S.E.A.A, Rapport de S.D.E.C.E, intitulé **"Les Animateurs de la Rébellion Algérienne"**, 10 Oct. 1959.
58- Carton 019, S.E.A.A. 1959-1967, Fiches des personnalités du F.L.N.. Mohamed Boudiaf, 8 Oct. 1956.
59- Carton 019, SEAA 1959-1967, Fiches des Responsables du F.L.N, Notice de Renseignements de Amar Ouamrane, 8 Oct. 1956.
60- Carton 020, Lettre de M. M. Couve de Murville M.A.E. de France, adressée aux Chefs des Missions Diplomatiques et les Postes Consulaires, 19 Nov. 1958.
61- Carton 023, Conférence de Presse du Général De Gaulle, 23 Oct. 1958.
62- Carton 023, Fiche de Renseignement intitulé **"Présence F.L.N à l'étranger"**, 1958.
63- Carton 023, Rapport de S.D.E.C.E intitulé **"L'action de l'Ambassade de France au Maroc contre le F.L.N"**, 1958.
64- Carton 024, Afrique – Levant – Algérie 1953-1959, Etude sous titree **"Opinion Mondial juge les Sanglants Libérateurs de Melouza et de Wagram"**, 28 Mai 1957.
65- Carton 024, Rapport de Mr R. Bousqué Ambassadeur de France à Bruxelles sous titre **"Massacre de Melouza"**, 5 Juin 1957.
66- Carton 025, Afrique-Levant-Algérie 1953-1959, Le Gouvernement Algérien Août 1956 – Août 1958, Rapport sous titre **"Vers la Constitution d'un G.A."**, 3 Avril 1958.
67- Carton 025, Rapport de M. Challe Général d'Armée Aérienne Commandant en Chef, Les Forces en Algérie sous titre **"L'Evolution de la Tactique du F.L.N"**, 7 Janv. 1959.
68- Carton 025, S.E.A.A. Rapport du 2e Bureau de l'Etat-major sous titre **"Composition du G.P.R.A"**, 1 Janv. 1959.

69- Carton 040, Afrique – Levant – Algérie 1959-1967. Fiche de S.D.E.C.C. intitulé Personnalité Algérienne, Mars 1957 – Juin 1960.
70- Carton 040, Afrique-Levant-Algérie 1953-1959, Note sur les Réfugiés Algériens au Maroc et au Tunisie, Sept. 1958-Juil. 1959.
71- Carton 045, Afrique – Levant – Algérie 1953-1959, Rapport sous titre **"Implantation du M.N.A en Métropole"**, mise à jour de la précédente étude du Juin 1959-Nov. 1959.
72- Carton 045, Afrique – Levant Algérie – 1953-1959, **"Le Problème Algérien devant les Nations-Unies avant propos de Moulay Merbah SG du M.N.A"**, Mai 1957.
73- Carton 084 S.E.A.A. 1956-1968, Rapport intitulé **"Les Organisations Directeurs du F.L.N leur Composition leurs Rôles"**, 26 Sept. Au 4 Oct. 1959.
74- Carton 084, S.E.A.A. 1956-1958, Rapport Intitulé **"Organisation et Action du F.L.N au Maroc"**, 25 Avril 1958.
75- Carton 101, Rapport de Service de Sécurité et de la Défense et des Forces Armées sous titre **"Extrait de la Synthèse quotidienne de Renseignement"**, adressée à M. Le Chef Cabinet de M. M. C. De Murville M.A.E de France, 6 Sept. 1958.
76- Carton 123, Télégramme de M. George Picot Représentant de France au N.U Concernant la Déclaration de M’hamed Yazid faite aux Groupes de Pays Africains des N.U adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 27 Oct. 1958.
77- Carton 132, Communiqué diffusé par Comité de Coordination et d’Exécution du F.L.N à l’issue de la Conférence de Tunisie, 30 Déc. 1957.
78- Carton 132, Rapport de Beauverger Amb. de France aux Pays Bas sous titre **"Conférence Manquée du F.L.N"**, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 24 Oct. 1958.
79- Carton 132, Rapport de l’Amb. de France à Rome, 19 Sept. 1958.
80- Carton 132, Rapport de M. A. Parodi Amb. De France au Maroc intitulé **"Interview de M. F. Abbas par Journal El Istiqlal"**, 5 Déc. 1959.
81- Carton 132, Rapport de M. ET. Dennery Amb. de France sous titre **"Interview accordé par Ferhat Abbas à l’Organisation du F.L.N"**, adressé à M. M. C. de Murville M.A.E de France, 14 Oct. 1958.
82- Carton 132, Rapport de M. François Seydoux Amb. de France à Bonn sous titre **"Un Interview de F. Abbas avec le Journal Welt"**, 3 Mai 1958.

83- Carton 132, Rapport de M. George Picot Représentant du G.F à L'O.N.U sur la Déclaration de M'hamed Yazid, 31 Oct. 1958.
84- Carton 132, Rapport sous titre **"La Politique du G.P.R.A"**, publié dans la Revue de Presse Britannique, 25 Sept. 1958.
85- Carton 132, Télégramme de l'Amb. de France à R.F.A sous titre **"Membre du G.P.R.A accorde à Rabat un Interview avec Von Palewski Correspondant du Journal Die Welt"**, 24 Sept. 1958.
86- Carton 132, Télégramme de l'Amb. de France à Tunisie sous titre **"Communiqué du G.P.R.A"**, adressé à M. M. Couve de Murville, 28 Avril 1959.
87- Carton 132, Télégramme de M ; l'Amb. de France en Suède adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 6 Août 1957.
88- Carton 132, Télégramme de M. M. Couve de Murville M.A.E de France adressé aux Chefs Missions Diplomatiques de France à l'étranger, 19 Sept. 1958.
89- Carton 163, Mission de liaison avec l'Algérie (M.L.A), Rapport sous titre **"Conférence Internationale du travail"**, 1 Juil. 1958.
90- Carton 172, Rapport de Mr Le Directeur Général Politique auprès du M.A.E de France à Paris intitulé **"Entretien avec Mr Robert Murphy au sujet de l'Algérie"**, 27 Déc. 1956.
91- Carton 172, Télégramme de Mr Alphand Fonctionnaire Diplomate à l'Ambassade de France à Benne, adressé à Mr CH. Pineau M.A.E de France, 4 Déc. 1956.
92- Carton 172, Télégramme de Mr Lucet Fonctionnaire Diplomate à l'Ambassade de France à Washington, adressé à Mr CH. Pineau M.A.E de France, 23 Déc. 1956.
93- Carton 225, Action Extérieure Belgique, Rapport de Mr Raymond Bousquet, Ambassadeur de France en Belgique intitulé **"Exécution à Bruxelles des Directives du Gouvernement relatives"**, 30 Sept. 1960.
94- Carton 225, Appel de Messali Hadj publié dans une brochure hebdomadaire Belge 2ème année n°44, 2 Nov. 1957.
95- Carton 225, Bulletin d'Information du M.N.A, 14 Avril 1958.
96- Carton 225, Communiqué de Paris adressé à l'Amb. de France à Bonn, 4 Janv. 1958.
97- Carton 225, Lettre d'Ed. Relix Guyon L'Amb. de France à Luxembourg adressée à M. Couve de Murville M.A.E de France, 7 Oct. 1960.

98- Carton 225, Lettre de Gérald Priestlez Consul de France à Mons et Tournai adressée à M. R. Bousquet Amb. de France à Bruxelles, 9 Mai 1958.
99- Carton 225, Lettre de Jean Rivière Amb. De France à Bruxelles sous titre **"Tracts Algériennes"**, 11 Juil. 1956.
100- Carton 225, Lettre de K. Bousquet Amb. De France en Belgique adressée à M. CH. Pineau M.A.E. de France, 3 Oct. 1956.
101- Carton 225, Lettre de M. CH. Pineau M.A.E de France adressée à son Amb. en Bruxelles, 29 Nov. 1957.
102- Carton 225, Lettre de M. Chalvron, Conseiller politique à Berlin adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, 2 Oct. 1957.
103- Carton 225, Lettre de M. Couve de Murville M.A.E de France adressée à M. Paul de Louvrier Délégué Général de Gouvernement en Algérie, Fév. 1959.
104- Carton 225, Lettre de M. Edouard Relix Guyon Amb. de France à Luxembourg sous titre **"Contrôle des Algériens dans les pays de Benelux"**, adressée à M. M. C. De Murville M.A.E de France, 16 Sept. 1960.
105- Carton 225, Lettre de M. Henri Ruffin Chargé d'Affaires de France aux Pays Bas sous titre **"Contrôle de l'Entrée des Algériens dans les pays de Benelux"**, adressée à M. Couve de Murville M.A.E de France, 20 Sept. 1960.
106- Carton 225, Lettre de M. J. Boisrebun l'Amb. de France en Belgique sous titre **"Note de Renseignements sur l'Activité de F.L.N en Belgique"**, adressée à M. Le Consul de France à Bruxelles, 25 Nov. 1958.
107- Carton 225, Lettre de M. M. C. De Murville M.A.E adressée au Messieurs Les Chefs des Missions Diplomatiques Françaises à l'Etranger, 26 Août 1959.
108- Carton 225, Lettre de M. M. C. De Murville M.A.E de France adressée à M. Toffin l'Amb. de France à Luxembourg, 7 Oct. 1960.
109- Carton 225, Lettre de M. R. Bousquet Amb. de France à Bruxelles sous titre **"Livraison des Armes au Maroc et à la Tunisie"**, adressée à M. Couve de Murvilles M.A.E de France, 8 Janv. 1959.
110- Carton 225, Lettre de M. R. Bousquet Amb. de France à Bruxelles sous titre **"Expédition d'Explosifs vers le Maroc"**, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 15 Avril 1959.
111- Carton 225, Lettre de M. R. Bousquet Amb. De France en Belgique sous titre **"Activités Terroristes F.L.N en France"**, adressée à M. M Couve de Murville M.A.E de France, 22 sept. 1958.

112- Carton 225, Lettre de M. R. Bousquet Amb. de France en Belgique sous titre **"Communiqué du F.L.N"**, adressée à M. M C. de Murville M.A.E de France, 1959.
113- Carton 225, Lettre de M. R. Bousquet Amb. de France en Belgique sous titre **"Effectifs Complémentaire d'Inspecteurs de Sûreté Belge sous la Surveillance et les Informations concernant le F.L.N"**, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 24 Fév. 1959.
114- Carton 225, Lettre de M.A.E de France sous titre **"Livraison d'Armes au Maroc et à la Tunisie"**, adressée à M. l'Amb. de France à Bruxelles, 26 Déc. 1958.
115- Carton 225, Lettre de M.G Prrestley Consul de France à Mons, adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, 13 Avril 1957.
116- Carton 225, Lettre de M.R. Bousquet Amb. de France en Belgique sous titre **"Appel de Messali Hadj"**, adressée à M. CH. Pineau M.A.E. de France, 5 Nov. 1957.
117- Carton 225, Lettre de R. Bousquet Amb. de France en Belgique adressée à M ; M.A.E de France, 24 Avril 1958.
118- Carton 225, Lettre de R. Bousquet Amb. de France en Belgique sous titre **"Appel et Communiqué du F.L.N et du M.N.A en Belgique"**, adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, 29 Nov. 1957.
119- Carton 225, Lettre de R. Bousquet Amb. de France en Belgique sous titre **"Livraisons d'Armes Belge"**, adressée à M. M. C. De Murville M.A.E de France, 2 Janv. 1959.
120- Carton 225, Rapport de l'Amb. de France à Bruxelles, 30 Déc. 1958.
121- Carton 225, Rapport de l'Amb. de France en Belgique, 2 Janv. 1959.
122- Carton 225, Rapport de M. Jean Bodin, sous titre **"Réunion du Comité pour la Paix en Algérie"**, 2 Nov. 1957.
123- Carton 225, Rapport de M. M. Couve de Murville M.A.E de France adressé à Messieurs les Chefs des Postes Diplomatiques et Consulaires, 24 juin 1958.
124- Carton 225, Rapport de M. M. Couve de Murville M.A.E de France sous titre **"Liste des Principaux Chefs Propagandiste du Gouvernement Algérien"**, destiné à tous les Ambassades de France à l'étranger, 6 juin 1959.
125- Carton 225, Rapport de M. R. Bousquet Amb. de France à Bruxelles sous titre **"Interview de Messali Hadj"**, adressé à M. M. C. de Murville, 3 Fév. 1959.

126- Carton 225, Rapport de M. R. Bousquet Amb. de France en Belgique sous titre **"F.L.N dit Non"**, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 31 Oct. 1958.
127- Carton 225, Rapport de M.A.E de France adressé à ces Missions Diplomatiques à l'étranger, Oct. 1957.
128- Carton 225, Rapport de R. Bousquet Amb. de France à Bruxelles adressé à M. M. C. De Murville M.A.E de France, 30 Août 1959.
129- Carton 225, Rapport de R. Bousquet Amb. de France à Bruxelles adressé à M. M. C. De Murville M.A.E de la Belgique, 7 Août 1960.
130- Carton 225, Rapport de R. Bousquet Amb. De France en Belgique sous titre **"Rivalité du M.N.A – F.L.N en Belgique"**, adressée à M. René Pleven M.A.E. de France, 22 Mai 1958.
131- Carton 225, Rapport de R. Bousquet Amb. de France en Belgique sous titre **"Activité en Faveur des Rebelles Algériens en Belgique"**, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E, 13 Nov. 1958.
132- Carton 225, Rapport de R. Bousquet l'Amb. de France à Bruxelles adressé à M. M.A.E de France, 20 Août 1960.
133- Carton 225, Rapport de R. Bousquet l'Amb. de France à Bruxelles adressé à M. M. C. De Murville M.A.E de France, 30 Août 1960.
134- Carton 225, Rapport du Ministre Délégué auprès du Gouvernement Français de Berlin envoyé à M. Couve de Murville M.A.E de France, 28 Janv. 1959.
135- Carton 246, Fichier Z. Rapport sous titre **"Rencontre entre le Chef de Police Italien et le Directeur Général de la Sureté Nationale Française"**, Janv. 1959.
136- Carton 246, Lettre de M. G. Palewski Amb. de France en Italie sous titre **"Arrêté du 22 Janvier 1959 portant le régime de l'autorisation de voyage"**, adressée à M. Couve de Murville M.A.E de France, 12 Fév. 1959.
137- Carton 246, Lettre de M. M. Couve de Murville sous titre **"Armes d'Origine Italienne récupérées en Tunisie"**, adressée à l'Amb. De France à Rome, 30 Mai 1959.
138- Carton 246, Lettre de M. R. Bousquet Amb. De France à Rome adressée à M. CH. Pineau M.A.E. de France, 20 Mai 1957.
139- Carton 246, Rapport sous titre **"Conférence entre le Chef de la Police et le Préfet Verdier Directeur Général de la Sûreté National Française"**, 29 Avril 1959.

140- Carton 246, Télégramme de M. R. Bousquet Amb. de France à Rome adressé à M. M. Couve de Murville, 4 Janv. 1959.
141- Carton 246, Télégramme de R. Bousquet Amb. de France à Rome adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 9 Juin 1959.
142- Carton 247, Action Extérieure Espagne, Télégramme de Mr J. Dandan Fonctionnaire Diplomatique au niveau de l'Ambassade de France à Madrid adressé à Mr CH. Pineau M.A.E de France, 5 Juil. 1956.
143- Carton 247, Lettre de M. La Tournelle Amb. de France à Madrid adressée à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, Avril 1959.
144- Carton 247, Lettre de M. La Tournelle Amb. de France en Espagne sous titre **"A.S du Docteur Ahmed Francis"**, à son Excellence M. M. C. De Murville M.A.E de France à Paris, 10 Oct. 1958.
145- Carton 247, Lettre de M. Langlais Directeur Général des Affaires Politiques prés aux M.A.E. de France, adressée au Ministre de l'Algérie, 5 Nov. 1957.
146- Carton 247, Lettre de M. M. C. De Murville M.A.E de France adressé à M. R. Bousquet Amb. de France en Belgique, 16 Mai 1958.
147- Carton 247, Rapport de M. G. Palewski Amb. de France à Rome adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E. de France, 15 Juil. 1959.
148- Carton 247, Rapport de M. La Tournelle Amb. de France à Madrid, sous titre **"Informations transmises par l'Amb. de l'Italie à Madrid concernant Séjour de F. Abbas en Espagne"**, du 22 au 24 Nov. 1958.
149- Carton 247, Rapport de M. Roland Margerie Amb. de France à Madrid sous titre **"L'Algérie et le Méditerranée"**, destiné à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 13 Déc. 1959.
150- Carton 247, Rapport de Mr La Tournelle Ambassadeur de France en Espagne sous titre **"Les Déclarations de Ferhat Abbas – La Hoja Del Lunes-"**, adressé à Mr CH. Pineau M.A.E de France 26 Juin 1957.
151- Carton 247, Télégramme de Lolay Fonctionnaire Diplomatique auprès du M.A.E de France adressé à Mr La Tournelle Ambassadeur de France à Madrid, 22 Août 1958.
152- Carton 247, Télégramme de M. Clauzel Amb. De France à Madrid adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 21 Juil. 1959.
153- Carton 247, Télégramme de M. Clauzel Amb. De France à Madrid adressé à M. M. Couve de Murville, 23 Juil. 1959.
154- Carton 247, Télégramme de M. G Clauzel Amb. de France à Madrid adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 6 Oct. 1959.

155- Carton 247, Télégramme de M. G. Clauzel Amb. de France à Madrid adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 13 Août 1959.
156- Carton 247, Télégramme de M. G. Clauzel Amb. de France à Madrid, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 19 Oct. 1959.
157- Carton 247, Télégramme de M. Giacobble Consul de France à Barcelone adressé à M. L'Amb. De France à Madrid, 18 Août 1959.
158- Carton 247, Télégramme de M. J. Roux Diplomate auprès M.A.E à M. Clauzel Amb. De France à Madrid, 21 Juil. 1959.
159- Carton 247, Télégramme de M. Jacques Roux Diplomate Français adressé au Gouvernement Espagnol, 16 Juin 1959.
160- Carton 247, Télégramme de M. La Tournelle Amb. de France à Madrid adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 13 Avril 1959.
161- Carton 247, Télégramme de M. La Tournelle Amb. de France à Madrid à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 14 Mai 1959.
162- Carton 247, Télégramme de M. La Tournelle Amb. de France à Madrid envoyé à M. M. Couve de Murville, 10 Juil. 1959.
163- Carton 247, Télégramme de M. La Tournelle Amb. de France en Espagne adressé à M. M. C. De Murville M.A.E de France, 19 Nov. 1958.
164- Carton 247, Télégramme de M. La Tournelle, L'Amb. de France à Madrid adressé à M. C. De Murville M.A.E de l'Espagne, 9 Juil. 1958.
165- Carton 247, Télégramme de M. M. Couve de Murville M.A.E de France adressé à M. Le Ministre des Armées Espagnoles.
166- Carton 247, Télégramme de M. René Pleven M.A.E adressé à l'Amb. de France à Madrid, 7 Mai 1958.
167- Carton 247, Télégramme de M. Roland Margerie Amb. de France à Madrid, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 11 Déc. 1959.
168- Carton 247, Télégramme de M. Roland Margerie Amb. de France à Madrid, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 18 Déc. 1959.
169- Carton 247, Télégramme de M.A.E d'Espagne adressé à M. René Pleven M.A.E de France, 16 Mai 1958.
170- Carton 247, Télégramme de M.A.E. de France adressé à l'Amb. de France à Madrid, 3 Juil. 1958.
171- Carton 247, Télégramme de Mr La Tournelle Ambassadeur de France En Espagne adressé à Mr M. C. De Murville M.A.E, 24 Août 1958.
172- Carton 247, Télégramme de Mr La Tournelle L'Ambassadeur de France en Espagne adressé à Mr M. C. De Murville M.A.E de France, 1 Juil. 1958.

173- Carton 247, Traduction d'une dépêche de l'Amb. de l'Italie à Madrid sous titre **"Séjours de Ferhat Abbes"**.

174- Carton 248, Action Extérieur -Etats-Unis- Déc. 1956-Déc. 1957, Rapport de M. Cornut Gentille Amb. de France à Washington, 4 Fév. 1957.

175- Carton 248, Rapport de Jacques Juillet Ministre Plénipotentiaire Chargé du Consulat Général de France à Barcelone, 3 Nov. 1958.

176- Carton 264, Action Extérieur – Italie Juil. 56 – Mars 1960, Télégramme de G. Palewski Amb. de France en Italie, adressée à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 9 Janv. 1959.

177- Carton 264, Lettre de G. Palewski Amb. de France à Rome adressée à M. M. Couve de Murville, 24 Sept. 1958.

178- Carton 264, Lettre de l'Amb. de France à Rome, 19 Sept. 1958.

179- Carton 264, Rapport de G. Palewski Amb. de France en Italie, 23 Sept. 1958.

180- Carton 264, Rapport de M. G. Palewski Amb. De France à Rome adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 11 Juin 1959.

181- Carton 264, Rapport de M. G. Palewski Amb. de France en Italie sous titre **"Rien n'est changé en Algérie depuis l'arrivée de G. De gaulle"**, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 9 Mars 1959.

182- Carton 264, Rapport de M. Jean Le Roy Ministère Plénipotentiaire chargé d'Affaires à R. Fr. au Maroc sous titre **"Rapport du Consul d'Italie à Tétouan"**, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 23 Avril 1959.

183- Carton 264, Rapport de M. M. Couve de Murville M.A.E de France tient des conséquences et des obligations adressé à des Missions Diplomatiques Françaises à l'étranger, 19 Sept. 1958.

184- Carton 264, Rapport de M. Margerie Agent Diplomate adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 14 Mars 1959.

185- Carton 264, Rapport de M.A.E de France sous titre **"Déplacements des Membres du Peseudo Gouvernement Algériens où des Musulmans se réclament de Gouvernement"**, adressé à G. P. Amb. de France à Rome, 20 Avril 1958.

186- Carton 264, Rapport du Directeur Général des Affaires Politiques auprès M.A.E de France sous titre **"Italie et le F.L.N"**, 12 Juin 1959.

187- Carton 264, Télégramme de Daudars Diplomate auprès M.A.E de France destiné à M. G. Palewski Amb. de France en Italie, 24 Sept. 1958.

188- Carton 264, Télégramme de l'Amb. de France en Italie adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 31 Juil. 1959.
189- Carton 264, Télégramme de M. Charbonnière Amb. de France en Grecque, 13 Janv. 1959.
190- Carton 264, Télégramme de M. G. Palewski Amb. De France à Rome adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E, 18 Mars 1959.
191- Carton 264, Télégramme de M. G. Palewski Amb. De France à Rome sous titre **"Les Divers Détails sur l'Entretien de F. Abbas et L. Debaghin avec le Correspondant du J. Giorniro au Caire"**, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 7 Juin 1959.
192- Carton 264, Télégramme de M. G. Palewski Amb. De France à Rome, adressé à M. Louis Joxe, 5 Juin 1959.
193- Carton 264, Télégramme de M. G. Palewski Amb. de France en Italie, adressé à M. M. C. de Murville M.A.E de France, 27 Fév. 1959.
194- Carton 264, Télégramme de M. G. Palewski Amb. De France en Italie adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E, 1 Mars 1959.
195- Carton 264, Télégramme de M. Jacques Roux Directeur d'Europe auprès du M.A.E de France adressé à M. G.P Amb. de France en Italie, 28 Fév. 1959.
196- Carton 264, Télégramme de M. L'Anglais Agent Diplomate auprès M.A.E de France adressé au G.O. Italien, 6 Mars 1959.
197- Carton 264, Télégramme de M. Louis Joxe adressé à M. G. Palewski Amb. De France à Rome, 8 Juin 1959.
198- Carton 264, Télégramme de M. Louis Joxe adressé à M. G. Palewski Amb. De France à Rome, 7 Juin 1959.
199- Carton 264, Télégramme de M. Margerie adressé à M. M. Couve de Murville, 14 Mars 1959.
200- Carton 264, Télégramme de M. Palewski Amb. De France en Italie adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 26 Août 1959.
201- Carton 264, Télégramme de M. Palewski Amb. De France en Italie adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 22 Août 1959.
202- Carton 264, Télégramme de M. Roux Agent Diplomate auprès M.A.E adressé à M. G. Palewski Amb. de France en Italie, 22 Sept. 1958.
203- Carton 264, Télégramme de Mr La Tournelle L'Ambassadeur de France adressé à Mr M.A.E de France, 17 Juil. 1956.

204- Carton 295, Action Extérieure Suisse, Rapport de Mr CH. Pineau M.A.E de France sous titre **"Conversation entre M. René Payot Journaliste Suisse et les Membres du F.L.N Résidant en Suisse"**, 16 Juin 1957.

205- Carton 295, Document sous titre **"Feuille d'Avis de New Vanchatel à Abdo Benguitta"**, 17 Sept. 1958.

206- Carton 295, Lettre de M. ET. Dennery Amb. De France à Berne destinée à M. CH. Pineau M.A.E. de France, 16 Nov. 1956.

207- Carton 295, Lettre de M. ET. Dennery Amb. de France en Suisse sous titre **"Critique contre l'Activité Politique en Suisse de Ferhat Abbas"**, adressée à M. René Pleven M.A.E de France, 27 Mai 1958.

208- Carton 295, Lettre de Mr CH. Pineau M.A.E de France sous titre **"Situation Administrative des Algériens Résidants en Allemagne"**, adressé à Mr L'Ambassadeur de France à Bonn 22 Avril 1958.

209- Carton 295, Lettre de Mr Et. Dennery Ambassadeur de France à Berne sous titre **"Critique Helvétique contre l'Activité Politique de Ferhat Abbas "**, adressée à Mr René Pleven M.A.E à Paris, 27 Mai 1958.

210- Carton 295, Lettre de Mr Et. Dennery sous titre **"Interview de Ferhat Abbas dans un journal Suisse"**, adressée à Mr CH. Pineau M.A.E de France 13 Mars 1958.

211- Carton 295, Note de H. L'Anglait Fonctionnaire Diplomate auprès du M.A.E à Paris adressée à Mr Le Ministre d'Algérie, 4 Avril 1958.

212- Carton 295, Rapport de M. ET. Dennery Amb. de France en Suisse intitulé **"Hostilité à l'Egard des Membres du F.L.N"**, 19 Sept. 1958.

213- Carton 295, Rapport de Mr Et. Dennery Ambassadeur de France à Berne sous titre **"D'un Interview de Ferhat Abbas au journal de Genève"**, adressé à Mr CH. Pineau M.A.E de France 1 Avril 1958.

214- Carton 295, Rapport de Mr Et. Dennery Ambassadeur de France à Berne, sous titre **"Le Nord Africain à Zurich"**, adressé à Mr René Pleven M.A.E de France 30 Mai 1958.

215- Carton 295, Rapport de Mr Et. Dennery Ambassadeur de France à Berne sous titre **"Menace d'Attentat F.L.N contre Les Locaux Diplomatiques au Consulaire Française en Suisse"**, adressé à Mr M. C. De Murville M.A.E de France, 5 Sept. 1958.

216- Carton 295, Rapport de Mr Et. Dennery Ambassadeur de France en Suisse sous titre **"Déclarations de Ferhat Abbas"**, adressé à Mr CH. Pineau M.A.E à Paris 27 Juin 1957.

217- Carton 295, Rapport de Mr J. Kannin Fonctionnaire Diplomate à l'Ambassade De France à Berne, 17 Sept. 1958.
218- Carton 295, Rapport de Mr Michel Blôt Consul Général de France à Lausanne sous titre **"Déclarations de Ferhat Abbas"**, adressé à Mr Et. Dennery Ambassadeur de France à Benn 27 Juin 1957.
219- Carton 295, Télégramme de M. ET Dennery Amb. De France à Berne adressée à M. CH. Pineau M.A.E. de France, 16 Juil. 1956.
220- Carton 295, Télégramme de Mr Et. Dennery Ambassadeur de France en Suisse, adressé à Mr René Pleven M.A.E de France, 28 Mai 1958.
221- Carton 295, Télégramme de Mr Et. Dennery Ambassadeur de France en Suisse adressé à Mr M.A.E de France, 30 Juin 1958.
222- Carton 295, Traduction du texte de l'Interview accordé par Ferhat Abbas au Journal « National Zeitung de Bale » sous titre **"Les Rebelles Algériens Envisagent la Création d'un Gouvernement"**, 18 Mai 1958.
223- Carton 436, Rapport de M. Henry Rollet Consul de France à Bale adressé à M. ET. Dennery l'Amb. de France à Berne, 15 Janv. 1958.
224- Rapport de Mr J. Kannin sous titre **"Deux Affaires Significatives"**, 17 sept. 1958.

C.A.D.N.

225- Carton 041, Afrique-Levant-Algérie 1953-1959, Communiqué de Louis Joxe intitulé **"Affaire de l'Athos à Conseil de Sécurité"**, 27 Oct. 1956.
226- Carton 041, Lettre de M. CH. Pineau M.A.E de France intitulée **"Affaire Matériels saisis à bord de l'Athos"**, adressée à M. L'Amb. De France à Londres, 3 Nov. 1956.
227- Carton 041, Procès-verbal de Premier Com. Devant le Juge d'Instruction de Tribunal Militaire Permanent d'Oran, 27 Oct. 1956.
228- Carton 041, Rapport **"Affaire de l'Athos"**, 25 Oct. 1956.
229- Carton 041, Rapport de M. Cornut Gentille L'Amb. De France à Washington sous titre **"L'affaire de l'Athos"**, 29 Oct. 1956.
230- Carton 041, Rapport de M. Ministre de la Défense Nationale et des Forces Armés intitulé **"Capture de l'Athos"** envoyé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 21 Janv. 1957.
231- Carton 041, Rapport intitulé **"Ibrahim Mohamed El Neyal Affaire de l'Athos"**, Janv. 1956 – Juil. 1959.

232- Carton 041, Rapport intitulé **"Ibrahim Mohamed El Neyal Affaire de l'Athos"**, Janv. 1956 – Juil. 1959 ; et Rapport de Louis Joxe sous titre **"Le Parcours de l'Athos"**, 24 Oct. 1956.

233- Carton 041, Rapport intitulé **"L'Affaire de l'Athos devant le Conseil de Sécurité des Nations-Unies "**,24 Oct. 1956.

234- Carton 041, Rapport intitulé **"Réaction Egyptienne à l'Egard de l'Incident de l'Athos"**, 22 Oct. 1956.

235- Carton 041, Rapport intitulé Janv. 1956 – Juil. 1959.

236- Carton 101, Extrait du Rapport de Général Salan au nom du Ministère de la Défense Nationale, 9 Fév. 1958.

237- Carton 101, Télégramme de l'Amb. De France en Tunisie adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 9 Fév. 1958.

238- Carton 101, Télégramme de l'ambassade de l'Italie en Tunisie adressé à M.A.E de l'Italie, 11 Fév. 1958.

239- Carton 150, Lettre de M. Chalvron Ministre Délégué de France auprès R.F.A sous titre **"Dispositions au Compromis du F.L.N au Maroc en ce sens"**, adressée à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 30 Mai 1959.

240- Carton 155, **L'Ambassade de France à Berne**, Rapport du Colonel Chef du Cabinet du Général C.C.F.F.A Commandement en Chef des Forces Françaises en Allemagne, 18 Juin 1959.

241- Carton 155, Lettre de l'Amb. De France à Bonn sous titre **"Déclaration de Moulay Merbah"**, adressée à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 29 avril 1959.

242- Carton 155, Lettre de M. Durdon Chef des Services des Affaires Judiciaires du C.C.F.F.A à M. Le Ministre Fédéral de la Justice, 29 Juin 1959.

243- Carton 155, Lettre du Général J. Allard adressée à M. L'Amb. De France près de R.F.A, 19 Juin 1958.

244- Carton 155, Note de M. Le Duc, 15 Mai 1959.

245- Carton 155, Rapport de M. F. Seydoux Amb. De France en R.F.A sous titre **"Affaire de Ait Ahcèn"**, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 26 Nov. 1958.

246- Carton 155, Télégramme de M. François Seydoux Amb. De France adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 28 Avril 1959.

247- Carton 155, Télégramme de M. François Seydoux Amb. De France adressé à M. Le Ministre de l'Intérieur de R.F.A, 29 Avril 1959.

248- Carton 156 Rapport du Ministre Délégué auprès de la R.F.A adressé à M. M. Couve de Murville, 3 Avril 1959.

249- Carton 156, Communiqué de Presse Annoncé par Messali Hadj, 16 Oct. 1958.

250- Carton 156, Communiqué de Presse du M.N.A., 9 Mai 1957.

251- Carton 156, Communiqué de Presse sous titre **"Texte d'un Télégramme envoyé par Moulay Merbah S.G Du M.N.A à M. Le Président du Conseil Ministériel de L'O.T.A.N"**, 2 Mai 1957.

252- Carton 156, Fiche de Renseignement des Membres de Bureau du F.L.N à Bonn, 20 Oct. 1958.

253- Carton 156, Interview Réalisé par le Correspondant du Journal TAG avec deux Dirigeants du F.L.N, 6 Nov. 1958.

254- Carton 156, **L'Ambassade de France à Bonn**, Rapport de C.C.F.F.A sous titre **"Note à l'Intention de M. Puaux Premier Conseillé à l'Ambassade – Distribution des Tracts Emanant du F.L.N Algériens et des Militaires Nord Africain"**, 29 Mai 1957.

255- Carton 156, L'Ambassade de France à Bonn, Rapport de l'Ambassade de France auprès de la R.F.A sous titre **"Collusion entre Les Milieux Néo-Nazie et les Nationalistes Arabes"**, 11 Déc. 1959.

256- Carton 156, **L'Ambassade de France à Bonn**, Rapport de l'Ambassade à Bonn, sous titre **"Activité du F.L.N en Allemagne"**, adressé à Mr CH. Pineau M.A.E de France, 17 Mai 1957.

257- Carton 156, L'Ambassade de France à Bonn, Rapport de Mr Ardiet Consul de France à Hanovre sous titre **"Activité Algérienne à Bonn"**, adressé à l'Ambassade de France à Berne, 21 Juin 1957.

258- Carton 156, Lettre d'Explication sous titre **"Distribution des Tractes Emanant du F.L.N Algérien à des Militaires Nord-Africain"**, 29 Fév. 1957.

259- Carton 156, Lettre de l'Amb. De France près de la R.F.A sous titre **"Mémorandum du F.L.N"**, adressée à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 5 Juil. 1959.

260- Carton 156, Lettre de l'Ambassadeur de France en R.F.A adressée à M. Antoine Pinay M.A.E de France, 2 Août 1955.

261- Carton 156, Lettre de M. CH. Pineau M.A.E de France, 4 Juil. 1957.

262- Carton 156, Lettre de M. CH. Pineau M.A.E de France sous titre **"Activité des Miteux du F.L.N à Hambourg "**, envoyé à M. L'Amb. De France à Bonn, 13 Déc. 1956.

263- Carton 156, Lettre de M. Chelvron Amb. De France à Bonn sous titre **"Deux Lettres du F.L.N au Gouvernement Allemand et au Parti Social Démocratique"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 10 Avril 1958.
264- Carton 156, Lettre de M. L'Amb. De France près à la R.F.A envoyé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 3 Juil. 1957.
265- Carton 156, Lettre sous titre **"Réputation des Arguments utilisés par les propagandistes du F.L.N à Bonn"**, 20 sept. 1957.
266- Carton 156, Note sous titre **"Les Algériens et F.L.N en R.F. Allemagne"**, 6 Avril 1959.
267- Carton 156, Rapport critique de M. M. Couve de Murville M.A.E de France sur **"Les Activités du F.L.N à Londres"**, 10 Oct. 1958.
268- Carton 156, Rapport de C.C.F.F.A sous titre **"Les Activités du F.L.N en Allemagne"**, 16 Juin 1957.
269- Carton 156, Rapport de l'Amb. De France à Bonn, « Fiche d'informations », édité par l'Amb. De France à Berne sous titre **"Opérations qui seraient financées en Suisse pour le Compte du F.L.N"**, adressée à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 3 Juin 1959.
270- Carton 156, Rapport de l'Amb. De France adressé à M. M.A.E de France, 24 Déc. 1958.
271- Carton 156, Rapport de M. Chelvron Amb. De France à Bonn sous titre **"Conférence de Prague sur l'Algérie"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 21 Mars 1958.
272- Carton 156, Rapport de M. Fr. Duc chargé d'Affaires de France près à la R.F. d'Allemagne sous titre **"Effectifs du F.L.N"**, adressé à Messieurs Les Consuls Généraux de France en R.F.A, 23 Juin 1958.
273- Carton 156, Rapport de M. Guy de Girard de Charbonnières Amb. De France en Grèce sous titre **"La Grèce et la Constitution du Gouvernement du F.L.N au Caire"**, adressé à M. M. C. de Murville M.A.E de France, 7 Oct. 1958.
274- Carton 156, Rapport de M. L'Amb. De France à Bonn sous titre **"Cercle de travail des Amis De l'Algérie"**, 29 Juin 1959.
275- Carton 156, Rapport de M. Le Ministre Délégué adressé à M. M. C. de Murville M.A.E de France, 14 Mai 1959.
276- Carton 156, Rapport de M. P.E Jacquot Général d'Armée commandant en Chef des Forces Française en R.F.A adressé à M. Colonel Chef Adjoint de la Mission de Liaison du C.C.F.F.A, 19 Fév. 1957.

277- Carton 156, Rapport de M. Seydoux Amb. De France près de la R.F.A, adressée à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, Déc. 1959.

278- Carton 156, Rapport des Services de Sécurité Française prés de la R.F.A, M. L'Amb. De France à Bonn, 21 Juin 1958.

279- Carton 156, Rapport du Haut Commissariat de R.F en R.F.A adressé à M. L'Amb. De France à Bonn, 14 Oct. 1958.

280- Carton 156, Rapport du S.D.E.C.E sous titre **"Bureau du F.L.N à Bonn"**, 2 sept. 1958.

281- Carton 156, Rapport intitulé **"Les Rébellions Algériens vue de Caire"**, 14 Août 1958.

282- Carton 156, Télégramme de Chalvron Amb. De France à Bonn adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 23 Sept. 1958.

283- Carton 156, Télégramme de Chalvron Amb. De France à Bonn adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 24 Sept. 1958.

284- Carton 156, Télégramme de M. Le Duc sous titre **"Interview qui a été accordé par le Correspondant du J. Welt au Caire par Lamine Debaghine"**, adressé à M. C. de Murville M.A.E de France, 19 Juin 1958.

285- Carton 156, Télégramme de M. M. Couve de Murville Amb. De France à Bonn adressé à CH. Pineau M.A.E de France, 26 Sept. 1957.

286- Carton 156, Télégramme de M. M. Couve de Murville Amb. De France à Bonn adressé à M.A.E de France, 2 Oct. 1957.

287- Carton 156, Télégramme de Skidou Haut Commissariat de la R. Française adressé à M. M.A.E de France, 4 Sept. 1958.

288- Carton 156, Télégramme sous titre **"Lutte contre les Activités du F.L.N en R.F.A"**, 3 Avril 1959.

289- Carton 157, **Ambassade de France à Bonn**, Lettre de M. M. C. de Murville adressée à M. Bittervon Ex. Amb. De France à Bonn, 22 Sept. 1959.

290- Carton 157, **L'Ambassade de France à Bonn** Document sous titre **"Compte-Rendu sur Abdellah Hamidia"**, 26 Juin 1956.

291- Carton 157, Lettre de M. M. Couve de Murville M.A.E de France adressée à Messieurs Les Chefs des Missions Diplomatiques de France à l'Etranger.

292- Carton 157, Rapport de Abdellah Hamidia sous titre **"Les Activités du M.N.A"**, 26 Juin 1956.

293- Carton 157, Rapport de M. Clauzel Amb. De France à Bonn sous titre **"L'Activités du F.L.N"**, 27 Juil. 1959.

294- Carton 158, Communiqué de M. CH. Pineau M.A.E de France adressé à tous les Missions Diplomatiques Européenne à Paris, 7 Juin 1957.
295- Carton 158, Communiqué de M. CH. Pineau M.A.E de France, 12 Juin 1957.
296- Carton 158, **L'Ambassade de France à Bonn**, Télégramme d'une sorte de réponse de M. Colin Amb. De France en A.F.A sur un communiqué de M. Ministre Résident en Algérie, 24 Janv. 1957.
297- Carton 264, Télégramme de M. Laloy Fonctionnaire Diplomate auprès M.A.E de France adressé à M. G. Palewski Amb. De France en Italie, 9 Oct. 1958.
298- Carton 436, Déclaration du M. Merbah S.G du Bureau Politique du M.N.A, 11 Mars 1957.
299- Carton 436, **L'Ambassade de France à Berne**, Lettre de M. Henry Rollet Consul Général de France à Bale, adressée à M. Et. Dennery Amb. De France à Berne, 16 Sept. 1957.
300- Carton 436, **L'Ambassade de France à Berne**, Lettre de M. Henry Rollet Consul Général de France à Bale, adressée à M. Et. Dennery Amb. De France à Berne, 26 Sept. 1957.
301- Carton 436, **L'Ambassade de France à Berne**, Rapport de la Direction Générale des Affaires Politiques, Service de Liaison avec l'Algérie au niveau du M.A.E de France, sous titre **"Prétendus Réfugiés Algériens en Tunis et au Maroc"**, adressé à l'Amb.de France à Berne 13 Janv. 1957.
302- Carton 436, Lettre de Et. Dennery Amb. De France, 8 Juin 1957.
303- Carton 436, Lettre de M. De Blesson Amb. De France en Irlande adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, 3 Oct. 1957.
304- Carton 436, Lettre de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne sous titre **"Trafics d'Armes à travers la Frontière Française-Suisse"**, adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, 10 Oct. 1957.
305- Carton 436, Lettre de M. G. Palewski Amb. De France à Rome adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, 4 Oct. 1957.
306- Carton 436, Lettre de M. Michel Blot Consul Général de France à Lausanne adressée à Mr Et. Dennery Ambassadeur de France en Suisse sous titre **"A.S Ferhat Abbas "**, adressée à Mr Et. Dennery Amb. de France en Suisse, 12 Déc. 1957.
307- Carton 436, Rapport de M. CH. Pineau M.A.E sous titre **"Le Rôle de Communisme dans la Rébellion Algérienne"**, 12 Août 1957.

308- Carton 438, L'Ambassade de France à Berne, Rapport de Mr Etienne Dennery adressé à Mr CH. Pineau M.A.E de France à Paris, 17 Avril 1956.

309- Carton 438, Lettre de M. CH. Pineau M.A.E de France destinée à M. Et. Dennery l'Amb. De France à Berne, 16 Nov. 1956.

310- Carton 438, Lettre de M. Et. Dennery adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, 26 Août 1956.

311- Carton 438, Lettre de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, 22 Mai 1956.

312- Carton 438, Lettre de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, 1 Juin 1956.

313- Carton 438, Lettre de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne adressée à M. M.A.E de France, 22 Juin 1956.

314- Carton 438, Lettre de M. Henry Rollet Consul de France à Bale sous titre **"Activité du Nommé Mouloud Kacem"**, adressée à M. Et. Dennery Amb. De France à Berne, 30 Sept. 1959.

315- Carton 438, Lettre de Mr Et. Dennery l'Ambassadeur de France à Berne, adressée à Mr M.A.E. de France, 27 Juil. 1957.

316- Carton 438, Lettres de Pierre Martin Consul Général de France à Bonn, et Henri Rollet Consul Général de France à Bale, et E. Wernet Consul Général de France à Zurich, et Consul Général de Genève, tous sont destinées à la fois à M. Et. Dennery L'Amb. De France à Berne, 19 Sept. 1958.

317- Carton 438, Note de M. M. couve de Murville sous titre **"Reconnaissance du Soi-disant le Gouvernement d'Algérie par la Tunisie et le Maroc"**, adressée aux Chefs de Missions Diplomatiques Françaises à l'Etranger, 29 Sept. 1958.

318- Carton 438, Rapport de Consul Général de France à Lausanne à Mr Et. Dennery l'Ambassadeur de France à Berne, sous titre **"Attitude du Colonel à l'égard de Ferhat Abbas et l'autre Algérien "**,14 Août 1956.

319- Carton 438, Rapport de Et. Dennery Amb. De France à Berne sous titre **"Activité de Davide de Traz dans le Proche Orient"**, 21 Juin 1956.

320- Carton 438, Rapport de Et. Dennery Amb. De France à Berne, Sept. 1958.

321- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne adressé à M. M.A.E de France, 17 Juil. 1956.

322- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 25 Sept. 1956.

323- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 30 Oct. 1956.

324- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne sous titre **"Expulsion de Moulay Merbah"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 14 Juil. 1956.

325- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne sous titre **"Complot du 14 Juillet 1956"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 17 Juil. 1956.

326- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne sous titre **"Accueil Favorable du Conseil Fédéral à la demande de Séjour de Moulay Merbah"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 10 Juil. 1956.

327- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne sous titre **"Accueil Favorable du Conseil Fédéral à la demande de Prolongation de Séjour de Moulay Merbah"**, 30 Juil. 1956.

328- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne sous titre **"Séjour en Suisse de F. Abbas"**, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 1 Sep. 1959.

329- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne, 16 Nov. 1956.

330- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France à Bonn sous titre **"La Visite de Ferhat Abbas en Suisse"**, adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 15 Août 1959.

331- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France en Suisse sous titre **"Un Interview de Messali Hadj"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 25 Oct. 1956.

332- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery Amb. De France sous titre **"Activités de Moulay Merbah"**, adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France, 26 Juil. 1956.

333- Carton 438, Rapport de M. Et. Dennery, 14 Mai 1956.

334- Carton 438, Rapport de M. M. C. de Murville M.A.E de France adressé à M. L'Amb. De France à Berne, 27 Mai 1959.

335- Carton 438, Rapport de Mr Et. Dennery Amb. de France à Berne, 16 Juin 1956.

336- Carton 438, Rapport de Mr Et. Dennery l'Ambassadeur de France à Berne, adressé à Mr CH. Pineau M.A.E. de France, sous titre **"Activités des Chefs de l'UDMA Réfugiés en Suisse"**,10 Juil. 1956.

337- Carton 438, Rapport de Mr Et. Dennery L'Ambassadeur de France à Berne sous titre **"Activités des Nationalistes Algériens en Suisse"**, adressé à Mr CH. Pineau M.A.E de France, 18 Fév. 1957.

338- Carton 438, Rapport de Mr Et. Dennery sous titre **"Interview de Ferhat Abbas publié par le journal la "Tat" Suisse"**, 8 Janv. 1957.

339- Carton 438, Télégramme de M. Et. Dennery adressé à M. M.A.E de France, 22 Juin 1956.

340- Carton 438, Télégramme de M. Et. Dennery Amb. De France sous titre **"Situation de Moulay Merbah"**, 25 Juin 1956.

341- Carton 438, Télégramme de Mr Et. Dennery Amb. de France à Berne, adressé à Mr CH. Pineau M.A.E. de France, 22 Mai 1956.

342- Carton 438, Télégramme de Mr Et. Dennery Amb. de France à Berne, adressé à Mr CH. Pineau M.A.E. de France, 29 Mai 1956.

343- Carton 438, Télégramme de Mr Et. Dennery Amb. de France à Berne, envoyé à Mr CH. Pineau M.A.E. de France, 6 Sept. 1956.

344- Carton 438, Télégramme de Mr Et. Dennery l'Ambassadeur de France à Berne, adressé à Mr M.A.E. de France, 25 Juin 1956.

345- Carton 438, Télégramme de Mr Et. Dennery l'Ambassadeur de France à Berne, adressé à Mr M.A.E. de France, 29 Juin 1956.

346- Carton 438, Télégramme de Mr Et. Dennery l'Ambassadeur de France à Berne, adressé à Mr CH. Pineau M.A.E. de France, 28 Fév. 1957.

347- Carton 439, **L'Ambassade de France à Berne**, Lettre de Henry Rollet Consul de France à Bale sous titre **"Trafic d'Armes à Destinations vers l'Algérie"**, adressée à M. Et. Dennery Amb. De France à Berne, 22 Sept. 1959.

348- Carton 439, **L'Ambassade de France à Berne**, Lettre de M. Et. Dennery Amb. De France à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 30 Juin 1959.

349- Carton 439, Lettre de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne sous titre **"Rencontre avec Krim Belkacem"**, adressée à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 3 Mars 1960.

350- Carton 440, Télégramme de M. Fouques Duparc Amb. De France en Italie envoyé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 24 Mai 1957.

351- Carton 446, **L'Ambassade de France à Rome**, Télégramme de M. G. Palewski adressé à M. CH. Pineau M.A.E De France, 12 Mars 1958.

352- Carton 446, **L'Ambassade de France à Rome**, Télégramme de M. G. Palewski Amb. De France en Italie adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 1 Août 1959.

353- Carton 446, L'Ambassade de France en Italie, Lettre de G. Palewski Amb. De France à Rome adressée à M. CH. Pineau M.A.E de France.

354- Carton 446, Lettre de Confirmation de l’Amb. De France à Rome à M. M. Couve de Murville M.A.E de France concernant l’interview de Messali Hadj dans une Magazine Italienne “GIUSTIZIA”, 30 Janv. 1959.
355- Carton 446, Rapport de M. G. Palewski Amb. De France à Rome sous titre **"Conférence de Presse de Moulay Merbah S.G. du M.N.A"**, adressé à M. M.A.E de France, 19 Mars 1958.
356- Carton 455, Télégramme de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne adressé à M. M. couve de Murville M.A.E de France, 16 Mai 1959.
357- Carton 455, Télégramme de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne adressé à M. M. Couve de Murville M.A.E de France, 2 Juin 1959.
358- Carton 455, Télégramme de M. M. C. de Murville M.A.E de France adressé à M. Et. Dennery Amb. De France à Berne, 14 Mai 1959.
359- Carton 455, Télégramme de M. M. Couve de Murville M.A.E de France adressé à M. Et. Dennery Amb. De France à Berne, 4 Juin 1959.
360- Carton 459, Télégramme de M. Et. Dennery Amb. De France à Berne adressé à M. M. couve de Murville M.A.E de France, 16 Mai 1959.
361- Carton 489, Circulaire N.23 29 Mars 1956.
362- Carton 489, Deux Rapports de M. Et. Dennery l’Amb. De France à M. CH. Pineau M.A.E de France, 10 Juil. 1956, 3 Août 1956.
363- Carton 489, Rapport de M. Et. Dennery l’Amb. De France à Berne adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 16 Juin 1956.
364- Carton 489, Télégramme de M. CH. Pineau M.A.E de France envoyé à M. Et. Dennery l’Amb. De France, 14 Avril 1956.
365- Carton 489, Télégramme de M. Et. Dennery l’Amb. De France adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 4 Juin 1956.
366- Carton 489, Télégramme de M. Et. Dennery l’Amb. De France envoyé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 16 Avril 1956.
367- Carton 915, Discours Prononcé par Ch. Pineau devant la Commission Politique de l’O.N.U, 5 Déc. 1957.
368- Carton 915, **L’Ambassade de France en Grande Bretagne**, Lettre de M. CH. Pineau M.A.E de France sous titre **"Soutien Financier de la Rébellion Algérienne"**, 18 Janv. 1958.
369- Carton 915, **L’Ambassade de France en Grande Bretagne**, Rapport de M. Robert La Coste Ministre de l’Algérie sous titre **"Des Observations sur l’Evolution de la Situation en Algérie"**, 28 Mars 1958.
370- Carton 915, Lettre de M. L’Amb. De France à Londres sous titre **"Question Algérienne"**, 25 Mars 1958.

371- Carton 915, Rapport de M. Jean Binoche Amb. De France en Norvège à M. CH. Pineau M.A.E de France, 24 Avril 1958.
372- Carton 915, Rapport de M. M. Couve de Murville M.A.E de France sous titre **"Extrait du Rapport sur les Activités en Algérie du Comité Internationale de la Croix Rouge au cours de l'année 1957"**, adressé à M. L'Amb. De France à Londres, 6 Déc. 1958.
373- Carton 915, Rapport de Tauno Jalanti Amb. De France en Finlande sous titre **"L'Attitude de la Finlande à l'O.N.U"**, adressé à M. CH. Pineau M.A.E de France, 24 Déc. 1957.
374- Carton 915, Rapport sous titre **"L'Attitude de la Suède à l'Egard du Problème Algérien"**,10 avril 1958.
375- Carton 915, Rapport sous titre **"Lutte contre les Activités du F.L.N à l'Etranger"**, 2 Avril 1959.
376- Carton 915, Rapport sous titre **"Problème Juridique des Autorités Britanniques à l'Egard de la Question Algérienne"**, 25 Juin 1958.
377- Carton 915, Télégramme d'Alphand Diplomate Français à Washington adressé à M. L'Amb. De France à Londres, 17 Oct. 1958.
378- Carton 915, Télégramme de l'Amb. De France en Tunisie adressée à M. M. Couve de Murville, 25 Avril 1959.
379- Carton 915, Télégramme de M. Le Duc Amb. De France à Bonn adressé à M. G. Palewski Amb. De France en Italie, 19 Août 1959.
380- **I.S.H.M.N,** Document sous titre **"Frontière Tunisio-Algérienne et Tunisio-Tripolitaine, note de sécurité du Pipe Edjelé", 30 Juil. 1958.**
381- Rapport 155, Télégramme de M. F. Seydeux 1959 destiné à M. C.C.F.F.A, 19 Juin 1959.

S.H.A.T

382- Carton 1H1740, Rapport intitulé **"Situation du F.L.N"**, 4 Mai 1950.
383- Carton 1H1740, Rapport de SEDEC sous titre **"Ministère des Affaires Extérieures du G.P.R.A"**, 13 Mai 1960.
384- Carton 2H345, au sujet des documents F.L.N récupérés sur Primauté de l'Intérieur sur l'Extérieur P.C de Ben Tobal Lakhdar, Tunis, 31 Janv. 1957.
385- Carton 2H345, Fiche de Renseignements Intitulé **"Activité des Chefs Rebelles Algériens en Tunis"**, 28 Janv. 1957.
386- Carton 1H1749, Rapport intitulé **"Procès Verbal de la Réunion du C.N.R.A au Caire 20-28 Août 1957"**.

387- Carton 1H1749, Rapport sous titre **"Les Institutions Provisoires de la Révolution Algérienne"**, 28 Juil. 1958.
388- Carton 1H1740, Rapport de Commandement en Chef des Forces en Algérie – Etat-major, sous titre **"Origine et Evolution de la Révolution Algérienne"**, sans Date.
389- Carton 1H1740, Rapport du Bureau d'Etudes auprès la Délégation Générale du gouvernement et Commandement en Chef des Forces en Algérie, 26 Juil. 1958.
390- Carton 1H1597, Document sous titre **"Position vue par le F.L.N"**, 29 Avril 1958.
391- Carton 1H1597, Bulletin et Fiche de Renseignement du S.D.E.C.E, Période 1956-1959.
392- Carton 1H1749, Note d'Information après la Conférence de Tanger, intitulée **"Opinions Etrangers sur le Résultats de la Conférence de Tanger au sujet du G.P.R.A"**, 7 Mai 1958.
393- Carton 1H1699, Rapport Général présenté par la Commission d'enquête au sujet des évènements de Melouza et de Beni Ilman, 24 Sept. 1957.
394- 1H1101, Rapport du deuxième Bureau intitulé **"La Mise en Œuvre du Bourgubisme"**, Juil. 1957.
395- Carton 1H3128, Lettre de M. Jaques Soustelle adressée à M. Couve de Murville M.A.E de France, 20 Août 1958.
396- Carton 1H1741, Rapport établi par les Services de S.D.E.C.E sous titre **"Les Institutions du F.L.N"**, 26 Juil. 1958.
397- Carton 1H1741, Rapport de SDECE sous titre **"Les Animateurs de la Rébellion Algérienne"**, 16 Oct. 1958.
398- Carton 1H1753, Exposé du Colonel Levain Chef du 2ème Bureau de l'Etat-major de l'Algérie à la réunion des Généraux Commandants des Régions, 29 Déc. 1958.
399- Carton 1H1718, Rapport du Chef d'Etat-major de l'Armée Française intitulé **"Implantation du M.N.A en Métropoles"**, 6 Juin 1959.
400- Carton 1H1570, Fiche de Renseignement du S.D.E.C.E intitulé **"Intentions Rebelles contre Bellounis de Oudjda à Tunisie"**, 18 Déc. 1957.
401- Carton 1H1723, Rapport de Mr Conzalez Commissaire Divisionnaire Chef de Service Départementale de Renseignements Généraux intitulé **"Appel de L.U.G.E.M.A aux Nations-Unies"**, 31 Oct. 1957.

402- Carton 1H1718, Rapport de D.S.T intitulé **"Implantation Métropolitaine du F.L.N. 1957"**, 9 Juin 1957.

403- Carton 1H1718, Rapport de du Chef d'Etat-major du Commandement le Colonel Kouch désigné de la Zone Stratégique d'Afrique du Nord intitulé **"Copie d'un Document Rebelle Directives adressée par le F.L.N pour la lutte contre le M.N.A. en Métropole"**, 4 Oct. 1957.

404- Carton 1H1718, Note d'Information sur les Parties Nationalistes Algériens au Métropole, 29 Juin 1957.

405- Carton 1H1740, Rapport intitulé **"Les Institutions du F.L.N"**, 20 Juil. 1958.

406- Carton 1H1741, Rapport de Mr La Tournelle Amb. De France en Espagne, 11 Fév. 1958.

407- Carton 1H1713, Bulletin de Renseignements de Saïd Bayou, 2 Janv. 1964.

408- Carton 1H2070, Document intitulé **"Historique des Conversations menées par le Colonel Cohan en vue d'un Cessez-le-feu à Port Saïd"**, 5 Nov. 1956.

409- Carton 1H1244, Note de Renseignement sur un Document a été saisi parmi les Papiers de Ben Bella arrêté le 22 Oct. 1956 établi par le Colonel Grac le Commandant Supérieur inter armé **"Arrestation des Chefs Rebelles à l'Extérieur"**, 23 Oct. 1956.

410- Carton 1H1570, Fiche de Renseignement de S.D.E.C.E période Janv.-Déc. 1958.

411- Carton 1H1470, Rapport sous titre **"Déplacement à l'Etranger d'Algériens Anti - Français "**, 9 Nov. 1957.

412- Carton 1H1740, Lettre du Général Chef de Corps d'Armée M.R. Boulif Commandant Inter Armé Commandant Supérieur des Troupes de Tunisie sous titre **"Demande de Renseignements d'Archives"**, adressée au 2ème Bureau et 1ère Région Militaire, 25 Fév. 1957.

413- Carton 1H1740, Rapport de S.D.E.C.E, 15 Mars 1957.

414- Carton 1H1740, Deux rapports de S.D.E.C.E, 10 Mai 1957.

415- Carton 1H1740, Rapport sous titre **"Politique de Leader du F.L.N"**, 16 Mai 1957.

416- Carton 1H1740, Rapport sous titre **"L'Arrivée à Tunisie de Deux Rebelles Algériens"**, 17 Mai. 1957.

417- Carton 1H1740, Rapport du Ministre Tunisien de l'Intérieur et le F.L.N, 20 Mai 1957.

418- Carton 1H1740, Rapport de M. Allard Général Chef de la 10ème Région Militaire d'Etat-major, 2ème Bureaux.

419- Carton 1H1740, Rapport de S.D.E.C.E signé par le Capitaine Dirfour sous titre **"Déplacements des Chefs du F.L.N"**, 15 Nov. 1957.

420- Carton 1H1749, Procès-verbal de la Réunion du C.N.R.A au Caire, 28 Août 1957 – Oct. 1957.

421- Carton 1H1940, Rapport du S.D.E.C.E intitulé **"Des Animateurs du F.L.N"**, 16 Oct. 1956.

422- Carton 1H1740, Rapport du S.D.E.C.E sous titre **"La Question en Afrique du Nord"**, période du 15 Mars 1959.

423- Carton 1H1740, Rapport du 2ème Bureau sous titre **"L'évolution Politique Diplomatique du F.L.N en 1959"**.

424- Carton 1H1749, Rapport du S.D.E.C.E intitulé **"Au sujet de la Conférence de Tunisie"**, 18 juin 1958.

425- Carton 1H1749, Rapport du S.D.E.C.E intitulé **"Discussions entre F.L.N et Les Tunisiens et les Marocains à Tunisie"**, 20 juin 1958.

426- Carton 1H1740, Rapport de L'Etat-major Inter-armés 2ème bureau sous titre **"Etudes Générales"**, 14 Avril 1959.

427- Carton 1H1740, Note d'Informations sur **"L'Activité du F.L.N à l'Etranger"**, 25 juil. 1959.

428- Carton 1H1740, Fiche de Renseignements sous titre **"Remaniement possible du G.P.R.A"**, 5 Avril 1959.

429- Carton 1H1597, Bulletin de Renseignements de S.I.D.E.C.E, Janv.-Déc. 1959.

430- Carton 1H1740, Rapport du 2ème Bureau sous titre **"Analyse de la Déclaration du G.P.R.A 1959"**, 30 Sept. 1959.

I. المصادر المطبوعة بالعربية:

1- الإبراهيمي أحمد طالب، **مذكرات جزائري أحلام ومحن 1932-1965**، ج.1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

2- أحمد توفيق، **حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية**، ج3، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1988.

3- إدريس الرشيد، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي**، الدار العربية للنشر، تونس، 1981.

4- بجاوي محمد، **الثورة الجزائري والقانون**، تر علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

5- بجاوي محمد، **النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960**، كتاب الدبلوماسية الجزائرية من 1830 - 1982، سلسلة دراسات وبحوث، م.و.د / ح.و وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

6- بشيشي لمين، **دور الإعلام في معركة التحرير**، مجلة الثقافة الجزائرية، السنة التاسعة عشر، عدد 104، سبتمبر - أكتوبر 1994.

7- بلخروبي عبد المجيد، **ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها**، تر العربي بوينون، موفم للنشر، الجزائر 2011.

8- بلعيد رابح، **موقف مصالي الحاج من الصورة الجزائرية**، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، 2003.

9- بلعيد عبد السلام، **فرنسا أسدت خدمة للثورة الجزائرية باختطافها للطائرة المقلة للوفد الخارجي في 22 أكتوبر 1956**، ج. الخبر الأسبوعي، عدد 298، 30 أكتوبر - 5 نوفمبر 2004.

10-بن خدة بن يوسف، **الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة**، م. أول نوفمبر، عدد 96-97، أكتوبر 1998.

11- بن خدة بن يوسف، **شهادات ومواقف**، دار النعمان للطباعة والنشر الجزائري، 2004.

12-بن طوبال لخضر، **جزء من مذكراته تحت عنوان "المخابرات المصرية هي التي دبرت مؤامرة لعموري ضد ح.م.ج، ج.**، الخبر الجزائرية، ع.6984، 13 فيفري 2013.

13-بن عبود محمد، نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق في انعقاد م.م.ع. بالقاهرة، م.ت.م، عدد 15-16 جويلية 1979.

14-بن عودة عمار، **حكاية القاعدة الشرفية وأطماع محساس وبن بلة في رئاسة الثورة**، ج. الشروق الجزائرية، ع.2479، 14 ديسمبر 2008.

15- تقرير رئيس، ودادية المهاجرين الجزائريين 1954-1956، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم أيام 8-9-10 ماي 1984.

16-جريدة المجاهد، 10 أكتوبر، ع30، 1958.

17-جريدة المجاهد، ع13، ديسمبر 1957.

18-الذيب فتحي، **جمال عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

19-روابحية حامد، **فرار الشاذلي المكي من الجزائر عبر تونس إلى القاهرة**، ج. الشعب، 12 جانفي 1987، عدد 7229.

20- سراي هايدي، **هكذا عشت الثورة**، جريدة الخبر الأسبوعي عدد 296، 30 أكتوبر – 5 نوفمبر 2005.

21- الشاعر جمال، **سياسي يتذكر تجربة في العمل السياسي**، دار النشر رياض الرايس، لندن، 1987.

22- الشاوي توفيق، **مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي 1945-1995**، دار الشروق، القاهرة، 1998.

23-شريف عبد الله، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية**، م.و.ك، الجزائر، 2004.

24-شهادة مستيري عمر، **سفر بن بولعيد إلى المشرق العربي وملحمة اعتقاله بالحدود التونسية – الليبية**، م. أول نوفمبر، عدد 88-89، جانفي – فيفري 1988.

25-شهادة يزيد محمد، في كتاب **الدبلوماسية الجزائرية 1830 إلى 1982**، منشورات م.و.د.ب.ح.و، م. أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

26-العقون إبراهيم، **الكفاح القومي والسياسي 1947-1954**، ج3، م.و.ك، 1986.

27-الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية بالمغرب العربي**، مراكش، بدون سنة طبع.

28-كافي علي، **مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1956-1962**، ط2، دار النشر القصبة، الجزائر، 2011.

29-كريستلو آلان، **جون كينيدي والجزائر محاضرة 2 يوليو 1957**، مجلة التاريخ (الجزائر)، م.و.د.ث، ع21، السداسي الأول، 1986.

30-مالك رضا، اتفاقيات إفيان، م. المصادر، عدد 5، 2001.

31- مالك رضا، **بورقيبة كانت له أطماع ترابية في الصحراء الجزائرية**، جريدة اليوم، ع 1862، 21 مارس 2005.

32-محساس أحمد، **أحمد بن بلة من أتباع التسوية السياسية**، ج. الخبر الأسبوعي، عدد 316، 19-25 مارس 2005.

33-ميرل روبير، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر لعفيف أخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، بدون سنة طبع.

34-هويدي فهمي، **ثوار الجزائر لم يسمحوا لأي بلد عربي احتكار ثورتهم**، ج. المساء الجزائرية، ع.1319، 31 أكتوبر 2004.

35-الوزاني محمد حسن، **خطب من 1933 إلى 1957**، جزأين، مؤسسة محمد حسن الوزاني، الرباط، 1986.

II. المصادر المطبوعة باللغة الأجنبية:

1- Ait Ahmed Hocine, **La guerre et l'Après guerre**, éd. Scolie, Alger, 2013.
2- Arjoud Antoine, **La Décadence de l'Imposture et la Tragédie**, éd. Fayad, Paris, 1974.
3- Belhocine Mabrouk, **Le Courrier Alger – Le Cave 1954-1956 et le Congrès de la Soumam dans la Révolution**, éd. Casbah Alger, 2000.
4- Bennabi Malek, **Trois textes sur la lutte idéologique pour mieux comprendre la guerre invisible**, Préface de Sadek Sellem, éd. Alem El Afkar, Alger 2010.
5- Berrouane Abderrahmane, **Aux origines du M.A.L.G**, éd. Barzakh, Alger, 2015.
6- Boudaoud dit Si Mansour, **Les Armes de la liberté**.
7- Bourouiba Boualem, **Les Syndicalistes Algériens leur Combat de l'Eveil à la Libération 1936-1962**, éd. ENAG, Alger, 2009.
8- De Gaulle charles, **Mémoire**, éd. Gallimard, Paris, 2000.
9- De Roche-brume Renaud, **Les Mémoires de Messali Hadj 1898-1938**, éd. Jean Claud Lattes, Paris, 1982.
10- Doum Ahmed, **De la Casbah d'Alger à la prison de Fresnes 1954-1962**, Casbah, Alger, 2013.
11- Fares Abderrahmane, **La Cruelle Vérité, mémoire politique 1945-1965**, éd. Casbah, Alger, 2006.
12- Favrod Charles Henri, **La Révolution Algérienne**, éd. Dahleb, Alger, 2008.
13- Ferhat Abbas, **Autopsie d'une Guerre**, éd. Garner, Paris, 1980.
14- Harbi Mohamed, **Les Archives de la Révolution Algérienne 54-62**, éd. Jeune Afrique, Paris, 1981.
15- Haroune Ali, **La 7ème Wilaya, la guerre du F.L.N en France 1954-1961**, éd. Rahma, Alger, 1992.
16- Henri Favrod Charles, **Quelques Remarques en Marge de la Négociation Franco-Algérienne et les Bons Offres Suisses**, Colloque International sous titre "Le Retentissement de la Révolution Algérienne", CNEH, Alger, Nov. 1984.
17- Kiouane Abderrahmane, **Les Début d'Une Diplomatie de Guerre 1956-1962**, éd. Dahleb, Alger, 2000.
18- Lebdjaoui Mohamed, **Vérités sur la Révolution Algérienne**, éd. ANEP, Alger, 2005.
19- Louanchi Anne Marie, **Parcours d'un Militant Algérien**, éd. Dahlab, Alger, 1999.

20- Malek Redha, **L'Algérie à Evian Histoire des Négociations Secrètes 1956-1962**, éd. ANEP, Alger, 2001.
21- Mechati Mohamed, **Parcours d'un Militant**, éd. Chihab, Alger, 2009.
22- Melnik Constintin, **De Gaulle aurait du commencé à négocier avec le F.L.N dés son arrivée au pouvoir**, Magazine le Monde Hors série, Fev.-Mars 2012.
23- **Rapport de Abane Ramdane rédigé au nom du C.C.E à l'intention du C.N.R.A réuni au Caire le 20-27 Août 1957**, Revue Vaqed N°12 Printemps – été 1999.
24- Simon Jacques, **Messali Hadj, 1898-1974, La passion de l'Algérie Libre**, éd. Tiresias, Paris, 1998.
25- Thomas Abel, **Comment Israël fut sauvée, les secrets de l'expédition du Suez**, éd. Albin Michel, Paris, 1978.
26- Yousfi M'hamed, **L'Algérie en Marche**, T.02, éd. ENAL, Alger, 1985.
27- Yousfi M'hamed, **Les Otages de la Liberté**, éd. My Alger, 1989.

المراجع العربية:

1- **إحياء الذكرى الثالثة والعشرون لاستشهاد مصطفى بن بولعيد**، م. أول نوفمبر عدد 35، 1979.

الأطروحات والمذكرات:

2- بلقاسم محمد، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1910-1954**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

3- بيير اولوا، **فرنسيس جونسون الفيلسوف المناضل**، دار القصبة، الجزائر، 2009.

4- حباسي شاوش، **من وثائق الثورة الجزائرية، محضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1956)**، مجلة دراسات إنسانية، العدد الأول، 2001.

1- حسن لولب حسين، **التونسيون والثورة الجزائري 1954-1962**، أطروحة دكتوراه نوقشت بقسم التاريخ تحت إشراف الدكتور محمد القورصو، السنة الجامعية، 2006-2007.

2- خيثر عبد النور، **الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962**، رسالة دكتوراه تحت إشراف الدكتور شاوش حباي نوقشت بقسم التاريخ للسنة الجامعية 2005-2006.

5- زوزو عبد الحميد، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مؤسسات ومواثيق**، ط1، دار هومة، الجزائر، 2005.

6- عباس محمد، **جريمة النسيان تطال عبقري السياسة والإعلام، محمد يزيد**، ج. الشروق، ع.3100، 30 أكتوبر 2010.

3- كرليل عبد القادر، **تدويل القضية الجزائرية وانعكاساتها على المفاوضات الجزائرية لسنة 1955-1962**، رسالة دكتوراه نوقشت بقسم التاريخ، تحت إشراف الدكتورة مسعودة يحياوي، خلال السنة الجامعية 2009-2010.

4- محمد علوان السكرتير الأول في سفارة الجمهورية العراقية بواشنطن عام 1959، **القصة الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة 1957-1958**، ترجمة علي نابليت وآخرون، منشورات م.و.د.ب.ح.و، م. أول نوفمبر، الجزائر، 2004.

7- ناصر محمد، **الصحف العربية الجزائرية 1847-1954**، ط2 ألف ديزاين، الجزائر، 2006.

8- هامون هارفي، **حملة الحقائق**، تر: كابوبة عبد الرحمن، دار دحلب للنشر، الجزائر، 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

44. Abdelhadi Alaoui, **Les accords d'antsirable**, Dossier de l'histoire du Maghreb, N°1, Juin 1996.
45. Abtroune Samy, **Opération Tintin, Le Fiasco politique**, Revue Afrique – Asie N°3276, Nov. 2014.
1- Ageron Charles Robert, **De l'Algérie Française à l'Algérie Algérienne**, éd. Bouchène, Paris, 2005.
46. Alain Ruscio, **Messali Hadj Père oublié du Nationalisme Algérien**, J. Le Monde Diplomatique n°699, Juin 2012.

47. Amri Linda, **La Guerre dans la Guerre : La lutte entre le F.L.N et le MNA en Métropole 1954-1962**, Revue Les Cahiers d'histoire sociale, N°23, Printemps 2004.
48. Atger Paul, **Mouvement National Algérien à Lyon**, Revue d'Histoire N°104, Oct.-Déc. 2009.
2- Benatia Farrouk, **Les Actions Humanitaires pendant la Lutte de la Libération Nationale 1954-1962**, éd. Dahlab, Alger, 1997.
3- Blanchard Emmanuel, **La Police Parisienne et les Algériens 1944-1962**, éd. Nouveau Mond, Paris, 2011.
49. Bozzo Anna, **Le Rôle des Communistes Italiens pendant la Guerre de la Libération**, Colloque International sous titre "Le Retentissement de la Révolution Algérienne", CNEH, Alger, Nov. 1984.
4- Buron Robert, **Carnet Politique de la Guerre d'Algérie 1954-1962**, éd. Casso, Paris, 2005.
50. Byrne Jeffrez James, **La Guerre d'Algérie Facteur de Changement du Système International**, Ouvrage Collectif sous titre "Histoire de l'Algérie à la période colonial 1830-1962", Sous la Direction de Arbderrahmane Bouchène, éd. El Barzakh, Alger, 2014.
5- Charoff Patrice, **Dossier B…. Comme Barborizes**, éd. a.m, Paris, 1975.
6- Chourfi Achour, **Dictionnaire Encyclopédique de l'Algérie**, éd. ANEP, Alger, 2004.
7- Cohn Jean Paul, **La République Fédérale d'Allemagne et la Guerre d'Algérie 1954-1962**, éd. El Maarefo, Alger 2010.
8- Connelly Mathew, **L'armée Secrète du F.L.N**, éd. Payot, Paris, 2011.
9- De La Hogue Jeanne, **Mémoire Ecrite de l'Algérie depuis 1950**, éd. Maison neuve, Paris, 1992.
10- Djerbal Daho, **L'Organisation Spéciale de la Fédération de France du F.L.N 1956-1962**, éd. Chihab Alger, 2012.
11- Droz Bernard, **Histoire de la Guerre d'Algérie 1954-1962**, éd. Seuil, Paris, 1958.
12- Duchemin Jacques, **Histoire du F.L.N**, éd. Mimmi, Alger, 2006.
13- Dulac André, **Nos Guerres perdues**, éd. LAF, Paris, 1969.
14- Elgez Georgette, **Histoire de la IV République, La fin la République des Tourmentes 1954-1959**, T.3, éd. Fayard, Paris, 2002.
15- Elsen Haus, Harmut, **La Guerre d'Algérie 1954-1962**, la transaction d'une France à une autre le passage de la IV à la V République, éd. Publisud, Paris, 1999.

51. Evans Martin, **Le F.L.N face à De Gaulle,** Colloque “De Gaulle et l’Algérie 1943-1969”, sous La Direction de Maurice Vaisse, tenu à l’Amphithéâtre Austerliz aux Invalides 09/10 Mars 2012.
16- Evenu Patrick, **La Guerre d’Algérie, Dossier et Témoignage**, éd. Laphone, Alger, 1990.
17- Faivre Maurice, **Les Combattants Musulmans de la Guerre d’Algérie**, Harmattan, Paris, 1995.
18- Faure Claud, **Bref Historique des Services de Renseignements et de Sécurité Français Contemporains**, Revue historique des armées, N.247, 2007.
19- Favre Maurice, **Les Archives Inédites de la Politique Algérienne 1958-1962**, éd. L’Harmattan, Paris, 2000.
20- Ferro Marc, **Histoire du Colonisation des conquêtes aux Indépendances XIII, XX siècle**, éd. Seuil Paris, 1974.
21- Fleuri George, **La Guerre en Algérie**, éd. Payot, Paris.
22- Gallissot René, **Engagement Sociaux et Questions Nationales de la Colonisation à l’Indépendance 1830-1962**, éd. Barzakh, Alger, 2007.
52. Gantasni Michael, **France et Etats-Unis le Grand Malentendu**, Colloque De Gaulle.
53. Goden Muriel, **132 ans de Présence Française en Algérie**, Magazine le Monde Hors série, Fév. – Mars 2012.
23- Hamdani Amar, **Krim Belkacem le Lion des Djebeles**, éd. Bouchene, Paris, 1993.
24- Harbi M et Meyner G, **Le F.L.N documents et histoire 1954-1962**, éd. Casbah, Alger, 2004.
25- Harbi M, **F.L.N Mirage et Réalité 1945-1962**, ENAL, Alger, 1993.
26- Harbi M, Meynier G, **La dernière frappe du Révisionnisme Médiatique**, N.S, J. El Watan, 31 Oct. 2004.
54. Harbi Mohamed, **Le passé ne doit pas faire écran au présent**, J. Liberté, 13 Oct. 2008.
55. Harbi Mohamed, **Par moments j’ai eu peur**, Magazine le Monde, Hors série, Fév. – Mars 2012.
56. Haroune Ali, **La Révolution au Cœur de la Puissance Coloniale**, J. El Watan, 3 Nov. 2004.
27- Horne Alister, **Histoire de la Guerre d’Algérie 1954-1962**, éd. Dahlab, Alger, 2007.

57. La Couture Jean, **Bandung ou la fin de l'ère Colonial**, J. Le Monde Diplomatique n°613, Avril 2005.
58. Lachref Mustapha, **Récit d'une Arrestation sur le détournement de l'avion des dirigeants du F.L.N en 1956**, J. El Watan, 11 Déc. 2008.
59. Lahouel Badra, **Patriotes Algériennes Parcours Industrielle et Destin Collectif**, éd. Dar El Garb, Oran, 2005.
60. Maitrot Jean Vlaud, **Les Conférences de Presse du Général De Gaulle**, éd. PUF, Paris, 1969.
61. Mameri Khalfa, **Abane Ramdane Document et Vérités**, éd. Mehdi Alger, 2012.
62. Marie de la Gorce Paul, **De Gaulle**, éd. Librairie Académique, Paris 1999.
63. Marie Paul De la Gorce**, De Gaulle**, éd. Perrin, Paris, 1999.
64. Meynier Gilbert, **Histoire Intérieur du F.L.N 1954-1962**, éd. Casbah, Alger, 2003.
65. Morelle Chantel, **Comment De Gaulle et le F.L.N ont mis fin à la guerre d'Algérie 1962**, éd. Media, Constantine, 2012.
66. Muelle Rymond, **7 ans de guerre en France 1954-1962 quand le F.L.N frappait en Métropole**, éd. Du Patrimoine, Paris, 1994.
67. Mulasuo Tuamo, **Les Pays Nordique et la Guerre de Libération en Algérie**, Colloque International sous titre "Le Retentissement de la Révolution Algérienne", CNEH, Alger, Nov. 1984.
68. Petti Lause, **Les Ouvriers Algériens et les Usines de France Métropolitaine**, J. El Watan 31 Oct. 2004.
69. Rahal Malik, **Des Partisans de Ferhat Abbas face au 1er Novembre 1954**, J. El Watan, 31 Oct. 2004.
70. Rahal Malika, **Ali Boumendjel 1919-1957, Une Affaire Française, une Histoire Algérienne**, éd. Narzakh, Alger, 2011.
71. Righi Abdello, **Ahmed Francis 1910-1962 le Directeur en Politique**, éd. ANEP, Alger, 2007.
72. Rigouste Mathieu, **L'Ennemi de l'Intérieur**, éd. Alem El Afkar, Alger, 2012.
73. Rudelle Odile, **L'Entourage de De Gaulle**, Art. du Colloque De Gaulle et l'Algérie.
74. Sellam Sadek, **Abdelkader Barakrouk (1915-2006), Ancien Secrétaire d'Etat à Algérie**, Revue Guerres Mondiales et conflits contemporaines.
75. Stora Benjamin, **Dictionnaire Biographique des Militants Nationaux Algériens, ENA NTLD 1926-1956**, éd. Harmattan, Paris, 1982.

76. Stora Benjamin, **La Gangrène et la Mémoire de la guerre d'Algérie**, éd. La découverte, Paris 1998.
77. Stora Benjamin, **La Violence comme moyen politique**, N° Spécial, J. El Watan, 3 Nov. 2004.
78. Tripier Philippe, **Autopsie de la Guerre d'Algérie 1954-1962**, éd. Franco Empire, Paris, 1972.
79. Valence David, **Nouvelle Approches sur le 13 Mai 1956**, Revue d'Histoire, N°102, Avril – Juin 2000.
80. Vallet Jaques, **Aspects Militaires de la Guerre d'Algérie, Un Contre Maquis durable de la Guerre d'Algérie, L'Affaire Si Shérif 1957-1962,** Revue d'histoire N°208, Oct. – Déc. 2002.
81. Wattel Michel et autre, **Qui était qui XX^e siècle**, éd. Jacques Lafette, Paris, 2004.
82. Yazid M'hamed, **On a falsifié l'histoire**, Magazine l'Expresse n°2678, 31 Oct. 2000.

الفهارس

فهــرس الأعــلام

-أ-

-ب-

-ح-

-خ-

-د-

-ذ-

-ر-

-ز-

-س-

-ش-

-ص-

-ط-

-ع-

-غ-

-ل-

-م-

-ن-

فهـــرس البلـــدان

-أ-

-ب-

-ج-

-ح-

-خ-

-ز-

-س-

-ش-

-ص-

-ق-

-ك-

-ل-

-م-

-ن-

-هـ-

فهــرس الهيئــات

-أ-

-ج-

-ص-

-ف-

-ك-

-ل-

-م-

فهــرس الموضوعات